محمد بن علي المحمود

# نحن والإرهاب

## مقاربات أوّليّة لظاهرة الإرهاب الديني






محمد بن علي المحمود

# نحن والإرهاب

## مقاربات أوّليّة لظاهرة الإرهاب الديني




Arab Diffustion Company

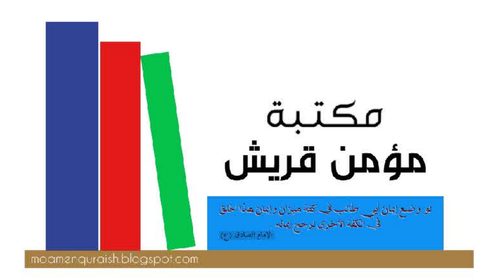
# نحن والإرهاب

## مقاربات أوّليّة لظاهرة الإرهاب الديني

محمد بن علي المحمود




ص.ب: 113/5752
E-mail: arabdiffusion@hotmail.com
www.alintishar.com
بيروت - لبنان
هاتف: 9611-659148 فاكس: 9611-659150




ISBN 978-614-404-086-7

الطبعة الأولى 2010

# الإهداء إلى:

أولئك الثلاثة الذين ألحّوا علي - أيما إلحاح - منذ بداية طرحي؛ لأُخرج مقالاتي في كتاب، وكنت ولا أزال خجلاً منهم؛ جراء تكرار التأجيل، وهذا بعض اعتذار لهم، وهم:

١ - الشيخ العالم المُحقِّق: حسن بن فرحان المالكي.

٢ - معالي الدكتور: غازي القصيبي، وزير العمل.

٣ - سماحة الشيخ - حجة الإسلام - : حسن الصفّار.

# الفهرس

# مقدمة

يتكوّن هذا الكتاب (= نحن والإرهاب) من مجموعة مقالات مُطوّلة، كتبتها في مقاربة الظاهرة الإرهابية، ونُشرت مُنجّمة على ما يناهز الخمسين جزءاً في جريدة (الرياض). وقد امتدت مساحتها الزمنية على ما يُقارب الست سنوات؛ حيث كان تاريخ نشر أولها: يوم الخميس الموافق 27/ 11/ 2003م، وآخرها يوم الخميس الموافق 10/ 9/ 2009م. وعلى هذا فهي تمتد على طول مساحة الزمن الإرهابي، أي منذ بداية التفجيرات في الرياض (= تفجيرات غرناطة) في أواسط عام 2003م إلى منتصف شهر سبتمبر من عام 2009م الذي تم قبله بشهر - تقريباً - الكشف عن عدد من الخلايا الإرهابية، وبحوزتها مجموعة من الأسلحة والذخيرة المُعدّة لتنفيذ عدد من العمليات. لقد أتى هذا الكشف بعد فترة هدوء نسبي، أي في وقت اعتقد فيه بعض المعنيين بالشأن الإرهابي، أن الإرهاب كان ليلاً طواه النهار.

إن هذا الكتاب يحتوي على المقالات الأشد صراحة وعنفاً في مكافحة الظاهرة الإرهابية، وفي فضح ما يرتبط بها من علائق إيديولوجية؛ تتماس مع تيار التشدد الديني السلفي المحلي. لقد اخترتها من بين أكثر من (300) مقال نشرتها في: (جريدة الرياض). وقد تحملت الجريدة مسؤولية نشرها بشجاعة قلّ مثيلها، خاصة بين الجرائد المحلية. لقد نُشِرَ مُعظمها في وقت كانت التفجيرات الإرهابية الدامية تقع في محيط مقرّ الجريدة، وكانت الجريدة - بذاتها - هدفاً من أهداف الإرهاب؛ لدورها الكبير في المواجهة الفكرية والإعلامية معه. ولهذا، كان فضح الإرهاب والمتعاطفين معه على هذا النحو الصريح، يحتاج

لمونف، من الكاتب، ومن الجريدة أيضاً. لقد كانت الجريدة خطاً من خطوط المواجهة الفاصلة في هذا الصراع.

إن هذه المقالات التي تُكوّن عصب هذا الكتاب، تُصوّر شيئاً ما من فترات الصراع، تلك الفترات التي كانت معركتنا فيها مع الإرهاب: معركة حياة أو موت. طبعاً، هناك مقالات أخرى، كتبتها خلال هذه الفترات؛ لها علاقة غير مباشرة بمعالجة الإرهاب (كالمقالات التي تُعنى بالقراءات المتعددة للنص، أو بالتسامح والتنوير، أو بإشكاليات التنمية، أو بالمسألة النسوية.. إلخ) ولذلك لم أُدرجها في هذا الكتاب؛ لأني أردت أن يكون الكتاب متسقاً في بُنيته العامة، وليس مجرد مجموعة مقالات عامة في الشأن الثقافي العام.

سيلاحظ القارئ في معظم فقرات هذا الكتاب، أن سقف حرية النشر كان آنذاك مرتفعاً إلى درجة لا تكاد تُصدّق؛ خاصة ما نُشر من المقالات إبان فوران البركان الإرهابي. ولا شك أن الزملاء في الجريدة (= الرياض) قد تحملوا كثيراً من العنت؛ جراء شجاعتهم ومُخاطرتهم في نشرها. ولا شك - أيضاً - أن موقف رئيس التحرير/الأستاذ: تركي السديري، كان موقفاً محورياً في هذا المضمار؛ إذ وضع كل ثقله في سبيل أن ترى هذه المقالات النور. وبصراحة؛ لولا موقفه الشجاع منها، لما أمكن نشرها بحال، ولأُحْبِطتُّ منذ البداية؛ فلم أنشر إلا القليل. إذن، فهي بشكل أو آخر، نتاج موقفه التنويري الشجاع.

إنني أعلم أن هذه المقالات قد سببت لمسؤولي الجريدة كثيراً من الإزعاج، بل وكثيراً من المشاكل. لكن هذا هو قَدَرُ الصحافة الحرّة التي لا تعزل الهم الإعلامي عن الهم الثقافي، بل هي تتحمل - رغم كل التحديات والعقبات - مسؤولية كبرى في نشر ثقافة التنوير، وفي الإسهام في تحقيق النهضة المأمولة التي تأتي ولا تأتي!؛ ولا نزال في الانتظار. إنها الصحافة التي لا تضع السلامة هدفاً؛ فضلاً عن أن يقودها الهدف المادي المباشر إلى التضاد مع رسالة التنوير؛ فتصبح مواقفها مُجيّرة لمصلحة الابتذال الجماهيري الشعبوي، أو لمصلحة الخطاب السلفي التقليدي الذي يحكم بالموات على كل صور الحياة.

لقد تجاوزت هذه الجريدة (= الرياض) ذلك الهدف المادي الخالص، الذي جعل كثيراً من الصحف العربية مجرد: (نشرات تسلية رخيصة)، أو مجرد: (نشرات دعاية)؛ لا يتعدى دورها دور البهلوان الثقافي؛ وذلك عندما تقول للجميع ما يُرضي الجميع. إن (الرياض) لا تريد أن تكون من نوع هذه الصحافة التي تقول كثيراً و - في الوقت نفسه - لا تقول شيئاً. لقد كانت (الرياض) - ولا تزال - تَنْحَتُ في صخر المستحيل؛ لتخرج لنا أملاً منقوعاً بالعناء وبالتضحيات؛ أملاً يُبشّر ولو بالقليل القادم في رحم الزمن القاتم!.

لقد ترددت كثيراً في جمع هذه المقالات في كتاب؛ لأكثر من سبب. فقد كنت أرى أن الفكرة نشرت عبر وسيلة إعلامية واسعة الانتشار، بحيث لن يضارعها النشر الكتابي في هذا المضمار. كما أن تقديري المعرفي لها لم يكن ليضعها في سياق القيمة الكتابية؛ كما أراها وأُنادي بها. لكن، لكثرة ما كنت أرى الوقائع - التي كانت فواجع في وقتها، والتي كانت الباعث الأول على كتابتها - تتعرض للضمور بعد خفوت وهج الواقعة؛ بحيث يتم نسيانها أو تناسيها، ولأني رأيت أن الحراك المتطرف/الإرهابي يحاول العودة من جديد؛ ليمارس الإعداد لموجة ثانية من موجات المد الإرهابي؛ رأيت ضرورة نشر ما كتبته عن الظاهرة الإرهابية في كتاب يحفظ لها البقاء من جهة، ويمنحها الاتساق من جهة أخرى؛ لأنها - بصرف النظر عن تقييمي الخاص لها - تُمثّل رصداً وتحليلاً من الداخل لأخطر موجة عنف إرهابية يمرّ بها مجتمعنا المعطوب بالتشدد الديني، أخطر موجة عنف منذ بدايات ظهور أصوليات الإرهاب في الثلث الأخير من القرن العشرين.

يظن كثيرون أننا نُبالغ عندما نؤكد أن خطاب التطرف/الإرهاب متغلغل في عمق نسيج خطابنا الديني. وعندما نشرح بالدلائل والشواهد والقرائن كيف أن هذا الخطاب واسع الانتشار جداً، وأنه قد اخترق المؤسسات الدينية الكبرى لدينا، يعدون ذلك من قبيل التجييش لحالة الاحتراب بين التيارات المتصارعة في الساحة المحلية. أي يعدونه نوعاً من الاستعداء، استعداء المجتمع واستعداء

السلطة ضد الخطاب الديني المُهيمن. وكأن ما حدث ويحدث مجرد صراع سلمي بين أفكار سلمية تتباين في مصادرها وتتنوع في اتجاهاتها ورؤاها العامة، أو كأن السلاح ليس وسيلة الحوار لأحد أطراف الصراع . .

كثيرون جداً لا يُصدّقون، بل وربما لا يريدون أن يصدقوا أن كثيراً من أساتذة كلياتنا الشرعية، وكثيراً من قضاتنا الشرعيين، وكثيراً من خطباء جوامعنا وأئمة مساجدنا، مُروّجون لخطاب التكفير السلفي، ومؤيدون - صراحة - لاستخدام العنف الذي يصل حد المُطالبة العلنية بتنفيذ جريمة: (القتل) بالآخر المُخالف. واقرأ بتفحص - لتقتنع! - تلك المقررات الدينية، وخاصة مقررات (دروس العقيدة)، التي يتم تدريسها في الكليات الشرعية، وانظر طبيعة الإحالات، بل انظر إلى الإجراء الذي تقترحه هذه المقررات للتعامل مع المخالفين؛ وسترى أنها أشبه بالبرنامج العملي للإرهاب. اقرأ كيف يتغنى أساتذة العقيدة في جامعاتنا ومعاهدنا العلمية، بقتل الجعد بن درهم نحراً يوم عيد الأضحى، وكيف يعدون هذا الفعل عين الصواب.

كل هذا كان سائداً إلى عهد قريب، ومعظمه لا يزال إلى الآن، ولكن لا أحد يجرؤ على الكلام. ربما اتضحت بعض الأمور، وانكشفت بعض الأوراق مؤخراً، خاصة بعد الفتوى الإرهابية الشهيرة، التي صدرت في رمضان 2008م عن رجل يقف على أعلى هرم السلطة القضائية في وطننا المنكوب بهؤلاء المُتلوّنين، تلك الفتوى التي تدعو - صراحة - إلى قتل مُلّاك القنوات الفضائية؛ إذا لم يعلنوا توبتهم على طريقته الخاصة، والخاصة جداً! . إنها الفتوى التي تناقلتها وسائل الإعلام العالمية، ودُهش كثيرون من عنفها/إرهابها الصريح؛ خاصة وأنها صدرت عن رئيس السلطة القضائية، الذي طالما ادّعى - وصدّقه الطيبون المُغفلون - أنه ضد خطاب التطرف والإرهاب، وأن علاقته مع الخوارج علاقة تضاد فكري.

لقد كانت هذه الفتوى مُفاجأة لمعظم المراقبين والمحللين المعنيين بظاهرة الإرهاب الديني. لكنها (= الفتوى) لم تكن مفاجئة لي، بل كانت متوقعة،

وكنت أعلم يقيناً أن هذا ما يُؤمن به جميع أبناء التيار السلفي التقليدي لدينا؛ رغم أني لم أتوقع أن يكشف المتطرفون أوراقهم على هذه الدرجة من الوضوح المُتهوّر، الذي لم يأخذ ظرف المواجهة الأمنية مع الإرهاب في الاعتبار؛ حيث لا تسامح مع أية صورة من صور الإرهاب.

إن بقاء الأخطبوط السلفي فاعلاً كخطاب، ومهيمناً وبقوة في الواقع؛ رغم علائقه التي لا تُنكر بالحراك المتطرف؛ جعلني أتحمس كثيراً لنشرها على هذا النحو؛ كخطوة ثانية من خطوات المواجهة مع التطرف السلفي. لقد أردت أن يكون وضعها في كتاب، لا لمجرد الجمع والترتيب، وإنما لهدف العرض المنطقي الذي يُقارب الظاهرة الإرهابية منذ بدايات تكونّها، إلى بدايات مرحلة الكمون والانتظار(= المرحلة الآنية)، مروراً بانفجاراتها المدمرة في السنوات الست الماضية، أي لتكون هيكلتها (= المقالات) في كتاب واحد، نصاً إضافياً كامناً؛ يمنح المزيد من الفهم لهذه الظاهرة التي لا تزال - في تصوري - مجهولة إلى حد كبير؛ حتى عند كثير من أولئك المعنيين بظاهرة الإرهاب.

قد يرى القارئ العربي من خارج منظومتنا الثقافية التقليدية السلفية أن كثيراً من القضايا الواردة في هذا الكتاب هي مسائل ثانوية أو هامشية قد تجاوزها الزمن، أوأنني أجادل في مسائل انتهت صلاحية طرحها؛ بانتهاء الجدل حولها، أي أنها قد حُسمت منذ أمد طويل لمصلحة خطاب التنوير. هذا صحيح؛ لو أن خطابي هذا كان موجّهاً - بالأساس - إلى القارئ العربي في لبنان أو المغرب أو تونس أو مصر . .إلخ، لكنه لم يكن كذلك. إن مأساتنا التي لا يُصدّق بها أحد ممن لم يطّلع عليها عن قرب، تتحدد في أن الخطاب السلفي المهيمن مازال يأسرنا - كمجتمع - في حدود القرن الثامن الهجري، بل ويسعى إلى نفي ما هو موجود بالفعل لدينا؛ ليتفق الوعي الاجتماعي العام مع عالم سلفي منقرض منذ زمن طويل.

لكن، ومع أن الكتاب مُوجّه بالدرجة الأولى إلى أبناء البيئة السلفية التقليدية، إلا أن استفادة القارئ العربي منه قد تكون أكبر من استفادة

المقصودين أصلاً بالخطاب. فمن خلال اطلاع القارئ العربي على مأساتنا مع التطرف السلفي، خاصة في جانبه العملي المدمر، يستطيع أن يفهم طبيعة مُكونات التنظير السلفي الذي بدأ يجوب - من على بُعد - عالمه الواسع، أن يفهم هذا الخطاب الذي أخذ يحتل بعض مجالاته الهامشية، أو ما يمكن تسميته مساحات الفراغ الروحي. يستطيع العربي أن يفهم الخطاب السلفي بصورة أوضح، بصورة (فكر - وقائعية)؛ يُقرّبها تصويرنا الوقائعي لتقليدية هذا الخطاب الملتهب بجنون صناعة الموت كترياق للحياة!.

القارئ العربي؛ سيرى من خلال هذا الطرح، مستقبلاً سيحاصره عما قريب، مستقبلاً لم يكن ليستطيع رؤيته؛ لو لم يلتحم - فهماً - بهذا الطرح الآتي من الداخل السلفي. هذا الفهم الواعي؛ سيحدد موقف العربي في المجتمعات غير السلفية من موجات المد السلفي التي باتت تطرح نفسها اليوم بوصفها التفسير الصحيح والوحيد للإسلام.

سيعرف القارئ العربي؛ إذا ما وعى المآلات الحتمية للفكرة الدينية السلفية التقليدية، أنه في سياق اختيار مصيري: إما الحياة التي يُحدّدها تفسير تنويري للإسلام، وإما الموت على الطريق السلفية التي يعرضها هذا الكتاب المُناهض - صراحة - للخطاب السلفي الممعن في صناعة خطاب الكراهية والإرهاب.

هذا من ناحية المسائل التفصيلية ذات الطابع المحلي الخاص، والتي تتخلل معالجة قضية الإرهاب ذات البعدين: العربي والعالمي. أما من ناحية العناوين الأصلية، فإني لم أحاول إجراء تغيير في عناوين المقالات إلا فيما ندر. فالعناوين التي وضعتها لكل فقرة من فقرات هذه الفصول الخمسة، هي - في الغالب - العناوين الأصلية للمقالات. لقد كان اختياري للعناوين إبان كتابة المقال، نابعاً من صلب الرسالة التي يؤديها المقال حال نشره في جريدة سيّارة. فالعنوان - لدي - كان جزءاً محورياً في النص. وهو من عناصر الرسالة التي لا يمكن الاستغناء عنها في سياق عملية التلقي التي أتوقعها لدى القارئ الضمني. وهذا ما جعلني أحتفظ بالعناوين ذاتها الآن. ولهذا لم أُغيّر إلا ما رأيت النص

الجديد (= هيكلة الكتاب) يستدعي تغييره، أو ما استدعته بعض الإضافات التي أُلحقت بالنص الأصلي للمقال.

أيضاً، كانت إعادة النشر فرصة لإدراج ما كنت حذفته - من تلقاء نفسي - خشية المنع من النشر. فقد كنت أنا الرقيب الأول على نفسي؛ لأنني كنت على يقين من أهمية أن تصل الرسالة في وقتها ولا تتعثر ببعض تفاصيلها. لقد كنت حريصاً أن تُمارس الرسالة حالة إنقاذ ظرفي، وأن تخاطب جمهورها الأول؛ في ظرف خاص؛ لم يكن يحتمل التأجيل. بل إن ما نُشر منها في إبّانه، أي في فترة الصراع الدامي مع الإرهاب، يستحيل نشره الآن، في الصفحة ذاتها وفي الجريدة ذاتها. لقد كانت المُواجهة فرصة كبرى للنشر، فرصة لتفكيك بنية مستعصية - لأسباب ما وراء معرفية - على التفكيك، وكان من الحكمة عدم تفويتها؛ أياً كانت المُبررّات والتحفظات التي يطرحها الصامتون.

لا أنكر أن هناك بعضاً من التفاصيل المُغيّبة؛ مما لم يكن من الممكن الحديث عنه صراحة، ولن يكون ذلك ممكناً في القريب العاجل. لكن، كان لا بد أن تصل الرسالة؛ قدر ما تسمح به الظروف التي لا يمكن لي ولا لأمثالي التحكم فيها. من لا يريد الكلام إلا في (ظرف مثالي)؛ فعليه أن ينتظر حتى يتكوّن كونٌ آخر عالم آخر، أو - على الأقل - حتى تتسرح نسبياً مبادئ الحريات العامة التي لن تتحقق - في أحسن الأحوال - إلا بعد عدة أجيال، بل ولن تكون إلا نتاج مانفعله الآن. أي أن تخاذلنا، وتعذّرنا باشتراط الظرف المثالي؛ سيعيق تحقق (الظرف المثالي) المنشود الذي لن يُوجد بغير كفاح في هذا السياق؛ فضلاً عن أن هذا الظرف المثالي المنشود، لو كان موجوداً بالفعل؛ لم يكن هناك أي مبرر لمثل هذا الكلام الذي يطمح لتأسيس: مجتمع الإنسان.

لن أتشاءم حد الإحباط. فما أجزم به الآن، وبعد هذه السنوات، وبعد أن أصبحت أرى آثار المعركة ومخلفاتها بكل وضوح، هو أن الرسالة لم تصل مُشوّهة؛ حتى وإن لم تصل كما أريد تماماً. بل أستطيع التأكيد - جازماً - أنها

كانت متفقة تماماً - في بعدها النهائي - مع الاستراتيجية العامة لخطابي. ويكفي هنا، أنها - في ظرفها - كانت تؤسس لكل ما يُمكن أن يرفع من سقف الحرية التعبيرية، أي أنها تفتح الطريق لإمكانية صناعة ظرف مغاير، نستطيع فيه إكمال حلقات الحقيقة؛ كما ينبغي أن تقال.

إن ما حذفته إبان الكتابة الأولى، وأعدته الآن، كان مجرد: إما كلمة يتعذر التصريح بها، أو اسم عَلم لهذا الرمز أو ذاك؛ ممن لهم مكانة بارزة في سياق التقديس الكهنوتي، ذلك التقديس الذي تنكر السلفية - نظرياً - وجوده في خطابها، ولكنها - عملياً - تمارس بصورة هي أقسى وأعنف مما هي موجود في سياق التقديس الكهنوتي عند المسيحيين الكاثوليك. حذفت القليل آنذاك، مما كان ذكاء القارئ النوعي كفيلاً بتعويضه بما هو خير منه. أحياناً كان الحذف يشمل عدداً من الجمل التي لا تتعدى ثلاثة أسطر أو أربعة أسطر في الغالب.

هذا ما حذفته إبان الكتابة الأولى. لكن، ما أضفته عليها في هذا الكتاب، تجاوز ذلك المحذوف. لقد زدت بعض الفقرات الكاملة في بعض المقالات، وأضفت بعض البيان التوضيحي؛ إلى درجة أن بعض المقالات زادت عن أصلها المنشور في الجريدة بمقدار 40% أو أكثر. أيضاً، أضفت مقالاً كان قد مُنع الجزء الثاني منه من النشر بالكامل (وهو الذي بعنوان: العائدون إلى الله .. توبة المتطرفين). ومنع هذا المقال؛ مع نشر كل هذه المقالات، مؤشر على مستوى جيّد من حرية النشر، إذ من بين أكثر من (300) مقال كتبتها للجريدة، لم يُمنع لي إلا ثلاثة مقالات. فكانت نسبة المنع - لي على الأقل - لا تتعدى 1% على مدى ما يقارب السبع سنوات.

هناك أمر آخر، لا بد من توضيحه، وهو يتعلق بلغة المقالات، من حيث طبيعة الأسلوب. إنني أعرف - وأعترف - أن بعض المقالات كانت تتحدث بأسلوب ربما يراه بعض القراء ممعناً في التجريد، أو مُحلّقاً في سماء التنظير، أو غير سهل الفهم؛ لهذا السبب أو ذاك. هذا أمر موجود، ولم يكن من السهل عليّ تفاديه؛ لأنه لا يتحدد من خلال خياري الأسلوبي المجرد من ضرورات

الفكرة، وإنما يفرضه الموضوع ذاته، وتلزمني به الفكرة وعلائقها المشدودة إلى حقول معرفية متنوعة، هي في الغالب ذات بُعد تنظيري عام. لم يكن من الممكن تشويه الفكرة وتشذيبها، وطرحها في صورة أخرى مُغايرة؛ لمجرد تقريبها إلى ذهن القارئ غير المحترف، ذلك القارئ الذي لا يهتم - كثيراً - بمنطق التحليل. إن الحدث والفكرة، هما اللذان حددا طبيعة الأسلوب.

أعرف أيضاً، أن بعض ما في هذا الكتاب أُسيء فهمه؛ عندما نُشر للمرة الأولى في الجريدة، وأعرف أنه قاد كثيرين؛ من التيار التقليدي السلفي الرائج محليًّا، إلى تكفيري أو تضليلي أو تصنيفي كعدو لدود من أعداء الإسلام. أعرف هذا، ولم أهتم؛ لأنني لا أقبل - من الأساس - أن أكون موضع اتهام ديني من أحد. مَن يحكم على عقيدة مَن؟!.

بعض المُحبين من أبناء التيار الديني المعتدل، اقترح عليّ تطعيم مقالاتي بكثير من النصوص الدينية والإحالات الشرعية والاستقواء بأقوال الرموز على آرائي؛ كي أقطع الطريق على مُروّجي هذه الاتهامات بحقي. لم أقبل حتى بمجرد التفكير بهذا الاقتراح المتخاذل، لم أوافق؛ لأنني لا أحتاج أي صك براءة من أحد. لا حق لأحد أن يحكم على إيمان أحد. لكن، إن كان ولا بد من أن يمنح أحد أحداً (شهادة براء) أو (تزكية)أو (صك غفران)؛ فأنا الذي أمنحهم ذلك، أنا الذي أفتش عن إيمانهم؛ إن كان لا بد من محاكم تفتيش!.

لقد قلتها وبكل صراحة: لا أرى أحداً - أياً كان - في موضعٍ يحق له فيه أن يُحاكم عقيدتي، أوأن يحكم على مستوى إيماني. كل السلفيين التقليديين الذين على وجه الأرض؛ منذ الأزل وإلى الأبد، لو أنهم حلفوا أغلظ الأيمان على أنني كافر أو ضال؛ لم أحزن مثقال حبة خردل، ولم يعن ذلك لي أي شيء، ولو أنهم حلفوا أغلظ الأيمان على أنني من أولياء الله الصالحين، لم أفرح بذلك مثقال حبة خردل. ليس هذا غروراً؛ كما أنه ليس تواضعاً؛ فضلاً عن أن يكون شجاعة. لذلك لم ولن أقاضيَ من يحاكمني عقائدياً، ولن أجرّ إلى المحاكم من حكم عليّ بالكفر، لا لأنني أراه غير مخطئ بحقي، بل لأنني

أرفض - بداية ومبدأ - أن أجعل من أقوالهم شيئاً ذا بال، أي أحكاماً؛ تستحق التوقف عندها في كثير أو قليل.

أخيراً، لكل أحد أن يتفق أو يختلف مع ما في هذا الكتاب؛ قدر ما يشاء، ولكل أحد أن يقرأ ما فيه من آراء وفق ما تُمليه عليه منظومته العقائدية أو الفكرية، أو حتى ظروفه النفسية الخاصة. يكفي - بزعمي - أنه يضيء بعض العتمات الدينية، ويُسائل بعض المسلمات التراثية، ويستفزّ القناعات المُحنّطة عند كثيرين من أبناء ثقافتنا السلفية المُتخمة بمقولات التكفير، تلك المقولات التي لا يدرك خفاياها من يحاول أن يعاينها من خارجها. إنها فرصة لرؤية شيء ما، شيء غرائبي!، شيء غير متوقع، من الداخل. وهي فرصة لا تتكرر في كل الأحوال.

لقد تعمدت - عن وعي - أن أفتح بعض المواضيع ولا أغلقها، وأن أترك كثيراً من الأسئلة بربع جواب أو بنصف جواب، أو حتى بلا جواب البتة أحياناً. لقد كانت إحدى أهم استراتيجيات خطابي، أن أجعله خطاباً مفتوحاً - إلى درجة ما - على فضاء التأويل، أي على فضاء المعرفة اللامتناهي، على مستقبل الإنسان.

**محمد بن علي المحمود**

**القصيم - البكيرية -**

**مساء يوم الثلاثاء 20/ 10/ 2009م**

# تمهيد

بين الحين والآخر، تأخذني هموم الآني عما كنت بصدده، من التركيز على قضايا معرفية ذات بُعد تنظيري عام؛ لتكون الكتابة مُعاينة لما هو في صميم المعرفة الإنسانية من قضايا جدلية يمنحها التنظير بُعداً تجريدياً؛ بحيث لا تأخذها التباسات الآني الذي يختصرها غالباً فيه، ومن ثم يجعلها مأسورة لوهجه، وسيطرته على الوجدان العام. ولا شك أن هذه الحال التي أحاول - جاهداً - الانعتاق منها قدر الإمكان، حال استهلاكية، ليس لي فحسب؛ وإنما للمتلقي أيضاً، ولكن عزائي أنها ضرورة في إبانها، لا يمكن تجاهلها بأية حال.

وإذ أعي ضرورة ذلك؛ فإنني في الوقت نفسه، أعي أن هذه الممارسة تؤدي - حتماً - إلى غياب البُعد الاستراتيجي من الطرح ككل، إذ يتراجع - نتيجة لتلك المباشرة وذلك الارتباط بالمثل الواقعي المُحدّد - هذا البُعد التنظيري المُهم عن وعي شريحة عريضة من القراء، ولا يظهر لهم - حال تماهيهم مع الطرح المتواقت مع الظاهرة في سياقها السياسي والاجتماعي - المنحى المعرفي العام الذي أريد التأكيد عليه دائماً، والذي لم يكن الحدث الآني المباشر إلا شاهداً من شواهده. وفي مثل هذه الحال؛ لا يستطيع إدراك هذا المنحى المعرفي إلا شرائح قليلة من القراء، ممن يتقاطع مع هذا البنية العامة لهذا الطرح بشكل أو بآخر. مما يعني أن المدرك - في الغالب - لأبعاد هذا الطرح، والواعي بإستراتيجيته، قد لا يكون هو الأحوج إليه، بل ربما يكون هو الأكثر غنى عنه، والأجدر أن يتكئ على نفسه؛ إن جاز - معرفياً - الاستغناء عن ممارسة معرفية ما؛ أياً كان نوعها.

ولأن الإرهاب يستهدف الشريحة الأعم والأغلب من مجتمعاتنا، ولأن نجاحه في اختراق هذه الشريحة، سيكون أشبه برحلة اللاعودة؛ فقد حاولت أن أوازن بين المباشرة وبين تأطير الوقائع بالنظريات العامة، التي تتيح للقارئ فرصة استخدامها في الأشباه والنظائر؛ دونما حاجة إلى الإلحاح من قبلي على كل صُور هذه الأشباه والنظائر. إننا مهما حققنا من النجاح على مستوى النخب التي تستهويها الأطر النظرية، فلن نهزم الإرهاب كظاهرة اجتماعية دينية، تخرج من أوساط متوسطي التعليم، وعلى يد دعاة هم أبعد ما يكونون عن الرؤى الفلسفية الشمولية التي تعصم من الارتهان إلى حرفية النص أو حرفية الواقع.

إذن لا بد؛ لكي نهزم الإرهاب في العمق، من أن تكون الحرب معه على أرضه، وأن نضيف إلى أسلحتنا شيئاً من أسلحته التي تفقهها جماهيره المستهدفة، حتى وإن لم نكن على قناعة تامة بهذا السلاح. قد يرى بعض المُحللين الذين ينظرون إلى الظاهرة الإرهابية من الخارج أن استخدام هذا السلاح/المنطق، من شأنه أن يعزز موقف الإرهاب. هذا صحيح إلى حد ما. لكن، ما حيلتنا إذا كانت الظاهرة ظاهرة تعمل في المستوى الجماهيري العام. ومع هذا، وحتى لا نقع في مصيدة الخطاب المتطرف؛ جعلنا هذا السلاح جزءاً من أسلحة خطابنا؛ بينما قمنا - في الوقت نفسه - بتدعيمه بأنواع مغايرة من الأسلحة التي يحتاجها الخطاب الآخر: الخطاب المضاد للإرهاب.

لقد كانت الاستراتيجية العامة لخطابنا تتغيا التأكيد على أن ظاهرة الإرهاب ليست ظاهرة قارّة في المجتمعات المتشددة دينياً فحسب، بل هي ظاهرة قابلة للكمون في فترة ما، وقابلة لأن تطفو وتستشري دون سابق إنذار. أردنا أن يكون هناك وعي واضح بأنها ظاهرة ملازمة لنا، نستطيع تحجيمها ومحاصرتها، ولكننا لن نستطيع القضاء التام عليها. مما يعني أنه يجب علينا أن نبقى في حالة استنفار دائم للمواجهة معها، وأن يكون تراجعها وهدوؤها بين الحين والآخر، باعثاً لنا على مزيد من التوجس، وليس على مزيد من الاسترخاء.

الخوارج الإرهابيون باقون، وهم في حالة نمو واستشراء، وليس هذا البقاء والنماء نتيجة قوة دفع ذاتي في الرؤية الخوارجية، بل هو مجرد نفوذ يتمدد ويزداد بقدر غفلتنا عنه. أي أن الفكر الخارجي يستشري؛ كلما منحنا الظاهرة مزيداً من الإهمال.

## 1 - الخوارج .. الحرب الناعمة في زمن الكُمون والانتظار

بلا تحرّجٍ، أستطيع القول بيقين جازم: إن الظاهرة (الخوارجية) هي أخطر الظواهر السلبية التي تهدد المجتمعات في العالم الإسلامي منذ بدأ تكوّن الإسلام - الإسلام كمجتمع - قبل أربعة عشر قرناً. لا أجد، رغم دراستي لكثير من الظواهر الإنسانية، وكثير من الأحزاب والتيارات والثورات الإسلامية، ظاهرة سلبية تُقارب الظاهرة الخوارجية في قدرتها على تهديد المجتمع من الداخل، وعلى وضعه في مأزق وجودي مع ذاته، بحيث يجد نفسه في مواجهة مع نفسه، بل وفي مواجهة هي جِدّ مؤلمة، مواجهة تنعدم فيها مساحة الخيارات، إلى درجة تقترب كثيراً - إذا ما تمددت الظاهرة ولم يتم التصدي لها في وقت مبكر - من لحظة اللّاخيار بين الموت وبين الانتحار، أي من لحظة الوقوع الحتمي في دائرة التدمير الذاتي (= دائرة الإرهاب)، وذلك عندما تصبح مكونات الظاهرة هي الحاكمة لسلوك طرفي الصراع: حركة الإرهاب، وحركة رد فعل المجتمع المضاد للإرهاب.

منذ البدء، وفي سياق الإسلام السني في خطه الأرثوذكسي، يتضح بجلاء، مستوى الإحساس الحاد بخطورة الخوارج (= الظاهرة الخوارجية)؛ كفرقة خروج متمايزة/ منحرفة عن الخط الأرثوذكسي، في مقابل بقية الفِرق الإسلامية الأخرى. يُلاحظ، أن النصوص النبوية الخاصة بالخوارج تحديداً، والتي تداولها هذا التيار المُمثّل للخط الأرثوذكسي (وبصرف النظر عن درجة ثبوتها الإسنادي، إذ هي - على كل حال - صادرة عن الصدر الأول - عصر التأسيس، أي عن قلق الإسلام إبان لحظة التشظي الأولى)، هي نصوص تجمع

بين الحدة والحسم وضرورة المواجهة؛ من جهة، والكثافة النصوصية - مقابل ما يُروى بحق بقية الفِرقِ - من جهة أخرى.

إن الخوارج في النصوص الأولى - المروية سلفياً - : (يمرقون من الدين)، و(لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد) و(هم كلاب النار) و(شر قتلى تحت أديم السماء) . .إلخ، إضافة إلى موقف الإمام علي - كرم الله وجهه - منهم (كموقف نصي: سنة الراشدين في الخط الأرثوذوكسي) حيث محاولة الاستئصال لهذه الظاهرة، بل والفرح والابتهاج بقتالهم وقتلهم، مقابل تسامحه مع بقية الخارجين عليه من غير الخوارج، ممن كانوا أخطر على مركزية الحكم، في المدى المنظور آنذاك، من حركة الخوارج، ذات العدد المحدود. فهذه النصوص الصريحة والحاسمة - من منظور الخط العام؛ ثبوتاً وتأويلاً -، لن تجد مثيلاً لها في توصيف أية فرقة ولا طائفة من فرق وطوائف الإسلام.

إن النصوص النبوية - وفق تراثيات السلفية التقليدية التي تزعم اليوم تمثيل الخط الأرثوذوكسي - هي نصوص تحذيرية؛ تتنبأ بالافتراق الخارجي؛ كما لم تتنبأ به في حق أية فرقة أخرى. بل إن التحديد والتشخيص والتوصيف السيميائي (= العلاماتي)، لم يَرِد - وفق تلك المرويّات - إلا في حق الفرقة الخارجية، وكأنها الخطر الداخلي الوحيد الذي يهدد رسالة الإسلام، كما يهدد مجتمع المسلمين.

إنني لا أقصد هنا مجرد التذكير الإعلامي بحجم الخطر الخوارجي، ولا أحاول الإلماح إلى التوظيف البراغماتي لهذه النصوص؛ بقدر ما أقصد: لفت الانتباه إلى أن التقليدية لدينا، رغم وعيها الكامل بهذه النصوص، ورغم نصها - في نصوصها الأولى - على أن الخوارج هم أصل الافتراق في الإسلام؛ إلا أنها غير حاسمة في موقفها من الخوارج. ويتضح هذا اللاحسم، أو الميوعة في التناول أو هذه المُداهنة المُريبة؛ عندما نقارن موقف السلفية التقليدية من الظاهرة الخارجية، بما تفعله السلفية التقليدية ذاتها في مواجهتها لبقية الطوائف الأخرى، من متصوفة وشيعة وأشعرية، بل ومن حركات مدنية محايدة، كالحداثة والليبرالية

والعلمانية . . .إلخ، التي أصبح لها الأولوية في خطاب الأهاجي السلفية لكل ما يخالف الرؤى الضيقة للخط السلفي العام.

يستطيع أي مراقب للحراك الفكري المحلي لدينا، أن يلاحظ أن هذه السلفية التقليدية، وعلى الرغم من حرفيتها الشديدة، التي تجعلها تمارس ترتيب أولويات مواجهة الفرق توقيفاً؛ إلا أنها في مسألة الخوارج تحديداً، تتنازل عن هذه النصوصية وهذه التوقيفية، ولا تستلهم النصوص التي تصححها، في كونها - أي النصوص - تعُدُّ الخوارج أخطر الفِرق؛ وإنما تضع - في وضعية تضاد واضح مع الاستحقاقات النصوصية - هذه الظاهرة الخارجية في أدنى سُلّم الأولويات لديها، فلا تواجهها إلا عرضاً؛ لا قصداً، وتحديداً عندما تجد نفسها في موضع اتهام صريح؛ جراء علاقاتها الإيديولوجية بكوادر العمل الخوارجي (= الإرهاب).

حقيقة، إنه موقف مريب، بل ومريب جداً. لقد رأينا زعامات حركية ورموزاً تقليدية لدينا، قامت بتأليف عشرات الكتب والمذكرات والمطويات التحريضية، التي تتناول بعض المذاهب والطوائف، مثل: الصوفية والشيعة والمعتزلة والأشاعرة . . .إلخ، لكنها في المقابل، لم تتكلم بحرف واحد عن الظاهرة الخوارجية؛ وكأنها (= ظاهرة الخوارج) - في تصورها الضمني - ظاهرة شرعية، يُراد لها البقاء والاستمرار، بل والنماء. بعضهم، وعلى حياء وحذر، تكلم عن الظاهرة همساً، لكنه كان كمن يعتذر لها أو عنها. بل يكفي بعض هؤلاء الرموز؛ كباعث على الارتياب به، أن يكون تصديه لهذه الظاهرة دون تصديه لبقية الطوائف بمراحل (عكس ما تمليه عليه حرفيته النصوصية)؛ حتى يكون موقفه أشبه بدعم ضمني، يحمي الظاهرة الخوارجية بتهميشها في موقعها من تراتبية الأخطار.

على مدى ست سنوات كاملة، من عام 2003حتى عام 2009، كنا في مواجهة دامية مع الخوارج الإرهابيين. ست سنوات ملتهبة، فضلاً عن وقائع أخرى متناثرة، خارج نطاق هذه السنوات الست، كانت كفيلة بلفت الانتباه إلى

مستوى خطورة الظاهرة الخوارجية التي مارست ضدنا القتل والتفجير؛ فضلاً عن التكفير. كان المتوقع أن تكون التقليدية التي تدّعي الوسطية، قد أخرجت الكثير من الدراسات عن هذه الظاهرة، وأن تكون، على الأقل خلال هذه السنوات، بؤر الاهتمام البحثي الذي يتناول الفرق والمذاهب والطوائف، وأن يقدم المتخصصون في الهجائيات المذهبية/الطوائفية، ولو قليلاً من التوصيف (لكونهم لا يستطيعون، ولو أرادوا، غير التوصيف!) التحذيري، الذي يضع الظاهرة في موقعها المعروف في أدبيات الخطاب السلفي التقليدي، من حيث كونها فرقة أهون ما توصف به: الضلال.

لم يُخْرج لنا التقليديون شيئاً ذا أهمية في هذا المجال؛ رغم مرور كل هذه السنوات. لقد صمتوا، وكأنهم يريدون للظاهرة أن تعبر من مرحلة الخطر إلى مرحلة الكمون والانتظار بسلام. لقد كانوا في فترة احتدام الصراع، كأنما يتحسسون رؤوسهم ومواقعهم؛ خشية أن يُفسّر صمتهم، أو كلامهم الصامت!، بأنه دعم ضمني للإرهاب في زمن مواجهة مصيرية مع الإرهاب. الآن، وبعد أن كَمُنت الظاهرة (أي باحث يعرف أن الظاهرة الخارجية في حالة كمون؛ ولم تنتهِ بعد!) يعتقدون أن المجال أصبح واسعاً للانبعاث من جديد، للتجنيد من جديد. وليس من الضروري أن يكون التجنيد هذه المرة صريحاً، أي في الحركة المنظمة، أو في الشبكة القاعدية، بل يكفي - ولدواعٍ أمنية فقط - أن يكون المُجنّد مقتنعاً بالأدبيات المتطرفة، ولديه استعداد مبدئي للتحرك؛ كلما دعت الحال، أو صاح داعية التطرف بالنفير العام لهذا الأمر أو ذاك.

اليوم يسعى الخوارج وفُلولهم، والتكفيريون الصرحاء، والمُباركون لإيديولوجيا لتكفير، وقعدة الخوارج، للمواجهة المدنية (المدني هنا تحديداً: اللاعسكري)، بعدما خسروا المواجهة المسلحة التي دامت ست سنوات، وأكثر. لقد أدركوا أن المواجهة المسلحة كادت أن تجهض المشروع الخوارجي كله، وأنها تسببت في تراجع ملحوظ على مستوى الإيديولوجيا والتنظيمات المدنية التابعة، وأن فترة (الإعداد) السابقة لم تأخذ أمدها؛ كما يجب - في تصورهم -.

ولهذا، فاستراتيجيتهم الراهنة، تتعمد الاختراق السلمي للبُنى المجتمعية والمؤسسات المدنية من جهة، ومواجهة كل خطوات الخطاب التنويري/ التقدمي، من جهة أخرى. وكل هذا يُمارس - بطبيعة حال السلوك الخوارجي - تحت الشعارات المعتادة والمستهلكة، مثل: (حماية شعائر الدين)، و(مواجهة العابثين والمفسدين)، و(التصدي للتغريب)، و(مقاومة دُعاة الحرية)، و(الحفاظ على العادات والتقاليد) . . إلخ.

يتراءى لنا الخوارج، في صورهم الظاهرية المُعلنة، أنهم: الأشد تديناً، والأتقى مسلكاً، والأغير (= الأشد غيرة) على حرمات الدين؛ بينما هم، في الحقيقة، الأخطر على الدين ذاته من كل أحد، وهم، عكس الظاهر منهم: الأرق تديناً؛ كما هو توصيفهم في النصوص الأولى التي اهتمت بتوصيف الخوارج. إن ظاهرهم، يُغري السذج والبسطاء، وشعاراتهم تجتذب قلوب مُتديني العامة، ومطالبهم الدينية الشكلية تستولي على وعي الجماهير. إن مطالبهم ليس إلا المثاليات الكبرى التي يحلم بها الحالمون على بساط الريح!، أولئك الذين لا يعرفون بدهيات شروط الواقع، بل ولا يستوعبون بدهيات التأويل النصي؛ لنصوصٍ متعالية، تكتنز شوارد المجاز وغوامض الإشارات، وتتعمد الإيحاء بالمقاصد والكليات؛ قبل أن تقرر ماهية الحقائق وتُصدر تفاصيل الأحكام.

هذا الواقع الخوارجي؛ يقودنا إلى الوقوف على حقيقة لم يتم استيعابها بعد، وهي أن ظاهرة الخوارج (بما فيها الخوارج كفرقة) تختلف عن غيرها من الظواهر الفكرية والسياسية ذات المنحى الافتراقي، تختلف عن تلك الفرق التي تمايزت بما يشبه الهويات الاجتماعية عن الخط العام/ الأرثوذوكسي. ظاهرة الخوارج ظاهرة تختلف في طبيعة ظهورها؛ كما تختلف في مقتضيات ذلك الظهور وفي مآلاته الحتمية، تختلف في كل ذلك عن غيرها من الظواهر الافتراقية الأخرى.

لا تكمن خطورة الخوارج في العنف الدموي الذي يُشكّل الطابع العام

لسلوكياتهم، ولا حتى في رؤيتهم التكفيرية التي تحتكر الإيمان؛ من حيث هي مجرد فكرة تنفي الآخر عقائدياً، وإنما تكمن خطورتهم في كونهم إفرازاً داخلياً، ينبع من داخل المجتمع المسلم المُتدين؛ ليواجه، أول ما يواجه، هذا المجتمع ذاته. الخوارج: خلايا سرطانية، يُفرزها الجسد/المجتمع من داخله؛ لتفتك به، وليكون - هو - أول ضحاياها. ولذلك، فالمعركة معهم - في إحدى صورها - هي معركة صريحة مع الذات. وهذا ما يجعلها معركة صعبة وشائكة ومؤلمة، والحسم فيها لا يتم إلا بكثير من التضحيات.

الخوارج ينقرضون كأفراد، ولكنهم - كظاهرة - يتناسلون. وما أقصده هنا، أن الخوارج هم خروج مستمر على المجتمع السليم، وليسوا فرقة موروثة متمايزة، يستمر بقاؤها ونماؤها بالتكاثر الطبيعي. إن الخارجي، في الغالب، لا يُولدُ خارجياً، وفي الغالب أيضاً، لا يُنجب الخوارجَ، بل قد يكون أبناء الخارجي، هم أول الخارجين عليه، والرافضين لتصوراته الدينية المتطرفة. الخارجي، في الغالب، لا يَرِثُ ولا يُورث مذهبياً إلا بقدر ما يتم توارث الأمراض. وهذا واقع مغاير لما يحدث في بقية الطوائف والمذاهب، التي يجد الفرد نفسه فيها منتمياً بحكم الولادة والنشأة الأولى.

من هنا، فالخوارج، عكس بقية الطوائف والفِرَق، ليسوا فرقة متمايزة اجتماعياً، أو منحازة مكانياً، إذ لا توجد لهم - في معظم الأحيان - بيئات اجتماعية خاصة حاضنة؛ بحيث يُشكّلون فيها استمرارية اجتماعية على مدى عدة أجيال، بل هم يُمثلون حالة (خروج مستمر) خروج متوتّر في علاقته بالمجتمع، أو - على نحو أدق - هم (قطيعة دَوْريّة)، تأتي على هيئة (نوبات تطرف) نتيجة ارتفاع درجة حرارة التدين. ومما يجعلها نشطة في تشنجها، ما يقع من أخطاء في التغذية الدينية وفي علاج بعض الأعراض. إنها نوبات تطرف ديني، وتحديداً: تطرف إسلامي، نوبات متشنجة تُواجه مجتمعاتها الإسلامية بالتكفير؛ ثم بالقتل والتفجير.

السُّني، في الغالب، يولد سُنياً، والشّيعي، في الغالب، يولد شيعياً،

والصوفي كذلك، وسائر الطوائف والمذاهب، بل وكل الأديان الموروثة، لا تختلف في هذا. أما الخارجي فهو، في الغالب، مولود من أبوين مُسلمين مُستقيمين. صحيح أنهما ربما كانا مُتشددين، ولكن تشددهما قد لا يتعدى مجرد التشدد التقويّ، أي أنه تشدد ذاتي في السلوك، لا يصل بهما إلى درجة تكفير المُخالفين لطريقتهما في التفكير الديني. مع هذا، ودون سابق إنذار؛ يخرج - فجأة - من بين هذه الخلايا المجتمعية الطبيعية، خلايا تتمرد على هذا الجسد الطبيعي، وتُزايد عليه في تدينه. وعندما لا يستجيب لها؛ تصدر بحقه حكم الإعدام: التكفير.

الظاهرة الخوارجية قابلة للنمو في أي جسد مجتمعي؛ مهما كان سليماً ومعافى. صحيح أن بعض المجتمعات قد تكون أكثر عرضة لهذا المرض العضال من غيرها؛ نتيجة ضعف في المناعة/الوعي، أو نتيجة افتقار تام لأي نشاط وقائي، أو لوجود عوامل مساعدة تُحَفّز مسببات الداء. لكن، لا يوجد ضمان لأي مجتمع. يؤكد هذا الوضع ما رأيناه من أن الخوارج في العقود الثلاثة الأخيرة، وعلى امتداد العالم الإسلامي، يخرجون أحياناً من بيئات (طبيعية) جداً، بيئات لم تعرف الفكر الخارجي من قبل، وبعضها لم يعرف التطرف منذ عشرة قرون أو أكثر. ففي مصر مثلاً، حيث نشأت جماعة (التكفير والهجرة) و(الجماعة الإسلامية) و(جماعة الجهاد)، وكلها جماعات خوارجية بامتياز، لم تكن هذه الجماعات مسبوقة بمجتمعات خوارجية، بل إن معظم كوادر هذه الجماعات الخوارجية ينتمون إلى عائلات (طبيعية) في إسلامها وفي رؤيتها العامة لوظيفة الإسلام. بل إن بعضهم كان ينتمي إلى أُسَر لم يكن التدين من أولوياتها في الحياة. وكما حدث هذا في مصر في العقود الثلاثة الأخيرة، يحدث الآن في دول جنوب شرق آسيا، تلك الدول التي لم تعرف مجتمعاتها التشدد الديني، بل عرفت بمساحات واسعة من الانفتاح والتسامح. لكن، رغم هذا، وعندما تم اختراقها بخطاب التشدد، نشأت فيها جماعات الخوارج فجأة، وبدأت تُشكّل إغراء للشباب المحبط المحروم.

ما أريد أن أصل إليه هنا، من خلال هذا التأكيد على هذه الطبيعة الخاصة للظاهرة الخارجية، هو أنها خطر موجود على نحو دائم؛ حتى ولو تم القضاء عليها ومحوها من الوجود بالكامل. طبعاً، هي كظاهرة الجريمة، يمكن الحد منها، ويمكن أن يتم تحجيم خطرها إلى مستوى مقبول نسبياً. لكن، ستبقى، كما هي الجريمة دائماً، ظاهرة انحراف، انحرافٍ ينبع من الوجود الاجتماعي ذاته. لا يوجد مجتمعٌ خالٍ من الجريمة تماماً؛ حتى ولو تضاءل مستوى ظهورها العلني. الظاهرة الخارجية تخضع لهذا القانون الاجتماعي أيضاً. الشفاء الكامل لم ولن يحدث من داء التطرف؛ مهما كانت مهارتنا في العلاج. وإذا استعرنا من الحقل الطبي مصطلحاته للتوضيح، نستطيع القول: إن الجسد شُفِيَ من الخلايا السرطانية الإرهابية (شفي من الخلايا التي تستطيع الأجهزة الفكرية المتواضعة رصدها؛ وإلا فهي موجودة) لكن، لا يوجد ضمان بعدم عودتها، بل إن تعرّض الجسد الاجتماعي لها بتلك الكثافة، يجعله ذا قابلية لعودة المرض العُضال ثانية في أي وقت، ودون سابق إنذار. وهذا يعني أن الجسد المصاب (= المجتمع) يحتاج لكشف دوري دقيق، وتيقظ شديد، أكثر مما يحتاجه أي جسد آخر، لم يسبق له أن أصيب بهذا المرض (= الإرهاب) العضال.

أخطر من المرض، الخطأ في تشخيص المرض. ومخاتلة الخوارج لمجتمعنا أنهم نجحوا في جعلنا لا ندرك إلا خطورة المرض في عرضه الخارجي، أي في وجوده كحركة عنف مدموغة بالتكفير. وهم - أو على نحو أدق - المتعاطفون معهم، يريدون بهذا التجريم الظاهري، الإيحاء بأن هذه الظاهرة ظاهرة طارئة؛ لا عمق لها في تاريخ الإسلام. وبالتحديد، يريدون أن يُبقوا على الخوارج غيرَ خوارج، عن طريق توصيفهم بأنهم مجرد انحراف داخل الطريق القويم، وأن النصوص النبوية التي شنّعت على الخوارج أيما تشنيع، والتي يعرفها الإرهابيون والمتعاطفون معهم، لا تنطبق على الظاهرة الخوارجية. ولهذا، قلَّ من يدمغ هؤلاء الإرهابيين بهذه الصفة (= الخوارج)، التي تعني - في العُرف السلفي - أقصى درجات الانحراف، بل يكتفي بوصفهم بالضلال

(= الفئة الضالة). وبما أن الضلال درجات، قبل أن يكون أنواعاً (فحتى من التبس عليه عنوان يقصده، يقال له: قد ضلَّ الطريق)، فهم - وفق هذا التوصيف المتسامح - خارجون عن تلك الأوصاف التي وردت في النصوص الأولى. ولا شك أن هذا خطأ في التشخيص، أو هو هروب من التشخيص الصحيح؛ يسمح للمرض بالبقاء، بل وبالاستشراء.

الظاهرة الخوارجية لا تتعرض للفناء. أفرادها قد يتوبون، وقد يتوارون عن الأنظار حيناً، وقد يموتون أو يقتلون. وهذا يغرينا بالاسترخاء، وقد يقودنا للتسامح مع مفاهيم ومقولات خوارجية لم نكن نتسامح معها إبان فترات النفير العام ضد الإرهاب. الروح الخوارجية تبقى حية؛ بفعل عوامل كثيرة، أهمها الغفلة عن الظاهرة، أو إهمالها فترة كمونها وتواريها عن أعين الراصدين. وفي فترة الكمون والانتظار، التي هي أخطر الفترات، لا تكتفي الظاهرة بمجرد الانتظار السلبي، وإنما تقوم بمراوغات تكتيكية واسعة، يمكن أن نطلق عليها الحرب الباردة لكوادر الإرهاب، والتي يمكن أن تنقلب إلى حرب ساخنة في أية لحظة تسمح فيها الظروف بالعودة إلى الصراع.

### 2 - الخوارج التكفيريون .. خطوات تكتيكية في فترة الكمون

يستشعر الخوارج التكفيريون خطر الفناء؛ خاصة بعد انكشاف التنظيمات الإرهابية التي ظلت تعمل في الخفاء لأكثر من خمس عشرة سنة أو تزيد. لم يكن ما حدث مجرد نجاح أمني، حاصرهم حتى الأعماق، بل كانت المسألة - بالنسبة للخوارج - أكبر من ذلك، إذ هي فضيحة علنية اجتاحت التيار الإرهابي، وفضحته على المستوى الاجتماعي - الديني.

الخداع الذي كان يُمارس تحت غطاء الدين، تمَّ كشفه للجميع. وكان من جراء ذلك؛ أن تيار الخوارج التكفيري، بدل أن يكون مستهدفاً من زاوية واحدة، زاوية التوجسات الأمنية، أصبح - إضافة إلى البعد الأمني - مستهدفاً من قبل كل ألوان الطيف الاجتماعي والديني. حدث هذا؛ لأن الإرهاب

الخوارجي كفكرة وكممارسة، لم يستهدف مؤسسة أو فئة أو طائفة، وإنما استهدف الجميع، وأصبح الجميع موضوعاً لفكره التكفيري ولسلوكه الإرهابي.

في ظل هذا الحصار؛ لم يَعُد للخوارج التكفيريين مجال للعمل العلني. الحرب التي خاضها المجتمع، قبل المؤسسة الأمنية، معهم، كانت كفيلة أن تستنبت الريبة في كل سلوك متطرف. بعدَ أن كان رموز التشدد والتطرف يفتخرون علانية بتشددهم؛ أصبحوا اليوم يُخرِجُون لنا هذا التشدد والتطرف تحت شعارات تدعي التسامح والانفتاح. إن هذا التقلص في مساحات الفعل الإرهابي؛ جعل الخوارج يستشعرون بعمق، أنهم يواجهون خطر الفناء؛ فيما إذا ما استمروا في التمسك بالمنهج القديم، المنهج الذي كان يعتمد طرح المشروع الفكري على نحو صريح، وبأسلوب التحدي المباشر وذلك عن طريق المُزايدة على التزام المجتمع بمفردات الدين الحنيف.

للخروج من هذا المأزق؛ تبنّى الخوارج فقه الضرورات التي تبيح التَّدرّج والتخفي؛ حتى يتم (التمكين). كثير من (= قعدة الخوارج = المتعاطفين مع الإرهاب) وجدوا الخوارج الصرحاء بعد الهزيمة يعودون إلى موقفهم الداعي إلى عدم الاستعجال. بعد هزيمة الموجة الخوارجية السابقة (= موجة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين) اقتنع الخوارج الصرحاء بسياسة (قعدة الخوارج)، تلك السياسة التي تنتهج أسلوب الحرب الناعمة (= الهيمنة الاجتماعية) التي تُمارس أسلوب الترهيب والضغط والابتزاز.

لم يكن ثمة خلاف في القواعد الفكرية الأساسية بين الأشقاء (= الخوارج الصرحاء وقعدة الخوارج). هناك اتفاق تام في مبدأ: عقيدة التكفير. ليس هذا فحسب، بل حتى إبان تفجّر الظاهرة الإرهابية؛ لم يكن بينهم ثمة خلاف على الاستراتيجيا العملية، الخلاف كان على التكتيك فحسب. اليوم يلتقي الخوارج مع قعدة الخوارج على تكتيكات مرحلية؛ لإحكام السيطرة على المجتمع، وتفريغه من إسلامه المتسامح لمصلحة إسلام الخوارج. ويمكن اختصار هذه التكتيكات التي اتفق عليها الأشقاء التكفيريون بما يلي:

1 - تعويم الحالة الخوارجية. وهذا يبدأ من نزع صفة الخروج عن الخوارج (وهو ما أشرت إليها في المقال السابق تفصيلاً) وينتهي بتصويرهم كمجموعة معارضين أو مُعترضين، أي كـ(بُغاة)؛ كما في التوصيف التاريخي والشرعي للخارجين بالسلاح على المجتمع، دون أن تلجأ الأطراف إلى سلاح التكفير. ولهذا، يعمد كثير من المتعاطفين مع الخوارج إلى الخلط المتعمد بين المُصطَلحين الشرعيين المختلفين في مُؤداهما: مصطلح (البغاة)، ومصطلح (الخوارج)؛ ليصبح الخوارج التكفيريون مجرد (بغاة)، أي مجرد محاربين بخلفيات سياسية؛ دونما حكم على المجتمع بالكفر الصريح. هذا ما يريد الخوارج والمتعاطفون معهم إيهامنا به؛ للتخفيف من الخطر الخارجي.

إشكالية الخوارج أكبر وأخطر من أن يُسمح لهم بهذا الخلط بين البغاة والخوارج. الخوارج أخطر بكثير. ورغم وضوح هذا الفرْق لأي مثقف تاريخي أو شرعي؛ إلا أن التوضيح هنا ضروري؛ حتى لا يَستغل الخوارج هذا الالتباس الشائع بين جماهير المتدينين؛ فيتصور بعضهم أن الخوارج أعداء سلاح فقط، وأن خطرهم ينتهي بتفكيك التنظيم ومصادرة هذا السلاح.

لقد نشأ المصطلحان (= الخوارج والبغاة) في التاريخ، وبالتحديد في سنوات حكم الإمام علي - كرّم الله وجهه -. وفَرْزُ المصطلحين لا يتأتى إلا بالرجوع إلى التاريخ. البغاة الخارجون على الإمام علي في معركتي: الجمل وصِفّين، كانوا يحتكمون إلى القوة المسلحة لزعزعة حكمه، أو لانتزاع السلطة من يده. كان هذا هدفهم، وكان الصراع المُسلّح وسيلتهم. لكن، وهذا أهم ما في الموضوع، لم يكونوا يُكفّرون الإمام علي وأصحابه، بل على العكس، كانوا يُقرّون بفضله ويعترفون بموقعه من رسالة الإسلام. البغاة لم يُواجهوه إلا لأهداف سياسية خالصة؛ دون أن يصدر من أي الطرفين تكفير للطرف المقابل.

أما الخوارج، فلهم وضع مختلف جداً. الخوارج يصدرون عن فكرة: التكفير. وهم واجهوا الإمام علي بالسلاح، ولكن بعد أن حكموا عليه بالكفر

البواح. وهو - أي تكفيرهم الإمام علي - حكم يُجْرونه على أتباعه بطبيعة الحال؛ فيصبح كل المُقرين بإمامة علي كفاراً. البغاة ليسوا كذلك، إذ كانوا يعتقدون أنهم يُواجهون جماعة من مسلمين، عندما كانوا يواجهون جيش الإمام علي عليه السلام.

بعض البغاة كان يلعن الإمام علي بل ويسعى لقتله بأية طريقة. لكنه لا يجرؤ على تكفيره. التكفير ليس حكماً ذهنياً فحسب، ليس شتماً أو قذفاً، بل هو حكم له توابعه الخطيرة في الواقع. ولذلك، وسواء في حال النصر أو حال الهزيمة، كان الطرف المنتصر يتعامل مع الطرف المهزوم على هذا الأساس، على أساس أن من انتصر عليهم مسلمون، لا يجوز الاعتداء على نسائهم وأموالهم. وحتى إن وقع ظلم حال انتصار البغاة، فإن البغاة لا يُبررونه شرعاً، بل يعدونه تجاوزاً ناتجاً عن حدّة الصراع. وهذا يختلف عن الخوارج الذين يعتقدون أنهم يقاتلون كفاراً، وأنهم سيتعاملون، في حال انتصارهم، مع خصومهم بنهب الأموال وسبي النساء واسترقاق الأطفال.

ربما يعترض أحدهم علينا بقوله: النتيجة واحدة؛ سواء أكان الصراع بخلفيات التكفير، أم كان لموقف سياسي، أي لمجرد الطمع في السلطة. وهذا اعتراض لا يدرك حقيقة استحقاقات الحكم بالكفر على العدو؛ أي ككافر مرتد. الخوارج الذين يحاربوننا اليوم في صورة الإرهابيين، لو تمكنوا منا - بأي مساحة من التسلط - لقتلونا حكماً بالردة، ولنهبوا أموالنا غنائمَ، ولأخذوا نساءنا سبايا، وأطفالنا رقيقاً. هذه حقيقة، رغم وضوحها الشديد، لا يستوعبها كثيرون منا للأسف، رغم أن التقليدية التي يرجع إليها الخوارج التكفيريون، ويحتكمون إلى وقائعها التاريخية؛ كدلائل عملية، كانت قد عاملت المسلمين الذين دخلت معهم في صراع مسلح، بالقتل والنهب والسبي والاسترقاق، بعد أن أخرجتهم من الإسلام، وسمّتهم بـ: الكفار أو المشركين، أو بلغتهم الصريحة (اعلم أن مشركي زماننا!).

لو كان الخوارج التكفيريون الذين هاجمونا بالعمليات الإرهابية مجرد

معارضة مسلحة لهان الأمر؛ رغم فداحته في الواقع؛ لأن الصراع من دون الحكم على الخصم بالكفر؛ يعني أن السيطرة، على أي حال، ستؤدي إلى الوقوف عند حد معين من الاعتداء. الصراعات التي لا تبدأ بالتكفير، لها حدود تقف عندها؛ لأنها صراعات تتغيا الغلبة والقهر، أي الاستيلاء على السلطة. والغلبة تتحقق بانتصار أحد الأطراف.

وحتى في حال استمرأت السلطة القديمة أو الجديدة الظلم والطغيان تجاه مجتمع الطرف المهزوم، فإن الأمر لن يصل إلى سبي النساء واسترقاق الأطفال على نحو شامل ومنهجي ومُشرعن. بينما لو سيطر الخوارج لفعلوا ذلك براحة ضمير تامة، بل لاعتقدوا أنهم يتقربون بذبحنا وسبي نسائنا واسترقاق أطفالنا إلى الله عزوجل.

إن هذا الفرق بين سياسة الخوارج وسياسة البغاة في التعاطي مع الصراع، ليس نتاج قراءة تاريخية، ولا حتى قراءة آنية تنظيرية. بل إن هذا ما تشهد به الصراعات المسلحة التي حدثت في العالم الإسلامي على امتداد القرن العشرين. فرغم كونها صراعات دامية على السلطة، ورغم أنها تسببت في نهب الأموال واختلال الأمن وتدمير البُنى التحتية؛ إلا أن المنتصر كان يكتفي بفرض سيطرته؛ ولا يُمارس بشاعة السبي والاسترقاق، بل حتى الأموال، لا يتم التعرض لها صراحة كغنائم، إذ غالباً ما يُحاول المنتصر في الصراع، توفير الحد الأدنى من الأمن؛ كجزء من شرعيته كحاكم جديد، يريد مزيداً من التأييد بتوفير الأفضل للرعايا الجدد!.

لكن، هذه الصراعات المسلحة بذاتها، لو أن أحد أطرافها كان من الخوارج؛ لاستباح النساء والأطفال؛ ولقتل الرجال البالغين أو استرقهم؛ كما حدث هذا من قبل الجماعات الخوارجية في الجزائر؛ إبان تسعينيات القرن الميلادي المنصرم؛ عندما كانت الجماعات السلفية الخوارجية تَنْحَرُ الجميع، حتى النساء والأطفال.

هذا الفرق الكبير بين الخوارج والبغاة، لا يجوز تجاهله بحال. ولقد كان

أول واعٍ وعاه هو الإمام علي - كرّم الله وجهه -. لقد كان الإمام علي عليه السلام يُدرك، وهو في حربه مع أصحاب الجمل أو أهل الشام في صفين، أنه حتى لو هُزِمَ؛ فلن يتعرّض المجتمع الإسلامي لخطر القتل والسبي والاسترقاق، بل سيكون هناك حاكم بدل حاكم. نعم، من المُرجّح أن يكون الحاكم البديل ظالماً وعنيفاً، أو على الأقل، ليس بمستوى الإمام علي في النزاهة والعدل. لكنه مهما كان ومهما فعل، فلن يتعامل مع المسلمين كمجموعة من المُرتدين، بل سيتعامل معهم كمسلمين، لا يطلب منهم أكثر من الخنوع والخضوع. أي أن المجتمع الإسلامي لن يتعرض للإبادة؛ حتى في أسوأ الأحوال.

والإمام علي إذ يعي ذلك، كان يعي - في المقابل - أن الخوارج لو انتصروا؛ فسيمارسون القتل والنهب والسبي والاسترقاق، أي أن المجتمع المسلم سيتم القضاء عليه تماماً. ولهذا، كان عليه السلام يتألّم وهو يقاتل أهل الجمل وصفيّن، وحتى بعد انتصاره الكبير في معركة الجمل، بكى على القتلى من أنصاره كقائد هو أكبر من وظيفته العملية، ولكنه - في الوقت نفسه - بكى على القتلى من أعدائه أيضاً، بل ورثى بعض الذين قُتلوا من أصحاب الجمل بكلمات تنضح بالتقدير العميق لهم، وبالحزن الشديد على مصيرهم، إذ - كما في نص كلامه - (باتوا صرعى تحت أديم السماء).

لقد كان الإمام علي يفعل هذا مع البغاة؛ رغم أنهم قاتلوه وأرادوا قتله، بينما نجده تعامل مع الخوارج على نحو مختلف تماماً، إذ فرح واستبشر بقتالهم، وحمد الله أن قتالهم وقتلهم كان على يديه، بل وتعامل معهم على نحو استئصالي، لم يفعله في أيٍّ من معاركه السابقة أو اللاحقة. وهو لم يفعل ذلك إلا لإدراكه مستوى خطورتهم التي تهدد المسلمين في وجودهم قبل أي شيء آخر.

إذن، كان هذا الموقف الاستئصالي موقفاً مختلفاً؛ بقدر اختلاف طبيعة الخوارج في الافتراق والاحتراب. لقد اتضح بجلاء منذ بداية مواجهته للخوارج، أن موقفه منهم يختلف جذرياً عن موقفه من البغاة، كما في موقعة

الجمل مثلاً؛ إذ كان منذ بداية المعركة (= معركة الجمل)، يحاول إيقافها بأي سبيل. لقد كان في مواجهته للبغاة في الجمل وصفين، يحاول رد بَغْيهم بأقل عدد من القتلى؛ لأنهم كانوا أعداء موقف سياسي، وليسوا أعداء وجود؛ كما هو حال الخوارج.

وللتنبيه على أمر أخير في هذه المسألة، نقول: إن الخوارج إذ يُكفّرون المسلمين، لا يتعاملون مع المسلمين ككفار أصليين، أي ككفار يُمكن عقد صُلح معهم، وقبول الجزية منهم، وتأمينهم على أموالهم ونسائهم وأطفالهم، بل كانوا - ولا يزالون - يتعاملون مع المسلمين ككفار مُرتَدّين، لا تُقبل منهم الجزية ولا يصحّ العهد/ الصلح معهم، بل يجب قتلهم بمجرد القدرة على ذلك. ولهذا كان بعض المسلين في القرن الهجري الأول، عندما يقع أحدهم - مصادفة - في قبضة الخوارج، يدّعي أنه كافر أصلي؛ لم يعرف الإسلام قط، ويطلب منهم تعليمه مبادئ الإسلام؛ حتى لا يعاملوه ككافر مُرتد؛ فيكون حكمه عندهم: القتل في الحال؛ كما حدث لكثيرين من المسلمين.

2 - ومن خطوات الخوارج التكتيكية في مرحلة الكمون، التكفير بالتورية؛ بعد أن أصبح التكفير الصريح المُعلن (شبه!) محظور، على الأقل، في السياق الاجتماعي والثقافي. إن أي مُكفراتي، هو عار على نفسه وعلى خطابه الذي ينتمي إليه، ولقد أصبحت (سُبّة) التكفير تلحق مُصدرها الذي يرمي بها كتهمة، قبل أن تلحق المُتّهم بها. وهذا بطبيعة الحال، ليس جرّاء قناعة من قِبل المكفراتية الخوارج ببشاعة التكفير الذي يمارسونه، وإنما هو مجرد هروب مؤقت من التشنيع الثقافي والإعلامي، وقبل ذلك هو هروب من الملاحقة القانونية من قبل الأشخاص المتضررين من التهم التكفيرية (= المُكَفَّرين).

إن من أبرز التهم التي يُوجّهها التكفيريون الخوارج لمخالفيهم، وللمناهضين لسياساتهم، هي تهمة: (النفاق). وهم لا يقصدون بها النفاق السلوكي (= الرياء الاجتماعي أو الديني)، وإنما يقصدون بها النفاق العقدي (= إضمار الكفر وإظهار الإسلام). وإذا عرفنا أن النفاق العقدي هو من أشد صُور الكفر بعداً عن

الإيمان، وأن المنافق ليس كافراً فحسب، بل هو كافر في الدرك الأسفل من النار؛ كما في التصوير القرآني، أدركنا أن الخوارج يمارسون - برميهم لمخالفيهم بهذه الصفة - أقصى درجات التكفير، دون أن ينطقوا صراحة بالتكفير.

طبعاً، لا تسأل: كيف يرمي الخوارجُ من يخالفهم بهذا الوصف التكفيري (= النفاق) الذي هو محل القلوب، ولا يعلمه إلا الله. الخوارج التكفيريون لديهم يقين راسخ، أنهم وحدهم المؤمنون، وأن كل مخالفيهم كفار تجب إبادتهم بالكامل. حتى أولئك الذين يخالفونهم في تفاصيل هامشية، يرونهم كفاراً، سواء صرّحوا بذلك أم لم يُصرحوا. ولهذا نرى الخوارج التكفيريين يُكفّرون حتى بعض الجماعات الإسلاموية التي تتفق معهم في الكثير من الأصول العقائدية والملامح السلوكية. نعم، قد لا يكفرونهم صراحة، وإنما يُورّون عن ذلك بتهم التبديع والتضليل. لكن، يبقى أنهم يتعاطون معهم - على المدى البعيد - ككفار مُرتدين.

اليوم، نسمع ونقرأ ونشاهد استشراء تهمة التكفير المغلّفة بوصف: (النفاق)، تُهمة يوزّعها التكفيريون الخوارج على كل التيارات والأطياف الفكرية والاجتماعية المُخالفة لهم. التيارات الليبرالية، والتيارات الحداثية، والتيارات العصرانية، والتيارات العقلانية، وتيارات الانفتاح الاقتصادي والسياسي، وتيار رواد التنمية (= التكنوقراط) . . .إلخ، كل أفراد هذه التيارات، يصفهم الخوارج التكفيريون بـ(النفاق) صراحة!. حتى أولئك الذين يزعمون - تقيّة - أنهم ضد الخوارج، نراهم يصفون مخالفيهم بالنفاق؛ ولو كان الخلاف معهم على فليم سينمائي، أو حفلة موسيقية، أو رواية عابرة، أو قناة فضائية مغمورة. فالخوارج لا يقبلون الخلاف، ومن يخالفهم، فهو منافق معلوم النفاق!.

3 - صناعة بيئة متشددة. فبما أن الروح الخارجية لا تنبع من فراغ، بل لا بد لها من بيئة خصبة، فالخوارج يعمدون في فترة الكمون إلى صناعة مثل هذه البيئة التي تبقى حاضنة لبذور الفكر الخارجي، والتي ستنمو فيها براعم هذا

الفكر الخوارجي على نحو بطيء وخفي، بحيث تبقى في الخفاء (= الأمن) طوال فترة النمو (= الإعداد). ولصناعة هذه البيئة المتشددة، يقوم الخوارج التكفيريون بما يلي:

أ - نشر الآراء الفقهية المعاصرة ذات المنحى المتشدد؛ مقابل إغلاق المنافذ أمام الآراء الأخرى. وحين يصعب هذا الإغلاق أو يستحيل، يقوم قعدة الخوارج بتشويه سمعة الفقهاء الذين يتبعون المنهج الشرعي في التيسير؛ عبر تصوير هذا التيسير بأنه خروج عبثي على مقتضى مراد الشارع، وأن الفقهاء الذين يمارسونه لا يريدون إلا إفساد الدين والارتزاق من هذا التيسير. وطبعاً، سيجدون من يصدقهم في هذا، خاصة في بيئة تربّت على أن الارتقاء في سلّم التدين يعني - بالضرورة - الانغمار في أعماق بحيرة التحريم.

ب - نشر التراث المتشدد، واختيار تراث أشد المذاهب الفقهية انغلاقاً عبر التاريخ؛ لطرحه في الفضاء العام، وكأنه التراث الفقهي الوحيد. وبما أن البيئة غير منفتحة قرائياً؛ فستجد أنها ترى أن هذا التراث المتشدد هو التاريخ الفقهي للمسلمين، وأن ما سواه لا يعدو كونه شذوذاً لا يستحق الالتفات، فضلاً عن التقدير.

ج - الإعلاء من شأن (فقهاء الأحوط)، رغم ضحالتهم العلمية، وتحويلهم إلى رموز في العلم والورع، سواء في حياتهم أو بعد مماتهم. وما تلك المناحات التي قام ويقوم بها الخوارج أو المتعاطفون معهم، عند وفاة رموز التشدد الفقهي؛ إلا جزء من التكتيك الخوارجي، من أجل بقاء فتاوى هؤلاء حيّة في الأذهان.

إن الإعلاء من شأن (فقهاء الأحوط) خطوة تكتيكية، لا تتم عفواً، وإنما هي مقصودة، بدليل أن بعض هؤلاء لهم آراء متطرفة جداً، وبعضهم الآخر له فتاوى طائفية تكفيرية، تُحرّض على الصراع الطائفي وتُباركه، ورغم ذلك، يتم ترميزهم؛ دون التوقف - ولو قليلاً - للاعتذار عن سوابقهم التكفيرية، ولا حتى

التخفيف منها؛ عن طريق ربطها بظروفها، أو بالظروف العلمية والنفسية لمن صدرت عنه. بل يكتفي قعدة الخوارج بالسكوت المريب عنها إبان لحظات التبجيل أو التأبين أو النواح. وهذا السكوت سكوت دال، فهو أقرب إلى الإفصاح عن بعض ما لايمكن الإفصاح عنه في منظومة التكفير السلفية. إن أعضاء جوقة النواح على الفقيه الأحوطي (وأغلبيتهم الساحقة من قعدة الخوارج) مُتواطئون - بالضرورة - مع فتاويه التكفيرية؛ لأنهم تركوها في تراث (الفقيه!) دون أن تُحذف أو يُعلّق عليها. وهذا يعني أنها تُمثّل لهم مشروعية عقائدية، كما تُمثّل لهم - أيضاً - مشروعاً حركياً يُراد له الاستمرار!.

4 - إشاعة روح الانكفاء الثقافي. فهؤلاء (= قعدة الخوارج) يسعون لصناعة نوع من المفاصلة النفسية (= مجتمع جاهلي أو شبه جاهلي، مقابل فئة صالحة/ قابضة على الجمر؛ من أهل الخير!) التي تحاول إقامة حاجز نفسي، حاجز يفصل بين المؤسسات المدنية، وخاصة المؤسسات ذات البعد التثقيفي، والتي تجنح للحراك المدني، وبين من يستطيعون تجنيدهم في تيارهم الخاص (= تيار الخوارج).

لقد وصل الأمر ببعض غُلاة الغُلاة من الخوارج لدينا، أن منعوا علانية (بسلطة ليست لهم أصلاً) بَنِيهم وبناتهم من التعليم النظامي: الحكومي أو الأهلي؛ وذلك من أجل صناعة مجتمع صغير منغلق تماماً على أفكار الخوارج التكفيريين. إنهم بهذا يُريدون تحقيق الانفصال التام عن المجتمع الذي يعيشون فيه، المجتمع الذي يرونه مجتمعاً جاهلياً في ثقافته وفي سلوكه العام. ولأنه كذلك في نظرهم؛ فيجب أن يعيش الإنسان فيه كحالة اضطرار؛ بينما يكون في حالة عداء شعوري معه؛ لأن هذا من مقتضيات الولاء والبراء في رؤية الخوارج التكفيريين.

واضح لأي متأمل، أن هذا الرفض القاطع لكل مكونات مجتمعنا، نابع - بالضرورة - عن موقف خارجي تكفيري صريح، كأشد ما يكون التكفير والخروج

حِدّة وصراحة، إنه موقف عدائي صريح منا كمجتمع ومن ثقافتنا العامة المُتمثلة في مدارسنا النظامية، في شقيها: الحكومي والأهلي. ويتضح مستوى التشدد الخارجي في مثل هذا المثال؛ إذا عرفنا أن معظم قعدة الخوارج يسمحون لأبنائهم بالدراسة في مدارسنا وجامعاتنا؛ ليتمكنوا - فيما بعد - من التغلغل في نسيجنا التعليمي والثقافي، ومن ثم يستطيعون الوصول إلى مواطن التأثير. أي أن قعدة الخوارج عمليون إلى درجة ما، ولا يصلون إلى حدِّ المفاصلة الصريحة التي يصل إليها هذا الخارجي التكفيري الصريح الذي يمنع أولاده من الانضمام إلى المدارس النظامية الملتزمة بالتعليم الرسمي.

إن قعدة الخوارج لا يصلون إلى هذا الحد؛ رغم رفضهم الفكري القاطع لمؤسساتنا التعليمية والثقافية، ورغم تكفيرهم الضمني لمجتمعنا؛ فهم يخالطوننا من باب مُباحات الضرورة ومُلجئات الاضطرار. لا عجب أن نرى قعدة الخوارج يسمحون بهذا المستوى المحدود من التواصل الاضطراري؛ على الأقل (تقية!)؛ حتى لا يَظهروا للجميع على حقيقتهم المُرعبة التي يحاولون إخفاءها، أي كخوارج تكفيريين. بينما نجد أن غلاة الغلاة منهم يتظاهرون بالشجاعة؛ فيُصرّحون - عملياً - بما لا يجرؤ قعدة الخوارج على التصريح به على الملأ. وهذه ليست شجاعة كما يتوهمون، بل هي سذاجة ورعونة حمقاء، تكشف خبايا التنظيم التكفيري على يد مُغفّلي هذا التنظيم.

5 - تشتيت الانتباه، وتحويل بؤرة الاهتمام العام إلى قضايا هامشية. وهذا ما يُمارسه الخوارج اليوم في فترة الكمون والانتظار. إنهم يختلقون التأزمات في قضايا تافهة، ينفخون فيها؛ لصرف الانتباه عن الوجود الخارجي ذاته. ولعل أبرز ما يفعلونه في هذا السياق هو خلق الأعداء الوهميين، أو توصيف التيارات المضادة لهم كتيارات خطرة على المجتمع كله. وهم يريدون بذلك أن يعمى المجتمع عن خطرهم الراهن، وينسى جرائمهم الفظيعة (= التفجيرات الإرهابية للخوارج) في الماضي القريب الذي لم يُنس بعد؛ لأنهم يُحسّون أن المجتمع لم

يعد يتسامح معهم كما كان، وأنهم أصبحوا - بعد جرائمهم الدموية - محل ارتياب وتوجس، بحيث لا يسمحان (= الارتياب والتوجس) للخوارج التكفيريين الإرهابيين بتجنيد الأتباع من جديد.

اسمع: الأمة في خطر، الأمة محاصرة بالأعداء وبالمؤامرات من كل جانب، الأمة مستهدفة في كل مكان . . إلخ. هكذا يُعلن الخوارج بصوت صاخب يملأ الفضاء. في دعاياتهم ودعوياتهم، يُؤكدون على أن الخطر هو: التغريب أو التطوير أو الانفتاح، أن الأعداء هم: الليبراليون والتنويريون والتقدميون والمُبدعون والعلمانيون والمثقفون والفنانون، فضلاً عن أبناء الطوائف والمذاهب الأخرى، الأعداء هم: أمريكا وأوروبا واليابان والصين والشرق والغرب والشمال والجنوب، الأعداء هم: كل الناس إلا هم!، والمؤامرات هي: مؤامرة على العقيدة، ومؤامرة على المرأة، ومؤامرة على شباب الأمة، ومؤامرة على أوطان المسلمين ومؤامرة على الثروات . . إلخ!.

إن الخوارج بهذا الاستنفار والصخب والعويل، يريدون أن يؤكدوا - ضمنياً - أنهم ليسوا - هم - الخطر الحقيقي، وأن على المجتمع أن يتغاضى عن خطرهم ويلتفت إلى أخطار أخرى، أكبر وأخطر. لا بد؛ لكي ينسى المجتمع خطرهم الذي اصطدم به على نحو مباشر - والذي سالت بسببه الدماء، ورأى الناس رأي العين أشلاء أبنائهم وإخوانهم ممزقة بفعل التفجيرات الخوارجية - أن يصنعوا أخطاراً وهمية، ينفخون فيها؛ لينسى الناس جرائم الإرهاب الدامية. وإذا حدث وانخدع المجتمع بهذا المكر الخوارجي، فاستجاب لهذا الصخب؛ سهل عليهم أن يحققوا عدة أهداف، أهمها:

أ - إلغاء الإرهاب كخطر محايث للمجتمع المتدين، أو - على الأقل - تراجع هذا الخطر إلى المرتبة الدنيا في سلّم الأخطار. وهذا هو أهم الأهداف في المرحلة الراهنة للإرهاب (= فترة الكمون).

ب - تحقيق الانتصار في القضايا التي طرحوها كقضايا حاسمة في الصراع

الاجتماعي، يمنحهم مزيداً من التمكين، وفُرصاً أكبر للانتشار. فمثلاً، إذا نجحوا في إيهام شرائح عريضة من المجتمع أن التغريب خطر جداً، ثم زادوا بأنه أخطر من الإرهاب، فقد تمكنوا من ضرب التيار التقدمي كله، وتركوا الأرضية جاهزة لاستنبات الأفكار السلفية المتشددة والماضوية التي تأخذ المجتمع معها إلى الوراء. وإذا حدث هذا؛ فسيكون هناك تيار مجتمعي عريض، متعاطف مع الإرهاب. وهذا من أهم ما يدعم وجود واستمرار الإرهاب.

كما أن نجاحهم في الحجر على المرأة وتمكنهم من سجنها في بيتها، وامتهانها في توافه الأشياء، عن طريق النفخ في أوهام المؤامرة العالمية على المرأة المسلمة؛ سيؤدي إلى أن تكون المرأة بذاتها، وبما تُخرجه لنا من أجيال، وقوداً للتطرف الذي سيدعم الإرهاب في مستقبل الأيام.

ج - استنزاف معظم الطاقات الإيجابية للتوجهات والتيارات التقدمية بكل أنواعها. فهي (= التيارات التقدمية) عندما تُستهلك في قضايا ومسائل يُفترَض أننا تجاوزناها منذ زمن طويل، لا تستطيع أن تنهض بالقضايا التقدمية الكبرى، بل ولا تستطيع الاجتراء على قضايا جديدة؛ لأنها لا تستطيع الخوض فيها حتى يتم الحسم في القضايا السابقة لمصلحة التوجهات التقدمية؛ لأن طبيعة العلاقة بينهما تراكمية، لا يمكن إنجاز الثانية؛ ما لم تكن الأولى قد وُضعت كقاعدة في المشترك الاجتماعي، أي كقاعدة محل اتفاق، غير قابلة للاهتزاز؟.

6 - التهديد بالرد على ما يُصنّف (من قِبل الخوارج) أنه استفزاز. وهذه الخطوة التكتيكية التي يمارسها الخوارج التكفيريون اليوم، مارسوها منذ بداية العمليات الإرهابية، ولكنهم الآن في فترة الكمون يمارسونها على أوسع نطاق. الخوارج يُهدّدوننا إذا لم نذعن الإذعان التام لهم، وإذا لم نسكت عنهم بالكامل، وإذا لم نُحدد حريتنا في التعبير بما يُوافق أمزجتهم ويتواءم مع آفاقهم الضيقة، بأنهم سيعودون لمواجهتنا بالإرهاب. يعني، إما أن نسكت لهم، ونتركهم يُشرّعون لنا طريقة حياتنا بكل تفاصيلها، وما يجوز لنا أن نتكلم فيه،

وما لا يجوز لنا الكلام فيه، وكيف نتكلم ومتى، إما أن نفعل ذلك، وإما أن يُعطوا الضوء الأخضر لفرقهم المسلحة (= الجناح العسكري للسلفية الإرهابية) باجتياح حياتنا، واستباحة دمائنا، وتدمير أوطاننا. وهنا علينا - كما يقول الخوارج التكفيريون - أن نختار.

إن الجناح السياسي للخوارج (= قعدة الخوارج) يستثمر ما أنجزه الجناح العسكري (= الخوارج الصرحاء). كلاهما ينتمي إلى تيار التكفير الخوارجي، بدليل أن الجناح السياسي يطرح تهديده وكأنه يمتلك قرار الجناح العسكري، أو - على الأقل - كأنه يعلم بتفاصيل الخطة العامة لردود الأفعال.

يُنادي قعدة الخوارج - دون خَجَل أو وَجَل - فيقولون: لا بد أن تُمنع كل الأشياء التي تستفز الشباب المُتحمسين (لاحظ أنهم لا يصفونهم بالإرهاب، ولا حتى بالتطرف، بل بالحماس الديني، الذي هو صفة إيجابية في أصله!) وأن من يستفزهم؛ ولو بتمسكه بحقه من الحرية، فهو السبب الحقيقي للإرهاب. وبهذه اللغة العنفية التي يُراد بها تهديد المجتمع من جهة، ورمي التهمة على مكافحي التطرف من جهة أخرى؛ يُصبح المجتمع - وخاصة التيارات التقدمية فيه - هو السبب الرئيس في موجة الإرهاب، بينما يصبح أولئك الذين خططوا وفكّروا وقدّروا ودعموا وقتلوا وفجّروا، بريئين من جريمة الإرهاب.

إن هذه اللغة التي تتعمد التهديد، هي أشبه بلغة قطّاع الطُّرق، الذين يضعون في بدايات الطرق نقاطاً لفرض الإتاوات، ولإجبار المسافرين على دفع (نصيب) اللصوص منذ البداية. وأنت يا مجتاز الطريق، إذا لم تُعلن رضوخك التام لقطاع الطرق، إذا ما رفضت دفع الإتاوات من مالك وكرامتك، فأنت المُجرم الحقيقي؛ إذا هجمت عليك جماعات اللصوص وقطاع الطرق، وسلبوك مالك وحياتك؛ لأنك أنت الذي استفززتهم، ولم تدفع (المعلوم!) للجناح المدني الذي يقف على بدايات الطريق لجباية الإتاوات. قُطّاع الطرق مُجرّد شباب أبرياء مُتحمّسين!، وأنت يا سالك الطريق تستفزهم، إنك في حفاظك على نفسك

ومالك وكرامتك، تُمثّل قلقاً لهؤلاء الأبرياء الطيبين!. إذن، عليك أن تدع اللصوص يسرقونك منذ البداية، وإلا فأنت الجاني على نفسك؛ إذا ما خرجوا عليك في منتصف الطريق وقتلوك!.

من يستطيع أن يتصور إلى أين بلغ بنا الحال مع الخوارج؟!. في أي مربع نحن في معركتنا الحاسمة معهم؟. هل استطاعوا - بالابتزاز الديني - جرّنا إلى مُربعاتهم؟. كيف نُفسّر أنهم وبهذه اللغة اللصوصية الإجرامية، باتوا يُهددوننا بالقتل والتفجير صراحة؛ إذا لم نرضخ لهم وننضم قسراً لتيار المتطرفين، أو - على الأقل - لتيار الجبناء الخانعين المستسلمين لمنطق الإرهاب؟!. هل بتنا مُرغمين على دفع الجزية من حياتنا وحرياتنا وكرامتنا لسدنة الخطاب الإرهابي؟.

وثمة تساؤل أهم: هل تقديم التنازلات لهم يُمهد لمرحلة استقرار، أم أنهم كالنار الملتهبة، التي عندما تُرضِيها بما تُقدّم لها من حطب تأكله، فإنك لا تزيدها إلا اشتعالاً؟. النار لا تهدأ بما يُقدّم لها مما هو من مادتها، النار لا تخمد إلا بالعنصر المضاد (= الماء)، وكذلك الإرهاب.

### 3 - لماذا (عنف اللغة) في تشريح ظاهرة الإرهاب؟

كانت المواجهة - ولا تزال - بين تيار التطرف والإرهاب من جهة، وتيار التسامح والتعايش المدني من جهة أخرى، تتسم بشيء غير قليل من عنف (اللغة) التي هي موضوع الدعاية الإعلامية لهما، بل والتواصل لكليهما. اللغة العنيفة، التي تتصاعد إلى درجة يراها الكثير من المراقبين - من خارج حلبة الصراع - لغة توحش وإرهاب متبادل؛ بحيث يتصور هؤلاء أنه لا يوجد فارق بين هؤلاء وهؤلاء؛ باستثناء السلوك المابعد لغوي، أي ذلك السلوك العنفي المباشر، الذي يجعل منه المتطرف الإرهابي سلوكاً في السياق المادي المتعين، بعد أن كان لا يتجاوز حدود: لغة الخطاب.

إذن، هناك حقيقة لا ينكرها التيار المعني بالمواجهة، أي التيار الذي يسعى

لمواجهة التطرف والإرهاب، وهي أن لغته - التي يشرّح من خلالها ظاهرة التطرف والإرهاب - لغة حادة وقاسية وغير مهادنة في توصيفها لما تعاينه من تجليات الظاهرة الإرهابية. في المقابل؛ الكل يُجمِع على أن لغة التطرف الديني هي في غاية الحدة والعنف والإقصاء المعنوي والمادي. لكن - وهنا السؤال الملتبس - : هل يجوز للخطاب الذي يواجه هذه الظاهرة اللاإنسانية الممعنة في عنفها وتوحشها، أن يستخدم اللغة نفسها معها؟. بزعمي؛ أن هذا سؤال، هو ما يتغيا هذا المقال مقاربته بدرجة ما.

تبدأ المسألة بحقيقة أن العنف الظاهر والجلي، الذي يُلاحظه الجميع في لغة تيار النطرف والإرهاب هو عنف مسكوت عنه، على مستوى من يضع نفسه موضع الحياد، أو هكذا يتوهم، أو هكذا يحب أن يتوهم. إنها لغة يتم السكوت عنها من قبل أولئك (المحايدين!)، لا لأنها ظاهرة مبررة أخلاقياً وقانونياً في نظرهم، وإنما لأنها جزء جوهري من مكونات خطاب التطرف، من حيث هو - مبدئياً - خطاب إقصاء وتطرف وإرهاب. فكأنه لا بد أن يكون كذلك، أو لا يمكن إلا أن يكون كذلك. وهذا صحيح. فبدون هذا العنف اللغوي الذي يُشرّع للعنف المادي، يفقد هذا الخطاب العنفي مبرر وجوده، من حيث هو تشريع وتمرير للعنف، بكل وضوح وجلاء.

أما الخطاب المقابل، فالأمر يختلف في نظر مُدّعي الحياد. فهو خطاب تسامح وتقبّل للآخر؛ أياً كان نوع هذا الآخر؛ حتى ولو كان خطاب الآخر خطاب تطرف وإرهاب، لا يؤمن بهذا التسامح الذي يريد أن يجعل منه ميداناً لتقويض رؤى التسامح، ولتفجير المجتمع من خلال تسامح هذا المجتمع معه!، أي من خلال تسامح المجتمع مع الإرهاب. هكذا يزعم المحايدون أو يدعون. ودعوى الحياد غالباً ما تبعث في المتلقي السلبي وهم الإنصاف، وتقوده إلى مواقع ني رقعة الفكر، قد لا يكون مقتنعاً بها أصلاً، وإنما هي لغة الخداع، أو هي خداع اللغة، حيث تعميده - أو تحييده - بوهم الحياد.

لا شك أن مثل هذه الدعوى التي يُحْمَل بها على خطاب التسامح الليبرالي

الواعي (= التسامح غير المتسامح مع اللاتسامح) الذي يواجه خطاب التطرف في الساحة الإسلامية اليوم، تحمل في طياتها ما يبررها - ظاهرياً - من حيث كون هذا الخطاب المتسامح، والداعي للتسامح، يواجه تيار العنف والإقصاء بالعنف والإقصاء. أي أنه بهذا يظهر وكأنه يُقصي تياراً أو فصيلاً من جملة التيارات أو الفصائل الاجتماعية، بوصف التيار العنفي ينبع - في الغالب - من داخل النسيج المجتمعي لمكافحي خطاب التطرف والإرهاب.

إذن، هناك شبهة تعارض، بين فكرة التسامح - كفكرة مبدئية - وبين اللغة التي تتم بها الدعوة إلى هذا التسامح. ومع أنها شبهة روّج لها - ويروّج لها - مُدّعو الحياد في المعركة الدائرة مع الإرهاب؛ إلا أنها - في حد علمي - لم تبدأ - أساساً - من جانب مُدّعي الحياد، بل بدأت من جانب تيارات التطرف الصامت، ذلك التطرف/الإرهاب الكموني، الذي لم يمتلك شجاعة المواجهة، بل ولا حتى شجاعة المجاهرة بمبادئه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يستطع هذا التيار التخلي عن يقينياته التي تلامس سقف أصولية العقائد، التي تتقاطع - تقاطعاً إيجابياً - مع يقينيات التيار المتطرف. لهذا، اكتفى بالتعاطف المُضمر مع الإرهاب، محاولاً - في الوقت نفسه - تقديم خدمة (اللوجستيات الفكرية!) الداعمة، التي تكفل له براءة الذمة بتقديم الدعم الواجب. طبعاً؛ كما يدّعي ويزعم ويعتقد عقائديو الإرهاب!.

إنها خدعة ساذجة ومكشوفة، قام بها التيار المتعاطف مع الإرهاب، ومارستها كوادر الصفوف الخلفية له، وذلك بتمريرها لهذا التأييد والدعم (اتساقاً مع الأصل العقائدي: الولاء البراء) المتمثل في لغة مُتخاذلة، لا يخفى على أحد أن فيها كثيراً من ملامح التأييد - المبدئي - لمبادئ التطرف والإرهاب. إنها لغة مراوغة، ولكنها تفتقد الحد الأدنى من الذكاء. لهذا، فإن قرائن الإدانة الفكرية - بل والجنائية - لا تخفى على أحد، ولا يستطيع الإرهابيون تمريرها على من له مستوى مقبول من القدرة التحليلية على مقاربة النصوص.

مع هذا، فإن لكل خداع - وإن هَزُلَ - فرائسه. وقد وقع في براثن هذه

الخدعة - أو أحب أن يقع - بعض السذج، وبعض الفارغين؛ ممن لم يجدوا لهم دوراً في هذا الصراع المصيري؛ إلا بأن يعلنوا حيادية اللغة في المواجهة التي لا تحتمل الحياد. غالباً ما يصدر هذا الموقف المتخاذل، بل والمتربص، عن مُدّعي الحياد ومروجي الموضوعية العمياء.

إن هؤلاء (الحياديون!) هم الذين وجدوا أنفسهم في موقف صعب إبان لحظات الصراع. فهم لا يؤمنون بمقولات التطرف، أو - على نحو أدق - لا يؤمنون بمتتالياتها، وفي الوقت نفسه - وهذا هو الأهم - لا يمتلكون الحد الأدنى من الشجاعة اللازمة لمواجهة التطرف بحسم ودون تردد من أي نوع، بل ودون حسابات مستقبلية خاصة. وإزاء هذا الخيار الصعب - خاصة وأن السكوت يَسحب من الرصيد الفكري والأخلاقي - ؛ لم يكن أمامهم إلا دعوى الحياد، واتهام لغة المواجهة مع التطرف بأنها لغة تطرف مضاد!.

ربما كان هؤلاء الذين خُدعوا - أو انخدعوا - فروّجوا لمقولات المتعاطفين مع التطرف؛ فهموا التطرف كظاهرة بسيطة، أي كظاهرة أحادية البعد، لا تُزعج إلا من ناحية واحدة فقط، وهي ناحية: الإرهاب المسلح. وبما أنهم تصوروا أن معركة الإرهاب المسلح مع الدولة والمجتمع، محسومة - يقيناً - لمصلحة الدولة والمجتمع، وأن انتصار الإرهاب المسلح هو انتصار غير وارد على الإطلاق، فقد سمحوا لأنفسهم باللعب على هامش هذا الانتصار المؤكد. أي أنهم توهموا أن مواقفهم لن تؤثر - على نحو مصيري - في مجريات الصراع المسلح. ولذلك فلا ضير - في ظنهم الخاص من تحقيق بعض المكتسبات المعنوية من خلال دعوى الحياد، تلك الدعوى التي لا تكلفهم سوى الظهور بمظهر المراقب أوالقاضي (العقلاني!) العادل المُكلف بالحكم بين أطراف الصراع، خاصة وأن حدود الحياد المزعوم لا تتعدى - في تصورهم - تخوم المنحى الفكري. وهو موقف رابح، كما يتصورون، ولا خطر فيه؛ إذ يُبقي صاحبه على علاقة ودية مع جميع الأطراف. يستطيع من يمارس هذا الدور الانتهازي أن يتّجر بهوامش المعركة الدامية؛ دون أن يشارك في مجرياتها

الواقعية؛ لما يترتب على ذلك من ضرورة أن يؤخذ بنتائجها، أي أنه يتجنب الارتهان لنتائج الصراع الدائر؛ حتى وإن كانت نتائج محسومة في مجالات صراع السلاح.

إن ما يمارسه هؤلاء، لا يتعدى كونه مجرد سلوكيات نفعية ومباشرة (= ما دون فكرية)، لا يمكن توصيفها - حتى مع كثير من التجاوز - بأدنى درجات البراغماتية - تبسيطاً -. إن من يمارس هذه الميكيافيلية لم يأخذ منها (=الميكيافيلية) أفضل ما فيها - : رؤية الوقائع والسلوكيات كما هي عليه في الواقع - وإنما أخذ منها أسوأ ما فيها: الأنانية المفرطة، ذات البعد الواحد، أي تلك الأنانية التي ترتد - سريعاً - على الذات.

من يمارس هذا السلوك، لا يخون الدين والأهل والوطن فحسب، وإنما يمارس خيانة الذات أيضاً، وذلك بمحاولته تقديمها على هذا النحو من الغباء والاستغباء. إن مطامع - وليس مطامح! - من يتخذ مثل هذه المواقف الـ (بين بين!)، هي أهداف مباشرة وقريبة الأمد. إنه يتوقع أن يحظى بفرص لا تحصى من القبول. إنه يتصور أنه وبناء على ذاك الموقف الذي يُمارس فيه الحياد (= التدليس في الحقيقة)؛ سيستضيفه الجميع، وسيستكتبه الجميع، وسيَحتفي به الجميع في مراكز المسؤولية التي يرشح نفسه لها صراحة أو تلميحاً، وستصبح شفاعته العابرة للأنظمة القارة، شفاعة مقبولة من لدن الجميع. كل هذه مكاسب ذاتية - ذات بعد اجتماعي - لا يستهان بها؛ فضلاً عن كونه سيحقق مكسباً آخر، وهو أنه سيظهر بمظهر العقلاني الذي لا تستفزه الأحداث، ولا تجرفه التيارات في طوفان صراعاتها. هكذا يبدو (الحيادي) مغتبطاً بهذه المكاسب الباردة؛ إذ هو يتخيّل أن كثيراً من الأطياف التي تحترمه - جراء مواقفه التي لا تعبر عن مواقف! - لا تدرك حقيقة هذه الانتهازية التي تتراءى في هذا الانغماس في مستنقع الأنانية الآسن.

لقد أصبح من نافلة القول التأكيد على أن المواجهة المسلحة مع الإرهاب - رغم أهميتها في سياقها - ليست إلا الجزء اليسير من المواجهة مع التطرف،

وأن المعركة الحقيقية ليست معركة الدم والسلاح، وإنما هي معركة الأفكار والتصورات الكلية. وسواء جهل أصحاب الموقف الأناني هذه الحقيقة أم تجاهلوها، فإن هذا لا يغير من حقائق الواقع شيئاً. إن هذا لا يُغيّر الحقائق التي تؤكد أن المواجهة الخطرة، إنما هي مع التطرف الفكري، ذلك التطرف المتسرب - ببطء وخفية - إلى تلافيف العقول الطرية من أبنائنا وبناتنا. إنني أقصد التطرف الذي نلامس ملامحه كل يوم، والذي تعني هيمنته على مفاصل العقل الاجتماعي، أنه بدأ في تحقيق شيء من النصر، الذي سيعلن بداية الطلبنة. وحينئذٍ؛ ستبدأ المأساة الحقيقية التي ستلتهم الجميع في حاضرهم ومستقبلهم، وستدخل عليهم حتى في الخاص من شؤونهم فضلاً عن العام منها، ستلاحقهم حتى فيما هو من مكنونات الضمائر الكامنة، وفيما هو من حريات السلوكيات الظاهرة البدهية. إن كل من جهل هذه الحقيقة أو تجاهلها - من مُدّعي الحياد - لا يحق له الدخول في حلبة الصراع، ولو لإصلاح ذات البين!.

وإذا كان التيار الفكري المتسامح (التسامح الحقيقي المنحاز - دائماً - للإنسان) الذي يستخدم عنف اللغة في مواجهة التطرف، لا ينكر وجود هذا (العنف) في اللغة التي يستخدمها في المواجهة، بل هو يعترف به ويبرره، واعياً به، وبمآلاته، فإن مدعي الحياد، والمتعاطفين مع الإرهاب، لا يبحثون عن سبب عنف اللغة التي تُواجه الإرهاب؛ إلا من خلال التركيز على زاوية واحدة من زوايا عناصر الرسالة اللغوية، أي من زاوية: المُرسِل. إنهم يفعلون هذا، أو يقعون فيه؛ دون اعتبار لعناصر الرسالة الأخرى؛ من حيث هي رسالة مهمتها التعبير أو الكشف عن (ظاهرة عنف)، وليس عن (ظاهرة تسامح)، ومن حيث إن المتلقي ليس صفحة بيضاء في هذا السياق. بل هو - أي المتلقي - قد اكتنز في ذاكرته مقولات العنف الإرهابي، أو - على الأقل - مرت على وعيه، بحديّتها ويقينيّتها وتجييشها العاطفي. فأي لغة يمكن أن تثمر - إيجاباً - في متلقٍ كهذا المتلقي المندغم في السياق؟.

في تقديري أن اللغة لا بد أن تكون أمينة - قبل كل شيء - للموضوع

السياقي الذي يستحيل فصله عن طبيعة لغة الخطاب. اللغة ليست وجوداً منفصلاً ولا كياناً مستقلاً، بحيث يمكن المطالبة بتشكيلها بمعزل عن حقيقتها كظاهرة اجتماعية بامتياز. فاعلية اللغة لا تتحدد في المطلق، وإنما هي مشروطة بما يسميه القدماء: مُراعاة مقتضى الحال.

إن أهم ما في هذا الأمر، يكمن في أن لغة الخطاب التي تُشرّح ظاهرة التطرف والإرهاب هي لغة عنيفة، لا لأنها تتعمد العنف اللغوي ابتداء، وإنما لأنها تصف فكراً عنيفاً أشد ما يكون العنف ضراوة، وتعاين واقعاً عنيفاً أشد ما يكون الواقع ضراوة، بل هي تصف واقعاً منقوعاً بمستنقع متفجر بالدماء والأشلاء. ولغة تصف فكراً كهذا الفكر الدموي، أو تعاين واقعاً كهذا الإرهاب الذي رأيناه - عياناً - في واقعنا: دماء وأشلاء وتفجيراً وتدميراً، لا يمكن أن تكون لغة منزوعة العنف أو هادئة الملامح، وإلا كانت لغة خائنة، وكان التوصيف - بها - توصيفاً مزيفاً يُمارس التغطية على خطورة ظاهرة الإرهاب.

إذن، توجيه اللوم في مسألة العنف اللغوي المصاحب لأطروحات مناهضي الإرهاب، يجب ألا يتوجه صوب اللغة التي تتسم بالقسوة وحدية التوصيف، وإنما يجب أن يتوجه هذا اللوم إلى الواقع العنيف، إلى الواقع الذي تعاينه هذه اللغة، إلى هذا الواقع الذي تقوم - أو يجب أن تقوم - اللغة بنقله بأمانة (وفق شروط اللغة وطبيعتها)؛ رغم محاولة بعض المنتفعين نشر الكثير من الضباب حول الواقعة؛ من أجل أن تأتي اللغة المُعَاينة لظاهرة الإرهاب ضبابية في توصيفها.

إن وجه التطرف والإرهاب القبيح، لا يحق له أن يلوم المرآة (= اللغة) العاكسة لبشاعة وجهه وقبحه في الواقع، وإنما عليه أن يلوم واقع قبحه؛ دون لوم المرآة الصادقة على صدقها في نقل إحداثيات الواقع.

اللغة التي تعاين الإرهاب على يدي مفكري التنوير الآن، هي - في تقديري - لغة عادلة وموضوعية. وعلى كل من يهيم عشقاً بهذا الوجه الإرهابي، من المتعاطفين مع الإرهاب، أو من فاقدي الإحساس الإنساني - من مُدّعي الحياد -

أن يبحثوا للإرهاب: فكراً وسلوكاً، عن (أخصائي تجميل)، يستطيع - بالتزييف - التخفيف من بشاعة الفكر المتطرف ومن دموية السلوك الإرهابي. بداهة؛ لا يمكن تجميل ما تعكسه المرآة؛ دون تجميل الأصل. وتجميل الأصل هنا، يقتضي القضاء على مُحدّدات القبح الإرهابي، وهي الأفكار المتطرفة، التي لا يريد هؤلاء ولا هؤلاء المغامرة - معها - بجراحة تجميل فكرية؛ لأنها - حتماً - ستفضح العاشق والمعشوق!.

هذا فيما يخص اللغة؛ من حيث هي لغة تعاين الواقع وتصفه، أي من حيث هي كاميرا راصدة لوحشية ظاهرة ومُعلنة في الفكر أو في السلوك الإرهابي المتعين. لا يمكن أن تلام على ما تنقله للقارئ من بشاعة التوصيف، كما تنقل الكاميرا الفضائية كل يوم بشاعة العنف في فلسطين المحتلة مثلاً. وكما لا تتحمل الكاميرا جزءاً من جريمة ما يقع في فلسطين أو غيرها من الأوطان الدامية، بل نحن ندين لها بالكثير؛ لأنها من الأدوات الموضوعية الراصدة، والقادرة على إدانة الجريمة بمجرد توصيفها، فكذلك الأمر في أدوات رصد ظاهرة الإرهاب، واللغة من أهمها هذه الأدوات.

أما ما يخص المتلقي لهذه اللغة، فهو - بلا شك - جزء لا يتجزأ من محددات اللغة؛ إذ لا لغة بلا مخاطَب ضمني أو صريح. والمتلقي لخطاب العنف، ولخطاب نقد العنف واحد. وهو لا يفهم - تحت وطأة السياق العنفي الصادر عن منظومة الإرهاب - تلك اللغة التي تتسامح في توصيف ظاهرة الإرهاب؛ إلا بوصفها (= اللغة المتسامحة) تصويباً نسبياً وتأييداً ضمنياً لخطاب الإرهاب.

أُدرك أن المسألة مركبة، وأنها أعقد من أن يتم تناولها بواسطة تحليل أحادي أو ثنائي الأبعاد. المسألة ليست فكراً خالصاً، كما أنها ليست عواطف ومشاعر خالصة. ومن الواضح - أيضاً - أنها ليست جريمة واقعية خالصة، وليست مجرد عنف موروث يتحدد بمقتضيات منطق الأعراق.

واضح أن جزءاً كبيراً من إشكاليتنا في مواجهة فكر التطرف أنه ليس فكراً معزولاً، بحيث يمكن أن نعاينه بلغة هادئة أو باردة، وإنما هو فكر متغلغل في نسيجنا الثقافي، أي في ذواتنا؛ حتى وإن رفضنا هذا التغلغل، وأدنّاه سراً وعلانية. لغة التطرف تتناسل من منظومتنا السلفية، وتتقاطع مع بعض مفرداتنا الدينية التي نؤمن بها جميعاً، ولا يمكن أن ننكرها - أو نتنكر لها - بحال. كما أن النتائج التي يفصح عنها هذا الفكر المتطرف، لا تقع بعيداً عنا، وإنما هي مشاريع للتكفير والتفجير تطالنا على نحو مباشر، بل وتمسنا في تفاصيل حياتنا. وهذا يعني أن الحياد البارد الذي يطالب به بعضنا، هو لا مبالاة، أو بلادة ظاهرة، أو تقاطع في المصالح مع الإرهاب.

على هذا، فمواجهة ظاهرة كهذه - ليست متمايزة غاية التمايز عنا، لا ثقافياً، ولا اجتماعياً - لا يمكن أن تتم بلغة تعزّز هذا الالتباس، وتتردد في القطيعة معه، إلى درجة تعزيز موقف المتطرف، في صراعه مع الطرف الآخر: تيار التسامح. خاصة وأن ذلك التلبيس أو التدليس، يراد له أن يستقر في وعي المتلقي، الذي يشتبك وعيه مع الطرفين (= الإرهاب والخطاب المضاد) وإن بدرجات متفاوتة في الانحياز.

أدرك أن لغة العنف تتسم بقدرتها التلقائية على تدوير نفسها، وأن العنف في توصيف الإرهاب يمنح الشرعية للعنف ذاته ابتداء، من خلال البعد السيكولوجي الذي يستحيل القفز عليه، بحيث تكون اللغة التي يجري الحوار بواسطتها لغة عنف وإرهاب وإقصاء متبادل. نعم هذا صحيح من حيث المبدأ. لكن - في تقديري - الحلول دائماً نسبية، ولا خيار إلا بالتنازل عن شروط المعركة ذاتها. فطبيعة المجتمع الذي تتخلل ظاهرة التطرف نسيجه، وكون هذا المجتمع هو المتلقي لخطاب العنف وللخطاب المضاد؛ يجعل من الالتزام بهذا المبدأ الأولي - في هذه الحالة الخاصة - أمراً مضراً بتحولات الصراع.

ما يجب التنبه له بأقصى ما يمكن من درجات الانتباه، أن تخفيف حِدّة اللغة التي تعاين الإرهاب، يوحي - على نحو تلقائي وحتمي في آن - لذلك

المتلقي الذي لم يعتد لغة النقد والتفكيك الموضوعي، أن خطر التطرف محدود بحدود طبيعة اللغة. وطبعاً؛ ما دامت اللغة هادئة، فلا شك - في وعي هذا المتلقي - أن فكرة التطرف فكرة هادئة، ومن ثم، فسلوك الإرهابي هادئ أيضاً. وفي هذا - على ما أُقدّر - تنازل عن الهدف الغائي من إنشاء لغة الخطاب الناقد للإرهاب؛ بدعوى: ضرورة ترويج لغة التسامح، من خلال تسامح اللغة، أو قسرها على التسامح في وقت تتعرض فيه العقول ذاتها للاختراق.

لا أنفي - بحال - الضرر البالغ، الذي قد يتسرب إلينا جميعاً؛ بسبب تجاهل هذا المبدأ الأولي، الذي يُحتّم تدوير طبيعة اللغة من خلال تخلّقها من جديد لدى متلقيها. لكنه - في ظني - ضرر ضروري!، أي أعراض جانبية مرافقة لطبيعة الدواء. وضررها - على أي حال - أقل بكثير من ضرر الالتزام الآلي (اللاواعي) بهذا المبدأ المثالي (= مُواجهة خطاب الإرهاب بلغة أكاديمية باردة). وتبقى الأمور في مثل هذه الاختيارات التي تتفاعل مع الفكر والإنسان ووقائع الإنسان، نسبية في نتائجها المتوقعة، فلا يمكن تحقيق النفع الخالص، أو دفع الضرر بالكامل. فقدرنا أن نعيش ونتعايش في عالم من النسبيات المتداخلة. وكل وعي يتجاوز هذا، هو وعي بالمستحيل.

# الفصل الأول

# الإرهاب... التأسيس الثقافي

## 1 - 1: من التطرف إلى الإرهاب

لم تكن التفجيرات الإرهابية الأخيرة [= تفجيرات مجمع المحيا في الرياض] وما بينها، مما هو في سياقها، سوى تمظهرات لنسق إرهابي كامن في العمق الثقافي، تم شحنه بما يعززه، على فترات زمنية متباعدة، وربما متقطعة، لكنها قادرة على التتالي؛ لانخراطها في سياق وجداني عام، سياق كفيل بأن يعطيها طابع التراكمية المعرفية - وإن لم تكن معرفية في الحقيقة - على نحو ما. وهذاما يجعل منها - على ضخامتها - مجرد شفرة علاماتية، تكشف عما وراءها من تأزم ثقافي عميق، هو في الحقيقة أعظم منها خطراً، وأبعد منها - على المدى البعيد - أثراً.

لقد كانت تلك التفجيرات أحداثاً مؤلمة، صعقت الوعي العام، وبدت ذات قسمات واضحة من حيث نسبها، حتى ولو اكتنفها الغموض في بعض جوانبها، خاصة في ما يتعلق بالبعد الاستراتيجي لمنفذيها. فهي - على كل حال - توحي لمتأملها بحقيقة متعينة، لا يسعنا تجاهلها، إذ نحن نلمسها في المشاهد المأساوية التي تم عرضها واستعراضها، والتي تؤكد لنا أن مُنفّذ العمل ينطلق من نفسية إجرامية، نفسية تستشعر الإجرام هوية ومسلكاً؛ مهما حاولت شرعنة جريمتها إن كل مجرم يحمل لجريمته ما يبررها به لنفسه أو للناس.

وإذا علمنا أن النفس الإجرامي قادر على أن يجد مراقد له في التشكلات الاجتماعية كافة، وباستطاعته أن يسري في خلايا الأيديولوجيات كافة؛ على

تباينها وتنوعها؛ مهما ادعت لنفسها البراءة والنقاء، أدركنا أن من الطبيعي أن يحاول الإجرام استمداد مبرراته من الأيديولوجية المعلنة التي يتماهى معها. وهو لا يلام على ذلك، فهذا - بالنسبة له - جزء من آليات الصراع التي يتوسل بها، وإنما يلام عليه، مستهلك هذا التبرير ظاهر التزييف.

ومع مأساوية الأحداث، فإن المعالجة الثقافية (في جانبها الإعلامي الجماهيري/ المرئي) على أهميتها، وأثرها الفاعل، لم تكن على مستوى الأحداث، بل كان تسطيح الحدث فكرياً - في الغالب - هو ما اتسم به الإعلام المرئي محلياً وعربياً، إذ اتضح أن هدفه كان تسجيل الإدانة للحدث التفجيري إعلامياً، أكثر مما هو تشريح ثقافي لمكونات هذا التفجير، وقراءة مستقبلية لما سيتبعه من تداعيات.

وبما أن المعالجة الفكرية هي ما يعنينا في هذا الطرح، فإن ما انطوى عليه الإعلام الجماهيري هو - فيما أرى - أزمة بحد ذاته. وهذا يؤكد بوضوح، أننا لم نصل - بعدُ - إلى الحد الأدنى من الوعي بخطورة البعد الثقافي الكامن وراء هذه الأحداث، ولا ندرك - في الغالب - ما لهذا البعد من دور مستقبلي حاسم في هذا الشأن.

من خلال متابعتي لكثير مما طرح الآن من معالجة فكرية لقضية الإرهاب، رأيت ضرورة التنبيه - بإيجاز - على أمور كانت المغالطة فيها تتم على نحو متكرر، وأحياناً على نحو خاف؛ بحيث لم يتم الالتفات إليها بالقدر الكافي. ولأني أظنها جديرة بأن تأخذ نصيبها من الاهتمام العام، فإني أشير إليها فيما يلي:

1 - ظهر في كثير من ندوات الحوار التي دارت حول الأحداث الإرهابية، اختزال الظاهرة الإرهابية إلى بُعد واحد، مع أنها ظاهرة مركّبة؛ لا يمكن أن ينهض أي بُعد - مهما كانت حيويته - بتشكيلها منفرداً. وإذا كان البعد الفكري أكبرها أثراً، وقد تم التركيز عليه؛ لأنه العمود الفقري الذي تقوم عليه، فإن المشكلة ليست في الاقتصار - أحياناً - على هذا البعد، على أهميته في سياقه،

إذ هو بلا شك، بُعدٌ ينتظم الأبعاد الأخرى، وتحرك أنساقه العامة التمظهرات الحياتية كافة لدينا. ولكن موطن الإشكال - وهو ما نأخذه على هذا الاختزال - يكمن في مسألة إجرائية محددة، وهي أن تناول هذا البعد الفكري، يقتصر على جانب واحد من جوانب التشكيل الثقافي العام، خاصة وأن ذلك يتم في وقت يميل فيه كثير من الدارسين إلى تجاهل الجوانب الأخرى عمداً. وعلى هذا يبدو البعد الفكري، وكأنه يُوظف حسب ما يخدم الخلفية الأيديولوجية للمحاور أو الدارس، أو حتى الخطيب.

لا شك في أن الظاهرة الإرهابية ستبدأ في الضمور، ولا شك أن الاستنفار العام إذا ما استمر على هذا النحو، وهذه الدرجة - سيقلل من إمكانية تكرارها على نحو ما حدث. وهذا - رغم إيجابيته في ذاته - سيعطي انطباعاً مغلوطاً بانحسارها، وانتهاء أمدها. لكن ظاهرة الإرهاب في حقيقة الأمر - وهذا أمر في غاية الأهمية - لن تلفظ أنفاسها على المدى المنظور؛ مهما تلاشت مظاهرها العينية؛ ومهما تراجعت رموزها عن مقولاتها؛ ومهما تغيرت حقيقة - قناعات منظريها. فما دام المخزون الاستراتيجي الفكري لها يحظى بالإمداد المتواصل، وما دامت الأنساق التي أفرزتها على مدى عقود، كامنة في البنية الثقافية العامة، وفي ذهنية الجماهيري منها خاصة؛ فإنها سوف تكفل لها الاستمرار، وستعيد إنتاجها بشكل دوري، وستظهر كلما سمحت لها الظروف الموضوعية بالظهور، أو كلما حركتها عوامل الداخل والخارج.

قد لا تكون إعادة الإنتاج على هذه الصورة التي نتوقعها. لكنها ستظهر على نحو ما، ولو بعد حين، بأوجه متعددة، وصور متباينة، قد تكون أكثر بشاعة، وأعظم انتهاكاً لإنسانية الإنسان، مما هي عليه الآن.

وبما أن معاينة طبيعة التفكير لدينا، تظهر لنا أنه - وللأسف - تفكير يسمه الطابع الموسمي بميسمه - ؛ لأن حياتنا في عمقها التاريخي موسمية، تبعاً لظروف البيئة في ذلك الزمن الغابر - فإن تركيزنا سيكون على الآني والمباشر، وسيتم التنازل عمّا يمس حياتنا - ربما في عمقها - على المدى البعيد، وسيكون

تقديرنا للخطر الراهن المتعين أكبر من تقديرنا للخطر المستقبلي المتوقع، خاصة إذا كان هذا الخطر المستقبلي مما يصعب تحديد ملامحه، ووضع اليد على مساراته. فنحن أكثر إيماناً بما نبصره عياناً. وإحساسنا بهذا العيان أكبر. وهذا ما يجعلنا نتعامل مع الظاهرة الإرهابية في وقتها المحدود، و - أحياناً - مكانها المحدود، تاركين تراكماتها النسقية الخطيرة لمراحل زمنية لاحقة، كيما تكتوي بلهيبها الأجيال القادمة؛ لأننا لم نصل بعد إلى نمط التفكير العابر للأجيال .

2 - نلاحظ - بكل أسى - أن هناك حساسية مفرطة تجاه أي نقد يمس الخطاب الديني المحلي (= السلفية). خاصة وأن النقد إنما يُقارب الإشكالية الدينية من زاوية نقد الخطاب، أي كخطاب ديني، وليس كدين متعالٍ (وبينهما فرق يجب التنبه له)، أي كدين في نصوص الوحي الأولى. وما ظهر مما يُظن أنه نقد للدين كدين، إنما كان من باب تصفية الحسابات بين التحزبات الفكرية داخل الخطاب الديني نفسه، وليس له علاقة بمقاربة جدلية الدين مع ظواهر العنف الإرهابي.

تتجلى هذه الحساسية تجاه النقد الثقافي لعلاقة الخطاب الديني بالإرهاب، في سلوكيات أولئك الذين نصّبوا أنفسهم ممثلين شرعيين لهذا الخطاب الديني؛ بزعم أن الدين بريء من الإرهاب، ومن ثم، فالخطاب الديني - ذاته - بريء من الإرهاب. هؤلاء يمارسون إسقاط براءة الدين على براءة الخطاب؛ مع أن الحقيقة، التي يعرفها الجميع، ويعترف بها الإرهابي نفسه، تُظهِر - بوضوح - أن ما وقع من أحداث إرهابية، ووقائع دموية، قد تمت ممارسته بخلفيات دينية (طبعاً خاطئة ).

هذا التأكيد على براء الدين، لا يعفي الخطاب الديني من نقد ذاته، ولا من أن يكون نقده صريحاً وكاشفاً عن عناصر السلب داخل التكتلات الحزبية (ليس المراد بالحزب: الحزب التنظيمي المعلن، وإنما المراد - هنا - : التوجه الفكري المتأطّر تحزّباً، كالحزب السلفي العام، بأنواعه التفصيلية: الألباني

والإخواني والسروري والجامي والتبليغي . . . إلخ هذه المرجعيات) أو داخل المذهب المتمايز في الأصول، الذي ينتمي إليه الناقد الثقافي.

إن الخطأ الذي يتأتّى من جانب التوظيف الخاطئ، والذي يُمارَس من قبل الإرهابي المتدين للمفردة الدينية؛ لا يعطي - بدعوى أن الخطأ واقعة معزولة؛ لا تمس مكونات الخطاب - تسويغاً لهذا النفور من النقد، ولا يخول الخطاب الديني - بتمذهباته وتنويعاته المتباينة - منح نفسه حصانة ليست له، وإنما هي حصانة للدين الخالص فحسب، بوصفه ديناً متعالياً؛ يقوم - عند معتنقيه - على قاعدة أساسية من اليقين الإيماني.

3 - لقد كشفت الندوات المرئية التي تم عرضها - كفعاليات مصاحبة لوقائع الإرهاب - أن الخطاب الديني لدينا (= السلفي بكل تشظياته المحتربة فيما بينها) كان جُل همه تبرئة نفسه، وكان كل متحدث من داخل هذا الخطاب الديني، يدور حول ذاته وحزبه وتياره، إلى درجة أن هدفه الأساس، لم يكن معالجة ما حدث، بقدر ما كان سعياً حثيثاً للخروج بـ(صك براءة) للتوجه الحزبي الذي ينتمي إليه.

ومع أن الاتهام - بما تعنيه كلمة: اتهام - لم يكن موجهاً لهذا الخطاب تحديداً، إلا أن الحرص المفرط - الذي تبديه بعض الكوادر الإعلامية والثقافية - على المكتسبات التي حققها التيار المتحزّب بمواقعه المؤسساتية لدينا، كان هاجساً مُلِحّاً، يبعث الخوف في أوصالهم، ويحفزهم لإظهار خطابهم (تدينهم الخاص، أو تيارهم الديني) بمظهر الخطاب المضاد لخطاب الإرهاب، حتى ولو كان هذا التزييف الفاشل يتمّ بتلفيق بدائي؛ يصعب تمريره في عصر مجانية المعلومة، وانفتاح الفضاء من قبل الجميع على الجميع.

إن من يمارس هذا التزييف المفضوح، إنما يكشف عن وعي مأزوم من داخله، وعي يحمل احتقاراً لعقل المشاهد، ولخلفياته المعرفية التي لم تعد مخنوقة بعمائم الأولياء، ولا مشدودة إلى أطناب الكتب الصفراء!. ولهذا رأينا

جُمَل الإدانة أو شعاراتها التي واجهت بها التيارات الدينية - لدينا - ظاهرة الإرهاب، مفصلة - بمقدار - على أهداف التوجه الذي ينتمي إليه المتحدث بلسانها، بحيث تطال بلاغيات الإدانة - التي يتبرع بها المتحدث إعلامياً - كل أحد؛ ما عدا منظومته الدينية/الفكرية التي ينتمي إليها، وينافح عنها.

4 - هناك أمر له ارتباط وثيق بما سبق، وهو أن الأحداث وما رافقها من طرح فكري ناقد، أصبحت ميداناً للانتهازية؛ فظهر الصراع الإيديولوجي، بل - أحياناً - ظهر هذا الصراع داخل الإيديولوجيا الواحدة، وطُرحت مقولات ليست بريئة في مقاصدها، وتجلّى التعصب الحزبي (فكراً؛ لا تنظيماً) حتى داخل الخطاب المتسمي بالخطاب السلفي، والذي يرفع شعار (رفض التحزب) ويعدّ التحزب بدعة في الدين!. هكذا يفعل حتى رافض التحزّب!. فبينما يتكشف لنا - من خلال قراءة المسكوت عنه في خطابه - عن طرح متعصب أشد ما يكون التعصب، ويتضح لنا - بجلاء - أنه يمارس تحزباً في غاية الشوفونية، حتى وإن كان لا يرتبط لا بمقولات ولا بتنظيم، يمارس - مع كل هذا - الدفاع الدعائي عن منظومة سلفية متخمة بكل الأسس والقواعد التي ينبني علها الخطاب الإرهابي.

من هنا يتضح أن هذا الخطاب (السلفي!) يطرح نفسه - في الواقع الديني - كبديل لكافة أطياف وتنويعات الديني، بوصفه - وحده - الأفضل ولاء، والأقرب تمذهباً، وذلك في سياق مغالطات استدلالية ونصية يرفضها العقل الحديث، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يتماهى مع زيفها؛ إلا في حالتي: الموت أو الجنون.

إن السلفية التقليدية - أياً كانت منطلقاتها وتوجهاتها، ومهما قدمت من مبررات دينية أو واقعية لحضورها - غير قادرة على تقديم الحلول لإشكالية التطرف/الإرهاب؛ لأن الإرهاب شاءت السلفية ذلك أم أبت - يتكىء على مقولاتها، ويصدر - وإن كان ذلك بشكل غير مباشر، وربما من غير رضاها - عن وعيها. وفي حقيقة الأمر فإن السلفية - بكافة تنويعاتها المعاصرة، تنطوي

على تأزمات مزمنة تجعل من تموضعها في الواقع الراهن مصدر إشكال، بدل أن تكون حلاً له. وأبرز صور هذا التأزم، يظهر فيما يلي من نقاط :

أ - مفهوم (السلفية) مفهوم عائم وغير محدد، بل وغير موضوعي في توصيفه. لقد كثر تداول هذا المفهوم، وأصبح منتشراً، ومتنازعاً عليه بين طوائف متنافرة ومتناحرة، بل وربما متصارعة. وكل طائفة منها (= السلفيات) ترفع دعواها الرافضة للسلفية الأخرى تحت راية: السلفية!. وبهذا فليس هناك سلفية واحدة، وإنما هناك سلفيات؛ لا يجمع بينها إلا ماضوية التفكير. ومن الطبيعي أن تدعي كل سلفية أحقيتها بهذه التسمية، ما دامت ترى في المصطلح وسيلة انتشار، وأداة استتار؛ بحيث تمارس الإيديولوجيا الخاصة تحت مسميات تتشرعن بالتراث وبالتماس مع رموز التراث. وهي مسميات - رغم إيحاءاتها الشرعية - ظاهرها البراءة، وباطنها دوران حول الذات ومطامعها الخاصة.

إذا كان المفهوم على هذه الدرجة من الإشكال، سواء في التحديد أو في طبيعة التوظيف، فإن تحديد: من هم السلف الذين ينتسب السلفي إليهم، إشكالية أخرى. فالسلف الصالح الذين ينتسب إليهم السلفي - كل سلفي - من هم؟؛ إذ لكل سلفه الصالح، سلفه الذي يراه الأكمل والأفضل.

وإذا كان المراد الصدر الأول، أو الجيل الأول من هذه الأمة (= الإسلامية) - كما يصرح بذلك السلفي التقليدي - فالصدر الأول - على افتراض صلاحهم وأفضليتهم نظرياً - متباينون - إلى درجة التضاد - في رؤاهم. إذن، فعن أيهم يصدر السلفي؟. كما أنهم مختلفون في توجهاتهم العملية، إلى درجة الاقتتال فيما بينهم؛ فمع من نكون؟، وهل نتقاتل ونتناحر، ويكفر بعضنا بعضاً؛ حتى نتطابق مع السلف، أي حتى نكون سلفيين حقيقيين؛ مع أنه لا وجود لسلف حقيقيين!.

السلف كتجمّع من العناصر البشرية المتفقة المتأطرة برؤى متقاربة، لا وجود لهم، لا في قديم ولا في حديث. أما السلف كتجمّع من العناصر البشرية

المختلفة والمتباينة والمتناحرة فهم قد وجدوا في القديم، وربما تجدهم في الحديث (= الأحزاب الأصولية). ولا شك أننا لا نريد اليوم واقعاً كواقعهم، ولا اختلافاً وتناحراً كاختلافهم وتناحرهم؛ فهذا ما نسعى لتفاديه، ونتجنب إعادة إنتاجه.

ب - يلاحظ على السلفي التقليدي تغييب العقل؛ كأداة وعي، واستحضار الذاكرة كبديل. فالعقل السلفي عقل نصوصي، عقل تاريخي، يستحضر النصوص؛ استقطاباً لمتخيلات الحدث الواقعي المتعين. لكنه - إذ يقوم بهذا الدور - لا يعي كيفية تموضع النص في الواقع، أي لا يعي طبيعة جديلة الأفكار مع الوقائع والأشياء والأشخاص.

إن خطورة العقل النصوصي الحَرفي الآلي، لا تخفى على المتابع لتأزمات السلفية مع العصر. فالنص؛ لما له من احترام وإجلال، يتم استحضاره في واقعة ما، وكأن التلازم (= وجه الاستشهاد) تلازم يقيني وحتمي، وكأن نتيجة هذا التلازم يقينية أيضاً؛ مع أن النص - كوحدة متعالية - هو - وحده - اليقين عند المؤمنين. أما التلازم فهو ظني، ونتيجته أشد ظنية. بل ربما يقع كل ذلك في أدنى درجات الظنية، وربما وصل إلى درجة الوهم الرقيق. ومع هذا يكتسي الظني - في هذا السياق المتضافر بجدل الإيحاءات بين المقدس والواقع - شيئاً من روح اليقيني. وهذا مكمن الخطر، وهو سر من أسرار التضحية/الإصرار الإرهابي على المبدأ السلفي حتى الموت.

إن من يقرأ الأدبيات (التكفيرية/الإرهابية)؛ سواء ما ظهر منها على لسان الذين تراجعوا عنها، وحاولوا - بالاستعراض المُفنّد - الاعتذار عن علاقتهم السابقة بها، أو ما هو مبثوث في بيانات الباقين على الفكرة، يلاحظ الكثافة النصية التجميعية؛ مع غياب التأويل لهذا التجميع المتباين، والمتضاد - في عمقه - أحياناً. إن غياب هذا التأويل الذي تفرضه روح العصر، وضمور العملية العقلية في ربط النص بسياقاته النصوصية والمقاصدية من جهة، ومن جهة أخرى

في ربطه بالواقع المعاصر، هو جزء من نفور الخطاب السلفي من العقل، وعدائه الأزلي لكل المقاربات العقلانية عبر التاريخ.

لقد رأينا كيف تحول راوي النص - الذي يحمل أسفاراً في أحسن حالاته - إلى فقيه، فقيه يفتي الأمة في دمائها وأعراضها وحاضرها ومستقبلها؛ مع أنه لا يمتلك إلا ذاكرته المدربة، التي يتفوق عليها - في كل الأحوال - شريط الكاسيت. لقد رأينا كيف بدا هؤلاء (الحفظة أو الرواة) مفتقرين افتقاراً كلياً إلى أبسط آليات المعرفة العامة، ومُعدمين - أشد ما يكون الإعدام - من شروط الاجتهاد الخاصة. فهل بمثل هذا الوعي الساذج المتبعثر على رقعة النصوص والآثار، تريدنا السلفية التقليدية (وهي نصوصية بالضرورة) أن نعاين واقعنا؟، هل نجترح الحلول من خلال هذا الحقل العشوائي؟. إنها كارثة أن نحتكم إلى مثل هذا الوعي الغائب، وسفاهة أن نعممه في خطابنا المعرفي حاضراً ومستقبلاً.

ج - السلفية التقليدية ماضوية بطبعها. فوعيها وعي من الماضي. ليس هذا فحسب، بل هو وعي من الماضي وإليه!. ولأن الماضي - كزمن - يستحيل توجيه الخطاب إليه؛ لكونه زمناً مات وانتهى، فلا بد للسلفية - إذا ما أرادت ممارسة شيء من الفاعلية - أن تستحضر الماضي في الحاضر. ولأن هذا الحضور حضور قسري - وغالباً افتراضي -، ولا يمكن أن يتم بشكل كامل، بحيث تأتي الوقائع السابقة بحواملها؛ فسيعاني السلفي - حتماً - من تأزمات العلاقة غير الطبيعية بين حلول الماضي وإشكاليات الحاضر، وسيبقى الحل مستحيلاً. وما يُظَنُّ حلاً، هو نوع من الترقيع الفج، يمارسه عقل كسيح.

وإذا كانت السلفية في إحدى صورها (الممعنة في التقليد) تطرح خطاباً ترويضياً ميّتاً ومُمِيتاً، بوصفه - أي خطاب الترويض - حلاً لإشكاليات التطرف السلفي الراهن، فإن ما يتراءى حلاً - حسب دعواها - في المدى الزمني القريب، هو ما سيكون أحد مسببات الإرهاب في المستقبل، إذ ليس بوسعك أن

تلغي - بخطاب ترويضي باهت وغير مقنع، بل وغير سلفي حقيقة - الحراك الاجتماعي، وتصنع مجتمعاً سكونياً لا يعي ذاته، فضلاً عن أن يعي غيره، وإنما الذي بوسعك أن تفعله في هذا السياق، هو أن تقدم الحراك البديل؛ فتملأ الفراغ. والسلفية لا بديل لديها لتملأ به هذا الفراغ الذي صنعته إحداثيات العصر التي لم تكن موجودة في التارخ السلفي. فالسلفية - في الحقيقة - لا تحل الإشكاليات المعاصرة التي يعاني منها المجتمع المعاصر، وإنما ينحصر دورها في أنها تستطيع أن تميت إحساس المجتمع بإشكالياته. وبهذا فهي لا تحل الإشكال، وإنما تؤجله أو تُؤجل الوعي به؛ ليتفجر بعد حين.

ولأن عوامل التغير الحضاري بصيرورتها التاريخية لا يمكن إيقاف عجلتها عن الدوران؛ من جهة، والمجتمع - حتى وإن ارتضى السلفية - سيحتك - حتماً - بهذه العوامل؛ طال الزمان أو قصر؛ من جهة أخرى، ولأن الوعي السلفي لا يستطيع التفاعل معها وفق سلفيته؛ فسيضطر للتخلي: إما عن واقعه الحضاري الذي يعيش فيه ومن خلاله، وإما عن سلفيته التي يراها - في وجودها - تعادل وجوده.

وإذا كان من المرجح - تحت ضغط وقائع الحياة - أن السلفي سيتخلى - تدريجياً - عن تلك السلفية؛ فمعنى ذلك أنه سيبقى مشتملاً على فراغ. هذا الفراغ سيبقى ثغرة في وعي المجتمع، يدخل مَن شاء من خلالها، وبأية أطروحة شاء. ومن المتوقع أن من يدخل من خلال هذه الثغرة سينجح؛ لأنه يعمل في أرض بكر (= فراغ) قابلة - بحكم الافتقار إلى معنى - لاستدماج أية إيديولوجيا تطرح حلاً حقيقياً - أو ما تظنه حلاً - لإشكاليات المجتمع السلفي، ولن تهتم السلفية - أو لن تستطيع أن تهتم - بالأبعاد الأخرى التي ترافق هذه الإيديولوجيات.

على هذا النحو يطرح السلفي حلوله للمشكل الراهن. بينما - نحن - نرى أن تفعيل أنواع مختلفة ومتباينة من الحراك الفكري والاجتماعي، أنواع تصنعها على عينك، تفهمها وتفهمك، آمن على المدى البعيد؛ مهما بدا أنها مقلقة وغير قابلة للتلاؤم مع نسيج المجتمع التقليدي.

د - السلفية التقليدية - بطبعها - أحادية الرأي، تسفه الآخر المختلف، وتبدعه، وتضلله، و - أحياناً - تكفره. فهي تقوم على تصور امتلاك الحقيقة المطلقة، وأنها - وحدها - الفرقة الناجية من بين ثلاث وسبعين فرقة هالكة. أي أنها في الأصل مشروع تمايز وتفاصل عن الآخرين، عن كل الآخرين. وبهذا، فهي مهما أظهرت من مرونة، ومهما أبدت من تسامح، فهي تنطوي على جذر إرهابي، جذر إقصائي، ينفي الآخر عن دائرة الحق والخير والصلاح. فأنساقها الكامنة أنساق حادة، ولديها القابلية الفائقة لصناعة الإرهاب، أو - على الأقل - القابلية لتدعيم سيكولوجيته بالمواقف المبدئية للمنغمسين في مستنقعاتها.

يمكن استنطاق هذه الأنساق الإقصائية الكامنة من مجمل خطاباتها؛ إذ دائماً ما نجدها يسيطر عليها وهم واحد، وهم ينتظمها جميعاً، إنه وهم التطابق الكامل مع الحق الكامل. ولا شك أن هذا هو الوهم الذي بموجبه تمارس السلفية نفي الآخر، وعلى وجه الخصوص، نفي الآخر المختلف من داخل المنظومة الإسلامية ذاتها. إن السلفية لا تعد هذا المسلم الآخر مسلماً، أو هي تعده مسلماً ناقص الإسلام. إنه - في تصورها - مسلم غير جدير بالولاء الديني، بل هو جدير بالعداء والكراهية؛ وفق معاييرها، تلك المعايير المُجْتَرَحة في ظل أدبيات الإقصاء الرائجة في خطابها: التفسيق والتبديع والتضليل والتكفير. إنها المعايير التمايزية الاحترابية الأحادية الرؤية، التي استهلكت معظم نشاطاتها، وأهدرت أفضل طاقاتها.

هـ - السلفية التقليدية تطرح نفسها بوصفها البديل الشرعي الوحيد لكافة أطياف التنوع الموجود - على خفوته - في الساحة - حالياً -. ومعنى ذلك أنها تريد التفرد والاستئثار بالميدان الثقافي، مع أنه ميدان يسع الجميع. ولا شك أن الوعي الذي يلغي الآخر المختلف، وعي إقصائي في استراتيجيته العامة، وعي سيولد الإرهاب ولو بعد حين. وقد أثبتت التجارب الإنسانية المعاصرة، أن الحل للتنوع - الموجود واقعاً - ليس إلغاءه أو تجاهله، وإنما مد الجسور معه،

والدخول معه في مثاقفة ندية حرة، بحيث يستفيد كل طرف من الآخر، ويفهم كل طرف الآخر. أما أن يتفرد خطاب ما - حتى لو اقتنعنا بإيجابياته في ذاته - ويهيمن على وعي مجتمع بأكمله، فإنه سينتج وعياً إقصائياً/ إرهابياً في نهاية الأمر. أي أن التفرد في حد ذاته يجعل من المنحى الإيجابي المفترض، منحى سلبياً؛ بحكم خلو السياق الاجتماعي من التنوع، الذي هو من طبيعة الوجود الاجتماعي ذاته.

5 - الثقافة الدينية لدينا - بسلفيتها العتيقة وتقليديتها المميتة، أو بصورتها المتطورة عنها، والمتماهية معها (= السلفية الصحوية) - عجزت عن أن تكون خطاب معرفة، يؤسس لوعي شمولي عميق، ذي أبعاد إنسانية، بحيث تمتد عمودياً (= تاريخاً/ حاضراً/ مستقبلاً) وأفقياً (كي يحيط - معرفياً - بأكبر جغرافية ممكنة) ليعي المسلم المعاصر مكانه من التاريخ والجغرافيا، ومن ثم، يعرف كيف ينعامل مع ذاته أولاً، وكيف يتعامل مع القوى والمواضعات العالمية (العالمية: سياسياً واقتصادياً وثقافياً. . .إلخ) ثانياً. ثقافتنا الدينية عجزت أن تكون كذلك؛ مع أنها تقدمت لتمارس دوراً مشروطاً بالقدرة على تكوين مثل هذا الخطاب، أو شيئاً قريباً منه. لقد كانت وجوداً نافياً للوعي؛ بدل أن تكون شريكاً في صناعته وتنميته وتفعيله. وهذا ما نراه - اليوم - عياناً في الواقع الإسلامي.

الدين طاقة؛ قابلة للتوظيف في أي اتجاه. ونحن في سياق التخلف العام الذي نعانيه؛ كنا في حاجة إلى هذه الطاقة الكامنة في الدين، وكنا قادرين على استثمارها من خلال تفعيل واع لمشروع ديني طموح، مشروع تقدم ديني، لا مشروع تأخر ديني. هذا ما كان منتظراً من الخطاب الديني أن يقوم به. لكن للأسف، ما حدث كان عكس ذلك تماماً، فقد كان الخطاب الديني لدينا - ولا يزال - خطاب موعظة، لا خطاب معرفة. ومع أهمية المنحى الوعظي في سياقه، إلا أن طرح الوعظ بوصفه معرفة، ذات طابع منهجي - وإن لم يتم التصريح بذلك، فإن مجرد كونه تثقيفاً جماهيرياً يوحي بنفس معرفي مرافق، لا

يمكن تجاهله - يؤدي إلى تأزم سوسيو - ثقافي، سيبقى يحفر في أعماق الوعي الجمعي؛ حتى يخلخله؛ فيفقده القدرة على تلقي الخطابات المتباينة في سياقاتها الخاصة، أي مع الاحتفاظ لها بهويتها وبمبررات وجودها.

عندما تختلط أنساق الوعظي بأنساق المعرفي، في الوعي الجمعي العام، يتم تلقي الموعظة على أنها معرفة، كما يتم تلقي المعرفة بالآلية نفسها التي يتم بها تلقي الموعظة. وهي الآلية - نفسها - التي يتم بها تجييش الوجداني في عناصر الرسالة كلها (المرسل/ الرسالة/ المرسل إليه) ولا تهتم - أي الموعظة - بتوفر الاتساق المعرفي، إذ ليس هو من أهدافها، وإنما هدفها - والذي هو وظيفتها الوحيدة - تحريك الوجداني في المتلقي، من أجل تثبيت - أو تعديل - سلوك ما.

واضح - إذن - أن هدف المعرفة ليس هو هدف الموعظة، وأن الاختلاف في الأهداف يستلزم اختلافاً في المنهجية التي يتم بها معالجة المعلومة المجردة في كل منهما. وهذا يعني - ضرورة - أن يتم تلقي الموعظة على أنها موعظة فحسب، أي في سياق وجداني خالص، وأن يتم تلقي المعرفة على أنها معرفة فحسب؛ بآليات المعرفة وشروطها. وليس الاعتراض على الموعظة لمجرد وعظيتها - فلها وظيفتها المهمة في الخطاب الديني والاجتماعي - وإنما الاعتراض عليها منحصر في طبيعة التوظيف. ذلك أن الخلط بين الوظيفتين يؤدي إلى كارثة، لا يمكن التنبؤ بامتداداتها السوسيو - ثقافية، خاصة في ظل مجتمع بدائي غرائزي، أو هو - في أحسن أحواله - مجتمع نامٍ؛ يخرج تواً من تاريخ تقليدي طويل.

إن هذا الخلط بين المعرفي والوعظي هو نتيجة - وفي الوقت نفسه سبب - لعدم التمايز بينهما في الوعي الجماهيري؛ مما أدى إلى أن تتقاطع صورة (العالِم) مع صورة (الواعظ). بل لقد أصبح حضور الواعظ في الخطاب المعرفي أكبر من حضور العالم فيه، خاصة على المستوى الجماهيري، وذلك نتيجة استقطاب الخطاب الوعظي لشرائح ليست المعرفة أكبر همها، ولا هي أفضل ما

تحسنه أو تستحسنه. أي أن الجماهير الفقيرة معرفياً، أخذت تخلق من الواعظ عالماً؛ بدل أن تستلهم الواعظ من وعي العالم.

لهذا لم يعد غريباً لدينا أن يظهر الواعظ في عباءة العالم؛ مفتياً في الديني واللاديني، وفي العلمي والخرافي، وفي القريب والبعيد، وفي عالم الغيب وعالم الشهادة، وفي الماضي والحاضر والمستقبل؛ ملقياً نبوءاته بيقينية بلهاء؛ كيقينية مفسري الأحلام المتناسلين تناسل الفئران في واقعنا البائس. وهذا في الواقع هو ما أعطى الواعظ زخماً جماهيرياً سلبي التلقي، فزاد هذا الزخم من إحساسه بذاته، ومن اغتراره بجهله؛ فظن أن كل زيادة في جماهيره، هي - في الوقت ذاته - زيادة في علمه، ولم يع أن الأمر - غالباً - ما يكون بالعكس.

هكذا اتسمت المعرفة الدينية لدينا بهذا الطابع الساذج؛ إلى درجة الافتقار الحاد إلى أدنى مستويات العقلانية التي تمنح أي خطاب صفة: المعرفة. إن المعرفة الدينية التي من الفترض أن تكون معرفية، اتسمت بطابع الموعظة؛ فأصبحت تتجه إلى الوجدان وإلى الغرائز وتتجاهل العقل. وإذ تم لها ذلك؛ فقد أصبحت النزوات الوجدانية المضطربة والمضادة لكل ما هو عقلاني، تؤثر في بقية مناحي البعد السوسيو ثقافي.

لقد تم التعامل مع المعرفة لدينا بلغة غير معرفية، أي بلغة العواطف؛ فطبعتها بطابعها؛ حتى لكادت أن تكون هذه المعرفة مجرد ردود أفعال لا أفعال، ردود أفعال تستفزها الأطروحات المغايرة، وتلجئها سيكولوجية الصراع إلى الوقوف على الضد من بدهيات المنهجية المعرفية. إنها تقع في هذا كاضطرار افتقاري؛ حتى ولو أفقدها هذا الموقف كثيراً من مصداقيتها التي تجاهد لترسيخها في الوعي العام. كما أن تعاطيها مع النصوص لا يتعدى القراءة الحرفية المعتمدة على وحدة الجملة، وليس على وحدة النص ككل. ولهذا يُصبح الأمر تجميع جُمل، بحيث يتم استحضار النصوص في السياق المعرفي - كما هو الحال في السياق الوعظي، وبتأثير منه - استحضاراً تجميعياً، قاصراً عن استدماجها في نسق تأويلي يعي استراتيجية خطابه.

وإذا أضفنا إلى ذلك كله، أن الخطاب الوعظي لدينا لا يكتفي بالجرعة (المعقولة) من الوجداني، بل يمارس تصعيدها إلى تخوم الجنون؛ تبين لنا حجم الكارثة التي تحاصرنا؛ من حيث أن هذه الجرعة ستأخذ طريقها - بشكل مباشر وحتمي - إلى الخطاب المعرفي، أو الذي يراد له أن يكون معرفياً، والذي تنعقد عليه الآمال في انتشال المجتمع من تخلفه المزمن. أي أن الآمال - في مثل هذه الحال - ستنعقد على تهويمات الواعظ الذي لا يرى - إن رأى! - أبعد من خطرات الوجدان.

لقد لاحظ مراد هوفمان - وهو أحد من يحمل واقع الإسلام ومستقبله كقضية - هذا الشطط الانفعالي، وهو يحاول قراءة الواقع الإسلامي في نهاية القرن العشرين، إذ يقول عن واقع الخطباء في العالم الإسلامي - في كتابه (الإسلام عام 2000) - : «فانطباعي الشخصي، أنهم يخاطبون عواطف وانفعالات المرء أكثر من عقله. أشعر بعض الأحيان كما لو كان الإمام يدعو لمعركة حياة أو موت وشيكة الوقوع، بدلاً من أن يبسط حججه إزاء مسألة ما؛ يجب على خطباء المساجد أن يتوقفوا عن الصراخ في المصلين كما لو كانوا أطفالاً» (1) لا شك أن هذه الملاحظة ناطقة بما وراءها من بؤس الخطاب الديني التقليدي لدينا (= في العالم الإسلامي)، وهي لا تحتاج إلى استنطاق.

6 - لقد فشل الخطاب الإعلامي الديني السلفي في التعامل مع القضية الإرهابية. وهذا أمر له ارتباط وثيق بما سبق؛ من حيث كون هذا الخطاب وعظياً فيما هو معرفي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذا الفشل يعود لقصر التجربة الدينية في مجال الإعلام الحديث؛ إذ ما زالت لغة هذا الخطاب تنتمي - إعلامياً - إلى قروننا الوسطى (= قرون المماليك والأتراك)، فهي ليست لغة إعلامية مهنية، ملتزمة بشروط الاحتراف الإعلامي، وإنما هي لغة تعليمية (تلقينية) منغلقة على ذاتها، وعلى مفردات خطابها أشد ما يكون الانغلاق. ولهذا تبدو وكأنها - تجهل - أو تتجاهل الطابع العولمي لعصرنا. إن المتلقي إذ يمنحها بضع دقائق من وقته، فإنه يمنح غيرها - والذي له الريادة في التجربة

الإعلامية - بضع ساعات. وهذا يعني أن فرضها لخياراتها الخاصة على هذا المستوى من المباشرة والتلقين؛ يفقدها حيوية التأثير؛ كفاعلية إعلامية. فضلاً عن كون هذه الخيارات، هي خيارات تراجع وانحطاط؛ من حيث المبدأ الذي تتضمنه ابتداء. أي أنها تمارس تحطيم الوعي - إعلامياً - على مستوى الشكل وعلى مستوى المضمون.

والنتيجة لكل هذا الإفلاس، ما نراه يومياً على الشاشة الصغيرة من ندوات الحوار الإعلامية، التي يفترض أنها تمارس التفسير والتحليل، ولكنها تبدو وكأنها مجرد مواعظ، يتناوب على الوعظ في الندوة الواحدة أكثر من واعظ، أو ما دون واعظ!. ولكن لا تدري - إذا ما تأملت تفاصيل المَشاهد فيها - من المراد بها، لا تستطيع معرفة: من تخاطب هذه الندوات الوعظية، أو الحوارية؛ كما تطلق على نفسها!.

لقد ظهرت هذه المهازل الإعلامية التي تحاول مقاربة إشكالية الإرهاب، في صورة هي أقرب إلى صورة الإعلان المدفوع؛ حيث رأينا كيف يؤكد بعضهم لبعض ما يطرحونه من تسطيح للمشكلة؛ وكأن المسألة محض شجب استنكار، أو إثبات أن المتحدث لا يقف في صف الإرهاب. كل هذا يحدث؛ لأنهم لا يريدون أن يلامسوا الحقيقة، ولا أن يضعوا أيديهم على مكمن الداء، أي على المفردات الأساسية للسلفية التقليدية المُهيمنة. ولقد كان من المُخجل إلى درجة الفضيحة، أن يُؤمّن بعضهم على آراء البعض الآخر، وكأن الاتفاق هو غاية كل جدال وحوار. وكل هذا؛ مع تكرار مملول، يعيد ما قيل وما سيقال.

بل لقد رأينا كثيراً ممن غاب عنه الهدف الرئيس من حضوره إعلامياً في مثل هذه الندوات؛ فبدا وكأن هدفه الخاص (= حضوره الإعلامي)، هو الهدف العام الذي دُعي من أجله. وهذا يدل على جهل فاضح بدور الرسالة الإعلامية وأولوياتها. ولهذا فليس مستغرباً ما رأيناه على إحدى الفضائيات، بعيد التفجيرات الإرهابية بأيام، إذ خرج أحدهم (= سلفي تقليدي) مستضافاً؛ كي يسهم في هذا الأمر الهام، أي في معالجة ظاهرة التكفير والتفجير السلفي؛

فاستحال الأمر عنده إلى مهاجمة كاتب مخالف وصحيفة لا يتوافق مع طرحها، بل وصل به الأمر إلى الاستهزاء والتمثيل السوقي (ذكر مثالاً قذراً، لا نُحبذ إيراده هنا) بكل من يخالفه في رؤاه المتطرفة، ولو في بعض التفاصيل.

إن كل هذا - وأمثاله كثير - كان يجري بما يشبه تصفية الحسابات مع من يختلف معه في الرؤى والمنطلقات. لقد استغل هذا الداعية السلفي المساحة الإعلامية المتاحة له ليهاجم منتقدي السلفية التقليدية؛ مع أن محور الحوار لم يكن له ارتباط بما ذكره. ثم تجاوز ذلك إلى التحدث بمنطق طائفي إقصائي، يقسم ويمايز، بل ويُشعل فتيل الاحتراب بين أبناء البلد الواحد، بل لقد انساق وراء شهوة الاحتراب، إلى درجة أن يعرض على مقدم البرنامج أن يحول الحوار من حوار حول الأحداث الإرهابية إلى طرح طائفي قائم على التكفير، وقال إنه مستعد لبيان اختلاف الشيعة عنه في الأصول؛ إن سمح مقدم البرنامج بذلك!.

وهنا نسأل: كيف نطلب وعيا حقيقياً بالإشكاليات الإرهابية؛ وكيف يمكن أن يتم تناولها بمثل هذا الوعي الطائفي المتخندق بإرهاصات عصور الانحطاط، عندما كان الحنابلة يخوضون معركة التصنيف الطائفي، تلك المعركة التي كانت تقوم بتفجير الأمة من داخلها، بل وعندما كانوا يمارسون التكفير - أحياناً -، وصولاً إلى الطائفي الكبير: ابن تيمية، عندما كان يصول ويجول في منهاجه (= منهاج السنة) لتقعيد هذا الصراع المذهبي وهذا التكفير الطائفي. فهل يمكن أن يحارب الإرهاب بمنطق الإرهاب؟!.

7 - المناهج التعليمية. وهي إحدى الإشكاليات المستعصية، ذات الصلة الوطيدة بمخرجات الإرهاب. ما زال التطوير في هذه المناهج يمس السطح؛ دون أن يبحث في الأعماق، فضلاً عن كونه يسير على مهل؛ في حين أن صياغتها على نحو مضاد لروح الإرهاب؛ يحتاج لثورة منهجية، تعيد تشكيل بنيتها، ولا تكتفي - كما هو واقع الحال - بحذف سطر وإضافة سطر آخر، واستبدال كلمة بكلمة، وتغيير متواضع في (درجة) لغة الاحتواء والإقصاء؛ مع الإبقاء - عمداً - على أصل تلك اللغة الإقصائية. في هذا المضمار نستطيع أن

نفعل الكثير. وإذا ما أردنا أن تكون عملية التطور ذات أثر ناجع في المدى القريب وفي البعيد أيضاً، ففي ظني؛ يجب الانتباه في هذه العملية إلى أمرين:

أ - الوعي بأن السلفية التقليدية مرحلة تاريخية، كانت تحاول حل إشكالياتها التي واجهتها في حدود إطارين محددين بحدود الزمان والمكان. لا بد من الوعي بأنها كانت إفرازاً لمشكلة، وحلاً لها في الوقت نفسه. أي أنها كانت مشروط بظروفها كظاهرة، وكحل مقترح. وقد واجهت إبان ذلك الظرف التاريخي، الإشكاليات التي تواجه أية نظرية متعالية؛ عندما تحاول النظرية أن تتموضع في أرض الواقع. فالواقع له شروطه التي يفرضها على النظرية مهما تعالت. إنه يقبض عليها متلبسة حال التطبيق، ولا تستطيع الإفلات منه إلا بممارسة أقصى درجات الاعتراف.

إن التهميش (= وضع هوامش تفصيلية للواقع العملي) على النظرية السلفية، ذلك التهميش الذي فرضه منطق الصراع، هو تهميش سيتواشج مع الأصول فيها، وسيصبح - بمرور الزمن وبفعل قوة العواطف الصراعية - جزءاً من بنيتها العامة. وحينئذٍ لا تكون السلفية إلا مجموعة من مقولات التناحر والعداء والكراهية، مقولات يجري ترسيخها في عقول الجيل الجديد باسم الدين وباسم السلفية؛ بحيث يجري الإيحاء لمتلقيها الجدد أنهم لن يكونوا مسلمين؛ ما لم يكونوا سلفيين تقليديين متزمتين كارهين لغيرهم كرهاً أزلياً، كرهاً يقوم على منطق الولاء والبراء العقدي.

للأسف، هذه هي سلفيتنا، . مجموعة من مقولات الكراهية وتهم التبديع التكفير. وبما أن مناهجنا كانت - ولا تزال - سلفية روحاً وشكلاً؛ فقد تسرّب إليها - بشكل يصعب تحديده أحياناً - معمعة ذلك الصراع وشحنات تلك الكراهية؛ فأصبحت إشكاليات القرنين: الثاني والثالث من الهجرة، وما جرى فيهما من تمذهبات متخندقة - فضلاً عما بعدهما، وخاصة في القرنين الثاني والثالث عشر من الهجرة - هي ذاتها إشكاليات الطالب على مقاعد الدراسة في القرن الواحد والعشرين.

إن قضايا السلفية في الماضي، قضايا: التبديع والتضليل، وقواعد التكفير، ومفارقات التصوف والتسنن والاعتزال، لا تزال تمارس فعلها علينا الآن، لا تزال هذه المقولات الاحترابية التكفيرية، تُحشى بها ذاكرة طالب بريء، ليست هذه الصراعات من همه في قليل ولا كثير؛ لأنه لا يعايش إشكالياتها حقيقة، ولأن لديه من هموم عصره ما يشغله عنها. لقد نأى بعقله وروحه عنها، فلماذا يجبر على معايشتها؟!، وإدخاله - قسراً - في صراعاتها؛ بحيث يُعادي - على أساس من منطقها المتخلف واللاإنساني - زميله في الدراسة، وشريكه في العمل، وجاره في الدار، ونصيره في بناء الأمة واستعمار الأرض؟!.

ب - صاغت السلفية التقليدية التاريخ كما أحبت أن يكون، لا كما كان. صنعته كما صنعه لها مخيالها الذي يستبطن تقديس الماضي؛ فجرى التستر والتكتم على التشوهات العميقة والمرعبة في جسد التاريخ الإسلامي القديم. وحتى إن سمحت السلفية وأظهرت في ظرف ما، بعض تلك التشوهات، فبعدما تمر على عمليات التجميل الكبرى، التي تكاد أن تطمسها بشكل كامل، من تبرير وتعليل، وتصغير وتكبير؛ مما تنتفي معه الحكمة العلمية من إيرادها، فلا يمكن - في هذه الحال - استنطاق التاريخ ليخبرنا بقوانينه الموضوعية، وليمد متأمليه بوعي سياسي متزن لتأزمات الواقع. والمشكلة أن هذه الصياغة التي تتعمد التزييف، هي التي اصطبغت بها مناهجنا؛ تحت شعارات وجدانية فارغة (مثل: تصحيح التاريخ، والدفاع عن الإسلام، واذكروا محاسن موتاكم!، و. . .) وهي شعارات ليس لها أدنى علاقة بالعلمية، وليس لها حظ من مضمونها إلا التصريح بالكذب الصراح.

لابد أن يعي الطالب تاريخه كما وقع - لأهمية هذا الوعي التاريخي ودوره الرئيس في صناعة الوعي السياسي الراهن - وأن يدرك أن الصورة (المثالية!) التي يهيم بها لم تمتد بعد وفاة النبي ﷺ إلا لثلاثين سنة؛ لا تزيد، وأنه ابتداء بمعاوية بن أبي سفيان، جرى انحراف كبير، انحراف جذري وخطير، لا يمكن

تجاهله ولا تبريره، انحراف تغيرت على أساسه الصورة السابقة؛ في كثير من ملامحها، بل وتغيرت صورة الإسلام ذاته؛ فلم يعد الدين هو ذات الدين.

استمر هذا الانحراف يتصاعد حتى بلغ قمة الدموية البشعة في منظومة خلفاء التردي (= يزيد، وعبدالملك/ الحجاج، والوليد/الحجاج، ويزيد الثاني، وهشام، . . .). وباستثناء عمر بن عبدالعزيز - رضوان الله عليه - فقد تم عرض هؤلاء في مناهجنا بـ (صورة مزورة) فيها الكثير من الحذف والتغيير، وما لا مزيد عليه من التبريرالساذج. والطالب عندما يتشبع بهذه الصورة المثالية المزيفة، ولا يعرف حقيقة الصورة؛ يحس أنه مطالب باستعادتها، إذ إن مأساوية الأمة - في نظره؛ نتيجة هذا الزيف السلفي - ليست غائرة في عمقها التاريخي، وإنما هي طارئة، بل وشاذة عن النسق العام، فيجب - وفق هذه الرؤية المزيفة - إرجاع ما شذ إلى أصله. والعملية - في نظره - لا تحتاج إلا إلى كفاح وتضحية؛ وسيتحقق تغير الحال من الضد إلى الضد، في مدى زمني قصير - نسبياً -.

ربما يتعجب، من يتناول كلامي هذا بقراءة عابرة، ويتساءل: كيف أدعو إلى تجاوز الخصومات المذهبية التاريخية، و - في الوقت نفسه - أشدد هنا على ضرورة الوعي بالتاريخ المتخم بهذه الخصومات؟!. هذا - فيما أرى - عدم وعي بالفرق بين دراسة الإشكاليات المعاصرة في عمقها التاريخي المتجذر - على المستوى الاجتماعي والنفسي والثقافي - وبين دراسة قضايا ليست عملية، وإنما لا تتجاوز - من حيث مرجعيتها، وليس من حيث أثرها السلبي - الضمائر، أو في أحسن الأحوال طرف اللسان. الصراعات التاريخية - في تصوري - لا أثر لها؛ فيما لو لم أستحضرها متعمداً تجديد حضورها. وبهذا، فهي عكس تلك الصراعات التاريخية التي تُستحضر، ويفترض وجودها كإشكالية آنية في الواقع. إن كل ملابسات الماضي، لا بد من البحث في جذورها؛ كخطوة في سبيل التعاطي الإيجابي معها. ومن بعد ذلك، أي من بعد الفهم، تختلف طريقة التعاطي معها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الأهم - على المدى البعيد - هو الأهداف الاستراتيجية (وهي الأهداف التي نحاول تحقيقها من وراء ذلك، أو تلك التي ستتحقق كنتيجة طبيعية، حتى وإن لم تكن مقصودة) التي لا نملك إلا أن نضعها في الحسبان.

إنني لعلي يقين من أن المسلم المعاصر لو وعى أن أكثر من خمس وتسعين بالمائة من الحكومات الإسلامية المعاصرة أحسن حالاً، وأقل اضطهاداً، وأكثر تسامحاً، من حكومات اندثرت في غياهب التاريخ، حكومات تربع على عرشها طغاة لايعرفون للإنسان أية قيمة؛ كمن سبق ذكرهم (يزيد وعبدالملك و. . . الخ) لو وعى المسلم المعاصر هذا؛ لكان أكثر وعياً بعالمه، ولكان أجدر أن يتفاعل مع واقعه بعقلانية، وأن يدرك أن إشكاليات الراهن المستعصية، هي إشكاليات تراكمية لأربعة عشر قرناً من الطغيان الداعر، ولأدرك أنها ليست بنت لحظتها الراهنة، بل ولا تاريخها الحديث. وأظن أننا بهذا المثال ندرك أهمية أن يُعرَض التاريخ بتشوهاته - كما هو وكما وقع - ؛ مع شرط الإدانة - أخلاقياً - لكل هذه التشوهات الثابتة تاريخياً.

ج - تغيب عن مناهجنا - في ميدان العلوم الإنسانية، وفي الأدب خصوصاً - الثقافة المعاصرة بشكل واضح. فالأدب والتاريخ خاصة، غارقان في بحر التقليد الآسن. وإذا تم تدريس التاريخ؛ فبعيداً عن فلسفته التى تمنحه المعنى. وما زالت (العنتريات) و(العمرو كلثوميات) و(الحنبليات) و(التيمويات) و(النقائض) . . إلخ، تصنع عوالمنا الروحية - بأحلامها وآمالها وهمومها وآلامها، وتعيدنا لزمن التوحش، وتحدد رؤيتنا للعالم والإنسان وفق منطقها المتخلف. فأرواحنا - اليوم - تعيش في زمن ماض غابر محدود وفقير، بينما أجسادنا وشروطها الحياتية تعيش في زمن راهن معاصر.

إن هذه الحال التي تضعنا في مأزق عدم التلاؤم بين بُنْيتنا وبين سياقات الراهن وشروطه، هي - كما يؤكد الرئيس الإيراني محمد خاتمي - أزمة العالم الإسلامي اليوم. يقول محمد خاتمي في كتابه (الإسلام والعالم): «إن أزمة

الشعوب والبلدان غير الغربية تكمن في أن الثقافة التي تحكمنا، أو لنقل يحكمنا جانب منها، لا تنسجم مع الحضارة التي تشكل، إلى حد ما، أساس حياتنا العملية، وأن هذا التناقض الذي يعاني منه الغرب بدرجة أقل، هو ما يضاعف الأزمة في حياة معظمنا نحن غير الغربيين». فعدم الانسجام هذا هو ما يعرقل انطلاقنا، ويجعلنا مترددين وخائفين من الدخول إلى هذا العصر، الذي دخل إليه غيرنا دونما عُقد، ونحن لا نزال عند عتبة الباب نسأل: ماذا وراء الباب، ماذا يخبئ لنا القابعون في الداخل؟.

إن الثقافة المعاصرة لدينا مازالت - للأسف - نخبوية، وما زال الإعلام المرئي بوصفه جماهيرياً بالدرجة الأولى، لا يضعها على سلم أولوياته. فلا الشاعر الحداثي محلياً وعربياً، ولا الروائي المبدع، ولا المفكر ذو المنظومة الثقافية الحديثة، ولا الناقد المسرحي والسينمائي، ليس أي من هؤلاء له فاعلية حقيقية في الوعي الجماهيري. بل لقد سيطرت السطحية الساذجة، والغوغائية الهائجة، على مناحي الإعلام الجماهيري؛ فأصبح الوعي هشاً، قابلاً لأن يتشكل وفق رؤية من يضع يده عليه أولاً. لقد أجريت على طلابي (في السنة الثالثة في كلية اللغة العربية) استفتاء عن عدد الروايات المعاصرة التي اطلعوا - مجرد اطلاع لا قراءة ناقدة - عليها، لعملاق الرواية العربية (نجيب محفوظ) فكانت النتيجة مروعة إلى درجة الفضيحة؛ إذ لم يطلع إلا واحد في المائة أو أقل على ميدان الرواية، وعلى رواية واحدة، أو روايتين؛ على الأكثر، مع أن تخصصهم (= اللغة العربية) هو ميدان اهتمام مباشر بمثل هذا. وهنا ندرك، أنه إذا لم تنهض المؤسسات - التعليمية خاصة - بدور كبير في تحريك التفاعل مع منظومة الفكر الحديث؛ عبر وسائط التعليم العام، فإن الوعي الجماهيري الساذج، سيبقى - دائماً - في انتظار من يتلاعب به من مهرجي السلفية التقليدية.

د - نلاحظ أن الكلام عن تطوير المناهج - إذا ما حدث - يتجه في عمومه إلى التعليم العام (= وزارة التربية والتعليم) دون غيرها من مؤسسات التعليم.

وهذا قصر للمسألة في حدود غير مبررة. فمناهج الجامعات، والمعاهد العلمية الدينية، والمعاهد الأهلية الخاصة، كلها تتضمن مفردات خطيرة في مناهجها، تحتاج إلى مراجعة شاملة، مراجعة لا تتم على يد أناس ينتمون إلى أي تيار سلفي متطرف؛ مهما كانت دعواه العريضة بأنه من دعاة الاعتدال.

ما الفائدة إذا ما طوّرنا مناهج التعليم العام، وبقيت الجامعات التي تُخرّج لنا من يُدرّس في هذا التعليم العام، تحتضن السلبيات ذاتها، السلبيات التي يفترض أن التعليم العام قد تجاوزها. إن بعض الأقسام في بعض جامعاتنا ما زالت معاقل للفكر السلفي المتطرف الذي ينفي الآخر، وما زالت هذه الأقسام تقتات على الترسيخ لثقافة الإقصاء، ونفي الآخر، وتُروّج لها - صراحة - في أطروحاتها.

هذه مجرد إضاءات تحاول - مجرد محاولة - تسليط الضوء على جانب من الإشكالية التي تفجرت في واقعنا الراهن على نحو مفاجئ. ولا شك أن التفصيل على هذا النحو يتغيا إيصال الوعي بهذا الجنون الإرهابي إلى أكبر قدر من القراء. هذا هو سبب التفصيل على هذا النحو؛ وإلا فهذه النقاط متواشجة فيما بينها، على نحو يصعب معه تناول بعضها بمعزل عن الآخر. إن ما كان سبباً في بعضها، هو نتيجة في الآخر، والعكس صحيح، بحيث أصبحت في مجملها آلية جديلية، منتجة لمظاهر السلب والإيجاب. والضحية - في كل هذا - هو الإنسان.

### 1 - 2: الإرهابيون/المكفراتية: هل هم ضحايا الخطاب المتطرف؟

هل يصح - أو يمكن - النظر إلى هؤلاء المنظّرين للخطاب التكفيري/ الإرهابي، بوصفهم ضحايا الخطاب المتشدد، الذي وجدوا أنفسهم محاصرين في بيئته منذ بداياتهم الأولى؟. هل يمكن أن يكون المكفراتي الذي يستهلك عمره المديد في التنظير لتكفير المسلمين، ويتسبب - جراّء ذلك - في القتل والتدمير - فضلاً عن خنق الحريات الاجتماعية التي تختفي باختفائها (نوعية

الحياة)، وتصبح الحياة بلا معنى - هل يمكن أن يكون هذا المتطرف مجرد ضحية لتيار ثقافي أوسع وأقوى منه؟.

وعلى افتراض أننا تجاوزنا التركيبة السيكولوجية الخاصة للمكفراتي كمجرم، تلك الحالة التي تدفع به في اتجاه العنف النظري، ومن ثَم، الجريمة؛ أياً كانت مبرراتها، وتجاوزنا البيئة الاجتماعية الحاضنة، وجاز أن يكون ضحية في إطار سياقه الديني المتشدد، والاجتماعي الفقير من مظاهر الحياة، هل يقلل كل ذلك من حجم جريمته، وجنايته الخاصة والعامة؟. خاصة وأنه - من موقعه الإفتائي أو الافتئاتي - قائد وليس مقوداً. بل هو يمارس مساحة من حرية الإرادة؛ لا تتاح للأتباع البؤساء، الذين هم وقود أفكار التكفير.

كي نعاين الأمور على نحو أشمل وأوضح، ونقترب من الإنصاف شيئاً ما؛ يمكن أن نقول عن هذا المكفراتي: إنه جانٍ، ومجني عليه في الوقت نفسه. وأي منهما لا يقلل من الآخر، من حيث دوره في النظر إلى عموم مسألة التكفير. إذا نظرنا إلى المكفراتي، من حيث سياقه الخاص، وأدركنا - بقراءة سوسيولوجية - أنه أصبح مكفراتياً عنيداً؛ من بين هؤلاء الآلاف المتكاثرة من أبناء البيئة الدينية المتشددة، وأنه - بمحض إرادته - تأثر بالخطاب المتطرف، وتجاوب معه تجاوباً إيجابياً على المستويين: العاطفي والفكري، أدركنا أنه - بحق نفسه وحق مجتمعه - جانٍ، أكثر منه مجني عليه، بحكم المسؤولية الخاصة عن الأفعال والأقوال.

أما إذا نظرنا إلى هذا الخارجي المكفراتي، الذي أفنى حياته في التنظير للتكفير الديني، وتخيلناه حالة افتراضية، أي تخيلناه لم يدخل في سياق الخطاب التكفيري، وأنه قد نشأ في سياق آخر، سياق يؤمن بالتعددية والتسامح، ويتسع عقله وروحه لمساحات الخلاف المذهبي والطائفي، بل والديني؛ لوجدنا أنه من المستحيل عليه أن يكون تكفيرياً، أو - على الأقل - من المستحيل أن يكون تكفيرياً على هذه الصورة الموغلة في الإقصاء والنفي؛ لأن البيئة الحرة المتسامحة؛ تخنق مثل هذه التصورات الانحرافية في مهدها.

صحيح أنه قد يمارس - تبعاً لطبيعته السيكولوجية الخاصة به - أنواعاً من العنف الفردي الإجرامي، الذي قد يأخذ طابع الجريمة غير المبررة أخلاقياً ودينياً. لكنه - في هذه الحال - لن يكون عنفاً مشرعناً على النحو الذي نراه في الظاهرة الإرهابية. فالشرعنة تضمن للإرهاب مزيداً من التطبيع والاستمرار، ومن ثمّ مزيداً من النماء.

إن العنف الفردي الذي يأخذ طابع الجريمة الجنائية؛ فيطبعه الناس جميعاً بطابع الجريمة المدانة بقوة القانون والدين والأخلاق، أهون - بمراحل - من جرائم التكفير السلفية، تلك الجرائم التي تتشرعن بفتاوى التكفير، التي تنبع من المنظومة السلفية باستمرار. بل يصبح مجرم هذه العمليات التفجيرية الانتحارية - نتيجة هذه الشرعنة - متدثراً بصفة التمجيد المقدس: شهيد.

أحياناً يكون الخطاب السلفي المتشدد، منحصراً في مسلكٍ تنظيري؛ بحيث لا يظن كثير من أولئك الذين يتماهون معه أنه منطوٍ على مقدمات تمهيدية للخطاب التكفيري. يغلب هذا الوهم على الظن في كثير من الأحيان، خاصة وأن الخطاب السلفي المتشدد، ربما تكون له مسيرة سلمية خاصة، وهي مسيرة سلمية، تنبع سلميتها من خارج الخطاب، وليس من داخله. إنها مسيرة سلمية للسلفية، تفرضها شروط الواقع؛ لأنه لا يوجد لها من الأحداث - من حيث النوع أو الكم - ما يمكن أن يكون مستفزاً لها. وفي هذه الحال الاستثنائية؛ تبقى المفردات التكفيرية قارّة في السياق التنظيري للخطاب المتطرف. وبهذا يبدو مظهرها السلمي خادعاً ومغرياً للسذج، إذ هي - كما تبدو - مجرد تشدد ديني ذاتي، لا يثمر في الواقع أية تأزمات، أي أنها تبدو وكأنها من جملة الخيارات الدينية الخاصة. لكنها - في الحقيقة - ليست إلا فتاوى؛ بمثابة قرارات إعدام، تنتظر من يمنحها مشروعية التطبيق.

ولو أخذنا مثالاً حيّاً على ذلك ما يُسمى بـ(نواقض الإسلام)، تلك المفردات التي طرحتها السلفية التقليدية، وتم ترسيخها والتأكيد عليها في الذهنية العامة، كمُخْرِجات من الملة (= قنوات للخروج من الإسلام)؛ لوجدنا أن لها

طابع الأحكام الإسلامية العامة، أي الأحكام التي نتفق مع معظم المسلمين في عمومياتها، ولكننا - ومن دون تردد - نختلف معها - ويجب أن نختلف معها - في التفاصيل التطبيقية الدقيقة اختلافاً كبيراً؛ وإلا أصبحنا مكفراتية بامتياز.

إن هذه النواقض، وإن استُقطِبَت النصوص لها اقتساراً، بل وإن كانت صحيحة في ظواهرها؛ إلا أنها - وبالصورة الحادّة التي صيغت بها في السلفية التقليدية عندنا -- مجرد اجتهاد بشري خاص بصاحبه، اجتهاد تمَّ توظيفه في مرحلة تاريخية خاصة، مرحلة لا يمكن عزلها عن سياقها التاريخي والديني الذي كانت تتموضع فيه. أي أنها نتاج مشروع خاص، كان ذا طابع جدلي بين نصوص الدين من جهة، وحركة الإنسان في الواقع من جهة أخرى.

ولو أننا أخذنا بعضاً من هذه النواقض التي يتخذها المكفراتية السلفيون ذريعة لتكفيرنا جميعاً؛ لوجدنا أن من أبرزها: تولّي الكفار والمشركين (= عقيدة الموالاة). أي أن الموالاة إذا انتفت عن المؤمنين، أو تحققت بحق غيرهم، فهي من نواقض الإسلام، وليست مجرد خطأ، أو مجرد أمر محرم شرعاً؛ بحيث يُطلب من فاعله التوبة النصوح والرجوع الصريح. وعلى هذا فقد نقلت المسألة - نتيجة الحاجة التاريخية - من إطار المسائل الدينية العامة (= الفقهيات) إلى منطقة: الأصول (= العقائد).

طبعاً، السلفيون التقليديون يستشهدون بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] كدليل قطعي على كفر الفاعل، أي من يقيم علاقة ودية مع غير المسلم. ومع أن النص هنا عام، وسياقه سياق غير تفصيلي، ومع أن (منهم) قد تعني أكثر من معنى غير التكفير - بما فيها المعاملة العسكرية - ومع أن قصة حاطب ﷺ تضيء مثل هذا النص إضاءة نوعية، إلا أن المعنى المحدد سلفاً في أذهانهم لـ(منهم) هو - بالضرورة - : كافر مثلهم. هذا هو المعنى الوحيد الذي جرى تثبيته في هذا السياق، وقد جرى نفي ما سواه؛ لأن به - أي بهذا المعنى الوحيد - ستتشرْعن الصراعات على أرض الواقع، وسيكون هذا (الأصل

العقدي) أداة للحشد السياسي المؤدلج، ولتحصين البنية الداخلية، ولتدعيم تماسكها.

وللتذكير فقط؛ فإن معظم المكفراتية الذين خرجوا علينا بالتكفير والتفجير، يتكئون على هذا الناقض خاصة. وبهذا الناقض؛ تقع طوائف السلفية الأخرى معهم في استشكال نظري خطير. إن هذا الناقض في الواقع، هو دليل قاطع بالتكفير؛ فيما لو تم التعامل معه على هذا النحو الذي تتعامل به السلفيات في المستوى التنظيري لخطابها، ولكنها تتجاهله - أو تؤجله - في التطبيق. فهناك اتفاق نظري بين أطياف السلفية على التكفير بهذا الناقض. لكن السلفيات غير الجهادية تمنحه إجازة مؤقتة؛ لأنها ترى أن تفعيله يعني الدخول في حرب مع كل الناس، ومع الدول الحاضنة خاصة. بينما تمارس السلفيات الجهادية تطبيقه كما هو - تنظيراً وتطبيقاً - في المراجع السلفية الأساسية التي يتفق عليه جميع السلفيين.

وعلى هذا، فحجة المكفراتية - وفق المنطق السلفي - أقوى، واتساقهم النظري مع أصول السلفية أوضح. فهم يرون مسائل العقائد الكبرى القطعية الدلالة (وأهمها نواقض الإسلام) يجب تطبيقها مهما كانت الظروف، ولا مداهنة فيها مع أحد، بل وبصرف النظر عن طبيعة النتائج التي سيؤدي إليها التطبيق.

الإشكالية الأخرى في هذا الناقض، أن الخطاب السلفي - في بعده التنظيري خاصة - لم يجعل من هذا المعنى ذي الطابع العمومي مجالاً للتكفير فحسب، بل زاد عليه بالشروح التي تزيد من ضراوة المعنى، ومن قدرته على ملء التفاصيل الظنية. إنهم لو تركوا هذا الناقض دون شرح، ولم يلحقوا به هذه التفاصيل الاجتهادية التي تفتح الباب لمزيد من التكفير؛ لكان الأمر أخف ضرراً، ولانْفتحَ باب العودة أو المراجعة الذاتية داخل السلفية التنظيرية، أي أنه كان من الممكن أن يجري نوع من التحوير دون حرج ديني أو سياسي. لكن السلفيين الأوائل أغلقوا إمكانية انفتاح المفردة السلفية على التطورات الزمنية.

فلم يكن أمام السلفيين المعاصرين إلا التطابق مع قواعد تقود إلى التكفير، أو المراجعة الجذرية للأصول، وهذا في حكم المستحيل؛ لأنه يعني أن السلفي سينقلب على بنية الوعي السلفي، من حيث هي بنية تقوم على الاتباع الأعمى للأسلاف. وحين ينتقض هذا الاتباع بالمراجعة والنقد لمقولات الأسلاف؛ تفقد السلفية معناها الاتباعي؛ وتصبح سلفية عقل مُفكّر، لا عقلٍ مُتذكر، سلفية مصطلح، لا سلفية مضمون.

لقد أراد الشرّاح الأوائل أن يحددوا مظاهر الموالاة التي يتم بها التكفير، فزادوا في الواقع من مساحة دائرة التكفير، بل ومن النواقض ذاتها، بحيث تتفرّع عن كل ناقض من هذه النواقض العشرة، نواقض أخرى، وهكذا دواليك، حتى أصبحت مفردات التكفير - الصحيح منها وغير الصحيح - في حالة تشظٍّ تنظيري؛ لا نهاية لها. وهذه دينامية خوارجية، تلازم الفكر الخارجي منذ فجر تاريخ الخوارج. فكل شيء - نتيجة التفريع اللامحدود - يصبح كفراً؛ لأن من الممكن إدراجه في أيٍّ من تفاصيل هذه النواقض.

لا شك أن السلفية التقليدية تشتبك - كتوجه عام - مع مجمل مقولات الخوارج، وفيها الكثير من ملامح الروح الخوارجية؛ خاصة في مسائل التنظير العقائدي الذي لا يكاد يختلف عن الأطروحة الخوارجية إلا في القليل النادر، بل النادر جداً.

لقد شرح هؤلاء العقائديون السلفيون مسألة الموالاة، التي كانت - بطبيعتها التي تشدها إلى الواقع العملي - تتطلب كثيراً من الشروح لها، والتفريع على مقولاتها الأساسية، أو كما يسمونها - في أدبياتهم - : مظاهر الموالاة. وقد حدّدوا هذه المظاهر - خاصة في سياق الاجترار التقليدي - بما يلي:

1 - الدخول مع (الكفار) في أحلاف ضد (المسلمين). فهذا يعني الكفر البواح عندهم. وإذا عرفنا أن كل تنويعات هذا الخطاب التقليدي لا تزال ترى الواقع المعاصر بعيون تاريخية خالصة، عيون تقسم العالم إلى فسطاطين: ديار

كفر وديار إسلام؛ أدركنا أننا بالتزامنا بالقرارات الدولية - والتي قد تكون بطبيعة الحال، ضد مصالح (بعض) الدول الإسلامية - قد أصبحنا كفّاراً في نظرهم. ننتقل من الإيمان إلى الكفر؛ لأننا مارسنا تحالفاً مدنياً، ضمن توازنات القوى السياسية. إذن، حسب هذا التقدير المشرعن، ووفق هذا التصنيف الدوغمائي الحاد، عليك أن تتحالف مع المسلمين، كل المسلمين، ضد غير المسلمين جميعاً؛ وإلا نزل عليك الحرمان الكنسي، أقصد: التكفير السلفي.

إن في هذا كثيراً مما يمكن أن يفسر سلوك التيار السلفي، خاصة في قراءته للسياسة العالمية. إننا بهذا نعرف: لماذا يكفروننا بسبب مشاركتنا في صَدِّ العدوان العراقي على الكويت، وبسبب مشاركتنا الإنسانية في محاربة التطرف والإرهاب. فليس - عندهم - ثمة مصالح ذات ارتباط بهيكلة الدُّول، وإنما الأمر - عندهم - مرتبط بمساحة انداياح المعنى في فضاءات الجغرافيا. وهكذا تختلط الأوراق التي لا يستطيع سدنة النقل الأعمى فرزها؛ لأنها ليست من أوراق الأسلاف.

السلفيون لديهم أوهامهم عن الماضي، ولديهم أوهام أكثر وأكبر وأشد إيهاماً عن الحاضر. السلفيون لا يدركون - بوعي - : كيف يتم عقد الأحلاف الدولية المعاصرة، ولا ما هي طبيعتها، وهل هي أحلاف ثنائية بين الدول أم هي أممية، وهل كانت هذه الأحلاف موجودة قبل الصراع الثنائي - على افتراض وجودها كما هي في العقل السلفي - بين الدولة الكافرة (= غير المسلمة، مع صعوبة تنزيل الصفة!) وبين الدولة المسلمة، أم وجدت بعد بداية الصراع، وما موقفي - كمسلم - عندما أكون ملتزماً بحلف قديم ضد أخطاء أو تجاوزات دولية، تصدر عن أية دولة؟ . . . إلخ. كل هذه الأسئلة وغيرها، لا يطرحها العقل السلفي على رؤيته السياسية؛ لأنه لا يريد أن يطرحها، بل، ولا يستطيع - لو أراد طرحها! - أن يطرحها.

أظن أننا بهذا ندرك كيف يصل المكفراتية إلى تكفير جميع الدول الإسلامية. إنهم يحكمون عليها بالكفر؛ لأنها في نظرهم أسقطت عقيدة: الولاء

والبراء، بدخولها في الحلف الدولي (= الأمم المتحدة). وحينئذٍ تصبح حكومة طالبان هي الدولة (الوحيدة!) المسلمة؛ لأنها لم تدخل في هذا الحلف (الكفري)، الحلف الذي يقوم عليه غير المسلمين. أما ما سوى طالبان، فهي - في نظرهم وتنظيرهم الصريح - دول كافرة، على خلاف بينهم في تقرير درجة الكفر، وعلى خلاف - أيضاً - في طريقة التعامل الواقعي معه، بل وعلى خلاف في جواز التصريح العلني بكفره. لكنهم لا يختلفون - من حيث اطراد الحكم النظري - على أن الدول الإسلامية وقعت في الكفر البواح.

2 - القتال تحت رايتهم، أي راية الكفر. وبهذا الفهم، فجميع الجنود المسلمين في الدول الغربية أصبحوا - في نظرهم - كفاراً؛ لأنهم وقعوا في هذا الناقض المهم من نواقض الإسلام. والدول الإسلامية التي شاركت - أو تشارك - في أي مكان مع قوات التحالف الدولي أصبحت - في نظرهم - دولاً كافرة؛ لأن الكفار هم من يقود تلك الحروب ويوجّه تلك الرايات.

وهذه الظاهرة التي يجعلونها من باب الموالاة التي تستوجب التكفير، تدل على غيبوبة أو غياب الوعي السلفي، غياباً تاماً عن طبيعة التحولات التي حدثت في مفهوم العلاقات الدولية. بل هو جهل فاضح بطبيعة الحرب العصرية، وعدم إدراك لآليات إدارتها، وهو ربط - آلي - للحرب المعاصرة بمنطق الحرب التاريخية، التي تم إنتاج هذه الأحكام على ضوء التصور الفقهي لها.

لقد أصبحت العلاقات بين الدول غير ما كانت عليه في الماضي. لم يصبح منطق القوة - غير المبررة - هو المنطق الوحيد الذي يتحكم في طبيعة العلاقات. وإذا كان هذا صحيحاً وواضحاً في العلاقات السياسية المجردة، فإن صحته في التحالفات العسكرية أصح أوضح؛ لأنها ليست بمعزل - في الغالب - عن إرادة الشعوب، تلك الإرادة التي أصبحت شديدة التقلب، وسريعة التغير. وهذا ما رأيناه أخيراً في موقف أسبانيا من المشاركة في تحرير العراق.

3 - تعلم رطانة (= لغة) الكفار(هكذا يقول التقليديون!) والتحدث بها لغير

ضرورة ملزمة. وبعيداً عن الذم - غير المبرر - في وصف لغتهم بالرطانة، فإن التحدث بلغة الكفار من غير ضرورة! - هو من مظاهر الموالاة التي تخرج صاحبها من ملة الإسلام عندهم. ومع أن استنباطهم لهذه الظاهرة بعيد جداً، ولم يعتمد - من قِبَلهم - على أي نص؛ مهما كان بعده الاستدلالي، ومهما كانت درجة غموض دلالته، إلا أنهم جعلوه من باب: التشبه بالكفار. وهو الأمر الذي يستدعي - عندهم - التكفير. وهذا الناقض يفتح الباب واسعاً، بحيث يمكن إدراج كثير من الظواهر المدنية في سياق هذه الظاهرة.

إذن - وبناءً على هذا - فالمسلم الذي يهوى تعلم اللغات؛ من باب الاطلاع على العالم عبر أكثر من وسيلة تواصل، أو الذي يعشق إحدى اللغات؛ كفضاء للتفكير والتعبير، ويتخذها لغته المفضلة الأولى، اجتماعياً أو ثقافياً أو كليهما، لا شك أنه - وفق هذا التصور السلفي - كافر خارج من ملة الإسلام؛ لأن فيه دلالة على محبة للكفار. والكفار - بمنطق البراءة السلفي - يجب بغضهم لمجرد كونهم غير مسلمين. وهذا البغض لا يمكن تخفيفه أو تلطيفه، بل لا بد أن يصل إلى درجة بغض كل ماله علاقة بهؤلاء الكفار!.

وبما أنهم قرروا - كما صرّح بذلك السادن الأكبر: ابن تيمية - أن التشبه بالكفار في الظاهر، يقود إلى محبتهم في الباطن، وحبهم في الباطن لا يجوز، فإن كل ما يكون من مظاهر التشبه، هو - في الوقت نفسه - من مظاهر الموالاة. أي من علامات الكفر؛ لأن الموالاة ناقض من نواقض الإسلام العشرة كما يؤكدون!.

4 - محبتهم والإعجاب بهم. فمع أن المحبة حالة عاطفية، وليس من الضروري أن تكون مبررة على مستوى العقل الواعي، أو ربما تكون مبررة، ولكن ليس على أساس ديني، إلا أنهم أرادوا - كعادة السلفيين دائماً - التحكم حتى في مكنونات الضمائر، وخطرات المشاعر الإنسانية الطبيعية. ولو أنهم جعلوا المحبة المحرمة محصورة في الصورة التي تكون المحبة فيها بسبب من

الديانة، أي من حيث هي محبة لدين المحبوب أولاً؛ تقود إلى محبة معتنقيه ثانياً؛ لكان لتشددهم في هذا ما يبرره من وجهة النظر الدينية.

أما عن الإعجاب وتحريمه، بل وعدّه صورة من صور الموالاة التي تقود إلى الكفر البَواح، فهذه من أعاجيب الخطاب السلفي؛ لأن الإعجاب بالمتميزين والنوعيين - أياً كانت ديانتهم - أمر فطري/ طبيعي، لا يمكن التحكم فيه. ومع أن الإعجاب قد يتجزأ، حتى في الاتجاه الواحد، إلا أن الخطاب السلفي يتجاهل - غالباً - هذه الحقيقة؛ ليبقي جميع الأطراف في حالة كراهية دائمة؛ لأن ديناميات السلطة والتسلط وتجييش الأتباع، تتطلب استمرار هذه الحالة من الصراع، ولو - مرحلياً - على مستوى العواطف (= الكراهية القلبية).

وفي حالتنا الراهنة؛ يزداد الأمر تعقيداً، وذلك حين نكون في هذا السياق التاريخي الاستثنائي، الذي جعل كثيراً من الأمم التي تُصنّف بأنها: كافرة، هي الرائدة حضارياً وإنسانياً، بل هي التي أخرجت البشرية جمعاء، من غياهب التخلف المريع - الذي اهتصر البشرية في روحها وجسدها، وامتص حيواتها السابقة؛ إلى أعلى درجة من درجات الموت الصامت - إلى عالم واعد، مشرق بنور العلم والحرية والعدالة التي تستوعب الجميع.

أينما وَلّيتَ وجهك متأملاً، وفي أي جهة من الجهات الست؛ تجد العالم الغربي (الكافر) قد ملأ عليك كل تفاصيل الفكر وكل تفاصيل الحياة المادية، بما يدعوك إلى الإعجاب به، بل والانبهار بمنجزه الذي يقارب سقف الإعجاز. لا مفرَّ - حتى لمن أراد الهروب - مِن عَالم أصبح اليوم هو عالم الإنسان الغربي، لا بصفته مالكاً له، وإنما بصفته صاحب الفضل الأول والأخير فيه. هذه حقيقة صلبة وحية وراسخة في وعي العالم كله، حقيقة تزداد مع كل يوم تشرق فيه الشمس رسوخاً ووضوحاً، حقيقة يدركها كل من تعلّم كيف يقرأ (ألف باء) الأشياء كما هي، وليس كما يرغب أن تكون.

لا بد من مساءلة الخطاب السلفي على نحو محدد: هل من السهل أن

يحكم أحد ما، على كل من رأى المعجزة البشرية بين يديه، متجسدة في صورة حضارة استثنائية؛ فأعجب بها، أنه موالٍ للكفار، وأنه بهذه الموالاة - تبعاً لمتتاليات المنطق السلفي - أصبح كافراً؟!. هل إذا أُعجب الإنسان بما يعجب به كل الناس، وانبهر بما ينبهر به كل ذي عينين مفتوحيتن بحق، وشهد على نفسه وقومه بالقسط، يُعدّ - في نظر هؤلاء السلفيين التكفيريين - كافراً؟!، وهل إذا ناقش الإنسان هذه المسألة على هذا النحو الذي يمارسه هذا المقال؛ يصبح قد شكَّ في كفر الكافر، ومن شكّ في كفر الكافر فهو - كما هو في الأصل السلفي - كافر؟!.

إنني أتوجه إلى جميع أبناء - وليس سدنة - هذا الخطاب السلفي الغوغائي المتجرد من بدهيات التفكير العقلاني، وأقول لهم: إذا كان أي منكم صادقاً في موقفه العدائي من هذا الغرب الكافر، وأنه لا يحمل له ولا لمنجزه الحضاري إلا الاحتقار؛ فليستغنِ عن كل نتاج حضاري تفضّلت به الحضارة الغربية المعاصرة عليه، بل ليستغن استغناء كاملاً عن إنجاز واحد فقط: الكهرباء فحسب؛ كي يقنعنا - عملياً - بأن هذا الغرب لا يستحق غير الاحتقار!.

5 - تهنئتهم ومشاركتهم في الأعياد. ويُراد من هذا الأصل العقائدي لدى السلفية: القضاء على أي نوع من أنواع التواصل الاجتماعي بين الإنسان المسلم وغير المسلم. ومبررهم الظاهر في هذا، أن الأعياد تبع من أصل ديني في الغالب، والمشاركة الوجدانية فيها - أو مجرد التهنئة العابرة - تحمل اعترافاً بصوابية دين الآخر. وهو ما يعني أن التهنئة تفترض - في السياق الذي يُلزِمُون به - : أن ما سوى الإسلام يمكن أن يكون ديناً صحيحاً!. وهنا تتطور المسألة الاجتماعية الهامشية إلى جدل عقائدي، بحيث لا تصبح المسألة مسألة مشاركة وجدانية في المناسبات الاجتماعية فحسب، بل تصبح - بحكم التلازم اللاملزم الذي يؤكدون عليه - تصحيحاً لعقيدة الآخر (= الكافر) أيضاً. وهو ما يعني شكاً صريحاً في دين الإسلام، أي وقوعاً في دائرة الكفر الصريح.

التكفير دائماً ما يتكوّن من خلال لزوم ما لا يلزم في تحولات الفكرة العقائدية، وفي تسبيبها (من السببية) لما بعدها من متتاليات. فمثلاً، التهنئة ومشاركة غير المسلمين في أعيادهم وأفراحهم، قد تكون ممارسة وجدانية، بدافع الاعتراف بصوابية الخلفيات الدينية لهذه المناسبات، وقد لا تكون كذلك، وهو الغالب. ولكن أكثر هؤلاء الغارقين في مستنقع التراث السلفي الصراعي التمايزي، لا يعقلون الفرق بين هذا وذاك.

حقائق في غاية الشناعة والبشاعة تفضح مكنون الخطاب السلفي. لا يمكن لك أن تدرك بشاعة هذا الخطاب المتزمت، إلا إذا سمحت لك استقلاليتك - إن وجدت - أن تتصور الإنسان المسلم في علاقته مع الآخر على هذا النحو المتوحش من الجفاء العُصابي المقرون بالنزق، والرغبة المريضة في تجاهل مشاعر الآخرين. إن المسلم - فيما لو ظهر على هذه الحال - لن يصبح كائناً سوياً ولا دعوياً، بل هو بلا شك - منفّر من الإسلام، جانٍ على الإسلام أكبر من جناية مناوئيه. المسلم - إن اتبع هذا الهوس السلفي - مجرم محق دينه، متنكر لإنسانيته التي فطر الله - عزوجل - الناس عليها.

6 - الإهداء إليهم وقبول هداياهم. وهذا - أيضاً - إمعان متعدٌّ في بث روح المفاصلة الوجدانية مع الآخر (=الكافر) في كافة صورها (= المفاصلة) المادية والرمزية. إذ على الرغم من أن وقائع حياة المُشرّع - عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام - تتعارض مع هذا المنطق السلفي الصارم في المفاصلة إلى درجة عدم قبول الهدية، إلا أنهم يرون أن (العقيدة) لا تحمى - من قبلهم - إلا بهذا الانغلاق الداخلي على الذات، وكأنهم يخافون - حال التواصل - من شيء ما؛ لا يصمد أمام الزخم الفكري والوجداني لهذا الآخر. أي أن هذا ليس دليلاً على رسوخٍ عقائدي لديهم، بل هو دليل على ارتياب خفي، يجري طمره بهذا الخوف المرضي من الانفتاح على الآخرين.

7 - الدخول معهم في منظمات دولية. وهذا المظهر من مظاهر الموالاة، شيء آخر؛ غير التحالفات العسكرية التي سبقت الإشارة إليها. ففي نظرهم

التقليدي القاصر عن إدراك منطق العصر الحديث؛ يتحتم أنه وبمجرد دخول أية دولة إسلامية - كعضو - في المنظمات الدولية، تكون قد مارست - بالضرورة - مظهراً من مظاهر موالاة الكفار؛ فهي حينئذٍ دولة كافرة، لا بد من تطبيق جميع أحكام الكفار عليها وعلى مواطنيها. وهذا (الناقض) من أوضح وأكثر ما يُكفّرون به الحكومات الإسلامية المعاصرة. ومن يؤمن بهذه المقولات الحادّة (= نواقض الإسلام) لا يجد مناصاً من إصدار حكم التكفير، وما يتبعه من مشروعية - بل وجوب - الجهاد ضد هذه الدول التي جرى تطبيق هذا الناقض السلفي عليها.

بهذا المنطق يصبح الجهاد (= الإرهاب) ضد الحكومات الإسلامية مبرراً، بل ومتسقاً في خطواته الاستدلالية؛ لأن المقدمات النظرية في هذا الخطاب السلفي تستلزم هذه النتائج حتماً. ومن يؤمن بالمقدمات، ويتراجع عن الاحتكام إلى نتائجها الحتمية، فهو متناقض مع نفسه. وهذا ما يأخذه المكفراتي على زميله السلفي التقليدي، إذ يراه سلفياً في التنظير، ومرجئاً (أي غير سلفي) ومداهناً ومنافقاً في التطبيق، أي في مجال تطبيق النتائج العملية التي يقود إليها المستوى النظري المتفق عليه فيما بينهم. فنحن - هنا - لسنا أمام منظمتين ثقافيتين مختلفتين، وإنما نحن أمام سلفي يؤمن بالمبادئ، ويمارس تفعيلها في الواقع؛ مهما كانت النتائج، وهذا هو الإرهابي المعلن عن نفسه. وهناك سلفي آخر، لا يضاد الإرهابي في المبدأ، بل يوافق الإرهابي على كل شيء، ولكنه يتردد في التطبيق، أو يجبن عن استحقاقاته، ويحتج بظروف الواقع، ويحاول الخروج من اتساق منطق زميله الإرهابي، بالتأكيد على كثرة المترددين والقاعدين. وهذا ما لا يقنع الإرهابي بحال.

8 - اتخاذ بعضهم مستشارين وأعواناً. وهذا منطق سلفي غريب، يقضي بعدم الاستفادة من تجارب الآخرين. لكن، هكذا يفكرون. وليست الإشكالية في كل هذا العته السلفي أنهم هكذا يفكرون، وإنما الإشكالية الكبرى تكمن في كونهم يريدون إلزام الناس بهذا التفكير الظلامي، يريدون قسر المسلمين على

العمل بهذه الرؤى التي لا تقيم للتجربة الإنسانية (العلمية) أي وزن، وإنما معاييرها - أبداً - قروسطية متخلفة، من خلالها تفكّر، وبواسطتها تقرر أن السكون والجمود على مقولات الأوائل فضيلة لا تعدلها فضيلة، وأن الخروج عليها - أو على أيٍّ منها - رذيلة عامة، يجب أن تحارب ولو بحد السيف، كما يقولون.

هذه بعض المظاهر الرائجة في أدبياتهم، والتي يعدونها من قبيل الموالاة التي هي - عندهم - من نواقض الإسلام. وليس المقصود - هنا - حصرها، وإنما - فقط - عرض نماذج منها، خاصة النماذج التي تشتبك على نحو مباشر مع وقائع حياتنا اليومية؛ لنعرف أننا - جميعاً - في تصنيف هؤلاء: كفار، كفار تجب استتابتهم، فإن تابوا، وإلا قتلوا؛ تطبيقاً لحد الردة عليهم. إن هدف هذا العرض، هو تعرية التفكير السلفي التقليدي، وفضحه من داخله، وتسليط الضوء على خطوطه العريضة في التفكير؛ ليعلم الجميع كيف يفكر هؤلاء، وما هي الصيغة الدينية التي يريدون أن يحكمونا من خلالها.

هكذا السلفية؛ من تكفير إلى تكفير. فليس هناك أحد في مأمن من أن تطاله يد التكفير الآثمة؛ مهما كان مستوى تدينه. إن هؤلاء مستمرون - كما هي طبيعة الفكر الخوارجي دائماً - في حالة من التشظي المتتالي، إذ بينما هم في طريق واحد، يُكفّرون مخالفيهم من المسلمين؛ إذ عرضت لهم مسألة خلافية في التكفير العملي. حينئذٍ يجعلونها في باب العقائد، ومن خلالها يكفر بعضهم بعضاً. وهذا ما حدث، ويحدث الآن مع مخرجات السلفية التقليدية، عند كل احتكاك عملي بالواقع. فالسلفية كمجموعة أطياف، يستحيل أن تتطابق تماماً. وكل طيف سلفي، سيقوم بتكفير الطيف الآخر. وبهذا، لن ينجو السلفي نفسه من التكفير، أي من أن ينقلب عليه سيف التكفير.

السلفية هي: إيديولوجيا في المفاصلة المنتهية بالتكفير. ولقد رأينا كيف أن الذين كفّروا الدول الإسلامية وأعلنوا الحرب عليها، كفروا الذين توقّفوا أو أحجموا عن التصريح بهذا التكفير؛ لسبب أو للآخر، حتى ولو كانوا من أبناء

التيار المتطرف ذاته؛ لأن من قوانينهم، أن من شك في كفر الكافر - أي في أن يحكم عليه بالكفر - فهو كافر. والكافر المشكوك في كفره هنا، ليس الكافر من غير المسلمين، بل مرادهم: المسلم الذي ارتكب شيئاً من النواقض التي وضعوها. فكأنهم يقولون: من شك في كفر المسلم الذي نكفّره، فهو كافر.

نلاحظ أن كل ما سبقت الإشارة إليه، أصبح رائجاً في الخطاب الديني المتشدد، وأصبح يتم الترويج له، حتى في البيئات التي تمتلك قدراً معقولاً من التسامح. لكن، عندما يتم الترويج للمفردات السابقة، وعلى الصورة التي رأيناها، ألا يكون الناشئ الذي قاده التحفيز الاجتماعي المتشدد إلى التماهي مع مثل هذا الخطاب، ضحية طبيعية للتزمت والانغلاق الاجتماعي والفكري؟!، ألا يكون نتاجاً مرضياً لهذه البيئة الملوثة بعوادم الخطاب السلفي، من تفسيق وتبديع وتكفير. إن هذا الجنون السلفي المتمثل في هذا المخزون الرهيب من الكراهية، هو طوفان يجتاح العقول منذ تفتحها في المراحل الدراسية الأولى (نواقض الإسلام السلفية، يتم تدريسها في المرحلة الابتدائية: الصف الرابع!) ويتوالى الإلحاح عليها بكثافة في بقية المراحل وفي وسائل الإعلام والتثقيف. معظم الذين تبنوا الخطاب التكفيري لا يعرفون شيئاً يتجاوز مفردات السلفية التقليدية التي غرقوا في طوفانها المظلم؛ حتى لا جبلَ يعصمهم من الماء!. فهل الإنسان المتطرف ضحية هذا الطوفان أم هو شريك في رحلة الفناء؟!.

## 1 - 3: الإرهاب .. ذكريات التأسيس الثقافي

تشير النجاحات الأمنية التي تحققت في القبض على كثير من خلايا الإرهاب المحلي، إلى أن الإرهاب - كما نكرر دائماً - ليس ظاهرة إجرامية معزولة فحسب، وإنما هو منتج ثقافي، سيبقى في حالة إخصاب دائم؛ ما لم تتم عملية التعقيم الثقافي بجدية وحسم. الخلايا النائمة، أو العاملة في الخفاء، التي يتوالى الكشف عنها تباعاً، تحكي قصة فكر عنفي حاضر ومنتج للعنف؛ بقدر ما تحكي قصة النجاح الأمني. طبيعة الخلايا، وعدد كوادرها، وتنوع أهدافها،

وروح الإصرار، بصرف النظر عن النتائج، كل ذلك يؤكد أن البعد الثقافي، ما زال هو البعد المؤثر بقوة في إمداد الحركة الإرهابية بالحياة، وأن المسألة ليست محصورة في تنظيم مسلح نريد إبطال مفعوله، ومنعه من ممارسة التدمير والتفجير ومصادرة حياة الأبرياء، وإنما هي إيمان عقائدي بمبدأ القتل والإرهاب.

جزء من إشكالية الثقافة في الوعي العربي، أنه وعي آني ومباشر، يصيبه الفتور والتراخي بعد اختفاء الظاهرة من مجال الرصد المباشر. نحن - كأبناء لهذه الثقافة - نستعجل حل المشاكل الكبرى التي تكوّنت عبر عقود، وربما قرون، ونفضل السكوت عنها؛ لعلها تموت وتختفي من تلقاء ذاتها. نحن آنيون، يستفزنا المباشر والآني، إلى درجة الإحساس الحاد والمتوتر بالمشكلة المباشرة، ونعمل - جادين - على حلها، وتدارك تداعياتها. ولكن، ما إن تغيب عن مجال رصدنا، حتى ندخل في غيبوبة النشوة الخادعة بالانتصار.

كثير من المعنيين بالشأن الثقافي - فضلاً عن المعتادين على المعاينة المباشرة - كانوا يلوموننا على كثرة الحديث عن الإرهاب، ويتصورون أننا عندما تحدثنا عنه حديثاً مفصلاً - إلى درجة التوغل في تاريخه ومصادره الثقافية، وفي حجم التعاطف الديني معه - أننا نبالغ، وأننا نعطي المشكلة أكثر مما تستحق. وقد زادوا من حدة اللوم، بعد أن خفتت حدة الإرهاب في السنتين الأخيرتين، ورأوا أن هذا مؤشر مادي على أن الظاهرة الإرهابية، ظاهرة عابرة، ليس لها جذور حقيقية في تربة الوعي المحلي، وأنها سرعان ما ستزول؛ بمجرد القبض على رموز التيار القاعدي، أو قتلهم. ولكن، في كل مرة، كانت الكوادر تتجدد، والأسماء تتغير، والمظاهر تتلون، والمفاجآت تأتي من حيث لا نحتسب، وتبقى حقيقة الإرهاب.

كثيرون لا يصدقون، أو لا يريدون أن يصدقوا أن هذا العنف الدموي الذي يهددنا في كل مكان، حتى في أقدس مكان وزمان (الخلايا التي كانت تخطط لسلسلة من التفجيرات في مكة أيام الحج) تم التأسيس له ثقافياً، على مدى أكثر

من عشرين عاماً، أي منذ من زمن (الغفوة) غير المباركة. إن الجيل الذي نشأ على أشرطة الكاسيت، وكتيبات التحريض المباشر وغير المباشر، والغارق في تصورات تاريخية تعميه عن رؤية واقعه، أفرز عن طريق الانتخاب الطبيعي، رأس الحرب الإرهابية المشرعة في وجوهنا اليوم. ومع هذا لا نزال نتساءل: كيف ومتى وأين تمت صناعة كل هذا التطرف والإرهاب.

المتعاطفون مع الإرهاب، أو على نحو أدق مع ثقافة الإرهاب، خاصة الذين لا يلتزمون ببعد تنظيمي، وإنما هي - فقط - مجرد سذاجة تصل حد الغباء، يؤكدون لنا في كل يوم أنهم سمعوا تلك الأشرطة المحرضة، وقرأوا تلك الكتيبات المفخخة، واستلهموا تلك الكتب الغفوية المُوجهة، تلك التي كانت تصف الفكر الإسلامي المعتدل بالإرجاء، ولكنهم - مع كل ذلك - لم يصبحوا إرهابيين؛ بزعمهم، بدليل أنهم لم يحملوا السلاح قط، ولم يفجروا أنفسهم في سبيل الله!، والدليل على كل ذلك، أنهم ما زالوا أحياء. فكيف - إذن - تُتّهم الفعاليات الغفوية (= الصحوية - نسبة إلى ما يسمى: صحوة الثمانينيات وأوائل التسعينيات الدينية) بالإرهاب؟.

إن هؤلاء المُبرّرين، إما أنهم بلغوا من السذاجة حد الغباء القاتل، وإما أنهم متعاطفون ومؤيدون، ولكن في الخفاء. ولا يريدون من هذا التساؤل أكثر من منح الإرهاب فرصة أكبر في البقاء. إنهم لا يعون أن عميلة الاقتناع والتأثر، ومن بعدها الاستعداد النفسي والمادي للعمل الإرهابي، يجعل من عملية تكوين الشخصية الإرهابية عملية انتخاب طبيعي، وليست فعلاً آلياً، يقتنع الجميع بالفكرة، في الدرجة نفسها. وفي التوقيت نفسه. وهذه النقطة - كإشكالية مطروحة - لا بد أن ننظر إليها من زاويتين:

الأولى: أن هؤلاء الذين يدّعون أنهم لم يتأثروا بالخطاب المؤسس للإرهاب، يفهمون الإرهاب في حده الإجرامي المتعين في الوقائع المباشرة فقط. ومن ثم، لا يعدون الإرهابي إلا من حمل السلاح، ومارس التقتيل والتفجير. وبما أنهم لم يفعلوا ذلك على نحو متعين في الواقع، فهم يعدون

أنفسهم براء من الإرهاب، بل ومن التأثر بالإرهاب؛ رغم تعاطفهم الواضح مع كثير من القضايا التي يزايد الإرهابي - دينياً - عليها. هم لا يدركون، أو لا يودون أن يدركوا أن هذا التعاطف منهم، هو بحد ذاته ممارسة إرهابية بامتياز، وأنه لولا التأثر العميق - الواعي وغير الواعي - بتلك الثقافة المؤسسة، لكان موقفهم من الإرهاب ومن ثقافة الإرهاب مختلفاً إلى حد كبير، ولنظروا إليه كجريمة لا تقبل التبرير بحال، أي كما ينظرون إلى مهربي المخدرات ومروجيها.

الثانية: أن عملية الاقتناع ليست عملية آلية أُحاديّة البعد، بل هي عملية مركّبة ومعقدة، تخضع لعدة عوامل: نفسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافة قبلية.. إلخ. ومن ثم، فليس شرطاً لوصف خطاب ما بأنه خطاب إرهابي، أن يكون جميع من سمعه قد تأثر به جداً؛ إلى درجة التعاطف معه، فضلاً عن دخوله في مرحلة الاقتناع فالتنفيذ وحمل السلاح. ومن هنا، فعدم تأثر الجميع بالخطاب الإرهابي، لا يعني براءة هذا الخطاب من عناصر العنف المدمر.

إننا لو افترضنا - مثلاً - أن فضائية إرهابية ما - كبعض الفضائيات التقليدية التي تكتسب هويتها من خلال الغلو الصريح - بثت برامج تؤسس للثقافة الإرهابية، على مدى زمني طويل، وضمن خطة إعلامية ثقافية محكمة، تتغيا تخريج كوادر إرهابية، تمارس الإرهاب العملي، وأنها كانت موجهة إلى أربعين مليون مشاهد - مثلاً -، فإن عدم تحوّل كل هؤلاء الأربعين مليوناً إلى إرهابيين عمليين، لا يعني أن خطاب هذه الفضائية قد أصبح خطاباً متسامحاً؛ غير مؤثر وغير فاعل في الدعوة إلى التطرف والإرهاب. لا يعني هذا التباين في درجات القناعة أن الثقافة المفخخة في مثل هذا الإعلام، لا تقوم بتجنيد الكوادر العاملة؛ لممارسة العمل الميداني.

الذي يحكم تأثير مكونات الثقافة - أية ثقافة - في الوعي العام، هو الانتخاب الطبيعي. والانتخاب الطبيعي في مثل هذه الحال، يقضي بأن لا يتعدى حجم المقتنعين بهذه الفضائية، من مجمل عدد المشاهدين: عشرة ملايين

من الأربعين مليوناً. ومن بعد ذلك يكون عدد المقتنعين المتفاعلين من هؤلاء العشرة ثلاثة أو أربعة ملايين، على تفاوت كبير في درجات القناعة والفهم. وسيكون عدد الذين سينشطون للعمل غير المسلح، في ميدان نشر هذه الفكرة المتطرفة والترويج لها، في حدود نصف مليون على أحسن تقدير. لكن، من هذا العدد الكبير، سينخرط في المنظمات الإرهابية عدد لا بأس به، ربما في حدود: خمسة آلاف إلى عشرة آلاف مقاتل. ومن بين هؤلاء سيكون هناك ألف أو ألفان؛ على استعداد تام، لتفجير أنفسهم في عمليات إرهابية، بغية تحقيق الرسالة الإيمانية المُوجّهة التي تبثها تلك القناة على مدار الساعة. وهكذا، لا يمكن تبرئة هذه الفضائية، لمجرد أن المشاهدين الذين هم في حدود: عشرة ملايين، لم يصبحوا - جميعاً - قنابل موقوتة في الميدان العملي المسلح.

بمثل هذا الاختراق الثقافي لنسيج المجتمع، الذي لا ندرك - جميعاً - حجم خطورته؛ يكون الإرهاب قد حقق انتصاره الكبير، حتى وإن هُزِم في ميادين الملاحقات الأمنية. إن هذا المثال المنتزع من الواقع، يبين لنا أن إعلام الإرهاب قد كسب عشرة ملايين مشاهد متأثر بالفكرة أو بخلفياتها اللامرئية، وأربعة ملايين مقتنع متعاطف مُبرِّر، ونصف مليون عامل في الميدان الثقافي؛ غير التنظيمي للإرهاب، وعشرة آلاف مجنّد في المنظمات الإرهابية، وألفي قنبلة بشرية، من تلك الكائنات البشرية المفخخة التي تنقل الموت هنا وهناك.

لقد تعمدت أن أستعرض هذا المثال، على هذا النحو من التوضيح والتبسيط الجماهيري؛ لأن هناك كثيرين لا يزالون يجادلون - بحسن أو بسوء نية - في أن الإرهاب هو من مخرجات الزمن الغفوي في تواشجه مع مقولات السلفية التقليدية السائدة لدينا، وخاصة في مقولاتها التاريخية الأولى، التي تشكل عصب الخطاب السلفي المعاصر.

كثيرون لا يريدون أن يصدقوا الحقائق المُرّة، التي تؤكد أنه تم استغفال مجتمع واسع كمجتمعنا، بخطاب يتلون بالدين، ويزايد على مجتمع متدين في أعمق أعماقه.

إن حجم الخديعة التي مارسها خطاب ديني حركي - خطاب زعم أنه يردنا إلى الإسلام من جديد - ما زال كبيراً ومُروّعاً، إلى درجة تجعلنا نمارس الإنكار (= إنكار مسؤولية الصحوة السلفية عن الإرهاب) ونُصرّ عليه؛ دون أن نعي - نتيجة استبطاننا لروح هذا الخطاب، ومن ثم تصورنا أنه الحق الوحيد والسياق الطبيعي لنا - : لماذا هذا الإنكار وهذا الإصرار!. إن أولئك الذين زعموا أننا كنا - قبلهم - عن الإسلام نائمين أو غافلين، كانوا قد صوروا للكثير منا، أنهم أخرجوه من جاهليته وجاهلية آبائه، وأنهم أنقذوه من براثن الضلال، وذلك عبر خطاب سلفي متطرف أشد ما يكون التطرف، بحيث لا يمكن - في مؤداه الأخير - إلا أن يقود إلى التكفير بمقولة: جاهلية القرن العشرين.

إن هذا الخطاب المنطوي - صراحة أو ضمناً - على مقولات التمايز بين زمنين: زمن ضلال مُدّعى، وزمن هداية مُدّعاة، والذي تم توجيهه للمجتمع عامة، ولشبابه خاصة، خُدِع به كثيرون، لا لقوة فيه وسلامة في منطقه، ولا لصدق ينضح بالزهد والتجرد من قبل حامليه، وإنما لأنه مارس خداعهم باسم الدين، وبمبررات النهوض بالإسلام. بل مارسه بوصفه - كما يدّعي - هو حقيقة الإسلام الأوليّ، تلك الحقيقة التي انطمست مع الزمن، وأننا كنا قبله ضالين، نتخبط - كما يقول شيخهم الكبير (= محمد قطب) - في جاهلية القرن العشرين.

كان هناك من جماهير هذا الخطاب الغفوي، من لم يتحمل وهج الأحداث، ولم يستسغ المداهنة والمراوغة، وخاصة من غير الآباء المؤسسين لهذا الخطاب. ولهذا، سرعان ما جردوا أنفسهم لاستعادة موروث السلفية التقليدية، وأنزلوا مقولاتها الحدية على كل تشكيلات الزمن الراهن، وتصدوا للتأليف في هذا المضمار؛ بكل إصرار ووضوح واتساق داخلي. وهكذا وقفوا بصراحة - عكس موقف الآباء المؤسسين - مع الإرهابيين في بداياتهم الأولى، وأفتوا لهم بمواجهة الحكومات، ولو بالسلاح والتفجير، بدعوى التكفير؛ لأن شيخهم (= حمود عقلا) كان يفتي لهم - بصراحة مُوثّقة - بأن طالبان، هي

الحكومة الإسلامية الوحيدة، وأن على الجميع نصرتها بالمال والنفس، قدر المستطاع.

هؤلاء الصرحاء، أصدق بكثير - مع أنفسهم ومع غيرهم - من أولئك الذين يؤسسون لثقافة الإرهاب، ويدعون - في الوقت نفسه - البراءة من نتائجها. ولهذا دفع هؤلاء ثمن هذه الصراحة، وهذا الاستعجال - كما يقول أحدهم - في قطف الثمار. فالمسألة لم تكن مسألة خلاف على المبادئ بين جناحي التطرف، وإنما كانت مجرد: مسألة توقيت، و(ضبط للنفس) لم يتدارسه هؤلاء المستعجلون من قبل كما ينبغي.

ذكريات التأسيس تنضح بالكثير والكثير من المآسي. والمؤسِّسُون مختلفون في درجة التصريح العلني بالمقولات، وفي أهمية التوضيح للمراحل. ولا شك أن السياق يستدعي ذكر أسماء ومؤلفات ومقولات. لكنني، ومن خلال تجربة سابقة لي في فضح أحد رموز الإرهاب والتكفير باسمه صراحة، تبين لي أن الأنظمة الموجودة - حالياً - لدينا، لا تحمي الكاتب - قانونياً - حتى ممّن ثبت - بصراحة أقواله - تورطه في التكفير الصريح. ولهذا سأكتفي - في هذا السياق - باستعراض نموذج واحد من رواد الزمن الغفوي، سأذكر رائداً كان رائداً ولا يزال. سأتناوله من خلال مقولاته بحروفها؛ دون الإشارة إليه صراحة، أو إلى عناوين محاضراته وكتيباته، تلك المنتجات التي يتدروش عليها كثير من مريديه اليوم، ويعدونها قواعدَ للانطلاق.

إن أولئك الذين كانوا صرحاء في الإفتاء للإرهابيين بجواز ممارسة العمل الإرهابي المسلح، والذين هم الآن رهن الاعتقال؛ جراء تلك الفتاوى الإرهابية الصريحة، لم يكونوا صرحاء فحسب، وإنما كانوا من الناحية المعرفية المحضة - المعرفة التي تختص بالتراث السلفي التقليدي - أعلم بكثير من هذه الشخصية التي سأتناول مقولاتها بالعرض والتحليل. هذا المُنظّر لم يزد عليهم؛ إلا بالنشاط الحركي والظهور الإعلامي المكثف إلى درجة الهوس، حتى أصبح من كبار (الدعاة) الجماهيريين، ومن نجوم النشاط الغفوي، في تمظهراته الإعلامية كافة.

إن هذا الرجل، يحاول الاشتباك مع الواقع كثيراً، ويدعي فقه الواقع، وينظر بتعالٍ إلى غيره، حتى ممن يفوقونه سناً وعلماً، بدعوى أنه يتفوق عليهم في هذا المضمار: فقه الواقع. وهو يتصور أن فقه الواقع - الذي يعادل عنده الوعي السياسي - يكون بمجرد رصد المعلومات المجرد في أحدث صورها، ومن ثمَّ، قراءتها بعيون تراثية، عن طريق تنزيلها على العقائد المسبقة، وعلى أحاديث الفتن وأشراط الساعة. فهذا - عنده - هو الغاية في الاشتباك مع إحداثيات العصر، وغاية ما يجوز - من وجهة نظره - شرعاً.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، حاول أن يقدم رؤية تحليلية لهذا الحدث الكبير المفاجئ. وبما أن الرجل من دعاة التفاؤل دائماً، فقد رأى في هذا الحدث مقدمة حتمية لانتصار المسلمين على أمريكا. طبعاً: كيف توصل هذا (العبقري!) في فن السياسة وفي علوم الدين إلى هذه النتيجة التي تتفجر العبقرية من جنباتها؟!، كيف وقع على هذه النتيجة السحرية؟. طبعاً، المسألة في غاية البساطة. لقد رأى أن (الروس) في الراهن، يعادلون (الفرس) في الماضي (ربما لمح - بذكاء! - وجود الراء والسين في كلا الكلمتين)، بينما أمريكا تعادل الروم (وربما لمح - بذكاء! - اتفاقهما في الميم والراء). وبما أن القرآن حكم بانتصار الروم في سورة الروم، ووقع هذا تاريخياً، ومن بعده انتصر المسلمون على الروم، فلا بد - وفق هذا الاستنباط الغفوي الناضح بالذكاء الأسطوري - أن أمريكا ستنتصر على روسيا. وهذا ما حدث؛ كمقدمة أولية مشاهدة من قبل الجميع. ولم يبق إلا الجزء الثاني من المعادلة: انتصار المسلمين على أمريكا (= الروم).

صدقوني، لا أمزح، ولا أنقل هذا التحليل من مسرحيات أدب اللامعقول. فهذا تحليل منشور لرجل ناهز الستين، ويحمل أعلى الدرجات (العلمية!)، حتى وإن كانت من جامعة التقليد والتقليدية (= جامعة الإمام) التي تُمنَحُ الشهادات العليا فيها، لا بدرجة العلمية، وإنما بدرجة الالتزام الإيديولوجي. وصدقوني أيضاً - وألح على المطالبة بالتصديق؛ لأنه واقع يستحيل على التصديق - أن

هناك جماهير واسعة، ليست من الغوغاء فحسب، وإنما ممن تعلم وتثقف - أو يفترض أنه كذلك - تتخذ من هذا المُحلل الغفوي الاستراتيجي!، مصدراً من مصادر المعرفة، ونموذجاً رائعاً للرؤية التي تجمع بين كمال التدين وانفتاح المعاصرة!.

ولأن صاحبنا نجم فضائي شهير، ولأن سابقته في الغفوة لا تنكر، فهو يُستضاف في كل واقعة من الوقائع الراهنة المرتبطة بإشكاليات العالم الإسلامي. وحتى، إن غفل عنه الإعلاميون الغفويون - ولا يُغفل عن مثله! - ؛ لأن الحدث لا يحتاج إلى برنامج خاص يستضاف فيه، فالرجل سيتبرع ببيان مقتضب، سرعان ما تتلقفه المنتديات التي أنشأها مريدوه الأوفياء. فمثلاً؛ عندما تم إعدام الطاغية العراقي: صدام حسين، في العام الماضي، تبرع الرجل لبيان الموقف الشرعي. وهو يتراءى في صورة الرجل العقلاني، فيتذاكى بلا ذكاء؛ ليظهر أنه لا ينساق وراء العاطفة، وإنما يظهر لجماهيره بمظهر الرجل الحكيم الذي يتناول الأحداث بأعصاب هادئة، وينظر إليها بحكم منظومة النقل المؤيدة بمنظومة العقل؛ كما يقول أو كما يزعم. ولا غرو؛ فهو من دعاة الحكمة، ومن المُنظّرين لها، أي أنه - بالضرورة - رجل حكيم. لهذا، عمد أولاً، إلى تجريم صدام، وبيان موقفه العدائي الواضح من الإسلام؛ حتى لا يُتهم - فيما بعد - بتناسي المآسي التي تسبب بها صدام. لكن، سرعان ما يتباكى - بنَفَس طائفي مقيت - على مواقفه النضالية، خاصة وقوفه ضد الفرس الصفويين؛ كما يقول. ويعتبر هذه الإشادة بصدام، من العدل الذي يستوجب ذكر المحاسن والسيئات. ولا أدري أين محاسن أحمد بن أبي دؤاد، أو بشر المريسي أو الجعد بن درهم أو غيلان الدمشقي، الذين يشتمهم في كل مناسبة، وهم الذين لم يفعلوا واحداً في الألف مما فعله الطاغية: صدام؟.

ليس هذا النفس الطائفي المقيت، بأول تحريض طائفي له. فهو من أوائل الذين كانوا يُصارعون في سبيل الاحتراب الطائفي. وهو - دائماً - يتبرع؛ فيقدم النصائح تلو النصائح، داعياً إلى اضطهاد كل من لا يتوافق مع تياره السلفي

التقليدي. لقد قدّم في أوائل التسعينيات مذكرة تنضح بالطائفية إلى درجة الجنون. فهو يرصد أو يترصد لأحد الطوائف الوطنية (= الشيعة)، ويُعدد المدارس المتاحة لها، ويُنبّه إلى خطورة وجود بعض أفرادها في التعليم، أو في الميدان الصحي، أو الميدان الأكاديمي. واسمعه يقول: «ولهم [= الشيعة] وجود في التخصصات العلمية الدقيقة في الجامعات» ويقول: «والعجيب أن في وزارة الحج أفراداً منهم» بل يتحدث حتى عن نشاطهم التجاري الخاص، بروح استعدائية في غاية التطرف، فضلاً عن نفسها الطائفي الصارخ؛ وكأنه ورث الوطن - لوحده - صاغراً عن صاغر.

حقيقة، لا أدري ماذا يريد هذا الإرهابي المقنع، خاصة في هذه المذكرة الطائفية الناضحة بالكراهية اللامحدودة. إنه يعدد كل شيء؛ حتى المدارس والوظائف والأعمال التجارية. إنه هنا لا يقصد منظمات صهيونية معادية ومحاربة، وإنما يقصد شريحة عريضة وراسخة من أبناء هذا الوطن. ماذا يريد منهم أن يفعلوا، وماذا يريد أن يفعل بهم؟!. هل يتعلمون في العراء، أم يريدهم أن ينقطعوا عن التعليم أصلاً؟، هل يتركون حقوقهم في الوظائف، ولمن، ولماذا؟، بل هل - هو - يراهم مواطنين كاملي المواطنة، أم لا؟، بل هل يراهم بشراً أم لا؛ لأن الوظائف في كل العالم متاحة لذوي القدرات، من مواطنين وغير مواطنين، حتى وإن كانت للمواطنين - في بعض الأقطار - الأولوية في ذلك. حقيقة؛ لا ادعاء، لم أستطع - وقد حاولت بجد - أن أعرف ماذا يريد من هذا الاستنفار الطائفي، الذي يصل إلى حد رصد الممارسات الطبيعية لأي مواطن أو مقيم، والذي لم أره يتوقف عند حد في ترصده لكل من يختلف معه في قليل أو كثير.

من الطبيعي أن المشكلة لا تقف عند هذا الحد، خاصة عندما يقوم نجم جماهيري، يتلبس الدين، ويدعي النصيحة، بزخ هذا العداء الإرهابي الطائفي، داخل مجتمع أبناء الوطن الواحد. الآن، يوجد له الكثير من المريدين المتطرفين، الذين يصورون كل حدث على إيقاع التمايز الطائفي، بعيداً عن

الإشارة - ولو إشارة! - إلى ضرورة الالتزام بحدود الوطن الواحد، وفضاء الدين الفسيح.

إن مثل هذه الرؤية الممعنة في تعصبها ونفيها للآخر، حتى من داخل الإطار الإسلامي العام، تعكس الأزمة الحقيقية التي يعيشها الخطاب الإسلامي المختطف من قبل هؤلاء، الذين جعلوا من الإسلام أداة تدمير وتقتيل واحتراب داخلي، بدل أن يكون أداة سلام وإخاء، وخيرية عامة، لا تقف عند حدود الجغرافيا الإسلامية، وإنما تتعداها إلى كل العوالم، بما هو - أي الإسلام - رحمة للعالمين.

رؤية هذا الرمز الغفوي، هي دعوة صريحة لـ (التطهير المذهبي)، داخل أبناء الملة الواحدة، بحيث تتجاوز في صراحتها وعدائيتها، جميع أنواع الفاشيات العرقية التي ظهرت في القديم أو الحديث؛ لأنها - هنا - فاشية تتحدث بلسان الدين، وتدعي الانقياد التام في هذا السلوك الفاشي للمقصد الرباني.

وإذا كان المنطق العرقي، بطبيعته عنصرياً، مهما ادعى التسامح، إذ هو يقوم على رؤية تفاضلية طبقية للأعراق، فإن المنطق الديني، بطبيعته الأولى، تسامحي، حتى وإن تم استخدامه من قبل أتباعه في صناعة لغة عنصرية، أي بتحويله من إطار المعنى الروحي الواسع إلى خنادق القوميات. وهنا نجد أن السلفيين يقومون بعملية تحويل (منطق الدين) إلى (منطق عرقي)، هي جريمة بحق الدين، و - بالضرورة - هي جريمة بحق الإنسان.

حالة التعنصر - في أصلها ومبدئها - حالة سيكولوجية خاصة. لكنها من جهة أخرى، حالة ثقافية عامة، تستطيع أن تحكم جميع أبناء هذه الثقافة بمنطقها الحاد. وإذا اجتمعت - في شخص ما - حالة التعنصر السيكولوجي، مع الانغماس في بيئة ثقافة عنصرية، أدى هذا إلى مثل هذه الحالة المتطرفة من التعنصر الصريح، الذي لا يستنكف أن يمارس أبشع مظاهر التطهير المذهبي

علانية، دونما حياء، أو تأنيب ضمير، بل يمارسه بكل ما يحتويه التزمت من عناد وإصرار، وبكل ما تمنحه الشرعنة من راحة ضمير.

غالباً، ما يكون الذي يمارس العنصرية على إيقاع المفردة الدينية، منطوياً على بُعد عرقي في التعنصر، أي أن هناك قاعدة واقعية مسبقة يتكئ - وجدانياً - عليها. فالذي يرى المختلف معه في تفاصيل الديني، كائناً لا يستحق الحياة، أو لا يستحق حقوق الكائن الإنساني، تراه - من جهة أخرى - يؤكد أن عرقه أفضل الأعراق، وقبيلته أفضل القبائل، وشخصه أفضل الأشخاص. فهي حالة وعي كلي بالأنا والآخر، حالة تمتح من شخصية عصابية آنوية؛ لتمرر ذلك على العرق، ومن ثم على مفردات الديني.

على هذا، فالتعصب حالة ثقافية عامة، تتحدث عن نفسها - في بعض الأحيان - على لسان من ينطوي على حالة تعصب خاص. ولهذا، فإن هذا الرجل الذي نادى - في مذكرة له - بالتطهير المذهبي، مارس - ولكن بلغة أقل حدة - التمايز العرقي صراحة، وألّفَ مذكرة عن (جزيرة العرب) انطلق فيها من أفضلية المكان!؛ ليصل إلى أفضلية العرق؛ فصرّح فيها أن العرب أفضل من العجم، من حيث الأصل. يقول بالنص - صراحة وبلا خجل - : «عند الإطلاق والتعميم فالعرب أفضل من سواهم». بل وينقل - مؤيداً - عن سلفي تقليدي آخر قوله عن العرب: «امتازوا من بين سائر الأمم باجتماع صفات أربع لم تجتمع في التاريخ لأمة من الأمم وهي جودة الأذهان وقوة الحوافظ وبساطة الحضارة والتشريع والبعد عن الاختلاط ببقية الأمم».

لاحظ، أنه يُردّد هذا الكلام العنصري المتخلف، ويستشهد به - مؤيداً - في العقد الأخير من القرن العشرين. ربما يمكن تفهّم هذا الكلام العنصري الساقط أو الاعتذار لتخلفه ولانتمائه لعصور ما قبل العلم، لو أنه وُجد في بعض المصنفات التاريخية التي مضى عليها أكثر من ألف عام - مثلاً -. لكن، أن يستشهد به - مؤيداً - رجل تعلم وتكوّن وعيه في النصف الثاني من القرن

العشرين، بعد أن سقطت كل نظريات التمايز العرقي، فهذا ما لا يمكن فهمه؛ إلا بتصور أنه (= صاحب هذا الكلام العنصري) لم يزل - على مستوى الوعي - قابعاً في حدود القرون الأولى.

إنني لا أدري بعد كل هذا الادعاء التفاضلي المتعنصر، الذي يستطيع أي عرق من الأعراق أن يقول به، وربما أن يُدلل عليه بأنواع النظريات العنصرية الساقطة؛ ما ذا ترك للزعيم النازي: هتلر، وادعاءاته الحمقاء للعرق الآري المجيد!. هكذا يؤكد كل العنصريين: أن كل فضيلة هي للأنا، وأن كل رذيلة هي للآخر. بل حتى رذائل الأنا، التي يستحيل إنكارها؛ تتحول - بقوة المنطق العنصري - إلى فضائل مُتوارثة، بل حتى الانغلاق: (= البعد عن الاختلاط ببقية الأمم)، أصبح في هذا السياق، فضيلة للعرق العربي المجيد!. ولا يخفى هنا، أن دعوى جودة الأذهان، والحفظ، والحضارة، مجرد دعاوى عامة، لا ترد على الخاطر إلا في أحلام اليقظة. إنها مجرد دعاوى عريضة وعمومية، لا تصلح إلا للتسلية والضحك لا أكثر؛ خاصة عندما يدّعيها عربي، لا يملك من كل هذه الصفات إلا أقل القليل.

لا شك أن مثل هذه الادعاءات العنصرية، قد تستهوي بعض البسطاء، وتلامس أحلام العوام والغوغاء؛ لأنها تمنحهم نوعاً من التميز الموهوم. لكن، أن توضع هذه الادعاءات العنصرية في سياق يدّعي المعرفية - والأخطر، أن صاحبها يدّعي الاتكاء على رؤية دينية، حتى ادّعى أن تفضيل العرب على غيرهم؛ هو مذهب أهل السنة والجماعة! - فهذا ما يجعل منه خطاباً مُدمّراً، خطاباً يُوهم الأنا بالاختيار الإلهي للعرق، ويمنحهم - ادعاء - شعار اليهودية الزائف: أنهم (شعب الله المختار).

طبعاً، الرجل/الداعية يحاول أن يتذاكى، وربما يكون ذكياً في إطار جمهوره الخاص!. هو لا يُلحّ على تميّز العربي عرقياً لمجرد إحساس ساذج بالتميز الذاتي فحسب، وإنما يريد أن يَدخل من هذه الزاوية إلى إشكالية الإطار المكاني الذي كان موطن العرب الأساس: جزيرة العرب. ولهذا أتت هذه

الدعوى العنصرية في سياق الحديث عن جزيرة العرب؛ لتؤكد معنى/مضمون العنصرية، وتنفي شكلها؛ بإلقاء التبعة على معنى المكان ظاهرياً. ثم هو يريد - من وراء ذلك - تأثيم الحكومات العربية: السعودية والكويت خاصة، التي استعانت بالقوات الأجنبية، إبان الغزو العراقي الآثم للكويت. فالخصوصية المُدّعاة هنا للإنسان، هي خصوصية يُراد بها تعزيز نظرية الخصوصية المكانية؛ ليخلص منها إلى درجة أعلى في تأثيم حكومتي: الكويت والسعودية، بادعاء انتهاكهما لهذه القداسة التي يدعيها للمكان.

ولأن الرجل صريح أحياناً - وخاصة عندما يتذاكى، فيحاول التأسيس لمقولات لا تسمي الوقائع تعييناً، وإنما تترك للجماهير تطبيقها الآلي على هذه الوقائع - فإنه عندما تحدث عن التوحيد الديني، وعندما كفّر - بسيف التوحيد الذي يرفعه شعاراً كأي سلفي تقليدي - بقية الطوائف المخالفة من المواطنين، ذكر عدة أمور، ادعى أنها تُنافي التوحيد أو تنافي كماله كما يقول، ومنها:

1 - استقدام النصارى.

2 - الابتعاث.

3 - احترام الأنظمة الإدارية.

واضح هنا، ماذا يقصد بـ: (استقدام النصارى)، في سياق الحديث عن التوحيد، والذي يضعه في مقابل الكفر. أما الابتعاث فهو عنده عمل تغريبي مُدمّر، ينبغي - في رأيه - إيقافه أو الحد منه؛ لأنه يؤدي - بزعمه - إلى خفوت عقيدة الولاء والبراء، وإلى التأثر الكبير بالحياة الغربية، وإلى كسر الحاجز النفسي بين المسلم والكافر. وهو الحاجز الذي يراه عقيدة قلبية لا ينبغي التفريط فيها. كما أن احترام الأنظمة الإدارية، والالتزام بها، يجعلها - في نظره - شبيهة بالتعاليم الإلهية. وهذا (= الالتزام بالأنظمة والقوانين المدنية) - في تصوره - خلل عقدي؛ لأنه يحمل نوعاً من الشرك في تصور هذا المُنظّر التقليدي للتوحيد؛ إذ لا مُشرّع إلا الله. وأي تنظيم آخر، فهو افتئات على هذا الحق الخاص بمقام الألوهية. ومن ثم، لا بد أن تُدمَغ كل الأنظمة بمباركته؛

حتى لا يكون ثمة حاكم إلا الله، ويكون هو - في الوقت نفسه - الوصي على تنظير وتفصيل وتطبيق هذه الأحكام.

ويستولي رهاب الحداثة على قلب هذا الرجل، كما استولى على قلب أستاذيه: سيد قطب ومحمد قطب. وهما الشخصيتان اللتان لا يكف عن تمجيدهما في كل ما يكتب ويقول. فالعداء الصريح - بل المسعور - للحضارة المعاصرة، ومنجزاتها الفكرية خاصة، هو ما تنضح به مؤلفات الأخوين الإخوانيين. وهو تابع مخلص لهما في هذا العداء الشامل، بل زاد عليه من سلفيته التقليدية ما يجعله سلوكاً منوطاً بأصول الدين. وإذا كان من حيث ذكاؤه وثقافته وجهده المعرفي، ونضاله الحركي، يبدو ضئيلاً للغاية أمام أستاذيه، فإنه لا يتحرّج من زراية هذه الوضعية الدونية به، بل هو يستشهد بهما - غالباً - في كل صغيرة وكبيرة، وخاصة فيما يمس الموقف الأصولي من الآخر. فهو قد تناغم - أيما تناغم - مع ثقافة الكراهية، ومع عقلية المؤامرة التي قامت أطروحة الأخوين (= سيد ومحمد) عليهما؛ لأنه - كسلفي تقليدي - عبارة عن (مخزن بارود) من الكراهية، ينتظر - فقط - من يمدد الأسلاك، ويلقي عود الثقاب.

أستاذا هذا الرجل: سيد قطب ومحمد قطب، كانا يعانيان أزمة سيكولوجية دفعا بها لتمارس - أو ليمارسا من خلالها - التنظير الثقافي الديني القائم بوظيفة تفريغ طاقة الكراهية والبغضاء. لقد استولى عليهما الإحساس العميق بالمهانة أمام حضارة الغرب المبهرة للعالم أجمع. وهما ليس بأول من وقع فريسة هذا الإحساس السلبي. فقد وقعا في المأزق الأصولي الذي عانى منه - ولا يزال - الخطاب الإسلاموي المعاصر منذ بداية الوعي بالذات، الوعي بها كذات هزيلة جداً، لا تستطيع الصمود في هذا العصر الغربي الكاسح. فهذا الخطاب الإسلاموي كان يرى أنه الأفضل والأطهر و..إلخ، ولكنه كان يرى نفسه - قياساً بغيره من الأمم، وخاصة الغربية - في الحضيض الأوهد.

جراء هذا الواقع النفسي من جهة، والواقع المادي من جهة أخرى، تمزق

الوعي الأصولي، وظهرت صورة هذا التمزق على أشدها عند الأخوين: سيد ومحمد. ولهذا عمدا إلى هجاء هذه الحضارة من كل زاوية ممكنة، وأكثرا من ازدرائها، وإحصاء معايبها، وسارعا إلى التنبؤ بسقوطها الوشيك. لقد استيقنا أنها حضارة عالمية جبارة، قادرة على أن تكتسح العالم، وأن تبهر الجميع، وتجعل كل حضارة مُدّعاة في التاريخ الغابر، أشبه بأضغاث أحلام. وهذا ما جعلهما يستشعران - بمرارة لا تخفى - الصغار أمامها، فهربا منه إلى لغة الهجاء؛ إذ لا يستطيعان سوى الهجاء؛ كما أجدادهما في غابر الزمان!.

من يقرأ الأخوين: قطب، يجد أنهما مهمومان غاية الاهتمام بمسألة: قيادة البشرية. فهما يريان هذه القيادة اليوم في يد الغرب المتفوق بقوة التحضر الاستثنائي في التاريخ. وهذا - في نظرهما المأزوم - خطأ تاريخي، ينبغي تصحيحه ولو بدماء المسلمين. مسألة مقلقة: من يقود البشرية؟، مسألة شغلت الأخوين، فأخذا في التنظير لها؛ كأننا شركاء حقيقيون في هذه الحضارة المعاصرة الحاكمة على الجميع، والتي لا وجود للإنسان اليوم خارجها. طرح هذه المسألة على هذا النحو، يعكس أزمة عميقة، أزمة مع الذات، ومع الآخر أيضاً، أزمة تنطوي على بعد عنصري خفي مشحون بمشاعر الحسد المقيت، مشاعر ترتدي المسوح الدينية؛ لتبرر تطلعاتها اللامنطقية واللاأخلاقية.

ومما يدل على أن هذه المشاعر مبعثها ومصدرها الأساس هو: الحسد، أن روح العداء تتوجه للمتفوق فقط، وتزداد درجة العداء وتتصاعد نبرة الهجاء؛ كلما كان تفوق الآخر أبهى وأجمل. إذ من الملاحظ أن (درجة الكفر) ليست هي المعيار في درجة الكره. فأهل الكتاب (= الغرب) كما يعرف الجميع، أقرب إلى الإسلام ومبادئه من الوثنيين أو شبه الوثنيين (= اليابان مثلاً). لكن، سترى أن الغرب - في خطاب سيد ومحمد - مكروه جداً مقارنة باليابان، بل حتى مقارنة بالقبائل الوثنية المتخلفة في أفريقيا، وربما حظيت اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية بكثير من الإعجاب والاحترام؛ رغم أن منطق التدين (حتى

السلفي منه) يفترض أن تنعكس الصورة، تلك الصورة التي بقيت - بفعل مشاعر الحسد - مقلوبة على رأسها، وستبقى ما بقي الغرب متفوقاً حضارياً؛ لأن الحاسد لا يرضى بغير زوال نعمة المحسود.

هكذا يفكر محمد قطب وسيد قطب، وهكذا يبدوان - لي على الأقل -، وإلا فليس المهم مَن يقود مَن؛ عندما يكون الإنسان مقتنعاً - وراضياً - بمستوى إسهامه في تقدم ورقي الإنسان. ليس المهم من يحكم من، وإنما المهم كيف يحكم من يحكم. السؤال ليس سؤال الأشخاص أو الأعراق، وإنما هو سؤال الإنجاز والأخلاق.

هذه الأزمة السيكولوجية المشبعة بمشاعر الحسد، والتي أحرقت بلهيبها الأخوين القطبيين، ألهبت هذا الرجل (= التلميذ)؛ حتى تجاوزهما بمزيد عنصرية وتزمت؛ مع ضحالة في مستوى الاطلاع؛ مقارنة بهما. فهو يتصور أن العرب أفضل الأجناس، وأن دماء العرب خير من دماء غير العرب!. وهذا ما لم يكن يشغل بال الأطروحة القطبية. فالمسألة عندهما كانت أممية على مستوى الدين. أما هذا الرجل الذي يُصرّح بتفضيل شعبه (= العرب) على الجميع (= غير العرب) فهو بعد أن يضم هذا اليقين إلى يقين يؤمن به أي مسلم: أفضلية الدين؛ يرى أن أفضل عرق لديه - بالضرورة - أفضل دين، والعكس - في نظره - صحيح. وعندما تتقرر المسائل على هذا النحو الذي يقرره بمثل هذا المنطق؛ لماذا لا يقود هذا العِرق - المُصطفى بهذا الدين - العالم أجمع؟، لماذا تكون قيادة العالم بيد الغرب الكافر؟!.

في أعماق اللاشعور، يتحرك وعيه نحو الإحساس المستبطن بدونية الأنا، وخاصة أمام هذا الغرب المتفوق، الذي استولى على إعجاب العالم أجمع، وسارت البشرية في ركبه الحضاري طوعاً وكرهاً. ولهذا، فكثيراً ما يطفح هذا الوعي الكامن، على السطح، فيصرّح بمثل هذا القول الساذج، الذي يكشف عن أزمته، وعن جهله بالتاريخ أيضاً: «كانت حضارتنا الأجدر بالسيادة والريادة، كما كانت في سابق عهدها». وقوله بعد الحديث عن نماذج جهادية/ عُنفيّة:

«فبأمثال هؤلاء ملكنا الدنيا شرقها وغربها». كما يقول عن الآخر وحضارته، في لغة هجائية طفولية: «هؤلاء المفتونون بحضارة الغرب، وحينما أقول حضارة فكما سموها وإلا فهي بالحقيقة ليست بحضارة، يتنزه هذا المقام، وأنزه أسماعكم بأن أعطيها ما تستحق من وصف».

إنها ليست - كما ترى - مشاعر دينية، حتى وإن تظاهرت بالديني، وإنما هي مشاعر عنصرية (ذات جذر عشائري/ قبائلي) تتلبس الديني، وتطمح - دونما مبرر موضوعي - إلى السيادة المطلقة على بقية الأجناس البشرية، كحال بقية الشوفينيات التي ظهرت في القديم والحديث. المهم - كما يرى هذا الرجل - أن (نملك) الدنيا شرقها وغربها، فنحن - وحدنا - الأجدر بذلك، وليس المهم - كما هو مضمون كلامه - أن تصل دعوتنا الإسلامية الزاخرة بكل ما هو إنساني وأخلاقي إلى الشرق والغرب سلمياً؛ دون أن يعني هذا الاستيلاء على البلاد والعباد.

إن هذا مجرد إحساس مخادع بالقوة الوهمية، التي تدعي امتلاك قدرات خارقة، تتجاوز الشروط التاريخية والجغرافية والثقافية للذات. لكن، هل الرجل جاهل إلى هذا الحد، هل هو طفولي/ بدائي المشاعر إلى هذه الدرجة، هل هو لا يستطيع أن يدرك أن القدرات الذاتية في المجال الحضاري - المادي، لا تسمح له بهذا الحلم الإمبراطوري الرهيب؟. في تصوري أن الرجل يدرك أنه لا يستطيع ذلك حضارياً. ولكنه - في الوقت نفسه - يدّعي امتلاك شيء آخر، إنه يدعي امتلاك طاقة الموت، التي ستمكنه من تحقيق هذا الحلم الاستعماري، الحلم بامتلاك مشارق الأرض ومغاربها. وهذا ما يصرح به في قوله: «وسنجود بمهجنا وأرواحنا - فضلاً عن أموالنا - في سبيل نشر عقيدتنا، وترسيخ مبادئنا». وهذا الاستعداد للموت، يراه مبرراً للسيادة العالمية، بل يراه صورة من صور العبقرية الخاصة بالذات، إذ يقول بعد هذا التصريح بالاستعداد للموت: «وبهذا ستتفجر مواهبنا، فتظهر عبقريتنا».

إذن، أصبح الإقدام على الموت عبقرية!. حقاً، إنها مهزلة الوعي

الأصولي. هذا الوعي الذي يؤكد لنا أن من حقنا - بل ومن واجبنا! - أن نسود العالم؛ لأن لدينا استعداداً للموت!؛ لأن لدينا مجرد طاقة موت!. الموت هو - وحده - ما نمتلكه، وما نريد أن نسهم به في تحقيق الرخاء الإنساني العام.

هكذا يرى مُنظِّر الزمن الغفوي، وهكذا يتم - في نظره - حل المعادلات السياسية العالية. وكأن العالم مُحتاج إلى من يقدم له الموت، ليمنحه - مقابل ذلك - حق الريادة. يجب ألا نغتر بالشعار الذي يؤكد على نشر المبادئ، فنشر المبادئ هو وسيلة - وسيلة فقط - لنشر السيطرة التي يُصرّح بها. ولو كانت مسألة نشر مبادئ فحسب، لم تكن الوسيلة القتالية، هي الأداة، ولم تكن الأرواح هي الثمن. لو أنه دعا إلى امتلاك وسائل الإعلام والتأثير الثقافي العالمي، لصدقنا أن غايته مجرد: نشر مبادئ. لكن، مادام الأمر يدور حول القتال، وبذل المهج، وامتلاك الأرض، فهذا ليس نشر مبادئ، وإنما هو: نشر نفوذ.

هذا الرجل المُنظر للأصولية المحلية، والذي يدعي فقه الواقع، ويعد أتباعه بامتلاك مشارق الأرض ومغاربها، يملك أوهاماً كبيرة عن قدرات الأنا، وأوهاماً أكبر عن قدرات الآخر. فالرجل عندما تحدث عن تخلف المسلمين، لم ير هذه المسألة في سياق شروطها الموضوعية، وإنما رآها من حيث هي ناتجة - فقط - عن تردي طارئ في الإرادة الذاتية، وأنه بمجرد تغيير هذه الإرادة؛ فستتحول الأوضاع ذاتياً. لهذا فهو في هذا السياق، (يزعم!) أن إحدى الصحف الأوروبية قالت: «لو سحب العرب أرصدتهم من بنوك أوروبا وأمريكا لانهارت أوروبا وأمريكا خلال ساعات». طبعاً، هو لم - ولن - يذكر ما هي الصحيفة التي ذكرت ذلك، وإنما هي (إحدى؟!) الصحف، هكذا!. ولا داعي للتوثيق، فجماهيره ومريدوه يصدقون كل ما تفتر عنه شفتاه.

فقيه الواقع!، يتصور أن (العرب الأشاوس) قادرون على التسبب بانهيار أوروبا وأمريكا، وخلال ساعات!، وبجهد بسيط، مجرد سحب الأرصدة. لا شك أن أتباع هذا الفقيه يتصورونه اقتصادياً كبيراً، فضلاً عن كونه - لديهم -

سياسياً عبقرياً. طبعاً، لو اطلع الرجل على عشرة أرقام اقتصادية فحسب، عشرة أرقام يعرفها طالب الصف الأول الابتدائي في الاقتصاد العالمي!؛ لعرف حجمه الطبيعي ني هذا العالم الذي لا شك أنه عاجز - أشد العجز - عن فهمه، فضلاً عن التأثير فيه.

هذا الحلم بسقوط الغرب، الذي تورمت به كتب محمد قطب، الأب الروحي لهذا ولأمثاله، يعبر عن إفلاس معرفي خطير، لا من حيث كون هذا السقوط مستحيلاً فحسب، وإنما من حيث كون هذا السقوط لا يعني بحال، أننا سننهض عما قريب، لا يعني أننا الوارثون لمكانة الغرب. الربط الوهمي بين سقوط الآخر (= الغرب)، ونهوض الأنا، هو ما يفسر أزمة هذا الوعي الكسيح، الذي لا يرى أنه يربح إلا بخسارة الآخر. وواضح من كل هذا، أن الغرب يُمثّل المعيار التقدمي، الذي تحس من خلاله الأصولية بتفاهتها في عالم اليوم. ولهذا تحاول تحطيم هذا الغرب، ولو على مستوى الحلم.

ولا ينفرد هذا الرجل من بين رواد الزمن الغفوي (= زمن صحوة الربع الأخير من القرن العشرين) بهذه الأمنيات الساذجة، ولا بتكرارها المُمل، بل إنها - لضخامتها وكثرة تردادها - كادت أن تكون أشبه بحلم الإيديولوجيا الإسلاموية المعاصرة، على اختلافها وتنوعها. ولقد كانت محاضرات الغفويين (الكاسيتيّة) إبان بداية التسعينيات الميلادية، تزخر بالتنظير لهذا السقوط والوشيك لأمريكا. ولهذا لم يكن غريباً أن يقول رفيق دربه الغفوي، قبل خمسة عشر عاماً: «إن أمريكا برزت بسرعة ولهذا لا غرابة أن يكون انهيارها سريعاً أيضاً». هذه مقدمة ونتيجة حتمية؛ وفق المنطق الغفوي. وليس العيب في سذاجة الاستدلال فحسب، وإنما فيما كشفه عن جهل فاضح بتاريخ أمريكا أيضاً. إنها مقدمة فاضحة؛ تقود إلى أمنية/ نتيجة، تشكّلت في عالم الأحلام. ومنذ أمد ليس بالقصير، كانت - وما زالت - جماهيرهما تنتظر تحقيق الحلم الواعد الذي لا يأتي رغم طول الانتظار وأسئلة الحنين. ولربما يكشف لنا هذا؛ كيف استعانت هذه الجماهير - بعد اليأس والإحباط - بمفسري الأحلام!.

إن هذا وأمثاله لا يدركون أننا أول المتضررين من سقوط الغرب وانهياره، فيما لو سقط وانهار. لا أقصد مجرد أن هذا الرجل (والغفوي أولهم وأشدهم هياماً بالاستهلاك) لن يستطيع ركوب أحدث الطائرات الأمريكية والأوروبية، ولن يستطيع اقتناء أحدث السيارات الألمانية والأمريكية، ولن يستطيع لبس أغلى الساعات السويسرية، وإنما أقصد - فضلاً عن ذلك - أننا أول من سننهار بانهيار الغرب، وأول من سيتدمر اقتصاده، وأول من ستستباح أراضيه من القريب والبعيد. انهيار الغرب، ليس مجرد انهيار حضارة من الحضارات القديمة المعزولة، التي كان يطلق عليها مسمى: (حضارة) مجازاً، وإنما هو انهيار للعصر كله، وتراجع كوني، يقصر فهم هؤلاء عن إدراكه.

ولأن التطرف بنية ذهنية فاعلة، بحيث تنتج أنواع التطرف، وتفرض نفسها على جميع أنواع الإشكال المجتمعي، فقد كانت المرأة في خطاب هذا الرجل، ضحية الرؤية المتعصبة، إلى درجة العداء لكل حراك أنثوي. إنه يتساءل في إحدى محاضراته عن عدد المرات التي تخرُج منها المرأة من بيتها في الشهر، ويقارنه بحال جَدّاتنا. والغريب - ولا غرابة في سياق تعصبه - أن يذكر خروجها للدراسة، في صورة توحي بضيقه الشديد بهذا الخروج. وكأنه في هذا سجّان، يحسب على المرأة عدد المرات التي يحق لها فيها الخروج من السجن إلى الفضاء العام، الفضاء الطبيعي. قد لا يصدق أحد هذا. لكني أؤكد أن هذا ليس استنباطي من كلامه، بل هو ما يقوله صراحة عن مسألة: خروج المرأة؛ كمُنكر ديني. يقول - متضايقاً أشد الضيق من هذا الخروج - : «التي لا تدْرس تدرّس، والتي لا تدرّس تعمل، والتي لا تعمل تخرج إلى المستشفى، والتي لا تخرج إلى المستشفى تخرج إلى السوق، أو إلى أقربائها».

بحق؛ لولا أن هذا هو نص كلامه؛ لم أصدق أن هناك إنساناً - أو حتى شبه إنسان - في التاريخ البشري كله، فضلاً عن إنسان معاصر، يُمكن أن يَحسب على المرأة خطواتها؛ حتى في خروجها إلى المستشفى، وإلى زيارة الأقارب. لا أدري؛ ما الحل في تصور فقيه الواقع؟، هل نسجن المرأة، ونضع

في كل بيت مستشفى خاصاً؛ حتى لا تُضطر المرأة إلى الخروج؟!. بل هل نضع في كل بيت مقبرة؛ حتى لا تخرج المرأة بعد موتها من البيت، فتقبر داخل بيتها؛ لأن خروجها على النعش قد يكون - لبعضهم! - فتنة، فيكون من باب سد الذرائع: دفن النساء في البيوت، بدل الخروج بهن إلى المقابر. ثم ماذا عن مشكلة الاختلاط بين قبور النساء وقبور الرجال؟، لماذا لا نضع مقبرتين معزولتين - بينهما حجاب - : واحدة للرجال، وأخرى للنساء؟. أنا أمزح ولا أسخر. الحال مع هذا الخطاب أشد من هذا، فمن يستكثر على المرأة خروجها إلى المستشفى، لا تأمن أن يطلع عليك يوماً ما بمثل هذا الاقتراح.

إن هذا الرجل يتمنى (اعتقال) المرأة، بأوسع ما يمكن أن تعنيه كلمة: اعتقال. إنها أمنية عنصرية، نابعة من رؤية احتقارية، تنضح بازدراء المرأة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فهي تعكس الرعب الذي يصيب البُنى التقليدية البطريركية؛ عندما تحضر المرأة - كمنافس - في المجال العام، المجال الذي تمارس فيه الذكورية تعزيزاتها، دون تهديد أنثوي، يفسد عليها مسارات تلك التعزيزات، التي ترتبط الرهبة فيه بسيكولوجية الذكورة، في مجاليها: العام والخاص.

لا بد من إقصاء الأنثى (= ثقافة الوأد) بأي شكل وتحت أي مُبرر. هكذا يعتقد هذا وأمثاله. فالأنثى - في منظورهم - محدودة الأدوار بمجال عالمها الخاص: البيت. هي - كما يتصورون ويريدون - محدودة الطاقة، ومحدودة الإمكانيات، وغير جديرة بممارسة النشاط المتنوع المتاح للرجال. حتى التعليم النسوي - الذي أتى على مضض منهم، وبعد طول تمنُّع واعتراض - أرادوا حصره في تعليم المفردات الشرعية الأولى، وتعزيز (البيتيّة!) بإعادة إنتاجها في النظام المدرسي النسوي. هذا ما يصرح به هذا الرجل قائلاً: «هل فتياتنا استخدمن التعليم لتعلم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما يحتجن إليه في حياتهن، أم لقراءة خمسة ملايين صحيفة شهرياً؟».

إنها صورة نمطية متخلفة للنساء، يسعى هذا - وأمثاله - لتعزيزها في

الواقع. هؤلاء لا يريدون للمرأة الانفتاح على الشأن العام، ولو بمجرد المعرفة، وعن طريق التعليم. بل إن التعليم، حتى الرجالي منه، متهم بالانفتاح على المعرفة الإنسانية العامة. يقول هذا (الداعية) في المذكرة ذاتها: «عن طريق التعليم جاءنا الأدب السمج في القصة والمسرحية والقصيدة التي تعنى بالحب المبتذل». وبعيداً عن تحديد ما هو الحب المبتذل، إذ لا يوجد حب مبتذل، وإنما هو حب أو لا حب، فإنه حتى هذا النفس الخافت من المعرفة الإنسانية في نظامنا التعليمي البائس، يزعج هذا الداعية السلفي؛ إلى درجة الاستعلان بهذا الاتهام المُحرّض، مع أننا من أقل الشعوب استحضاراً لعوالم الآخر الإنسانية - عن طريق الأدب - في مجال التعليم.

إن كل هذا الانزعاج السلفي/الأصولي من التواصل الثقافي؛ مهما كان ضئيلاً، ومهما كان محصوراً في سياقاته الخاصة، يدل على حقيقة وجود المشروع الطالباني المستبطن في أعماق هؤلاء. إنها صورة فاقعة الألوان، لما سيكون عليه الأمر، لو أمكن لهؤلاء توجيه الوعي العام، وتحديد مسارات الثقافي. حتى الحب، أُدخِل في قائمة المُحرّمات، بتقسيمه إلى: حب مبتذل، وحب غير مبتذل. ولا أدري كيف يكون الحب في تصورهم غير مبتذل، إلا أن يكونوا قاصدين توجيه الحب إلى موضوع آخر، يُعبّر عنه بالحب مجازاً، كحبهم للشيخ (المجاهد!): أبي عبد الله، أسامة بن لادن!.

كل هذا الهوس، لمجرد العناية الخجولة بالقصة والمسرحية والشعر في التعليم العام. لكن، ماذا لو أن المرأة امتلكت الحد الأدنى من الشجاعة؛ فاقتحمت دوائر العلم غير التقليدية، ماذا لو أرادت المعرفة لذات المعرفة، ولم تردها - كما يُريدها لها هذا وأمثاله - لتكون أكثر مهارة في فن الطبيخ والتفريخ، وأشد مهانة واستكانة في خدمتها لـ(سي السيد!). لا شك أن محلها - في سياق هذا الخطاب الأصولي - هو الإقصاء والنفي. وهذا - أي النفي وعدم الاعتراف بالقيمة - ما يؤكدون عليه دائماً. يقول هذا الرجل متسائلاً بغضب: «ماذا نرجو

من فتاة تعيش خمس سنوات لتعلم الأدب الإنجليزي، وقصص شكسبير، وقصص الحب والغرام؟ ماذا تتوقعون أن تتخرج الفتاة بعد ذلك؟».

هو يسأل: ماذا نتوقع بعد ذلك؟!. ونجيبه بأننا نتوقع أن تكون أعمق وعياً بذاتها وبمجتمعها، وأشد انعتاقاً من أسر الخطاب التقليدي الذي يمتهن المرأة إلى درجة الإلغاء التام. ستكون المرأة - بعد ذلك - أكثر وعياً بإنسانيتها، وأقدر على موضعة ذاتها في السياق الإنساني العام. ستفهم العالم، وستسعى - جراء هذا الفهم - لتجريم الذين امتهنوا كرامتها، وأشاعوا القول الكاذب بدونيتها، ومارسوا عليها عُقَدهم في كل ثانية من ليل أو نهار. إنها ستخرج امرأة تعي كل هذا. وهذا ما يُرعبهم، ويجعلهم يستعجلون بوأدها - معنوياً - تحت ركام خطاب الجهل والتجهيل، وبكتيبات الحراسة، كما كان أجدادنا في الجاهلية يئدونها - جسداً - خشية الفقر والعار.

وتبقى المرأة تنتقل من حصار إلى حصار في تنظير هؤلاء. فحتى ما يرونه عالماً خاصاً بها، حيث الاهتمام بالأبعاد الجمالية للجسد، يلاحقها هذا الرجل فيه؛ لأنها تعني الالتفات إلى الذات، ولو من أجل الآخر، ولأنها تعني نوعاً من الانفتاح على الفضاء العام، الذي يهدد حدود إمكانيات الرصد والمراقبة. وعلى هذا؛ فحرام على المرأة حتى أن تكون امرأة!، لأنها ستكون ذاتاً واعية مستقلة بوعيها. هذا ما يخشونه من تحرر السلوك النسوي، حتى في مجاله الخاص. وكمثال على اضطهاد المرأة حتى في مجالها، يقول هذا الرجل في مذكرته عن المرأة: «إن تلك المآسي المنعوتة بالكوافيرات، لتوحي لنا إلى أي مدى قد وصلت حفيدات الفاتحين، وسليلات المجد من الصين إلى الأندلس».

ودائماً، ما يكون الهوس المرضي بالسيطرة، والهيام إلى درجة الهذيان بعصر امبراطوري بائد، متساوقاً مع هوس السيطرة على المرأة، والهيمنة على وعيها قبل جسدها. وبهذا تتواشج علاقات الهيمنة، من البيت الخاص الذي تكون المرأة مجاله، إلى البيت العام: مشارق الأرض ومغاربها، الذي تكون

طاقات العنف القتالية ميدانه؛ كما صرّح بذلك من قبل، وكما يؤكده دائماً، شيخاه: سيد قطب ومحمد قطب، عندما يغرقان في بحر الهوس بقيادة البشرية.

إذن - وفق هذا المنطق - من لا يستطيع السيطرة على نسائه وعياً وجسداً، لا يستطيع فعل ذلك بالأعداء. هكذا يتوهمون، وهذا ما استقر في الأعماق اللاواعية لديهم، وهو ما يطفح على السطح من مقولاتهم. وما يخفونه عنا أكثر من هذا، وأشد منه عنفاً. ولهذا، فهو حين يؤلف مذكرة عن تاريخ المرأة في الإسلام، لا ينسى أن يقدم لها بمقدمة تؤكد العبارات التقليدية البلهاء، التي يحاول بها أن يخدع المرأة عن نفسها وعن واقعها. يقول: «هذه الكلمات لك أنتِ، يا جوهرة مصونة، ودرة مكنونة». وهذا التعبير بهاتين الصورتين ليس بريئاً، فهو يصفها بالجوهرة والدرة، لا للارتقاء بالقيمة، وإنما لتكون الصورة هنا مجرد طُعم؛ حتى تقع المرأة في شباك السجّان، بل وحتى ترضى عن السجن وعن هذا السجان. والمرأة المسحوقة تحت مُجنزرات هذا الخطاب المُتخلف سترضى عن سجنها؛ عندما تتخيل نفسها درة أو جوهرة يسعى الجميع للسيطرة عليها، بوصفها - حسب هذا الوعي - مُلكاً، أي شيئاً مملوكاً، وليست ذاتاً واعية، لها الحق في ممارسة الامتلاك أيضاً، وأول حقوقها في الامتلاك، هو حق امتلاكها لذاتها.

هذا التصوير التقليدي المبتذل، الذي يشيّئ المرأة، لم يذكره في مقدمة مذكرته عن تاريخ المرأة في الإسلام لمجرد دعم الجانب المعنوي لدى المرأة، وإنما كان يقصد به أن يكون تقديماً - بالترويض - لمقولات الاعتقال، إذ هو يقول بعد هذا: «كم تخرجين من بيتك في الشهر؟ بل إلى أين تذهبين؟». إذن، (الجوهرة المصونة) لم تصبح مصونة؛ لأنها تخرج كثيراً، وما دام أنها لم تصبح مصونة، فهي لم تعد جوهرة!. فالجوهرة لا بد أن تكون مصونة، والدرة لا بد أن تكون مكنونة. وبفقدان الصفة ينعدم الموصوف. فالجوهرة غير المصونة لن تصبح جوهرة، والدرة غير المكنونة لن تصبح درة. وطبعاً، كل هذه التحولات ضد كل قوانين الكيمياء!.

إذن، هكذا تتحول الجوهرة المزعومة، إلى مجرد قطعة زجاج، لمجرد أنها لم ترض بالصفة الملحقة: مصونة. وهكذا تتحول الجواهر - بالانتقال من مكان إلى مكان - إلى أشياء رخيصة؛ عبر كيمياء قروسطية، تذكرنا بشغف الكيميائيين الأوائل بتحويل المعادن التافهة إلى ذهب. وصاحبنا يحولها - في الاتجاه المعاكس - من جوهرة ثمينة إلى شيء تافه، كعقاب أصولي، يطال الجواهر - مهما كانت قيمتها - بمجرد رفضها المنطق الأصولي، منطق السجّان أو حتى لمجرد التمرد على مفردات الوصاية الذكورية التي يسعى لتعميمها. هذا الوعي يصنع تلازماً بين القيمة من ناحية، وبين خروج المرأة من ناحية أخرى. أي أن تكريمها المجازي على مستوى اللغة (حيث تصبح جوهرة مجازاً)، يستلزم استسلاماً ورضاً بالسجن الذكوري المؤبد. وللأسف، فالسجن - هنا - ليس من قبيل المجاز.

إن التطرف لا يتجزأ. وهو إذ يظهر هنا في صورة قهر - باسم الدين - للمرأة، وامتهان - متعمد واعٍ - لكرامتها، فإنه يعكس بعض ملامح الصورة التي يُضمرها التيار الأصولى، لما ينبغي أن يكون المجتمع المثال/ المأمول. ليس هذا التطرف في موضوع المرأة مجرد رؤى متعصبة، تبرر ذاتها من خلال العادات أو التقاليد، بحيث يمكن - ولو نظرياً - عزلها عن مقولات التطرف الديني، المنتج للإرهاب، وإنما هي رؤية تتشرعن بالديني، وتزعم لنفسها أنها التمثيل الأسمى للإسلام.

هذه الرؤية المتطرفة التي تقدم نفسها باسم الدين، تستخدم مفهوم الالتزام الديني؛ لتجيّره لمصلحتها؛ بحيث يصبح من يخالف رؤيتها، خارج دوائر القبول الديني. بل هي تصل - نتيجة كونها إرهاباً في العمق - إلى أن تَعِدَ من لا يستجيب لها، ويرضخ لتصوراتها، بالنار الأخروية. أي أنها لا تدعي مجرد التصرف بالمجال الديني الدنيوي فحسب، وإنما تدعي - أيضاً - امتلاك الآخرة، وتقسيم الناس بين الجنة والنار. يقول هذا الرجل/الداعية في مُذكّرته عن تاريخ المرأة المسلمة، مخاطباً المرأة التي وضعها خطاب التجهيل بين فكي

هذا السلفي، يقول وكأنه منظم حركة المرور إلى الجنة وإلى النار: «من قال لك أيتها الأخت إن الالتزام تعقيد، بل هو جنة، إن الالتزام جنة، من لم يدخلها دخل النار - والعياذ بالله -». وطبعاً، الالتزام هنا، هو الالتزام بمقولاته التأويلية الخاصة التي يطابق بينها وبين الإسلام.

واضح من خلال هذا، أن هذه ليست مقولات متطرفة، تُطرح في الساحة المحلية، كما تطرح بقية الآراء، وإنما هي مقولات متطرفة، يساق الناس إليها بسوط الإرهاب، الذي يجعل من يخالفه في النار. إذن، هو إرهاب من جهتين، ولا خيار بينهما؛ فيما يزعم هذا الأصولي، الذي ينتج مقولات امتهان المرأة، ثم يخيرها - ولا خيار - بين الالتزام بها أو النار. إما أن تعترف المرأة بمهانتها، وتصادر حريتها، وتتجاهل حقوقها، وتسجن نفسها، وتتخلى عن وعيها، بل وتسعى لتكريس كل ذلك في محيطها، وإما أن تستعد لجهنم وبئس المصير.

ومع أن كل هذه المقولات واضحة في بيان مدى احتقار هذا الرجل - ومن ورائه وأمامه خطاب الغفوة - للمرأة، إلا أن هناك نوعاً من الانحياز الذكوري الذي لا يتم التصريح به، وإنما يتأكد من خلال طبيعة التعامل مع المتماثلات الحقوقية، بين الرجال والنساء. لقد ذكر في هذه المذكرة قصة رجل يضرب امرأته، فعقّب على القصة بقوله: «هذا مؤسف». لكن، بعد قليل يذكر قصة امرأة ضربت زوجها، فعقب: «سبحان الله». فحالة الضرب هنا واحدة، إلا أنه لما كان الرجل هو المجرم المعتدي، اكتفى بالأسف الخجول. بينما حين كانت المرأة هي المعتدية، أتى بأقصى العبارات تعبيراً عن التعجب، بل وعن التنزيه الضمني للرجل عن هذه الحال، وكأن هذا الجُرم لهوله، لا يمكن أن يكون في الواقع. إذن، وبما أن التسبيح تنزيه، فكأنه يُماهي بين تنزيه الله - جل وعلا - وبين تنزيه الرجل أن يكون موضع اعتداء من امرأة. إنه - في تصوره اللاواعي - اعتداء على الذكورة، اعتداء عليها ليس من نظيرها النوعي: ذكر مثلها، وإنما

من النوع الآخر المُحتقر، النوع: الأنثوي، النوع الذي يُراد له أن يكون موضوعاً - دائماً، وفي كل الأحوال - لامتهان واحتقار الرجال.

في تصور هذا وأمثاله، من الذين يحملون توجساً كبيراً من الأنوثة، ويحملون كَمّاً هائلاً وعميقاً من الازدراء لها، لا يمكن تصور الأنوثة في موقع أسمى؛ إزاء الذكورة. أن يضرب رجل امرأة، فهذا - في تصورهم - أمر مؤسف، ولكنه شيء مقبول، في السياق الطبيعي والواقعي. أي يمكن أن يُفهم، كحدث يتكرر، ويتم التعامل معه بكثير من التسامح، وعدم الانتباه. لكن، أن تضرب المرأة رجلاً، فهذا - في تصور هذا وأمثاله - ليس مجرد عدوان من شخص على شخص، بل هو عدوان على التراتبية النمطية التقليدية، التي تمنحها الأصوليات مسحة من قداستها. إنهم يعون أنه خلل بنيوي، سيتبعه تحوّل كبير وعميق في مجمل العلائق التي تحكم المجتمع، وسيتعذر - جراء ذلك - توظيف المقولات التقليدية، في سياق لم يعد للتقليدية فيه من مكان. وهذا ما يدركونه حدساً، ويستشعرون أنه بداية النهاية لمقولات التطرف والإرهاب.

إن هذه الرؤية (الاعتقالية) التي تريد أن تعتقل المرأة، هي ذاتها الرؤية التي تريد اعتقال المجتمع، ورهنه لحساباتها الخاصة. ولم تقع المرأة فريسة سهلة لهذا الخطاب العنصري، إلا لأنها تقع في المهمش الاجتماعي أصلاً، بحيث يمارس الجميع عليها طقوس الهيمنة، بل وطقوس الامتهان.

لم يكن ما رأيناه من هذا الرجل (= فقيه الواقع) في حق المرأة استثناء من سياق خطابه، خطابه الذي يمارس العنف تجاه الآخر، أياً كان هذا الآخر؛ امرأة كان، أو مذهباً، أو ديناً، أو عرقاً. فكل هؤلاء - في نظره - في دوائر النفي والإقصاء.

من الطبيعي أن هذا العنف الفكري الكبير، الذي يتناسل في كل الاتجاهات، يحتاج إلى عنف مادي، يرسي قواعده، ويحفظ جَناب السلفية التقليدية؛ كما يقولون في أدبياتهم واصطلاحاتهم. ولهذا، كان (الجهاد) هو

العباءة التي يستترون خلفها؛ لتجنيد الأتباع الرعاع. ولكن، الجهاد - اليوم - أصبح منوطاً بأنظمة الجهاد الحديثة (الجيوش النظامية)، أي أنه - كغيره من مفردات الشريعة - أصبح وجوده من خلال النظام المدني للجماعة/المجتمع، الذي لم يعد يقبل، ولا يحتمل الخيارات الفردية، ولا النزوات الخاصة. وبهذا، لم يعد - شرعاً - في يد هذا وأمثاله، تجنيد الأتباع، ولا تهييج الرعاع.

وهنا يأتي دور الأدلجة الخاصة، التي تحاول الالتفاف على هذا الواقع، الذي جعل الجهاد (الدفاع المسلح) من مهام الجيش النظامي؛ حتى وإن لم يمارس الفعل القتالي فعلاً، فالقتال الفعلي يخضع لموازنات أخرى، ولا يخرجه عدم القتال من هذا الاختصاص، ولا ينقل - مهما طالت فترات سلمه - بعض مهامه إلى الجيوب العشوائية؛ لأن نقلها يعني - بكل وضوح - حتمية الدمار، وقيام شريعة الغاب. وهذا ما يحاولون التعمية على هذا الواقع الشرعي، أو يحاولون تغطيته تحت مسوح المقدس، وذكريات التاريخ المجيد. وهنا ينتقل الإنسان بوعيه من الواقع إلى التاريخ البعيد، وينسى الواقع أو يغيب عنه، حتى يصبح فريسة لهؤلاء المتطرفين الإرهابيين، بحيث يُمزّقون أشلاءه ما بين كابل وبغداد، مروراً بالصومال ونهر البارد وجنوب لبنان. . . إلخ.

تبدأ عملية التضليل هذه، باستخدام مقولات شرعية، أو بالتماس مع الشرعي. لكنها توضع في السياق الخاص، بحيث تنقض الواقع المدني، وتؤسس لواقع الميليشيات التي تأتمر بأمر هذه العمامة أو تلك العباءة. مقولة: «الجهاد فريضة، ماض إلى قيام الساعة»، مقولة صحيحة في السياق الشرعي، وصحيحة - أيضاً - في السياق الواقعي. لكن، صحتها مشروطة بمقاصد الجهاد من جهة، وبسياقات الواقع من جهة. فإذا كان جهاد الطلب يتغيا تبليغ الشريعة، فقد أصبحت إمكانيات الاتصال المعاصرة، كفيلة بتحقيق هذه الغاية، أكثر من أي عصر مضى من عصور الإسلام. وإذا كان الجهاد جهاد دفع، فالجيوش النظامية لا تسمح لأحد باختراق مجالها الخاص، وهي جاهزة في كل بلد

معترف به، ولن يتم الاستغناء عنها، إلا في حال تحقق المقصد الدفاعي/ الجهادي، بما هو أقل تكلفة، وأجدى نفعاً.

إذن، فمقولة: «الجهاد ماض إلى قيام الساعة»، حقيقة شرعية، وحقيقة واقعية في مضمونها، ولكنها موضوع ملتبس في تشكّلها الراهن، بل هي موضوع إرهاب؛ كما يريد لها متطرفو الغفوة أن تكون. هم لا يدْعُون إلى المقصد الجهادي، ولا إلى التضحية في سبيل الله، بقدر ما يدْعُون - من طرف خفي - إلى صناعة العناصر الأولية، لتكوين الميليشيات التي (يُرهبون) بها الناس. الجهاد ماض إلى قيام الساعة، يريده الإسلام: تبليغ رسالة، وحماية لمجتمع المؤمنين، وليست أي حماية، وإنما هي حماية واعية بالشرط الواقعي، بينما يريده دعاة التطرف والإرهاب: أحزمة ناسفة، وسيارات مفخخة تقتل الآمنين.

لقد أدرك هذا الرجل وأمثاله، أن التفكير العقلاني المعاصر في مسألة الجهاد، سيسحب البساط من تحت أقدامه، وسيفقده أجنحة الطيران الإرهابية. إنه لا يريد للجهاد أن يكون مسؤولية دولة ومشروع نظام وضمانة مجتمع واع، وإنما يريد له أن يكون على هيئة: تشكيلات عِصاباتية، أي عصابات تتدرب في هذا البلد أو ذاك. وهذا ما جعله يهاجم كل من يحاول تصحيح المفاهيم، على أساس من الشرع والعقل، محاولاً إيهام جماهيره بأنهم ليسوا مجرد مختلفين معه، أو مخالفين له، وإنما هم - في ادعائه - أعداء الله. يقول عن بعض المفكرين: «فلا عجب أن تجد بعض هؤلاء يوالي أعداء الله ويحارب أولياءه [لاحظ، حضور مفهوم الولاء والبراء، ومن ثم فهم كفار في نظره؛ لارتكابهم هذا الناقض من نواقض الإسلام!] وينكر الجهاد أو بعضه [لاحظ: التضليل أو التكفير هنا، يطال من ينكر بعض الجهاد الذي رفضه العلماء] ويصم أهل المنهج الحق [دوغمائية!] من المسلمين الطيبين [يقصد تزكية نفسه وأتباعه] بالتطرف والإرهاب المذموم».

هذا النص - على قصره - يعكس الطريقة البراغماتية لهؤلاء، وكيف تصبح

مفردة الجهاد المقدسة، مفتاحاً للدخول إلى التصنيف، وآلية لصنع إيديولوجيا الإرهاب. فلا أحد ينكر مبدأ الجهاد من حيث المضمون الأولي، ولكنه يقصد هنا بالمُنكرين: العلماء المعتدلين، الذين ينكرون التطبيقات التي تتلبس بالمقدس الجهادي. ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء المعتدلون مؤيدين لانضمام دولهم إلى الهيئات الدولية، ومؤيدين لالتزامها بشروط هذه الهيئات وقوانينها التي تمنحهم الشرعية التي تعود عليهم بالكثير. لكن هذا وأمثاله، يعدّون هذا مُوالاة لأعداء الله، وحرباً لأوليائه.

تحت وقع هذه الاتهامات الجهنمية التي تلامس سقف التكفير، يتراجع الكثير من الناس عن إدانة الممارسات الإرهابية التي ترفع رايات المقدس الجهادي. يخشى كثير من الناس أن يُوصَموا بأنهم منكرون لفريضة الجهاد المقدس، وأنهم مرتكبون لناقض من نواقض الإسلام: الولاء والبراء. وهكذا، يسيرون خلف هذا التجييش الغفوي، إما عن قناعة بتطرف هذا الخطاب، وإما طلباً للسلامة، في زمن الردح الأصولي.

ولكي يكون وقع مفردة الجهاد أشد تأثيراً في نفوس الجماهير الغفوية، فإن هذا الرجل يوردها في مذكرته (وهي في الأصل محاضرة) التي يتحدث فيها عن تخلف المسلمين. المسلمون مجروحون حتى الأعماق، من واقع تخلفهم الممتد لقرون. وهذا المُنظّر الغفوي يستغل هذا الجرح؛ ليأتيهم بالحل السحري: التخلف سببه عدم الجهاد. ولهذا فطريق النهضة - كما يدعي - يبدأ بتربية أبنائنا على الجهاد. وهنا نجد أن مما يَسكت عنه هذا وأمثاله، مسألة: أن الجيوش النظامية للدول هي المؤسسات الشرعية، المعترف بها من الجميع؛ والتي يُناط بها تربية أبنائنا على الجهاد، وعلى شروط الجهاد، وعلى تأطير السلوك الجهادي، الذي هو - في النهاية - : عنف، لا بد أن يُؤطر بالنظام.

هذا المسكوت عنه، مسكوت عنه تغافلاً؛ لا غفلة. فهو صريح في أن كل بيت من بيوتنا، لا بد أن يكون معسكر تدريب وإعداد للقتال. يقول في مذكرته عن تخلف المسلمين: «أسألكم هل ربينا أبناءنا على الجهاد؟ هل ربيناهم على

حب الجهاد؟ هل ربيناهم على الاستعداد للموت في سبيل الله؟ أتمنى ذلك». ثم يقول: «ولذا أقول لكم أيها الأخوة، ربوا أبناءكم على حب الجهاد في سبيل الله، والموت في سبيل الله».

طبعاً، كل شيء هنا، في سبيل الله. فلهذا الشعار إيقاعه الخاص في النفوس المؤمنة، وكلنا يتمنى أن يحيا في سبيل الله، وأن يموت في سبيل الله. ولهذا يسهل خداعنا بهذا الشعار المقدس المتوهج بأمجاد التاريخ، ويسهل تجنيدنا للحسابات الخاصة التابعة لهؤلاء الإرهابيين. وهكذا يقع أبناؤنا بين أنياب هذا الخطاب، ويقدمون أرواحهم في سبيله، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

وبينما يُصدّق أبناؤنا الأغرار هذه الشعارات التي تنضح بالقداسة، ويُخدعون بها، نجد أن قائليها ومروجيها، لا يُصدقون بها حقيقة، ولا يعملون - بأنفسهم! - على موضعتها في الواقع. إنهم يتمتعون بآخر ما أنتجته حضارة الغرب (= حضارة الكفار) من وسائل الترفيه والترف، ويُؤثرون على أنفسهم!، فيتمتعون بمجموعة نساء متوسطات الجمال في هذه الدنيا؛ بينما يرسلون من يُصدق هذيانهم من شبابنا، إلى لقاء الحور العين في الجنة؛ عبر حزام ناسف أو شاحنة متفجرات. لهم النصيب المتواضع: نساء من نسل آدم وحواء، ولمن خدعوه من شبابنا: سبعون من الحور العين. وكل هذا الدجل والخداع يجري تحت راية الجهاد.

ولكي يأخذ الإيحاء بالمهمة المقدسة (= الجهاد) مداه في العقول الطريّة، فإن فقيه الواقع يجعل التخلي عن هذه العسكرة، مقدمة تقود إلى حتمية استباحة (الأعداء!) لنا، بينما القيام بهذا العسكرة، هو سبيل النجاة الوحيد. إذن، كي يقتنع المتلقي بهذه العسكرة التي يقدّم لها ثمناً من راحته، بل ومن حياته، لا بد - في السياق التكتيكي لهذا وأمثاله - من وضع هذا المُتلقي على حافة الخطر الموهوم. يقول الداعية الغفوي: «أعداؤنا يحيكون لنا المؤامرات ونخشى أن ينقضوا علينا بين عشية وضحاها، أحاط بنا الأعداء إحاطة السوار بالمعصم، في

الشرق أعداء وفي الغرب أعداء، في الجنوب أعداء، في الشمال أعداء، أين المفر؟».

لا أدري حقيقة: أين هم هؤلاء الأعداء الذين يُحيطون بنا من كل جانب. طبعاً، الخيال الغفوي - وحده - قادر على صنع هذا الوهم الكبير، وقادر على النفخ فيه، بفعل رخاوة العقل الجماهيري الغفوي،هذا العقل الذي يتمدد بهذه الأنفاس الساخنة حد الانفجار. إنها ليست عقلية مريضة بعقدة المؤامرة؛ فنتلمس لها العلاج، وإنما هي جزء من محددات خطاب تجييشي، يعي أهمية جعل المتلقي في حالة: إحساس عميق بالخطر؛ كي تتعطل لديه وسائل الإدراك العقلي، ويتلقى هذا اللامعقول وهو في حالة من التنويم أو التخدير، فلا يرى ولا يسمع، إلا على إيقاع هذه النغمات الأصولية، التي ترى الجميع، وفي جميع الاتجاهات، ليسوا أكثر من أعداء متربصين، لا فرار منهم إلا بالجهاد!.

وبما أن الشباب طاقة، فالداعية الغفوي يحاول الاستيلاء عليها، عن طريق المقارنة بين الهموم الشبابية الطبيعية التي تجنح إلى اللهو، والتمتع بالحياة، وبين هموم العسكرة؛ حيث الاستعداد للتضحية بالحياة في سبيل الخطاب. إنه يضع الشاب - قسراً - في سياق المقارنة، بين (لاعب كرة) و(مجاهد!)؛ دونما أي اعتبار للبُعد الظرفي، الذي يحكم مواقع التفضيل. يقول فقيه الواقع: «رأيت صورة في ملعب من الملاعب كتب تحتها: إن في الملعب أكثر من أربعين ألف متفرج. فتساءلت: لو نادي منادي الجهاد حيا على الجهاد. كم سينطلق من هؤلاء الذين ناداهم منادي الشيطان فهرعوا له وأجابوا؟؟». وهكذا، لا يكتفي فقيه الواقع بهذه المفاضلة بتأطيرها بحدودها البريئة أو شبه البريئة، بين (مجاهد!) وبين (متفرج) على هذا النشاط الرياضي البريء، بل يضع هؤلاء المُتفرجين في حزب الشيطان.

لا أدري ماذا يقصد هنا بالجهاد. جهاد مَن، ضد مَن؟. هل يريد من هؤلاء الشباب أن يلتحقوا بمعسكرات التدريب العسكري؟. إنه لو كان مهموماً حقيقة

بالدفاع ضد عدو حقيقي، ولو كان محايداً في رصده - المقارن - لحالة الاستعداد للدفاع، لكان سؤاله ليس موجهاً إلى متفرجين في ملعب كرة، وإنما إلى القوات المسلحة النظامية، ولسأل: لو ناداهم منادي الجهاد للدفاع عنا، كم حجم الذين سيترددون؟. إنه يدرك أن الجواب لا يخدمه في هذا؛ فالجميع ملزم بقوة النظام، وإنما هو يريد - في واقع الأمر - أن تكون هذه الجماهير التي لا تنخرط في نظام، مجندة له، يريدهم جنوداً تحت طلب الصراع الإيديولوجي، بحيث يستطيع أن يستخدمها حينما يشاء، وكيفما يشاء.

ربما يتصور بعضنا، ممن يحسن الظن بهذا وأمثاله، أنه إنما يُصدر مثل هذا الخطاب المتلهف على العسكرة؛ لأنه في (حالة حرب!) مع أعداء مُحدّدين؛ بعيدين عنا، مكاناً، وديناً، وفكراً. لكنه لا شك سيفاجأ - حينما يسمع لهذا (النازي) وهو يقول في إحدى مذكراته الملتهبة المحرضة بين أبناء البلد الواحد - أن العدو المقصود هنا، يقول: «في بلاد التوحيد الرافضة، العلمانيون، المنافقون الصوفية، كلهم الآن يعملون ليل نهار لشيء واحد ضد هذا الدين». على هذا النحو، يتم التصريح العلني بالتكفير، التكفير لشرائح عريضة من مجتمعنا، بل هو يُعبّر بما هو أشد من الكفر، أي أنهم ليسوا مجرد مختلفين عنا في الدين، وإنما هم - في صريح قوله - يعملون ضد هذا الدين، أي أنهم كفار محاربون. وهذا ما يجعله يشعر أنه في حالة حرب خاصة، تستوجب العسكرة الخاصة؛ لأن الجيش النظامي معني بالدفاع عن الجميع، عن الوطن كله، وهو يريد حرباً خاصة، حرباً أهلية، حرباً ضد هؤلاء المواطنين الذين يضعهم في خانة: أعداء الإسلام.

بقي الكثير. لكن، أظن أن فيما أوردته من أقوال هذا الرجل بنصوصها، ما يكفي من شواهد واقعية موثّقة، ونماذج معبرة، نماذج نجد الكثير من أمثالها في هذا الخطاب المتطرف. وللتذكير، فهذا الرجل ليس هامشياً في سياقهم، بل هو من مُنظري الزمن الغفوي، ومن أكثر رموزه صراحة، وبقاء على مقولاته؛ عكس

غيره من زملاء المهنة، الذين يعلنون توبتهم عن مثل هذا التطرف بالتقسيط المريح. إن هذا الخطاب الذي رأينا نماذج منه، هو الذي شكّل عقول الكثير من أبنائنا ولا يزال، وهو المسؤول الأول عن الإرهاب لدينا، حتى وإن تبرأ منه سدنته بلسان المقال، فما زال لسان الحال يُدينهم.

وبعد كل هذا التصريح؛ تبقى مشكلتنا أننا لا نزال نسأل - رغم كل ما نراه من أدبيات العنف التي يتم ضخها في وضح النهار - : من أين يأتي الإرهاب؟.

# الفصل الثاني
# صحوة الإرهاب

## 2 - 1: الإرهاب: مقولات أم أنماط تفكير؟

يُحاول كثير من المعنيين بالشأن المحلي الآني، تحليل الظاهرة الإرهابية التي فاجأت المجتمع؛ مع أنها كانت غير مفاجئة - وربما مُتوقعة - لمن يعمل على فحص خطاب الإرهاب في بعديه: الجغرافي والتاريخي. اليوم، كُل يحاول تحليل الظاهرة المركبة من زاويته الخاصة. وهي محاولات من الطبيعي أن تتباين النتائج فيها تبايناً واضحاً، تبعاً للأبعاد المعرفية التي يستمد منها المحلل آلياته في معاينة هذه الظاهرة المركبة، متعددة الأبعاد.

من خلال تتبعي لكثير من هذه المحاولات - سواء ما كان منها يتسم بطابع الجدية - على اختلاف في النوع والدرجة - أو ما كان (تَحِلّة قسم) لا يراد منه سوى تبرئة الذات، مع خلفياتها الإيديولوجية - نرى أن أكثرها معني بتتبع المقولات الصريحة، ذات الطابع الإقصائي (الإرهابي) التي تتخلل الكتابات الإسلامية المعاصرة، المؤدلجة برؤية حركية، ذات نفس صراعي، تنضح به معظم أطروحاتها؛ بوصفها - أي تلك المقولات الصريحة - مسؤولة بالدرجة الأولى عن الممارسة الإرهابية المتعينة في واقعنا، الممارسات التي نراها على هيئة سلوك إرهابي عملي: قتل وتفجير، سلوك عنفي، هو نتاج مقولات التكفير المباشرة واللامباشرة في تلك الأطروحات السلفية ذات البعد الحركي.

يجري كل هذا الرصد الدقيق للوقائع الإرهابية، في الوقت الذي نرى فيه السكوت (اللامُبرّر) عن مقولات الإقصاء والنفي والتكفير في تلك المنظومة

الفكرية التاريخية، التي يتكئ الإرهابي العملي على مفرداتها؛ بأكثر مما يتكئ على مقولات المعاصرين المؤدلجين (= سيد قطب ومحمد قطب والمودودي مثلاً). بل ربما كانت تلك المنظومة السلفية التاريخية، هي مرجعه الوحيد في التكفير واستباحة الدماء.

وبصرف النظر عن مصدر تلك المقولات، إذ ليس المهم هنا: تحديد المتهم، ولا إثبات الإدانة. وإنما القضية الأهم - في هذا السياق - تنحصر في تحديد الخطاب الأكثر فاعلية في السلوك المتعين للإرهابيين؛ بغية رصد الفاعل الأساس في الوعي الإرهابي، ومن ثَمَّ، التعامل معه بالطريقة المثلى؛ للحد من تأثيره، ليس في مستوى السلوك المادي المتعين فحسب، وإنما فيما دون ذلك من رؤى فكرية سلفية متطرفة أيضاً.

إن تلك المقولات الإقصائية المتطرفة التي يجري تتبعها، ليست - على خطورتها عند تفعيلها في سياق إيديولوجي خاص - هي المحرك الحاسم في سلوك الإرهابي، من حيث هو فرد في منظومة تيار أعم وأشمل. إنها - وأياً كان تموضعها السياقي - ليست بذات أهمية؛ قياساً بما تكشف عنه من (أنماط) التفكير التي تحمل استعداداً ذهنياً لتلقي الإرهاب: فكراً وممارسة. مما يعني أنها أنماط ذهنية، تنتج الإرهاب؛ بقدر ما تستهلكه. ومن هنا تأتي خطورتها التي نحاول التنبيه عليها في هذا السياق.

مهما كانت طبيعة هذه المقولات الإقصائية (كجُملٍ أو شعارات معزولة) وأياً كانت مصادرها، فإن لها من طبيعة سياقاتها التاريخية والاجتماعية التي أفرزتها، ومن حسن نوايا كثير ممن تلبس بها (مع أن هذا لا ينفي أثرها السيّئ) ما ينأى بها عن أن تكون - بحد ذاتها - تهمة؛ يُجرَّم بها الأفراد والجماعات، بمجرد تبنّيها. وإذا كانت هذه هي حال منتجيها وبعض مُوظِّفيها المعزولين عن السياق الحركي، فلا شك أن مستهلكيها - ببراءة - ؛ ممن لا يعي حقيقة أبعادها، أولى بأن لا يطالهم الاتهام؛ على الطريقة التي يتهم بها موظفها الإيديولوجي الواعي بسياق التوظيف.

ومع أن هذه المقولات الإقصائية، بوصفها مجرد مقولات، لا ينكر أحد دورها في التأسيس المبدئي لأنماط التفكير الإرهابي، في ظل الجدلية الفكرية التي تطبع فعلي: الإرسال والتلقي، خاصة عندما يتم توظيف تلك المقولات بكثافة - لسبب، أو لآخر - في ظرف تاريخي؛ جرى استنساخه فيما بعد. إن أنماط التفكير التي تتحكم بالوعي، هي أحق بالنقد من المقولات الإرهابية التي تكشف عن نفسها صراحة، وأجدر أن يتم فضح إرهابها، وبيان خطرها، ليس على مستوى ذوي الاختصاص فحسب، وإنما على مستوى الوعي الجماهيري العام أيضاً.

إننا مهما حاولنا الالتفاف على واقعنا الفكري - وهو واقع بعيد (نسبياً!)عن التأثر بمقولات الإرهاب، خاصة في طابعه المؤسساتي - فإننا لا نستطيع أن ننكر أن أنماط التفكير الإرهابي موجودة لدينا - على نحو خافٍ - بحجم وجود مقولات الإرهاب السلفية التي يتم تداولها في الخفاء (في الخفاء؛ لأنها مرفوضة؛ إذا ما تم توضيح المُراد منها في الواقع الملي، مرفوضة من قبل التدين العام لهذا المجتمع المسلم المتدين بطبعه). إنها - أي أنماط التفكير - هي الفاعلة إرهابياً، مع كوننا قد نستعين بها - ببراءة، ودون شعور منا أحياناً - في مكافحة خطاب الإرهاب.

إن من أظهر الأدلة على ذلك، وأكثرها واقعية، أننا نُحارب مقولات الإرهاب بالاتكاء على مفردات وجمل قد تُستخدم - من قِبَل من يحاول ضرب مفردات الخطاب الديني بعضها ببعض - في التأسيس لأنماط التفكير الإرهابي - دون أن نقصد، ودون أن نشعر به أيضاً -. وهذا يتضح من خلال ما يلي:

1 - يلاحظ الحضور المتواضع للخطاب الديني العقلاني في هذه الحرب على الإرهاب، في الوقت الذي يجري فيه الاستعانة بثقافة متواضعة في كافة أبعادها، إن لم تكن خطرة (= السلفية)، وذلك في محاولة التصدي لظاهرة في غاية الخطورة، كظاهرة الإرهاب. إنها - أي الثقافة السلفية - لا تعدو كونها ثقافة تجميع، عبثية في جوهرها، بحيث يستحيل عليها أن تضطلع بتحليل قضية

على هذا النحو من التعقيد والتركيب؛ مهما ادعت غير ذلك؛ لأن الوعي السلفي البسيط - والذي هو أحادي البُعد - عاجز عن معاينة الظواهر البسيطة؛ فما بالك بالظواهر المعقدة، كظاهرة الإرهاب.

إن قصر مهام الخطاب العقلاني على ما يتعدى الممارسات ذات الطابع الديني، لا شك أنه إخراج للعقل - دون وجه حق - من الميدان الأهم: الميدان الديني، الذي كان له الأولوية - أولوية ما كان ينبغي أن يكون، وليس ما كان فعلاً - في احتواء الخطاب العقلاني؛ لكون الديني هو الأكثر فاعلية في السلوك المتعين؛ ولكون الإرهابي يتكئ - اتكاء باطلاً - عليه، وليس على غيره من منظومات التوجيه السلوكي.

إن ما يسود ثقافتنا المحلية - في أكثر أطيافها وأشدها فاعلية وأثراً - من ازدراء للعقل من جهة، ومن انكباب مفرط على ثقافة بسيطة، تأخذ على عاتقها تبسيط جميع الظواهر من جهة أخرى، هو ما يؤسس لعشوائية في التلقي وفي التفكير. وهذه العشوائية - التي قد لا يظهر ضررها بجلاء في الوقت الراهن - هي في وجه من أوجهها، نمط من أنماط التفكير الإرهابي؛ حتى وإن لم تحتضن المقولات الإرهابية احتضاناً مباشراً. بل حتى وإن ادعت أنها على التضاد مع مقولات الإرهاب؛ إذ لا يتجاوز هذا التضاد كونه مجرد: دعوى.

وعلى هذا، فمن قِصر النظر المعرفي، أن يتم التصدي لمقولات الجماعات الإرهابية السلفية، بمقولات سلفية في غاية التقليد، وفي غاية البعد عن الرؤية الواعية المعاصرة؛ لأن هذه الجماعات الإرهابية تستمد مقولاتها الحادة، ووعيها الإقصائي القطعي من منظومة التقليد السلفي التي لم يتم تشريحها - للأسف - حتى الآن.

إن مواجهة السلفية بمقولات السلفية، هو تعزيز - غير واع، إن أحسنا الظن - لمقولات الإرهاب؛ بدعوى محاربة الإرهاب. إن هذه الممارسة لا تخرج عن حالتين: إما هي غباء مستحكم؛ سيقودنا - إن تماهينا معه - إلى بحيرة

الإرهاب، وإما مَكْرٌ وتلوّنٌ وتربصٌ وانتظارٌ - من قبل الخطاب الإرهابي - للفرص السانحة فيما يستقبل من الأيام.

إن الخطاب الشرعي لدينا له دور محوري في محاربة الإرهاب؛ لكون الإرهاب ظاهرة دينية قبل كل شيء. وهو يقوم بهذا الدور المنوط به؛ لكونه محل الثقة الجماهيرية التي تطمئن إلى ما يُصدره من أحكام على الوقائع الراهنة. غير أن بعض الأطياف تحاول التقاطع مع هذا الخطاب الشرعي؛ لتعطي لنفسها شرعية ليست لها، خاصة في مقولاتها الإقصائية، بينما هي ترفض هذا الخطاب الشرعي في جوانب كثيرة، وتتهمه بأكثر من اتهام؛ لأنه - في زعمها - لا يتفق معها في رؤاها المغرقة في التقليد.

إن محاربة الإرهاب لا يمكن أن تكون بتعزيز مقولات المنظومة التقليدية التي ترفض المعاصرة، والتي يصدر عنها الوعي الإرهابي؛ لأن الإرهابي - دونما ريب - أشد وفاء لمقولات المنظومة التقليدية - خاصة في طرحها المتساوق مع صراعاتها التاريخية - ممن يحاربه أو يجادله بها. وواضح لأي متأمل أن من يتصدى للإرهاب بمقولات المنظومة السلفية الرافضة للمعاصرة، يسكت - على نحو مريب - عما في هذه المنظومة من تضليل وتكفير ظاهر، ينتظم أكثر فصولها النظرية، ومعظم ممارساتها التاريخية، مما يشي بمنحى خارجي حروري. وهو أمر ظاهر في مصنفاتها الرائجة، إلى درجة لا يحتاج معها إلى من يدل عليه. بل إن السلفية التقليدية تكاد أن تكون خطاب تكفير؛ قبل أي شيء آخر، أي أنها تكونت في الواقع لتسم الآخرين - غير التابعين لها - بالكفر الصريح.

إذن، فالإرهابي من جهة، والتقليدي السلفي المتصدي لهذا الإرهابي من جهة أخرى، يتجاذبان نفس المفردات التي تُشكّل القسمات الفارقة للمنظومة السلفية. وبالمعاينة الموضوعية البحتة، فإن الإرهابي أكثر اتساقاً مع البنية العامة التي تنتظم هذه المفردات السلفية/الإرهابية محل النزاع. والإرهابي لا يبدو متناقضاً مع نفسه؛ حينما يأخذ بمجمل المفردات السلفية، دون إخفاء لهذه

المفردة وإظهار لتلك، أو تلميح هنا وتصريح هناك، حتى وإن بدا متناقضاً غاية التناقض مع واقعه العام والخاص.

هذا الموقف الواضح للإرهابي، يقابله موقف المتصدي للإرهاب الذي يستخدم مقولات المنظومة التقليدية، بحيث يبدو هذا المتصدي في موقف ذرائعي لا يحسد عليه. فهو يهاجم التكفير منطلقاً من فكر مغرق في النفي والإقصاء والتكفير. لكنه يسكت عن التاريخ، عن الميدان العملي للتطبيق، وعن المقولات القابعة في الكتب والرسائل والمذكرات . . . إلخ، مستحضِراً من منظومته السلفية ما يخدمه في لحظته الراهنة فحسب.

إن الأزمة - في الحقيقة - ليست أزمة مقولات، يمكن أن توضع في المستودع الفكري إلى حين، وإنما هي أزمة أنماط كُلّية في التفكير. إننا لا نريد استحضار مقولات سلفية متسامحة، بينما نتعمد تغييب أخرى إلى أجل غير مسمى. إننا نريد أن نُحدث تغييراً جذرياً في الوعي (مع التمسك التام بالثوابت الإيمانية القطعية، فلا مزايدة على ذلك). نريد نقلة نوعية، تنقلنا من وعي سلفي متخلف إلى وعي حداثي حضاري؛ لأن الإرهاب والخوف والفقر وانسحاق الإنسان و. . . إلخ؛ كل ذلك سيبقى ما بقي التخلف.

يتأكد لي باستمرار، أن الخروج الأمثل من هذا التأزم الحاد، يكمن في بلورة رؤية عقلانية، يخرج من خلالها إسلام وسطي مستنير متسامح، لا يتعالى على النصوص ولا يتجاهلها، ولكنه يتعاطى معها بوعي معاصر؛ لأن التأزم الذي ينشأ عنه التطرف والإرهاب، إنما هو تأزم بين تاريخ ومعاصرة، بين وعيين متضادين، وعالمين مختلفين أشد ما يكون الاختلاف.

2 - كما يلاحظ - أيضاً - أن أكثر العناصر البشرية التي يتم الاستعانة بها - فكرياً - في مكافحة الإرهاب (= لجان المناصحة وضيوف البرامج الحوارية مثلاً) تعاني - في الغالب - من جهل فاضح باللحظة السياسية المعاصرة. ومعاينتها للواقع السياسي في غاية التبسيط، فضلاً عن قصورها عن إدراك

المحركات الحقيقية الفاعلة في التاريخ السياسي للإسلام؛ لأنها - للأسف - مازالت تنظر إلى ذلك التاريخ وتعاينه بمنظومتها الموروثة، ولا تعاينه باستنطاق قوانين التاريخ.

إن الوعي بتاريخ الإسلام السياسي ضروري في معاينة اللحظة الراهنة، ليس لأجل الإسقاط على الواقع المعاصر، وإنما للكشف عن الأوهام والأحلام التي تُحوّم في المخيال التقليدي؛ لأنها أوهام وأحلام فاعلة في الوعي الجماهيري المتماهي مع الخطاب التقليدي، بدليل أن هذا الخطاب صفق بحرارة للتجربة الطالبانية إبان حياتها، وما زال يبكي على أطلالها بعد زوالها. وهذا طبيعي؛ ما دام هذا الخطاب يتصور وجود لحظة مثالية، ممتدة عبر الزمان، وقابلة للإعادة؛ بمجرد التطابق الحرفي مع نصوص الإسلام.

حقيقة، يهون الأمر لو كان هذا الجهل الفاضح مقصوراً على الجهل بالتاريخ السياسي للإسلام، لكنه في الواقع جهل حتى بجدلية الواقع والفكر، وبقوانين الحراك الاجتماعي، فضلاً عن الجهل بالفكر الإسلامي المعاصر المتطور عن السلفية - نسبياً -، بل وبالنصوص الأولى ذاتها، من حيث القدرة على استنطاقها، بما يضيء اللحظة الراهنة.

وبسبب هذا الجهل الواضح الفاضح، الجهل - الذي يصل في بعض الأحيان إلى درجة الحرج الذي يشعر به المتلقي لمثل هذا الخطاب؛ لكونه موضوعاً لتلقي هذا العبث - بكل الآليات المعرفية، الضرورية لمعاينة الظاهرة الإرهابية؛ نرى كل هذه الندوات المرئية والمسموعة، والكتابات الصادرة عن الخطاب التقليدي خاصة، لا تقنع أحداً، ولا تتقدم - مع تتابعها وكثافتها - أية خطوة إلى الأمام، أي خطوة في اتجاه النقد الصريح.

وإزاء هذا الجهل؛ فربما استطاع الوعي الإرهابي أن يتسلل بمقولاته وأنماطه التي تمتلك القدرة الفائقة على التخفي خلف وسيط ليس بإرهابي، بل ربما عبر وسيط من رافضي الإرهاب، دون أن يشعر هذا الوسيط بأنه يحارب نفسه بنفسه لمصلحة عدوه الإرهابي.

إن محاربة الإرهاب بمنظومة يتكئ عليها الإرهابي تأتي بنتائج عكسية وغير متوقعة. وهذا ليس من باب ضرب الإرهاب بعضه ببعض، وإنما هو استحضار مقصود لما يُظن أنه البديل المناسب. لكن هذا البديل يأتي - في بعض الأحيان للأسف - من منظومة الإقصاء ذاتها. فهو مجرد مبادلة - ظرفية - بين مجموعة سلفيات، وكأنه خيار بين طرائق للانتحار، وليس موقفاً من مبدأ الانتحار ذاته.

لا بد أن نعي صعوبة العلاج، ونستعد لدفع ضريبته الباهظة. إنه ما لم يتم الكشف عن كل ما في المنظومة السلفية التقليدية من إقصاء ونفي - سواء أكان هذا الإقصاء تضليلاً أم تكفيراً، بحيث يحكم على تلك المقولات بأنها كانت ابنة ظرفيها: التاريخي والجغرافي، وأنها مقولات ليست من الصواب القطعي في شيء - ما لم نواجه أنفسنا على هذا النحو؛ فإننا سنبقى مع الإرهاب في دائرة لا بداية ولا نهاية لها. إن أخطر ما في الأمر - بل هو الهلاك بعينه - أن تجعل نفسك بين خيارين، لا ثالث لهما: إما الإرهاب وإما الإرهاب.

## 2 - 2: الإرهاب بين الخفاء والتجلي

واضح أن الإرهاب الدموي - كظاهرة فكرية/إجرامية؛ فاجأت المجتمع بظهورها الحاد والمفاجئ - يفرض نفسه على السياق الفكري بإلحاح، لا بوصفه حدثاً واقعياً إجرامياً، يناط بالأمني في أبعاده العملية والفكرية، وإنما - أيضاً - بوصفه أحد مخرجات نسق إرهابي كامن في ثقافتنا الدينية، نسق لا يمكن تلمسه بسهولة، وإنما يحتاج لتأمل واستنطاق ذاتي من قبل المتلقي. بل ربما لا يظهر على المدى البعيد أو قد لا يظهر البتة، خاصة إذا كان المتلقي لا يُعنَى إلا بالواقع المُتعيّن في صورته المادية المباشرة الظاهرة للعيان.

هنا؛ ولأن الأبعاد الثقافية غير مقلقة على نحو حاد، قد لا يعي المتلقي - الذي لا يأخذ نفسه بقراءة ما نعانيه من هذه المشاهد الإرهابية التي تكشفت لنا مؤخراً، وأمثالها مما لم يتكشف لنا - خطورة هذا النسق الإرهابي الكامن في بعض خطاباتنا الثقافية، أو على الأقل لا يحس بحجم خطورته؛ ما دام لا ينتج

أمثال هذا التدمير الإجرامي، ولا أمثال هذه المشاهد المأساوية الدامية؛ وما يدخل في سياقها من معسكرات الإجرام المستترة. وهنا - فيما أعتقد - الخطر الحقيقي، لأن هذا المتلقي (وأقصد بالمتلقي هنا: الجماهير الواعية التي يشغلها الهم العام، والتي لها دور هام ومحوري في مكافحة الإرهاب) يفوته أن الحرية - لا بوصفها قيمة إنسانية عليا فحسب؛ بل بوصفها جوهر المعنى الإنساني في الإنسان ذاته - معرضة للاغتصاب من قبل التيار الإرهابي، متى ما قدر عليها.

وليست الحرية المخوف عليها هنا، هي حرية الممارسات المادية فحسب - أي الحراك الجسدي - وإنما المراد بها حرية تتعدى ذلك إلى حرية الروح، والتي هي آخر ما يسلب من الإنسان، ولا شيء بعدها. إنها الحرية التي لا يعيش الإنسان بدونها، إنها حرية الشعور والتفكير، وحرية التعبير عنهما، تلك الحرية التي لا يتخيل أحد من بني الانسان أنها يمكن أن تسلب منه. لا أحد يتخيل أن يصحو يوماً ما، وإذا هو أسير ثقافة شمولية تنتظم وجوده، ثقافة حادة الزوايا والأطراف، ثقافة تحدد له ما يقول، بل وما لا يقول، وما يأكل وما يشرب، وكيف يمشي وكيف يقف... إلخ، ثقافة تحصي عليه كلمات البراءة قبل أن ينطق بها، وتجتهد لإماتة وجدانه وروحه بإماتة فنونه. هذا ليس كابوساً من خيال أحد الحالمين، بل هو ما يُنتَظر من ثقافة الإرهاب. وليس في هذا التوصيف مبالغة، بل هو المحصل النهائي لمقدماتها التي نراها تضع أسسها في الواقع.

إنها - باختصار - ثقافة الموت. إنها الثقافة التي قد يستسيغ كثير منا مقدماتها - بحسن نية - بل قد نتماهى معها، ونسعى لموضعتها جاهدين ومُجتهدين. لكن، لا أحد منا يستسيغ النتائج الحتمية لمثل هذه الثقافة القمعية المتوحشة، لا أحد سيتسامح معها؛ عندما تؤول إلى ما لم يدر في خلد أيٍّ من مروجيها الجاهلين بنتائجها، أو المتجاهلين لنتائجها. إنها ثقافة لابد أن تؤول - حتماً - كما تشهد بذلك مسيرة الفكر الخارجي - إلى منظومة تكفيرية، يلعن بعضها بعضاً. سيحدث ذلك؛ عندما يتشظى النفي - وهذا ما سيحدث

بالضرورة، لأن أنساقها أنساق نفي ورفض وإقصاء - فيظهر حينئذ، ما لم يكن متوقعاً، من مصادرة للآخر من داخل دائرة الأنا؛ فتبدأ مسيرتها في التبديع، والتضليل. ستُعلمِن(= تتهم بالعلمانية!)، وتُكفّر، وقد تقتل، أو على الأقل، تشرعن للقتل. وكل هذا وأمثاله لا يستغرب على مثل هذه الثقافة؛ لولا أن هذا النفي المنشطي لا يجري على من هو خارج التيار السلفي فحسب، وإنما يجري - أيضاً - على الآخر من داخل هذا التيار.

إن أشد ما في هذه الثقافة، ليس أنها تقوم بكل هذا القمع المتوحش، بل إن أشد ما فيها أنها لا تقوم به بوصفها تمارس توعية وإرشاداً، أو تخطئة وتصويباً؛ وإنما تقوم به بوصفها تمارس تبديعاً وتضليلاً، وتكفيراً وتقتيلاً، وتتحكم في دنيا الناس؛ تحت ذريعة أنها تنطق عن مراد الله، بل ولا تكتفي بذلك حتى تزعم - كاذبة - أن لها الحق في أن تحكم على آخرتهم.

هكذا ستكون الحال وأسوأ من ذلك؛ إن أُطلِق لثقافة الإرهاب (= السلفية) العنان، وقوبلت بتسامح أو مهادنة، فضلاً عن التأييد والتشجيع. وهذه النتيجة الحتمية المفزعة، هي مالا يتصوره كثير منا؛ حتى المتعاطفون مع الإرهاب.

لا شك أن تجربة مجتمعاتنا مع الإرهاب تجربة قصيرة نسبياً، ولهذا لا يتصور كثير منا الحجم الحقيقي للإرهاب الكامن والمتخفي تحت أقنعة متعددة، إرهاب ربما لا تمتد إليه تصوراتنا؛ لأننا نُؤخَذ بالصور والهيئات، ونركن إليها؛ واثقين بها. إن كثيراً منا لا يزال يعتقد أن معتنقي فكر التطرف والإرهاب - والاحتياطي الاستراتيجي لهم (= فكر التكفير ورموزه) - بعيدون عنا؛ بحيث نسمع بهم ولا نراهم. نتصورهم من عالم آخر، لا يشبهوننا، ويصعب علينا أن نلتقي بهم في يوم ما. إن كثيراً منا عندما يُذكرون له، يتصورهم يعيشون في الأقبية والمغارات، وفي ما نأى من الزوايا والتّكايا؛ متدثرين بالذخيرة الحيّة، ومعلنين الحرب على مجتمعاتهم من على بُعد آلاف الأميال.

هكذا هم في تصوّر أكثرنا، ولا يتخيل هؤلاء - طرفة عين - أن الصفوف

الخلفية لهؤلاء - وهي الأشد خطورة - تعيش معه في مجاله الجغرافي الخاص، وتأكل معه من طعامه، وتشرب من شرابه، وتتوسد أريكته، وتشاركه في البسمات والضحكات والنكات. ولا شك أنه لو أدرك هذا؛ لكان له معهم شأن آخر.

إن المشكلة الحقيقية ليست في حملة السلاح، فهؤلاء ترفضهم وتُجرّمهم الأغلبية الساحقة من المجتمع، وإنما المشكلة الحقيقية فيمن يرفض هؤلاء في الإجرائية العملية التي انتهجوها؛ ولكنه يشاركهم في الأصل الفكري (= العقائد السلفية التكفيرية) الذي انطلقوا منه؛ شعر بذلك أم لم يشعر. ولا شك أن هذا النوع من الناس هم الأشد ضرراً، والأبعد خطراً؛ لأنهم العقبة التي تحول دون القضاء التام على الإرهاب، وذلك أنهم حينما يتوقفون في أمر الإرهابي، ويحُولُون دون تجريمه بوضوح حاسم؛ لأمر ما في أنفسهم الطيبة!، فهم في ريبهم يترددون.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فهم الذين يُمدّون الإرهاب - بين الحين والآخر - بالوقود البشري اللازم لاستمراره، وربما الوقود المادي أيضاً. فهم - في إحدى صورهم - حواضنه التي تضمن له البقاء والنماء، ولولاهم لمات في مهده منذ حين.

بتأملي لعلاقة المجتمع بهذه الظاهرة المدمرة، أدركت أن الناس إزاءها على ثلاثة أصناف، يمكن تقسيمها - وإن كانت ليست متباينة تماماً - على هذا النحو:

1 - الخوارج، الذين يؤمنون بالتكفير العام والخروج المسلح، وأحياناً يُكفّرون أغلب طوائف المجتمع، أو بعضها. وهؤلاء ينقسمون - في تقديري - إلى قسمين:

أ - الخوارج الخارجون بالسلاح، الذين قد أعلنوا الحرب على مجتمعاتهم. وهؤلاء هم الذين نراهم يقومون بتنفيذ العمل الإرهابي، بكل ما فيه من وحشية ودموية. وهم يعترفون بذلك ولا ينكرونه، بل ويُصرّحون بعزمهم على

تنفيذ المزيد من هذه الأعمال الجهادية (= الإرهابية). إن هؤلاء هم امتداد للفكر الخارجي القديم، امتداد لأولئك الذين كان يتقربون إلى الله بقتل مخالفيهم من المسلمين. وعلى يد أتباع هذا الفكر المُرتكس في الضلالة والعنف، قُتل أمير المؤمنين: علي بن أبي طالب - عليه الصلاة والسلام -؛ بينما كان يوقظ الناس لصلاة الفجر، وقد اعتبروا قتلهم لعلي من أفضل الأعمال، وامتدح شعراؤهم القاتل (= ابن ملجم) حتى قال عمران بن حطان الخارجي فيه:

يا ضربة من تقيّ ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
إني لأذكره حيناً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا

فانظر كيف غدا قتل الإمام: علي بن أبي طالب ﷺ من أفضل الأعمال عندهم. وقد اعتبروا قاتله قد نال بهذا الفعل أعلى الدرجات عند الله؛ مع أن قاتله - كما ثبت - أشقى الآخرين.

ب - الخوارج (القعدة). أي هم الذين آمنوا بالفكر الخارجي؛ لكنهم قعدوا، فلم يخرجوا للقتال جبناً. وهؤلاء يُصرّحون بفكرهم الخارجي، ويدعون إليه، ويحاجّون مُدافعين عنه، ولا يجيزون - في الغالب - التكتم عليه. ومن هؤلاء عمران بن حطان السابق ذكره، حيث كان يُروّج للفكر الخارجي بشعره، ويمتدح زعماء الخوارج ومقاتليهم، ولكنه مع كل هذا لم يشترك معهم في أي قتال.

ويعادل هؤلاء (= القعدة) في واقعنا المعاصر: (مشيخة التكفير)، الذين اكتفوا بشرعنة الخروج بالسلاح، وأباحوا لأتباعهم قتال المسلمين، فضلاً عن غيرهم من المُستأمنين، ولكنهم لم يشتركوا بأنفسهم في قتال. وهؤلاء حاضرون على امتداد العالم الإسلامي اليوم، لا يتخفّون. وهم وإن تركوا مهمة القتال لمريديهم من الحمقى والمغفلين والأغرار، فإنهم - على الأقل - قد صرّحوا بفكرهم، وأعلنوه، وطبعوه بأسمائهم الحقيقية، أي أنهم يمتلكون - على الأقل - بعضاً من شجاعة، على العكس من القسم الثاني.

2 - المتعاطفون مع الإرهاب. وهؤلاء - في تقديري - في واقعنا هم أخطر هذه الأقسام؛ لكونهم - على قلّتهم - أكثر عدداً من القسم الأول، ولكونهم - وهذا أخطر ما في الأمر - محل ثقة القسم الثالث (= الغالبية العظمى من المسلمين) وهو القسم الذي سيأتي فيما بعد. ولهذا، فهم - أي المتعاطفين مع الإرهاب - سيُؤثّرون على موقف تلك الغالبية المتسامحة من الإرهاب اللامتسامح، وسيكون هذا التأثير على نحو لا تشعر به تلك الغالبية، بل سيُوحُون إليها أن الإرهاب - والفكري منه على وجه الخصوص - ليس إرهاباً، بل هو ممارسة عقائدية؛ لا بد منها.

هؤلاء المتعاطفون مع الإرهاب هم في الحقيقة من المكفراتية، ولكنهم لا يُصرّحون بذلك؛ رغبة وطمعاً في مكاسب لا يستطيعون التنازل عنها في الوقت الراهن. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ، فهم لا يصرحون؛ رهبة وجبناً. إنهم يُكفّرُون صراحة، ولكن في الخفاء، يُكفّرون كل من لا يتوافق معهم في الصغير والكبير، والظاهر والباطن. إنهم يكفرون كالخوارج تماماً؛ ولكن بلا إعلان، ويتجه تكفيرهم - بالدرجة الأولى - نحو مخالفيهم من داخل المجتمع المسلم الذي يتعاملون معه ليل نهار.

إن هذا القسم يعيش أفراده بيننا بحرية تامة، يتمتعون بمحبة الناس، ورضاهم، وإنصاتهم لهم، وإحسان الظن فيهم، كما يتمتعون بما يتمتع به أي فرد من أفراد المجتمع؛ لم يعلن للمجتمع عداءه الصريح، وحقده الدفين، وضغينته الكامنة. إن كثيراً من هؤلاء، لا يزال على وظيفة مرموقة تحفظ له قوته، وتؤمن له عيشه الرغيد. بل إن كثيراً منهم يمارس تعاطفه مع الإرهاب، عبر وظيفته الحكومية الموكلة إليه، والمستأمن عليها، وذلك عندما يبث تكفيره الخفي عبر إحدى قنوات التأثير، من تعليم وإعلام، وخطابة وإرشاد. إنه هذا التكفير الذي يظهر في التصنيف التكفيري للناس، والذي يجد له مكاناً حتى في أروقة الجامعات. ومن الملاحظ أن هذا التكفير يجري بلطف وحذر، وعلى نحو غير صريح، وفي ظل استخدام مقدمات التكفير من التبديع والتضليل، وعبر

الاستعانة بإشارات من لغة مصطلحيّة؛ تم التعاقد عليها ضمنياً بين الإرهابي الخفي وبين متلقيه. وهذا الإرهابي يعيش في محيطه الاجتماعي بعد كل هذا، بعيداً عن الريبة، بحيث لا يشك أحد في نصحه وصدقه وإخلاصه للجميع.

وإذ يجري هذا التكفير الضمني؛ غير المصرح به في اللقاءات العامة، تلك اللقاءات التي قد يحضرها غير الثقة - بزعمهم - يجري التكفير الصريح في المجالس الخاصة، تلك التي يحضرها المريدون وأشباه المريدين. وعندئذٍ تسمع بصريح العبارة: فلان علماني (ويقصدون به معنى خاصاً لديهم، أي: ملحد) وفلان يهاجم الإسلام، وفلان خطر على الدين، وفلان عدو الله وعدو رسوله، وتلك الجريدة تحارب الدين، وذاك المسؤول (ويقصدون به أحياناً رجل دين - إن جاز التعبير - لا يتفق معهم في تفاصيل التفاصيل) مهمته محاربة الإسلام... إلخ، من جمل التكفير. وإذا لم تكن هذه الاتهامات التكفيرية وأمثالها تكفيراً، فما هو التكفير؟!.

إن هذه الاتهامات الخطيرة التي لا يُصرح بها المكفراتي (المُتخفي) في اللقاءات العامة؛ لأنه سيُؤاخذ بها قضائياً، هي اتهامات يجري تداولها على نحو واسع في تلك اللقاءات الخاصة، ويجري تلقيها كمسلمات يقينية من قبل المريدين الذين تم إجهاض العقل لديهم في فترات عمرية متقدمة. ولا أظن أحداً سيماري في أن المتلقي إذا نشأ وهو يسمع مثل هذه التهم المشحونة بالتكفير، وكانت صادرة ممن يبجله ويحترمه، بل ويقدسه، ويُقبّل - تقرباً إلى الله - رأسه، سيحمل - بالضرورة - بين جنبيه بُعداً تكفيرياً؛ يوجهه بالدرجة الأولى نحو مجتمعه؛ لأن أول من سمع بتنزيل التكفير عليهم، هم أبناء هذا المجتمع الذي يعيش في محيطه، ويتهمه - في الوقت نفسه - بالمروق من الدين.

إن معظم الناس قد لا يتصورون أن تلك الزعامة التي يلتفّون حولها، ويتلقون عنها مبادئ الدين، وتتحلى أمامهم بالسماحة والرقة والحرص على مصالح الأمة، يُمكن أن تتفوه بمثل هذه التهم التكفيرية، التي تجعل - على مستوى الرؤية الدينية - من المجتمع الذي يعيشون فيه (دار كفر) بما يترتب على

ذلك من استحلال الدماء والأعراض والأموال. إن بعض هؤلاء الناس؛ لو سمع طرفاً من هذه التهم؛ فلن يتبصّر بدلالاتها التكفيرية الكامنة فيها، بل غالباً ما سيتسامح معها؛ ثقة بمن صدرت عنه، وسيحاول أن يبررها، فيعدّها من باب الغيرة على الدين فحسب، ولا ينتبه - أو لا يريد أن ينتبه - إلى أن زعامته التي يتلقى عنها، هي زعامة تكفيرية إرهابية حتى النخاع.

3 - بقية المسلمين. وهؤلاء هم الأغلبية الساحقة من المسلمين. وحال هؤلاء أنهم معنيون بأمر دينهم - على اختلاف في الدرجة - يحرصون على نشره؛ قولاً وعملاً، ويتمنون أن يروه عزيزاً منيعاً، ويسعون لتحقيق ذلك جاهدين؛ ولكن بعقل، وبعيداً عن ارتكاب حماقات من أي نوع. إنهم يدركون - وهم يؤدون هذا الدور تجاه دينهم - مقاصد الإسلام الكبرى، وواقعيته الإنسانية، وأن الرسالة المحمدية لم تكن إلا رحمة للعالمين. ولا ريب أن موقف هؤلاء من الإرهاب واضح جلي. فهم يكرهون التكفير وأهله، ويُدينون - بلا هوادة - مظاهر الإجرام التكفيري؛ يُدينونه أياً كانت صوره، ومهما كانت درجاته ومبرراته، ولا يقبلون - بحال - أي ربط بين الإرهاب الفكري أو العملي وبين الإسلام. إنهم يرفضون أن يسلبهم أحد من الناس إسلامهم تحت أي شعار.

ولأن روح التدين متجذرة في أعماق هذه الغالبية العظمى من المسلمين، ولأنهم يثقون بالمتدين، ويتفاعلون مع طرحه، ويميلون إلى تصديقه فيما يقول ويفعل، فإنهم يصبحون - بكل سهولة؛ إذا لم يمتلكوا الوعي الكافي؛ وهذه حال الكثير - عرضة لاستغلالهم من قبل المتعاطفين مع الإرهاب (= القسم الثاني المكفراتي الصامت). وهنا تكمن خطورة المكفراتي الصامت الذي سبقت الإشارة إليه؛ لأن هذا المكفراتي يمتلك - في الغالب - آليات تحريك الوجدان الديني عند الجماهير، ومن ثم يستطيع التأثير في مواقفهم من الإرهاب - وهي مواقف لها أهميتها القصوى - وقد يكتفي بعضهم بمجرد التقليل من خطورة الإرهاب، أو صرف النظر إلى أخطار أخرى، هي أقل منه، وربما يمارس كل

هذا، بل ربما يعمد إلى التركيز على أخطار متوهمة؛ كي يصرف النظر عن شريكه (= الإرهاب المسلح) في الأهداف.

بهذا نجد أن المكفراتي الصامت (= القسم الثاني) له دور كبير وخطير في ترسيخ مقولات الإرهاب. فهو حلقة الوصل الخفية بين الفكر الإرهابي الخارجي وبين عامة المسلمين. وبهذا يشرعن - ولو بشكل خفي - للإرهاب، ويشيع نوعاً من التسامح معه؛ قد لا يدركه كثير من الناس. لكن هؤلاء يعيشونه، وينطبعون به؛ على نحو غير واعٍ. وهذا التسامح مع الإرهاب لم يكن ليطمع به الإرهابي المسلح؛ لولا هذا الدور المزدوج (= النفاقي) للمكفراتي الصامت.

## 2 - 3: أوضح سمات الشخصية الإرهابية

في المقال السابق (= الإرهاب بين الخفاء والتجلي) كان القسم الثاني منه؛ معنياً - تحديداً - بالمكفراتي الصامت، وأعني به: (التصنيفي التكفيري) الذي يتخذ موقفاً (نفاقياً) صامتاً تجاه الظاهرة الإرهابية الآنية، وتجاه ما يمس الموقف الفكري من الإرهاب على وجه الخصوص. وكنت في هذا القسم - الذي تحدثت فيه عن هذا الدور المزدوج المُمالئ للإرهاب، والذي يتلبس موقف بعض الدعاة - قد أظهرت - أو أظهر السياق - الإرهابي الصامت وكأنه قابع في كل مكان، ومتوارٍ خلف كل قناع. وهذا ما أزعج بعضاً من أولئك الذين يتقاطعون مع هذا القسم في طبيعة الانتماء المؤسساتي وميادين العمل فحسب (إذ الإرهابي الصامت متغلغل داخل هذه المؤسسات، ومنخرط في ميادين العمل العام) فاعتبروه نوعاً من إثارة الريبة في كل أحد، وظنوه محاولة لبث روح الشك في كل عامل في ميادين العمل الإسلامي. وطبعاً؛ لم يكن هذا قصداً لي بحال.

لقد كان ذلك التقسيم يهدف - في الأساس - إلى نفي الالتباس وليس إلى تكريسه؛ بحيث يكون الارتياب مُوجهاً للقسم الثاني (= المكفراتي الصامت)؛ لاغير. بمعنى أنني قصدت أن تفتضح تلك الشريحة الإرهابية (المسكوت عنها) في كثير من الخطابات المناهضة للإرهاب الفكري، فضلاً عن تلك التي لم تحدد

موقفها من إرهاب الفكر خاصة؛ وإن كانت قد حدّدتْ - على مضض - موقفها من الإرهاب المسلح.

لقد كنت أحاول فضح تلك الشريحة التي تمارس دورها الخفي واللاأخلاقي بيننا؛ مع أن ذلك التخفي كان مفضوحاً؛ لأنه كان يجري في وضح النهار الإرهابي. إنها شريحة تمارس ذلك الدور (اللاأخلاقي) المزدوج، والخطير في الوقت نفسه، مستترة بتماهيها مع الديني في مفردات خطابها الظاهرة. ولأجل ألا يقع خلط والتباس، فقد كنت وضعت قسماً ثالثاً، أشرت فيه إلى موقف (بقية) المسلمين، ولم أقل (عامة) المسلمين؛ وبين اللفظتين فرق كبير. والفرق هنا (جوهري في الدلالة)؛ بحيث لا يخفى على محترف القراءة.

من التبس عليه هذا البيان والإيضاح في مثل هذا التقسيم؛ فهو فيما سواه أشد حيرة واضطراباً، وأجدر ألا يعي استراتيجية مثل هذا الطرح. ولست معنياً بعد ذلك، في كل ما أكتب وما أقول، بغير (نحت القوافي من معادنها)؛ كما قال أبو عبادة البحتري.

وإن أعجب؛ فشد ما أعجب، من أن يضيق بعض المعنيين بالحراك الثقافي الإسلامي ذرعاً بما كتبت عن الإرهاب، سواء في المقال السابق أو ما تقدمه من مقالات؛ تعنى بالظاهرة الإرهابية. وإذ يُبدي بعضٌ من هؤلاء انزعاجاً - وربما متشنجاً - من محاولة تحليل هذه الظاهرة؛ فإنني إزاء ذلك، وبسببه، أزداد قناعة بتغلغل النفس الإرهابي في النسيج الاجتماعي، بمستويات متعددة؛ سواء أكان ذلك على مستوى الوعي أم على مستوى اللاوعي. فهو حاضر فيهما حضوراً لا يتصوره كثيرون منا.

إنني أصبحت - نتيجة لذلك - على يقين تام من أن مواجهة فيروس التطرف - فضلاً عن جريمة الإرهاب المتعينة - إنما هي حرب فكرية، بكل ما تعنيه كلمة: (حرب) من نفير واستنفار؛ حرب يسقط في سياقها من رضي بأن يكون مع الخوالف المُخذلين، وطُبع على قلبه؛ بعد طول ارتياب. بل، ولو نَفَرَ معنا

لمواجهة الإرهاب؛ لأوضع خلالنا؛ يبغينا الفتنة، وفينا سمّاعون له. وكذا التاريخ يعيد نفسه!.

إنني فيما كتبت وأكتب عن الإرهاب، لا أذكر بالتصريح - شخصاً أو مؤسسة أو تجمّعاً . . . الخ؛ إلا بأن يكون لذلك التصريح ارتباط عضوي بالظاهرة المُعَايَنة؛ بحيث تستحيل مقاربتها إلا مصحوبة بذاك التصريح؛ مع الأخذ في الاعتبار، الالتزام بالحد الأدنى منه، حسب شروط الاضطرار؛ وهذا نادراً ما يحدث.

لقد كنت - ومازلت - معنياً بالظاهرة في صفاتها المميزة لها، وهي - أي الصفات المميزة - مادة هذا التحليل، التي يجري العمل عليها. وفي الوقت نفسه، هي موطن الإشكال. ولهذا، فلا مبرر لحالة الانزعاج التي يبديها المتأسلمون حركياً؛ إلا أن تكون تلك الصفات تنطبق - على نحو ما - عليهم؛ وحينئذ، يصبح الإشكال مرتبطاً بهم؛ لا بالخطاب النقدي الموجه من قبلي للظاهرة الإرهابية.

إذا كانت تلك الصفات/السمات بمنأى عنهم؛ فلا يضيرهم مقاربتنا - نقدياً - لها بين الحين والآخر، لأن النقد - في هذه الحال - لا يمسهم من قريب أو بعيد، وإنما يمس الصفات مجردة من موصوفيها. وهم - بزعمهم - لا يتصفون بها. ويدخل في هذا ما أنا بصَدَدِه من ذكر سمات الشخصية الإرهابية، تلك السمات التي لا يكاد يخلو من بعضها - وِفْقَ درجة ما - أحدٌ منا. لكن، يبقى، أن كل من اتسم بها - أياً كانت درجة ذلك فيه - فله حظ من الإرهاب؛ بمقدار حظه منها. ومن كانت فيه خصلة منها، ففيه خصلة من إرهاب. ولعل أبرز تلك السمات - فيما أعتقد - ما يلي:

1 - (الآنوية) حيث ينظر المتصف بهذه السمة إلى من حوله بمنظار رَغبوي، تُشكّل الذاتية معظم أجزائه؛ فتتضخم (الأنا) المفردة؛ بحيث تكون هي الكل الجمعي في وعي صاحبها، وفي وعي مريديه. وهذه الآنوية، التي تكون

لدى الفرد الآنوي متورمة؛ تضطره إلى أن يلغي بسببها أفراد الجماعة، أو القبيلة، أو الطائفة، أو الدين. بمعنى أنه يختصر صوت الجماعة، ويحصره في صوته المفرد؛ فيتحدث بلسان أولئك؛ من غير تفويض رسمي أو شرعي يسمح له بمثل هذا الاختصارأو الحصر؛ إلا ما يُحسه - أي المتسم بها - من تضخم الذات وتورمها المرضي؛ حتى تظن نفسها مصدر الحقيقة المطلقة أو الحقيقة الإلهية، وترى أن عليها تدور حقائق الدنيا والآخرة.

ولعل أخطر أنواع هذا الاختصار - من غير تقليل من خطورة القبلي والطائفي؛ لكونه يُعزّز نسق هذا الاختصار العام - وأبعدها أثراً في إرساء قيم الإرهاب، أن يجري ذلك الاختصار على الإسلام كدين؛ فيُجيّر هذا (الآنويُّ) الإسلام لحسابه الخاص، ويتحدث بلغة (بابوية) يُوزّع من خلالها صكوك الغفران. ولا تعجب؛ فهي صكوك من نوع خاص في سياق السلفية المحلية (= تزكية!)؛ حيث تأخذ بعداً تصنيفياً يقسّم الآخر بين ناجٍ (= مغفور له) وهالك (= حلت عليه اللعنة ونزل به الحرمان). ولهذا، كثيراً ما تسمع جُملاً تحمل المعنى الضمني لصكوك الغفران، مثل: (هذا إسلامي بحق، أو هذا صحيح المعتقد، أو عقيدته صافية، أو هذا على المنهج الصحيح، أو هذا على طريق الهدى، أو هذا من أهل الخير والصلاح . . .الخ).

وطبعاً، من لا يحظى بمثل هذه الصكوك الغفرانية؛ فسيحظى بصكوك اللعنة الأبدية، التي تأتي على صيغ تُخرج المرء من دائرة الإسلام إلى دائرة الكفر أو النفاق، أو - على الأقل - إلى دائرة الزيغ أو الضلال. وهذه الصيغ، تأتي على لسان (الآنوي) وكأنما لديه تفويض من الله - عز وجل - ؛ كي يتحدث بلسان الإسلام، أو كأن المسلمين - الذين تجاوزوا مليار مسلم - قد منحوه توكيلاً بصك شرعي؛ ليكون المتحدث الرسمي بالنيابة عنهم جميعاً.

إن الإسلام دين الله - كما يؤمن جميع المسلمين - ولا يحتكره أحد بحال؛ مهما بلغ، أو تصوّر أنه بلغ، ومهما غُرّ أو اغترّ به، ومهما تسامى بكثرة الأتباع، وتجمهر الرعاع. وهذه الحقيقة الواضحة، هي ما يجهلها الإرهابي أو يتجاهلها.

ولهذا تجد من يحمل نفساً إرهابياً كهذا، يتدين لله بممارسة هذا الاحتكار، ويَعِدُ نفسه بوعود الاصطفاء والاختيار.

ومن هنا لا تعجب حين تسمع من الإرهابي - المعلن عن نفسه صراحة - ما يشي بأنه يتصور نفسه مندوباً أو مفوضاً من قِبَل المسلمين لإقامة دولة الإسلام التي ضاعت في غياهب التاريخ، وما زالوا يبحثون عنها!. هذا؛ إن لم يبلغ به الغرور أن يتصور نفسه مندوباً من قبل الله عَزَّوَجَلَّ لتغيير هذا الأمر أو ذاك.

لا شك أن ظهور هذه السمة بشكل حاد، عند الإرهابي الخارجي، المعلن عن نفسه، يدل على أنها موجودة في النظام العام للتفكير للإرهابي، أي أنها موجودة - حتماً - عند المكفراتي الصامت؛ ولكن كثيراً من ملامحها يبقى في حالة كمون، ينتظر الوقت المناسب؛ ليظهر - على مستوى الخطاب - بوضوح، أو في لحن القول، ذاك اللحن الذي لم نتحسس فحيحه حتى الآن.

إن هذا نَفَسٌ دوغمائي راسخ في التطرف ذاته؛ أياً كان نوعه، وأياً كانت مصادر حقيقته المطلقة. وإذا أردت أن تعرف حجم الادعاء الإرهابي فيمن يتسم بهذه السمة، فتخيل نفسك تطرح عليه أحد هذين السؤالين أو كليهما: هل معك تفويض إلهي؛ كي تتحدث باسم الإسلام؛ بحيث تؤسلم فلاناً أو تكفره؟. هل لديك إحصاء تعدادي بعدد المسلمين المتفقين معك في نفي هذه الفكرة أو تلك من دائرة الإسلام، أو تثبيت هذا أو ذاك في المجموع الإسلامي أو خلعه منه؟. حينئذ، ستجد - أياً كان جوابه - أنك تجيب عنه - قبل أن يجيب - بالنفي مطلقاً. وبهذا يتضح إلى أي حد بلغ تضخم (الآنوية) عند الإرهابي، وكيف أصبح يختطف وهو فرد واحد كل حديث عن الإسلام أو المجموع الإسلامي.

2 - حصر الإسلام في مفهوم شخص أو أشخاص معدودين. وهذه السمة وإن ظهرت وكأنها نقيض السمة الأولى؛ إلا أنها تلتقي معها في النسق العام، وهو اختصار الإسلام في فرد أو عدد قليل، يقل بكثير عن المجموع الكلي للإسلام. وإذا كانت السمة الأولى تقوم على تضخم الأنا، فإن هذه السمة تبدو

- ظاهرياً - وكأنها تجاوز لتلك (الآنوية). لكن في الحقيقة، هي (آنوية) من نوع آخر، آنوية في الفكرة لا في الأشخاص؛ لكون الإرهاب - عامة - ينشأ ويتكون من أمشاج التقليد، وفي رحم الجمود على مقولات خرجت عن أزمنتها وأمكنتها، وأصبحت تورث كما تورث العقارات.

إن هذه السمة تظهر بجلاء، عندما يحدث تعاقد ضمني؛ مؤداه أن مصدر الحقيقة الدينية فرد أو أفراد معدودون، من علماء الأمة، في القديم أو الحديث؛ بحيث يصبح مجرد الخلاف معه أو معهم - بحد ذاته - خطأً وتجاوزاً وانحرافاً وابتداعاً . . . الخ، فضلاً عن تطور الخلاف إلى عداء لسبب أو آخر. فمجرد أن يمارس المرء نوعاً من العداء لمثل هؤلاء (= العلماء الذي تم تصنيفهم كرموز للحق والحقيقة) فسيتم - حينئذ - تصنيفه وكأنه خلاف أو عداء مع الإسلام ذاته. وهذا موقف صريح التكفير. وما زلت أذكر، كيف أن أحدهم في لقاء فضائي، قبل ما يقرب من تسعة أشهر - وكنت أشرت إليه آنذاك في مقالي: (ثقافة الانغلاق . . ثقافة الموت) تلميحاً لا تصريحاً - صرّح بأن نقد الشيخين: ابن تيميّة، ومحمد بن عبد الوهّاب هو نقد للإسلام، وقال بوضوح: إن الهجوم عليهما ليس إلا هجوماً على الإسلام الصحيح! الذي جاء الشيخان به. وكذب في هذا، فالإسلام الصحيح - في اعتقاد جميع المسلمين - جاء به محمد بن عبد الله (= رسول الله)، وليس ابن عبد الوهاب ولا ابن تيمية ولا ابن حنبل، بل كل هؤلاء إنما يحاولون - اجتهاداً - مقاربة الحقيقة (= حقيقة الإسلام)؛ فيصيبون قليلاً ويخطئون كثيراً.

إن مما هو معلوم أن صناعة هذه المنزلة العظمى، هذه الأسطرة التي يصبح الهجوم فيها على فرد ما، هجوماً على الإسلام ذاته، هي صناعة لا تتم إلا في بيئات التخلف المغلقة، كالبيئة السلفية. هذه المنزلة ليست لأحد من الأمة كلها؛ إلا لرسول الله ﷺ. فهو وحده من بين أفراد الأمة ينفرد بهذا التلازم. وأما غيره، فهو عرضة لأن يخالف أو حتى يعادى؛ لأسباب كثيرة يصعب حصرها، منها ما هو شرعي، يحدث بسبب الخلاف على مسائل شرعية، ومنها ما هو

إنساني. والشيخان (= ابن تيمية، وابن عبد الوهاب)؛ ليست لهما تلك المنزلة، ولا ما هو قريب منها، ولا يستساغ لهما - في أي ظرف، وتحت أي تأويل - أن يقرنا بالإسلام كمُعبرين عن صريح الصراح. وكما هو معروف؛ فليس كل المسلمين على وفاق معهما، وكثير من علماء الأمة - قديماً وحديثاً - اختلفوا معهما، وهناك من ناصبهما العداء، ودخل معهما في صراع فكري أو عملي، ممن لا ينهم في دينه ولا في مقصده. فهل نعتبر كل من خالفهما أو عاداهما، من سلف الأمة وخلفها، مخالفاً للإسلام ومعادياً له؟، أليس هذا نسقاً صريحاً في التفكير، أقل ما يقال فيه، إنه تكفير ضمني؟، أليس هذا اختصاراً للإسلام، وجعله محصوراً في فهم فرد أو مجموعة أفراد قليلين؟!

3 - ومن سمات الشخصية الإرهابية: نفي الآخر، أياً كان هذا الآخر؛ خصوصاً إذا كان من داخل الأنا الإسلامية، فحينئذٍ يكون أشد في الدلالة على نسق الإرهاب الكامن. ولقد أشرت مراراً إلى وجود هذه الظاهرة الإقصائية، وشرحت مدى خطورتها على الأمن في شقيه: العملي والفكري. وهي عند أي متأمل؛ سمة إرهابية لا ريب فيها. ولكنها إذ تتصف بالوضوح والجلاء حيناً، فإنها في أحيان كثيرة، تبقى في صورة باهتة، لا يمكن تلمس خطوطها العريضة - فضلاً عن الدقيقة - إلا بتأمل واستقراء عميقين. ولا يخفى - على من يسعى بجد لرصدها - أنها حادة وكثيفة وراسخة في ثقافتنا السلفية التقليدية. وللأسف، فما زالت تنضح بها كثير من الخطابات الإسلامية الراهنة، التي يفترض أنها تجاوزتها من زمن طويل. إنك - لو أردت - ستجدها أو ملامح منها، متخمة بها تلك المذكرات والكتب التي تقررها بعض الأقسام الشعرية (العلمية!) في جامعاتنا، فضلاً عن ندوات الاستراحات، وستجدها ظاهرة للعيان في أشرطة الكاسيت (وما أدراك ما أشرطة الكاسيت؟!، فذلك عالم تطرف قائم بذاته) وفي خطب الجمعة الملتهبة بلظى الحماسة الرعناء، تلك التي يذهب كثير من وقتها المقرر في شتم الآخر - سواء الإسلامي الذي يوصف فيها بالنفاق، والعلمنة، والحداثة، أو غيره من خارج المحيط الإسلامي - والدعاء

عليه بالإبادة والبوار، أو استنزال الكوارث الطبيعية عليه، أو الدعاء الحانق بتجمد الدم في العروق!، وترميل النساء وتيتيم الأطفال، و. . . الخ.

إن من يتسم بهذه السمة (= نفي الآخر) يَظهر وكأنه مخزون لا ينضب من الكراهية، أو كأنه حانق على الجميع؛ فهو يبحث عن موضوع لهذه الكراهية الفائضة عن الحاجة!. بل إنك تحس - أحياناً - أنه لا يمكن أن يحيا مثل هذا المريض المبتلى بفيروس الكراهية، من غير أن يجد لكراهيته متنفساً؛ ولو في أقرب الأقربين. فكأنه دائماً على انتظار الفرص؛ لتحويل هذا الكره والحقد والضغينة إلى واقع عملي، صورته المثلى لديه؛ القتل والتدمير لو استطاع ذلك.

ولعل أشكل ما في هذا الأمر وأخطر ما فيه، أن المتسم بهذه السمة الإرهابية يحاول شرعنة مثل هذه الكراهية، بل وتعميمها. فكأن المتشبع بهذه الكراهية يعي أنها - إنسانياً - في أدنى درجات الأخلاق الساقطة، وأنها تدل - بعمق - على دناءة في النفس، ونضوب في البعد الإنساني، وتوحش مقموع؛ يأبى إلا أن يطل بعنقه، فهو لذلك، يسعى لإعطاء هذه المشاعر السلبية طابعاً شرعياً بصورة أو بأخرى. كما يسعى لأن يكون الجميع شركاء له في هذه الممارسة اللاإنسانية واللاأخلاقية. ومع هذا؛ فهيهات أن تُلحق جحافل الإرهاب شيئاً من هذا بالإسلام؛ فالإسلام بريء من هذا السلوك اللاإنساني؛ وما تقاطع معه من ممارسات الإرهاب.

4 - ومن سمات الإرهابي: ممارسته لدور الوصي على السلوك العام لأفراد المجتمع، بعد أن يمارس تجريمه لهذا المجتمع تجريماً متواقتاً مع دعوى انفصاله عنه، بوصفه ليس فرداً من هذا المجتمع المرفوض من لدنه. فالمجتمع - في نظره - فاسد منحل . . . إلخ وربما كافر، يحتاج لإصلاح. ولكن هذا الإصلاح - في نظره - لا يأتي إلا من جهته، وبطريقته الخاصة، ولو عن طريق السلاح.

إذن، فهذه الممارسة؛ دوران حول الذات بشكل أو بآخر. فالآنوية ليست

غائبة هنا وهذا مما يؤكد أن السمات الإرهابية متواشجة فيما بينها، يعضد بعضها بعضاً؛ بحيث تصبح - بمجموعها - (ماكينة) منتجة للإرهاب بشقيه: الفكري والعملي. والمتصف بهذه السمة إذ يحاول ممارسة هذه الوصاية - من غير تفويض رسمي بذلك - يتراءى - لنفسه إذا أحسنا به الظن، وللآخرين فقط إذا لم نحسن - بوصفه الأنقى والأتقى والأطهر والأصلح والأعلم . . . الخ، في مقابل المجتمع المتصف لديه بالصفات المضادة لصفاته الطاهرة!.

المجتمع - في نظره - يسير في طريقه إلى الانحلال، ومظاهر الفساد و(التحلل) أصبحت ظاهرة، تحتاج لمن يكبح جماحها، وهي - في نظره - ليست مظاهر تلقائية؛ يفرزها الحراك الاجتماعي؛ بل إن هناك من يدبر المؤامرات للإفساد من خلف ستار. وهو لا يعفي من هذا الاتهام الغوغائي أحداً، حتى ليطال هذا الاتهام، الأجنحة الرسمية المكلفة بمحاربة الرذيلة الأخلاقية، لا لشيء إلا لأنها رسمية. وإذ لا يستطيع اتهامها بالتآمر المباشر؛ فإنه ينسب إليها التخاذل والتقصير والمداهنة . . . الخ؛ لكونها لا تمارس نشاطاتها - في أدق أجزائها - وفق رؤيته الخاصة المتطرفة. وبهذا، فلا يبقى بريئاً في نظره؛ إلا التيار الإيديولوجي المنتمي إليه، أي التيار السلفي المتطرف.

ومما يجب التنبه له أنه وفي كل هذا الشحن الذي يُمارَس ضد المجتمع من داخله؛ ليس المقصود بالفساد الفساد العام. لا بد أن نلاحظ أن المُراد بالفساد - في هذا الفهم وما تقاطع معه - الفساد الذي يستنفِر الإرهابي كل القوى لصد شبحه؛ ليس ذلك الفساد العام؛ بمفهومه الواسع؛ الذي يمس بنية المجتمع ككل؛ في كافة مستوياتها المعروفة في النضال الاجتماعي ضد الفساد؛ كما هو جارٍ في العالم كله؛ وإنما هو هنا - في هذا الوعي المأزوم - محصور في الانحراف الجنسي فحسب، أي فيما يخص المرأة من قريب أو بعيد. وهذا - كما هو واضح - يدل على هوس جنسي حاد، يحاول التكتم عليه بمثل هذا السلوك المرضي المضاد. خاصة وأن هذا الاستنفار يتغاضى عن الفساد العام الذي يتم من خلال اختراق كافة القوانين، ومبادئ الأخلاق العامة.

5 - ومن سمات الشخصية الإرهابية: أن كل شيء لديها ثوابت وقطعيات ومسلمات، وكل شيء هو من الأصول في العقيدة، بل من أصول الأصول؛ حتى كادت أن تدخل السنن والمستحبات في أبواب العقائد؛ بل لقد فعلت في كثير من الأحيان.

إن كل فهم أو تأويل أو خلاف تختاره الشخصية الإرهابية، يصبح لديها من الثوابت والأصول التي لا مجال للنقاش فيها. ومن يحاول نقاشها فيه؛ تعلن الحرب عليه بلا هوادة، وتتهمه في دينه وأخلاقه. ولا شك أن الفرق بين ما هو ثابت قطعي، وبين ما هو متغير مطروح للقراءة الفقهية أو الفكرية المتجددة غائم في وعيها؛ حتى وإن ادّعت غير ذلك. وبسبب هذا؛ يجري تثبيت المتغير القابل للقراءة المتجددة؛ كما مارسها الفقهاء في القديم؛ مما ينتج عنه؛ أن يصبح الاجتهاد في هذا المتغير عدواناً على أصول العقائد. وبهذا، إما أن تَخضَع في هذا المتغير القابل للاجتهاد لرؤيتهم، أو تصبح - في نظرهم - خارجاً على الإسلام؛ لأنك تناقش في الأصول التي لا نقاش فيها؛ كما يزعمون.

وإذا كانت هذه الممارسة الخاطئة تتم نتيجة جهل في الغالب؛ فإن هناك ممارسات شبيهة بها؛ يصعب تفسيرها بالجهل؛ لأنها تصدر عن أشخاص يمارسون البحث الأكاديمي (أو ما يفترض أن كذلك!) لأكثر من ثلاثين سنة. فإذا كان هؤلاء يصدرون عن مثل هذا الجهل الفاضح؛ فالقضية أعظم، وهي أكثر تشعباً، وأشد إشكالاً؛ لأنها تمس - بعمق - المؤسسات الأكاديمية التي يمثلونها.

ولعل أبرز مثال على هذه الممارسات، هو إدخال الآليات (المتغيرة) التي توصل إلى تحقيق الأصول (= الثوابت اللامتغيرة) في الثوابت والأصول، بحيث يصبح المساس بهذه الآليات مساساً بالأصول ذاتها. ويأخذك العجب عندما تدرك أن هذه الآليات (= الوسائل) آليات مستحدثة في هذا العصر. ومع هذا؛

يجري إدراجها في ثوابت الأصول؛ مع أن الأقرب - وفق المنطق السلفي الذي يقدسه أصحاب هذه الممارسات - أن تكون (بدعة مستحدثة) لا ثابتاً يُنافَح دونه بإصرار سلفي عجيب.

ولو أننا طرحنا مثالاً واضحاً على ذلك؛ لوجدنا أن مناهج التعليم الديني في مدارسنا وكلياتنا الشرعية، بوصفها إحدى آليات تثبيت الأصول الدينية؛ تصبح في هذا الوعي المأزوم من أصول الأصول التي يجب ألا تمس؛ وإن لم يتم التصريح بكونها أصبحت أصولاً. عملية التثبيت هذه، تجري بوعي يعرف أنه يمارس التزييف، فهو يدرك أن في هذه المناهج الكثير من المكتسبات الإيديولوجية؛ فلا بد - إذن - أن يجري تثبيتها؛ لأنه تثبيت للمكتسب الإيديولوجي؛ بحيث يصبح تطويرها أو تغييرها تطويراً وتغييراً للأصول والثوابت.

ومثال آخر، يتعلق بصيانة (العِرض) وهو أحد الثوابت الدينية؛ باعتباره مقصداً من مقاصد الشريعة. نعم هو ثابت. لكن يجري إضفاء صفة الثبات والأصولية على الآليات التي يجري بها تحقيق هذا المقصد الثابت؛ مع أن هذه الآليات هي محل اجتهاد فقهي، واختلاف طويل لم - ولن - يحسم أبداً. ومثال هذا ما نراه عندما جعل هؤلاء من قيادة المرأة للسيارة، والحرص على بقاء تعليمها في إدارة خاصة بتعليم المرأة من الثوابت والأصول التي لا يجوز المساس بها.

من هنا، ليس غريباً أن نرى أحدهم يعدُّ مُساءلة الجمعيات الخيرية - أو حتى الهجوم عليها بتعبيره - هجوماً على ركن الزكاة عند كل مسلم، وكأن المسلم لا يمكن أن يؤدي زكاته إلا بواسطة هذه الجمعيات الخيرية المرتبطة - في الغالب - بتيار السلفية الحركية. وعلى هذا؛ فهل المسلمون قبل أن توجد هذه الجمعيات كانوا لا يؤدون زكاة أموالهم؟!، أم أنها مجرد آلية مستحدثة، نتضامن معها وندعمها - وإن كنا ندعو لمزيد من الرقابة الصارمة عليها - لكن

في الوقت نفسه لا نرى التعرض لها تعرضاً لركن الزكاة. ومن يحاول الإيحاء بمثل هذا الربط؛ مع الحرص على أن تبقى خارج دائرة الرقابة الدقيقة؛ فهو يدافع في الحقيقة عن داعم له إيديولوجياً. وهذا - من ناحية المبدأ - لا بأس به؛ فللحراك الاجتماعي ضرورياته وتحزباته؛ لكن يجب ألا يتم ذلك بتدليس معرفي مُضلل.

بمثل هذا المنطق الأهوج، الذي يتم فيه منح الوسائل نفس قيمة الغايات والمبادئ الكلية؛ يمكن أن تصبح حملات الحج، أو رحلات الطيران التي تيسّر أداء فريضة الحج، أحد الثوابت. لا بد أن نصل إلى هذه النتيجة؛ إذا تم التفكير بهذا المنطق الأرعن؛ لأن هذه الوسائل تساهم في التيسير لأداء هذا الركن، ويصبح المساس بهذه الحملات أو هذه الرحلات - وفق هذا المنطق - مساساً بالحج ذاته. وهذا منطق لا يتفاعل معه إلا جاهل، أو صاحب هوى فيه.

وحقيقة، يقف المرء حائراً إزاء هذه الممارسات السلفية المتطرفة؛ كيف تُطرح هكذا في العلن؟، وهل من الممكن أن يغترّ بها أحد؟، وهل من الممكن أن تُوجد شريحة اجتماعية ما - أياً كان مستوى تثقيفها - يبلغ بها الغباء؛ بل والخبال، أن تستهلك مثل هذا الطرح السلفي المتزمت أشد ما يكون التزمت والانغلاق. وإذا كان هناك بعض (من المنوّمين مغناطيسياً) يصل بهم الأمر إلى التماهي مع مثل هذا؛ فبأي مبرر يقف من يطرح مثل هذا الطرح أمام نفسه ابتداء؟!، هل يجهل طبيعة هذه الممارسة؟، وهل يدرك مستوى السقوط الاستدلالي الذي يمارسه، ويعي فضيحته المعرفية على رؤوس الأشهاد؟.

أنا - شخصياً - لا أظن أن من يمارس مثل هذا؛ يمارسه عن جهل؛ لأن مثل هذا المستوى من الجهل الظاهر في مثل هذا الطرح، لا يمكن أن يصدر عن مُتصدّر؛ أياً كان موقعه، خصوصاً إذا كان ذا انتماء أكاديمي - أياً كانت هذه المؤسسة الأكاديمية المنتمي إليها، ومهما كانت درجة عُجافها، ومهما اشتهرت بالتقليدية واللامنهجية، فهناك حد أدنى من التمييز عند من لم يرفع عنه القلم - لزمن ليس بالقصير. وإزاء هذا؛ فلا تفسير لمثل هذه الممارسة إلا أنها ممارسة

مقصودة واعية، يجري فيها استغفال المتلقي، بل واستحماقه (= افتراض أنه أحمق بلا عقل مميز) واللعب على أوتار مشاعره الدينية؛ بمثل هذا الخلط العبثي المتعمد بين الثابت وبين آليات تحقيقه المتغيرة.

وأياً كان الحال؛ فإن مثل هذه الممارسة؛ إذا استفحلت وكتب لها الرواج؛ ستنتج وعياً إرهابياً، أو - على الأقل - قابلاً لأن يتأدلج بمفردات خطاب الإرهاب. والخطورة - هنا - تظهر في محورين:

أ - تظهر من ناحية القضية التي تجري عليها مثل هذه الممارسة؛ حيث يتم تناولها بنفس إرهابي؛ لأنها قد أصبحت عند متلقي هذا الطرح من الأصول؛ مع أنها ليست كذلك في نصوص الوحي الأولى. ولهذا يصبح التعامل معها، ومع ما يتقاطع معها من إشكاليات، أمراً في غاية الصعوبة؛ لأن المخالف فيها لن يصنف بأنه مجتهد مخطئ؛ وإنما منحرف ضال. وبهذا تصبح قضية مغلقة، خارج ميدان الاجتهاد.

ب - إن مثل هذا الطرح يؤسس لنموذج عام في التفكير والتلقي، يتجاوز المفردات الدينية. ولا شك أنه نموذج خطير. وخطورته لا تتأتّى من حيث كونه نموذجاً مُمنهجاً يقود إلى نتائج قد حُددّت سلفاً - فالمنهجية أبعد شيء عنه - وإنما لكونه يؤسس لغياب المنهجية العقلانية في التفكير والتلقي. وبهذا يصعب التنبؤ بنتائج مثل هذه الغوغائية اللّامُنضبطة التي وإن أتت عكسية لمنتجها في الغالب، كما هو متوقع؛ فإنها ستؤدي لواقع مأساوي أكبر للمجتمع الذي تتحرك في متنه، أي أنها ستؤثر - سلباً - في نسقه الثقافي العام.

إن هذه الغوغائية في التفكير التي يجري التأسيس لها؛ ستجعل من الشرائح العريضة المتفاعلة معها؛ جماهير غرائزية غوغائية يصعب التعامل معها، ويستحيل إقناعها؛ لأنها لا تمارس المعرفة بمنهجية واضحة يمكن محاورتها من خلالها، ولا يمكن إقناعها عبر طرائق الاستدلال العلمية؛ لأنها لم تعتد الاقتناع بمثل هذه الإجرائية المنهجية؛ وإنما اعتادت أن تقتنع أو تتأثر بواسطة التهييج

العاطفي، واستدماج النصوص المؤثرة بشكل (عبثي) في الطرح؛ ليأخذ الطرح شيئاً من قداسة النصوص المتواشجة معه، حتى لو كانت مضامين الطرح بعيدة عنه غاية البُعد، ولا وجه للاستدلال بها على هذه المضامين.

وبهذا، فالدليل الحاسم - هنا - الذي يقنع جماهير السلفية التقليدية؛ ليس صرامة الإجرائية الاستدلالية، وصحة النصوص المصاحبة؛ وإنما قدرة المتحدث أو الكاتب على التهييج العاطفي، وبراعته في هذا المضمار. وبمقدار ارتفاع نبرة الهياج العاطفي؛ يكون حظ الطرح من الصحة في قلوب هذه الجماهير.

وإذا عرفنا أن القدرة على رفع درجة الهياج العاطفي تحتاج إلى أن يقول صاحب الطرح ما يريده متلقيه، وأن يكون بارعاً في الضرب على أوتار وجدانه، ومن ثَمَّ قادراً على استثارته وجدانياً؛ بصرف النظر عن الحقيقة الموضوعية؛ صدقها من كذبها، أدركنا سبب غثائية الطرح السلفي وغثائية جماهيره. وتزداد درجة التصديق والتصفيق؛ إذا أُضِيفت إلى ذلك قناعة شخصية من المتلقي بالقائل، ومبالغة في اعتقاد حسن النية فيه... إلى آخر تلك الصفات التي ليس لها محل من الموضوعية العلمية. وحينئذٍ يكون المتلقي قد وقع فريسة سهلة لسذاجة وخبث الاحتيال السلفي.

من الطبيعي أن هذه الصفات المضادة لكل ما هو عقلاني وموضوعي؛ لا تمتلكها إلا مشيخة من نوع خاص، مشيخة يجري التبرك بسماعها، وطاعتها، واعتقاد أن الصواب حليفها دائماً. وبهذا تصبح الحقيقة أسيرة للحب الشخصي، حب المشايخ، الحب المدمر للعقل، الحب الذي ينتج: المُريدية العمياء، المريدية التي تزخر بها الساحة المحلية الآن. وهذه الساحة - للأسف - وقعت - ومازالت تقع باستمرار - فريسة الخطاب السلفي الذي يحارب الارتباط التوثيني بالدعاة والمشايخ نظرياً، ولكنه يُحبّذه عملياً، بل ويؤسس له - عميقاً - في الوجدان.

بهذه الممارسة - المضادة لمنطق العقل - وأمثالها، جرى تثبيت ما ليس بالثابت، وجرى تقبل هذا العبث والاستعباد العقلي من قبل شرائح اجتماعية

كبيرة لا تفكر إلا بواسطة عواطفها. وفي كل يوم تجري إضافة ثابت إلى تلك الثوابت التي يجري غرسها في أعماق الوجدان كثوابت قابلة لإشعال النيران. وذلك - بطبيعة الحال - في ظل هذا الفهم الغوغائي، الذي روّج لواقع ديني بائس، واقع يصبح فيه منتهى التدين، الاحتفاء بشكلانية الدين لا بجوهره العقائدي وأصوله الثابتة منذ التنزيل، أصوله الثابتة أصولاً، وليست المتغيرة التي جرى تثبيتها.

إن هذا الفهم السلفي القاصر الذي راج في عصور الانحطاط قديمها وحديثها، يجب التخلص منه بأي ثمن، وبمساهمة كل المجموع الإسلامي في كل مكان. يجب أن نخرج من الزمن (الكافوري) ذلك الزمن الذي لمحه أبو الطيب المتنبي رحمه الله عندما رأى أن (سُنّة) حَفّ الشوارب، قد أصبحت غاية الدين ومنتهاه، فأصبح الدين مجرد مظهر، مجرد شكلانية فارغة في مصر (الكافورية). يقول المتنبي لأهل مصر:

أغاية الدين أن تحفوا شواربكم     يا أمة ضحكت من جهلها الأمم

6 - ومن سمات الإرهابي؛ التفكير بواسطة ثنائية تمايزية، لا مجال للمنطقة الرمادية فيها، ومن ثمَّ؛ فلا مجال للحياد في المواقف. وهذه السمة هي من سمات المنطق الإرهابي في كل مكان؛ مما يدل على أن نسق الإرهاب واحد؛ حتى وإن اختلفت المواقع. فزعيم الإدارة الأمريكية (= الرئيس: بوش الابن) يقول: إما معنا وإما ضدنا. والزعيم الإرهابي لتنظيم القاعدة يقسم العالم إلى فسطاطين: إما معه وإما ضده. وبهذا المنطق الإرهابي؛ لا مكان للحياد، ولا للاتفاق على أشياء والاختلاف على أشياء أخرى، فإما أن توافقني تمام الموافقة في الكل وإما تختلف معي غاية الاختلاف في الكل. أنت عدو كامل، أو صديق كامل، ولا بد أن تحدد موقفك بوضوح. والوضوح هنا، هو الجواب - تحديداً - بـ: نعم أو لا، ولا تفصيل، فالتفصيل - مع أنه في الأصل توضيح موضوعي - يوقعه في متاهات لا يستوعبها العقل السلفي الإرهابي الكسيح.

وإضافة إلى كون هذا النمط من التفكير ليس غريباً على الإرهابي، بل يكاد يكون نسقاً إرهابياً؛ فهو - من جهة أخرى - ذو دلالة على كسل ملازم للتفكير التقليدي عامة، وللفكر التقليدي الخوارجي خاصة، إذ لا يريد الإرهابي أن يشتغل بالتفاصيل، التي تحتاج لأخذ ورد وتبادل، وقياس شامل ودقيق للنتائج المستقبلية، وكل ذلك في ظل حسابات الربح والخسارة، التي لا تكون بالضرورة على درجة عالية من الوضوح؛ مما يستلزم أن يكون الممارس لذلك صاحبَ عقل منظم، قادراً على استيعاب الظاهرة في أبعادها المختلفة، و - في الوقت نفسه - ذا ثقافة موسوعية، تحيط بما وراء المتعين من تفاصيل. وهذا أشد ما يفتقر إليه الإرهابي؛ كما تشهد بذلك خطابات الإرهاب كافة. وبسبب هذا الافتقار إلى ثقافة موسوعية؛ أصبح المتطرف إرهابياً.

7 - ومن سمات الإرهابي: أنه إذا خاصم فَجَرَ. وإذا كان هذا ظاهراً على المستوى العملي في أعمال القتل والتفجير؛ فإنه قد يخفى على المستوى الفكري وعلى مستوى الممارسة السلمية على وجه العموم. إن كثيراً منا - ممن لا يتأمل الظاهرة الإرهابية على نحو دقيق - قد يُخدع بشعارات الإرهابي؛ من ناحية الصدق في المنطق على الأقل، جراء اغترار بالمنحى الديني لخطابه، والشكلي لهيئته. ذلك أن الإرهابي في الوعي العام، هو شخص تجاوز الحد الشرعي في التدين. فهو في كل مفردة دينية - ومنها الصدق، وعفة اللسان حضوراً وغيبة - يفترض فيه أنه قد زاد على الغاية فيهما، أي هو مغالٍ فيهما. وهذا فهم ساذج لطبيعة الإرهاب. فالصحيح أنه (تجاوز) الحد الشرعي؛ أي أصبح خارج حدود التوجيه الشرعي، أي خارج دائرة الصدق.

إن هذا التجاوز الذي يحدث في إطار الرؤى الإرهابية، تجاوز خطير من حيث أثره في طبيعة التعاطي مع ظاهرة الإرهاب. إنه تجاوز يجب التنبه له، لأنه يُبَيِّن لنا كيف يستبيح الإرهابي (الإرهابي على مستوى الفكر هنا) الكذب، والشتيمة، والتخوين، والغيبة، وكيف يأتي بالبهتان المبين؛ دون أن يطرف له

جفن أو يخالجه خجل، فضلاً عن السعاية والوشاية . . . الخ، لمجرد أن الآخر لا يتفق معه في كل ما يقول، ولا يتناغم معه في تفاصيل تفكيره الإرهابي، وما دام كذلك فهو - في نظره - حلال العرض، وربما الدم. وبهذا نستطيع أن نفهم كيف يتم الهجوم على الأشخاص (لا الأفكار) وإلصاق التهم بهم كذباً وافتراء؛ من قبل من يدعي الانتصار للشريعة التي تحارب هذا السلوك!.

إن هذه السمات السبع التي تتراءى في شخصية الإرهابي، وهذه الممارسات اللاأخلاقية التي ظهرت فيها؛ قد تستعصي على التصديق، قد يستبعد كثيرٌ منا أن يراها متعينة كلها أو بعضاً منها في شخصية إنسانية تمشي على قدمين، فما بالك بشخصية تُشرعن لوجودها ولفاعليتها من خلال الالتزام الديني. كثيرون يصعب عليهم التصديق بوجودها. لكنها - وكما أعرف معرفة مباشرة - موجودة في الواقع، وبكثرة، ولا يحجبها إلا ما طُبعنا عليه من حسن الظن، والأخذ بالظواهر. ومن لا يصدق؛ فليجرب استقراء هذه السمات في كثير من الزعامات التي يتلقى عنها، وذلك بأن يختلف معها في بعض الفروع الهامشية (الحساسة) والتي تُشكل ما يُشبه هوية تمايز بين التيارات. ليقل مثلاً، إنه لا يرى وجوب ستر المرأة لوجهها، أو أنه يُبيح قيادتها للسيارة أو أنه ينتقد ابن حنبل أو ابن تيمية أو ابن القيم . . . إلخ؛ من المواضيع الهامشية ذات (الحساسية) الشديدة في الخطاب السلفي. حينئذ سيرى تلك الزعامة الوديعة التي تحتضنه بمحبتها ورعايتها، سيراها وقد ألقت عنها قناعها الوديع، وكشّرت عن هذه السمات الإرهابية التي كان يظنها من أبعد الناس عنها.

إن هذه السمات التي عرضتها هنا، ليست إلا دلائل عابرة؛ لتلمس الشخصية الإرهابية فيما بيننا؛ وليس فيما هو خارج عنا. إنها - للأسف - توجد حتى فيمن نثق به أشد الثقة، ونرضى به مصدر توعية لأبنائنا وإخواننا، قبل أن توجد فيمن نرتاب به ابتداء، ونرى فيه ملامح تطرف وإرهاب. وإذْ لا يجب أن تصل بنا الشكوك إلى حد (الوسوسة)؛ فيكون سلوكنا مبنياً على الارتياب؛

فكذلك لا يجب أن يبلغ بنا إحسان الظن بمن يتلقى عنهم أبناؤنا وإخواننا مبادئهم الدينية والدنيوية، درجة الغفلة أوحدود البله؛ فنفيق بعد حين؛ وقد أصبح أبناؤنا جُثثاً متفحمة بنيران الإرهاب، فنندم؛ ولات ساعة ندم.

## 2 – 4: مستوى الوعي بالإرهاب

إنني ما زلت أعتقد أن كثيراً من الناس في مجتمعاتنا المحافظة السكونية؛ لا يعون الحجم الحقيقي للخطر الإرهابي، ولا ما يمكن أن يؤدي إليه؛ فيما لو تم له تحقيق شيء من الانتشار والرواج. ذلك أن معظمنا في تعاطيه مع الظاهرة الإرهابية؛ مازال يجنح لتبسيطها وعزلها عن جذورها المعرفية؛ لأهداف متباينة، وأسباب متعددة.

لهذا، ما زال الإرهاب في وعينا العام، لا يتجاوز تلك الممارسة الفعلية، المبتدئة بالتكفير والمنتهية بالتقتيل، ولا نهتم - في الغالب - بما وراء ذلك من إيديولوجيا فاعلة ذات امتداد أفقي وعمودي في تراث الأمة جمعاء؛ لأن الاهتمام بهذا البعد (الذي لم يظهر خطره على نحو مباشر) يحتاج لنمط جديد من القراءة الناقدة، والتأمل المستشرف لآفاق المستقبل؛ على ضوء معطيات التاريخ والواقع. وهما ما يفتقدهما أي نشاط فكري في مجتمع تقليدي، مجتمعٍ قضى جُلّ فترات التكوين الحاسمة في مسيرته التنموية - بأبعادها المختلفة - ؛ يقتات على ثقافة التحفيظ والتجميع والترديد؛ مما أدى به إلى أن يكون آنياً ومباشراً في تعامله مع مشاكله. لقد تعود - أو عُوّد - على التعامل مع اللحظة الراهنة في واقعها المتعين المحسوس؛ ولم يستطع - جراء هذا التعود على حالة: اللاتساؤل واللاتأمّل واللاتفكير - التعامل مع ما وراءها من إشكاليات ذات علاقة عضوية بظاهرتي: التطرف والإرهاب.

إن عدم الإحساس بالحجم الحقيقي للخطر الإرهابي؛ يقضي على أي حافز للفعل المضاد، المتمثل في مكافحة الإرهاب، ويؤسس - على أقل تقدير - لنوع من الحياد الخطير تجاه الظاهرة الإرهابية. وهذا مما ينتج موقفاً (إيجابياً) -

وإن كان حيادياً سلبياً في مبدئه - موقفاً داعماً - بالضرورة - للإرهاب؛ موقفاً قد لا يكون في حساب ممارسه على مستوى الفعل الواعي.

إن خطر الإرهاب على مكتسبات الحرية - والحرية الفردية خصوصاً - التي نجاهد لترسيخها، وتوسيع دوائرها؛ قد لا يظهر - جلياً - في أوجه الحراك الإرهابي الراهن؛ خاصة في صورته التدميرية؛ لأن أوجه هذا الحراك؛ وإن مست - بشكل حاد؛ يصل إلى القتل أحياناً - بعض أفراد المجتمع؛ نتيجة موقعهم القريب - قدريّاً - من الشريحة الإرهابية؛ فإن الأغلبية الساحقة لم تتماس مع الإرهاب الدموي على نحو مباشر، ولم يضربها الإرهاب في ذواتها مباشرة، أو في مصالحها الذاتية الخاصة بوضوح، أي لم تصلها الرسالة الإرهابية باللغة الوحيدة التي تفهمها، وهي لغة الاعتداء المباشر الذي يطالها في اللحظة نفسها التي تستقبل بها وقائع الإرهاب الدامي.

نتيجة لذلك، تبقى هذه الأغلبية غير متماسة مع الحدث، بحيث لا تتجاوز تجربتها مع الإرهاب تجربة السماع عن بعد، وليس راءٍ كمن سمع. ولهذا، فالحرية الفردية، والمصالح الخاصة - في نظر هذه الشريحة التي لا تستشعر طبيعة النسق الإرهابي وما ينتج عنه - لم يمسها الإرهاب بسوء؛ ومن ثم لا تجد ما يُحفّزها لمواجهته؛ لأن ما ظهر منه يمس البعد الأمني خاصة. وهو بُعدٌ كِفائي عام. أي أن هذا ليس من مهامها؛ كما تظن.

وإذا كانت العلاقة بين الفردي والمجتمعي في انعكاسات أثر الإرهاب العملي خفية؛ فإن الإرهاب في بعده الفكري يمس الجميع على نحو مباشر؛ فيما لو تم لهذا الإرهاب - في صوره الفكرية المتعددة - أن يحقق ولو شيئاً يسيراً من الحضور الفكري الكثيف، الذي يحلم به، ويسعى - حثيثاً - لتحقيقه في مجتمعاتنا الناشئة؛ هذه المجتمعات التي لم يكفها أنها ترزح - منذ أمد طويل - تحت هيمنة رؤى التقليد والتخلف؛ حتى يأتي الإرهاب الفكري ليختطف البقية الباقية مما أفلت من براثن تلك الهيمنة، ويقضي على بقايا من مظاهر التفرد المقموع.

إن الإرهاب الفكري - فيما لو حضر بقوة - سيغتصب القيمة الأولى والجوهرية للكائن الإنساني (= الحرية). تلك القيمة العليا التي يجب التمسك بها حتى الرمق الأخير لكل إنسان؛ لأن بها - لا بغيرها؛ أياً كان هذا الغير - يتحقق الشرط الإنساني للإنسان، وبمقدار ما يمارسه الإنسان منها؛ تتحقق إنسانيته. وإزاء هذه الحقيقة البديهية؛ نجد أن كثيراً ممن يتعاطف مع الإرهاب، أو يقف منه موقف الحياد؛ لا يتخيل الواقع الذي سيكون عليه المجتمع - على مستوى الحريات؛ سواء حرية الفرد أو الجماعة - فيما لو هيمن الإرهاب بفكره القمعي. ولو مَرّ بخاطره مجرد صورة باهتة لما يمكن أن يكون عليه المجتمع الواقعي تحت هيمنة فكر الإرهاب؛ لما رضي بالحياد موقفاً؛ فضلاً عن التعاطف والتبرير.

وأقول لكل من يرتاب بحجم الخسارة التي ستصيب - حتماً - كل فرد في حريته، ومن ثم في صلب إنسانيته، بل وفي وجوده؛ جراء أي حضور للإرهاب من أي نوع: يكفيك أن تتخيل - شرط أن تكون ذا خيال حيوي - أحد رموز الغلو، ومنظري التطرف - وإن كنت في الوقت الراهن يصعب أن تراه غالياً أو متطرفاً؛ لتماهيك الشديد معه - أن تتخيّله وقد أصبح نافذ القرار؛ ذا سلطات فعلية واسعة؛ تتجاوز الهيمنة الفكرية؛ إلى الهيمنة العملية؛ بحيث يأمر في الدقيق والجليل فيطاع؛ حتى تدرك حجم الكارثة، وطبيعة المأساة؛ لأن هذا التنظير الفكري الذي تسمعه منه الآن، وهذه المفردات ذات الدلالة الإرهابية التي تتخلل كلامه؛ ستصبح قرارات نافذة؛ يجري تطبيقها بمنتهى الوحشية؛ وحشية لا يتردد هذا المفكر النظري - إذا سيطر عملياً - في إنزالها على كل أحد؛ مهما كانت الظروف والتبعات، ولن يتبعها - من لدنه - مجرد تأنيب ضمير؛ لأنها ستكون - بزعمه - حكم الله الأزلي. بل ستجري - تبعاً لذلك - الزيادة في التطرف تنظيراً؛ لانفتاح آفاق التطبيق، واحتياجات الصراع العملي وتجاوزاته لمبررات تنظيرية؛ تجعله في إطار المشروع. وهنا تبرز جدلية التنظير والتطبيق، وتبدأ هذه الجدلية بالعمل؛ حتى تصل بالأمة إلى كارثة يستحيل تصور حدودها.

من هنا تأتي أهمية أن يعي الفرد المحايد أو المتعاطف أو . . . الخ - في المجتمع المستهدف بالإرهاب - ضرورة قيامه بدور إيجابي في محاولات القضاء على الإرهاب؛ لأن هذا الصراع قبل أن يكون صراعاً بين المؤسسة الأمنية وبين الإرهابيين؛ هو صراع بين المجتمع - بما ينطوي عليه من مكتسبات الحرية - وبين الإرهابيين ومنظريهم، الذين يسعون لقولبة المجتمع وأطرنته وفق رؤاهم المستمدة من فهمهم الكسيح للدين الإسلامي.

لهذا يجب أن يستوي الجميع في التصدي لهذه الموجة من الإرهاب، وفي مواجهة أشكال التطرف والغلو كافة؛ سواء من كان على وفاق تام أو جزئي مع المؤسسات الرسمية؛ أو من كان على خلاف معها؛ لأن إرهاب الإرهابيين لا يمس الجانب الرسمي فحسب، بل يمس بالدرجة الأولى - وهذا هو المهم في هذا الطرح - كل فرد في هذا المجتمع بوصفه فرداً، ويسعى لسلبه أسمى معاني الحياة، بل، ويسعى لإلغاء الجانب الإنساني فيه تماماً.

وإذا كان القضاء التام على الإرهاب بأوجهه المتعددة من المستحيلات، فإن محاولة الوصول به إلى أدنى درجة ممكنة؛ هو ما يجب أن تتضافر الجهود لتحقيقه، لا تحت هيمنة الآني والمباشر؛ وإنما في امتداد زمني طويل؛ لا يرتبط بموسمية الحدث. كما يجب أن يكون للجانب الفكري خاصة عناية كبيرة بالكشف عن أنساق الإرهاب الكامنة في خطابات تدعي لنفسها الوسطية والاعتدال؛ بينما هي تتكئ في خطاباتها على مرجعيات مغرقة في التطرف ونفي الآخر.

إن الطرح الفكري عندما يحاول التصدي للإرهابيين حملة السلاح فإنه - في اعتقادي - يقوم بدور عبثي؛ يستهلك قواه فيما لا فائدة من ورائه؛ لأن حملة السلاح ليسوا حملة فكر، كما قرأنا لهم وسمعنا منهم. وبهذا فلا يمكن إقامة حوار مع من لا يمتلك لغة الحوار. فالحوار لغة لا يمكن أن تمارس إلا بين طرفين يتقنانها إلى حد كبير. وإذ تبرع أحدهم، ورضي أن يقوم بدور الوسيط (= المفاوض السلفي الذي يقوم بدور إيصال الرسالة) كطرف مصلح؛ فقد ظهر من

طرحه أن هناك نوعاً من التنازلات التي يجب - في رأيه - أن تقدم لهم، على هيئة إجراءات تلغي ما تسبب في إغضابهم وخروجهم على مجتمعاتهم. وهذا أمر في غاية الخطورة، لأنه بشكل أو بآخر؛ نوع من السماح لهم كي يفرضوا سيطرتهم بشكل غير مباشر على المجتمع؛ فيصبح المجتمع حائراً بين أن يلبي لهم طلباتهم، وبين أن يخرجوا بالسلاح عليه. ولا شك أن هذه لغة تهديد، قبل أن تكون لغة حوار حقيقي. وإذا عرفنا أن التطرف لا يقف عند حد؛ عرفنا أن مطالبهم لا تنتهي أبداً؛ حتى يقوموا بتشكيل المجتمع وفق رؤاهم الخاصة (= الإرهابية). بل وفي مثل هذه الحال، سيطلبون المزيد.

ومن هنا، فإن الطرح الفكري يجب أن يضطلع بمهامه الخاصة؛ ذات الطابع الفكري الخالص، فيصبح له دور تنويري ينقذ الثقافة (وأقصد ما يستحق أن يسمى ثقافة) من نخبويتها؛ فيسعى لتأميمها؛ كي يسهم - من خلالها - في إخراج المجتمع من عتمة التقليد، ومن غياهب مخرجات الغباء المستحكم، والانغلاق المميت، إلى فضاءات الوعي المعاصر، الوعي الذي يتخلّق فيه الإنسان خلقاً آخر، خلقاً يمارس الإنسان به رحلة الانعتاق الإنساني المجيد.

إن وقوعنا في سياق الظرف الإرهابي الراهن يجعلنا نبحث عن خطابات إدانة لهذا الإرهاب من كل أنواع الطيف الإسلامي؛ حتى ممن يقدم نفسه كبديل للإرهابي الحركي؛ وهو - في إقصائه الفكري - إرهابي حتى آخر عرق فيه؛ كما تشهد بذلك خطاباته ومرجعياته الفكرية. ولهذا يجب أن نحذر أشد الحذر أن نتصور أن البديل للإرهابي الحركي (= المتسمي بالجهادي) سيكون سلفية إرجائية سكونية جامدة؛ تمشي ألف خطوة إلى الوراء؛ قبل أن تمشي خطوة واحدة إلى الأمام.

من الضروري - في هذا السياق - إدراك أن هذه السلفية الإرجائية ينتظمها - أكثر من غيرها - وعي إقصائي عام، يستحيل معه أن تمارس أدنى درجات التسامح. بل هي تقصي الجميع، حتى زملاءها في الخط السلفي العام؛ فما بالك بغيرهم من بقية التوجهات والتيارات التي لا تنتمي للخط السلفي، بل ما

بالك بمن يخالفها في نوعية التأويل الديني، وليس في درجته التي جعلتها محل عداء واستعداء وخصام.

إن هذه السلفية الإرجائية - بحد ذاتها - مصدر إشكال؛ لأنها لا يمكن - بحال - أن ترضي الحراك الاجتماعي المنبثق - ضرورة - من وعي المجتمع بإشكالياته الحضارية الراهنة، كما لا يمكن أن ترضي تطلعات العقل العربي الذي اجتاز - في القرن العشرين خاصة - مراحل مهمة يستحيل النكوص إلى ما قبلها. ومن هنا، فإن هذه السلفية الميتة المتحنّطة تكتفي بتجاهل الإشكال الحضاري؛ حين تعجز عن طرح الحلول العملية؛ وهي دائماً ما تعجز. ومن هنا، فإن الركون إليها كارثة؛ بكل ما تعنيه هذه الكلمة من تشظيات الدلالة.

وإذا كان الحل الأمني المسلح لا يمكن أن يعالج إلا الإرهاب المسلح، في الوقت الذي يبقى فيه دوره في الإرهاب الفكري دوراً متواضعاً - كما تشهد بذلك مسيرة الإرهاب منذ زمن الخوارج الأوائل، بل كما تشهد بذلك حركات الإرهاب كافة - فإن الحل الثقافي لا يمكن أن يكون إلا بالانفتاح الثقافي - دون تحفظ من أي نوع، وتحت أي سبب - وإشاعة ثقافة الآخر المختلف المغاير؛ مع تفهم لروح المغايرة وتسامح معها، وجعل هذا التسامح مع المغاير قيمة؛ مهما بلغت درجة مغايرته. ومن ثم السعي لتعميم كل ذلك إعلامياً وتعليمياً؛ لأنه لا يكفي أن تكون الأطروحات حاضرة على مستوى الندوات الخاصة، والمكتبات التجارية، بل لابد أن تدخل في صميم التعليم العام، والإعلام الجماهيري، وتصبح من ضروريات خطابهما.

### 2 - 5: المتعاطفون مع الإرهاب ... وما تخفي صدورهم أكبر

لم يدر لي بخلد - قبل المرحلة الإرهابية الراهنة - أن الحالة الإسلاموية التي تتأبط الإسلام كبرنامج عملي، تحمل - في بعض جيوبها - كل هذا الشبق الجنوني إلى الإقصاء والنفي بداية، والعنف والتدمير والتفجير نهاية، ولم أكن أتصوّر هذه النتائج المُروّعة التي بدأت تُطل بأعناقها؛ بعد أن امتلكت تلك الحالة

المتأسلمة إعلاماً جماهيرياً صاخباً، بحيث يفرض نفسه على الواقع العملي، لا على مريديه فحسب - كما كانت الحال في مرحلة الكاسيت الغفوي - وإنما على كل مراقب للحراك الإعلامي والثقافي المحلي، ولو من بعيد.

وفضلاً عن دموية الظاهرة الإرهابية التي اصطدمنا بها على نحو مباشر، والتي هي - كظاهرة - في مصيرها إلى الزوال - أي من ناحية وجودها كعنف مسلح - طال الزمان أو قصر؛ فإن ما بدأ يظهر على خريطة العمل الإسلاموي، من خلال تداول (= تحليل!) الظاهرة الإرهابية إعلامياً، ومن خلال محاولة النزول إلى الواقع بأجندة تُعلن الاعتدال، لَشيء خطير؛ يدعو إلى الحذر الشديد في التعامل مع الأجنحة السلفية التي تتظاهر بالاعتدال؛ بينما منظومتها - التي تنفعل بها غاية الانفعال - لا تدل على إمكانية أن تمارس - فيما لو تمكنت من الهيمنة - أدنى درجات الاعتدال.

لقد كنت أدرك أن كل تيار متأدلج بمقولات الإقصاء، يحمل - بطبيعته - بُعداً دوغمائياً لا يستطيع التنازل عنه، وإلا لتنازل عن وجوده كتيار مستقل متمايز. ولكني لم أكن أتصوّر أن تصل هذه الدوغمائية السلفية إلى الحد الذي تريد فيه هذه التيارات السلفية الحركية الإجهاز - معنوياً أو مادياً - على كافة أنواع المختلف في محيطها الاجتماعي، حتى لو كان اختلافه لا يتجاوز التأويل في التفاصيل أو في تفاصيل التفاصيل.

لقد أدركت حقيقة ذلك؛ وأنا أتأمل هذا الخطاب الإعلامي الإسلاموي (في جانبه المرئي خاصة؛ لأنه شفهي في الغالب؛ بحيث يسمح بشيء من العفوية التي تكشف لنا الكثير من تطلعات المصادرة والنفي والحجر والإقصاء... إلخ) هذا الإعلام الذي يحتفي به بعضنا لمجرد دعوى الإسلامية فيه.

لقد أدركت أن العنف المسلح الذي أفزعنا غاية الفزع، واستنفرنا جهودنا للتصدي له، تقف خلفه حالة ذهنية إرهابية، تفوقه إرهاباً ومكراً، وأن هذه الحالة الذهنية الإرهابية التي تتلبس بعض تيارات العمل الإسلاموي السلفي، أخطر

بكثير من كل مظاهر هذا العنف المسلح الذي يمارس عنفه بطريقة واضحة المعالم، لا تقية فيها ولا نفاق؛ لأن هذه الحالة الذهنية (= الإرهاب السلفي التنظيري) التي لا نراها الآن، إلا في بعدها التجريدي، ستتحول - في القريب العاجل - إلى برنامج عملي، فيما لو تمكنت من بسط نفوذها في أي ميدان من ميادين العمل العام.

إن ما يظهر بجلاء، لكل متأمل للرؤية المستقبلية التي تكمن في تطلعات هؤلاء المتأسلمين، أن هناك نوعاً من العداء الصارخ لهذا الواقع الذي نعيشه، بوصفه - في تصورهم الخاص - واقعاً لا إسلامياً - وإن لم يتم التصريح بذلك في الغالب - وأن هذا العداء يمتد بعدوانه، لا إلى الظواهر فحسب، وإنما إلى الإنسان المسلم الذي يعيش هذا الواقع بالدرجة الأولى. إن شعوراً حادّاً بالانفصام عن بقية الناس في هذا المجتمع، لهو شعور يتلبس تلك التيارات السلفية، تلك التيارات التي يدّعي كُلٌ منها احتكار الإسلام، فهماً وعملاً وإخلاصاً؛ فتظهر وكأنها في حالة (ثأر) دائمة لا تهدأ، مع كافة أطياف المجتمع التي لا توافقها في أدق تفاصيلها الاجتهادية. إنها تظهر وكأنها تنتظر الفرصة - على أحر من الجمر - لتفرض وصايتها التامة، ورؤيتها الفاشية التي تطمع في قسر المجتمع عليها.

ولقد حاول الكثير من هؤلاء، ولأسباب متباينة، إخفاء هذا النفس العدواني، تحت عبارات مستقطبة من خارج القاموس الخاص المعترف به في مرجعياتهم، وأرفقوها - على إعلامهم المرئي - بابتسامات عذبة، تندى رقة ورحمة، وتوحي بالسماحة والسلام، و. . . إلخ، وانخدع من لا يعرف تلك المرجعيات - المُعوّل عليها لديهم - بهذا التسامح والاعتدال الذي يدّعونه؛ بينما تنفيه عنهم وقائع وأحوال وفلتات لسان، تتخلل هذا السياق الإعلامي ذاته، بل وأحياناً في سياق الاعتدال المُدعى!.

ونحن - إذ نقرأ لحن القول في مقولاتهم - لا ننتظر أن يظهروا لنا برنامجاً تفصيلياً لما يرونه مشروعهم النهضوي!، لأنهم عاجزون - معرفياً - عن ذلك.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ لأنهم لا يريدون كشف أوراقهم التي ستُعجّل بنهايتهم فيما لو أعلنوها. وهذا يؤكد أهمية التدقيق فيما يصدر عنهم من رؤى متباينة تجاه إشكاليات الواقع الراهن؛ لكونها - بمجملها - تدل على حالة ذهنية عامة لديهم، تتقاطع - بشكل أو بآخر - مع الإرهاب المسلح، مهما ادعت أنها ترفض التطرف والإرهاب.

ولعل الذي لم تأخذه هذه السلفيات في حسبانها، أن يكون إعلامها هو فاضحها قبل أي إعلام آخر؛ يتناولها كظاهرة إرهابية. ولقد كان هناك من يبدي اعتراضاً أو تحفظاً على السماح لها بحرية الإعلام؛ لكونها - كجماعات سلفية انغلاقية - ضد هذه الحرية التي تمارس نشاطها من خلالها؛ ولكونها تعادي المجتمع الذي هو ميدان ممارستها الإعلامية. ولكن، هذا النشاط الإعلامي لها، أظهر - دون قصد منها - كثيراً مما لم يكن ليظهر؛ لولا هذه الفرصة التي أتيحت لها.

لقد رأينا في هذا الإعلام الإسلاموي، من يتهم الإعلام المحلي - والصحافة خاصة - بأنها منابر يتم فيها سب الدين!، وأنها لا تلتزم الإسلام (طبعاً باستثنائها؛ فهي التي تلتزم وهي الوكيل الشرعي للإسلام!!!) وأنها ترتكب تجاوزات شرعية (تجاوزات بمفهوم من؟!) ولا بد من محاسبتها عليها.

يجري التصريح بكل هذا في تلك الوسيلة الإعلامية المتأسلمة، وكأن الكوادر الصحفية والأجهزة الرقابية لا تفهم الإسلام، أو أنها تفهمه ولكن لا يعنيها أمره!، بحيث تحتاج إلى مثل هؤلاء المتأسلمين؛ ليعطوها دروساً في الشريعة؛ تستطيع بعدها أن تفهم الإسلام الحق (تقصد: إسلامها!)، وليهبُوها موعظةً مجانية؛ لرفع درجة الإحساس الديني!؛ لأن صحافتنا - حسب زعمهم - تفتقد هذا الإحساس.

ولكي يتم تهييج الجماهير، وتجييش الرأي العام، ضد وسائلنا الإعلامية المحلية التي لا تتوافق مع تلك الرؤية المتطرفة، وتوصد دونها الأبواب، يتم

اتهام هذه الوسائل بتُهم تخرج بها عن دائرة الإسلام. ولا شك أنك عندما تصف صحيفة ما، بأنها تستهزئ بالدين أو بأحكامه المُحكمة، فإنك تصفها - صراحة - بالخروج من الإسلام، بمعنى أنك في الحقيقة تنحو منحى تكفيرياً، بحيث لا تكفر الصحيفة وكوادرها فحسب، وإنما السلطة الرقابية بتراتبيتها، والمجتمع الذي يدعمها بكافة أنواع المشاركة: إدارة وكتابة وإعلاناً وقراءة و... إلخ.

إن التعرض بالقدح للذات الإلهية، أو سب الرسول ﷺ أو الاستهزاء بأحكام الإسلام، أو ما شابه ذلك، لم يجرِ في أية وسيلة إعلامية رسمية، ولم يحدث ذلك في أية صحيفة أو مجلة محلية في يوم من الأيام، لم يجر ذلك الكفر، لا صراحة ولا تلميحاً.

إذن، فماذا يريد هؤلاء - بإعلامهم المتطرف - منا، ماذا يريدون من ترديدهم أن مثل هذا يقع في صحافتنا؟، حتى ليتصور السامع لهم أن صحافتنا مشغولة بالهجوم على الدين ليل نهار!!!. هذا اتهام خطير ليس للصحف فحسب، وإنما للأمة كلها، التي يفترض - كما في هذا الخطاب المتأسلم - أنها تغض الطرف عن هذا التجديف؛ لأن الأمة - بزعمهم - أصبحت في جاهلية!، لا تنكر منكراً ولا تعرف معروفاً، كما هو شائع في أدبياتهم.

إن محاولة استقطاب الجماهير؛ للالتفاف حول هذا التيار المهووس بروح العداء؛ هي الباعث على ترويج مثل هذه التهم الفارغة، وتوسيع مداراتها؛ لتلتهم كل مخالف يأبى التسليم لها بتطرفها، ولتكون هي - وحدها - المتحدث بلسان الحقيقة، وليتصور البسطاء أنها ترى من الاعتداء على الدين مالا يراه بقية الناس.

ولئن سألتهم، أين مواقع هذه التهم الكبيرة، الكبيرة بحجم: سب الدين أو الله - عز وجل -، فستجد جوابهم أن فلاناً ينتقد فلاناً، أو أن ذلك الكاتب استهزأ بهذا التيار الإسلاموي أو ذاك العلم السلفي، وأن، وأن ... وكأن (فلاناً) أصبح هو الإسلام، فمن انتقده فقد انتقد الإسلام ذاته، وكأن الإسلام هو

ممارسة هذا التيار أو ذاك، فإذا استهزأت بهذا التيار المتطرف فقد استهزأت بالإسلام!!!، إلى آخر هذه اللوازم التي لا تقف عند حد، وهي من لزوم مالا يلزم. ومع هذا يتم التكفير العام - صراحة أو ضمناً - من خلالها.

إن هذه الممارسة الإعلامية - التي تنتج مثل هذا النهج الذي لا يمارس تشريح الظاهرة، بما دون هذه التهم (التكفيرية) - تسعى لفرض رؤيتها؛ بوصفها الرؤية الشرعية الوحيدة، وما سواها فباطل، وتسعى لفرض رؤيتها الإعلامية المتطرفة على وسائل الإعلام الأخرى. فهي ترسم لها حدود ما يجوز نقده، وما لا يجوز، ومن هم الذين يجوز تسليط ضوء النقد على مقولاتهم، ومن هم محصنون داخل دائرة التقديس.

وليس هذا الجانب الإعلامي هو الخطر الوحيد، كما أنه ليس الخطر الأكبر، وإنما هو مجرد ضوء كاشف عن خطر كبير، خطر قادم إلينا من ثنايا تلك الأدمغة المفخخة بمقولات ابن تيمية وأتباعه غير النجباء. ولعل من يصغي لتلك الهمهمات وفحيحها؛ يدرك أن هناك إرادة خفية، ولكنها قوية؛ للمضي قُدماً في (طلبنة) المجتمع، وحقنه بإيديولوجيا الإرهاب. ولو أننا استعرضنا المقولات الطالبانية؛ لوجدناها هي ذاتها المقولات التي يُراد لها أن تأخذ طريقها إلى الواقع العملي لدينا. المقولات لا تختلف، بل الذي يختلف هو: ظروف التطبيق. وهؤلاء المتطرفون السلفيون عازمون على تطبيق مقولاتهم المترفة علينا؛ ولو بقوة السلاح.

إن هذا ما أعرضه هنا ليس مجرد قراءة عابرة، لظاهرة خطيرة؛ آخذة في الاتساع، وإنما هو دعوة للوقوف عملياً أمام هذا الاختطاف السلفي/ الإرهابي للوعي الذي تمارسه هذه الوسائل المفلسة من أي وعي حي يعمل للحياة.

هناك خطر ماثل، لا بد أن يدرك الجميع مآلاته، فيما لو تم التغاضي عنه، ومجاملته - آنياً - على حساب المستقبل. إنها ليست مجرد ظاهرة خطيرة، يمكن أن تعيش معنا، ونرضى بها، كجزء من التنوع الطبيعي، بل هي ظاهرة

تسعى - حثيثاً - للقضاء على كل ما سواها بوصفه ما سواها: (جاهلية القرن العشرين). إنها تسعى لإقامة مجتمعها (المثالي!) الموهوم، ولكن على جماجمنا وجماجم أجيالنا القادمة. ونحن من يتحمل - بعد - مسؤولية السماح أو عدم السماح لهم بهذا التدمير.

## 2 - 6: ولا يزال الإرهاب مجهولاً

اكتشاف الخلايا الإرهابية المسلحة مؤخراً، بقدر ما يشي باليقظة الأمنية؛ فإنه يؤكد على حقيقة مؤلمة، وهي أن تغلغل الفكر الإرهابي في نسيجنا الاجتماعي كان أشد مما يتصوره أكثرنا تشاؤماً. حجم الخلايا، وطبيعة الخطط المُعد لها، ومستوى الإعداد الميداني، كل ذلك يؤكد أن هناك تياراً خفياً يساند هذا الإرهاب فكراً وممارسة، وأن من ورائه - أيضاً - تياراً أعرض منه، يمنحه التعاطف اللازم، والتبرئة الضمنية، والغطاء الشرعي؛ عبر وسائل مراوغة، كمثل الكثير من وسائل التبرير التي تتقنع - أحياناً - بمحاولات التفسير.

إن اكتشاف هذه الخلايا الإرهابية، وما تخطط له من عمليات في غاية الخطورة، هي منجز إيجابي، تكمن إيجابيته في كونه اكتشافاً مبكراً، أي قبل الانخراط في الخطوة الأخيرة للتنفيذ. ولقد كان هذا الاكتشاف مبهجاً؛ بقدر ما كان مؤلماً، أو أنه مؤلم بقدر ما كان مبهجاً!. إنه كالاكتشاف المبكر للمرض المزمن، فهو بقدر ما يمنح فرصة أكبر للعلاج والشفاء، هو - في الوقت نفسه - يقرر حقيقة وجود المرض الخطير، وأن هناك عبئاً كبيراً لا بد أن يتحمله الجسد الاجتماعي في سياق جهوده لمكافحته، والصبر على خطوات العلاج التي قد تكون مؤلمة؛ لأنها عمل جراحي، يشتغل على ذات الجسد.

إن الهدوء النسبي للإرهاب مؤخراً، وما أعقبه من هذا الاكتشاف المفاجئ، هذا الاكتشاف الذي قد يكون صعق الكثير من أولئك الذين كانوا يتصورون اضمحلال الفكر الإرهابي - نتيجة فهم قاصر لطبيعة الفكرة الإرهابية، وعلاقتها

بالتشدد الديني العريض - إن كل هذا لا بد من أن يقودنا إلى التأكيد على النقاط التالية، التي لها أهميتها الكبرى في نجاح الحرب على الإرهاب:

1 - لوحظ أننا مرتهنون إلى المباشر أكثر من ارتهاننا إلى ما وراء المباشر من عوامل فكرية وتنظيمية فاعلة. فالإرهاب من طبيعته التخفي والمراوغة. إن كثيراً منا تقلقه وتزعجه العمليات الإرهابية المباشرة، بوصفها ظاهرة إجرامية متعينة في الواقع. لكن، بمجرد زوال هذه العمليات أو انحسارها، فإن بعضاً منا يتنفس الصعداء، متصوراً أنه قد تم القضاء على الإرهاب.

يحدث هذا الاسترخاء؛ مع الفارق الجوهري بين الإرهاب كجريمة تصدر عن منظومة من الأفكار المنداحة - بنسبيات متفاوتة - في الوعي الديني العام، وغيره من الجرائم. مصدر الجرم الإرهابي، يكمن في الخلفية الفكرية التي يتكئ عليها، أي بوصفه إجراماً يتشرعن، أو - على الأقل - يحاول أن يتشرعن. بينما الجريمة المجردة هي جريمة تحاول اختراق القانون، ولا تدعي الشرعية بحال، أي أنها تبقى في تصور الجميع، جريمة تُدان ولا تُعان. وهذا فارق جوهري وحاسم ومؤثر، لا يجوز تجاوزه بحال.

الإرهاب ليس مجرد جريمة. بل هو جريمة تحاول أن تكتسب شرعيتها في الاجتماعي عبر الاتكاء على المقدس الاجتماعي، في صورته العليا: الدين. إذن، فالإرهاب لا ينتهي بنهاية الجريمة المتعينة؛ كما أنه - يقيناً - لا يبدأ بها. الإرهاب يبدأ بفكرة، وينمو بفكرة، ويبرر وجوده بفكرة. ومن هنا، فالتعامل معه يبدأ - ولا ينتهي - بعالم الأفكار.

هل نحن مرتبطون بالمباشر إلى هذه الدرجة؟، وهل نحن نأخذ الظواهر الكبرى في السياق الاجتماعي على هذه الدرجة المتدنية من التبسيط؟. هل ما زلنا نعتقد أن الإرهاب مجرد ضيف عابر حلّ بيننا، ولا بد أن يرحل عنا؟. هل الظواهر الاجتماعية المعقدة تشتغل على هذا النحو الذي نتخيله؛ من الفصل فيما بينها وبين مكونات الاجتماعي، ومنها - أو من أهمها - المكون الديني، وعلى

هذا النحو من الانبعاث المفاجئ والانطفاء المفاجئ أيضاً؟. أسئلة من هذا النوع، ما زلنا نلتفّ عليها، بواسطة خطاب سلفي تقليدي، خطاب يبرئ الذات، سلوكاً وثقافة، ويرمي الآخر بجريمة وجريرة الإرهاب.

الاستهانة بالظواهر الاجتماعية الكبرى، والاعتقاد الساذج، أنها ظواهر معزولة أو يمكن عزلها، ومعالجتها في سياق هذا العزل اللاموضوعي، هذا العزل الذي يمنحها فرصة للبقاء، بل وللنماء، كل ذلك يدل على أننا نواجه الإرهاب بدعم - غير مقصود - للإرهاب. إن حرصنا على عدم الاصطدام ببعض مكونات الاجتماعي، وخاصة ببعض من يرفع شعارات التديّن، يجعلنا نحاول لملمة القضية، و(الستر) على من لم يصل به الأمر إلى (فضح) نفسه، بمساندته الجريمة الإرهابية المتعينة، على نحو واضح وصريح. فنحن نحاول محاصرة الإرهاب بحصر الإرهاب. بينما الإرهاب ليس محصوراً، ولا يمكن حصره واجتثاثه؛ دون المساس بالخطابات المتطرفة ذات العلاقة الوثيقة بمرجعيات الخطاب الإرهابي.

صحيح أن الإرهاب؛ في جذوره الفكرية، يعمد إلى التلبس بأقدس المقدسات الاجتماعية: الدين. لكن، يجب أن نكون أكثر جرأة وصراحة، في فحص كل خطابات الديني لدينا، ويجب علينا ألا نخاف - أو نُخوّف - من ذلك؛ لأن الدين الصحيح لن يُضارّ بشيء. وما دام الأمر كذلك، فلماذا التراجع والتقهقر عن عمليات الفحص الفكري، لمجرد خفوت عمليات الإرهاب؛ مع أن الجميع يدرك - على نحو واضح - أن تراجع العمليات الإرهابية، وهزيمة الإرهابيين في الميدان العسكري، لا يعني تراجع الأفكار الإرهابية، ولا هزيمتها في الميدان الفكري.

إنني أتساءل: ماذا لو توقفت العمليات الإرهابية لسنتين أو ثلاث - فضلاً عما هو أكثر من ذلك - ولم نعد نسمع بمثل هذه العمليات؟. إنني متأكد أننا سوف نعفي أنفسنا من مهمة الملاحقة الفكرية للفكر المتشدد، وسيخرج علينا بعض من تربطه بالفكر المتطرف أواصر قربى فكرية - غير مُعلنة - لينادي بأنه لا

ينبغي الحديث في هذه المسائل التي لم يعد لها وجود، أو يتهم من يستمر في تشريح خطاب التشدد، بأنه يفعل ذلك لأهداف أخرى؛ لأن التشدد - وهو فقط، الإرهاب المتعين في تصوره - قد انتهى، ولم يعد له من وجود!.

مأساتنا أننا سرعان ما ننسى. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فنحن مرتبطون - عاطفياً، ومن ثم فكرياً - بالحاضر والمباشر والمتعين. وهذا طبيعي في مجتمع ما زال يتحسس إشكالياته بعواطفه، وليس بفكره؛ لأن الفكر - كتراكم تاريخي في الجغرافيا/إنسان الجغرافيا - في بعده التراكمي النقدي، لم يستوِ على سُوقه بعد، أي أنه لا يزال مراهقاً في واقعنا المحلي. ففكرنا - في معظمه - وصف للمباشر الصريح من الوقائع والأفكار!.

2 - ظهرت في الآونة الأخيرة، وخاصة بعد الاكتشاف المفاجئ لهذه الخلايا تصريحات من قبل كثير من المسؤولين من مستويات متعددة، تؤكد على أن المواجهة الأمنية، وما حققته من نجاحات، لم يرافقها نجاح مماثل على مستوى المواجهة الفكرية. وهذه حقيقة. ومن المؤكد أن الحال سيبقى على هذا؛ ما لم يُسمح بفتح جبهة الصراع الفكري على مصراعيها، مع تيار التطرف والتشدد والانغلاق في مجتمعنا؛ دون حساسية من أي نوع، بل لا بد أن تُوفر الحماية المادية والقانونية لمن يتصدى لهذا التطرف على نحو صريح.

تحدّث وكتب كثيرون عن الإرهاب لدينا، وحاولوا مقاربته من زوايا عديدة. لكن، رغم كل هذا، فقد كان الجُهد متواضعاً؛ قياساً بما ينبغي القيام به. بعض من كتب وتحدث، فعل ذلك لمجرد أن يقال إنه فعل ذلك. وبعضهم - وخاصة من يتقاطع مع تيار التطرف في بعض المفردات العقائدية - فعل ذلك لمجرد أن يبرئ ساحته أو ساحة تياره من تهمة العلاقة أو التعاطف مع الإرهاب. هناك - أيضاً - من كتب عن الإرهاب لمجرد أنه موضوع الساعة، وآخرون، لمجرد أن يكون موضوع كتابة عابرة، في حال الافتقار إلى موضوع.

قليلون هم الذين حاولوا التصدي لظاهرة لإرهاب؛ بفحص مقولاته

الأساسية؛ في امتداداتها داخل المنظومة السلفية التقليدية، وبالكشف عن علائق القربى بين مقولات الإرهابيين وبعض الأفكار السلفية التي لها رواج اجتماعي غير منكر. والمشكلة الأخرى، أن هؤلاء (القليل) لم يكن بوسعهم فضح جميع المقولات، ولا التصدي لتاريخية الأفكار الإرهابية، لا لتوقف من ناحيتهم، ولا لتخوف من يد الاغتيال الإرهابي، وإنما لأن الوسائط التي يتحدثون من خلالها لا تسمح إلا بهذا القدر من الفحص؛ لأنها - بطبيعة الحال - مشروطة بمواضعات اجتماعية لا تستطيع تجاهلها.

لقد كتبت أكثر من ثلاثين مقالاً عن الإرهاب. هذا من ناحية المناقشة المباشرة. أما نقض التصورات المتطرفة التي تؤدي إلى الفكرة الإرهابية، أو - على الأقل - فتح المجال لها في الاجتماعي، وطرح البدائل الثقافية، فقد كان العدد يتجاوز العدد السابق بما يزيد على الضعف. ومع هذا فما زلت أكرر القول إنني لم أقل كل ما لدي عن التطرف، ولم أفضح تيار التطرف والإرهاب على النحو الذي يجب أن يكون عليه هذا الفضح؛ ليكون فاعلاً ومؤثراً.

ومع تحفظي - غير الاختياري - في حال قيامي بتشريح ظاهرة التطرف والإرهاب، فما زالت الشكاوى القانونية والوظيفية التي تُقام ضدي في ازدياد. وهي في هذا المضمار خاصة، تحاول إرباكي، وصدي عن بؤرة الهدف. وهي تتوالى، سواء على نحو اجتماعي أو قانوني. وكلها تحاول إصماتي وإيقافي عن الكتابة، لمجرد أنني فضحت هذا المتطرف أو ذاك، ونشرت فتوى التكفير لهذا الإرهابي أو ذاك. والمشكلة ليست هنا، ولو كانت كذلك لهان الأمر، فالمتطرف لا يمكن أن يسكت، وإنما سيدافع عن نفسه. المشكلة أن مثل هذه الشكاوى الكيدية تجد من يسمع لها داخل بعض المؤسسات؛ لأسباب يتعذر علي تفسيرها!.

المسؤولون - في كافة مواقعهم - ينادون بمواجهة فكرية صريحة لتيارات التطرف والإرهاب، بحيث تضارع المواجهة الأمنية وتعضدها. ونحن مستعدون لهذه المواجهة الفكرية، ولدينا الكثير مما يمكن قوله. ونحن لن نستخدم إلا

القلم في هذه المواجهة، وسنحتفظ بشرف القلم؛ فلن تكون اللغة استعدائية، بل ستكون نقاشاً حراً حول كثير من أفكار المنظومة السلفية التقليدية؛ مهما كانت حساسيتها. مستعدون أن نضع النقاط على الحروف في كثير مما قلناه سابقاً؛ وأن نمد تلك الأفكار؛ بحيث تصل إلى جذورها التاريخية؛ لنقف أمامها وأمام أنفسنا، ولنعرف إلى أي مدى يمكن لنا أن نتخلى عنها.

إننا نريد أن نقوم بتشريح الإرهاب فكرياً، كما يجب أن يكون التشريح، وليس - فقط - كما تسمح به بعض القوى الاجتماعية. نريد أن نواجه الإرهاب، ولكن، نريد - في الوقت نفسه - ضماناً يُوفّر الحد الأدنى من الحصانة الفكرية؛ فيما نقوله في الشأن الإرهابي خاصة. نريد نوعاً من الحماية ضد الاستعداء، ضد الاستعداء فقط، وليس ضد أن يطرح علينا الآخر (الإرهابي) أفكاره وتهمه، فهذا مجال حرية للجميع.

بدون هذه الحصانة المتواضعة، سوف يتم الترصد لكل من يناقش قضايا الإرهاب؛ بدعوى التعرض للثوابت، وبدعوى التجديف، وبدعوى اتهام الآخرين. وستكون النتيجة أن يصبح المفكر/الباحث، الذي يأخذ على عاتقه تشريح ظاهرة الإرهاب، عِبرة لغيره، بحيث تصبح أفكار التطرف - جراء ذلك - تمتلك الحصانة، ولن يجرؤ أحد على التعرض لها ولو من بعيد. وستنمو - حينئذ - دونما إزعاج من أي نوع. ستتناسل أفكار التطرف والإرهاب، وستكون الحصانة لها - بقوة المتعاطفين والمتقاطعين معها - بدل أن تكون لمن يحاول تعريتها وفضحها على نحو صريح.

## 2 - 7: مستويات اللغة الإرهابية

يأبى الغلو والتطرف، وما ينتج عنهما من إرهاب عملي، إلا أن يأخذا دورتهما الكاملة، في رحلتهما البائسة، التي تبدأ من مجرد إقصاء للفكرة والسلوك إلى إقصاء للإنسان ذاته؛ بوصفه متضمناً لمعنى (= معتقد) قد تَمَّ إقصاؤه من قبل؛ لهذا السبب أو ذاك. ويستمر هذا الروح الإرهابي؛ حتى يصل

إلى أقصى مداه، وذلك في التعمد الصريح للعنف، أي في محاولة القضاء على الحياة في كافة تجلياتها، حتى الرمزي منها.

هذه الدورة العنفية التي تتشظى خلالها الفكرة وتتناسل، يتشظى - أيضاً - خلالها الموقف من الإنسان، بحيث تتساقط الأوراق الآنوية تباعاً، حتى تصبح هذه الأوراق - في نهاية الدورة الإرهابية - منبوذة في دائرة الآخر المقصى، بعد أن كانت في دائرة الأنا. وربما لا يبقى في رأس الحربة الإرهابية - في بعض صورها - إلا الأنا الفردية، بعد إقصائها لكل ما سواها.

إن هذا التشظي الذي تتسم به الظاهرة الإرهابية، يمكن أن تراه متعيناً في انشطارات الحركة الخارجية (صورة الإرهاب الأولى في التاريخ الإسلامي) خلال مسيرتها التاريخية. فمنذ أن رفعوا أصواتهم بـ(لا حكم إلا لله) وإلى خفوت معالمهم وأعلامهم الأولى (مع بقاء الفكرة وتشظياتها مرجعية يمتح منها الفكر المتطرف المعاصر) في العصور المتأخرة - نتيجة التشظي الذي أدى إليه الإرهاب بالضرورة - وهم في رحلة انشطارية لا نهاية لها.

وإذا كان هذا التشظي المستمر، يسِم الغلو والتطرف أياً كان، فهو ليس مقصوراً على الظاهرة الخارجية فحسب، وإنما هو منطق عام؛ يحكم الغلو والتطرف أياً كان ميدانه، سواء أكان ذلك في الفكر السلفي الغالي، أم الخارجي المارق، أم القرمطي الباطني، أم . . .إلخ، فكل منها، تمثل مسيرة انفصال وتشرذم، لا مسيرة ائتلاف واتحاد وبناء؛ لأنها - بالدرجة الأولى - فِعل في الإقصاء والنفي. إنها وعي بالاختلاف، ورفض له في الوقت نفسه. تريد الوحدة ولو قسراً، بوعي يصنع - بقوة منطقه الداخلي - كل ما يُضاد الاتحاد.

ولعل أظهر دليل على هذا التشظي والتشرذم عند الغلاة، أن حيزاً كبيراً في الفكر الإسلامي لديهم - قديماً وحديثاً - تشغله محاور في الاختلاف والتباين والتمايز، لا محاور في الاتفاق والائتلاف. وبهذا، فالغلو والتطرف الفكري لديهم، هو مسيرة هدم في الفكر، ومن ثمّ في الواقع. فالفكر المتطرف يعمل

على اللانظام؛ مع أنه في الظاهر بناء معرفي متسق؛ لكثرة (التعليق والتحْشية والتهميش!) عليه. ولهذا تكثر الانقسامات الداخلية في الفكر الغالي؛ كنتيجة طبيعية لاطراد الفكرة الغالية من جهة، وحرص بعض الأفراد على التوافق مع شروط الصراع ميدانياً؛ مع تأبّي النظرية عليه من جهة أخرى.

إن هذه الحلقة التي يدور فيها المتطرف في الواقع؛ فيزداد تطرفاً وغلواً وإرهاباً - مخلفاً وراءه مجموعة من العلامات القابلة للقراءة - ما هي إلا لغة عنف آخذة في التصعيد؛ لأنها ليست إلا انعكاساً لحلقة كانت تمارس إرهابها قبل ذلك، على مستوى اللغة في تمظهرها المكتوب أو المنطوق (إذ اللغة بنية فكر تتشكل في الوعي؛ قبل أن تظهر على نحو محسوس كتابة ونطقاً) ولم يحدث إلا أن هذه اللغة انتقلت إلى مستوى آخر، إلى لغة أخرى، أي إلى لغة الفعل العيني.

إذن، فقد كان الإرهاب حاضراً كلغة في خطاباتنا السلفية، ولكنه لم يرتق إلى مستوى لغة الفعل العيني. وإذا كانت اللغة - بطبيعتها - تبحث عن مستوى يتجاوز مستوى وجودها الفيزيائي المبدئي - خاصة في بعده اللّاجمالي - فإن الفعل المتعين على أرض الواقع، يمثّل مطمحاً طبيعياً؛ تسعى إليه اللغة في مسيرة تحولاتها. ومن ثمَّ، فإن كل تطرف في المنطوق أو المكتوب (وهما انعكاس لبنية الوعي، وفي الوقت نفسه، تعميم لهذه البنية؛ كي تتشكل لدى الآخر) سيأخذ - حتماً - طريقه إلى الواقع الفعلي، ولن يتردد في ذلك، إلا تحت هيمنة الشروط الموضوعية التي تفرضها جدلية الفكر والواقع.

وإذا كان الخطاب الإسلامي في بعض صوره (غير السلفية) متسامحاً مع نفسه ومع الآخر، فإن الصورة التي راجت لدينا، وأصبحت تطبع مظاهر إسلاميتنا، لم تكن ذات لغة متسامحة، لا مع الداخل الإسلامي، ولا مع الخارج اللاإسلامي. ولقد مارسنا - كإسلاميين - الإرهاب اللغوي في مستويات عديدة، ابتداء من إقصاء الآخر اللامسلم، مروراً بإقصاء الآخر الإسلامي المختلف مذهبياً أو إقليمياً، وصولاً إلى إقصاء الآخر الإسلامي المحلي. بل

تطورت لغة النفي والإقصاء؛ حتى أقصى الصحوي التقليدي، الصحوي المستنير، إلى آخر تشظيات الإقصاء في الخطاب الإسلامي المعاصر، أو الذي يوصف بأنه معاصر؛ بينما هو خارج العصر؛ يعيش إشكاليات القرون الهجرية الأولى، ويعتاش عليها.

لقد كانت لغة الإقصاء الإرهابية واضحة في ثنايا الخطاب الإسلامي المحلي خاصة، سواء أكان سلفياً تقليدياً أم سلفياً صحوياً أم سلفياً إرجائياً . . . إلخ. وإذا كانت السلفية الصحوية أكثر انفعالاً بالوقائع المتعينة، فإنها بذلك أكثر أنواع الخطابات مَوْضَعة للغة، وأشدها حماساً لذلك المنحى. ومن ثم، فهي الأكثر فاعلية في تحويل اللغة من مستواها القولي إلى مستواها الفعلي، مما يعني أنها وسيط مرن لنقل الفكرة - سواء أكانت متشددة أم العكس - إلى الواقع.

لهذا، كان انتقال الغلو السلفي التقليدي إلى الفعل الواقعي انتقالاً غير مباشر في أكثر الأحيان؛ لقصور السلفي التقليدي عن الفعل في الواقع؛ نتيجة جهله الفاضح بآليات الحراك الواقعي، وتجافيه عنه. ولهذا وجدنا هذا الغلو والتطرف يتم عبر الوسيط الصحوي، بوصفه: حركياً - بشكل أو بآخر - ومن ثم، فهو الأقدر على أدلجة المفردات السلفية الغالية التي كانت ملقاة في الطريق تنتظر من يؤدلجها ويضعها في مشروع حركي تنظيمي أو شبه تنظيمي.

إن هذه المهمة التي اضطلع بها الصحوي - بوصفه مُفعّلاً للفكرة السلفية التقليدية ومفرداتها الحادة في الواقع - جعلت الغلو والتعصب المتعين في الواقع (= الإرهاب) حيثيات اتهام بالإرهاب، سيحاول الصحوي تبرئة نفسه منها في كل مناسبة إرهابية. ولا شك أن هذا الاتهام - وهو اتهام على مستوى الجدل الفكري الدائر في الوقت الراهن على الأقل - يرتبط به مستقبل الحركة الصحوية ورموزها؛ لكون الإرهاب بدأ يمس المجتمع ككل، ولم يعد الهدف مقتصراً على الآخر/الغربي، الذي استطاع الصحوي - بغباء صحوي - أن يجعله مكروهاً في أتباعه. إذن، فهذا الإرهاب بدأ - الآن - يمس مصالح الشريحة التي تسعى هذه

الحركة لتجييشها، بل يمسها ذاتها. وهذا ما يتعارض مع الهدف (الدعوي/ الدعائي). ولذا جاء الاستنكار واضحاً الآن، بعد أن كان جمجمة لا تكاد تُبِين.

لقد بدأ الإرهاب قديماً، ولكنه كان مجرد لغة، بمفردات النفي والإقصاء. بدأ؛ عبر تفعيل مفاهيم الولاء والبراء على نحو خاص، بحيث تُمارس بواسطته الكراهية ضد اللاإسلامي؛ أياً كان موقفه من الإسلامي، إذ يكفي كونه مخالفاً ومغايراً؛ حتى يوضع تحت مشارط هذه المفاهيم التي تتم بواسطتها عملية تفصيل أجزاء الجسد الإنساني. ولن تلبث طويلاً؛ حتى يتم بها تفصيل أجزاء الجسد الإسلامي، بل و - أيضاً - أجزاء الجسد السلفي.

لكن هذا الوقوف عند حدود الإقصاء اللغوي المباشر كان - فقط - في البداية؛ لأنه لم يكن من المنطقي أن تتحول اللغة من المستوى اللفظي الموجود لدى السلفي التقليدي، إلى المستوى الفعلي الواقعي (= الإرهاب) المتماهي مع الخطاب الصحوي. لم يكن منطقياً أن يتم هذا في خطوة واحدة، ولا في زمن قصير. كما لم يكن من المنطقي أن تتحول اللغة من مجرد بُغضٍ لـ(الكافر) إلى قتل لـ(المسلم)؛ دون أن يمر التحوّل بقتل ذلك الـ(كافر) المُعاهد، وبِبُغْضِ ذلك المسلم المختلف، وتكفيره، بداية بالعسكر الرسمي، وانتهاء بالمدني.

وبما أن الحدث الإرهابي الأخير كان موجهاً بشكل واضح إلى محيط مدني مسلم مسالم، وإن قصد به ابتداء غير ذلك، فقد خرج بعض من كان (صامتاً) عن صمته (سبق الكلام على المكفراتي الصامت على نحو مفصل في مقال سابق) وقد شجب الحدث من لم يكن شجب أمثاله من قبل. وهذا يدل على أن الشجب والاستنكار من قبل هؤلاء الذين شجبوا واستنكروا أخيراً، إنما هو مقصور على هذا المستوى الذي وصلت إليه لغة الإرهاب في هذا الحدث (قتل المسلم، بل المسلم المدني!)، بينما الموقف من الإرهاب، بمستوياته الأولى - حتى في صوره التفجيرية التي قتلت جنوداً مسلمين - هو الموقف السابق نفسه؛ لم يتغير، مجرد تحفظٍ، وإدانة - إن وجدت - بألفاظ عامة، ولحن من القول يحمل من التبرير أكثر مما يحمل من الإدانة الصريحة.

إذن، فالإرهاب كلغة تصاعدية لم يتم نقده ككل، أي كخطاب عام، في كافة مستوياته. لم يتم نقده من قِبَل الإسلامي؛ بوصفه المعني الأول بالبراءة من الظاهرة الإرهابية؛ لأن الإرهابي يتكئ - بحق أو بباطل - على مقولات الإسلامي المتطرف. لقد تم نقد الإرهاب في أعلى مستوياته، وهو المستوى الذي يصنف كجريمة في مفهوم التطرف (= قتل المسلم المدني خصوصاً). أما ما قبله من أحداث، فقد تم السكوت عليها؛ لأنها - وفق منطق الإسلامي السلفي - لم يستهدف فيها المدني المسلم، وإن كان من ضحاياها غير المقصودين بالأصالة. وهذا السكوت ليس في الماضي فحسب، وإنما يجري ذلك في سياق إدانة الحدث الأخير أيضاً، إذ لا تتم - في هذا السياق - إدانة الأحداث السابقة، حتى من قِبل مَنْ تراجع عن صمته السابق؛ فأدان الحدث الأخير. ومن ثم فهو - في حقيقة الأمر - ليس تراجعاً عن موقف سابق بوصفه خطأ في معاينة الظاهرة، بل موقفه إنما هو من هذه الدرجة من التصعيد في لغة الإرهاب فحسب، وليس موقف من أصل فكرة الإرهاب.

على هذا؛ فالمفردات العقائدية الإرهابية التي تموضعت على أرض الواقع أشلاء ممزقة في الأحداث الأخيرة، ما زالت بمنأى عن الإدانة والتجريم، وما زالت الذوات المُروّجة لها تتطلع لتفعيلها - بدعاوى طويلة، ومسميات موهمة - في الواقع الاجتماعي؛ ما أمكنها ذلك. وإذا كان المستوى العالي من الإقصاء (= الإرهاب) اللغوي المجرد لا يمكن التصريح به الآن؛ إبان هذا الظرف الإرهابي الدامي الذي صنع حالة استنفار، فإن اللغة الأولى للنفي والإقصاء لا يتم التنبه لها في الغالب، لخفوتها من جهة، ولتلبسها بالمفردة الشرعية السلفية التي تطمئن إليها النفس من جهة أخرى.

لا شك أن بقاء الإرهاب على مستوى اللغة المجردة هو بقاء للإرهاب، أو على الأقل بقاء للقابلية للإرهاب. وسيبقى الإرهاب ما بقيت لغته. ومن ثمَّ، فالمعركة القادمة معركة مع اللغة المجردة للإرهاب، تلك اللغة التي لا يمكن أن يزول خطر الإرهاب إلا بزوالها.

## 2 - 8: الخوارج.. المطالب والتنازلات

لا يخفى أن مشروع الخوارج يتجاوز (حالة الغضب والرفض) التي تتراءى في السلوك الخارجي، إلى طرح رؤية بديلة للواقع؛ حتى وإن بدت مستحيلة التطبيق. إنه مشروع لا ينبعث من فراغ، كما أنه لا يعمل في فراغ. إنه مشروع نما في بيئة التشدد الديني، تلك البيئة التي تحسن إنجاب من يزايد عليها من داخلها؛ بالخروج عليها؛ لتغييرها (= المجتمع) بالكامل. هذا المجتمع هو - إلى حد ما - الأصل، وهو الحاضر كميدان للفعل/التغيير، وهو المستقبل كميدان للحلم. إن هذا المجتمع هو - بالنسبة للخوارج - واقع مرفوض، بل ومُحارب، وهو - في الوقت ذاته - ميدان تحقق الحلم الواعد (= المجتمع المثال) الذي تبرر غائيته كل فضائح وفظائع الراهن الإرهابي.

مجتمع الخوارج/الحلم الخوارجي، ليس مشروع جريمة فحسب، بل هو - بالدرجة الأولى - مشروع الجريمة المشرعنة التي يُراد لها الدوام والانتشار. شرعنة الجريمة في السياق الخوارجي، يعني أنها تمر عبر منطق استدلالي مقبول - إلى حد ما - في مجالها الحيوي؛ منطق ينْشدّ إلى غاية مُحدّدة، تمنح هذا المنطق اتساقه، وتبرّر له ولجماهيره مراوغاته التكتيكية التي تبدو وكأنها خروج عن السياق الإرهابي الخوارجي العام.

مشروع الخوارج كأي مشروع ثوري ذي طابع راديكالي؛ له مطالبه التي يتذرع بها عقائدياً وفقهياً وإعلامياً وسياسياً، والتي يرى أنها (= المطالب = المُبررات) تُبيح له تحطيم المجتمع الراهن بكل مكوناته؛ لأجل صناعة مجتمع جديد واعد ومغاير، هو: مجتمع الخوارج، ذلك المجتمع الذي لم ولن يتحقق، وسيبقى مجرد تصور ذهني، يحفز المؤمنين به إلى الرفض الراديكالي لكل ما هو متحقق في الواقع.

إذن، الإرهاب ليس مجرد جريمة، بل هو جريمة لها مشروعها الخاص، وهو مشروع تراكمي في كلا مستويي الظاهرة: التنظيري والعملي. أي أنه يبدو

في هيئة حراك سياسي/مشروع سياسي، رغم كونه جريمة واقعية؛ وذلك لما يتضمنه من ملامح مشروع غائي نبيل، بحيث لا يقف عند حدود المكاسب المادية الفردية، التي تطبع عالم الجريمة التقليدية في كل مكان.

يتضح من خلال ما سبق، أن جريمة الإرهاب ليست مجرد جريمة، كما أنها ليست مجرد حركة سياسية راديكالية. إن فيها (= جريمة الإرهاب) أسوأ ما في هذا، وأسوأ ما في ذاك. إن فيها صفة الجريمة؛ بوصفها حركة عنف غير مبرر في الواقع، ولكنها - إضافة إلى ذلك - جريمة مُدرَجة في هيئة مشروع سياسي راديكالي، يطمع في التغيير؛ عن طريق العنف المدمر لكل ما هو خارج المُتَصوّر الذهني. وصفة: (مشروع) التي يُراد منها تخفيف حدة صفة: (جريمة)، عن طريق تماسها مع الهموم السياسية، لا تؤدي إلى التخفيف، بل تؤدي إلى تكثيف حضور الجريمة في الفضاء الاجتماعي العام.

الاختلاف بين الجريمة الإرهابية والجريمة المجردة هو اختلاف نوعي كبير. ونستطيع التأكيد على أن جريمة الإرهاب تختلف جذرياً عن الجريمة الجنائية المجردة، من حيث كون الجريمة المجردة، حتى المنظّمة منها، تُحاصر نفسها في حدود محاولة الحصول على العائد المادي المباشر المُستلب من المجتمع المُنتِج. فهي - على هذا التوصيف - جريمة طُفيليّة، لا تلغي المجتمع ولا تسعى لتدميره، بل ولا تطرح - على مستوى الحلم - واقعاً مغايراً، وإنما هي - فقط - تقتصر على استغلال ما هو موجود؛ قدرَ ما يسمح به تراخي الضبطين: الاجتماعي والقانوني.

على ضوء هذا السياق، نرى أن (مشروع) الجريمة المُجرّدة، مشروع يختلف عن المشروع الإرهابي/الخوارجي الذي يطرح المِثال، قبل أن يبدأ العمل. بل إن مشروع الجريمة المُنظّمة ليس مشروعاً البَتّة؛ لأنه لا يسعى لتبرير وجوده في الواقع، ولا لتوسيع نطاق الجريمة التي يعتمدها في المجال الحيوي الخاص به.

إننا نستطيع أن نلاحظ أن المُجرمين؛ من القتلة، وقطاع الطرق، ولصوص البيوت، ولصوص الأموال العامة، ومُهرّبي المخدرات، لا يسعون إلى تعميم نموذجهم، ولا يفرحون بكثرة رفقاء الدرب في ميدانهم، بل إن كل واحد أو كل مجموعة منهم، يريد/ تريد أن ينفرد/ تنفرد بالجريمة/ المَغنم، ويغيظ كل هؤلاء أن يجدوا من يتبنى طريقتهم في القتل أو اللصوصية؛ لأنهم يرون أن شيوع الجريمة على هذا النحو؛ سيجعل المجتمع، والمؤسسة الأمنية من ورائه، في حالة استنفار شديد، وستتقلص فُرص الربح بتقلص الأهداف النموذجية؛ عن طريق تقسيمها على عدد أكبر من اللصوص.

لكن، عالم الخوارج/ الإرهاب عالم مختلف عن عالم الجريمة التقليدية؛ رغم كونه عالم جريمة بامتياز. إنه عالم يستثمر في المثال قبل الاستثمار في الواقع. والمثال - بطبيعته المُفارقة - ينمو وتزداد عوائده المعنوية والمادية (العوائد المادية، على المدى البعيد، بعد تحقق المثال أو تحقق شيء منه) بكثرة الذين يستهدفون المثال المطروح. المثال/ الواقع المأمول/ الحُلم، ليس هدفاً مادياً يُستنزف بكثرة مُستهلكيه. بل على العكس من ذلك، إذ تتسع مساحة الإضافات بكثرة عدد المضافين؛ لأنهم مادة المثال، المادة الخام، التي بها يتحقق المثال.

طبعاً، لا يعرف سدنة الإرهاب هذا القانون الاجتماعي على نحو واضح، أي على مستوى الإدراك الواعي، لكنهم يعملون وِفْقَ هذا القانون الاجتماعي الحتمي، الذي تقضي به طبيعة الإيديولوجيا الخوارجية - في علاقتها بمكوناتها - من جهة، وفي علاقتها بالمجتمع موضوع الفعل؛ من جهة أخرى. الجريمة الإرهابية تسعى - بحكم هذا القانون - لتوسيع نطاقها، ولترويج جريمتها على أكبر عدد من المُريدين والمُتعاطفين. إنها جريمة تُسوّق للجريمة، وتدعم حضورها الفعلي في الواقع، وتقوم بتطبيعها باسم الله. والأخطر من كل ذلك، أنها تطرح الجريمة الواقعية، والجريمة الحُلم، كبديل عن الواقع الاجتماعي الموجود فعلاً. وهذا ما لا تُمارسه الجريمة المجردة التي لا تطرح نفسها كمثال.

إن تمظهر المشروع الإرهابي على هيئة مشروع سياسي تغييري؛ جعل بعض المجتمعات التي أُبتليت به، تتعاطى معه كحركة مُعارضة سياسية؛ دون النظر إلى المشروع الخوارجي من خلال طبيعة مكوناته الداخلية، ودون الاستضاءة بمسيرة الخوارج عبر التاريخ. فالخوارج ليسوا مجرد حركة معارضة سياسية، بحيث يمكن أن يتم التفاوض معهم على بعض المطالب، أو تقديم بعض التنازلات لهم، ولو على حساب طبيعة الحياة التي اختارها الجميع، باستثناء معتوهي الإرهاب.

الخوارج كانوا - وإن لم يشعروا بذلك على نحو واعٍ - ممثلي إيديولوجيا الموت؛ عن طريق المطالبة باللامعقول من الحياة. إن الخوارج ليسوا مجرد تجمّع غاضب لمعارضين سياسيين متعصّبين؛ لا يرضون بأنصاف الحلول، بل هم شيء مختلف. إن مطالب الخوارج ليست مجرد مطالب صعبة وعسيرة ومتشددة، بل هي - إضافة إلى كل ذلك - مطالب مفتوحة على المطلق واللانهائي، إنها مطالب لا تحدها أية حدود، لا تحدها حتى حدود بشرية الإنسان!

إن بعض طيبي القلوب منا، يرى أن هناك ما يمكن التفاوض عليه مع الخوارج، بل ويدعو إلى استرضائهم بقليل من التنازلات. إن هؤلاء يتصورون أن تقديم بعض التنازلات للخوارج - على نحو تطبيق بعض رؤاهم المتشددة في الواقع، أو رفع بعض الوقائع التي تغضبهم - من شأنه أن يخفف من حِدّة عداوتهم المستعرة، أو كما يقول أحدهم: إن كان ولا بد أن يكون الخوارج أعداءً لنا، وبهذا المستوى الذي نراه اليوم، فعلى الأقل، نستطيع بقليل من التنازلات، وبكثير من التسامح مع جرائمهم، أن نجعلهم أعداءً غير غاضبين، أو غير حانقين!

إن كلام هذا وأمثاله، هو حديث بلسان المنطق السياسي، على اعتبار أن تمظهر المطالب الخوارجية على هيئة (مشروع) يجعلها مطالب سياسية أو شبه سياسية، أي قابلة لأن يتم التعامل معها وفق المنطق السياسي. إنه يرى أن الخوارج قد خرجوا لمجرد مظاهر يأبونها، أو سياسات يعترضون عليها، أو رؤية

إصلاحية يريدون تفعيلها. أي أنه يتصور أن المشكلة، أو - على الأقل - أن جزءاً كبيراً من المشكلة، هو في الواقع وليس في مُجمل التصورات الخوارجية.

وفق هذا التصور؛ يصبح الخوارج مصيبين في توصيف الواقع، وفي تحديد الموقف منه، ولكنهم مخطئون - فقط! - في ردود الأفعال الصادرة عنهم تجاه هذا الواقع الخاطئ!. هذا ما يقود إليه تصوّر أولئك المنادين بتقديم شيء من التنازلات للخوارج؛ بغية استرضائهم وامتصاص غضبهم (المشروع!) على الواقع المستفزّ. أي أن الواقع هو صاحب الخطأ والخطيئة، وجرائم الإرهابيين هي من صنع هذا الواقع، وليست من صنع عقول سدنة الإرهاب الخوارجي. وبهذا يصبح الناس الأسوياء/ أبناء المجتمع، هم المجرمين؛ لأنهم الباعثون على جريمة الإرهاب، بينما الإرهابيون مجرد أناس غاضبين أبرياء؛ لم يكونوا ليتورطوا في الجرائم البشعة؛ لو لم يكن المجتمع منحرفاً إلى درجة الاستفزاز.

هكذا - للأسف - يفكّر بعضنا. ولا شك أن هذا تصور صادر عن عَقلٍ آني، عقلٍ لم يعرف طبيعة الفكر الخوارجي، ولم يعرف اختلافه النوعي عن كل أنواع حركات المعارضة السياسية الأخرى، بل هو تصور مَن يُغمض عينيه عن حقائق التاريخ؛ عن سابق إصرار. يحدث هذا، وكأن الظاهرة الخوارجية/ الإرهابية، ظاهرة جديدة علينا، لا نعرف طرائق تفكيرها، ولا أنماط سلوكها، ولا غاياتها، ولا إلى أين ستنتهي. نحن نتعاطى معها في حالة من الاندهاش، ونتساءل: من أين وكيف أتت؟، وكأنه لم يسبق أن اصطدمت بها مجتمعاتنا في يوم من الأيام.

إن التاريخ يحدثنا عن الخوارج كثيراً، ويؤكد لنا أن مطالب الخوارج ليست مطالب حقيقية، يمكن تحديدها في صورة: مشروع تغييري، بل هي ذرائع ومبرّرات، تطفو على السطح، وهي - في عمقها - ناتجة عن رؤية تكفيرية إلغائية، بحيث لا تعدو هذه المبررات والذرائع أن تكون طفحاً أو عرضاً لداء التكفير العقائدي العضال.

إن هذه المبررات والذرائع لا تُحدّد - بحال - طبيعة السلوك الخوارجي؛ فضلاً عن العقيدة التكفيرية التي هي الأصل، والتي تقف خلف هذا السلوك العنيف، بل هي مجرد ذرائع ومبررات، تفرضها ضرورة أن تكون هناك مبررات وذرائع، تحجب الحقائق العقدية التي تمتهن التكفير.

يُحدّثنا التاريخ بكل وضوح، فيقول: لم يرضَ الخوارج عن أحد؛ حتى عن الرمز الأمثل والأمل للعدل الاجتماعي (= الإمام علي - كرم الله وجهه). لقد تحقق في الإمام علي، النزاهة المالية الكاملة، والاستقامة السياسية في بُعدها التقوي وعلى كافة المستويات. لم يجد الخوارج ما يأخذونه عليه في هذا المجال؛ رغم ترصدهم له في الصغير والكبير. لم يجدوا شيئاً؛ ومع هذا حكموا عليه بالكفر؛ وتبعاً لذلك قتلوه. طبعاً قتلوه لأنهم كفرّوه، لا لأنهم رأوه مرتكباً لظلم يبيح القتل، ولا لأنهم وجدوه مقصراً في استلهام مبادئ العدل العام. لقد كفرّوه، ليس لأنهم اتهموه بسلوك سياسي منحرف، أو مرتبط بالفساد المالي أو الأخلاقي، بل لأنه - وهذا هو السبب الرئيس الذي لا يمكنهم التسامح فيه - لم يؤمن بعقيدتهم: عقيدة الخوارج؛ كما يؤمنون بها. وهم - لطبيعة تفكيرهم الحاد - لن يقبلوا منه أقل من ذلك؛ مهما قدّم لهم من تنازلات.

إنك لو تأملت مطالب الخوارج آنذاك، لم تجد أية الشكوى من أي ظلم وقع عليهم أو على غيرهم، بل هي كانت مطالب خوارجية؛ تعني تلبيتها لهم: فناء المجتمع الإسلامي وجوداً وعقيدة. إن مطالب الخوارج كانت تتحدد في: أن يصبحوا هم حُكّام الدولة الإسلامية، وأن يعترف الإمام علي - كرم الله وجهه - على نفسه بأن قد كفر وخرج من الإسلام؛ لأنه لم يتبعهم منذ البداية في تكفير المسلمين والالتزام بالعقيدة الخارجية بكل تفاصيلها. إنهم كانوا يريدونه خارجياً مثلهم تماماً. ومن ثَمَّ، إذا اعترف على نفسه بالكفر الأكبر، ثم آمن من جديد (وهذا ما طلبوه منه صراحة؛ إذ قالوا له: أنت ونحن بقبولنا التحكيم قد كفرنا، ونحن ندخل في الإسلام من جديد، فأسلم أنت أيضاً. وطبعاً رفض الإمام: علي هذا) وكفّر جميع المسلمين؛ يصبح مجرد شرطي لهم، بمرتبة: أمير

المؤمنين، شرطي خارجي، ينفذ إرادتهم قبل أن يتفوهوا بها؛ لأنه يجب عليه أن يتماهى مع ما في ضمائرهم مسبقاً، أي أن يكون خارجياً، كامل الأوصاف في كل ما يعتقده غلاة الخوارج أنه معلوم من دينهم بالضرورة، وأن يصبح موافقاً لهم في كل تفاصيل التفاصيل.

إذن، ما بدا أنها مطالب، لم تكن - في الحقيقة - كذلك، بل كانت انقلاباً على الدين وعلى المجتمع القائم بالإسلام. ماذا كان يمكن للإمام: علي، أن يفعل، في مواجهة غلاة التكفير؟. التنازلات إن نفعت؛ فهي مجرد مهدئات ظرفية، ستقود إلى ما هو أشد منها، ولا وجود لحدود تقف المطالب عندها.

إن بعض المؤرخين من ذوي الميول الخوارجية الواضحة، وبعض النواصب (= أعداء الإمام: علي) أشاروا إلى عملية (الاستئصال) التي مارسها الإمام علي، بوصفها عملية قمعية، كان بإمكانه الإعراض عنها، والالتجاء إلى خيارات أخرى. هؤلاء يؤرخون للحدث مجرداً، ولا يعون طبيعة الفكرة التي تكتنف عالم الأحداث. هؤلاء لا يدركون - أو لا يريدون أن يدركوا - أنه حتى لو رضخ الإمام علي - كرم الله وجهه - للخوارج، وفعل كل ما أرادوه منه؛ حتى تكفير نفسه وتكفير المسلمين بالجملة، بل وحتى لو سلّم لهم - وحاشاه من ذلك - بكل تفاصيل عقائدهم؛ فضلاً عن أساسياتها؛ فلن يقف الخوارج عند هذا الحد، ولن يعودوا بعد ذلك مواطنين صالحين مسالمين.

ليس هذا توقعاً، بل هو ما يشهد به التاريخ صراحة. فالخوارج أنفسهم لم يرضوا حتى عن الخوارج. فمنذ البداية بدأت دوامة التشظي التكفيري تنهك المشروع الخوارجي من داخله، إذ بدأ بعضهم يمارس التكفير صراحة وبمبررات هامشية. لقد أشعلوا حرب التكفير، ليس ضد جماهير المسلمين فحسب، بل وحتى ضد بعضهم البعض. فبمجرد الاختلاف بينهم على أيٍّ من التفاصيل الهامشية، يحدث أن يتصلّب كل فريق منهم على رأيه؛ لأنه يرى أن التنازل عنه: كفر بواح، وأن من يخالفه في هذه النتيجة: كافر، أيضاً. وبالتالي، فكل من لا يستجيب له، حتى من داخل المنظومة الخوارجية، فهو كافر.

لم - ولن - يسلم من الخوارج، حتى الخوارج. فالفكر التكفيري يجد من يُزايد عليه من داخله. وهكذا تفرّق الخوارج فرقاً شتى، يُكفّر بعضهم بعضاً إلى يومنا هذا؛ كما نراه من التنابز بالتكفير والتبديع بين السلفيات، ومن تكفير الجماعات الإسلاموية بعضها بعضاً، حتى وإن كانت أحياناً - وفقط لحفظ ماء الوجه السياسي - تُسوّق التكفير بألفاظ التبديع.

إن الخارجي (وأقصد: الكوادر الفاعلة، المؤمنة بالإيديولوجيا الخوارجية، ولا أقصد: أولئك الذين يستغلون هذه الإيديولوجيا لتحقيق زعامات خاصة) لا يفعل ما يفعله لمجرد الغضب، ولا يُكفّر لمجرد الكراهية، ولا يخون المواثيق لمجرد كونه خائناً في الأصل، ولا يغدر حباً في الغدر، بل هو يفعل كل ذلك إيماناً منه أن هذا الفعل هو فعل مشروع، فعل يُقرّبه إلى الله.

وبهذا، فمهما تودّدت إلى الخارجي، ومهما أحسنت إليه، فلن يتغيّر موقفه منك، لا لأنه بلا شعور، ولا لأنه ناكر للجميل، بل لأنه يعتقد - جازماً - أن موقفه منك إذا تغيّر لمجرد مواقفك الإيجابية منه، فإن هذا دليل على ضعف الإيمان (= الولاء والبراء) لديه، وأنه بهذا يقترب من حافة الخروج من الإسلام.

إن هذه المواقف الإيجابية منك تجاه الإنسان الخوارجي، مواقف لا معنى لها عنده، فهو يرى أنها يجب ألا تغيّر من حقيقة كونك - من وجهة نظره العقائدية - كافراً، بل ومرتداً (وفقاً لفقهيات السلفية التقليدية، يختلف حكم الكافر الأصلي عن حكم المرتد)، يجب قتله في أقرب وقت؛ لأنه - في سياق هذا التصور السلفي الإرهابي - وجوب كفائي يجب على الفور، ولا يجوز تأجيله إلا لعذر شرعي: عدم الاستطاعة.

لن يتغير شيء في السلوك الخوارجي؛ ما لم تتغير العقيدة الخوارجية ذاتها. هذه حقيقة بسيطة يعرفها الجميع، ولا يستوعبها إلا القليل. سيحاول الخارجي قتلك ما استطاع؛ حتى ولو كنت قد أنقذته من الموت تواً؛ كما في الصورة السينمائية النمطية التي تتكرر لذلك الغادر القاتل الذي لا ينفع معه المعروف.

الصورة النمطية: شخص ما، على شفير الهلاك، يكاد يسقط من أعلى قمة جبل شاهق أو من أعلى ناطحة سحاب، وبين احتمال الموت المرجّح واحتمال الحياة الواهن الضعيف أو المعدوم، تُشفق عليه يد كريمة؛ فتنتشله إلى برّ الأمان، بعد أن يكون قد رأى الموت عياناً. لكن، - وهنا المفاجأة الدرامية - بمجرد أن يقف الناجي على قدميه، وقبل أن يتملّى لذة النجاة من موت مُحقق، يدفع بمنقذه - وليس بأي أحد آخر - إلى الهاوية؛ ليموت!.

طبعاً، كل مشاهد، سيحكم بأن هذا السلوك هو قمة الغدر والسفالة الخلقية، وصانع المشهد يعرف هذا الانطباع عند الجماهير. إن المشاعر السلبية، تجاه القاتل الغادر تصل إلى قمتها عند المشاهد لهذا المقطع. قمة المعروف (= منح الحياة) في مواجهة قمة الغدر (سلب الحياة). ينجح المشهد الدرامي؛ بقدر ما يمعن في تصوير هذه المفارقة التي تتسع باتساع المسافة بين الحياة والموت.

لكن، إذا كان هذا السلوك الذي يُصوّره هذا المشهد النمطي سلوكاً نادراً؛ لا يقع إلا من أحط الأنفس البشرية؛ لأن النفس البشرية مطبوعة على حب المحسن إليها، فكيف بمن وهبها الحياة، فإن ندرته حتى في سلوك العصابات الإجرامية، يقابله اطراد وقوعه في السلوك الخوارجي القائم على عقيدة قتل الآخرين تقرباً إلى الله!.

الخارجي سيقتل - حتماً - حتى ذلك الذي ينقذه من الموت؛ ما دام أنه ليس على دين الخوارج. لكن هنالك فارق أكبر من مسألة نسبة الغدر التي تُلوّن المشهد المستفز، وهو أن الخارجي سيقتل مُنقذه؛ ليس لأنه ممتلئ غدراً ونذالة، وإنما لأنه مؤمن - جرّاء عقيدة خوارجية راسخة - أنه إن لم يفعل ذلك خسر إيمانه، ودخل النار، وإن هو فعله؛ فقتلَ؛ ثم قُتِل؛ استقبلته الحور العين، بمجرد أن يلفظ نفسه الأخير.

ما أريد إضاءته هنا، هو أن الكوادر الخوارجية تؤمن بعقيدة تتجاوز كل

المشاعر والعواطف الفطرية، بل تعد التنكر لهذه المشاعر في سبيل تطبيق مُحدّدات العقيدة، من دلائل الوفاء للإيمان (= تطبيق مقتضيات عقيدة الولاء والبراء وفق المفهوم السلفي). وهذا يقتضي عدم الاتكال على تغيير أو تعديل مشاعر الخوارج بمنحهم شيئاً من الشرعية، أو بالتسامح مع أخطائهم وتجاوزاتهم؛ لأنها ليست هي الفاعل الأساس في السلوك الإرهابي العنيف.

لا يجدي مع الخوارج حوار؛ إذا ما كان المقصود منه التنازل لهم، أو استرضاءهم ببعض المُحاباة. الخارجي؛ إما أن تتغير عقيدته الخوارجية بالكامل، وإما تكون علاقتك معه علاقة: حرب واستئصال، حرب تكون فيها معه بين خيارين: إما أن تقتله وإما أن يقتلك. الخارجي حتى وإن طالب بالحوار؛ فهو لا يريد من الحوار إلا أن يضطرك إلى التنازل له عن بعض ملامح حياتك، أي أن تتنازل عن نمط حياتك من أجل هوسه الديني الخاص. وحتى عندما يُظهر الخارجي لك أنه يُوافق على الثمن (= التنازلات مقابل التهدئة)، فهي مجرد فرصة لالتقاط الأنفاس، هي مجرد: (هدنة حرب أو استراحة محارب)، وليست تغييراً حقيقياً في القناعات العقائدية التي تحدد حقيقة الموقف من الإرهاب.

إن تجارب بعض الدول العربية في هذا المضمار جديرة بالدراسة، وخاصة التجربة المصرية. لقد كان الخوارج هناك يطالبون الحكومة بالحوار معهم؛ في الفترة التي كانوا يمارسون فيها القتل العلني والاغتيال الخفي. وأذكر أن الرئيس المصري أواسط تسعينيات القرن الميلادي المنصرم، وعندما كان المد الخارجي في أعتى صوره في مصر، رد عليهم بقوله: الحوار على ماذا؟، ورفض أي حوار مع من يحملون السلاح ضد الدولة/المجتمع. رفض الحوار معهم؛ لأن الحوار معهم بلا معنى، فالقانون يُحدّد مصير المستسلمين منهم؛ إن كانوا يريدون ضمان حقهم في الاستسلام. إذن، الحوار بلا معنى؛ إلا إن كانوا يريدون وقف عملياتهم المسلحة؛ بعد تلبية شروطهم الخوارجية، تلك الشروط التي تريد تفصيل حياة المجتمع على تفاصيل التصور الديني الخاص للخوارج. إنه التغيير

بالإكراه، أو بصورة ما، من صور الإكراه. وهذا ما كان مرفوضاً جملة وتفصيلاً من قبل الدولة والمجتمع في مصر. وجراء ذلك، نجحت مصر - إلى حد كبير - في وأد جماعات الإرهاب، وبقيت هيبة الدولة لم تتزعزع بتقديم شيء من التنازلات تحت تهديد السلاح.

لا يمكن تقدير نجاح هذه التجربة؛ إلا في حال تخيّل ما كان يمكن أن يكون؛ لو تم الرضوخ لمطالب الخوارج. لو حدث هذا؛ لتحقق للخوارج تأكيد رؤيتهم في نجاعة المواجهات المسلحة، ولاكتسبوا مواقع في الميدان المجتمعي، ولامتلكوا قدرة أكبر على التأثير، ولتمكنوا من استقطاب كثيرين؛ بوصفهم جماعة تمتلك قوة ضاغطة على الحكومة، ولأصبحت الحكومة مُعرّضة - دائماً - للابتزاز، ليس من جهتهم فحسب، وإنما من جميع الأطراف. وباختصار، كانت الحكومة ستسقط؛ حتى وإن بقي منها شبح نظام.

### 2 - 9 - ذرائعية السلوك الإرهابي

هل الإرهاب - الآن - يعلن عن كل ما لديه؟، وهل يمكن تفسير الظاهرة الإرهابية من خلال السلوك الإرهابي المباشر، أي كحوادث عنف متعينة في الواقع؟، وهل تكفي الخلفيات الفكرية المعلنة لتحديد: من هو الإرهابي، أم لا بد من وجود سلوك وحشي متعين، في صورة التقتيل أو التفجير؛ حتى تتحقق الصفة: الإرهاب؟، هل التشريع العلني للقتل باسم الدين، والحث عليه - صراحة أو تلميحاً أو صمتاً - إرهاب بذاته، أم هو مجرد عامل ثانوي، من بين عوامل كثيرة، تصنع ما يمكن أن يطلق عليه حالة: الإرهاب؟.

أسئلة وأسئلة لا بد منها؛ إذ ما أردنا مساءلة الحالة الإرهابية التي تكتسح العالم الإسلامي اليوم. العالم الإسلامي - كما نراه الآن - مريض بالإرهاب، سواء أكان إرهاب الحالة الفكرية التي تخلق حالة الإرهاب، أم إرهاب القنابل والأحزمة الناسفة ونحر الأبرياء. فمن باكستان إلى الجزائر والمغرب وموريتانيا، مروراً بمصر وسوريا والعراق، وليس انتهاء باليمن والصومال، وسواحل القرصنة

الصومالية - التي أصبحت تحكمها قوى التطرف - لا مفر من المواجهة مع الإرهاب. هذه الوقائع الإرهابية ليست جرائم معزولة عن بعضها، وليست مقطوعة الصلة بمبرراتها الفكرية في منظومة التقليد والتطرف الديني، بل هي أعراض مرض فكري عضال، ينخر في بنية الوعي العام لأمة الإسلام.

إن هذه التشنجات التي تظهر على صورة وقائع إرهابية، تغطي مجمل العالم الإسلامي، لا تكفي حالة الشجب والاستنكار لمواجهتها. المرض لا ينتهي بمجرد تجاهله أو رفضه أو الضيق به أو إعلان البراءة منه. المرض لا ينتهي إلا بالعلاج. والعالم الإسلامي، وإلى اليوم، لم يتخذ - بعد - قراره الحاسم بضرورة العلاج، بل ما زال يتعامل مع هذا المرض العضال بأنواع المهدئات، هذا إن لم يكن يتعامل معه بأقل هذه المهدئات فاعلية ونجاعة. لهذا، يتوارى الإرهاب حيناً، وتختفي أعراضه، ولكنه - عند أدنى فرصة - يظهر للعلن، وعلى نحو مفاجئ؛ بعد زوال مفعول تلك المهدئات، التي لم تزد على أن منحت المرض فرصة للنمو والتطور في الخفاء.

ما زلنا - كما كنا - مع كل عرض من أعراض الإرهاب، نبحث عن تبرير في هيئة التفسير. وربما نبالغ في التبرير غير الواعي؛ فنرجع الإرهاب إلى عوامل ثانوية، وأحياناً عوامل تقع خارج سياقه الفكري. ما زلنا نظن أن هذا التبرير الذي يعتمد التبرئة، أو هذا الهروب من العلاج المر، يكفي للقضاء على المرض ذاته. ولأننا نعرف أن العلاج الحاسم مؤلم جداً، ومكلف مادياً ومعنوياً؛ لأنه يُشرّح تراث الأنا وواقع الأنا ونرجسية الأنا، فإننا نقنع من العلاج بالمسكنات الظرفية التي نمارس من خلالها خداع الذات. لكنها (= المهدئات والمسكنات) لا تُنهي المشكلة، بل تزيدها سوءاً، إذ تمنحها فرصة النمو والاستشراء.

لا بد أن نتساءل بصراحة مع أنفسنا: هل يمكن علاج المرض العضال بحبة أسبرين؟. العلم - بكل قوته وصرامته - يقول: لا. ونحن - من خارج هذا الوعي العلمي - نقول: ربما وقد ولعل وعسى، فربما تتحقق المعجزات، لا

سيما ونحن أمة غارقة في بحيرة من وهم المعجزات!. نحن ما زلنا نواجه الواقع - بكل صلادته - بترسانة من الأحلام والأماني والتوهمات التي تقع في دائرة اللامعقول. وكل ذلك يتم؛ لأننا لا نريد الحزم مع أنفسنا، ولا أن نعترف بأخطائنا؛ إذ يصعب على العربي - المأخوذ بذاته تنرجساً إلى درجة الجنون - الاعتراف بخطايا الآباء والأجداد، ومحاسبة المعاني والأشياء ذات العلاقة الحميمة بالذات.

نحن نُبرّر - ولو بطريق غير مباشر أو غير واعٍ - لكل جريمة، ولو كانت هذه الجريمة دعوة علنية همجية؛ لقتل الإنسان البريء - ؛ لمجرد كونه مدير قناة فضائية منفتحة، بحيث لا تتحرج من بعض الأخطاء العابرة التي لا نختلف على أنها أخطاء - ونعتذر حتى لمن وصل به تطرفه إلى الدعوة لقتل رسوم الحيوان (= الرسوم المتحركة)!.

إننا ما لم نجب - وبصراحة - عن كل تلك الأسئلة السابقة المتعلقة بالإرهاب، وما لم نتخذ الإجراءات الحاسمة؛ بناء على نتائجها التي ستظهر لنا، فسيبقى العالم الإسلامي مهدداً بخطر الإرهاب ومأسوراً إلى رُؤى المتطرفين، بل ربما تطور الإرهاب في بعض أقطار هذا العالم؛ ليصل إلى درجة الهيمنة الشاملة، التي لا تعني في حقيقتها إلا الدمار الشامل، كما حدث مع حكومة الإرهاب: طالبان، أو كما سيحدث مع حكومة الملالي: إيران.

لكن، إذا كانت ملابسات الأوضاع الراهنة، تقف حائلاً دون البدء بالعلاج الشجاع الشامل والحاسم، فلا أقل من مساءلة الظواهر، والتعويل عليها في الكشف عن داء الإرهاب. نحن أمام وضع لا بد أن يتحرك كلٌّ في مجاله؛ قدر ما تسمح به مُحكمات الشكل، وما تُتيحه قنوات الاتصال مع الجماهير. لا بد من وضع النقاط على الحروف - صراحة أو تلميحاً - ؛ ليكون هناك وعي جماهيري عام بالظاهرة الإرهابية. نريد أن يصبح هذا الوعي الجماهيري بمثابة المصل الوقائي ضد فيروس الإرهاب الخطير.

ليس من السهل القبض على الفاعل الإرهابي متلبساً بالجرم الإرهابي المنشود، خاصة في سياقه النظري المُراوغ. السلوك الفكري للإرهاب مُتحوّل ومُتلوّن ومتخفٌ وماكر ومندغم في أكثر من سياق. كما أنه يتأرجح بين عدة مستويات متفاوتة، بعضها بمثابة الأرضية أو المقدمة للبعض الآخر. وكلٌ معني بالظاهرة يعرف جيداً أن بين هذه المستويات علائق معنوية ومادية، لا بد من تعريتها قدر الإمكان.

الكلمة من هنا، كافية للفعل الإجرامي هناك. والشعار الذي يتراءى ببراءة هناك، يعمل بمثابة المُوجّه والمحرّض هنا. ولا شك أن علائق المعنى علائق غامضة؛ لا تستطيع أجهزة الرقابة المادية التقاطها، بل لا بد للفاعل الفكري من استشعارها، سواء من حيث ملامحها المباشرة، أو من حيث توسلها الخفي بسلوكيات قد تبدو متباينة وبريئة، لكنها - عند التأمل نجدها تتغيا غاية واحدة، غالباً ما تتمحور حول: إرادة الهيمنة. إنها (= حزمة الأفكار الإرهابية/ أفكار التطرف الديني) تريد الهيمنة في أية صورة من صورها، وتتدرج في هذا تنظيراً وتطبيقاً؛ إلى أن تنتهي بالتحكّم التام.

الإرهاب مشروع واسع ومتنوع، يتغيا الهيمنة الشاملة بتوظيف البعد الديني في مجال الشأن العام. هذا الإرهاب يبدأ بكلمة. ومن الطبيعي أن الكلمة الإرهابية لا تعلن عن نفسها صراحة كجريمة قتل، وإنما تنزع إلى ارتداء مسوح المقدس؛ بغية نقل سلوكها الإجرامي من دائرة الإجرام إلى دائرة المشروع، بل إلى دائرة الفعل المقدس، الفعل الذي لا يقوم - كما يزعم - بأكثر من تنفيذ إرادة الله!

الإرهاب لا يمكن أن يهيمن ويسيطر ويقمع، بل ويصنع حكومته الخفية أو العلنية، إلا بمثل هذا التلوّن الماكر، والخداع الذي يتجاهل - عمداً - أن هذا الدين الذي يستغله لغرض الهيمنة والسيطرة، صريح بأن لا أحد يحق له أن يسيطر ولا أن يُهيمن على أحد باسم الدين، حتى ولو كان مبلّغ هذا الدين ذاته فقد جاء - صراحة - في محكم الكتاب أن «لست عليهم بمسيطر».

لا يجهل الإرهابي هذه الحقيقة الشرعية. هو يعرفها جيداً. لكنها لا تهمه؛ بقدر ما هو مهموم - إلى درجة الجنون - بترسيخ وإعلاء سلطته في الواقع وفرض هيمنته على الجميع. يشهد بذلك كل ما نراه من مظاهر الإرهاب، سواء ما كان منها في مجال التنظير، أو ما كان منها في مجال التطبيق العملي. وحركة الجهاد الأفغاني، تمخضت - بولادة غير مباشرة - عن حركة الإرهاب: طالبان، تلك الحركة التي أرادت الهيمنة حتى على مقاسات الشوارب واللحى. والإنقاذ الجزائرية أشعلت حرباً أهلية، ذهب ضحيتها أكثر من مئة وخمسين ألف قتيل؛ غضباً لسلطة توهمت أنها أفلتت من بين يديها، بعدما كانت قاب قوسين أو أدنى منها. والمحاكم الصومالية تُحرق الأخضر واليابس في ذلك البلد المنكوب: الصومال، وترجع به إلى عهود القراصنة، متوهمة أنها سترث مشارق الأرض ومغاربها، وستصبح مقر: خليفة المسلمين؛ ليصبح لقبه: السارق بأمر الله!

إن هذا العبث الذي يقف بالعالم الإسلامي على تخوم الجنون، لا يزال واقعاً يفرض نفسه كمأساة تنتج نفسها باستمرار. ليس الأمر مقصوراً على هذه النماذج، بل غيرها كثير. لكن، تبقى هذه هي النماذج التي أعلنت بكل وضوح عن تهالكها العاهر على السلطة والنفوذ، ولو كانت سلطة ثمنها ملايين القتلى من الأبرياء. إنها هي الأشد وضوحاً، وإن لم تكن الأشد خطورة. طبيعي أنها - مع صراحة فعلها بالنقيض - تؤكد أنها لا تبغي إلا تنفيذ إرادة الله، بإقامة شرعه بين الناس، وأنها من أزهد الزاهدين في الحكم، وأنها تؤمن أن هذه الدنيا ليست سوى متاع قليل. طبيعي أن تؤكد هذا الزهد لجماهيرها البائسة. لكن، ما ليس طبيعياً، أن تجد ملايين المغفلين، ممن يتَعامَون عن صراحة منطوق هذه الوقائع الماثلة أمامهم، ومن ثم، يُصدقون هذا المكر المشحون بأنواع الادعاء.

ربما تكون هذه الجماهير المخدوعة بهؤلاء، تضع نفسها - جراء الضغط النفسي لواقعة التخلف التي تجرح الأنا - لقمة سائغة لهذا الخداع. قد تكون هذه الحالة السيكولوجية تصنع فيها القابلية للانخداع بكل من يقدم لها ما يعزيها

في تخلفها، ولو كانت حزمة من الأوهام الفارغة. لا تفسير للنجاح الكبير، الذي يجده هذا الخداع الإرهابي إلا بهذا التفسير السيكولوجي الخاص؛ إذ يستحيل أن يكون جهلها بتُجّار الشعارات جهلاً فظيعاً إلى هذا الحد، يستحيل أن تجهل حتى تناقضات هؤلاء التجار في خطبهم وهتافاتهم العامة. إن هذه التناقضات الفاضحة بلغت حداً من الوضوح والصراحة، بحيث يستحيل أن تغيب عن هواة المستمعين لهؤلاء، فكيف بمُريديهم، ممن يحفظون عنهم خوافي إيماءات الرؤوس، وأسرار تقويس الحواجب، ودلالات تقطيب الجبين!.

تُجّار الحركات العنفية، والداعمون لها إعلامياً وفكرياً، ليسوا من الذكاء بحيث يحفظون لأنفسهم - ولو بالحد الأدنى - درجة من الاتساق. إن من يتأمل مقولاتهم وتناقضاتها الذاتية، وتناقض تلك المقولات مع الأفعال من جهة أخرى، يجد أن هؤلاء التجار صرحاء - إذ ما تمت قراءة مجموع الأداء - بأنهم سيقومون بما يناقض التعهدات التي قطعوها على أنفسهم، والتي يؤكدونها مع طلوع كل نهار، وينقضونها قبل حلول المساء. هي تناقضات واضحة، ولا تحتاج إلا إلى تأمل عابر؛ حتى يستطيع المرء اكتشاف حجم الخداع.

عندما قامت الثورة في مصر كان الإخوان عضدها الأقوى، بل كانوا سندها الشعبي الذي مكنها من الثبات في اللحظات الأولى. وكان رد الجميل من قبل الثورة أن قامت - بحركة قمعية - بإلغاء جميع الأحزاب، ولكنها استثنت الإخوان من الإلغاء. واغتبط الإخوان بهذا الاستثناء الذي فازوا به بمنطق القوة والعنف، لا بمنطق الاستفتاء والانتخاب. ولهذا تصوروا أنهم منافسون حقيقيون لسلطة العسكر، وعاندوا بأكثر مما تتحمله خوذات العساكر. فكانت النتيجة الحتمية والمتوقعة: إلحاقهم بقرار الإلغاء الذي كانوا يُنادون به، بل ولأنهم لم يستوعبوا هذا الإلحاق، فقد سارعوا إلى الدخول مع حكام الجيش المصري في أشد أنواع الصراع دموية في التاريخ الحديث لمصر.

الحرية مبدأ كلي، ولا تتجزأ. وعندما تتجزأ، تصبح وهم حرية، لا حرية

حقيقية. وهذا ما واجهه الإخوان في الزمن الناصري. فهم قد فرحوا وابتهجوا بقمع الأحزاب التي كانت تنافسهم قبل الثورة، وسكروا باستثنائهم من هذا القمع. أي أنهم قبلوا بمبدأ القمع مع غيرهم، عندما لم يقع عليهم. والظلم - كما العدل - شمولي، فلا عدل ولا قمع بالاستثناء. وحسن البنا عندما كان ينادي بإلغاء الأحزاب، كان يرى أن حزبه محصّن لأنه حزب دعوة لله، وأنه ليس كغيره من الأحزاب، غارق في الفساد السياسي. ومعنى هذا، أنه كان يرى لنفسه ولحزبه حصانه إلهية ومدنية؛ لأنه يتحدث باسم الدين، ولأنه - كما يصور نفسه - ليس حزباً بالمفهوم السياسي، وأن جماعته جماعة دعوة، حتى وإن مارس البنا نفسه الترشيح للبرلمان أواسط الأربعينيات!.

المهم أن الإخوان بعد زوال النظام الناصري، والسماح بإنشاء الأحزاب في عهد السادات، تراجعوا عن مبدأ حسن البنا، وقالوا بالسماح للأحزاب، بعد أن أدركوا أن مرحلة الاستثناء لن تعود أبداً. لهذا، قبلوا - علنياً - أن ينطبق عليهم ما ينطبق على الأحزاب، وأعلنوا قبولهم للعملية الديمقراطية، وأنهم راضون بمبادئ تداول السلطة. وبدأوا يُلحّون على السماح لهم بالعمل الحزبي العلني، بدعوى أن النظام يبيح حق إنشاء الأحزاب. وهذا - علنِيّاً - تحوّل جذري في الموقف من الممارسة الديمقراطية، لم يستطيعوا - إلى الآن - أن يأتوا له بمؤكدات وضمانات من داخل المنظومة الفكرية للإخوان، بحيث يطمئن الشارع السياسي إلى أنها تحولات حقيقية في القناعات، وليست مجرد تجارة عابرة بالشعارات.

من حق الجميع أن يفهموا، ومن واجب الحركات السلفية التقليدية العنفية أن تعلن عن جوهر مبادئها. والإخوان - إذ يطالبون بحق الممارسة السياسية العلنية - لم يفصحوا عن تفاصيل مشروعهم؛ على افتراض أنهم سيصدقون في تطبيقها. الحقيقة التي تتم قراءتها من خلال منطق المنظومة الإخوانية، ومضامينها الداخلية، أنهم ضد العملية السياسية الديمقراطية التي يطرقون أبوابها؛ في انتظار الإذن بالدخول. الحريات التي يؤكدون صونها الآن، تخضع

لتفسيرهم الخاص للحرية. بل قد تُفلت منهم - أحياناً - كلمات عابرة، تؤكد حقيقة المضمون القمعي لديهم. فهذا المرشد الثالث للإخوان: عمر التلمساني، الذي كان يلح على ديمقراطية الإخوان، والذي يُعد من أكثر قادة الإخوان تسامحاً، يخاطب الرئيس السوداني السابق: جعفر نميري، بقوله - مشيراً عليه بكبت حريات الكتّاب - : «فعلى القائد الحصيف أن يُحذرهم، وأن يكبح جماحهم، ولا يُفسح لهم في غيهم بحجة حرية الرأي والكلمة».

هل نصدق التلمساني عندما يدعو للديمقراطية، وينكر مضمون الفكر الإخواني الذي لا يؤمن بالديمقراطية بل يؤمن بالإكراه؟، هل نصدق التلمساني عندما يدعو للحرية، وهو - كما في نصه السابق - يُشير على أحد الحكّام بسياسة قمع الحريات، بل قمع حرية الكلمة على وجه الخصوص؟. إذا كان يشير بهذا، وهو لا يمتلك سلطة، ولم تكتنفه بإغراءاتها؛ فكيف لو أمسك بسلطة حقيقية، والسلطة الحقيقية هي التي تُشكّل الامتحان الحقيقي والعملي، الذي به تُعرف درجة الالتزام بالمبادئ والمثاليات المُعلنة؟.

ربما تكون الأمور غير واضحة، حتى بالنسبة لقيادات الحركات التقليدية المتطرفة. فهم يرون شعار الديمقراطية رائجاً ورابحاً، والمطالبة بالحرية قد أصبحت مبدأ جماهيرياً لا تنازل عنه بحال. ومن ثَمَّ، فهم ينساقون وراء الحالة الراهنة، وينغمسون في وهج إغراءات الشعار، دون أن يعوا - بدرجة عالية وضرورية من الوضوح - تحديات التفاصيل، عندما يواجهونها على أرض الواقع. إنهم يعتقدون أن الأمر ليس معقداً في مسألة الحريات، ولا في منطق القوة وتحولاتها، فيسارعون إلى تبني مبادئ الحرية كشعارات، دون أن يعوها واقعياً. وعندما يلامسون حرارتها في الواقع؛ فسرعان ما يجزعون منها، ويتنكرون لها.

إن حال بعض هؤلاء مع الشعارات والمقولات ذات الإغراء الجماهيري، أشبه ما تكون بشاب رأى امرأة في غاية الجمال (= السلطة هنا) ففتن بها، وقرر

الحصول عليها بالحلال (= العملية الديمقراطية). تقدم لخطبتها، وبدأ أهل العروس يُملون عليه الطلبات التي تفوق قدرته بمراحل ومراحل. لكنه تحت ضغط الإغراء، ولأنه في حالة هيام مُسكر، فقد اضطر إلى الموافقة. لقد بدأ يجيب على كل طلب يوجهه أهل العروس بقوله: موافق موافق؛ دون أن يعي حقيقة ما يلتزمه من التزامات. المهم - في هذه اللحظة - أن يحظى بمعشوقته، وليس من المهم أن يكون قادراً على تحقيق شروط هذا الزواج.

لا شك أن الحركات المتطرفة تمارس دور العاشق هنا، والسلطة دور المعشوق، والمؤسسات الجماهيرية دور الأهل الذين يشرفون على عملية الزواج. وعندما يُصدّق هؤلاء الأهل التزام العريس بمجرد نطقه بكلمة: موافق، ولا يتحققون من إمكانيات الخاطب الحقيقية، ولا يسألون عن مدى قدرته على تحقيق طلباتهم التي يوافق عليها بالإجمال، وبدون أي توضيح أو بيان مفصّل، فإنهم سيجدون أنفسهم ضحية عملية احتيال لم تخطر لهم ببال. سيسعون - جاهدين - من أول ليلة لإبطال هذا الزواج (= كمحاولات الشعب الفلسطيني الآن التحرر من حماس) ولكن الزوج من جهته سيجاهد لاستمرار عملية الزواج، ولو أن يصبح زواج التراضي في البداية زواجاً بالإكراه (= إصرار حماس على بقائها في السلطة)، وسيُبرر ذلك بحالة العشق والهيام.

لكن، حالة الحب - على افتراض حقيقتها - لا تبرر عملية الاحتيال. عملية الاحتيال هذه تقلب الحلال إلى حرام. ولهذا، يجب على الحركات المتطرفة التي تتلبس بالدين أن تتأكد من حقيقة قدرتها على الوفاء الكامل بوعودها. هذا إذا ما افترضنا أنها كانت تضمر حسن النوايا. على الحركات السلفية المتطرفة التي تتسابق إلى صناديق الاقتراع، أن تطرح على وعيها العام هذا السؤال: هل تطيق حمل أعباء سياسية لم تعتد عليها من قبل؟.

هذا إذا كانت صادقة في نواياها. أما إذا كانت - وهذا هو الغالب - تمارس الخداع عن سبق إصرار، فلا حيلة إلا أن تدرك الجماهير أن ما تقوله

هذه الحركات والتيارات السلفية التقليدية العنفية شيء، وما تريد أن تفعله - لاحقاً - بعد سيطرتها على الحكم شيء آخر، شيء سيتمظهر في أبشع صور القمع والإذلال وكبت الحريات.

الحركي العنفي مشدود إلى زاويتين - كل منهما تبعده أكثر فأكثر عن الوفاء لمقولاته العلنية وشعاراته الجماهيرية - : زاوية الوفاء للمضمون العنفي الذي يتأسس عليه وعي الحركة أو التيار، وزاوية الانشداد إلى إغراءات السلطة وإرادة الهيمنة التي تملي قاعدة الوعي الأصولي، والتي لن يصل إليها إلا بالإعلان عن الالتزام العام بالديمقراطية وكفالة الحريات. سيجد المراقب الواعي أن التناقض بين الزاويتين يجعل الوفاء لأي منهما مستحيلاً، وسيجد نفسه يسير باتجاه تحويل كل الوعود والتأكيدات - لأي من زاويتي الالتزام - إلى مجرد خطوط على صفحة ماء!.

إلى الآن، لم تأتِ حركة سلفية متطرفة، فتصدق مع جماهيرها، وتمارس التطابق بين النظري المعلن والعملي الواقعي. ليس صحيحاً أن هذه الحركات السلفية العنفية لم يُسمح لها بممارسة السلطة؛ كي يتضح صدقها من كذبها. لقد مارست - ولو على مستوى عسكري محدود، أو على مستوى حزبي أو حركي أو نفوذ معنوي وأدبي - شيئاً من السلطة؛ فكانت النتائج كارثية، كما هو الشأن في طالبان والحركة السلفية في الجزائر وجماعات العنف في الصعيد المصري في الربع الأخير من القرن العشرين.

قد تُلاقي بعض هذه الحركات - ولأسباب شتى؛ غير موضوعية! - نجاحاً جماهيرياً واسعاً، فتظن نفسها على بعد خطوة أو خطوتين من الظفر بالسلطة، وحينئذٍ لا تملك زمام نفسها؛ فتتساقط منها التصريحات التي تعكس حقيقة موقفها، وقد تضطرب، حتى تتناقض مع نفسها في مكان واحد وزمان واحد. ولا شك أن كثيرين من المنحازين للممارسة الديمقراطية المجردة، والذين لا يُدركون خلفيات المد الحركي العنفي، كانوا يؤيدون استحقاق حركة الإنقاذ الجزائرية

للفوز في تسعينيات القرن الماضي. وكثيرون من هؤلاء عارضوا إلغاء الانتخابات؛ لأنها وأدت - في ضوء رؤيتهم الخاصة للعملية في بعدها المثالي المجرد - التجربة الديمقراطية، ولم يتفحصوا المضمون الفكري/الحركي لجبهة الإنقاذ.

مشكلتنا أننا كثيراً ما نُصدّق الوعود والشعارات، وخاصة التي تتلبس بالمقدس الديني، ولا نكلف أنفسنا عناء متابعة رحلة انبعاث الحركة، ولا الربط بين أدبياتها الحاكمة وسلوكها المتعين. فالباحث في شأن الحركات الإسلامية: دانيال برومبرغ، ينقل تصريحات عباس مدني (زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر) صيف عام 1990م، عندما يقول - مفصحاً عن تقبله للديمقراطية - : «فليس هناك ما يضير في تقاسم السلطة طالما أن السلطة هي لكل الشعب».

طبعاً، هذا تصريح شعاراتي صريح، في قبول التعددية الديمقراطية. لكن، هل هذا التصريح يعبر عن مبدأ تربت عليه الحركة وربّت عليه أنصارها، أم أنه تصريح تكتيكي، يستخدم فيه الإسلاميون الخطاب التقدمي لكسب حلفاء من داخل النظام الاجتماعي؟. يرجح برومبرغ أن الأمر ليس أكثر من تكتيك ذرائعي، مؤكداً أنه يجب علينا أن نأخذ بالحسبان دور الإيديولوجية في تأمين المساومات الديمقراطية أو إعاقتها. وهذا ما أعبر عنه بالمضمون العام لأية حركة أو تيار، إذ هو صانع وعيها، والمحدد الحقيقي لسلوكها في بعده الغائي.

وبينما يُصرّح عباس مدني بهذا التصريح الانفتاحي التقدمي، يصرّح نائبه: علي بلحاج بالمقولات الانغلاقية النضالية. ويرى برومبرغ أن هذا سلوك ذرائعي لكسب دعم فقراء المدن. إذن، رئيس الحركة يقول شيئاً يُرضي المؤسسات المدنية؛ ليتمكن من الدخول من خلالها إلى حرم الممارسة الديمقراطية، ونائبه الراديكالي يصرّح بمقولات حماسية مناقضة ومناهضة؛ ليكسب شرائح جماهيرية واسعة، تمكنه من الفوز في الاقتراع الديمقراطي القادم.

بل إن الأمر قد تعدى هذا التقاسم الذرائعي للأدوار، فبعد عدة أسابيع من فوز الجبهة في الانتخابات البلدية والمحلية لعام 1990م، يخاطب عباس مدني

- شاجباً - الشيخ: نحناح، الذي دعا لحلف إسلامي، بأن على «كل من يريد الوحدة أن ينضم إلى صفوفنا لإنشاء دولة إسلامية». ونحناح هذا، يقود فصيلاً إسلامياً آخر، ومع هذا لم يقبله عباس مدني كفصيل سياسي منفصل، وإنما اشترط عليه الانضمام إلى حركته، جراء إحساسه بقوته التي أوهمته بها سكرة الفوز بالانتخابات. بل في السنة نفسها يصرّح عباس مدني قائلاً: «البرلمان ما هو إلا أداة للحوار [لاحظ، يريد تجريد البرلمان من سلطته التي بإمكانها أن تحد من هيمنة حركته] وقد أصبح بلا جدوى. إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لن تحترم إلا . . . إرادة الشعب، وأعني بها إقامة دولة إسلامية هذا العام».

قبل سنة 1990م - لم يكن عباس مدني يطرح مشروع دولة إسلامية، فضلاً عن أن يؤكد أنها إرادة الشعب، وأن الحركة لن تحترم إلا إرادة الشعب، أي أنها لن تحترم حتى الأداة الديمقراطية التي ستمكنها من السلطة. بل هو يؤكد في هذه الأثناء التي رأى فيها النصر الانتخابي قريباً منه، أن الحقيقة لا يمكن قياسها حصراً بالأقلية أو الأكثرية، وأن «الحقيقة هي الحقيقة سواء جاءت من الأقلية أو الأكثرية» كما يقول عباس مدني الديمقراطي!. طبعاً، هذه لغة أخرى، يعرف الجميع أنها تُناقض - تماماً - المبدأ الديمقراطي الذي يمارس عباس مدني سياسته المدنية في الوصول إلى الحكم من خلاله.

هكذا - إذن - تكلم عباس، وهكذا تتكلم الأصوليات. صحيح أن الحقيقة لا تمثلها الأكثرية في السياق المعرفي الخالص. لكن عندما يأتي هذا الكلام في سياق جدل سياسي ديمقراطي، يحق لنا أن نسأل: من يمثلها إذن؟. عباس مدني يقول - بعدما ترك الديمقراطية جانباً - يُمثّلها: الإسلام. حسناً، سمعنا وأطعنا. . . لكن من ينطق بالحقيقة في الإسلام يا عباس، وخاصة في وقائع زمنية لا نص فيها، بل وكثيراً ما يختلف فيها المجتهدون؟. عباس لا يلتفت لكل هذا؛ لأن تمثيله للحق أمر لا جدال فيه كما يتصور أو يتوهم. ولهذا ليس غريباً أن يؤكد عباس بعد ذلك أنه يتخطى ما يسمى (ديمقراطية) إلى ما هو أسمى وأكثر

كمالاً؟. ما هو هذا الأسمى والأكمل يا عباس، وهل ستصل إلى تنفيذه عن طريق الاحتكام إلى هذه الديمقراطية الناقصة!، أم ستخدع الجماهير المُغفلة؛ حتى تصل إلى كرسي (الخلافة)، فتصبح: أمير المؤمنين؟!.

التناقضات كثيرة في إشكالية علاقة جبهة الإنقاذ بالسياسة، وقد كانت التناقضات تتصاعد بفعل التأييد الجماهيري العريض. وبينما كان عباس مدني يتناقض على هذه الصورة التي رأيناها؛ لأنه يريد إرضاء الجميع: إرضاء الأمناء على المبادئ السلفية داخل الجماعة من جهة، وإرضاء الجماهير المتعطشة لقطرات الحرية التي تتراءى في السراب الواعد من جهة أخرى، كان نائبه بلحاج يعد - بوضوح - بأنه سيقوم بحرمان المختلفين معه من علمانيين وعرقيين من حق الانتخاب. كل هذا يحدث ولم تمسك اليد الإرهابية بالسلطة الفعلية بعد، فكيف لو أمسكت بها؟!.

ومع كل هذا الوضوح، وبغيبوبة مثالية بلهاء، ينادي بعض الليبراليين والتقدميين بأن يُمنح هؤلاء الذين لا يؤمنون بالتعددية ولا بالديمقراطية فرصة استغلال الديمقراطية والانقلاب عليها من الداخل. هل من المعقول أنهم لم يفهموا طبيعة التفكير السلفي بعد. الأهم من كل هذا: متى ينتهي هذا الاغترار الجماهيري بالتطرف وتياراته، ومتى نفيق من هذا الخداع الذي لا يحتاج كشفه أكثر من لحظة استبصار، نقف فيها على الحياد.

### 2 - 10 - قنوات الدعاية للإرهاب

عالم الإرهاب هو عالم الجريمة. كلاهما خروج علني على القانون، وعلى الشرعية التي تنتظم المجتمع المدني، والديني - أحياناً -. ولا يمكن للمجتمع - بثقافته وأنظمته التي هي انعكاس لهذه الثقافة - أن يتسامح مع هذا الخروج الذي يسعى لتدمير المجتمع، سواء أكان هذا التدمير متمظهراً في المتعين المادي، أم مكتفياً بالهيمنة المعنوية على مناحي الروحي ومساحات المعنوي، تلك المساحات (الحرة) التي لا ينبغي لأحد أن يحتكرها؛ أياً كانت مبررات هذا الاحتكار.

وكأي عمل يفتقد الشرعية؛ تعمل الدعاية للإرهاب في الخفاء، بعيداً عن أعين القانون ورقابة المجتمع الذي لا يرضى باختراقه. تعمل الدعاية للتطرف - للإرهاب عبر قنوات ووسائل عديدة؛ يصعب حصرها وتعدادها. ولكل وسيلة من هذه الوسائل، مستوى معين من الخطاب المتطرف؛ تبعاً لمساحات المسموح؛ نظاماً وعرفاً، وتبعاً لنوعية المتلقي المستهدف في هذا الخطاب أيضاً.

إن كثيراً من الناس - ومنهم مثقفون وباحثون! - ينظرون ذات اليمين وذات الشمال؛ بحثاً عن الدعاية للإرهاب. وبما أنها ليست - في الغالب - ظاهرة وجلية؛ فهم يُصرّحون بنية صادقة - بعد هذا البحث المتسامح جداً! - بأنهم لم يجدوها، أو أنها محصورة في دوائر ضيقة؛ بحيث لا تشكل خطراً حقيقياً يستدعي حالة الاستنفار. هؤلاء - لأسباب ما - ينتظرون من الإرهابي أن يفصح - دائماً - عن وجهه الصريح، وأن ينادي بأعلى صوته بضرورة القتل والتفجير والتدمير.

ثقافة الإرهاب المعلنة، التي تدعو - صراحة - إلى التكفير والقتل، والتي تشرعن لذلك بطرح شرعي سلفي؛ يتكئ على مقولات السلف واستدلالاتهم، وبالإعلام الصاخب الذي يصور التفجير والقتل - بحز الرؤوس - علانية، كل ذلك خدم الإرهاب الخفي الكامن في خطاب التطرف المتعاطف مع الإرهاب. خدم الإرهاب؛ لأنه أوحى إلى المراقب للحراك الإرهابي، أن الإرهاب لا بد أن يكون على هذه الدرجة من الوضوح، وإلا فصاحبه بريء من تهمة الإرهاب.

بهذا؛ يقف المتطرف (السلفي) الذي يحمل في جعبته مقولات التبديع والتفسيق والتكفير والتمذهب، بعيداً عن أسئلة التطرف والإرهاب، وما يتبعها من اتهام مسؤول. وكأن هذا المكفراتي وأمثاله - من كل مذهب - لا بد أن ينصّ - صراحة - على القتل، وأن يحدد المقتول (الحلال دمه)؛ حتى يجوز وصفه بالإرهابي.

هذا المتطرف المتزمت الذي يستحيل عليه أن يتبرأ من منظومته السلفية المتخمة بالإقصاء والنفي والتكفير، يدعي الوسطية والتسامح، يدعيهما كاذباً؛

دون أن يندى له جبين! . ويُصدّقه التيار الجماهيري الساذج؛ لأن الإرهابي الصريح يقوم بالدور البديل، أي يمارس الإرهاب المسلح؛ فيظهر هذا المتطرف - مقارنة به - وكأنه الخطاب الديني المتسامح.

وبما أن الإرهاب عمل خارج على القانون؛ فإنه يكون أكثر صراحة وأقل تقنعاً في دعايته للإرهاب؛ كلما كان أبعد عن الرقابة الرسمية والاجتماعية. وذلك عندما يبث دعايته في مجاله الخاص أو شبه الخاص. إنه لا يلج إلى عالم الإعلام الرسمي أو المؤسساتي، إلا متقنعاً بما يستطيع من شعارات الوسطية والتسامح. وعلى هذه الحال؛ لا يمكن أن يتضح خيط التطرف الخفي، من خلال الجُمل الصريحة والشعارات المعلنة التي تأخذ طابع التكتيك، خاصة في الإعلام الصريح الخاضع للرقابة. لا يمكن أن يتضح التطرف في مثل هذا الإعلام، إلا من خلال التأمل الدقيق في استراتيجية الخطاب.

وبصراحة؛ لم يكن الخطاب الدعوي السلفي - في بعض جوانبه وميادينه - بريئاً من نشر إيديولوجيا التطرف والإرهاب. لكن، كانت لديه القدرة على التكتيك في بث رؤاه؛ تبعاً للوسيلة التي ينطق من خلالها؛ وتبعاً لتحولات الاجتماعي وموقفه من التشدد الديني؛ في بعده السلفي خاصة. وبالنظر إلى قنوات ووسائل الدعاية للإرهاب؛ نجدها على النحو التالي:

1 - (الكاسيت الإسلامي). وكلنا يعرف أن هذه الوسيلة مرّت بعصرٍ ذهبي، كانت فيه تجول وتصول بعيداً عن أعين الرقابة. ولقد استغلت جماعة الصحوة الكاسيتية، الأميّة الثقافية التي تعودت على التلقي عبر المسموع، فوفرت لها هذه الوسيلة الشفهية، ذاك الاحتياج البدائي الراسخ لثقافة السماع التي تتكئ على الأذن في تواصلها الثقافي. ولهذا كان نجاح هذا الوسيط باهراً، كما رأيناه في اكتساحه لمساحات واسعة من الوعي الجماهيري الممتلئ بالفراغ.

كان الكاسيت الإسلامي في الثمانينيات وأوائل التسعينيات الميلادية، يتم استنساخه في كل محل لبيع الشريط الإسلامي المرخص له؛ فضلاً عن الجهود

الفردية التي تأخذ طابع (فعل الخير)؛ بحسن - أو بسوء - نية. وكان الاستنساخ بالملايين!. وليس في هذا مبالغة، فقد كان يُنسخ في المدينة الواحدة - من بعض الإصدارات التي لها طابع خاص! - ما يفوق عدد سكان هذه المدينة من البالغين، والأطفال أيضاً!. والبركة في فاعل الخير الساذج!.

وبطبيعة الحال؛ فقد كان الشريط الأكثر رواجاً، ليس الشريط الذي تضافرت نيه العناصر المعرفية؛ لتخرج - إذ ذاك - بالرؤى العقلانية للحكم الشرعي من جهة، وللواقعة المدنية من جهة أخرى، بل كان الشريط الذي يكتب له مثل هذا الرواج المسعور، هو الشريط الذي يحكي - بتوجس مرضي - عن عوالم المؤامرة. وكان المُبرّز من بين كل ذلك، ما كان إقصاء الآخر المسلم المختلف مذهباً أو رُؤية، هو منطوق بنيته العامة، أي ما كان خطاباً في المفاصلة الحادة، التي تؤسس لوضعية اصطفاف واحتراب.

في الغالب؛ لم تكن في تلك الأشرطة الرائجة - صحوياً - دعوة صريحة إلى القتل والتفجير. لكنها - في الوقت نفسه - كانت تؤسس على نحو خفي - في الغالب - للمفاصلة الاجتماعية على أساس مذهبي أو طائفي، أو - حتى! - على مجرد اختلاف في التوجه العام، أو حتى اختلاف في الرؤية المدنية. والضحية في كل ذلك الاجتياح الصحوي الذي اكتسح المجتمع المسلم، هو المسلم البريء، الذي يبحث عن مسارات آمنة؛ ليعزز تدينه الفطري السليم. لكن، تكون النتيجة أن هذا المسلم المتدين البريء؛ يقع في براثن هذه الأدلجة من حيث يدري أو لا يدري.

المجتمع الفاسد المنحل!، والإعلام المُروج للرذيلة والانحراف!، والبنوك الربوية!، والبدع التي تنشرها هذه الطائفة أو تلك!، والسياسة التي لا تأخذ في اعتبارها المصالح الإسلامية في بُعدها الأممي!، والدعوة (ومرادهم هنا: الدعوة الصحوية فقط) التي تتعرض للمضايقات!. . . إلخ، كلها مفردات دعائية، كان الشريط الصحوي مشدوداً إليها؛ على درجات متباينة في مستوى الصراحة وفي مستوى الوفاء لها.

لقد كانت مثل هذه المفردات، كفيلة بإنتاج روح العداء والكراهية داخل المجتمع الواحد، بل في وضعه في حالة (حرب) غير معلنة. وكان التحريض فيها ظاهراً، ولا يحتاج إلى ذكاء خاص للإمساك بنبراته العالية التي تعلن عن نفسها؛ بحسبانها (أمراً بمعروف ونهياً عن منكر!). ومن الواضح أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عنوان عريض، يستغله كلُّ أحدٍ، في محاولة ذرائعية لفرض الرؤى (الخاصة) على الجميع.

ما زلت أذكر؛ إبان أزمة (الدمج!) أن أحدهم - كما حدثني خالص أصدقائه - كان يحمل في سيارته أكثر من ألفي نسخة من شريط تحريضي؛ يرى في الدمج (قرار دمج إدارة تعليم المرأة مع وزارة التربية والتعليم. ويلاحظ أنه ليس دمجاً للتعليم بل للإدارات العليا التي يعمل فيها رجال فقط!) نهاية التاريخ، التاريخ الإسلامي طبعاً!. لقد كان - بحق - شريطاً مجنوناً لمُريد صحوي، تجاوز - من قريب - مرحلة التنشئة والإعداد. ومع كل هذا السفه الظاهر فيه، والصخب الغوغائي، والفقر العلمي المدقع؛ ترى رجلاً مُتعلماً - ومُعلّماً في الوقت نفسه - يحمل ألفي نسخة منه في سيارته الخاصة؛ لترويجها؛ محتسباً الأجر من الله!.

ومع أن الرقابة الرسمية قد شددت على الإصدارات الكاسيتية بعد ذلك، إلا أن تداولها اللامشروع، ما زال فاعلاً في طرح الكثير من الرؤى التي لا تريد مجاراة السياق العام، الذي يتغيا التسامح وما تقاطع معه من رؤى واختيارات. وإذا كان صحيحاً أن دور الكاسيت اللامشروع قد تضاءل، فإن هذا التضاؤل؛ لم يكن بسبب انتشار مساحات طارئة من الوعي العقلاني لدى الحراك الأصولي في صورته الصحوية، بل كان سببه الوحيد المؤثر، ظهور وسائل أخرى تقوم بالدور نفسه، وسائل أكثر سرية وأضمن أماناً.

أنا هنا لا أتحدث عن الأزمة الكبرى في الطرح الكاسيتي الدعوي، تلك التي تتمثل في غياب التواشج الفعّال مع الاتجاهات العقلانية؛ بغية عقلنة

الخطاب الإسلامي المعاصر، والذي هو - أي هذا الغياب للعقلانية - الخطر الحقيقي على الوعي، وهو الكفيل بقتل روح الإبداع في الأمة جمعاء. بل أنا أتحدث - في هذا السياق خاصة - عن الترويج الصحوي للإقصاء والعنف في الكاسيت - كإحدى قنوات الدعاية الأصولية - على نحو ظاهر أو خفي.

2 - (الإنترنت). وهي الوسيلة التي أصبحت فتحاً مبيناً للمعرفة الإنسانية على اختلاف توجهاتها. لكنها كانت - في الوقت نفسه - المتنفس الآمن لكافة أنواع الممنوع. وقد استفاد التطرف والإرهاب من هذه الوسيلة الواسعة الانتشار، وأصبحت نافذته التي يطل من خلالها على الآخرين؛ مروجاً لأفكاره، ومبرراً لأفعاله الإرهابية. ولهذا تضاءل دور الكاسيت، من حيث قدرته على خدمة التطرف، ومن حيث درجة التطرف التي يُسمح بها في عالم الكاسيت.

يختلف الإنترنت عن الكاسيت. فالكاسيت رغم كل الفضاء - النسبي - المتاح، كانت تحكمه قوانينه الخاصة، المرتبطة بالخطاب الأصولي ذاته، فضلاً عن القوانين الإعلامية العامة. رحلة (الداعية!) في الكاسيت طويلة؛ إذ لا بد أن يكون قد اكتسب مشروعية ما، لدى المتلقي، قبل أن يبدأ في ممارسة التأثير السلبي عليه. لا يمكن أن يتم الترويج لشريط مجهول الهوية؛ لأن درجة القبول مرتبطة - إلى حد كبير - بتاريخ المتحدث في الشريط، وبقدرته على تأسيس أرضية جماهيرية، تؤمن له الحد الأدنى من الانتشار.

لكن الكاتب الإنترنتي - في المنتديات خاصة - نجده - في الغالب - مجهول الهوية، ويكتب باسم مستعار، مما يمكنه من نشر ما يريد من أفكار متطرفة، بعيداً عن المسؤولية القانونية، وبتحرر كامل من أهمية التراكم التاريخي لأطروحاته؛ لأنه - ولأي سبب طارئ - يستطيع تغيير الاسم المعلن بسهولة، ومن ثم، ينتقل إلى اسم آخر جديد، بلا تاريخ يحكمه ويحاكم إليه.

معظم المنتديات الأصولية المتطرفة، بل الإرهابية، تخلو من الأسماء الصريحة التي تدل على هوية كتابها. والكتابة خلف اسم مستعار تعني أن

الكاتب يتبرأ علانية من كتابته؛ لأنها كتابات مدانة قانونياً واجتماعياً؛ بينما هو يتبناها في السر، ويسعى لتعميمها في المجتمع. أي أنه يدرك أنه لا يستطيع أن يقول للمجتمع الذي يخاطبه: أنا صاحب هذه الأفكار.

تمنح أندية الإنترنت كتابها فرصة الهروب الكامل من المسؤولية. ولهذا؛ فهي بيئة خصبة لاستشراء (دعارة) التطرف، بقدر ما هي بيئة خصبة لانتشار (الدعارة) الجنسية من كل نوع. لكن، بقدر ما يتم التشدد - رقابياً - في منع مواقع الحرية الجنسية، يتم التسامح مع أندية التطرف الأصولي، مع أنه الأخطر، والأقدر على تدمير البنية العامة للأخلاق.

بعض المواقع الأصولية لنشطاء أصوليين مشهورين، وبأسماء صريحة؛ بحيث يكون الموقع متضمناً كامل الإنتاج الفكري لهذا لأصولي أو ذاك. وبعضها الآخر، يتمحور حول شخصية صريحة أو مذهب تمت شخصنته. وفي مثل هذه المواقع الصريحة التي تنضح تطرفاً وإقصاء بل وتكفيراً، تخف حدة الصراحة بأفكار التطرف، ولكنها لا تختفي؛ لأن الطرح يتم تحت شعارات السلفية والدفاع عن منهج الوسط!، بينما المقولات المضمنة، صريحة في حدّيّتها ونفيها، بل وفي تأسيسها لتكفير الآخرين.

وبداهة؛ فليس المنع هو الوسيلة الأنسب لمثل هذه المواقع السلفية الأصولية المتطرفة، وإنما الأنسب - في تقديري - هو التشهير بها، وفضح مقولاتها، وتعرية ألاعيب/أساليب الخطاب، تلك الأساليب التي يستطيع من خلالها الدخول إلى قلوب الناس وعقولهم. إن منحها الفرصة لتكشف عن نفسها بنفسها، من خلال مقولاتها التي تشرعنها؛ بتوسل المنظومة السلفية، يعطي الناقد الثقافي فرصة لمعاينتها كما هي عليه في الواقع، دون أن يكون ضحية حذرها وتخفّيها؛ فيما لو تحدثت عبر وسيط مؤسساتي، يفرض عليها خيارات ليست هي خياراتها التي تتبناها كعقائد أزلية، لا يطالها التغيير أو التحوير.

3 - (الفضائيات). فمع أنها وسائل مؤسساتية، يفترض فيها الخضوع

لشروط المسؤولية المؤسساتية، إلا أنها تقع في كثير من الأحيان ضحية الهوس بالسبق الإعلامي؛ حتى أصبح زعماء التطرف والإرهاب نجوماً فضائية، يتربعون على أكثر من شاشة في الوقت الواحد. فالسباق على ملء الساعات الفضائية، والحرص على المثير والجماهيري، وسرعة الخطوات، كل هذا يجعل الخطاب السلفي المتطرف يكشف عن نفسه بشكل أو آخر؛ خاصة في لحظات التوتر والاستفزاز الذي يحايث الوقائع وصراع الأفكار.

صحيح أن متابعة الإعلام للحدث، تستلزم متابعة تفاصيله وشخصياته، مما يؤدي إلى دعاية غير مقصودة - في الغالب - للإرهاب وزعمائه. لكن، لا تعني ضرورة المتابعة الإعلامية، صناعة أبطال من عالم القتل والإرهاب. فالإعلام المحترف المتمرّس، يستطيع - بمهارة نوعية - الجمع بين الصراحة الإعلامية وبين تقزيم الإرهابي في الوقت نفسه. طبعاً، لا شك أن الأمر صعب، ولكن النجاح الحقيقي هو في مواجهة التحدي، وليس بالهروب منه، أو بالخضوع لشروطه التي تصنع الخطاب المضاد.

4 - (خطبة الجمعة) و(دعاء القنوت). فمع الاعتدال - النسبي - الذي نلحظه مؤخراً فيهما، إلا أن جعل الخطبة خطاباً موجهاً، شديد الحدّية في التفاصيل الخلافية، من حيث الانتصار لهذا الرأي أو ذاك، يؤسس لوعي مأزوم غير متسامح، وعي لا يرى صحيحاً إلا ما كان موافقاً لهذا المذهب أو لذاك الشيخ. وهذا يجعل الآخرين - دائماً - في الموقف الخطأ، في نظر جماهير هؤلاء الخطباء.

إن كثيراً من الخطب المنبرية، تدور حول الانتصار لهذا الرأي أو ذاك، من مسائل الخلاف الفقهي أو المذهبي أو الطائفي. نحن نرى كيف أن الخطيب المؤدلج، يستغل الموقع الرسمي الذي يحتله، والذي له عند الجماهير المؤمنة، مصداقية وقداسة؛ ليروّج لرؤاه الخاصة، التي ليست هي محل اتفاق بين أبناء المجتمع المسلم. وكثيراً ما كان ذلك في صورة هي أقرب إلى حالة الاستنفار، واتهام الآخرين بالتفريط أو التلبيس أو التآمر على دين الإسلام.

أما الدعاء في آخر الخطبة، ودعاء القنوت الرمضاني الذي يقوم به كل إمام، بعيداً عن المتابعة، ففيه من الدعاء بالخراب والدمار لبلاد (الكفار) ما يظهرنا - كمسلمين،، وكأننا لا نصلي إلا لأجل الموت والدمار للآخر. ولو أن أحداً - من غيرنا - سمع مثل هذا الدعاء؛ لظن أن ديننا دين الكراهية والعداء؛ مع أنه - في مبادئه الأولى - دين السلام.

هذا بالنسبة للآخر غير المسلم. أما الدعاء على المبتدعين والحداثيين والعلمانيين والمنافقين بالإبادة، والأمراض المزمنة، وتجميد الدم في العروق، ورد الكيد في النحر، فهو يظهرنا وكأننا مجتمع يتآمر بعضه على بعض، ويكفر بعضه بعضاً. وكأن المسلم الوحيد في المجتمع، هو هذا الخطيب أو ذاك الإمام الذي يدعو على كل هؤلاء الأعداء!؛ على افتراض وجودهم، أو وجودهم بهذا العداء المفترض، وهذه الكثافة التي تستدعي كل هذا الدعاء!.

متى ندرك أننا - جميعاً - المعنيون بهذا العداء، وأنه مشروع احتراب، يحارب فيه الجميع الجميع؟!. إذن، فلماذا لا نكون جميعاً، آمرين بالمعروف، ناهين عن المنكر بحق؟، أي رقباء على مثل هذا الهراء السلفي الذي يدخله بعضنا في سياق الدعاء، الدعاء الذي يجب أن يكون مقدساً ومنزهاً عن الأهواء وعن الصراعات والتجاذبات الاجتماعية. متى يكون الدعاء مجرد ابتهال ديني، يتغيا الخيرية والسلام لجميع بني الإنسان؟.

# الفصل الثالث

# الحراك المتطرف... المقولات والأشخاص

## 3 - 1: الإرهابيون والفتاوى الطالبانية

في سياق فحصنا للشأن الإرهابي، هناك سؤال نحاول أن نلتف عليه، أو نحاول أن نتجاهله؛ لأنه يحرج التسلسل المرجعي لأفكار التطرف والإرهاب. هذا السؤال هو: هل حركة التطرف والتكفير بلا مرجعية (علمية!) تعتمد عليها؟. ومن رحم هذا السؤال، يخرج علينا سؤال آخر: هل هذه المراجع - بصرف النظر عن قيمتها الاعتبارية - التي يتكئ عليها المتطرفون تُحلّق في فراغ مراجعي، أم أنها نتيجة حتمية لتسامحنا الطويل مع الفكر السلفي الأصولي المتطرف، الذي كان يتدروش من بين أيدينا ومن خلفنا؟.

نحن نحاول - وأقول: نحاول؛ لأن فتاوى التكفير معلنة! - السكوت عن الكثير من الشخصيات التي تسامحنا معها حيناً من الدهر؛ كي لا نعد أنفسنا شركاء - ولو بالسلب - في هذا الجنون الإرهابي المستعر الآن. هل التكفير، ومن ثم التفجير، هو مجرد سلوك عابر لشباب طائش، لا يدري ماذا يفعل، أم هو في الواقع سلوك مشرعن عند أتباعه والمتعاطفين معه، وله اتساقه الشرعي داخل المرجعيات السلفية الأصولية؟.

كثير من الذين يراقبون الأحداث من خلال نتائجها فحسب، تتملكهم الحيرة من إصرار هؤلاء المتطرفين على سلوكهم؛ رغم الخسائر التي تكبدوها، ورغم أنهم يعرفون أن مصيرهم الموت لا محالة؛ إلا أنهم يسيرون - بإصرار - في هذا الطريق الوعر، راضين - وربما مستبشرين - بما أصابهم. يتساءل

الكثيرون: ما سرّ هذا الاستبسال الذي يجعل صاحبه يضحي بروحه وجسده؛ طائعاً غير مكره؟. هل يمكن أن يكون هذا، لمجرد أن شاباً التقى شاباً آخر؛ فأقنعه بضرورة التكفير والتفجير؟. هل يمكن - حتى للأغرار من الشباب - أن تكون المسألة الدينية على هذا النحو من البساطة؟. وهل يمكن لشاب متدين أن يتلبس قناعات (عقائدية) ممن هم في مجاله العمري؟. لا شك أن التوجه العاطفي يبدأ من خلال الأقران، ويتطور من خلالهم أيضاً. لكن هذا لا يمكن أن يفسر القناعة الفكرية العقائدية التي لا يمكن أن يأخذها الشاب إلا عن شخصيات لها اعتبارها في محيطه الخاص. هذه الشخصيات لا بد أن تكون معروفة في تسلسلها المرجعي الذي يزكيها عند هؤلاء. كما لا بد أن يكونوا - أي الشخصيات المرجعية - معروفين، ولأمد غير قصير، بالاشتغال الشرعي؛ حتى يمكن أن تحظى مقولاتهم بالقبول عند هؤلاء الذين يبحثون عن الخلاص.

عندما يبدأ هؤلاء الشباب في البحث عن الخلاص في الدنيا والآخرة، تكون البيئة المحيطة بهم هي التي توجههم إلى من تظن به العلم والتقوى؛ ليكون الخلاص على يديه. وهنا تأتي الإشكالية النسقية الضاربة بعمق في الوعي العام المتدين عندنا، حيث الأعلم والأتقى والأنقى، هو المتشدد في أحكامه ورؤاه. البيئة التي تخضع لهذا الإشكال النسقي توجه الناشئ الذي يبحث عن الخلاص إلى من تعدهم رموزها في التشدد والمغالاة. وعندما يتم التشكيك في علم أو ورع العلماء المجتهدين العالمين بروح العصر؛ يكون الاتجاه إلى الطرف الآخر المتشدد، حتمي الوقوع.

قبل سنتين وثمانية أشهر تقريباً (نشر هذا في 29/ 6/ 2006م) خرج مشايخ التكفير الثلاثة على شاشة التلفزيون، معلنين تراجعهم عن فتاوى التكفير والتفجير. قبل خروجهم كانوا مجهولين. وقد احتار كثير من المراقبين في الواقعة؛ إذ كيف يمكن أن يأخذ هؤلاء الشباب فتاوى تتعلق بمصيرهم الدنيوي والأخروي من هؤلاء الذين ليس لهم قيمة اعتبارية في سياق الطرح الشرعي

السائد عندنا. هؤلاء الثلاثة المجاهيل، كيف يمكن أن يكونوا مرجعية شرعية لشباب يبحث عن الخلاص الكامل؟!. كيف يضعون مصيرهم في أيدي هؤلاء الذي لا يعرفهم أحد؛ إلا في محيطهم الخاص، والخاص جداً؟!.

أذكر أن الباحث الإسلامي: عبد الصبور شاهين، قال عن فتوى متطرفة وعنصرية لأحد الشخصيات التي لها قبول في الخط السلفي المتشدد: لا قيمة لها، إنها لمجهول من مجاهيل. كانت الفتوى التي احتقرها الشيخ: عبد الصبور، توصي بالفرقة الطائفية، وتدعونا إلى أن (نبصق!!!) في وجوه شريحة من مواطنينا؛ لمجرد الاختلاف الطائفي. نسبة هذه الفتوى إلى من نسبت إليه غير متحققة على وجه اليقين القطعي، وإن كنت أُرجّح أنها له؛ لأنه لم يصدر أية براءة منها؛ رغم أنها شاعت إعلامياً، واستُنكرت في الداخل والخارج. لم يستطع عبد الصبور شاهين - رغم سلفيته الراسخة وحماسه الطائش للتراث والتاريخ - أن يتحمل فتوى عنصرية متطرفة من هذا النوع المقيت من الفتاوى العنصرية. ولهذا قال عن صاحبها: إنه مجهول من مجاهيل. ما فات الشيخ: عبدالصبور شاهين، أن هذا المجهول على مستوى العالم الإسلامي، بل والعربي، بل والخليجي، بل وفي كثير من مناطق المملكة، له جمهوره الخاص. وهو جمهور يراه علماً وعالماً، ومقبول الفتوى في كل ما يعرض لهم من قضايا خاصة وعامة.

كون عبد الصبور لا يعرفه، لا يعني أنه بلا جمهور ولا أتباع؛ ولو قل عددهم، مقارنة بغيرهم من الجماهيريين. بل، إن إحدى القنوات الفضائية المتأسلمة، تبث لهذا الذي وصفه عبد الصبور شاهين، بأنه مجهول من مجاهيل، ما يسمى بالدروس العلمية. وعندما تشاهد مستوى الحشد الذي يتلقى عنه، ومستوى الخشوع والخنوع والتدروش التي يتسم به المتلقون عنه، تعلم أنه رغم كونه مجهولاً عند الشيخ: عبد الصبور شاهين، وأمثاله من المعنيين بالخطاب الإسلامي ورموزه، إلا أن جمهوره الخاص مقتنع به غاية الاقتناع ،

إلى درجة متابعة ما تفتر عنه شفتاه الكريمتان؛ ليكتبه تعليقاً على الكتاب الذي يتأبطه في رحلة التجهيل التي تنتهي بالضياع أو بالانتحار، تحت راية طالبان.

إذن، كون الذي يتصدر للفتوى مجهولاً عند كثير من المعنيين بالخطاب الإسلامي، وبالسياق الفكري، لا يعني أنه لا يمتلك جمهوراً خاصاً، ضمن بيئته الخاصة. ولكشف عن بعض هذا؛ سأتوقف الآن عند شخصية مجهولة من مجاهيل - على حد تصنيف الشيخ: عبد الصبور - لا يعرفها كثير من القراء، بل والمتابعين، إلا أنها معروفة في محيطها الخاص، وعند من يتقاطع معها في الهم والاهتمام. قد لا يعرفه أكثر من عشرة آلاف من أبناء بيئته الخاصة. لكن، من هؤلاء العشرة آلاف، يوجد - على الأقل!!! - ألف منهم، يرونه مرجعية معتمدة في الإفتاء. ولك أن تتصور ماذا يمكن أن يفعل هؤلاء الألف قنبلة إرهابية؛ عندما ينخرطون في سلك التعليم؛ وعندما يربّون أبناءهم وتلاميذهم على مقولاته وآرائه المتطرفة. ولو خرج عن كل واحد من هؤلاء الألف، متطرف واحد، ينفذ بعض ما يدعو إليه هذا الشيخ!؛ لامتلأت البلاد بالطالبانيين.

هذا المجهول، هو الشيخ! المدعو: حمود بن عقلا (وفي رواية: بن عقلاء! ولا يتسع الوقت للترجيح!). وقد توفي قبل سنوات، أي قبل أن تندلع شرارة الإرهاب هنا، ولو أنه أدركها لكان له شأن آخر معها. ومشايخ التكفير الثلاثة الذي أعلنوا تراجعهم، بعضهم من تلامذته، إن لم يكن جميعهم. وهو إذ لم يدرك الحركة الإرهابية عندنا؛ فقد ظهر تطرفه الشديد من خلال فتاوى التكفير التي صدرت عنه بحق بعض الكتاب وبعض المطربين. والأهم - قبل هذا وبعده - نظرته الخاصة لطالبان، وكيف أنه كان يراها الحكومة الإسلامية (الوحيدة) التي كانت تطبق الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة.

لقد كان لطول عمره وغرابة آرائه (ما يسميها: فتاوى) دور في رواجه عند بعض من يجنح إلى التطرف، ويدعو للجهاد المقدس مع طالبان. ولولا ذلك، لكان الرجل مجرد أستاذ عابر في كلية شرعية، بل كان يُعدّ من أدنى منسوبيها علماً ووعياً، ولكان - بعد تقاعده - نسياً منسياً.

وكما أشرت من قبل إلى الشيخ! : عمر عبد الرحمن، المسجون في أمريكا على خلفية عملية إرهابية في التسعينيات، وأنه كان أستاذاً في الأزهر (فرع أسيوط) ولم يكن هذا الانتساب لجامعة شرعية رسمية، ليحول بينه وبين أن يكون المرجعية الروحية لتنظيم الجهاد الإرهابي في مصر، فترة الثمانينيات، إذا كان هذا هو الحال مع الدكتور: عمر عبد الرحمن، فكذلك الحال مع حمود بن عقلا، الذي مكث يدرس في كلية الشريعة لمدة ثلاثة عقود كاملة.

لك أن تتصور، كم من العقول قد تم تلغيمها عبر هذه السنوات الطوال، والتي قد لا يظهر مَنْتُوجُها في التلاميذ مباشرة - لعدة اعتبارات - وإنما قد يظهر في تلاميذ التلاميذ، وربما تلاميذهم، عبر رحلة الأفكار في الأجيال. ولو أن الذي اقتنع برُؤاه من تلاميذه، لا يتعدى واحداً بالألف؛ لوجب علينا أن نبحث عن مكامن هذا الخطر في مجتمعنا، وعلى نحو صريح، فكيف إذا كان المتوقع أكثر من ذلك بكثير ؟!.

مقولات هذا الرجل المتطرفة كثيرة. غير أني سأقف عند فتوى شهيرة له في طالبان - نشرت في مواقع تلاميذه ومريديه، وراجت في وقتها -؛ لنعرف من خلالها مستوى سذاجة آرائه من جهة، ومستوى خطورتها - رغم سذاجتها - من جهة أخرى. رؤيته لحركة طالبان؛ تحدد الكثير من مواقفه منا ومن بقية العالم الإسلامي. وهي - في حال الاقتناع بها - في غاية الخطورة على الشباب المتدين؛ لأنها وبكل صراحة تدعو إلى القتال الديني (= الجهاد) مع طالبان. وهي الدعوة التي لبّاها الكثير من أبنائنا للأسف. وهاهم الآن في معتقل غوانتنامو؛ لأنهم التُقطوا من سفوح جبال تورا بورا؛ بعد أن صدقوا مثل هذه الفتاوى التي تدعو للإرهاب. يقول عن طالبان: «فهي الدولة الوحيدة في العالم التي لا يوجد فيها محاكم قانونية، وإنما حكمها قائم على شرع الله ورسوله في المحاكم القضائية وفي الوزارات وفي الدوائر وفي المؤسسات، وأما ما عداها من الدول الإسلامية فمنها من تحكم بالقوانين الوضعية الصرفة ومنها من تدعي (لاحظ كلمة: تدعي) تطبيق حكم الله ورسوله مع ما يوجد فيها من محاكم

قانونية صرفة، حتى المحاكم الشرعية في مثل هذه الدول يكون معظم أحكامها قائماً على التنظيمات والتعليمات التي من صنع البشر، فلا فرق بينها وبين القوانين الوضعية إلا بالاسم».

ولكي تعرف خطورة هذا المقطع من كلامه، لا بد أن تعرف أن قائله يرى تكفير من يُحكّم القوانين الوضعية، دون تفصيل علمي، يبيّن الفرق بين الجزئي والكلي، وبين المستحل وغير المستحل، وبين من يرى أنها أجدى من الحكم الشرعي وبين من لا يرى ذلك. . .الخ. وعندما تعلم أنه يرى تكفير كل هؤلاء؛ تعرف خطورة هذا المقطع علينا، فالتنظيمات والتعليمات هي الأنظمة المدنية عندنا، كأنظمة المرور والصحة. . .الخ.

هنا نرى أن الدولة (الوحيدة) التي تُحكّم الشرع كاملاً - في نظر هذا الشيخ!، إنما هي: حكومة طالبان. أما بقية الدول التي تحكم محاكمها بالشرع فهي (تدّعي). إذن، فهي لا تُحكّم الشرع إلا بالاسم. والنموذج الذي يحكّم الشرع اسماً ومسمى، هو النموذج الطالباني. لهذا، فالنموذج الذي يجب أن تتوجه إليه القلوب المؤمنة، هو النموذج الطالباني وحده، وهو الحقيق بأن يفدى بالأموال والأرواح. وهذا يفسر كلام ابن لادن عن الإمارة الإسلامية في أفغانستان، وعن أمير المؤمنين!!! - لاحظ: المؤمنين! -: الملا عمر!. وعلى هذا يكون هذا الشيخ المتطرف هو المتحدث باسم الحكومة الطالبانية في بلادنا، وهو الوكيل الرسمي لتفويج مقاتلي القاعدة. يحدث هذا، ونحن نلتفت يميناً وشمالاً، ونسأل: من أين جاء الإرهاب؟.

لا يكتفي بهذا، بل هو يقول أيضاً في هذه الفتوى الطالبانية: «ومن الأدلة على كون حكومة طالبان شرعية كون الدول الكافرة عدوة الإسلام والمسلمين تعاديها وتفرض عليها الحصار الاقتصادي وتقاطعها وتضيق عليها الخناق بسبب انتمائها الديني الإسلامي ليس إلا». هنا استدلال بالسلب. أي، ما دام الأعداء - حسب تصنيفه - يعادونها، فلا بد أن تكون على حق وأن تكون حكومة شرعية،وأن تكون المعاداة بسبب الدين لا بسبب دعم الإرهاب!. طبعاً هذا

تفكير بدائي، يذكرنا بالمقولة السوقية الفارغة من أي منطق واقعي: (عدو عدوي حبيبي). وفي هذه المقولة السوقية حكم عاطفي. لكن لا يمكن أن يكون هذا الحكم صحيحاً في واقع معقد؛ فقد يكون عدو العدو عدواً، بل أشد عداوة وضرراً من العدو الأول المفترض. لكنهم هكذا يفكرون. والمأساة أنهم يريدون أن يقودوا الأمة كلها بهذه البدائية الساذجة، كما فعلوا في أفغانستان. إنهم يريدون تعميم نموذج الفشل، شعروا بذلك أم لم يشعروا.

بعد هذا، يذكر هذا الشيخ المتطرف، أهم ما امتازت به حكومة طالبان المسلمة. وأهم نقاط التميز الطالباني، التي تجعلها - عنده - دولة راشدين، تستحق الدعم، بوصفها الدولة الإسلامية الوحيدة، ما يلي :

1 - «اهتمامها بمناصرة المجاهدين [يقصد الإرهابيين؛ لأن طالبان لم تقاتل السوفيات، كما فعلت فصائل المقاومة، وإنما قاتلت الأفغان المجاهدين قبلها] والذب عنهم وهذا مشهود لهذه الدولة».

2 - «أنه لا يوجد فيها إعلام محرم مخالف للشريعة». [حقيقة لم يوجد فيها إعلام محرم ولا غير محرم].

3 - « أنها جادة وصادقة في إقامة الشعائر الإسلامية وإقامة الحدود وتتبع المنكرات الظاهرة والمعاقبة عليها وأسلمة التعليم والإعلام».

4 - «أنها الدولة الوحيدة التي تسير في قضايا المرأة على مقتضى الشريعة، لا وفق نهج العلمانيين الذين يدفعون المرأة إلى التبرج والسفور ومخالطة الرجال وقيادة السيارة ونحو ذلك».

5 - «أنها الدولة الوحيدة التي بها وزارة مستقلة باسم وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

بعد هذا يدعو الطالبانيين إلى الثبات على هذا المنهج، وإلى عدم الاكتراث لضغوط الدول الكافرة، وأن لهم أسوة برسول الله ﷺ والمسلمين معه، حيث حاصرهم الكفار في الشعب في محاولة لصدهم عن هذا الدين، وكانت العاقبة

للمتقين. وهنا يظهر المكر الاستدلالي في استدعاء الحدث التاريخي المقدس؛ ليكون تقدبساً لغير المقدس. وهذا جزء من آلية الحشد الأصولي الذي يقيم تعادلاً في التصور بين اللحظات المضيئة في التاريخ، وبين مسيرتهم الأيديولوجية الخاصة. بعد ذلك يدعو الدول الإسلامية صراحة لتحذو حذو طالبان في تحكيم الشريعة في كل مناحي الحياة.

هذا الثناء المفرط على طالبان يبرره بما يراه تميزاً لطالبان. ونقاط التميز هذه، هي أشياء يحلم التيار الأصولي برؤيتها في واقعه المحلي. وبهذا تصبح طالبان أو النموذج الطالباني في المخيال المتطرف نموذجاً للصفاء الإسلامي الخالص الذي يجب تمثله، بل وقسر المجتمعات على تمثله. هذا ليس مجرد رغبة أو حلم، بل هو سعي معلن. وهو ما نجده في دعوة هذا (الشيخ!) للجهاد مع طالبان، كما ورد في هذه الفتوى التي أشرنا إليها، إذ يقول بكل صراحة عن حكومة طالبان: «فنُهيب بإخواننا المسلمين أن يقوموا بدعمها مادياً وتأييدها إعلامياً...». ويقول أيضاً: «يجب دعم دولة طالبان والجهاد معها من باب نصرة الإسلام والتعاون على البر والتقوى».

طبعاً، إذا سمع الشاب السلفي المتدين مثل هذا التحفيز، وسمع فتواه في موضع آخر، والتي ينص فيها على أن ترك الجهاد كفر، حين يقول: «ترك الجهاد كفر لقوله ﷺ... حتى تراجعوا دينكم... فهذا يدل على أن ترك الجهاد كفر» (لاحظ الفقه في الاستدلال!!!، إذ جعل الرجوع رجوعاً عن كفر!!!) إذا سمع الشاب المتدين أن ترك الجهاد كفر، وأن الجهاد يكون مع طالبان لأنها الحكومة الوحيدة التي تدعم المجاهدين، فماذا سيكون مصيره، خاصة عندما يسمع - أيضاً - فتواه التي يعنفنا فيها لأننا تركنا الجهاد، فاضطررنا إبان الغزو العراقي للكويت إلى الاستعانة بالدول الصديقة، يقول في هذه الفتوى: «لم تتردد هذه الدولة باستدعاء الدول الكافرة لحمايتها والدفاع عنها غير مكترثين بالحكم الشرعي المترتب على ذلك». ثم يقول: «أليس عاراً ما بعده عار وخزياً ما بعده خزي أن نلجأ إلى طلب الحماية من دول الكفر».

إذا أضفنا هذا إلى ما قبله؛ سنجد أننا نقرأ مثل هذا ونسمعه، ومع هذا نتساءل: من أين يأتي هؤلاء الذين يتطايرون من بيننا إلى أفغانستان والعراق، ثم - بعد أمد ليس بالطويل - يقعون بيننا، مُكفّرين ومفجرين؟!. أظن أننا لا نجهل الجواب، ولكننا لا نمتلك الجرأة على تحديد الجواب.

## 3 - 2: ليس تطرفاً ولكنه التكفير

لم يكن التكفير مجرد جريمة عابرة في تاريخنا؛ ولن يكون. التكفير كإيديولوجيا، هو شرعنة واعية للإقصاء والقتل والتفجير؛ بحيث تصبح هذه الأفعال مبررة، بل ومشروعة، وأحياناً لها حكم الوجوب العيني؛ بوصف الآخر(المختلف/ المكفَّر) منكراً حلّ في الواقع؛ يجب تغييره باليد (وهو هنا القتل للفرد، والتفجير في الجماعة). ليس التكفير مجرد جريمة كباقي الجرائم الجنائية الكبرى، مثل تهريب المخدرات وترويجها، وسرقة الأموال العامة وتبديدها، وجرائم الاغتصاب بمستوياتها وبأنواعها المختلفة. التكفير جريمة تؤسس للجريمة، وتمنحها الحق في البقاء وتضمن لها النماء.

الفرق بين التكفير كجريمة كبرى، وبين هذه الجرائم الجنائية الكبيرة؛ هو ما يدعونا إلى الإلحاح المتكرر على تعرية التكفير في منظومتنا الثقافية السلفية. الفرق بينهما كبير جداً. ففي الوقت الذي تتوارى فيه الجريمة الجنائية خجلاً من المجتمع الذي تتموضع فيه؛ تُعلن جريمة التكفير عن نفسها؛ بوصفها عملاً مشروعاً، بل بوصفها قُربة إلى الله، يعتقد ممارسها أنه بهذا الفعل (= التكفير) أفضل من الجميع الذين يترددون في تنفيذ إرادة الله.

وحين نتأمل في الظاهرة أكثر؛ نجد أن الجريمة الجنائية ليست إلا مجموعة من الظواهر الإجرامية المنفصلة، التي تقود إليها حالات الضعف أو الاضطرارالبشري أمام أنواع الإغراء في عالم الحياة والواقع. ومن ثم يكون الرادع القانوني حاجزاً يحول دون ممارسة الكثير منها، ويكون الفاعل - في الغالب - في حالة إدراك تام لحالة الخزي التي يتلبس بها؛ حال ممارسته

جريمته. وهذا عكس جريمة: التكفير، التي لها امتداداتها الروحية والفكرية التي لا يمكن عزلها عن المقدس في الوعي الاجتماعي، وفاعلها يتصور نفسه - تبعاً لذلك - في حالة نقاء وصفاء إيماني؛ يميزه عمن حوله من الكفار!.

الجريمة الجنائية منبوذة في الوعي الاجتماعي. وأي مجتمع - مهما كانت نوعية علاقته بالجريمة - يُدين هذه الجريمة بكل أطيافه، ويضع فاعلها في خانة: مُجرم. بل إن محيطه الأسري - وما يتبعه من علائق القرابة الاجتماعية - يسعى لإخفاء هذا الارتباط القدري؛ بوصفه جالباً الخزي والعار لكل ذي علاقة. يحدث هذا، بينما حالة التشدد الديني التي تقود إلى التطرف، ومن ثم إلى التكفير، تكون رائجة في بعض البيئات - المنغلقة على تشددها - كما هي الحال في بعض بيئاتنا السلفية المتطرفة. وهذا ما يدعوها إلى عدم إدانة المُكفراتي على نحو صريح؛ لأنه يزايد على تشددها، أو تطرفها. أي أنه يمارس حُلم الجماعة الخفي، حلم الجماعة التي تحتضنه داخل حواضنها الاجتماعية والمعرفية. ومن ثم؛ يصبح مدفوعاً إلى موقع الصدارة الاجتماعية فيها؛ حسب درجته في ممارسة التشدد والإرهاب.

حين تحاول أن تستكشف البيئات التي تمتاز بالتشدد الديني؛ تجد أن جريمة التكفير ليست بالجريمة التي توضع - اجتماعياً - في خانة: المخزيات. التكفيري في هذه البيئات ليس منبوذاً؛ مع أنه يكفر معظم أفراد هذا المجتمع؛ إن لم يكن جميعهم، ويروج لهذه الجريمة في محيطهم؛ دون إحساس منه بالخزي. في أحسن الأحوال، يرونه مخطئاً في سلوكه هذا خاصة - أي في سلوك العنف المباشر العيني - ؛ لأنه سلوك يمسهم، وربما يبحثون له - حتى في هذا - عن أعذار. إنهم، لا يعدونه مجرماً، بل مجرد مخطئ!. ويتضح هذا بصورة أكبر؛ في حال لو تصورنا هذا المكفراتي لم يكن مكفراتياً، وإنما تاجر مخدرات مثلاً. لا شك أن رد فعل المجتمع سيكون صارماً وعنيفاً. وهذا إيجابي. لكنه - أي المجتمع المتشدد - لم يتخذ السلوك نفسه مع التكفيري الإرهابي، بل لم يتخذ مع أي إجراء رادع؛ مع أنه أعظم جرماً، وأشد خطراً!.

هنا تتضح خطورة التلبس بالمقدس في الخطاب التكفيري. لقد أكدت ذلك مراراً، وبينت أن التسامح مع المكفراتي فيه إساءة بالغة تطال الدين ذاته. إن التكفيري - قصد أم لم يقصد - يسيء أول ما يسيء إلى الإسلام؛ لأنه بممارسته سلوكاً مشرعناً بمفردات إسلامية؛ يحمّل الإسلام وزر جرائمه التي قد تكون صادرة عن جهل مركب، أو عن نفس مريضة مأزومة، أو عن غضب مرتبط بأسباب خاصة غير دينية، أو ثأر خاص أو شبه خاص، ولكنها تبحث لها عن مبررات شرعية؛ تُسوّق لها في المجتمع، أو - على الأقل - تمنحها حصانة ضد الإدانة.

المكفراتي لا بد أن يمتح من ثقافة المجتمع، ولا بد أن يتكئ على مفرداته الدينية المقدسة؛ كي يحرز مستوى من القبول الاجتماعي. وهذه المفردات الدينية تستقطب النفسي؛ بقدر ما تستقطب الفكري. ولهذا يصعب على المجتمع نفسياً وليس فكرياً فحسب أن يضع المكفراتي مع تاجر المخدرات في سياق واحد، وأن يمنحه الإدانة نفسها - نوعاً ودرجة -. ولتوضيح البعد النفسي، نضرب هذا المثل الواقعي الدال: لو حضرت الصلاة، وأراد مروّج المخدرات أن يتقدم؛ ليؤم الناس في الصلاة. لا شك أن المصلين لن يرضوا بذلك، ومعهم حق. لكن، ماذا لو تقدم للإمامة (شيخ!) مُكفراتي، من مروجي الفكر التكفيري!. هل يستطيع أحد منعه؟!، وبأي مبرر؟!. يحدث هذا على المستوى النفسي. ولو تأمل أيٌّ من هؤلاء المسألة في بعدها الفكري/الفقهي؛ لوجد أن ترويج المخدرات لا يصل بالإنسان إلا إلى درجة الفسوق، بينما المكفراتي، خارجي بالأصالة، يرى بعض العلماء - ومنهم علماء سلفيون! - أنه كافر!، استدلالاً بقوله ﷺ : «.. يمرقون من الدين». والمروق: الخروج.

في مثل هذه القضايا التي يضرب فها المكفراتيون على أوتار العواطف للمجتمع؛ ليُسلّم الإنسان الساذج إليهم فكره وهو في حالة من اللاوعي العام، يصعب تحديد الحدود الفاصلة بين الفكري والنفسي. كثيرون منا، يتصورون أن المسألة مجرد قناعات فكرية، لا علاقة لها بالحالة السيكولوجية من قريب ولا

بعيد، ومن ثم لا دور لهذه الحالة في تشكّل الفكرة. ولكن الواقع يحكي عكس ذلك. المسألة وإن كانت دينية من نواحٍ عديدة، إلا أنها من نواحٍ أخرى لا علاقة لها بحقيقة التّدين، ولا بنصوصه الأولى. يحدثني أحدهم عن أحد المكفراتية - وذكر اسمه لي - أنه يقول: أحب ابن لادن كما أحب الرسول ﷺ. يريد أحبه بالدرجة نفسها. فأي دين هذا؟!. إنه بلا شك - دين الخوارج. لكنه بالتأكيد، ليس دين محمد ﷺ.

إن مرجعية الفكر التكفيري ليست مقطوعة ولا معزولة. إن امتداداتها تضرب في أعماق منظومة التشدد السلفية التي تتقاطع معها بعض البيئات الاجتماعية عندنا. إن من الخيانة العلمية أن نراها - أو ندعي أنها - مجرد فكر طارئ؛ بينما استدلالات المكفراتيين الثلاثة الذين اعترفوا أمام الجميع على شاشة التلفاز، مأخوذة من تراثنا السلفي الخاص، وليس من سيد قطب ولا غيره من التكفيريين، من مفكري الحركات الإسلامية. وكتب هؤلاء واضحة في تحديد المرجعية، وأنها مرجعية لا تعتمد غير المذهب السلفي التقليدي مذهباً.

يسهل علينا أن نلقي المسؤولية - مسؤولية ترويج الفكر التكفيري - على أفراد وجماعات وتيارات من خارج الحدود؛ لأنها حالة مأمونة، لا تُوقِع المرء في كثير من الحرج. من السهل نظم قصائد الهجاء في الغائب. وأقصد بالغائب هنا: الذي توارت عنك قبيلته الاجتماعية والفكرية. إنك لن تكون محرجاً أبداً؛ عندما تقوم بتشريح مقولات سيد قطب أو محمد قطب أو المقدسي. لكنك ستكون في غاية الحرج، وستُخضِع كلامك لحسابات كثيرة، واعتبارات يصعب حصرها، قبل أن تضع يدك على مقولات هذا الشيخ أو ذاك من أبناء بلدك. لا شك أن الشرط العلمي هو الذي يحدد لك في أي اتجاه تسير، كما يحدد لك - سلفاً - مستوى التضحية الواجب دفعها وطبيعتها.

حقيقة لا أدري؛ متى نكون صرحاء، إلى درجة تحديد المقولات التكفيرية، ونسبتها إلى أصحابها، دون وارثيهم من جوقة الحفظة المُجترّين لتلك المقولات؟!. أحياناً تفاجأ بما لم يكن لك في الحسبان. شخصيات ترتبط بها

عائلياً أو اجتماعياً، وكنت تراها مجرد أسماء عابرة في فضاء التشدد الديني، لا يتعدى همها -تيارات التشدد التقوي. لكن، بعد مرور الوقت، وبعد تتبع الصلات الخفية، الفكرية - بل وغير الفكرية! - تكتشف أن المسألة ليست مجرد تشدد، وأخذ للدين بيد عسراء، وإنما هي حالة تكفير صريح لكل مختلف عنهم من أبناء المجتمع، فضلاً عن غيرهم. في هذه الحال تدرك طريقة تناسل المرض. وحين تدركه؛ تقع عليك مهمة العلاج، أو الإسهام في العلاج. لكن، ستدرك - أيضاً - أن قبائل وعشائر التطرف لن تتركك بعد أن تفضحها، بل ستبدأ معك رحلة ثأر لا تنتهي.

إنك عندما تتحدث بصراحة، وتحدد الأسماء على نحو صريح، لا شك أنك ستكتشف حجم الغضب الذي يُراد به الذود عن حمى التكفير، لا عن حمى الإسلام؛ كما يزعمون. ستكتشف أنك بصراحتك المُشخِّصة، قد تركت المكفراتي الصامت لا يستحِلُّ الصمت، وسيواجهك - إعذاراً - لو بنفثة مصدور. وعندما تبحث في دلالات هذا الغضب، وتتبع علائقه الاجتماعية والفكرية؛ تكتشف أن من كنت تراهم فرقاء؛ لاعتبارات عمرية ومناطقية وفكرية، مجتمعون على فكرة مجنونة، فكرة لا تني توسع المجتمع تفسيقاً وتبديعاً وتكفيراً. وتطالب - ضمناً - بمتتاليات هذا التبديع والتكفير، أي بالتقتيل والتفجير.

فيما مضى كنت أرصد بعض الفتاوى المتشددة، والتي تدخل في باب: المضحكات المبكيات. وعندما أذكرها لبعض من اكتشفت - فيما بعد - أنهم مكفراتيون صامتون، كانوا يقولون - تقية أو نفاقاً - : هذه أخطاء، وكل إنسان يخطئ!. في هذه السنوات، اكتشفت أنهم مؤمنون بهذه الفتاوى التكفيرية الشاذة غاية الإيمان، وأن المسألة عندهم (مسألة تدرّج) في بيان الحقائق!؛ لئلا ينفر الناس منهم، عندما يدركون أن الفقه عندهم: ذهنية تحريم لا غير.

عندما تحدثت في المقال السابق عن حمود بن عقلا، وبينت - من خلال مقولاته - أنه متعاطف مع الإرهابيين - إن لم يكن مُفتياً لهم على نحو مباشر -، وأشرت إلى فتواه في استدعاء القوات الدولية في أزمة الخليج، كنت أريد أن

يعرف الجميع أن المسألة ليست مجرد خطأ عابر في الفتوى، وإنما هو خط عام، يسير عليه هو وأتباعه، وأنها لم تكن نزوة تطرف عابرة، وإنما هي - فيه - قديمة، ظهرت - بوضوح - في أزمة الخليج (قبل عقدين تقريباً) وامتدت إلى وفاته قبل أربع سنوات من الآن.

الصراحة هنا ضرورية؛ مهما كلفت؛ لأن السكوت عن هذا التيار، وعن رموزه؛ يعني منحه الفرصة التاريخية ليستشري في المجتمع استشراء السرطان، خاصة وأن المكفراتية الثلاثة الذين خرجوا علينا في رمضان عام 1424هـ، واعترفوا بأنهم المرجعيات المعتمدة للمفجرين؛ عندما ذكروا أنهم أفتوهم بدفع الصائل، هم من تلاميذ المدعو: حمود بن عقلا، بل ليسوا مجرد تلاميذ له - فالأستاذ لا يتحمل بالضرورة نتاج تلاميذه - ولكنه كان المُزكي لهم، والمتبرع بالتقديم لكتبهم.

لم أذكر آنذاك فتوى حمود بن عقلا في البطاقة المدنية للمرأة، وأنه كان يقول بكل جرأة: «البطاقة منكر لا يجيزه الشرع». لاحظ أنه لم يقل: لا أجيزه، وإنما أسند الفعل إلى الشرع!؛ ليجعل من رأيه احتكاراً لرأي الشرع. طبعاً ليست القضية هنا في هذا التحريم، وإنما في المسوغات التي ذكرها، وعَدّ منها: التصوير. ويقصد هنا مجرد التصوير، حتى للذكور، وبعد أن يورد النصوص على تحريم تصوير ذوات الأرواح يقول: «وهو مُحرّم باتفاق العلماء». هكذا دون تفصيل!!!.

هذه الدعوى (دعوى اتفاق العلماء) جرأة في الكذب، لا يصح السكوت عليها. ولا أدري أي اتفاق هذا الذي أجمع فيه العلماء على تحريم تصوير ذوات الأرواح. المسألة خلافية كما يعرف ذلك من له أدنى اهتمام شرعي، ولا بد أن لا ننسى أنه يقول ذلك، في معرض تحريمه حكم الصور الموجودة في بطاقاتنا المدنية. لم أذكر هذه الفتوى؛ لأنها فضيحة لنا كمجتمع أمام العالم. سنفتضِح؛ عندما يعرف العالم أننا ما زلنا نتناول هذه المسائل البدهية على هذا

النحو من الوعي الغارق في تخلفه من جهة، والمشدود إلى تشنجات تنبئ عن أمراض خاصة من جهة أخرى.

قد تكون هذه الفتوى المشددة، وما فيها من عبث استدلالي، لا يتسع المجال لفضحه، مجرد فتوى شاذة عابرة من جملة فتاوى (حمود) الكثيرة والشهيرة في هذا المجال. لكن التأمل في مثل هذا الواقع - الروحي والفكري - الذي ينتج مثل هذا التشدد، ثم يستمر في هذا السياق؛ لينتج فتاوى التكفير أو يباركها، يكشف عن أن التطرف الذي يراه بعضنا يسير الضرر أو مجرد حالة عابرة، هو - بالضرورة - من مقدمات التكفير والتفجير.

التكفير لا ينشأ - أو على الأقل، لا ينمو ويروج - في بيئة ترفض التطرف، وتمتلك حساسية ضد الغلو والتشدد. بيئة كهذه، هي بيئة طاردة لكل من يجنح إلى التطرف من أفرادها. ولذلك ترى البيئات التي تتسم بهذه السمة، سرعان ما يهاجر عنها أبناؤها المتطرفون؛ ليبحثوا عن مكان آخر، يحتضنهم نفسياً وفكرياً.

التكفير ينمو؛ عندما تصبح رموز (= مشايخ) التكفير محل تقدير، واحترام اجتماعي كبير. وهذه الرموز تستقطب طلائع التكفير؛ لتأخذ الراية من بعدها، بعد أن تكون قد تشبعت بمقولاتها، بل - وفي أحيان كثيرة - تجاوزتها في سياقها التكفيري، وكانت أشد صراحة وأعظم جرأة على التكفير، بل وعلى التنظيم الحركي لتطبيق مقولات التكفير.

التكفيريون الثلاثة - المعتقلون حالياً - : علي خضير الخضير، وناصر الفهد، وأحمد الخالدي، سأعرض بعض مقولاتهم في مقال لاحق؛ بوصفهم - على الأقل - الأشد صراحة من غيرهم في التكفير؛ إضافة إلى ربطهم بشيخهم: حمود. وإذا عرفنا أن المدعو: حمود، له تلاميذ وأشباه تلاميذ، من غير هؤلاء الصرحاء، عرفنا أن المسألة ليست مجرد سلوك إجرامي، يقوم به الجناح العسكري للتيار التكفيري، وإنما هو تيار ديني سياسي، له جذوره العميقة في الواقع، وله امتداده الأخطبوطي في معظم المؤسسات الدينية والمدنية في

مجتمعنا الغافل عن هذا المرض الفتّاك. هذا المجتمع الذي إلى الآن - رغم كل وقائع الإرهاب - لم يحاكم - اجتماعياً - هؤلاء التكفيريين.

عندما أصدر التكفيري: ناصر الفهد، كتابه التكفيري: (التبيان في كفر من أعان الأمريكان) وهو الكُتيّب الذي كفّر به كل من وقف مع الحملة ضد الإرهاب، باعتبارها حملة صليبية ضد الإسلام، احتفى به التيار التكفيري كله؛ لأنه الكتاب الذي يُكفّر به الدولة (وليس الحكومة فقط)، وتنضح مفرداته بالتعصب الصريح لطالبان، وتكفير ما سواها من دول الإسلام. لقد أصبح هذا الكتيب مرجعاً شرعياً للإرهابيين، على كل ما فيه من بساطة وسذاجة في الوعي السياسي، إلى درجة التخريف والخبل. ويكفي التأمل في سجع العنوان (وكل عناوين كتبه مسجوعة!!!) لتعرف أنه مازال يعيش القرون الوسطى بظلاميتها، روحاً وفكراً، مازال يبني وعيه على الخرافة؛ رغم انتهاء عصر الخرافة المجيد!.

المهم، أن هذا الكتيب التكفيري، الصريح في تكفيره، قدّم له ثلاثة من الذين يسيرون على الخط التكفيري نفسه، وهم:

1 - التكفيري: حمود بن عقلا. وهو شيخ هؤلاء، وقد توفي قبل سنوات. يقول حمود في التقديم لهذا الكتيب: «والشيخ ناصر الفهد - وفقه الله - له جهود مباركة، وقد ساهم وجاهد - وفقه الله - في مناصرة الحق وأهله، ودفع الباطل وأهله».

2 - التكفيري: علي خضير الخضير. ويقول في مقدمته: «فوجدته كتاباً رائعاً متقناً في بابه، يكتب بماء الذهب».

3 - التكفيري: سليمان العلوان. وهذا التكفيري جاد عليه ابن لادن بمدائحه، وذلك في أحد تصريحاته التي يجود بها على خلصائه من هناك، من مغارات: تورا بورا. يقول سليمان في تقديمه لكتاب ناصر الفهد: «فلله در هذا الشيخ (يقصد التكفيري: ناصر الفهد) ونعمّا ما كتبت يداه».

هؤلاء التكفيريون يُزيّن بعضهم بعضاً. إن هذا مجرد ثناء رخيص، ثناء على

كتاب تكفيري من الدرجة الأولى، يشهد بالكثير من التطرف لمن تأمل. يأتي هذا الثناء من أناس كانوا - قبل موت حمود، واعتقال ناصر وسليمان وعلي - ينشرون مثل هذا التفكير بيننا، ويلقونه على مسامع شبابنا، بل وفي مساجدنا، وتقدمهم بعض طوائف المجتمع المتطرفة؛ بوصفهم: مشايخ أو طلبة علم!!!.

## 3 - 3: الوحدة الاستراتيجية في التحالف الإرهابي

يعمل الإرهاب المسلح، الناتج عن التطرف الديني، على مستويين من التحالفات الاستراتيجية: مستوى تنظيمي حركي، ومستوى إيديولوجي فكري. المستوى التنظيمي الصارم محدود لدينا؛ لاعتبارات كثيرة. بينما المستوى الإيديولوجي الفكري، واسع الانتشار، وعميق التأثير في مجريات الحراك الاجتماعي، بل وهو أقدر من التنظيم الحركي على بلورة استراتيجية بعيدة المدى - نسبياً - ؛ بحيث تفعل في التاريخ أكثر مما تفعله الجمعيات والحركات المنظمة.

التعامل مع الإرهاب في مستواه الحركي المنظم، في بُعديه: الحركي والفكري، من شأن الفاعل الأمني. بينما التعامل مع المستوى الإيديولوجي من التحالفات الفكرية والعقائدية، من شأن الفاعل الثقافي. ولا يمكن للفاعل الثقافي، ولا ينبغي له، أن يصرف همه إلى المستوى الحركي؛ لسريته من جهة، ولكونه محدود الأثر في المجتمع المحلي من جهة أخرى. والثقافي - بطبيعته - معني بالمحركات القادرة على صنع تحولات حقيقية وعميقة الأثر في المجتمع، سواء باتجاه السلب أو باتجاه الإيجاب.

ليس المقصود هنا - بطبيعة الحال - : ظاهرة التدين؛ كظاهرة عامة. فكلنا - هنا - متدينون معتدلون، أو على الأقل أغلبيتنا الساحقة كذلك. لكن، لسنا - وأقصد: الأغلبية الساحقة من المجتمع - متطرفين ولا إرهابيين. تديّننا، هو فخر لنا، ومحل تقدير واحترام الجميع إزاء الجميع. ومع هذا، فهو ليس التدين الذي يُكفّر ويضلل طوائف عريضة من المجتمع، بدعوى التغريب أو التجاوز الفني أو الاختلاف المذهبي والطائفي.

كلنا نحتفي بمظاهر التديّن المُعتدل، ونُكِنُ لكل ظاهرة من هذه المظاهر عظيم الاحترام والتقدير. لكننا لسنا على درجة كافية من الغباء، بحيث نسمح باستخدام بعض الظواهر - التي هي في أصلها شرعية - كآلية إرهابية، لتشريع التمايز بين أبناء المجتمع الواحد. إيماننا بشرعيتها، لا يعني أن ننساق - أو نسكت - لجعلها إيديولوجيا، تخدم مصالح فئة محدودة، لها موقفها العدائي من المجتمع الذي يرفض الانسياق لتطرفها الناتج عن ظروف نفسية واجتماعية خاصة بها.

وأقول كمُتديّن - وهذا رأيي الخاص بنفسي - : إن تديني لا يمكن أن يستخدمه المتطرفون ضدي في محاولتهم محاكمتي إلى مقولات تراثية خاصة؛ كي أجد نفسي في النهاية مضطراً لموافقتهم في اتخاذ الأحبار والرهبان (= مشايخهم) أرباباً من دون الله. تديني يقودني إلى الانفتاح على الآخر الإنساني، كما يقودني إلى الإيمان بتقدم البشرية، وأن أقف - دائماً - في صف الخطوات التقدمية، ضد خطوات التقهقر والرجعية، وضد أي مظهر من مظاهر اضطهاد الإنسان.

إن كثيراً من المتدينين المعتدلين يُحرَجُون جداً؛ عندما يبدأ المتطرفون في المزايدة على إيمانهم وتدينهم. كثيراً ما ينجح المتطرفون في هزّ ثقة المتدين المعتدل في تدينه، أو - على الأقل - في اضطراره إلى اتخاذ موقف الحياد من تجاذبات الحراك الاجتماعي النامي، في مواقف لا يجوز فيها الحياد.

ومبدأ هذا الحرج الذي يواجهه المتدين المعتدل، أنه لا يحاول قراءة التحالفات الفكرية التي تعكس ارتباط التيار المتشدد بقوى الإرهاب. عندما يزايد المتطرفُ على المعتدل في تدينه، فإن كثيراً من المعتدلين، لا يتبادر إلى أذهانهم سوى أن هؤلاء المتشددين أهل حماس زائدٍ وعاطفة جانحة، وفقر ثقافي فظيع. لا يتبادر إلى ذهنه أن المسألة ليست خلافاً في مستوى (= درجة) التدين، بل إن الخلاف أكبر من ذلك بكثير، أي هو في (نوعية) التدين الذي يتم الترويج له.

وبما أننا - كمتدينين - نتمنى أن نزداد كل يوم تديناً وإيماناً، فقد جرى استغلال كثير منا من هذه الناحية، إذ قام المتطرفون بإضافة (نوع) من التدين، وليس إضافة (زيادة) في جرعة التدين. غالبية من يقعون فريسة هذا المكر الإيديولوجي الداعر، لا يشعرون بأن هناك تحولاً في (نوع) التدين الذي يتقربون به إلى الله، وإنما يرون أنهم زادوا في (الكم). وهذا ناتج عن عدم تأمل ظاهرة التطرف لدينا بعمق عقلاني، بحيث أصبحنا في تعاطينا معها في غاية السذاجة العاطفية التي تجعلنا عرضة للخداع الإيديولوجي الماكر. إننا نكتفي بمشاهدتها كمظاهر معزولة، لا تنتمي إلى سياق فكري نوعي، يجعلها أخطر مما نتصور بكثير.

ومع أن تحالفات الإرهاب ظاهرة في كثير من الوقائع والمقولات، إلا أن سذاجتنا العاطفية، تقودنا إلى عدم تصديقها؛ لأننا لا نتصور أن مثل هذا يمكن أن يقع. مشكلتنا أننا لا نحاول - بجد - قراءة ما يقع أمام أعيننا، وعلى مسامعنا. وحسن الظن الذي نسحبه على كل من أظهر لنا مظهر تدين؛ قادنا إلى عدم التصديق بأن هناك تحالفاً فكرياً عميقاً بين شيطان الإرهاب الأكبر (= ابن لادن) وكثير من المتطرفين الذين يعيشون بيننا بوصفهم مجرد: متشددين، غير منتمين - فكرياً - لأي أحد؛ رغم أن الشواهد التي تحكيها الوقائع والمقولات، صريحة في تعريتها هذه الطائفة المتطرفة؛ فيما لو توقفنا عندها قليلاً.

ولعل أقرب هذه الوقائع التي كشفت - بل عرّت - هذا التحالف الذي يتستر عليه أصحابه، خوف المطاردة الأمنية لا غير، ما كشفت عنه الردود على قصيدة معالي وزير العمل/الدكتور: غازي القصيبي. وهي القصيدة الرائية التي نشرها في جريدة الجزيرة، وعبر فيها عما يلاقيه من اتهامات وتهديدات، يقوم بها المتطرفون على اختلاف أنواعهم. وهي اتهامات تطال دينه قبل أي شيء.

غازي القصيبي علامة ليست محايدة؛ كما عبّر الدكتور: عبد الله الغذامي. إنها علامة رامزة. وهذا البعد الترميزي الذي اكتسبه القصيبي، لم يأت من فراغ، بل لم يأت من بعد واحد من أبعاد الشخصية التي تعددت لدى القصيبي، بينما

رمزيتها أُحادية الاتجاه. يمتلك القصيبي تاريخاً طويلاً من النجاح الإداري المبهر، الذي جعل منه علامة فارقة في تاريخ الإداريات، بل وتاريخ التنمية على امتداد الوطن كله. كما يمتلك القصيبي بُعداً ثقافياً متنوعاً؛ لا يستطيع أحد من محبيه أو مبغضيه إنكاره. ولذلك تجد أعداءه الذين يصلون في درجة كرههم له إلى رميه بالكفر، يقولون قبل إطلاق تهمهم: أنت ياغازي إداري ناجح، حقق الكثير، ومثقف كبير، ولكن . . . ثم تبدأ التهم.

مكانة غازي التي احتلها بفضل نجاحاته الإدارية، وبفضل شاعريته وثقافته التي لا يستطيع أحد إنكارها، تُشكّل ضاغطاً واقعياً ونفسياً على من يريد الكتابة عن غازي بالسلب. الذاكرة لا تموت، والواقع لا يمكن حجبه، وغازي تاريخ قريب؛ ما زال يعيشه الناس، وواقع يأمل منه الجميع أكثر من ذلك التاريخ. وغازي بعد كل هذا، أو قبل كل هذا، شخصية متدينة. وتديّنه معروف للجميع.

غازي الناجح إدارياً وثقافياً، والمتدين - باعتدال - لم يجد المتطرفون عليه منفذاً في هذا ولا ذاك. اختلف كثيرون معه، وعارضوا رؤيته. وهذا أمر طبيعي، بل وإيجابي. لكن، ما لم يكن طبيعياً، ولا إيجابياً، هو ردة الفعل على قصيدته التي بث فيها شكواه من الإرهابيين. الموقف من هذه القصيدة موقف كاشف، يمكن من خلاله قراءة التحالفات الخلفية للإرهاب. ما الذي أغضب التيار المتطرف من هذه القصيدة التي تنضح بالتدين الشديد؟!. للوهلة الأولى، كان من المفترض أن يكون التيار المتشدد - لو كان تدينه في الاتجاه غير المتطرف - هو أول من يحتفي بهذه القصيدة الناضحة بالديني. إذن، فلماذا كان الموقف بالعكس.

ارتكب القصيبي - في نظرهم - جريمة كبيرة لا تغتفر في هذه القصيدة. فالقصيدة على روحانيتها الدينية الصاخبة، صرّحت بهجاء شيطان الإرهاب الأكبر (= ابن لادن) ووصفته بالدجال، واستهانت بتهديده الإرهابي، عندما قال: «يهددني دجّالهم من جحوره * ولم يدر أن الفأر يزأر كالفأر». هنا نعرف سبب ذلك الهياج الذي اجتاح المواقع الإلكترونية المتطرفة؛ عندما نشر القصيبي

قصيدته. إذن، لقد تجرّأ القصيبي، وهجا خليفة المسلمين!، الشيخ المجاهد!.... ابن لادن. ولهذا قال أحدهم فيما سماه: قصيدة!؛ يرد على القصيبي: «ودعك من الشيخ المجاهد إنه ...». والشيخ المجاهد في اعتقاد هذا الإرهابي وأمثاله، هو: ابن لادن!!!.

ومن خلال تجربتي الخاصة، اتضح لي سر هذا الهجوم على القصيبي بعد هذه القصيدة. فعندما كنت أكتب عن الإرهاب على نحو تفصيلي، كان هناك من يبدي لي ضيقه الشديد بما أكتب، دون أن يبدي جفاء واضحاً. لكن، عند أول مرة وصفت فيها زعيمهم بـ(الشيطان الأكبر)؛ ازورّ بعضهم عني غاية الازورار، حتى صار الواحد منهم لا يراني سالكاً فجّاً إلا وسلك فجّاً آخر!. رأيت بعينيّ نقطة التحول الحاسمة، عندما لم أملك نفسي من أن أفضح الدجال صراحة، وأن أعري تياره المتخفي بيننا. وقد بان لي الكثير مما لم أكن أتوقعه، وممن لم أكن أحسبه من (قعدة) الخوارج لدينا.

لقد نشر هؤلاء ما يسمونه (قصائد!) في الرد على قصيدة القصيبي. وكلها تدور حول الدفاع عن شيطان الإرهاب الأكبر، الشيطان الدجال (= ابن لادن). ويعمدون في هذه القصائد إلى مقارنة القصيبي الذي لم يجاهد - في نظرهم - بالشيخ المجاهد المُرابط على الثغور. هم يعجبون كيف يهاجم القصيبي الذي لم يخض معركة حربية بنفسه، شيخهم الذي قضى عمره في المعارك، ويعقدون على ضوء ذلك المقارنات التي تصب في مصلحة شيخهم بطبيعة الحال!.

وأنا - من جهتي - سأقارن؛ مع اعتذاري الشديد من القصيبي؛ جراء وضعه مع شيطان الإرهاب الأكبر في سياق واحد، ولو على سبيل التضاد. القصيبي رجل حياة، ومنذ بدأ حياته العملية وإلى الآن، وهو يسعى لتوفير كل ما يضمن الحياة الكريمة للإنسان. وكنا ونحن صغار، نسمع الدعوات من أفواه الناس له في وزارته الأولى، على ما يرونه من تحقق الإنجازات/ المعجزات على يديه. في دهاليز المستشفيات إبان وزارته للصحة، كنت أسمع كلمة (القصيبي) تتردد على ألسنة المراجعين البسطاء، على ألسنة الشيوخ الكبار، والعجائز

اللواتي لم يقرأن في حياتهن حرفاً واحداً. ولم أكن - آنذاك - أدرك ماذا يعني هذا الاسم الجميل، ولماذا يحمل الناس له هذا التقدير العميق. كان أثره الإيجابي في حياة الناس ظاهراً، بحيث لا يجهله أحد، ولم أدرك أبعاد هذا التقدير الاجتماعي إلا فيما بعد، عندما كبرت وعرفت!.

هل يستوي هذا التنموي الباهر، الذي دخل إلى قلوب الناس بتركيزه على عناصر الحياة في مسيرة الأمة، مع شيخ الإرهابيين (= ابن لادن) الذي قدم حياته مشروع موت ودمار وقتل وتفجير. هذا الذي يدعو في كل مناسبة إلى الاحتراب الداخلي، وإلى أن يقوم أبناء البلد النامي بتدمير البنى التحتية التي بنيت بشق الأنفس، وإلى تفجير المفاصل الاقتصادية للوطن؛ كي يموت أبناء هذا الوطن تحت وطأة الجوع والأمراض؛ جراء تدمير أمنهم واقتصادهم. كم من الأسر السعيدة انقلبت حياتها إلى الجحيم؛ بعد أن تسبب هذا المجنون بالزعامة في أن يتمزق أبناؤها أشلاء في معارك التفجير الإرهابية؟!، وكم من شاب كان متوقعاً أن يكون أداة بناء ونماء، ومصدر سعادة لأسرته، أصبح متفحماً في بقايا السيارات المفخخة التي يدعمها ويباركها (الشيخ المجاهد!)؟!. لهؤلاء أسر؛ من آباء وأمهات وأقارب، وليسوا مقطوعين. فكم تسبب لهم في المآسي التي لا تمحوها الليالي والأيام؟.

هل يقارن الذي أدخل السعادة على قلوب الملايين، بالذي أيتم الآلاف، وروع الآمنين، وجعلنا متهمين مطاردين في المعابر العالمية، بعد أن كنا محل ترحيب واحتفاء عظيم. بل طالت هذه التهمة - تهمة الإرهاب - جميع المسلمين، بفضل ذلك الحمق العظيم الذي تفترّ عنه عبقرية الشيخ المجاهد!. لو طُرِح عليك سؤال: من تختار أن يُمثلك أمام العالم، ويراك العالم من خلاله؟، ويحكم عليك من تصرفاته، القصيبي أم الدجال: ابن لادن؟. الاختيار الواعي هنا؛ سيكشف الكثير. وصدق الله - عز وجل - القائل في كتابه الكريم: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًاۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ [السجدة: ١٨].

إن هذا الموقف يكشف عن المستتر من التحالفات. وهو ليس الموقف

الوحيد. فقبل أيام صدر بيان موقع من واحد وستين شخصاً، وصفوا أنفسهم بالعلماء أو المشايخ. ونُشر هذا البيان على المواقع الإنترنتية المتطرفة. والذي يلفت النظر في هذا البيان أنه يتقاطع مع الرؤية التي تنتهجها منظمة القاعدة الإرهابية. وهذا ليس اتهاماً مباشراً للموقعين، ولكنه تأمل لتقاطع الأفكار، وتشابه التمثلات التي بدت ظاهرة في لغة البيان.

وقد وصف هؤلاء الأشخاص أنفسهم بالعلماء، بل وضعوا قبل أسمائهم لقب: الشيخ. وهم أحرار في رؤيتهم لأنفسهم على هذه الصورة أو تلك. لكن، وكما يحكي الواقع الفعلي، فليس لهؤلاء قيمة اعتبارية في الخطاب الديني المحلي. وقلة محدودة منهم لهم مُريدون على نطاق خاص جداً، دون أثر حقيقي في مجمل الحراك الديني. ومع هذا تبرعوا في إصدار هذا البيان، بوصفهم (الفئة) الغيورة على المجتمع من طوفان التغريب؛ كما يزعمون.

ما يهم في هذا البيان، هو الاتهامات التي تصل إلى درجة: التكفير. فبيانهم الذي بدأ بالتحذير من (عصابة) تحاول تغريب البلد، انتهى بوصف الذين لا يتفقون معهم في رؤاهم بالنفاق، وقاموا بتنزيل الآيات التي نزلت في المنافقين على قسم كبير من مواطنيهم. وهم وإن لم يصرحوا باسم أحد؛ خوف الملاحقة القانونية، إلا أنهم صرحوا بالذي قدّم لرواية (بنات الرياض) وطبعاً - كما يعرف الجميع - هو الدكتور: غازي القصيبي؛ لا غيره. ونحن نعلم أن التلميح يكون تصريحاً - كذكر الاسم تماماً - عندما تطلق صفة لا تنطبق إلا على صاحب الاسم وحده. كون الصفة تحتمل شخصين؛ يجعلها تهمة غير صريحة. لكن عندما لا تحتمل إلا شخصاً واحداً؛ فهي تصريح؛ يحاسب الإنسان عليه قانونياً.

سأذكر - هنا - مقتطفات من البيان بنصها؛ حتى نعلم - بوضوح - من أين تأتي لغة التكفير/من أين يأتي التكفير. يقول البيان: «ليعلم هؤلاء المنافقون أن أهدافهم مكشوفة، وأجندتهم مرصودة، وهم وإن تمكنوا ساعة فإن العاقبة للمؤمنين». وعن المرأة يقول: «لقد تولى كبر هذا الدور التغريبي - مع الأسف

- جهات وشخصيات تنتمي إلى هذا الوطن، جعلت همها تنفيذ المخطط الغربي الماكر، يوماً باسم توسيع عمل المرأة وعلاج البطالة ويوماً باسم تمكين المرأة وتنميتها». ويقول البيان أيضاً: «وهم (يقصدون من يخالفونهم من أبناء المجتمع) على طريقة المنافقين في رفع الشعارات الخادعة للتسويق الإعلامي . . . فلهم اتصالهم بالأجنبي وتواصلهم مكشوف عبر سفارات تلك البلاد». ويقولون عن مخالفيهم: «فمنهم من يتفوه بكلام كفري ويصر عليه . . . ومنهم من طفحت كتاباته بالزندقة والكفر والإلحاد . . . ومنهم بطانة فاسدة لا تعين على الخير ولا تدل عليه» ثم يقولون في آخر البيان: «هؤلاء هم عصابة النفاق في مجتمعنا، فماذا نرجو منهم. لقد حذرنا الله من أمثالهم فقال: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾» [المنافقون: ٤].

اتهمات بالنفاق والكفر والزندقة، وتنزيل للآيات التي نزلت في المنافقين على أناس يعترفون بأنهم أبناء مجتمعنا. نسمع ونقرأ مثل هذا، ثم نسأل من أين يأتي التكفير، وهل هو فكر دخيل؟!. عندما يسمع الشباب الذين قد يثق بعضهم ببعض هؤلاء، مثل هذا البيان، ويؤمن أحدهم بحقيقة هذه التهم، فهل من المستبعد أن يمارس بعد ذلك القتل لهؤلاء الذين وصفهم البيان بالمنافقين، وبالتبعية؛ يكفر الدولة التي تحميهم؟!.

الأمر الذي يجب أن نتأمله بعناية، أن هذا البيان الذي ينضح بالتكفير الصريح، لم يصدر من مغارات (تورا بورا)، ولم ينطق به - عبر قناة الجزيرة! - زعيم التكفير والإرهاب (= ابن لادن). هذا البيان تم التوقيع عليه من قبل أناس يمارسون التأثير العلني في مجتمعنا، من خطباء ومعلمين ومحاضرين وأساتذة جامعات. وهي ليست أسماء مستعارة، بل هي - بوظائفها! - معروفة. الموقعون على البيان قالوا ما قاله البيان بالضرورة، وعلى من أدرجَ اسمه دون علم منه أن يعلن براءته من هذا البيان، وإلا فهو شريك في هذا البيان التكفيري. إلى الآن، لا نتهم أحداً. لكن، على المعني بما في هذا البيان أن يكون صريحاً في موقفه؛ لنعرف على أية أرض نقف.

### 3 - 4: بيانات التطرف وبيان الاعتدال

كما كان متوقعاً؛ فقد كانت ردود الأفعال على المقال السابق (= الوحدة الاستراتيجية في التحالف الإرهابي) من قبل التيار المتطرف لدينا عنيفة جداً؛ لأن استمرارية الخداع جزء من التكتيك الذي تمارسه التيارات المتطرفة، والمقال حاول - بصراحة - فضح هذه المراوغة الإيديولوجية الماكرة. انزعج التيار المتطرف، بعد أن قمت بمحاولة متواضعة لتعرية ذلك الخداع الرائج بين السذج، والذي يقوم على توظيف (المشترك الديني) مع تيارات الاعتدال؛ لدعم الرؤية المتطرفة التي يرفضها المجتمع المسلم ابتداء.

يحاول التيار المتطرف - وهذا جزء من أسلوبه الماكر - أن يوهم المجتمع - موضوع الخطاب - أن الخلاف السوسيو ثقافي بين أطياف المجتمع، إنما هو بين فريقين؛ لا غير: فريق (إسلامي) يدعو إلى مبادئ الإسلام، ويحاول أن يرد المجتمع إلى الإسلام؛ بعد أن تخلى المجتمع عن دينه!، وأصبح فيه من الجاهلية الشيء الكثير. و - طبعاً - هم يقصدون أنفسهم بهذا. وفريق آخر، يدعو إلى نبذ الإسلام، واطراح تعاليم الدين، وتطويع المجتمع؛ ليكون كما المجتمعات الأخرى، وخاصة الغربية منها. وهم يقصدون المختلفين معهم من مواطنيهم التقدميين.

طبيعي، أن المسلم المعتدل عندما يسمع هذا التقسيم، وينخدع بهذا المكر غير البريء؛ فإنه لا بد أن ينحاز إلى الفريق الأول، ويمنح ولاءه المادي والمعنوي لمن يتمثل قيمه التي تم تصويرها له، وكأنها بين براثن التغريب. كثيرون من الذين يفكرون بعواطفهم دون عقولهم - وما أكثرهم لدينا، وخاصة عندما يكون الحديث عن الدين - يصبحون ضحية هذه الثنائية التي تقسم المجتمع الواحد إلى معسكرين، في وضعية احتراب دائم، احتراب يختفي حيناً، ويظهر على سطح الأحداث بين الحين والآخر. ولهذا، يلوذون بالأطروحة الدينية السلفية التقليدية؛ بغية النجاء من تخيلات الافتراس.

أذكر أن أحد هؤلاء المتطرفين ألقى علي موعظةً من نار، قال في آخرها -

كي يحسم الموقف بيننا - : عندنا تيار إسلامي، متمسك بتعاليم الإسلام. وتيار آخر، علماني، تغريبي، يسعى لتجريد المجتمع من الإسلام وتعاليمه. حَدّد - وهو هنا يقصدني - إلى أي التيارين تنتمي، ما تكتبه الآن يصب في خانة التيار العلماني، ولا يمكن أن تصنّف كتاباتك في خانة التيار الإسلامي. هكذا، وبكل بساطة،بل وبكل غباء، تتناول الذهنية المتطرفة الأشخاص والأشياء.

طبعاً، لا يمكن أن يتصور الإرهابي - ولا يريد أن يتصور - أن الإسلامية إسلاميات. إسلاميات تتنوع، وتتصاعد في معناها. لا يريد هذا المتطرف أن يعترف بأن هناك إسلاميات أخرى، لها اجتهادها الخاص، الذي يفارق الرؤية المتطرفة. ولهذا، كان من الطبيعي أن يرى تياره المتطرف وحيداً في تعبيره عن حقيقة الإسلام. ولأن الجهل جزء من بنية التطرف، ولا يمكن أن يكون ثمة تطرف إلا بجهل، فإنه لا يتصور الآخر - غيره - إلا في صورة المحارب للإسلام.حينئذٍ؛ تختفي أنواع الإسلاميات ودرجاتها، وأنواع العلمنة ودرجاتها، ومن لا يعنيه هذا ولا ذاك، في هذا التقسيم الذي يتجه صوب الحشد الحركي، لا غير!.

نحن كأي مجتمع حي؛ لدينا التنوع الذي يستحيل اختصاره في صراع بين طرفين. بل إن التيار المتطرف ذاته، ليس نوعاً واحداً، وإنما هو أنواع متفرقة، يصل الأمر بينها إلى أن يضلل بعضها بعضاً، ويلعن بعضها بعضاً. والاحتراب الفكري بين السلفيات التقليدية، ما زال شاهداً على أن التطرف ينقلب أول ما ينقلب على نفسه، حتى أصبح التعامل بينهم لا يكاد أن يكون إلا بلغة التبديع المُتبادل.

من طبيعة الذهنية المتطرفة أنها تنطوي على جهل وعلى حدّية. وحديتها هي جزء من بنية الشخصية التي حددت طبيعتها منذ البداية، ودعّمتها الظروف (بما فيها الظرف الفكري) التي بلغت غايتها: التطرف. والجهل من متلازمة التطرف بالضرورة، فلا يمكن أن يكون المتطرف إلا جاهلاً. نعم، قد يكون المتطرف كثير القراءة، وواسع الاطلاع. لكن، هذا لا يصنع علماً، وإنما يراكم معلومات.

إن المتطرف يتناول ما يقرأ بوصفه مقولات جاهزة يحكم لها أو عليها، وليس بوصفها موضوعاً للتحليل الذي يمارسه العقل الناقد، العقل الذي يمارس العلم وينتجه. إن حفظة النصوص، ما زالوا يعيشون المرحلة الشفهية من تاريخ الإنسانية، يوم كانت الكتابة متعذرة، ومع ذلك فهم يتصورون أنهم علماء أو أنهم يمارسون العلم.

المعرفة لا تعني مجرد الحفظ، وإنما تعني القدرة العقلية على التحليل، أي على هضم (بكل دلالات هذا المعنى) المعرفة وتمثّلها؛ كما يتمثل الجسم الغذاء. وقد قال الشيخ/ محمد عبده رَحِمَهُ اللَّهُ لرجل جاءه مفتخراً بأنه قد أتم حفظ صحيح البخاري: لقد زدت في البلد نسخة من صحيح البخاري. وهذا وعيٌ تقدمي من الشيخ عبده، يضاد الوعي السلفي الذي يدخل الأزمان بعضها ببعض؛ فيتصور أنه لا يزال يعيش زمن انعدام الكتابة، بل انعدام الخدمات الإلكترونية التي تجاوزت - في الحفظ وفي تقنيات البحث - قدرات العقل البشري بملايين السنوات الضوئية.

إذن، هذا التقسيم الثنائي الذي يُصرّح به المتطرفون ليس واقعياً، وإنما هو جزء من الإجراء التكتيكي الذي يريدون من خلاله أن ينحاز المجتمع إلى مقولاتهم المتطرفة؛ لأن من يصدق بهذه الثنائية من أبناء هذا المجتمع المسلم، فهو لا يرضى بأن يكون في القسم الآخر المضاد: التغريبي العلماني ...إلخ. وطبيعي أن ينحاز - كمسلم متدين - إلى الطرف الأول، وهو هنا: التيار المتطرف. وهكذا، ينجح هذا التيار في الحشد والتهييج، عندما ينجح في إيهام المجتمع بأن لا خيار له إلا في هذه الثنائية: التطرف والإرهاب، أو العلمنة والتغريب.

من يتأمل البيانات الاستنكارية التي تخرج بين الحين والآخر، يجد أنها تتعمد هذه الثنائية، أو على الأقل تتماهى معها على نحو ما. مجمل البيانات تخرج بنفس واحد، وبأسماء تتكرر في كل بيان، ولا تتغير الأسماء الرئيسة، بل التغير يكون في الزيادات التي يتم الإيهام من خلالها بانعدام التنظيم.

إزاء هذه المفاصلة الحدية التي تتهم ما سواها، أو ما يخالف رؤيتها الخاصة، بنهم تطال الأديان، من حقنا أن نتساءل - دون اتهامٍ لأحد - : ما موقف كل فرد من الموقعين من الخوارج الجدد، ومن زعيمهم (= ابن لادن). لا أقصد هنا الموافقة من عدمها، فهذا ما لا يستطيع أحدٌ التصريح به، وإنما أقصد تحديداً: ما هي الصفة الشرعية التي يطلقونها عليه وعليهم؟، هل يصفونه بالخارجية التي تضع أتباعه في دوائر الانحراف الشرعي الموسوم بالضلال؟!.

قد يقول البعض: إن منهم من صرّح بأن ما يقوم به (ابن لادن) وأتباعه الذين يفجرون في مدننا وأحيائنا، خطأ كبير، وأنهم آثمون . . . إلخ. لكن، ليس عن هذا نسأل ولا نبحث. جزء من مكر التحالف المتطرف، أن يصرح بعضهم بتخطئة بعضهم الآخر، وهم - إذ يُصرّحون - مقتنعون بهذا التصريح. لكن - ومرة أخرى - ليس خلافنا مع ابن لادن وصبيانه في مسألة الخطأ والصواب، بل في مسألة هامة، هي النبذ الشرعي لهم؛ لكونهم يتكئون على خطاب يتشرعن. أي، إخراجهم من السياق الشرعي العام، المقبول في مجتمعنا، ووضعه وزمرته في خانة الطائفة المنبوذة: الخوارج.

عندما يخرج بعضهم، فيقول - بحسن نية أو بسوء نية - أخطأ ابن لادن وأتباعه في هذا التفجير، فيجب علينا أن لا ننخدع بهذا، ونظن أن المتحدث يقف في موقف الرافض لشيطان الإرهاب الأكبر. ففي مذهب أهل السنة الذي يتحدث كل هؤلاء الخوارج بلسانه، لا معصوم إلا رسول الله (ص)، وكل من سواه عرضة للخطأ. لذلك يقول العلماء: أخطأ أبو بكر، أخطأ عمر، أخطأ علي، أخطأ الشافعي، أخطأ مالك . . . هكذا دون حرج، ودون أن تحمل هذه التخطئة أي انتقاص لأيٍّ من هؤلاء الأعلام. لكن، هل يستطيع أحد من الوسط السني أن يصف أحداً من هؤلاء الأبرار بأنه - لا سمح الله - ضال أو خارجي، دون أن يغضب منه الجميع، ويتهموه في علمه ودينه.

هذا يعني أن التخطئة شيء، والحكم على شخص أو جماعة بالضلال، أو الخارجية شيء آخر. هؤلاء الذين يقولون: أخطأ ابن لادن وأتباعه، دون أن

يحكموا عليهم بالخارجية والضلال (وأنا هنا أحاكمهم إلى منظومتهم التي يعلنون عنها: السلفية) إنما يريدون أن يقولوا: ابن لادن بشر يخطئ، أي كما يخطئ عمر وعلي والشافعي وأحمد والغزالي، أيضاً، يخطئ ابن لادن وأتباعه. وهذا، موطن الخلاف بين المجتمع المسلم الذي يستهدفه ابن لادن وبينهم. هم يعتبرونه بشراً يخطئ، والمجتمع الإسلامي المعتدل يعتبره من الخوارج الضالين.

عند السلفية المستنيرة التي تحارب التطرف والإرهاب، وتتماهى مع سيرة المصطفى (ص) لا مكان للخوارج أو المارقة. إن وصفهم في الخطاب السلفي المستنير، أنهم الذين يمرقون من الدين، مع شدة تعبدهم، وأنهم الذين يستحلون دماء المؤمنين، بعد تكفيرهم، وأنهم الذين يُنزلون الآيات التي نزلت في الكافرين على المؤمنين، وأنهم كلاب النار . . .إلخ. هذه حال الخوارج التي يقع ابن لادن وأتباعه في سياقها، كم تظهرها مجمل الصفات، فهل يستطيع هؤلاء الذين يكتفون بتخطئة ابن لادن وأتباعه، بتجاوز لفظ: أخطأ، إلى وصفه - صراحة - بالخارجية التي تظهر من خلال هذه الصفات.

لو كتبنا بياناً على هيئة البيانات الرائجة في الخطاب الديني لدينا، فيه وصف ابن لادن وأتباعه، وأنهم من فئة الخوارج الذين يمرقون من الدين، ويستحلون دماء المسلمين بعد تكفيرهم، ويُسقطون على المؤمنين الآيات التي نزلت في الكافرين، وأنهم ضالون مضلون . . .إلخ. هل يجرؤ أصحاب البيانات التي تدور حول القشور، أن يُوقّعوا على هذا البيان الذي يحدد مصير الفئة الضالة، لا سيما، إذا أتى ممن يصفون أنفسهم بالمشايخ.

هذا البيان الذي أقترحه، والذي لا يكتفي بمجرد التخطئة، بل يسم هؤلاء بصفتهم الخارجية، وبالضلال، هو ما نريد التوقيع عليه. نريد إدانة صريحة وصارمة؛ لنعرف من يتحدث بلسان التطرف والتحالف الإيديولوجي، ممن ينساق مع هذه البيانات لمجرد العاطفة الدينية الصادقة. أطالب الواحد والستين شخصاً، الذين تحدثنا عن بيانهم في المقال السابق، أن يواصلوا مسيرة التوقيع، وأن يوقعوا على هذا البيان: بيان الاعتدال.

أقول هذا، وأنا أعرف أنه لن يجرؤ أحد منهم على ذلك؛ لأن التوقيع على بيان يصف ابن لادن وأتباعه بأنهم من الخوارج الضالين المارقين، يعني الشيء الكثير بالنسبة لهؤلاء ومريديهم. أقول ذلك، وما زلت أتحدى هؤلاء أن يصدروا بياناً يُصرّح بوصفهم بصفة الخوارج الذين مرقوا من الدين. أتحدى أن يوقع أحد، وسيبقى هذا التحدي قائماً؛ لنعرف - فقط لنعرف - حدود التطرف والاعتدال!.

### 3 – 5: الإرهابي والفقه السياسي!

القراءة السياسية للواقع المتعين، تختلف في آلياتها - ومن ثم نتائجها - عن القراءة العقائدية التي تتلبس الخطاب السلفي التقليدي. ومن ثم؛ فهي - أي القراءة السياسية - قراءة تستقطب استجابة واقعية، غير تلك الاستجابة التي كان من الممكن أن تمليها القراءة العقائدية، التي تجنح - في الغالب - إلى الدوغمائية في تعاطيها مع الواقع وتفاصيله، بوصفها دوغمائية الثنائيات الحدية التي تستشعر التمايز والتباين في كل تلك التفاصيل.

ومما يزيد من حدة التباين بين القراءتين، أن القراءة العقائدية للواقع؛ تبقى قراءة تستلهم النظري، وتقفز على مُحدّدات الواقع ومشخصاته؛ مهما ادعت الارتهان إليه. وذلك أنها - بتضخيمها للبعد العقائدي - تعمد إلى التهوين من حجم المؤثرات الواقعية الكامنة خلف حركة التاريخ، من حيث هو صيرورة خاضعة للشرط المادي والإنساني. فالتاريخ إن هو إلا نتاج العلاقة الجدلية بين فاعلية الإنسان، من جهة، وضرورات الواقع المادي من جهة أخرى.

ومع وضوح هذه الحقيقة؛ إلا أن الاتجاهات العقائدية المؤدلجة، تأبى أن تلج إلى عالم السياسة من باب السياسة، وتصرُّ على أن المفتاح العقائدي هو المفتاح السحري، القادر على فتح جميع الأبواب. إنها - بما هي إيديولوجيا، لا عقيدة فحسب - ترفض الاستقلال عن الواقع (= الواقع كحوادث عينية ذات ارتباطات سببية . . .) فضلاً عن كونها ترفض الشريك المدني فيه؛ قراءة وفعلاً.

القراءة العقائدية هي قراءة (ما قبلية). بمعنى، أنها قد حددت - سلفاً - الحكم على واقعةٍ لم تقع؛ فيما لو وقعت!. غير أن هذه الحادثة التي لم تقع إبان التنظير العقائدي - وهنا مصدر الإشكال - تتضمن التفاصيل التي ليست - بالضرورة - هامشية، بل هي - حتى وإن كانت هامشية - قادرة على قلب الرؤية السياسية للواقعة في أكثر الأحوال. إضافة إلى كون الفصل بين الهامشي وبين المتن في الواقعة المتعينة، يبقى عملاً ظنياً؛ لا يرقى - بحال - إلى مستويات الفصل اليقيني. وهذا يعطي الهامشي - المُغيّب في الرؤية العقائدية (الما قبلية) أهمية لا تقل عن المتن؛ مما يجعل القراءة العقائدية للوقائع السياسية، تكاد تكون أقرب إلى الفاعلية العبثية، منها إلى العلمية الموضوعية التي تدعيها دائماً.

ولعل من المحبط والباعث على الأسى أننا في هذا السياق التاريخي الذي نحاول فيه - جاهدين - أن نستنقذ أنفسنا من مستنقعات الخرافة السلفية التي تكاد تلتهمنا، ونحاول - من جهة أخرى - أن نستنبت العقلاني والعلمي في بيئتنا، تحاول قوى التخلف والظلام أن تلبس الحق بالباطل، وذلك فيما تبثه في محيطنا الاجتماعي النامي من قراءات - كشفية! - تُخاتلنا بما فيها من اليقيني - الذي نؤمن به جميُعاً - لتُدخلنا - بها - في عالمها الخرافي؛ في وقت نحن أحوج ما نكون إلى الانعتاق من كل قيود الخرافة التي تمنع حركة التحرير.

هذه المأساة لا شك أنها بدأت لدينا منذ قرون. ولكن، ما يعنينا هنا، هو التمظهرات الراهنة لأمثال هذه القراءات التي أصبحت تتحكم في رؤى شرائح عريضة من الجماهير السلفية البائسة. لا يمكن التحرر من هذه القراءات إلا بمقاربتها - صراحة - وبمنهجية علمية، وذلك في أبرز صورها رمزية ووضوحاً؛ لأنها مقاربة تتغيا الاشتباك مع أكثر الشرائح رضوخاً لمثل هذه القراءات التقليدية السلفية الضاربة في جذور الوعي العام.

في ظلال السجن، وتحت وطأة التعذيب الوحشي الجماعي، يؤلف سيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه القيّم (الظلال). ويُعِدُّ - بعد ذلك - كتابه الأخير (المعالم)

الذي يُعَدُّ تبشيراً للرؤية الظلالية. وفيهما يقرأ سيد قطب التاريخ والواقع - والمستقبل أيضاً - على ضوء النص، أو - من زاوية أخرى - هو يقرأ النص على ضوء التاريخ. لكن، أية قراءة، تلك التي تصل ما بين النص والواقع؟!.

هذان الكتابان اللذان أثّرا في الإيديولوجيا الصحوية، هما أقرب إلى أن يكونا نصين عقديين، من أن يكون الأول تفسيراً للقرآن، والثاني بياناً حركياً. إنهما تأسيس عقائدي، دعا إليه الواقع واستجاب له النص.

وإذا كان من الواضح - الذي يدركه كل من قرأ سيد قطب (شخصاً وكتاباً) - أن عالم السجن الوحشي، وما وراءه (الحكم الناصري المتوحش آنذاك) من واقع مؤلم، واقع لم يره قطب إلا من خلال سجنه، كانا أحد محددات القراءة القطبية للنص، فإنهما لم يكونا حلقة الوصل الوحيدة بين النص والواقع. وبهذا، فليسا نتاج تجربة السجن المجردة، بقدر ما هما نتاج تجربة قطب (قطب العقائدي) مع السجن، بل مع وحشية السجن التي أنتجت - مع غيره - مجموعة من النصوص.

العقيدة أولاً، الرؤية العقائدية المسبقة، والمتواشجة مع النفسية القطبية الحدية، هي التي أضاءت النص وشخصت الواقع لسيد قطب، كما ظهر ذلك في كتابيه: (الظلال والمعالم). إنها عقائدية راسخة وسابقة للاندماج الحركي الإخواني. وهذا ما يُلمح إليه الروائي الكبير: نجيب محفوظ في (المرايا)، عندما يتحدث عن سيد قطب في شخصية (عبدالوهاب إسماعيل).

بسبب من هذه الرؤية العقائدية؛ لم يستطع قطب - رغم ثقافته وذكائه اللذين يؤكد عليهما نجيب محفوظ - أن يقرأ الثورة المصرية - التي قتلته فيما بعد - قراءة سياسية، مع أنه كان - بشكل أو بآخر - من الشركاء فيها، ومن المقربين - جداً - خاصة في السنة الأولى من قيامها، إلى المتنفذين فيها؛ مما يعطيه فرصة غير مسبوقة للقراءة الواعية، قراءة، قد لا تتاح لغيره ممن وقع ضحية لتقلباتها الرعناء. إنه مع كل ذلك، لم يستفد من كل هذا الاقتراب، الذي كان

كفيلاً بأن يضيء له الكثير؛ لو لم يكن ينظر إلى الواقع بعيون عقائدية تمتح من رؤية الأسلاف.

ليست أزمة قطب هي التي أنتجت عقائدية قطب - كما يرى كثير من الدارسين - ؛ بقدر ما كانت عقائدية قطب هي التي صنعت أزمة قطب، أو أسهمت - بدرجة كبيرة - في صناعتها. وهذه الظاهرة القطبية (صناعة الأزمة بفعل العقيدة)؛ ستكون سمة بارزة للوعي الإسلاموي المعاصر في علاقته مع واقعه وعصره. أي أن الإسلاموي سيصنع أزمته مع الواقع، مع كل واقع، على نحو يكاد أن يكون انتحاراً متواصلاً. بل إنه انتحار - في سبيل العقيدة، أية عقيدة!!! - يُرَاد من الواقع أن يستجيب له قسراً، ولكن الواقع لا يستجيب للعقائد، بل يستجيب لشروطه الموضوعية - ومنها فاعلية الإنسان - فحسب.

وتزداد عناصر الأزمة القطبية إشكالاً وتأزماً؛ عندما يتم النظر إلى المستقبل خاصة، من خلال العقائدية الواعدة بالحلم النهضوي الإمبراطوري، والتي - على كل صخبها التنظيري - تقترب من درجة اللغة التبشيرية الساذجة. وهي سذاجة ليست في القارئ (قطب)، بقدر ما هي صفة لازمة ومحايثة للقراءات العقائدية كافة، أياً كانت طبيعتها، وأيا كان القائمون بها.

وبهذا؛ فليس غريباً أن نرى تلاميذ قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوغلون في العمل السياسي - تنظيراً وتطبيقاً - مع أنهم الأبعد - فهماً - عن ميادين السياسي. وبُعدهم هذا ليس ناتجاً عن قصور طبيعي في الوعي، أو عن نقص في المعلومة السياسية المفردة، بل هو ناتج عن كونهم مشدودين - بقوة - إلى الرؤية العقائدية التي يُفعّلونها في مستويات الفعل السياسي كافة.

وبما أن الرؤية السياسية والرؤية العقائدية على طرفي نقيض، حيث العقائدي ثابت وكلي وصارم، بينما السياسي متحول وجزئي ومرن، فإن الفشل المتتابع والمتنوع كان - ولا يزال، ولن يزال - حليف هؤلاء التلاميذ المخلصين لأستاذهم الكبير (قطب) على الرغم من الجهد المبذول - من قِبَلهم - لإنجاح

المشروع الإسلاموي المعاصر، القائم على رؤية عقائدية لا تأخذ الواقع في حسبانها. ولهذا - دائماً - ما تصطدم بالواقع؛ فتعاني ويلات الفشل الذريع.

إذن، هو الفشل الدائم. ولا ريب أن الضرر الناتج عن الفشل الذي تورثه مثل هذه القراءات العقائدية، لا يقف عند حدود المُتماهين معها، بل إن المجتمعات - موضوع الفعل لهذه القراءات - ستكون هي إحدى الضحايا، هذا إن لم تكن هي الضحية الأولى لهذه اللامعقولية في التعاطي مع الواقع. ولا يخفى أنه كلما كان المجتمع أشد انقياداً للعقائدي المؤدلج، فإن حجم المأساة المتوقعة سيكون أكبر؛ تبعاً لذلك.

هذا الضرر الكبير ليس تخميناً، وإنما هو واقع نراه - الآن - عياناً. وهو ليس ضرراً جاء بمحض الصدفة، كما أنه ليس انفعالاً تلقائياً بالحدث المتعين، بل هو نتائج حتمية لمقدمات صنعها السلفيون التقليديون العقائديون في الواقع. وهذه المقدمات ليست إلا انفعالاً بالواقع على خلفية قراءة عقائدية للواقع المحلي، وما تقاطع معه من الإسلامي. وهي قراءة عقائدية تبرع بها - أيضاً - محللو السياسة السلفيون التقليديون العقائديون.

إن واقعنا يزخر بأمثال هؤلاء المحللين. فسفر الحوالي - شفاه الله وهداه - من أبرز تلاميذ القطبية المحليين، الذين أخذوا على أنفسهم قراءة الواقع للجماهير. إنه - كأي عقائدي - لم يبخل على الواقع السياسي - المحلي والإسلامي والدولي - بقراءاته العقائدية التي تتجاوز القطبية في حديتها، خاصة عندما تندغم هذه القراءات (الحواليّة) في عوالم السلفية التقليدية، إبان مقاربتها للوقائع السياسية الراهنة، محلياً وعالمياً.

إن الحوالي لم يكف - منذ حرب الخليج الثانية وإلى اليوم - عن طرح رؤاه السياسية، أو التي يزعم لها أنها سياسية، بينما هي موغلة في عقائديتها السلفية التقليدية. البعض يرى الأمر هنا بالعكس. أي أن الحوالي يقدمها عقائدية، بينما هي سياسية؛ تتراءى في ثوب عقائدي، أي أن جوهرها سياسي، ومظهرها

عقائدي. وهذا - في ظني - بعيد عن الصواب. فلو كانت سياسية في جوهرها؛ لكانت مشدودة إلى الواقعي ومحدداته، ومن ثم؛ لأثمرت واقعياً. لكنها - كما هو ظاهر الحال - عقيمة؛ لأنها مشدودة إلى رؤى حالمة، تكتسب مُحدّداتها من فرضيات عقائدية مسبقة، مما يعني أنها بعيدة - في جوهرها - عن الواقعي، ومن ثم فهي بعيدة عن السياسي.

ليس غريباً أن يقرأ الحوالي - وأمثاله - الوقائع المعاصرة بآلية عقائدية، بل الغريب أن لا يفعل ذلك؛ لو لم يفعله. إن بنيته المعرفية لا يمكن لها أن تكون سياسية، حتى وإن حاول أن يُلبس رؤيته العقائدية - الموغلة في عقائديتها - لبوساً سياسياً؛ بتقديمها على شكل أطروحة سياسية مشحونة بالشواهد السياسية المدنية؛ وذلك لأن تركيبته في الأساس تركيبة عقائدية، بل عقائدية تقليدية. وهو في هذا لا يختلف عن سيد قطب كثيراً، بل إن التشابه في البُعد العقائدي بينهما، يعضده تشابه ظاهر في البُعد النفسي. وهو ما يكاد يُوحّد بين الشخصيتين، على الرغم من مظاهر الاختلاف.

المشكلة هنا، أن الأطروحة العقائدية في العقائدي الخالص، تُروّج - جماهيرياً - للأطروحة العقائدية المتسيسة، وتصنع من أصحابها رموزاً للوعي بالراهن السياسي. وبهذا تأخذ القراءة - التي تُحسَب قراءة سياسية - بُعداً عقائدياً، يعطيها زخماً لم يكن لها؛ فيما لو تقدمت بوجه سياسي محايد. إنها قراءة عقائدية تدعي الوعي السياسي، بينما عقائديتها تنفي عنها مثل هذا الوعي. لكن، الذي يستطيع إدراك ذلك، هو - فقط - من يفرق بين القارئ العقائدي والقارئ السياسي. وللأسف، فجماهير العقائدي لا تستطيع أن تقوم بذلك التفريق. ولذلك تبقى أسيرة هذا الزيف الذي يُطوّح بها ذات اليمين وذات الشمال.

### 3 - 6: نحن والخوارج .. إلى أين؟!.

يبدو أنه من قدر الدول التي تقوم على فكرة دينية، أن يأتي إليها من داخلها من يزايد عليها في الفكرة ذاتها؛ إلى درجة الخروج عليها من خلالها، ووضعها

- بعد ذلك - في موضع الآخر من الخطاب الذي تقوم عليه الفكرة الأولى. وهذا قانون عام يشمل كل إيديولوجية، وخاصة في مراحل تطورها الأخيرة؛ عندما تكون هناك نسخة تاريخية؛ تكون المرجعية الإيديولوجية للفكرة الدينية، ونسخة راهنة؛ مشدودة إلى شروط الراهن، أكثر مما هي مشدودة إلى شروط البناء التاريخي لمنظمة الأفكار.

هذه المزايدة على المفردات الدينية الأساسية، تأتي كنتيجة لمحاولة بعضنا ترسيخ ما أصبح في الوعي الجمعي من المقومات العامة، أو ما يظن أنه كذلك. وبهذا يصبح الأمر، مباراة خطيرة في محاولة للتقرب إلى عالم المسلمات والمثاليات في العرف الاجتماعي أو الديني؛ لا فرق.

دولة الرسالة، ومن بعدها الخلافة الراشدة، قامتا على أساس الفكرة الدينية التي بنيت الدولة الإسلامية الأولى من خلالها. توحيد القبائل العربية، ومد النفوذ الإسلامي إلى الصين في المشرق وإلى الأندلس في المغرب، كان عن إيمان عميق بالفكرة الدينية، بضرورة تبليغ الرسالة، واستعداد كبير للتضحية في سبيلها. ونتيجة لذلك تسرب إلى الوعي العام أنها فكرة ذات عائد مادي ملموس، يتمثل في هذا التضخم الإمبراطوري، الذي لا يزال يمثل تكراره الهاجس الأول للإسلاموية المعاصرة.

التأثيرات المادية ذات الأثر العميق، تتوالى على الحواس المرهفة تجاه هذه الفكرة (المعجزة) التي صنعت الحدث الإسلامي الأول. الفكرة استنفدت - أو كادت - مخزونها من العنفوان العسكري، وكان المنتظر منها بعد ذلك أن تحقق شيئاً مختلفاً عن كل ما سبق تحقيقه في المرحلة الأولى: مرحلة الغزو والاستعمار العسكري لدول الجوار.

مرحلة البناء المدني، وتأسيس دولة العدالة، واجهتها الخروقات الكثيرة في الفترة العثمانية (= خلافة عثمان بن عفان) التي تقاطعت مع الهم العشائري، والتي كانت تنأى بها - بقدر ما تقترب من العشائرية - عن الهدف المكنون في

أعماق تلك الجموع المأخوذة بالمنطق الإيماني، الذي تراءى لهم وكأنه صانع معجزات.

كان المجتمع الإسلامي مأخوذاً بالمنجز الأول، وكان - من جهة أخرى - متألماً للانحرافات التي تطال هذا المنجز؛ من حيث بناؤه التنظيمي القائم على العدالة الاجتماعية. تلك الانحرافات التي حدثت في عهد: عثمان بن عفان، كانت تهز الثقة في قدرة النموذج على الاستمرار. كان هذا شيئاً مُرعباً للمخيال الجمعي. وعلى قدر سذاجة الإعجاب وعاطفيته وأحلام يقظته، كان التألم يشتد، ويأخذ مساراً غير عقلاني. وكانت النتيجة أن انفجرت الأوضاع، وعادت العشائرية بأنفاسها البدائية؛ لتقضي على الأحلام المدنية في مهدها، وتنتكص تلك القبائل الشتات على أعقابها، في رحلة هي التيه والشتات؛ فكراً وواقعاً.

وهنا ظهر الخوارج؛ من خلال المزايدة على الفكرة الدينية الأولى التي تكوّن المجتمع الإسلامي بواسطتها، والتي يؤمن بها الجميع. هي فكرة دينية، آمن الخوارج بها!، كما آمن غيرهم. ولكن، أصبح المجتمع الإسلامي - كما يرى الخوارج - كافراً بها كفراً أكبر، إما بالأصالة؛ لارتكابه الكبائر، وإما بالتبعية لحكامه الذين كفروا بارتكاب الكبائر.

لم يكن التكفير هنا هامشياً، بل كان مُوجهاً إلى أحد رموز الخلافة الراشدة: علي ﷺ، وإلى كل من تبعه من جماهير المسلمين. لم يكن الأمر سهلاً؛ ولذلك كان الحل حاسماً على يد الإمام علي - كرم الله وجهه - فعمد إلى القضاء على الخوارج قضاء مُبرماً في معركة النهروان.

وبقدر ما تألم علي - عليه الصلاة والسلام - إبان قتاله البغاة من أصحاب الجمل وصفين، بقدر ما فرح أشد الفرح بقتله الخوارج المارقين. كان يقاتل البغاة عليه والناكثين ببيعته؛ وقلبه يحترق ألماً، ولكنه كان يرى هذا القتال ضرورة لا محيد عنها؛ وإلا انتصر المنتفعون وأُجهضت دولة العدالة. أما في قتاله الخوارج، فقد كان مبتهجاً، ومستبشراً بأنه القائد الذي جرى على يديه قتال

المكفراتية، الذين وردت النصوص بفضل التصدي لهم. التفريق هنا مُهمّ جداً، إذ إن هذا التفريق يجب أن يكون مُحدّداً سلوكياً لنا في الموقف من الخوارج المعاصرين.

الموقف من التكفير الخارجي، يظهر من خلال هذه الدرجة العالية من الحسم، مع قلة الخوارج النسبية آنذاك، أي مع كون خطرهم لا يتهدد مؤسسات الدولة، فضلاً عن وجودها. كان موقفاً حاسماً من إيديولوجيا التكفير. وهنا يظهر التكفير - وهو الأهم هنا - كخاصية خارجية بامتياز، وتظهر خطورته وإدراك المجتمع الإسلامي - حتى في خضم صراعه الدامي على الشرعي وعلى السلطة - أنه خطر كبير، لا يمكن التغاضي عنه.

كان علي عليه السلام يقاتل البغاة والناكثين ويقاتلونه. ولكن، لا هو يكفرهم، ولا هم يكفرونه. أي أن هناك اعترافاً بالإسلامية من كلا الطرفين. وهذا يعني أن هناك خيطاً من الشرعية التي يمكن العمل من خلالها في إطار الميدان الإسلامي الواحد، ومن داخله، لا من خارجه. وهذا الاعتراف ببقاء الآخر في دائرة الإيمان، يعني أن القانون الإسلامي ما زال فاعلاً بين هذه الأطراف.

أما الخوارج فكانوا يرون كُفرَ علي عليه السلام ومِن ورائه كلُّ جماعة المسلمين، مَن أطاعه ومَن عصاه. الفرق هنا كبير وجوهري ويستحق التأمل العميق. الخوارج هنا ليسوا مجرد جماعة مسلحة خارجة على النظام المتعاقد عليه دينياً أو اجتماعياً. ليسوا مجرد مجرمين؛ بأي درجة من درجات الإجرام، كما كان غيرهم من البغاة الذين كانت حروبهم من باب حفظ الأمن والوحدة، وإقامة دولة العدالة، التي كانت إمارة معاوية في الشام تتهددها.

الخوارج أكبر من مجرد مجرمين أو مفسدين، يُراد منا ردعهم والحد من ضررهم الإجرامي في الفكر والواقع. هم جماعة مؤدلجة؛ تلغي الإسلامية - بكافة مستوياتها - عن المجتمع حكماً، وتخرج عليه - بالتنظير أو بالعمل المسلح - بوصفه مجتمعاً كافراً، بل بوصفه كافراً محارباً!. وهذا يعني، أن

المجتمع حلال الدم والمال والعرض، أي أنهم يرون من المشروع لهم قتل أي فرد منا، وأخذ أي مال، وسبي النساء والأطفال!.

ما ينساه - أو يتناساه - كثيرٌ من المنظرين الشرعيين عندنا، وخاصة المعنيين بالأمر عناية مباشرة، من أساتذة العقيدة في جامعاتنا، أن الخوارج لم يكونوا حالة تاريخية مُستثناة، أي حالة عابرة، طواها الزمن، وإنما هم حالة ملازمة للمجتمع المتدين. فدائماً، يوجد في هذا المجتمع من يزايد على التدين. وبهذا فهم موجودون باستمرار؛ كجزء طبيعي من إفراز الحالة الإسلامية في أقصى اليمين من طرفيها.

إن دراسة الخوارج في مناهجنا، يتم عرضها بوصفها حالة بعيدة عنا، بعيدة في زمانها ومكانها، ولا تُدرس بوصفها حالة فكرية وعاطفية تنمو وتتغذى داخل الجسد الإسلامي؛ كإفراز طبيعي لوجوده. لا يتم التصريح بأنها حالة نسبية؛ تتلقى خصوبتها - غالباً - في المجتمعات المتشددة فكرياً، أو التي تميل إلى العنف في سلوكها العام. فهي حالة تنشأ من الداخل، من داخل الجسد المتدين، من ذات الخلايا المجتمعية؛ رغم أننا لا ننكر ما تبعثه المؤثرات الخارجية من تغيرات في السلوك الديني. لكنها مؤثرات لا تفعل في المحايد، المجرد من قابلية الانفعال.

ما أؤكده لطلابي دائماً، ويقع منهم موقع الغرابة، أن الفكر الخارجي حالة ليست ببعيدة عنا. الحالة الخارجية لها نسبيتها الخاصة، وقد تنمو داخل الفرد ببطء؛ دون أن يشعر، وقد تتسرب إليه من أقرب الأقربين. بل قد يكون أقرب الناس إليه - والداه أو إخوته. . . مثلاً - من غُلاة الخوارج، ولكنه يستبعد - نتيجة العماء العاطفي - أن يكون هذا القريب الذي يطمئن إليه غاية الاطمئنان، من الخوارج الغلاة الذين يقرأ عنهم وعن تكفيرهم ووحشيتهم. كثيرون لا يكادون يصدقون هذا؛ مع أنهم يعرفون تمام المعرفة أن الخوارج القدامى خرجوا من صميم المجتمع، ومن بين أهليهم وجيرانهم؛ لينقلبوا على المجتمع تكفيراً وتقتيلاً.

يصعب على الإنسان أن يتخيّل ابنه أو أباه أو أخاه خارجياً تكفيرياً. هذا الانحراف، ولخطورته التي تتضاءل أمامها جميع أنواع الجرائم، يعزّ على نفس الإنسان أن يتحسس وجوده في الأقربين منه؛ كيلا يفجع بوجوده في القريب القريب. ولذلك يسارع إلى نفي وجوده كلياً، أو التقليل من تمدداته الفكرية داخل نسيج المجتمع المسلم. كثير منا، يريد أن ينكر وجود الخوارج؛ لأنه لا يريد أن يُصدّق أن من بني مجتمعه، بل من بني قبيلته، بل من عائلته، من هم من الخوارج.

هؤلاء الخوارج المكفراتية الذين يعتقدون أن دماءنا وأموالنا وأعراضنا حلال لهم، ليسوا قادمين من خارج مجتمعنا، بل هم منه. هم جزء من تفكيره وتدينه وشططه في التدين. هؤلاء الخوارج، لم يبنوا تصوراتهم على عقائد ومرتكزات مجهولة من لدن المجتمع الذي يمارسون فاعليتهم التكفيرية فيه، وإنما انفعلوا وتفاعلوا مع مفردات عقائدية، هي جزء لا يتجزأ من المنظومة السلفية التقليدية. (نواقض الإسلام) تلك المفردات العقائدية التي كانت - ولا تزال - من محاور التفكير السلفي، ومن آلياته الرهيبة في نفي الآخر وإقصائه، هي ذاتها التي يستخدمها الإرهابي الخارجي لتكفير الدولة والمجتمع.

قبل أكثر من عشر سنوات، كان أحد المعتدلين يشتكي من حماس الشباب الذين يصل بهم الأمر إلى تكفير الدولة، ولم يكن بَعدُ قد وصل إلى حلقته الأخيرة في تكفير المجتمع كله. وكان يقول لنا: كيف أستطيع الرد عليهم، وهم يأتون بنواقض الإسلام ويطبقونها على الدولة؟. آنذاك لم يستطع أحد أن يقول له: إن الخطوة الأولى معهم أن تبدأ في مُساءلة التراث السلفي الذي أخرج هذه النواقض، ذات الطابع المطلق، الذي يستطيع بها كلُّ أحد تكفير كلَّ أحد، والتي كُفّرَ بها مُعظم الأمة، في فترة من فترات التاريخ القريب. لو قال أحد له هذا الكلام على هذا النحو من الصراحة؛ لكان القائل - في الحال - ضحية سهلة للتكفير السلفي؛ لأن من النواقض، أن: (من لم يكفر الكافر فهو كافر).

وهي إحدى وسائل السلفي لإرهاب الممتنع عن التكفير؛ كي يدخل - رغماً عنه - في خطاب التكفير؛ وإلا كفر هو!.

وكمثال: كلنا قد درسنا، وكُرِّر على أسماعنا مراراً، وعبر وسائل عديدة، أن من نواقض الإسلام العشرة: إعانة غير المسلم على المسلم. وقد ترسّخت هذه المقولات في العقول؛ نتيجة هيمنة السلفية التقليدية على خطابنا الديني. ولم يعد أحد يجرؤ على مناقشتها؛ لأنه سيصبح موضع اتهام بالكفر الصريح. اكتفى المعتدلون بالسكوت عنها، بينما طبقها البعض على الآخر، كل آخر، علانية أو في دروسهم الخاصة!.

طبعاً، لم يطبقها الجميع على النحو الحاد الذي طبقها به التكفيريون الخوارج؛ لأسباب كثيرة، ليس من بينها انتفاء الجهل بالدين عن الذين لم يسارعوا فيها. هذه المفردة، هي من أهم الحجج التي يتوسل بها الخوارج إلى تكفير الدولة، ومن ثم تكفير المجتمع بواسطة المقولة الأخرى: من لم يكفر الكافر (ومرادهم هنا: الدولة؛ لأنها داخلة في الأحلاف العالمية، أي متعاونة مع الكفار!) فهو كافر (ومرادهم هنا: المجتمع؛ لأنه لم يكفر الدولة). وهنا لا تصبح الدولة كافرة فحسب، بل جميع المواطنين الذين لا يعتقدون كفرها، هم كفار. ومن ثمَّ، فكل من لا يحكم على هؤلاء المواطنين بالكفر، فهو كافر أيضاً، وهكذا دواليك.

إذن، الأمر واضح تمام الوضوح، لمن يريد الفهم بموضوعية خالصة من آثار الصراعات السلفية. ولذلك لم يكن غريباً بعد مجيء القوات الدولية إلى العراق أن يصدر أحدُ التكفيريين (= ناصر الفهد) مذكرته الشهيرة بـ(التبيان في كفر من أعان الأمريكان) والتي يُصرِّح فيها بتكفير من تعاون مع أمريكا ولو بـ(كلمة). وهو هذا هو أحد منظري التكفير المشهورين، وممن لهم أثر معلن في التفجيرات الإرهابية التي وقعت لدينا.

هذا التكفيري المتخم بالتراث السلفي، والذي يعتبره الإرهابيون - مع

زميليه في الغواية - أحد مرجعياتهم، متسق مع تراثه الذي يتعامل معه، وهو الوفي - منطقياً - لهذا التراث المشحون بمقولات التكفير. هو ليس كغيره، ممن يسكت عن الإرهاب، أو يدينه علانية؛ بينما هو يأبى أن ينتقد المنظومة السلفية التقليدية التي يصدر عنها الإرهاب، والتي تُصرح بتكفير كل من أعان الكفار بأي نوع من أنواع الإعانة؛ مهما صغرت!.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، أي، عند عدم مراجعتهم لمقولات التكفير داخل منظومة التراث السلفي، بل هم يقومون بالتصدي لأي محاولة من هذا النوع، أياً كانت درجتها. التضليل والتبديع، بل والتكفير يطال كل من يحاول الاقتراب من تلك المقولات المقدسة، التي يتفق بها السلفي مع التكفيري في التنظير التأصيلي لها، ولكنهما يفترقان - فقط - في ظروف تنزيلها على الواقع. البراغماتية هي التي تضع الفرق بين الاثنين. منهم من يأخذ بها ومنهم من لا يأخذ!.

وبصراحة، فالخلاف بينهم ضئيل، لا يتجاوز هذا التساؤل: هل الظرف السياسي يسمح بتفعيلها في الواقع أم لا؟. والفرق هنا، أن التكفيري يُقدّس مثالية (المراد هنا بالمثالية: تعاليها على الواقعي) تلك المقولات؛ فيطبقها مهما كانت الظروف؛ بينما الآخر، يخضع للظروف؛ فيرجئ تطبيعها إلى سماحة الظرف السياسي. وهنا يظهر الأخير بمظهر المداهن. وهي التهمة الشهيرة التي يوجهها التكفيري الخارجي لزميله السلفي القاعدي.

ليس صحيحاً أن هؤلاء الخوارج يستمدون رؤيتهم من سيد قطب، بل ربما كان العكس هو الصحيح. كثير من هؤلاء الخوارج يرون كفر سيد قطب، وقليل منهم يقف به عند حدود التبديع، حفاظاً منهم على سابقة جهاده. الطائفة المنصورة!!!، ليست هناك، بل هي هنا!، وكما يقول أحدهم: هي في هذه الهضبة لا غير . . . إلقاؤنا بالتهمة على الغير لا يحل المشكلة، بل يحتال عليها، ومن ثم يترك لها الفرصة لتتفاقم، وتعود أشد ضراوة وعنفاً.

هل أستطيع هنا التصريح بأسماء الكتب التي تباع في الأسواق، وتدرس في

الجامعات والمساجد، أو على الأقل يشار إليها كمراجع معتمدة؛ بينما هي مشحونة بمقولات التكفير السلفي للمسلمين، ممن وصفوا مخالفيهم بالصوفية أو القبورية أو الرفض أو حتى من داخل التيار الحنبلي، حين افترق الرفقاء؟!!!. حقاً لا أستطيع. فاللوبي التقليدي قادر على قلب هذه الصراحة - المؤجلة إلى أجل غير مسمى - إلى صورة العدوان على العقائد الإسلامية ذاتها، ومن ثم، يظهر الذي يمارس الشجاعة فيها، وكأنه يمارس الانتحار المعنوي، وذلك في سياق تقليدية تضرب بأطنابها في نواحي الوعي العام المأزوم.

ومع صعوبة التصريح، ففي التلميح ما يغني اللبيب. إنها مراجع تتغيا الصفاء العقدي بزعمها، وتدخل من يتماهى معها في تصورات متنرجسة غاية التنرجس فيما يخص التصنيف العقائدي. هي تزعم - أو يزعم التقليدي من خلالها - أنها الوريث الشرعي للإسلام، وأنها الحق، وما سواها فبدعة وضلال. تَصِحُّ عقائدُ الآخرين بقدر اقترابهم منها، وينحرفون بقدر تنكرهم لمقولاتها. الجميع يعرف أين توجد هذه التصورات المرضية، والتي تؤدي إلى نوع من الحدية العقائدية التي تقود في النهاية - بل وربما في البداية! - إلى التكفير والتفجير.

ومع وضوح البعد الإيديولوجي الذي ينطلق منه هؤلاء الخوارج، وتحديدهم - بأنفسهم - المرجعية التراثية التي يمتحون منها؛ إلا أننا نقف من هذه الإيديولوجية، وهذه المرجعية، موقف المتسامح في أحسن الأحوال، وموقف المُعذّر فيما سوى ذلك من أسوأ الأحوال. هناك (حالة) راهنة من التدين السلفي المتشدد. وهذه الحالة لها امتداداتها التاريخية التي تتعانق بها مع المرجعيات التأويلية لهذه الفئة، خاصة في بعض أبعادها. وهذا ما يجعل تفكيكنا لخطاب التطرف ناقصاً في كثير من الأحوال.

ولا يخفى على الكثير منا التردد الذي يمارسه بعض العقائديين لدينا في إدانة الإرهاب بصراحة وقطعية، وذلك بنسبتهم الحالة الإرهابية إلى الخطأ أو الجهل بالمبادئ المتفق عليها؛ لتبرئة المبادئ ذاتها من تلبسات الحالة الإرهابية.

إضافة إلى أن البعض لم يصدر عنه إلى الآن تجريم واضح وحاسم للإرهاب عامة، وللإرهاب لدينا خاصة.

هذا التغاضي المريب من بعضهم، ليس تجاهلاً لخطر الإرهاب؛ بقدر ما هو صيانة للمبدأ المشترك بينه وبين الإرهابي، أي حماية هذا المبدأ من أن (يُميّعَ) بزعمه. ولهذا؛ نراه يستنكر الفعل (الممارسة الإرهابية) دون الخوض في أبعادها العقائدية على نحو تفصيلي، وإنما بعموميات يكثر فيها مجال الاحتمال. أي أنه يراها مجرد خطأ في التطبيق المرتبط بسياق ما.

وفي ظني أن مواجهتنا الفكرية للإرهاب ما زالت هزيلة في كثير من ملامحها التي تظهر في الساحة الآن. فبينما حقق الشطر الأمني - ولا يزال - نجاحات باهرة في ميدانه، نجد أن الشطر الآخر (= الفكري) لا يزال متردداً في بعض أطيافه. إن هذا النجاح الأمني بقدر ما يبهج؛ بقدر ما يكشف عن رؤيتنا المحدودة للقضية، وأنها تتجه صوب الأمني المحسوس، أكثر مما تتجه صوب الفكري المضمر، الذي يعمل فينا باستمرار.

ومن المؤسف أن يحدث هذا؛ مع أن القضية ليست مجرد جريمة منظمة، بحيث يمكن أن يردعها حجم النجاحات الأمنية، والعقوبات القضائية الصارمة، بل هي عقائدية بالدرجة الأولى؛ إلى درجة تجعل المنخرط فيها لا تعنيه النتائج المتعينة، ولا العقوبات الرادعة، مهما كانت؛ بقدر ما يعنيه ذات الفعل، بصرف النظر عن مآله ومآل جماعته.

ومع صعوبة حصر المحاور الفكرية التي يجب التركيز عليها، من حيث كونها ذات تشعبات عقائدية شائكة، إلا أن هناك بعضاً من المحاور التي لها طابع العلاقة الخاصة بالموضوع. وبهذا يمكن أن يكون هذا (البعض) مدخلاً ذا طابع استقطابي؛ يتم من خلاله تناول القضية، في الوقت الذي يفتح فيه هذا التناول المجال لكثير من الإضاءات التي يجب أن يقوم بها المعنيون ذوو الاختصاص، كل في مجاله. وأهم هذه المحاور فيما أعتقد، ما يلي:

1 - مفهوم الجهاد. فالجهاد في مقارباتنا الفكرية، ما زال يطرح بعيداً عن التصورات المدنية المعاصرة. الرؤية الفقهية التاريخية ما زالت تحكم الطرح الديني في هذا السياق، وتجبره على أن يحكم الوقائع، أو على نحو أدق، تجبر الوقائع على أن تستجيب - قسراً - للتنظير التاريخي.

إن الجهاد، مع كونه - في صورة من صوره - عملاً تطوعياً، إلا أنه لا يمكن أن يتم خارج المؤسسة العسكرية النظامية. أي أن الجهاد في القديم هو المؤسسة العسكرية في الحديث؛ مع أخذ فوارق المعطيات المعاصرة بعين الاعتبار. لم يكن الجهاد - إبان التشريع له - تقوم به جماعات عشوائية دون نظام. وكان من يريد الجهاد يتقدم بطلب الانضمام إلى الجيش الرسمي، فربما قُبل طلبه، وربما رُدَّ، لسبب عسكري أو لسبب سياسي. ولم تكن هناك جماعات تطوّع خارج الإطار السياسي، بحيث تعمل لوحدها، إلا فيما بعد زمن التشريع، وهي من أسباب الاضطراب الذي لحق الأمة في معظم فتراتها.

وقد عبّر بعض الفقهاء المعاصرين - وإن بأسلوب مختلف - عن هذه الرؤية، وذلك في إلحاحهم على أن الجهاد (أي عمل عسكري هنا) باطل؛ ما لم يكن تحت راية لها مشروعيتها السياسية، بحيث يُعرف البعد الاستراتيجي لمثل هذا الحراك العسكري؛ كيلا يتم استغلاله لهذه الفئة أو تلك.

ومن العبث أن يتصور أحد - أو يُصوّر له - أن الجهاد مجرد تطوّع ذي مبادرة فردية، تتحكم فيه الرغبة الخاصة، بل هو قرار جماعي، مرتبط بوجود الجماعة ومستقبلها. ومن يريد الجهاد فعليه أن يقوم بالانضمام إلى المؤسسة العسكرية النظامية، والتي لم تُنفَق عليها المليارات من أموال الأمة وطاقاتها وأوقاتها واهتماماتها عبثاً. ومن حق المؤسسة أن تقبل أو ترفض طلب مريد الجهاد؛ وفقاً لأنظمتها الخاصة، كما كان هذا يحدث إبان التشريع، فليس كل من تطوع للجهاد تم قبوله، لمجرد أنه يريد ذلك.

إنه الوعي المدني، ذو طابع مؤسساتي، هو ما ينظم العمل. وخروقات

العمل - أي عمل - التي تتمرد على المؤسساتية، إنما هي من بقايا البدائية القابعة في أعماقنا، وملمح من ملامح الانشداد الساذج إلى طرائق التفكير العاطفي. ولا شك أن جزءاً من إشكالياتنا الراهنة تكمن في أننا لا نزال نُعوّل على القرارات والمشاريع الفردية، ولم تترسخ المؤسسة - كبنية - في وعينا العام بعد.

إن الجيش النظامي قد يمكث وقتاً طويلاً دون أن يخوض معركة على أرض الواقع. وهذا طبيعي. لكن هذا لا ينفي جهاديته، وأنه من العدة الشرعية، ولكنها العدة (التي لا تتمنى لقاء العدو) إكمالاً لشرعيتها. ومن البدهيات أن لا مؤسسة عسكرية دون مرجعية سياسية، مرجعية تُنظّم لها مشروعية وجودها في البداية (لأنها حالة عنف تحتاج لتبرير، والدول هي التي تحتكر العنف؛ ليتحول إلى عنف إيجابي، أو هكذا يفترض)، وترسم لها طريقها في معترك الواقع، ذلك الواقع الذي لا تحكمه معادلات القوة العسكرية فحسب.

2 - في مقاربتنا للظاهرة الخارجية المعاصرة، يجب أن ندرك أننا أمام ظاهرة خارجية فريدة من نوعها. فهي بقدر ما تتفق مع الخوارج الأوائل في العقائد والأصول، بقدر ما تختلف عنهم في بعض مناحي السلوك. وأقصد هنا الخوارج المستترين، أو قعدة الخوارج (= المكفراتي الصامت)، دون غيرهم من أرباب العمل المسلح.

لقد كان الخوارج الأوائل صرحاء مع أنفسهم ومع غيرهم، حتى (القعدة) منهم لم تكن تسمح لهم أخلاقهم بالمداهنة، واللعب على أكثر من حبل!. وربما كانت هذه هي الحسنة الوحيدة التي توافرت في الظاهرة الخارجية في طورها الأول. لكن، خوارجنا اليوم، وخاصة القعدة منهم، لا يمتلكون قدراً من الشجاعة يسمح لهم بأن يحددوا مواقفهم من المجتمع الذي يعيشون فيه على نحو واضح.

إننا نريد أن نعرف من هؤلاء الخوارج القعدة: هل نحن - أي كدولة وكمجتمع - في نظرهم مسلمون أم لا؟!. هذا السؤال ليس سؤالاً ترفيّاً، بل هو

مصيري، لنا ولهم. وهم يعون أن الإجابة عنه بالنفي أو بالإيجاب، تُحدّد الكثير من الأحكام التي تحكم علاقتنا بهم. وأنا هنا لا أقصد موقفهم من عموم المجتمعات الإسلامية؛ لأنها في تصنيفهم العام - غير المفصل - كافرة، إما لأنها لا تحكم بما أنزل الله وإما تسكت عن الحاكم في هذا الأمر، وإما لأنها بدعية أو مذهبية أو قبورية أو حزبية ... إلخ هذا الهراء، وإما لأنها لا تنكر كل ذلك، ولا تصمه بالكفر الصريح.

3 - يلاحظ أن المعالجة الإعلامية المرئية - في شقها الديني - تعتمد الوعظ في مخاطبة المجتمع، أو مخاطبة جماعات الإرهاب، أو المتعاطفين معهم من قعدة الخوارج. والمعالجة الإعلامية المرئية لها دورها الفعال في محاربة تلك الرؤى المتطرفة وخلق الرؤى المستنيرة؛ لأنها لا تختص بشريحة دون أخرى؛ ولأنها ذات وسائط مؤثرة في أعماق اللاوعي العام (الجمعي).

إلقاء المواعظ، حتى وإن أثر في بعض الإرهابيين، إلا أنه لا يحسم الإشكال الفكري، هذا الإشكال الذي سيبقى مصنعاً منتجاً للرؤى المتطرفة، ومن ثم الإرهاب المسلح. الكلام عن حرمة دم المسلم والمعاهد لا يغني شيئاً في مثل هذه الحال التي نحن عليها؛ لأن ما يقع، ليس بين طائفتين من المؤمنين اقتتلتا؛ لم تُكفّر إحداهما الأخرى، أي ليس حالة بغي، وإنما هي حالة تكفير من قبل المتطرف الخارجي للمجتمع الذي يحاربه. فهو يحارب مجتمعه بوصفه مجتمعاً كافراً، وليس بوصفه مجتمعاً مسلماً؛ تنطبق عليه هذه الأحكام.

هؤلاء الخوارج لو اقتنعوا أن الذي أمامهم مسلم لم يقاتلوه؛ لأنهم يعرفون - كما نعرف تماماً، ولا يحتاجون لمواعظنا في هذه الناحية - حرمة دم ومال وعرض المسلم والمعاهد. المشكلة تبدأ؛ عندما لا يروننا مسلمين، بل يروننا مرتدين، يجب إقامة الحد عليهم، ومن ثم فكل المعاهدات التي أبرمناها مع غيرنا معاهدات باطلة، والمعاهدون بواسطتها لا ذمة لهم وعهود تحميهم. وبهذا يستحلون دماءنا ودماء المعاهدين من غير المسلمين، ويصبح الوعظ الساذج

بحرمة دم المسلم أو المعاهد نوعاً من العبث، لا يفي إلا بتزجية أوقات الفراغ التلفزيوني.

إشكالية هذا الوعظ - إضافة إلى عدم جدواه - أنه يدعم - دون وعي منه - بعض المرتكزات الأساسية التي تحكم مجمل الوعي الإرهابي، ومن ثم التنظيمات الإرهابية، كمفهوم الطاعة مثلاً. وهو مفهوم لم يعد له في المدنية المعاصرة، ذات المفهوم القديم الذي يراد تكريسه. لكن المنظمات الإرهابية كافة، تعمل من خلاله في خلاياها العنقودية التي لا كينونة لها بدون مفاهيم الطاعة العمياء.

4 - خطبة الجمعة كمؤثر إعلامي توعوي، وديني في الوقت نفسه. هذا المجال الإعلامي ما زال يمارس إعلاميته بمنتهى التقليدية إلا فيما ندر. ما زال الخطاب السلفي التقليدي هو المهيمن، من حيث مجمل الرؤى. وما زالت طرق معالجة الحدث الراهن تنحو منحى لا يمت إلى معطيات الواقع بصلة، بل هي مجرد اجترار للماضي؛ وقائع وأفكاراً. ومعنى هذا: أن الخطبة لا تزال تُعوّد الجماهير على الآلية نفسها التي تعوّد المتطرف عليها؛ عندما يتناول واقعه ونصوصه. فلا خلاف - إذن - في طبيعة التفكير، وإنما في توجيهه!.

كل من يصلي الجمعة!؛ يدرك أن وزارة الشؤون الإسلامية لم تكثف رقابتها على خطباء الجمعة، من حيث كونها ليست - كما يجب أن تكون تعبيراً عن رأي فردي، ذي طابع فكري عام، لا يجوز تجييره للرؤى الخاصة. والواقع يحكي أن المنبر الديني العام أصبح مجالاً لاجتهادات الخطباء الكرام، وكلٌّ واجتهاده!. ولا يخفى أن (كثيراً) منهم يقوده الحماس العاطفي أكثر مما يقوده منطق الاجتهاد الفكري؛ هذا إن كان قادراً أصلاً على الاجتهاد!.

ولا حل لهذه الإشكالية - فيما أرى - إلا بأن تصاغ الخطب والأدعية المرفقة على نحو مؤسساتي، منظم من قِبل مختصين - دينياً وفكرياً وسيكولوجياً - دائمين، لا مرحليين، تكون وظيفتهم كتابة الخطب المتنوعة، والمتباينة طولاً

وقصراً. ولا بد أن تكون على مستوى عال من الاتساق فيما بينها؛ كي لا يتناقض الخطاب الديني كما هو واقع الحال.

ولن يواجه الخطيب أي حرج؛ عندما تكون هذه الخطب على درجة عالية من الكثرة والتنوع، بل ستجنبه حمل عبء أمانة الاختيار!. كما لن يواجه الجمود الفكري الذي يخشاه البعض، إذ إن ذلك سيستدعي أن يشارك الخطباء المتميزون في صياغة الخطب المقررة على الجميع، وسيكون الحافز في هذه الحال أشد؛ لاتساع دائرة المستفيدين.

بهذا الاقتراح - فيما لو تم تفعيله - نقضي على الاجتهادات الفردية التي تزرع الاضطراب في الشأن الديني، وهو الشأن الذي يتغيا - في مقاصده العامة - الاتحاد والاتساق في الخطوط العريضة (المصيرية). ولا شك أن هذا سيقلل من حجم السلبيات، التي بقيت الوزارة المعنية عاجزة عن متابعتها إلى هذه اللحظة.

5 - المؤسسة الأكاديمية ما زالت تواجه الكثير من الحرج، وخاصة مع بعض الأقسام الشرعية، والعقائدية منها على وجه الخصوص. ما زال كثير من منسوبي هذه الأقسام - وبعضهم له جماهيره الواسعة خارج الحرم الأكاديمي - لم يحدد موقفه على نحو واضح من الإرهاب، وخاصة من شيطان الإرهاب الأكبر(= بن لادن) ويسرون أكثر مما يعلنون، بل يتخذون المنابر الجامعية التي يتقاضون على سد فراغها أعلى الرواتب قنوات تأثير في العقول الناشئة، ويجعلون الإرهاب - من خلالها - جهاداً، أو في أحسن الأحوال، جهاداً في غير موضعه!!!.

لماذا لا يتم صياغة وثيقة عامة تجرّم الإرهاب، وتدين المنظمات الإرهابية بأسمائها، وتحدد رؤوس العمل الإرهابي العالمي بأسمائهم؛ حتى لا يكون هناك مجال لخلط الأوراق، وبعد ذلك تُعرَض على من يتصدون للتأثير في الرأي العام من خطباء وأساتذة جامعات؛ ليوقعوا عليها، ومن ثم تعلن أمام الجماهير.

ومن يرفض، فعليه أن يحدد - بوضوح - سبب رفضه؛ ليميز الخبيث من الطيب.

6 - هناك (فئة) تعلن عن نفسها بين الحين والآخر، وتزعم لنفسها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتجتمع في هذا المكان أو ذاك؛ لتصدر بيانات الاعتراض، ولتقدح في المؤسسات والأشخاص. هذه الفئة، هي من مروجي البيانات، ومجمل خطابها سعيٌ لطلبنة المجتمع. فمنذ قرار (الدمج) وإلى هذه الساعة لم يقرّ لها قرار، وهي - في كل اعتراض - تُصور المجتمع في صورة لا تبتعد كثيراً عن تصوير جماعات التكفير والهجرة لمجتمعاتها.

نشاطها الميداني موجود، وهي خطرة، حتى على علماء الدين الرسميين الذين لا يرافقونها، كما أن نشاطها عبر وسائل الإعلام السرية (الإنترنت) أصبح كبيراً، إلى درجة تقترب من الهيمنة على بعض المواقع. إذن، لا بد من تعرية مقولاتها علانية، مثلما أنها تطرحها علانية. لا بد من كشف روح الوصاية التي تتلبس سلوكها؛ حتى لا ينخدع بدعاياتها من تأخذ بلبه ومضات الزيف؛ لمجرد أنه زيف مُوشح بالنصوص الدينية المقدسة.

## 3 – 7: مقتل الزرقاوي .. يوم العزاء الإرهابي

كان يوم الأربعاء الماضي (يوم قتل الإرهابي: الزرقاوي) يوماً فارقاً بين دعاة الحياة ودعاة الموت، بين أبناء الإنسان وبين أعداء الإنسان، بين المؤمنين بالتسامح بين بني الإنسان، وبين الكافرين به من دعاة التطرف والقتل والإرهاب، بين من يهب حياته للبناء في ميدان السلام، وبين من يهب حياته للدمار وإهلاك الحرث والنسل. حزن عليه دعاة الموت، وأقاموا عليه المناحات النثرية والشعرية، وتجاوبت معهم فضائياتهم الأثيرة على مدى أيام. بينما فرح بذلك الذين يؤمنون أن المستقبل لهذا الإنسان.

في هذا اليوم المجيد، لم يقتصر الفرح على أهل العراق، بل طال الفرح أمة الإسلام جمعاء؛ لأنها معنية بخطاب التطرف والإرهاب، وهي أول من

يكتوي بناره؛ لأنه يصدر عن شعاراتها الدينية المعلنة. وفرح - أيضاً - العالم الحر المتحضر، بعد أن عانى من هؤلاء المعتوهين، الذين أرادوا غزوه من داخله. لم يقتصر الفرح على طائفة دون أخرى، ولا على أصحاب دين دون آخر، وإنما كان فرحاً عاماً، شمل كل من كان يعاني الآلام مما آلت إليه حال العراق على أيدي أدعياء المقاومة، وابتهج كل من لم يبتهج بقطع الرؤوس على إيقاع هتافات التهليل والتكبير، وبخلفية سوداء تحمل شهادتي الإسلام.

لم يكن الزرقاوي أسطورة، ولا نسعى لجعله كذلك. فالرجل لم يكن يمتلك من المواهب ما يجعله قادراً على التخطيط لأكثر من بعد واحد. لم يكن يمتلك إلا روحاً إجرامية، وجدت متنفسها السيكولوجي في الحركات الأصولية المتطرفة، فكانت محض تعبير عن مرض خاص (بالزرقاوي) وعام (بالأمة). ومجرمٌ واحد سفّاح، لا يمتلك إلا أقل القليل من الشجاعة والذكاء؛ إلى درجة البله، يمكن أن يتسبب في ترويع مدينة كبرى بالملايين؛ ما دام يمتهن القتل والترويع.

كون المجرم لا يتورع عن فعل شيء، ولا يرده رادع أخلاقي، أو شبه أخلاقي (كالقوانين الداخلية للتعامل بين العصابات، وكالأعراف الخاصة التي ترتب حياة الجماعات) يجعل من الصعب التعامل معه كظاهرة خطيرة. الخطورة هنا تأتي من كونه قد تعرّى من أي بُعد أخلاقي، فيمكن - حينئذٍ - أن يفعل أي شيء، دون أن يتمكن أي أحد من توقّع سُلوكه. عالم العصابات والمافيا له قوانينه وأعرافه، والتعامل معه، يكون بالتنبه الحاد لهذه القوانين. لكن، الزرقاوي كان من الوضاعة الأخلاقية، بدرجة لا تمكنه من أن يخضع لأي التزام.

هذا الوضع، يجعلك لا تتعامل مع مجرد مجرم محترف، وإنما مع فوضى من الإجرام العُصابي الذي لا يلتزم بأي معيار إنساني أو ديني أو أخلاقي أو مهني. لا أقصد هنا الهجاء، وإنما أحاول تحديد هذا النوع الفوضوي من الإجرام الذي يستعصي على التحديد. هذا النوع من الإجرام هو ما يجعل

المجرم خطراً على الأعداء!؛ ولكنه أشد خطورة على الأقربين؛ الأقرب فالأقرب. وكلما كانت خطوط اللقاء به أكثر، من زاوية المصالح أو الإيديولوجيا؛ كانت خطورته أكبر على من يشترك معه في هذا البعد أو ذاك.

طبعاً، ليس الزرقاوي هو السيئة الوحيدة على أرض العراق، وإنما كان أشدها بشاعة ودموية. استقرار العراق ليس مرهوناً بموت الزرقاوي، فعوامل الاضطراب فيه أكبر من أن تعود إلى عامل واحد، أو تُتّهم بها جهة واحدة. لكن، لا شك أن هلاك الزرقاوي يُشكلُ ضربة موجعة لتيارات التطرف، بل وفاصلة في سياق السلفية التقليدية التكفيرية التي تتبنى كثيراً من حركات (المقاومة!) في العراق.

عندما تصل شخصية ما إلى درجة الترميز، فإن خسارتها تكون - في الغالب - نقطة تحول في السياق الذي هي فيه. صحيح أن الجو العام للسلفية التقليدية في العراق مهيأ لخلق نماذج لا تقل عن الزرقاوي دناءة ودموية وامتهاناً للإجرام، لكن هذه الفرضية أحسن بكثير من واقع كنا نعاني منه قبل أيام. وكما يقول توماس فريدمان في حديثه عن خليفة الزرقاوي، وأن فرصة السلفية في الحصول على مثله ضعيفة: «إن الأشخاص السيئين مثله لا يتوافرون بسهولة».

ومع أني أعرف جيداً ما تتمتع به التيارات الإسلاموية المتطرفة من تواضع في بنيتها المعرفية، وخاصة الجانب السياسي منها، وهو تواضع يصل أحياناً إلى درجة الغباء الخالص، إلا أنني لم أكن أتوقع أن تصل إلى هذه الدرجة من البله العام، حتى فيما يخص مستقبل تطرفها وإرهابها. ولأنها لا تفكر إلا بواسطة غرائزها البدائية، والعاطفة هي التي تحكم عالم الفكر وعالم السلوك عندها؛ فقد سارعت في هذا الحادث إلى فضح نفسها، وتعرية مواقفها؛ لأن الموقف - بالنسبة لها - كان عاطفياً بامتياز.

لم تستطع العواطف الإرهابية التي كانت تتستر بلبوس الاعتدال، أن تتحكم بغرائزها في مثل هذا الحدث المستفز. لذلك، سارعت إلى رثاء الشيخ المجاهد

أبي مصعب الزرقاوي!!! بعبارات تتجاوز الرثاء إلى تقديم آيات الولاء والانتماء. وليس شرطاً أن يكون انتماء حركياً، بل هو انتماء أخطر، انتماء يتجاوز الحركي الذي قد يعطب لهذا السبب أو ذاك، إلى انتماء إيديولوجي، يستمر - في الغالب - مع الإنسان مدى الحياة.

لا شك أن ضعف التيارات المتطرفة - والتي يجمعها التطرف، كفكر وكسيكولوجيا - عن ضبط عواطفها في الوقائع الملتهبة، هو في مصلحة المجتمعات التي تكاد أن تقع ضحيتها. قد يحسن بعض السذج الظن بها وبدعاياتها العريضة. لكن، التهاب مشاعرها، وتأجج عواطفها، يفضحانها في الوقت المناسب، ويجعلان الجميع يدرك إلى أين تقوده الأصولية العمياء.

لك أن تتخيل مستوى الخطورة؛ لو أن تيارات التطرف والإرهاب التي تعيش بيننا كانت قادرة على لجم عواطفها، وموضعة خطابها في سياق الاعتدال التكتيكي، ولو أنها كانت تمتلك القدرة على التعاطي البراغماتي مع الآخر. لا شك أننا كنا سنقع فريسة سهلة لها، من ناحية الخطاب، ومن ناحية الحراك. وهذا ما يجعل الحراك المتطرف دائم الإزعاج، وأحياناً شديد الإيذاء، لكنه - لغياب البعد الاستراتيجي المتمرحل في فكره وحراكه - لا يمكن أن يسيطر سيطرة كاملة، وإن حدث هذا، فأمده قصير؛ لأنه ضد منطق التاريخ.

بعض المتطرفين حاولوا أن يستغلوا عواطف المجتمعات الإسلامية التي ترمي سبب تخلفها وانحطاطها على الآخر؛ كي يروجوا لخطاب الإرهاب، أي لرموز الإرهاب. ولأن الزرقاوي ليس كأي إرهابي تقليدي، بل هو إرهابي نوعي، استهدف المدنيين صراحة، دون أي اعتبار، ثم اعترف بذلك في لحظة افتخار جنوني؛ ولأنه بارك العمليات الإرهابية التي استهدفت الاقتصاد عندنا، وتبنى تفجير الأعراس في الأردن، وطنه الأصلي، فقد كان من الصعب أن يتم رثاؤه دون تحفظ ماكر من (بني إرهاب).

لقد ترحموا على الزرقاوي، ومنحوه الشهادة، وأطلقوا عليه صفة المجاهد

الذي أثخن في الأعداء!، ورفعوه إلى درجة الصديقين والأولياء، ثم قالوا - تَحِلّة قسم! - إنه قد وقع في بعض الأخطاء!. بعض الأخطاء!!!. هذه النقطة المفصلية التي أشرت إليها؛ عندما ذكرت موقف التيار المتطرف عندنا من شيطان الإرهاب: ابن لادن، وعندما ذكرت أنهم عندما يضطرون - أحياناً - إلى إدانته علانية، يقولون: عنده بعض الأخطاء. هذا الأسلوب الماكر، يتكرر - الآن - في واقعة هلاك الزرقاوي، فيقولون - بعد أصناف الرثاء - : وكان عنده بعض الأخطاء.

هل يَمْكُر بنا هؤلاء؟، وهل وصل بهم العته إلى أن يظنوا أننا على مستوى من الغباء، بحيث لا نفرق بين إنسان يخطئ - وكل ابن آدم خطّاء - وبين مُجرم يمتهن الإجرام، ويصرُّ عليه؛ حتى يصبح سلوكه الغالب أو سلوكه الوحيد، بل ويشرعن له بشريعة الإسلام، أي بديننا وهويتنا؛ فيرتكب بحقنا جريمتين: جريمة الإرهاب، وجريمة تشويه ديننا: الإسلام.

لقد ضربت في المقال السابق أمثلة تبين هذه القضية، وسأضرب أمثلة أخرى؛ زيادة في التوضيح؛ لكشف هذا المكر الأصولي. مثلاً، الرئيس الأمريكي العظيم: إبراهام لنكولن، شخصية أنجزت الكثير من المنجزات الوطنية والإنسانية، ومن قبله الآباء المؤسسون، وروزفلت، وديغول ومانديلا . . إلخ. ومن العالم العربي الطهطاوي وعبده، وحسن البنا، وعز الدين القسام، ورفيق الحريري، ومهاتير محمد. . إلخ. هؤلاء، ومن هم في هذا السياق الإنساني الإيجابي، يمكن أن نقول - بعد إطرائهم ورثائهم - وقعت منهم أخطاء. لكن، هذا لا يمكن أن يقال هذا عن النازي: هتلر، ولا عن ستالين، ولا عن الحجاج ابن يوسف، ولا عن هولاكو، ولا عن محمد علي، ولا عن عبدالناصر، ولا عن صدام حسين، ولا عن ابن لادن، ولا عن الزرقاوي. . . إلخ. ما فعله هؤلاء ليس مجرد أخطاء، بل سياسة عامة، وسلوك مشرعن، تبرره الذات للذات.

لا شك أن كثيراً من المتطرفين يخفون تطرفهم وميولهم الإرهابية، ولا يريدون البوح بتوجهاتهم التي أصبحت مدانة؛ اجتماعياً ورسمياً. لكن الصدمة الأولى تفقد الكثير منهم توازنه، وتُغيّب عن وعيه حساباته الخاصة. لهذا، تجده في حيرة واضطراب، فهو يريد أن يعبر عن شعوره المتطرف في صورة البكاء على الزرقاوي، ولكنه يعلم - في الوقت نفسه - أن الزرقاوي جرح مشاعر المسلمين؛ عندما أيد التفجيرات الإرهابية عندنا، وتبنّى تفجيرات أعراس الأردن. لهذا، فهم يرون أن الحل في التنفيس عن المشاعر بالبكاء على الشيخ (المجاهد!) أبي مصعب، مع التعقيب على ذلك برفض ما يعد - من قبلهم - من الأخطاء. وربما لا يرونه مخطئاً في شيء، بل يذكرون ذلك للتمويه والتدليس، بدليل عدم تحديدهم لنوعية الأخطاء وحجمها، ودون ذكر مبرراتهم الشرعية لهذا الموقف.

لم تقتصر الحالة الكاشفة عن الروح الإرهابية على الأفراد من خارج المؤسسات الاجتماعية الرسمية في العالم الإسلامي، بل كانت المؤسسات الرسمية - على حذرها من تسرب الكوادر الإرهابية إلى هياكلها - تكتشف بين الحين والآخر أن هناك من بين أفرادها من يحمل أعراض هذا المرض العضال. وهذا لا ينفي أن هناك تقصيراً في رفع درجة الحساسية ضد التطرف، خاصة في المؤسسات التي تحمل هم الدين والتدين.

ما حدث في شأن النواب الإسلامويين الأردنيين، الذين ذهبوا إلى منزل أسرة الزرقاوي للتعزية، لم يكن مفاجئاً لمن يعرف مدى تغلغل النفس الإرهابي داخل المؤسسات ذات الطابع الإسلامي؛ وإن كان مستوى الجرأة - في سياق الظرف الراهن - مفاجئاً للمراقب العام. لكن، وكما قلت من قبل؛ المتطرف عاطفي يفكر بغرائزه، ولا يتمالك في بعض المواقف شديدة الإثارة إلا أن يفضح نفسه على الملأ، ويكشف معظم الأوراق!.

حادثة النواب الأردنيين تكشف عن أعماق وجدان الأصولية المتطرفة، التي تتوسل المؤسسات المدنية، وتعلن - نفاقاً - عن إيمانها بالممارسة الديمقراطية؛

بينما هي - في العمق - إرهابية حتى النخاع. ولك أن تتصور أية ديمقراطية سوف يتمتع بها المجتمع الإسلامي في ظلال نفوذ هؤلاء الزرقاوية الذين لم يملكوا عواطفهم الإرهابية أكثر من ساعة من نهار. ماذا لو حكم هؤلاء؟، ماذا لو انفردوا بالسلطة؟، ماذا سيبقى من الديمقراطية بعد أن يصلوا من خلالها إلى سلطة اتخاذ القرار.

هؤلاء النواب الذين أظهروا الحزن على (المجاهد!) أبي مصب، ليسوا مجرد محترفين للسياسة، خالين من أي بعد شرعي يمكن أن يدانوا من خلاله، بل إن أحدهم (أبو فارس) من حملة الدكتوراه في الشريعة. إذن، ليسوا شباباً هائجاً متحمساً، كما يقولون في كثير من الأحيان؛ لتبرير تجاوزات كوادرهم الميدانية، بل هم من رأس الهرم التنظيري والتنظيمي. وهذا يعني أن المسألة في العلاقة مع الإرهاب - في أحسن أحوالها، وأحسن ظنوننا بها - ليست محسومة على نحو واضح، بل هي مسألة اجتهاد!!!.

هذا يذكرنا بالشيخ! الدكتور: عمر عبد الرحمن، القابع الآن في السجون الأمريكية؛ جراء إدانته في جريمة المحاولة الأولى لنسف بُرجي مركز التجارة العالمي. وهو مُدان - أيضاً - من قبل القضاء المصري؛ جراء زعامته الروحية لحركة الجهاد الإسلامي الإرهابية في مصر، طوال فترة الثمانينيات الميلادية. هذا الشيخ!، ليس خارجاً من عالم المغارات، ولم يأخذ زاده الشرعي من شيوخ مغارات: تورا بورا، بل هو من خريجي الأزهر الشريف، فرع أسيوط. أي أنه ينتمي إلى مؤسسة أكاديمية رسمية، عُرفت بالاعتدال، بل كان اعتدالها سبباً في وصفها من قبل السلفية التقليدية الإرهابية عندنا بأنها تُخرّج مشايخ (التمييع!).

إذن، كون المؤسسة التعليمية الرسمية تنتمي إلى سياسة عامة، ترفض الإرهاب، وتُصادر التطرف أينما وجد، لا يعني بالضرورة براءة مناهج ومقولات هذه المؤسسة من التطرف، فضلاً عن تبرئة الكوادر التي تقول في الغالب - في فضاء ما وراء الرسمي أكاديمياً - أكثر مما تقوله في فضاء الرسمي. بعضهم

يحاول أن يجعل من (رسمية) المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها حصانة ضد فحص مقولاته ومناهجه، فضلاً عن اتهامه بترويج التطرف والإرهاب.

بعضهم يحاول الانتماء إلى مدرسة عرفت بالاعتدال، أو إلى شخصيات رمزية لها اعتبارها في الوعي الاجتماعي، إلى درجة صعوبة التصريح بفضح مقولاتها الحادة في نفي الآخر؛ كي يضمن لنفسه فضاء معنوياً، يستنبت مقولاته العقائدية من خلاله. يجب أن نتنبه لهذا المكر الخفي. فاعتدال المدرسة، واعتدال الرمز المعنوي، لا يعني - بالضرورة - براءة الذي يتتلمذ على أي منهما. ويكفي أن نتذكر أن أحد أكبر زعماء الخوارج في القرن الأول الهجري (نافع بن الأزرق؛ زعيم فرقة الأزارقة الخارجية) كان من تلاميذ ابن عباس - ﷺ -. وابن عباس ليس مجرد فقيه من فقهاء الصحابة فحسب، بل هو ممن عرف عنهم الجنوح إلى التيسير، حتى اشتهر بذلك.

كل هذا يدعونا إلى أن نكون حذرين غاية الحذر من الاغترار بأي مقولات متطرفة، لمجرد أن قائليها ينتمون إلى هذه المؤسسة أو تلك، أو لمجرد أن من يقول بذلك القول من أتباع فلان أو فلان. يجب أن تكون لدينا حساسية مفرطة تجاه أي رأي متشدد، أو مقولة نفي وإقصاء، وإلا سنجد أنفسنا فريسة هؤلاء المؤدلجين بمقولات الإرهاب، الذين طالما اغتررنا بهم. ونحن وإن نجونا منهم، فلن تنجو منهم الأجيال القادمة التي يحاولون الإمساك بتلابيب عقولها، من خلال مناشط حركية، ظاهرها البراءة، وباطنها دروس في المفاصلة والانفصال.

وكما قلت، فإنه مما يخفف درجة خطورة خطاب التطرف، أنه عاطفي غرائزي، يكشف عن نفسه عند أدنى حادث احتكاك. لهذا، كانت المساحات الإعلامية المتاحة، التي رافقت حادث مقتل الزرقاوي، تمنحنا فرصة لا تُعوّض لقراءة رد فعل الخطاب المتطرف على الحدث الوجداني الكبير في عالم التطرف الأصولي لدينا.

لقد أقامت قناة (الجزيرة) القطرية، مناحة عالية الصوت؛ كجزء من سياستها العامة في استقطاب جماهير الغوغاء، ومن ثم المراهنة - إعلامياً - عليهم. لقد

شارك في برنامجها (منبر الجزيرة) كثير من المأزومين العرب والمسلمين في أوروبا. وهؤلاء لهم ظروفهم الخاصة التي جعلت منهم لاجئين إلى تلك الدول الغربية التي أطعمتهم وآمنتهم، ومع ذلك، هم يُكنّون لها شديد العداء؛ نتيجة تضليل إيديولوجي قوموي أو إسلاموي. هؤلاء لهم ظرفهم الاجتماعي والسياسي والثقافي الخاص، وإن كان هذا ليس عذراً لهم، ولا اعتذاراً عنهم.

لكن، دائماً تأتي المفاجأة من هنا. لقد شارك أحدهم، وهو سجين سابق على خلفية طرح آراء متطرفة مؤيدة للإرهابيين عندنا، فكان معبراً عن غباء سياسي وثقافي فريد. لقد رثى الزرقاوي الإرهابي، وكان الأجدر به أن يرثي نفسه قبل الزرقاوي. ولم يكن هذا كل ما في الأمر. بل، لقد دعا - وبكل سذاجة صبيانية تريد أن تتذاكى - الحكومات العربية والإسلامية إلى التعاون مع الجهاديين (يقصد: الإرهابيين). ولما سألته المذيعة، وهي في غاية الاندهاش من هذه الدعوة: كيف تتعاون الحكومات معهم؟. تلجلج، ولم يدر ماذا يقول. سؤال المذيعة عن الكيفية التي تتعاون بها الحكومات مع الإرهابيين كان سؤالاً يحاول أن يصل إلى كنه ما يفكر به هذا الكائن الإرهابي المريض. لكنه، زعم أن هناك نقاطاً يمكن أن تجتمع عليها الحكومات والإرهابيون للتعاون بينهما.

هذا الكلام الذي يزعم صاحبه فيه، أن الحكومات العربية يمكن أن تتعاون مع الجماعات الإرهابية، يدل على أن صاحبه لا يفهم ألف باء السياسة، ولا ألف باء القوانين التي تحكم نظام الجماعة الأساس، أوالجماعات الثانوية العالقة. هو يريد أن يحفظ، وينمي ما بقي من فلول الإرهابيين. لكن، قدراته العقلية المتواضعة غاية التواضع، ومحدودية فضائه الفكري الذي ينم عن جهل فاضح، جعلته لا يعرف كيف يتذاكى، بل لا يعي؛ على من يتذاكى.

أهمية مثل هذه المداخلة، أنها أظهرت العلاقة بين رثاء الزرقاوي من جهة، والتحيز إلى الإرهابيين من جهة أخرى. الإرهاب حلقة متواصلة، لها امتداداتها الروحية التي لا يصعب اكتشافها لمن أراد ذلك. وأقول: لمن أراد؛ لأن هناك

من يتأمل، ولكنه لا يريد أن يكتشف إلا ما يتوافق مع مزاجه العام، وأحياناً، ومع المزاج العام لمن حوله من جوقة المتطرفين.

أحدهم يكتب في أحد المواقع الانترنتية المشهورة بالتطرف، ويحاول أن يرثي الزرقاوي، ولكن بحذر واحتراز. لكنه حذر واحتراز يدل على محاولة عارية، لتمرير خطاب التطرف من جهة، كما يدل على تدني مستويات التفكير المتطرف من جهة أخرى. ولكي يبرئ جماعات الإرهاب في العراق (التي يدعونها: مقاومة!) من تهمة التطرف؛ يعترف بأخطائها؛ مُدّعياً أن الصحابة يخطئون أيضاً!.

نعم، الصحابة - رضوان الله عليهم - يخطئون. هذا صحيح. لكنهم يرتكبون الخطأ في سياق صيرورة إيجابية عامة، وليس كذلك الإرهابيون؛ كما أكدت على ذلك سابقاً. عمر ﵁ يخطئ. والحجاج بن يوسف - أخزاه الله - يخطئ. فهل نقول: أخطأ عمر، وكذلك أخطأ الحجاج؟!. هذا ظلم عظيم؛ لأن عمر يخطئ في سياق إيجابي، بينما الحجاج يخطئ في سياق سلبي، بل في غاية السلبية. وهذا ما يجعل من عمر شخصية مقبولة، ومن الحجاج شخصية مرفوضة. وما لم نعِ هذا الفرق؛ فإننا لا يمكن أن نفهم عالم الرموز، وستختلط علينا رموز الإيجاب برموز السلب. هذا، فضلاً عن أن يكون هذا مجرد ادعاء من قبل المتطرفين على سبيل المكر التكتيكي الآني، وإلا فالزرقاوي عندهم من المعصومين!.

من يقرأ ردود الفعل - كهذا الرد - لا يخطئ ملامسة الخيوط الخفية التي تجمع كثيراً من هؤلاء في حيّز روحي وفكري واحد. لهذا، تجد أحد هؤلاء الباكين على الزرقاوي وفيالق الإرهاب في العراق، يضع في كل موضوع له صور المعتقلين في غوانتنامو، داعياً إلى مساندتهم، كما يضع صورة أحد معتقلينا في أمريكا، مدعياً أنه أسير مظلوم، وداعياً إلى نصرته. ولا أدري من أين عرف أنه مظلوم، وهو موقوف على خلفية اتهامات بمساندة الإرهاب. فالحكم بالبراءة أو الإدانة، عبث؛ تقود إليه الحمية الجاهلية الرعناء.

ما يجب أن نعيه على نحو واضح، أن هذا الموقوف ليس مرقوفاً في إحدى دول العالم الثالث؛ فيخاف عليه من تجاوزات الإجراء الاحترازي أو القضائي، بل هو في بلد تسوده القوانين الواضحة، ومن خلفه المحاماة التي لا تترك مجالاً للخطأ، فضلاً عن الظلم المتعمد. فإن يك بريئاً؛ فسيخرج. ومن حقه الاعتذار والتعويض، وأن نعينه على أخذ هذا الحق، وإن يك متورطاً في مساندة التطرف والإرهاب؛ فلا أسف عليه، حكم العدالة أولى به، ولا يعنينا، إن كان منّا أو من غيرنا.

معتقلو غوانتنامو حالة إنسانية يجب أن ندينها بكل وضوح، كما أدانتها جميع المنظمات الإنسانية العالمية. لكن يجب أن نكون على حذر من توظيفها في شرعنة خطاب التطرف؛ جراء التقاطع معه في هذه المسألة. كما ينبغي أن نتذكر - مجرد تذكرا - أن هؤلاء المعتقلين لم يؤخذوا من بيوتهم، ولم يتم التقاطهم وهم يمارسون رياضة المشي على شواطئ بيروت أو مرسيليا، كما لم يُختطفوا وهم يمتهنون - بكل براءة - التجارة في سنغافورة أو تايبيه أو هون كونج.

ولو أننا تأملنا مثل هذه المواقف، لوجدنا أن الذي يجمعها - كموقف فكري وشعوري - هو الموقف العام من أمريكا. الموقف من الزرقاوي، ومن غوانتنامو، ومن هذا السجين أو ذاك، وهو في الواقع ليس موقفاً دينياً أو إنسانياً، بل هو موقف من التفوق الغربي الساحق، ممثلاً في هذه العقود الأخيرة بالتفوق الأمريكي الذي يصعب التنكر لواقعه الضاغط، على تصورات الذات عن نفسها.

إن المسألة - هنا - على مستوى الأمة الإسلامية جمعاء، والأمة العربية خاصة، هي مسألة سيكولوجية بالدرجة الأولى. لقد ناقش كثير من المفكرين موقفنا من الحضارة الغربية والتفوق الغربي منذ أن تعرينا - بهزالنا الفاضح - أمامه قبل قرنين أو أكثر. كنا نعتقد أننا كل شيء، أو أننا - على الأقل - شيء، فإذا نحن لاشيء. ومنذ ذلك الوقت ونحن نبحث عن دواء - ولو وهمي - لهذا الجرح النرجسي في أعماقنا.

طالما رقدنا، ونحن نحلم بسقوط الغرب، والآن، بسقوط أمريكا؛ لأنها رمز التفوق الغربي الذي يذكرنا بأننا عالة على هذا العالم الحي. لقد طال الحلم، ولم يسقط الغرب؛ لأن الحضارات لا تسقط بالأحلام، كما أنها لا تنهض - أيضاً بالأحلام. صِدامُنا التاريخي مع الغرب، وضعه - على مستوى الوعي لدينا - في موضع المنافس لنا. وكل خطوة يخطوها الغرب إلى الأمام، نحس وكأنها ترجعنا إلى الوراء. لهذا، كان تعاملنا مع الغرب في غاية الاضطراب. نحن نعجب به أشد الإعجاب - حتى ولو ادعى بعضنا عكس ذلك، فهو زيادة في التأكيد، وليس نفياً له - ولكننا نحسده في الوقت نفسه أشد الحسد. نلعنه في كل مناسبة، بل وفي غير ما مناسبة، ولكننا لا نستغني عنه لحظة من ليل أو نهار.

هذه العلاقة المرضية بالغرب، والتي لم نُشف منها بعد؛ لأننا لم نعترف بالمرض أصلاً، هي التي جعلتنا نقف - على نحو تلقائي، بدائي، غرائزي - مع كل من يقف ضد هذا الغرب. ولو أن الشيطان نفسه خرج علينا، معلناً عداءه لأمريكا؛ لكنّا - أقصد متطرفينا - أول من ينظم فيه قصائد المديح، وربما خرج علينا أحدهم - بعد ذلك - بمؤلف: الشيطان المفترى عليه!، كما فعلها أحد غلاة القوميين مع الحجاج بكتابه: الحجاج المفترى عليه، وكذلك فعلها قومي آخر، وبالاسم نفسه - مع الطاغية الكبير: عبد الناصر.

نحن إزاء الحضارة الغربية الباهرة، نتعامل بمشاعر طفولية بدائية، لا تقبل الاعتراف بالواقع الكوني الذي يحكي هذا التفوق، ويجعله ملء السمع والبصر. الإنسان الراشد وحده، هو الذي يحدد موقعه المعرفي والحضاري بكل وضوح، ودون اضطراب طفولي أمام تفوق الآخر عليه، بل يبدأ من نقطة الاعتراف. لهذا، يستطيع هذا الإنسان الراشد أن يتتلمذ على هذه الحضارة المتفوقة، دون الانسياق إلى أية نزوات بدائية من أي نوع.

التحرر من أسر هذا الجرح النرجسي الكبير ضروري لبلوغ حالة الرشد.

نحن لا نزال أسرى هذا المرض العضال. بينما تحررت بعض الأمم مؤخراً - كاليابان وماليزيا مثلاً - من هذه الحالة الشعورية البدائية، ومن ثم اتخذت الغرب أستاذاً ومعلماً، بكل ما يعنيه هذا التتلمذ من إعجاب واحترام، بل وتساوق روحي.

قد يظن بعضنا أن الموقف الرافض للغرب/أمريكا، والمغرم ببث روح العداء له، موقف ديني/عقائدي. وهذا ليس صحيحاً من حيث المبدأ الأولي للموقف. فالمسألة في أصلها سيكولوجية، مصدرها ذلك الجرح النرجسي الكبير الغائر في أعماقنا. لكنها بعد ذلك تُبرّر - بوعي، وأحياناً بلا وعي - دينياً؛ لأنه التبرير الأشد رواجاً في الاجتماعي، والأقدر على تشكيل المواقف الحاسمة.

لقد نظم أحدهم قبل سنوات ما يسميه: قصيدة!. وكان مطلع هذه القصيدة العصماء!: «ليتني كُوري شمالي» وقد راجت في أوساط أولئك الذين يقفون موقف العداء من الغرب. وهي تمدح كوريا الشمالية، إلى درجة أن القائل يتمنى أن يكون كورياً شمالياً؛ لأن كوريا الشمالية تمانع في مواقفها مع أمريكا. إن هذا المتطرف يعي الموقف النفسي المتمظهر بتبريرات دينية، فكوريا الشمالية ليست دولة مسلمة متفوقة أو ممانعة، حتى يتمنى هذا المتطرف أن يكون من مواطنيها. المسألة ليست إيماناً وكفراً، بل عداء للغرب الذي يحكي بتقدمه مستوى تخلفنا. واختيار النموذج الكوري اختيار كاشف عن أكثر من مأساة تنخر في عمق جداننا، وليس أقلها، مفهومنا لماهية التقدم، وهدفه، من حيث الموقف منه، ومن حيث موقفه من الإنسان.

إننا عندما نأتي بمثل هذه المواقف، لا نريد بها ذاتها، أي من حيث قيمتها كأحداث أو مواقف أو شخصيات، وإنما باعتبارها إشارات رامزة؛ تُعبّر عن أنساق تتحكم في السلوك الاجتماعي. التوقف عند مقتل الزرقاوي لا يعني أن الزرقاوي ذو قيمة اعتبارية في ذاته، بل لأنه حادث كاشف. عند التحليل، نتوقف عن الجرثومة والفيروس، لا لقيمتهما، وإنما لأنهما يكشفان عن الخلل العام الذي يعاني منه الجسم المريض. إن جملة واحدة يطلقها صبي ببراءة، ربما تكون

رامزة؛ تحكي عن بيئة البيت التربوية، ومستوى وعي الأسرة. والزرقاوي ليس إلا صبياً يعاني الكثير من الاضطراب، حتى قبل أن يلتحق بجماعات التكفير والتفجير، أي يوم كان مجرماً تقليدياً. ويمكن لإخواننا السيكولوجيين أن يفحصوا الصور المسجلة له في قاعة المحكمة في الأردن (التي يبدو فيها - سيمائياً - وكأنه مريض في مصحة عقلية) مع ربطها بتلك التي ظهرت له في العراق؛ ليخرجوا لنا بقراءة متخصصة، تكتشف أدغال ظاهرة التحوّل العنفي، الذي يستقر - أخيراً - في مداه الأصولي، الذي يأخذ - من خلاله - طابع العمل المشروع.

## 3 - 8: مع الأصولية .. حديث من الداخل

أعرف اعتراضات (بعضهم) على التقاطع مع الأطروحة الغربية في استخدام مصطلح: الأصولية، بوصفه مصطلحاً شبه خاص، يحكي حالة غربية. بينما هو - عند الإطلاق - في السياق الثقافي الإسلامي، لا يقصد منه أكثر من تحديد الاختصاص العلمي. لكن، لا يمكننا - موضوعياً - إلا التقاطع مع دلالاته الغربية؛ لمشروعية التمايز، كما سيتضح من سياق المقال.

بداية؛ ليس المعني بهذا الوصف - الذي أستخدمه في بعده السلبي - ظاهرة التدين على إطلاقها، إذ هي ظاهرة في غاية الإيجابية من حيث المبدأ، حتى وإن اختلفنا من حيث النهاية في تقييم السلوكيات. يوجد في هذه الظاهرة الكثير من الذين فهموا مبدأ التدين، من حيث هو تدين خالص. ولذلك تجدهم على مستوى عالٍ من (الالتزام) الأخلاقي؛ قلَّ أن يوجد في غيرهم. تجدهم في حالة من الورع الصادق الذي به تُحفظ الأمانات، والصفاء القلبي الذي ينأى بهم عن خطاب الكره والتكفير والتضليل، ويدخلهم في خطاب المحبة الإنسانية التي تشمل كلَّ من لا يعادي الإنسان، كما وتجد فيهم عفة في اللسان!!!؛ تجعلهم أنقى من ماء الغمام.

لكن، أصحاب الوصف الإيجابي السابق، ليسوا - في الغالب - من التيار الحركي المؤدلج، أي الأصولي. ليسوا من التيار الحركي المتشنج، ذلك التيار

الذي ينتظمه نظام (خفي) يكفل له إصدار البيانات الموقعة التي تتناول الشأن العام. ليسوا - يقيناً - من أصحاب التصنيف الذي يفرق بين أبناء المجتمع الواحد، وليسوا - أيضاً - من الذين يقفون بالمرصاد لكل خطوة إصلاحية؛ بدعوى أنها لم يعمل بها الأسلاف، أو أنها تحمل تغريباً ما. وأخيراً، ليسوا أولئك الذين يحملون في عمق أرواحهم تمييزاً - جنسياً - ضد المرأة؛ بحيث يجعلهم يقفون ضد أي مشروع، أو خطوة إصلاحية، تحاول أن تنقذ المرأة من وضعها البائس على المستوى المادي والمعنوي.

التيار الأصولي لدينا ليس هو المتخصص في علم الأصول، بل هو التيار الحركي المُسيّس. ولا عيب في تسيسه، لو كان تسيُّساً واعياً، يتكئ على خلفية معرفية بمجريات الواقع المحلي والدولي. المشاركة السياسية حق للجميع، وهي مؤشر إيجابي على الاهتمام بالشأن العام. لكن الإشكال ليس في الممارسة السياسية ذاتها، بل في كيفيتها، وفي منطلقاتها.

الأصولي يتعاطى الشأن السياسي ليس من خلال المعطى الواقعي، الذي لا بد أن ينطلق السياسي - أي سياسي - من خلاله، ولكنه يتناوله من خلال الفكرة الغالية أولاً؛ بوصفها الفكرة (الأصل) التي يجب أن ينصاع الواقع - قسراً - لها. ومن ثم؛ يُقيم رؤيته السياسية على رؤية مباينة - أشد ما تكون المباينة - للواقع.

من خلال علاقاتي بأفرادٍ من هذا التيار المتطرف، والذي هو في حالة استنفار دائم، بحيث لا يمكن أن يعيش إلا كذلك، وجدت أن التطرف صفة لازمة له في كل ما يأتي وما يذر. حتى في الشأن العلمي، وفي إطار البحوث التي تسمى: علمية، يتم اختيارها على أساس مستوى المفاصلة، أي على أساس الموقف من الآخر، ليس الآخر غير المسلم، بل الآخر المسلم، بل على المفاصلة مع أكثرية المسلمين.

عندما يفكر (الطالب) من هؤلاء في البحث عن موضوع لدراسته العليا، فإن أقصر طريق لقبول الموضوع، ولإجازته بعد ذلك - بتقدير امتياز؛ مع التوصية

بطبع الرسالة!!! - هو أن يختار موضوعاً يُشكّل إحدى نقاط المفاصلة مع بقية المسلمين. أسرعها - ذريعة - للوصول إلى الشهادة المضمونة، أن تكون الرسالة في تصنيف الأشاعرة، وتحديد الموقف السلفي منهم؛ لأنهم أكثرية المسلمين، ومن ثم، فخطرهم على العقيدة (الصحيحة!) أشد. وطبعاً، من يلج هذا الموضوع المبارك - سلفياً -، فسيصل بقوة الصاروخ الأصولي إلى مركز الصدارة الحركية، وليس الإجازة العلمية فقط!.

من هنا تُؤكل الكتف. ومن هنا وصل الوصوليون. أما من يكتب بحثه في الإرجاء، ويحاول من خلاله تلغيم العقل المتدين، بوصف التسامح في التكفير والتضليل والتبديع، إرجاء، فهو الذي سيلتهم الجماهير الصحوية، وهو الذي سيَعُدُّ فترات التسامح - النسبي - مع الشيعة، منة يمنّ بها عليهم؛ لأنه - خلال تلك الفترات - لم يجبرهم على سلفيته الخاصة، أي على مقولات التطرف السلفي.

عندما تكتب في الإرجاء، وترى أن التوقف في تكفير الحكومات الإسلامية المعاصرة إرجاء يمس صفاء العقيدة، فأنت - حينئذٍ - المُقدّم حركياً؛ لأن هذه الفكرة لا يمكن أن تروج إلا من خلال الموقف الفعلي من المؤسسات المدنية المعاصرة في العالم الإسلامي اليوم. حتى لو لم تكن تفهم في السياسية لا قليلاً ولا كثيراً، فستصبح عند مَرَدةِ مُريديك الحركيين: العبقري الكاشف عن حُجب السياسة وخفاياها التي لا يعلمها إلا أولو العلم!، وأنت بلا شك - أيها العقائدي - منهم. ذلك لأنك تُعبّر عن وجدانهم المتطرف الذي أصبح لا يتحرك إلا على قضبان مفردات عقائدية سلفية، شحنتهم بها سلفاً.

تأكّد!، لن يضيق الأمر على كل من يتماهى مع هذا التيار الأصولي. فمواضيع البحث والدراسة أكثر من أن يتم حصرها في ميدان واحد. المُهم أن تتجنب أن تكون أطروحتك قائمة على شيء من التسامح مع المسلمين، فضلاً عن غيرهم. الشخصيات المقدسة في هذا التيار كثيرة. إذن، يمكنك أن تكتب

عن موقف ابن تيمية من الهنود الحمر!، أو عن جهود ابن تيمية في الفيزياء النووية، أو عن موقف السلف من الصعود إلى القمر، أو عن الرعيل الأول والإنترنت، أو عن دور الشيعة في إذكاء حرب البسوس!! . . .إلخ هذا الجنون. طبعاً، كلها مواضيع رائجة في الحراك الأصولي، مواضيع تمنحك قوة الدفع الإضافية التي تحتاجها بسبب تواضع قدراتك المعرفية، وافتقارك إلى الحد الأدنى من الذكاء الفطري.

ومن بين هذه المواضيع، توجد المواضيع التي تضرب على أوتار العداء الطائفي والمذهبي هي الأقوى. فعندما تكتب أطروحتك عن الشيعة - مثلاً - وتحمل سيف التكفير والتضليل، فأنت المقدم في هذا الحراك المتطرف، وستصبح مكانتك في قسمك (العلمي!) مكانة عالية، ستُغري (شلة) المريدين بسلوك طريقك الذي يتسم بالإخلاص والتجرد العلمي!.

وإذا جمعت إلى ذلك الطرح الطائفي في جامعتك، أن تكون صاحب منبر في أحد الجوامع، فأنت - بلا ريب - محظوظ جداً، إذ ستكون قادراً على تحقيق المزيد من الجماهيرية المتطرفة التي ستمنحك ولاءها الساذج. ومن على المنبر المقدس، الذي يجب - في الأصل - أن يكون منبر تسامح وعطاء مجتمعي، يؤسس للسلم الاجتماعي، يمكنك أن تدعو على الشيعة والصوفية تصريحاً أو تعريضاً. وكلما أمعنت في هذا الطريق الوعر، وأقذعت في السباب، ونجحت في التنفير من هذه الفئة أو تلك، كان هذا تهييجاً يزيد في رصيدك (الوصولي) في السلم الأصولي المتطرف.

وعندما يحين موعد المولد النبوي المبارك، أو ما يماثله من مناسبات المفاصلة القائمة على التبديع، فهي فرصة لا تُعوّض؛ لتبين موقفك الأصولي المتشدد لجماهيرك البائسة، التي تنتظر - بفارغ الصبر - بياناتك الحماسية في مثل هذه المناسبة. صرّح بالتبديع والتضليل، وإذا طمعت أكثر؛ فوشّحه بالتكفير؛ لتكون المنافح المخلص عن صريح الدين الصحيح؛ عند جماهيرك

المؤدلجة بمفردات الطائفة المنصورة والناجية؛ كما في حديث معاوية الذي يخدم سياسته، ولا يخدم الدين. ولكن البلهاء لا يُدقّقون.

ليس هذا واقعاً افتراضياً، بل هو واقع فعلي موجود في ساحاتنا الفكرية، ويعرفه الكثير منا بدرجات متفاوتة، وإن كان بعضنا لا يرى إلا نتائجه الأخيرة، مع كثير من إحسان الظن بالظاهرة كلها؛ بوصفها ظاهرة (تديّن) تتغيا الدفاع عن الدين. ولهذا، فكل شيء - في هذا السبيل - مباح؛ كما يتوهمون.

البيانات التي تخرج بين الحين والآخر، كرد فعل على الحراك المدني، هي بيانات حركية، ترتبط بخط إيديولوجي معروف، كما تشي بذلك طبيعتها، والأسماء الموقعة عليها. هي أولاً: عاجزة عن الفعل، وعن طرح رؤية تعالج الإشكاليات المدنية التي تواجه المجتمع. وهي ثانياً: مجرد اعتراض سلبي، وموقف معارض لهذه الخطوة الإصلاحية أو تلك. وثالثاً: هي بيانات تدور في محور الانغلاق والرجعية، وتحارب الحراك التقدمي.

وكما أعرف - عن قرب - بعض مُوقّعيها، فهي بيانات يقوم أحد المريدين من ذوي الحماسة بصياغتها، والاتصال بهذا العضو أو ذاك؛ لتزويده ببعض الفقرات التي يمكن أن تغيب عنه. أحياناً يكتبها أحد هؤلاء الموقعين، ثم يعطيها لهذا العضو الذي يمتلك من الحماسة ما يجعله يقوم بتمريرها على كثير من الأسماء التي ينتظمها الخط الإيديولوجي الحركي. والدعوة توجه - بطبيعة الحال - إلى المنتظمين في السلك الحركي. ويندُر أن يعتذر أحدهم عن التوقيع.

طبعاً بعض المُوقّعين لا يرى البيان. يكتفي بأن يتصل به (الثقة) فلان، ويعطيه نبذة عن مضمون البيان، ويذكر له بعض الأسماء الموقعة؛ ليزيد من ثقته بصوابية المضمون. والتوقيع يعني بأن يوافق - هاتفياً في الغالب الأعم - على المضمون، ويقول: موافق؛ فيُكتب اسمه الكريم أو غير الكريم. ويشترط أحياناً نوعاً من الألقاب. فبعضهم لا يرضى بأقل من: سماحة الشيخ العلامة الدكتور/ فلان. وبعضهم يترك الأمر لفطنة ناشري البيان.

صاحب الاسم الذي يتم اختياره للتوقيع لا يستطيع رفض التوقيع؛ لأنه في هذه الحال، سيتهم بالتردد - وربما الجبن - في إنكار المنكر (وهو منكر حسب توصيفهم الخاص بهم، دون علماء المسلمين). بعضهم مهووس بمجرد رؤية اسمه في هذا البيان أو ذاك، بصرف النظر عن مدى قناعته بالمضمون، بل معظمهم لا يمتلك القدرة على التمييز بين طرح وآخر، فضلاً عن أن يكون له موقف.

لقد رأينا من يستخفه الطرب الذي يخرجه عن طوره؛عندما يتم الاتصال به؛ لإدراج اسمه في هذا البيان أو ذاك الخطاب المُوجّه. تجحظ عيناه، ويسيل لعابه، وترتعش أطرافه، انتشاء برؤية اسمه مدرجاً في بيان يتناول الشأن العام. إغراء لا يقاوم، يجعل البيانات مشحونة - دائماً - بالأسماء التي لا تمتلك قيمة معرفية تذكر، وليس لها من بُعد علمي حقيقي، بل لا تتجاوز فاعليتها حدود القدرة على تمرين الحبال الصوتية عبر الميكرفون أو أشرطة الكاسيت. وبعضها مفلسة حتى من هذا العبث.

المشكلة التي تكاد أن تكون خطراً حقيقياً، أن المواطن الذي لا يعرف بعض ما يجري في الخفاء، وليس لديه مُراقبة فعلية للمتحرّك الأصولي في الساحة، يظن أن هذه البيانات، أو تلك الأطروحات، تُعبر عن حقيقة دينية يجبُ اتباعها، بينما هي في الحقيقة لا تُعبّر إلا عن أهواء أصحابها، أو على نحو أدق، عن أهواء التيار الأصولي الحركي المؤدلج. هذا التيار الذي له حساباته الخاصة التي قد تغيب عن وعي الكثير من أبناء هذا المجتمع، الذي تعوّد على التعامل مع هذه الظاهرة بكثير من حسن الظن، الذي يضعه في غير موضعه في كثير من الأحيان.

### 3 - 9 - المتهمون بالإرهاب

وصل الإرهاب المجنون إلى قلب العالم المتحضر، إلى ذلك العالم الحي النابض بدماء الحرية والكرامة الإنسانية. وصل الإرهاب إلى لندن، إلى مدينة

السلام. ها هي مدينة السلام - بحق - تفيق من سباتها الأمني المضمخ بعبق التاريخ وبأريج المعاصرة على النعيب الأصولي، نعيب أعداء السلام وأعداء الإنسان. وصل إليها الإرهاب؛ بعد أن كانت - لفترة طويلة - الملجأ الآمن لأسراب الطيور الإرهابية المهاجرة!.

ماذا صنع بنا الإرهاب الأصولي؟، وماذا يريد أن يصنع بنا؟. نحن - كمسلمين - على نحو أخص؛ ما قدر جناية الإرهاب علينا. قد يتضرر الآخر، وقد يعاني من هذا الإرهاب. لكن، ليس بقدر معاناتنا - كمسلمين - على المستوى العالمي - أفراداً وجماعات؛ إذ جعلنا الإرهاب الأصولي، موضع اتهام في كل مكان تصل إليه أقدامنا. لم يترك لنا هذا الإرهاب الأرعن، مجالاً للدفاع عن أنفسنا أمام الوقائع المتعينة التي تديننا بأفعالنا. كلما اقتربنا من إقناع العالم ببراءتنا من سلوكيات الإرهاب، وببراءة ديننا منه، وبأنه إن وقع من بعض أفرادنا فهو على الهامش، وبحكم النادر، وكلما اقتربنا أن نحظى بتفهم يبرئنا من الإرهاب، فاجأنا (إرهابيونا) بعمل وحشي يقطع الطريق علينا.

حالنا قبل الحادي عشر من سبتمبر ليست كحالنا بعده. قبل ذلك اليوم المشؤوم، كنا موضع الثقة والاحترام في كل مكان نحل فيه، وكان الإفراط في الثقة بنا يتجلى كثيراً عند نقاط العبور من بلد إلى بلد؛ إذ كنا أبعد ما نكون عن الاتهام. بعد ذلك اليوم، لم يعد أحد يثق بنا. والعالم معذور في ذلك، فمهما أكدنا وكررنا أن الإرهابي الأصولي لا يمثلنا، وأنه شذوذ عن قاعدتنا الثقافية، إلا أننا لا نستطيع ولن نستطيع نفي حقيقة أن حوادث الإرهاب - في أكثر بلدان العالم - ترتكب باسمنا، ويُشرعن لها الإرهابي بمفردات من ديننا.

الناس - بطبيعتهم كجماهير - لا يخضعون للتفكير المنطقي دائماً، وإذا خضعوا له، فإنهم لا يتصرفون بوحيه في أكثر الأحيان. فمهما أكدت لهم البراءة بالأدلة العقلية، ومهما اقتنع كثير منهم - منطقياً - بما تقول؛ فلن يزول التوجس، وسيبقى الاتهام موجوداً على مستوى الشعور؛ لأن الشعور يتقرر بوحي الحوادث وملابساتها أكثر مما يتقرر بالتفكير الموضوعي العقلاني.

إنني - على المستوى الشخصي - لا أزال أشعر بالنفور الشديد من كل إنسان صربي ألقاه في أي مكان من العالم، وتمتلئ مشاعري إذا لقيته بصور تلك المجازر الوحشية التي مارسها الصرب في البوسنة والهرسك. أشعر بذلك، على الرغم من أنني - من حيث الرؤية الموضوعية - مقتنع أن هذا الصربي أو ذاك، ليس له - كفرد - أي ذنب فيما فعله الصرب في تسعينيات القرن العشرين. إنه بريء؛ حتى تثبت إدانته أو حتى يصرح بتأييد تلك الأفعال اللاإنسانية. هكذا يقول العقل والعدل. إنني أمنحه البراءة بعقلي وأدينه بمشاعري وعواطفي. وأخشى أن يكون هذا الحال هو موقف العالم منا اليوم.

ماذا يمكن أن نقول للعالم اليوم؟، خاصة عندما تتبنى الحدث الإرهابي جماعة أصولية متطرفة، ترفع راية الإسلام، وتردد مفردات إسلامية؛ هي ذاتها المفردات التي تتردد على ألسنتنا ومن فوق منابرنا. هل يكفي أن نقول للعالم: إن الإسلام بريء من كل هذه الجرائم، في الوقت الذي ترتكب فيه هذه الجرائم باسم الإسلام؟. كيف نطالب العالم بأن يسمع لمقولاتنا المتسامحة، ويتغاضى - في الوقت نفسه - عن أفعال بني جلدتنا اللامتسامحة؟. وإذا أضفنا إلى ذلك، أن كثيراً منا لا يزال يتردد في البراءة من شيطان الإرهاب الأكبر (= بن لادن) ويغض الطرف عن مقولات الإرهاب في منظومتنا السلفية، ويجد حرجاً في تجريم الإرهاب في العراق (= المسمى زوراً مقاومة)، فكيف نستطيع أن نثبت براءتنا لعالم لا يقتنع إلا بالأفعال؟!.

لقد كان العالم المتحضر (= العالم الغربي) يستقبلنا بحفاوة ويعاملنا باحترام، حتى ضربناه في عقر داره، وفي غير مواطن الحرب والقتال. قبل اليوم، وفي المملكة المتحدة (= بريطانيا) التي أشرق منها نور الحضارة المعاصرة، حيث شق الهدى (هدى الحضارة الإنسانية) أكمامه وتبرعمت منظومة الإنسان، كنت أتنقل - قبل ست سنوات - من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، ولأكثر من شهرين، دون أن يستوقفني أحد، ودون أن يطالبني أي جهاز - أمني أو غير أمني - بإثبات شخصي. حتى الفنادق والمعاهد، لا

تطالبني بأكثر من تعبئة استمارة صغيرة، صحة المعلومات فيها متروكة للضمير الشخصي!. كانوا يثقون بنا إلى درجة تستعصي على التصديق، فماذا فعلنا بهذه الثقة؟ هل حرصنا على تنميتها أم أثبتنا للواثقين بنا أنهم كانوا مخطئين؟!.

بريطانيا، ذلك البلد الأمين، ذلك البلد الذي كان - وإلى قبل أيام معدودة - الملجأ الآمن لكل الخائفين والمنفيين والمطاردين والمعوزين، لم يعد الآن مكاناً آمناً. في عاصمة التسامح والتنوع الإنساني، وفي أكثر الأماكن مدنية فيها، وحيث ينتشر الأبرياء الباحثون - بجد - عن رزقهم، ضرب الإرهاب ضربته الدامية التي لا تتغيا سوى القتل والإرهاب. وأعلن التنظيم الإرهابي المنتسب لـ (قاعدة الشيطان) مسؤوليته عن الحدث الإرهابي. وأسوأ من كل ذلك أنه أدرج هذا الفعل الإجرامي الشائن تحت راية الإسلام؛ فزعمه جهاداً، كما هي عادة هذا التنظيم الشيطاني الذي يمتهن تشويه مبادئ الإسلام.

المسلمون في أوروبا عامة، وفي بريطانيا خاصة، أصبحوا في موقف حرج، منذ اللحظة التي وقع فيها الحدث. أحرجوا، لا لأن الاتهام توجه إليهم - وهو ما لم يحدث، وإنما لإحساسهم منذ اللحظة الأولى أن ذلك التنظيم الشيطاني (= القاعدة) خلف هذه الجريمة المُروّعة. ومع أن رئيس الوزراء البريطاني بدا حكيماً - بل وفي غاية الحكمة والتريث - منذ الساعات الأولى للحدث، ومع أنه أكد على أن المسلمين جزء من المجتمع البريطاني، حتى لو ثبت أن الذين قاموا بهذه الجريمة مسلمون، وأنهم - كشريحة اجتماعية - لا يتحملون جرائر الأفراد، إلا أن المسلمين هناك كانوا يدركون أن هذه الجريمة ستنعكس على مُجمل أوضاعهم، ولو على المستوى الشعبي دون الرسمي.

أحسن ما في الأمر - بعد الحكمة التي ظهرت على التصرف البريطاني - أن الحدث استنفر العالم لمحاربة الإرهاب، أن الرئيس الأمريكي (= بوش الابن) بدا مصمماً - رغم ما يلاقيه من انتقادات داخل الولايات المتحدة وخارجها - على المضي في محاربة الإرهاب واجتثاث جذوره، مهما كلف ذلك من خسائر

وضحايا. وللأسف، ما زال كثير من المسلمين مترددين - إن لم يكونوا رافضين - إزاء مسألة الدخول في الحرب العالمية ضد الإرهاب، مع أنهم أولى الناس بأن يعملوا على مكافحة الإرهاب؛ لأنهم أكثر المتضررين منه، سواء على المدى القريب والبعيد؛ ولأنه هذا الإرهاب يرتكب باسمهم. إذن، فهم بحاجة ماسة إلى إثبات براءتهم منه عبر المشاركة الفعلية في مكافحته. هم - وليس غيرهم - المتهمون بالإرهاب، ولذلك يجب أن تكون لهم اليد الطولى في القضاء على الإرهاب، ولا يحسن بهم أن يترددوا لأي سبب، كما هو - للأسف - واقع الحال.

الأسوأ من كل ذلك، أن التيارات الأصولية المتطرفة على امتداد العالم الإسلامي نجحت - إلى حد كبير - في إقناع الجماهير بأن الحرب على الإرهاب، إنما هي حرب دولية على الإسلام، وأن من يتعاون مع القوى العالمية التي تحاول القضاء على الظاهرة الإرهابية - وعلى رأسها الولايات المتحدة - فهو خائن لدينه ولأمته ولوطنه!، إن لم يكن - في تقديرها - كافراً كفراً أكبر!، كما هو منطق السلفيات التقليدية التي تتحدث (القاعدة) بمنطقها في كل مناسبة، وهي من جهتها لا تتبرع حتى بمجرد الاستنكار.

على هذا النحو، نفهم منطق هذه الأصوليات في تكفيرها للدول الإسلامية التي تكافح الظاهرة الإرهابية، وندرك أنها - في الأخير - تحاول حماية نفسها، بعد أن انكشفت أوراقها، تلك الأوراق التي فضحت وصوليتها الانتهازية، وكشفت عن محاولتها الهيمنة على المجتمع الإسلامي، والتحكم فيه باسم الإسلام.

من الطبيعي أن يعترض البعض على الحرب العالمية ضد الإرهاب، ويرى أن أهداف الدول التي تتزعم هذه الحرب - أمريكا وبريطانيا خاصة - ليست فوق الشبهات، وأنها تعمد من وراء هذه الحرب إلى غايات أخرى؛ غير ما تُصرّح به، كما يدعم هؤلاء شكهم بأن سجل هذه الدول، وأقصد: السجل الإنساني ليس نظيفاً تماماً؛ كي يحق لها التصدي لمثل هذه المهمة المتعلقة

بالعنف ضد الإنسان. قد يكون بعض هذا أو أكثره صحيحاً. لكن، لا جدال في أن الولايات المتحدة وبريطانيا، هما الدولتان الأكثر تعبيراً عن قيم العالم المتحضر وعن حضارته، وأنهما - والعالم الغربي (= أوروبا الغربية وأمريكا) من ورائهما - التجلي الأكبر لاتجاهات الليبرالية العالمية التي صنعت هذا العالم المتحضر، وكان لها - أي الليبرالية - الفضل الكبير في مناعته ضد الانهيار.

نقول ذلك، ونحن ندرك الكثير من الخروقات في المشروع الأمريكي البريطاني الذي يأخذ على عاتقه مسؤولية العبور بالعالم المأزوم اليوم إلى الضفة الأكثر أمناً، ونعي أن السيد: بوش الابن والسيد: بلير ليسا بأكثر النماذج الرئاسية نزاهة فيما يخص الخطوات العملية لمكافحة الإرهاب. نعي ذلك تماماً. لكن تحتلف الصورة في بعض السياقات. فعندما نضع - على سبيل المثال - الرئيس بوش مقابل الديكتاتور العربي الأكثر بشاعة (= صدام)، وعندما نضع الرئيس بلير مقابل شيطان الإرهاب الأكبر (= بن لادن)، فإن الموقف سيكون جلياً، ولن يحتاج أحد ما إلى تردد أو انتظار لاتخاذ موقف، إلا لدى الإرهابي المعروف موقفه سلفاً.

إن أمام العالم المتحضر مسؤولية كبرى في هذا الظرف التاريخي الصعب، وعليه أن يقوم بهذه المسؤولية الكبيرة، رغم ما فيها من تضحيات. تخليص العالم من الإرهاب ومن أنواع التعصب: الدينية والمذهبية والطائفية والعرقية، ومن الفقر والتخلف ... إلخ، هي مهمة تاريخية، قد لا يستطيع الاضطلاع بها وحده، لكن عليه أن يكون المساهم الأكبر فيها، والداعم الحيوي لها، والضامن لاستمراريتها. والتراجع عن هذه المهمة يعني الفشل الحضاري للإنسان الغربي بالدرجة الأولى.

إن النظام العالمي - القديم والجديد - تستفيد منه دول العالم الثالث؛ بقدر ما تستفيد منه دول العالم الأول والثاني. وإذا كان الكثير - منا ومن غيرنا - غير راضين عنه، لهذا السبب أو ذاك، فإن الحقيقة التي يجهلونها - أو يتجاهلونها -

هي أنهم لا يستطيعون العيش بدونه. لا أحد ينكر أنه لولا هذا النظام الذي أرسى الغرب قواعده؛ لأكل القوي الضعيف، ولأصبحت أكثر الدول العربية والإسلامية في خبر كان!. إننا - وهذا موطن الخلل - ننظر إلى ما يمليه علينا انتظامنا في هذا العالم من واجبات، ننظر إليها وكأنها غُرم، ولا ننظر إلى حجم العائد الإيجابي الذي نحظى به منه، وأهمه - في نظري - : الضمانة الأمنية.

إن كثيراً من الدول الغنية كان يمكن أن تكون لقمة سائغة؛ لولا النظام العالمي الذي تحميه الدول العظمى، والذي لا بد - في الأخير - أن يحقق لها الكثير من المصالح بطبيعة الحال. ولولا هذا النظام؛ لاستطاع النظام الصدامي التهام الكويت دون عناء، ولبقي شعب العراق تحت نير الاستبداد الوحشي عقوداً.

إذن، النظام العالمي نظام حماية للجميع قبل أن يكون نظام تسلط، ولا حماية بدون سلطة، أو كما يريد البعض، بدون احتكار للسلطة. وهذا هو منطق الاجتماع البشري، الذي يأخذ الإنسان فيه ويعطي، ولا شيء بالمجان.

إن هذه الوضعية البنيوية التي تتحكم في صورة العالم اليوم، هي ما لا يريد القومي أو الإسلاموي فهمها. ولهذا نراه ينكص عن التجاوب الإيجابي مع شروط الاندماج في العالم المعاصر. غير أن الإشكال الأكبر هنا، هو أن هذا الحران الأصولي أو القومي لا يقع على المستوى الشعبي الذي تستهلكه العواطف وتلعب به لغة الشعارات، بل هو حران يحدث على مستوى الناطقين باسم الفكر والثقافة، ومن يأخذون على عاتقهم مهمة التوعية والتثقيف للأمة عبر وسائل الإعلام.

هناك أزمة في قراءة فكر التطرف لدينا. فبينما ندين الإرهاب - بقوة وصراحة ووضوح - عندما يمسنا على نحو مباشر، نجد أنفسنا - كمفكرين قوميين وإسلامويين - نتردد كثيراً في إدانته؛ عندما يتقاطع مع شعاراتنا القومية أو الإسلامية، وخاصة عندما يتمظهر في صور حماسية، كما هو واقع الإرهاب في

العراق. وهذا يكشف عن حقيقة أنه لا يوجد لدينا موقف حاسم وشامل من الإرهاب.

عشية التفجيرات الإرهابية في لندن، أجرت الفضائيات العربية الإخبارية اتصالات واسعة مع رموز الفكر العربي والإسلامي، من المهتمين بالحقل المعرفي السياسي، وأيضاً من أولئك المقتصرين على الفكري الخالص. وحدث ما هو متوقع. فمن يسمع الآراء التي طرحها أكثر المفكرين العروبيين والإسلامويين في تلك الاتصالات، يجد أنها تنضح - على نحو خفي - بروح الشماتة بالآخر، بل تظهر وكأنها تنفيس بدائي عن حقد مدفون تجاه الآخر وحضارته. بعضهم يتخفى وراء شعار أن (الإرهاب رد فعل على سياسات الغربيين الخارجية)، ويلمح إلى أن الغرب يستحق هذا العقاب (= الإرهاب).

ما فاجأني أكثر من غيره، هو التعليق الذي أدلى به المفكر الإسلاموي الشهير: محمد عمارة، عبر قناة (الجزيرة) ذات التوجهات القومية. لقد كان عمارة في ذلك التعليق (قومجياً) حتى النخاع، قبل أن يكون إسلاموياً. لقد برّر تفجيرات لندن، بأن على الأرض العربية والإسلامية خمساً وثلاثين قاعدة عسكرية أجنبية!. بل وتساءل: هل حكومة العراق الآن حكومة شرعية؟. تحدث - أيضاً - عن العداء الصليبي!!!، ثم قال: نحيي كل من يبذل نفسه للمقاومة في العراق ... إلخ. طبعاً، المتطرف لا يرى فيما قاله عمارة بأسا، بل يراه عين الصواب.

تأييد مفكر - بحجم عمارة - للإرهاب (المسمى مقاومة) في العراق، ينم عن أزمة وعي لدى المفكر القومي/الإسلامي. عمارة لا يخفى عليه البعد الإيديولوجي الكامن خلف شعارات تنظيم القاعدة الشيطاني في بلاد الرافدين. لكن - وهو المفكر العقلاني! - أخذته حماسة الموقف بعيداً. هل يعلم عمارة، وهو المتعاطف مع الفكر الاعتزالي العقلاني، أن القائمين بالمقاومة ينتمون إلى الإيديولوجيا السلفية التي تكفر أحبابه (= المعتزلة)، أو سيعلن كراهية التراث الاعتزالي؛ كي تتكرم عليه السلفية التقليدية بعدم التكفير. هو لا يدرك أنه -

مهما بلغ من فكر، ومهما أبدى من حمية إسلامية - فهو في تصور أولئك السلفيين/الإرهابيين، كافر، حلال الدم والمال والعرض!. هل يعلم - وهو ينافح عن هؤلاء - كيف تنظر إليه السلفية التقليدية عندنا؟، وتحت أي تصنيف تضعه؟. بودي لو أُسمعه ما يُقال عنه على ألسنة السلفيين لدينا، بودي لو قرأ بعض ما يقال عنه؛ إذن لتغير من حال إلى حال.

ومع هذا، فالأمر لا يقف عند هذا الحد. إنه أكبر من عمارة!. فعلى قناة (العربية) التي تحاول الحفاظ على أكبر قدر من الاتزان، يخرج علينا مفكر (استراتيجي!) هو: صلاح الدين سالم كي يحلل الحدث الجلل. إنه يخرج علينا منفعلاً؛ ليعلق على الحدث اللندني بتذكيرنا بما حدث للفلوجة. إنه (يحلل!) الحدث!!، فما دام أن بريطانيا شاركت في تطهير الفلوجة من الطغمة الخوارجية الزرقاوية، فهي تستحق هذا العقاب (= الإرهاب)؟. هكذا يرى المفكر الاستراتيجي، هكذا يحلل وهكذا يستنتج!.

وعلى ضوء هذه التحاليل الأعجوبة!، فالإرهاب مبرر، والإرهابيون ليسوا مخطئين، وإنما المخطئ من يلوم الإرهابيين على غضبهم (الشرعي!) لأمتهم، إنهم مُجاهدون أوفياء. هكذا ينظر المفكرون العروبيون! إلى الأحداث المعقدة إلى الأحداث متعددة الأبعاد. إنهم ينظرون إليها مجردة من علائقها ومآلاتها، وكأنها قائمة في فراغ كوني. ولهذا فهم مفكرون ومحللون عباقرة، بل هم هبة من الله لأمة العربان!!!.

وإذا كانت هذه النماذج (= عمارة وسالم) هي حال من يُوسمون بالانفتاح والمعاصرة والبعد - النسبي - عن التأدلج، فكيف سيكون الحال لو أننا سمعنا آراء زعامات الصحوة في مجالسهم الخاصة، أو تحليلات سدنة التقليد السلفي؟!. هل صحيح أننا ما زلنا نتساءل: من أين ينبع التطرف؟. حقيقة، لا أظن أننا نجهل أين تقبع المقولات الحدية التي تغذي سلوكيات التطرف المتنوعة. لكن/ من يجرؤ على الكلام؟.

مع كل هذا، فالإشارة - في مثل هذه الأحوال - تغني عن صريح العبارة. التطرف والإرهاب في وعينا. والدلائل والشواهد كثيرة وظاهرة. خُذ أقرب مثل: يوم السبت الماضي نشرت هذه الصحيفة (= الرياض) خبراً غريباً لا تخفى دلالته على الجميع. الخبر يشير إلى حكم قضائي، صدر بحرمان أحد المواطنين من حضانة أبنائه؛ لأنه يمتلك في منزله أداة استقبال فضائي (= دشاً). الحكم - كما تشير الصحيفة إلى ذلك - صدر في إحدى محاكمنا، ومن أحد قضاتنا. أي أن المحكمة هنا وليست في مغارات (تورا بورا) والقاضي من نتاج ما درسه في كلياتنا الشرعية، وهو - حتماً - لا يحمل الجنسية الطالبانية؛ كي نقوم بترحيل تهمة التطرف والإرهاب!.

إذن، وبما أن الأمر كذلك؛ فلدي اقتراح مجنون. لكنه قد يروق للبعض!. ملخص الاقتراح يتحدد بما يلي: بما أن أكثر من نصف المجتمع في منازلهم (دشوش)، فهم غير مؤهلين لرعاية أبنائهم؛ كما حكم بهذا قضاؤنا. إذن، ما الحل؟. ليس إلا حلاً واحداً، وهو أن نرسل أبناءنا - بحكم محكمة طبعاً - إلى القبائل الطالبانية المطاردة في جبال أفغانستان؛ ليتربوا - هناك - تربية صالحة، دون أن تفسدهم (الدشوش)، ولا يستثنى من هذا الحكم العادل إلا من يمتلك (دشاً) طالبانياً، أقصد: ذلك الدش الذي لا يستقبل إلا القنوات الطالبانية المعروفة. أنا لا أمزح، فمثل هذا الحكم المذكور - إن صدق الخبر - يستند إلى مقولات سلفية لا تزال معلقة على جدران بعض مساجدنا، دون رقيب. تأمل!، ما قلته هنا أقل بكثير مما يمكن أن يقال.

# الفصل الرابع

# ضد وصاية الإرهاب

## 4 - 1: السلفيات الأصولية والإرهاب .. إرادة الهيمنة

كنت - ولا أزال - دائم التأكيد على أن الأصولية قد بدأت مرحلة الانحسار، إن لم يكن في العالم أجمع، فعلى الأقل في العالم الإسلامي. لكن، لا يعني هذا أنها انتهت كظاهرة، وإنما يعني أنها لم تعد تنمو جماهيرياً كما كانت من قبل، في الثلاثين سنة الماضية. تراجعت الأصولية جماهيرياً، لكنها باقية على مستوى التنظيمات العلنية والسرية؛ لأن الكوادر التنظيمية - من أعلى الهرم التنظيمي إلى أسفله - ما زالت مؤمنة بمصالحها كما كانت، بينما - من الناحية الأخرى - اكتشفت الجماهير البائسة أن تديّنها كان قد استغل من قبل هذه الأصولية أسوأ استغلال.

قد لا يتفق معي بعض المهتمين بالظاهرة الأصولية على هذا التنبؤ، الذي يرى أن الظاهرة الأصولية في مصيرها إلى الزوال. بل إن هناك من يرى أنها الآن تمر بمرحلة ازدهار، لا انحسار. ويؤكد أصحاب هذا الرأي مقولتهم هذه بما يرونه من تصاعد أعداد المقبوض عليهم من الإرهابيين، الذين هم رأس الحربة الأصولية، بل ويؤكدون ذلك بشيء لم يكن متوقعاً قبل سنوات، وهو: ظهور بعض التأييد الصريح للعمل الإرهابي من قبل سدنة خطاب التقليد. وهذا التصريح الذي لم يكن يُقارب تَلميحاً من قبل، لم يحدث الجهر به إلا لأن هناك استشعاراً للقوة وإحساساً بتنامي الهيمنة، من قبل التيار الأصولي، الذي تتكون

قاعدته من التقليد والتبليد، وتمتد فاعليته - من وراء ذلك - إلى التنظيمات السرية والعلنية للإرهاب.

في تقديري، ليس في تنامي أعداد المقبوض عليهم ما يكفي للدلالة على أن الأصولية في مرحلة ازدهار، وإنما على العكس من ذلك، إذ - بقراءة أخرى - يمكن اعتبار هذا التنامي دلالة على مرحلة الانحسار الفعلي، وذلك عندما نأخذ في اعتبارنا التقديرات التالية:

1 - الانتحار يأتي مع اليأس. إن معظم الأصوليين الذين يشكلون القاعدة الفكرية والمادية للظاهرة الإرهابية، كانوا مترددين في النزول إلى ميادين الصراع العملي، منتظرين أن يقوم المد الحركي (السلمي!) بتحقيق نتائج كبيرة على مستوى الهيمنة من خلال توظيف الجماهير - كأداة ضغط - في الصراع. ولهذا، كان بعض الأصوليين يُعنّف الإرهاب العملي، لا لأنه يراه مخطئاً من حيث المبدأ، ولكن؛ لأنه يرى أن القناعة الجماهيرية بالخطاب الأصولي لم تصل إلى حد يمكن الاعتماد عليه، ويقصد إلى الحد الذي يمكن أن تكون فيه سداً منيعاً دون هزيمة الإرهاب.

هذه القاعدة الجماهيرية هي ما يسميه الأصولي: محمد قطب، القاعدة الصلبة المؤمنة، التي ستكوّن - في زعمه - نواة المجتمع المؤمن، إذ يرى أن المجتمعات الإسلامية في جاهلية جهلاء، في (جاهلية القرن العشرين)!. بمعنى أن المجتمع سيصل إلى خط: اللّارجعة، في علاقته مع الحراك الأصولي. ومن ثمَّ؛ سيضطر إلى الخضوع للخيارات الأصولية، إما عن قناعة يتم استيحاؤها من ضخامة الزخم الأصولي، وإما نتيجة اضطرار.

الإرهاب الصامت، أو الذي كان صامتاً آنذاك، كان يرى أن نزول الكوادر الأصولية المسلحة إلى الميدان، كان خطأ، أي من ناحية أنه لم يكن في الوقت المناسب. أي أن هناك خطأ في التوقيت فحسب. وهم يؤكدون أن هذا الحراك المسلح كان يحتاج إلى خلفية جماهيرية عريضة تحميه، وتمنحه شرعية واقعية من

خلال الواقع الجماهيري المؤيد للإرهاب. بينما كان الإرهابيون - الذي نزلوا إلى الميدان - يرون أن الوقت مناسب جداً، وأنهم إذا نجحوا في فرض هيمنتهم على المجتمع، فسيكون هناك اقتناع جماهيري تلقائي بهم. ومن لا يقنعه هذا النجاح، فهو - على الأقل - سيبقى تحت الهيمنة الشاملة لقوى الإرهاب الأصولي.

ما حدث كان عكس توقعات الأصولية. فالإرهاب هُزِمَ مادياً ومعنوياً على نحو فضائحي. النتيجة لم تكن مجرد هزيمة للكوادر الميدانية المسلحة، وإنما كانت فضيحة علنية للمشروع الأصولي بأكمله. حتى الإرهابي الصامت، الذي كان يرى أنه رابح في كلا الحالتين: إن انتصر الإرهاب المسلح، فهو سيقود - في النهاية - هذا النجاح، وإن انهزم، فهو سيؤكد مقولاته في ضرورة إطالة فترة الانتظار، وسيخرج بريئاً من جريرة الدماء والأشلاء، أقول: حتى هذا الإرهابي الصامت، لم تكن حساباته دقيقة، إذ لم يهزم الإرهاب المسلح فحسب، وإنما تعرّت المقولات الأصولية من أساسها، بل وانكشفت خبايا منظمة التقليد السلفية، وأصبحت في مواجهة استقرار الناس وسلامهم المدني.

هذه الفضيحة التي مُني بها الخطاب الأصولي، كانت أكبر مما توقع، بل أكبر مما توقع كثير من المراقبين من خارجه. فقد كان رد الفعل الجماهيري غاضباً على هؤلاء الذين يدمرون وعيه وواقعه ومستقبله، ويضعون أبناءه مادة سهلة للموت المجاني. كان الأصولي يتوقع أن يُؤخَذ المجتمع المتدين بمقولاته السلفية، وأن يتسامح مع جرائمه لمجرد أنه يتم تبريرها باسم الله. أدركت الجماهير - على فترات متفاوتة - أن الأصولية تستغل الدين، وتتلاعب بالعواطف الإيمانية، فنفرت من الخطاب الأصولي، وأصبحت ترتاب في كل من يدعو إلى العنف والقتل؛ بأي مبرر كان، وبأي وشاح اتشح. وهذا ما قاد إلى يأس أصولي، أنتج تصرفات وتصريحات عنفية يائسة، هي أشبه بالانتحار، انتحار الخطاب.

2 - مما يدل على أن تنامي أعداد المقبوض عليهم لم يكن دليلاً على

ازدهار الإرهاب، أن هذا التنامي لم يرافقه تنامٍ في عدد العمليات الإرهابية المنفّذة، أي لم يرافقه نجاح إرهابي في العمل الميداني. وهذا يؤكد أن هؤلاء المقبوض عليهم مجرد أصوليين متطرفين، لا خبرة لهم بالعمل الميداني، وأنهم إنما قادهم اليأس إلى النزول إلى ميدان الصراع.

طبعاً، هناك من يُرجع تلاشي العمليات الإرهابية إلى الخبرة التي اكتسبتها القوى الأمنية في مواجهة الإرهاب. هذا صحيح إلى حد كبير. فالقوى الأمنية كانت تتعامل مع ظاهرة جديدة، لأن ظاهرة الإرهاب ليست مجرد جريمة مقطوعة الصلة بما حولها، وإنما هي جريمة تستند إلى فكرة دينية، لها امتدادها الكبير داخل منظومة التقليد. ومن هنا، احتاجت إلى وقت وممارسة، حتى تستطيع التعامل مع الظاهرة بمنطق الظاهرة، من حيث هي جريمة تحاول أن تتشرعن في الواقع، وتنقل نفسها من دائرة الجريمة المدانة، إلى دائرة المقدس الديني: الجهاد!.

لكن، كما ازدادت قوى الأمن فهماً لظاهرة الإرهاب، وازداد - تبعاً لذلك - نجاحها في استباق الفعل الإرهابي وإحباطه، فكذلك كان حال الجماهير معها. أي أن الجماهير بدأت تفهم من خلال الوقائع الإرهابية - العملية والقولية - حقيقة الأصولية، كما هي عليه حقيقة، وليس كما تعلن عن نفسها في خطابها العلني. وهذا قطع على الأصولية فرصة استثمار المد الجماهيري لمصلحتها، كما كانت تأمل. وهنا انتقلت الأصولية - كوقائع عملية وقولية - من مرحلة الهجوم إلى مرحلة الدفاع، ثم إلى مرحلة اليأس المحبط. وكل هذا جعل العصب الأصولي متوتراً إلى أبعد حد، بل إلى درجة الانفلات!، فكانت تصريحات الأصوليين، والتقليديين، وغير التقليديين، إمعاناً في فضيحة الخطاب السلفي المتطرف كله، بعد أن كانوا في مرحلة: تبادل الأدوار.

إن كل هذا يؤكد لي أن الأصولية في مرحلة انحسار، وأن هذا الانحسار الذي جعل الهزيمة واقعة مُتعيّنة؛ تحاصر الخطاب الأصولي كله، هو الذي استفز الإرهاب الصامت (= قعدة الخوارج) فأصبح في حالة: تخبط، تخبط بدأ

يكشف العلائق الخفية لتيارات الأصولية التي كان يظن بعضنا - جرّاء سذاجة أصيلة، أو تسامح في غير موضعه - أن هناك تفاوتاً حقيقياً بينها في الموقف من الإرهاب.

إن الأصولية مشروع كبير، يريد الهيمنة - عبر مقولات السلفية التقليدية المتطرفة - على كل تفاصيل الحياة. إرادة الهيمنة كامنة في أعماق الوعي الأصولي، وتظهر تجلياتها في مجمل السلوك الأصولي. ولا شك أن هناك مستويات من الهيمنة، قد تقتنع بعض أطياف الأصولية ببعضها، وبعضها الآخر لا يرضى بما دون التحكم الكامل في الأجساد والضمائر والأحلام. ومن لا يستجيب - راضياً - لهذا التحكم، فهو ليس مجرد معترض على حراك سياسي أو اجتماعي ما، وإنما هو - كما تؤكد الأصولية الخوارجية - معترض على حكم الله!.

ربما كان هذا الحرص الأصولي على الهيمنة الشاملة على تفاصيل حياة الناس، هو سبب النفور الجماهيري منها أخيراً، بعد ما كانت الجماهير تظن أن خطابهم الأصولي مجرد خطاب إيماني أو خطاب تشدد إيماني. الآن، اتضح - وعلى مستوى جماهيري - أن المسألة ليست أكثر من توظيف البعد الديني للحصول على مكاسب سياسية أو شبه سياسية. ولولا هيام الأصولية بالهيمنة من جهة، وغباؤها من جهة أخرى، لم يكن لينكشف الغطاء عن كل هذا الدّجل الأصولي؛ ولأصبحنا رعايا لحكومة طالبان.

الجماهيري، من حيث هو متدين، كان على استعداد للتماهي مع الخطاب الأصولي المتلبس بالديني، عندما كان يظنه خطاباً إيمانياً خالصاً، يخدم الدين، ولا يستخدم الدين. الآن، اتضح أن الخداع الأصولي كان رهيباً، اتضح أن كل الحراك الأصولي - بما فيه الخطاب الإيماني والفقهي - لم يكن يُقصد من ورائه مجرد ما يدل عليه السلوك في ظاهره، لم يكن يَقصِد إلا الهيمنة، لم يرد غير الظفر بالسلطة بكافة مستوياتها. وكان مشروعه السلطوي يمر على أشلائنا، ويقتات على دماء أبنائنا. وكان هذا يوشك أن يحدث؛ لولا أننا أفقنا قبل وقوع الانقلاب.

إن محسني الظن، الذين كانوا يستمعون إلى بعض الفقهيات العبادية من بعض رموز السلفية التقليدية، وكانوا يرون أن اهتمام هذه الرموز محصور في الديني الخالص، اكتشفوا في السنوات الأخيرة أن ذلك لم يكن خطاباً دينياً خالصاً، حتى وإن تراءى أنه كذلك، بل كان ترسيخاً أوليّاً لزعامة السلفي التقليدي الأصولي، حتى يتم استخدامها - في الوقت المناسب! - لخدمة الحراك الأصولي. فهي كانت مجرد مرحلة توثيق، أي حتى يحظى الرمز بثقة الجماهير. وحينئذٍ، يمكنه أن يبدأ رحلة اللعب بالنار.

كثيرون لم يكونوا يتفقون معي؛ عندما كنت ألح على أن ترسيخ رمزية السلفي التقليدي، حتى في الشأن الديني الخاص، ستؤدي إلى كارثة في يوم ما. هؤلاء كان يرون أن السلفي التقليدي الذي يشتغل - في علاقته (الدعائية!) مع الناس - على الديني الخالص، ليس أكثر من شخص بريء، يتلبس بالفقهي؛ لمصلحة شخصية لا تتعدى حدود ذاته؛ أو - في حال إحسان الظن - لقناعة منه بمهمة التبليغ الديني. والآن، لم يعد أحد يجهل خطورة هذا الترميز الرهيب، ولا أحد ينفي العلاقة بين مقدمات الترميز التي تبدو شبه بريئة، ونتائجه الصريحة في علاقتها بالإرهاب.

عندما كان هؤلاء يفسرون دور السلفي التقليدي تفسيراً مباشراً؛ يجعله محصوراً بهذه المهمة التقليدية، ومن ثم يؤكدون ألا خطر منه؛ لأنه مشغول بالدين عن الدنيا، كنت أُلحّ على أن حالة التلبس هذه، ليست تُراد لذاتها، وإنما تُراد لمجرد ربط الجماهير - عاطفياً ومعرفياً - برموز التقليد الأصولي. وعندما ترتبط الجماهير بهذه الرموز الأصولية التقليدية بهذه الدرجة غير المعقولة، وعلى هذا النحو الذي تختلط فيه أوراق المقدس بالبشري، فإنها ستتقبل منها - بعد ذلك - كل رأي، ولو كان رأياً في عالم: المجرّات والكواكب، أو عالم: التنمية والبناء، أو حتى في عالم: لُعب الأطفال والأزجال!.

جميعنا يعرف أن الشيخ: محمد متولي الشعراوي رحمه الله كان يشتغل على الديني الخالص، من تفسير وفقه وروحانيات. وكان في هذا الاشتغال بهذا

الجانب الديني، لا يحاول التقاطع مع الأصولية الحركية، بل كان يبدو وكأنه في غاية الاستقلال عنها، وأن همومه محصورة في نطاق الدين. لكن، وبفعل هذا الاشتغال على الترميز الديني، تنامت قيمته الرمزية، وانتقل بالضرورة من مجرد مرشد ديني، إلى شبه زعيم حركي. وحينئذٍ، بدأ الحركيون يوظفون هذه القيمة الرمزية (= الشعراوي كشخص وكمقولات) لمصلحة قضاياهم التي كانت على محك الصراع، صراع الهيمنة. لقد أدركوا أهمية هذا التوظيف - رضي الشعراوي به أم لم يرضَ - في سياق تدعيم خطاب الإرهاب؛ لأنه أصبح - بفعل الرصيد التاريخي الذي صنعه لنفسه في قلوب الجماهير - أكبر من أن يُساءل، فضلاً عن أن يُعاقب. لقد بدأ الشعراوي - من خلال توظيف التقليدية الحركية لمقولاته - في انتهاج سلوك يتعمد فرض الهيمنة، من خلال التدخل - بصفة الديني - في الشأن العام، وطرح آراءً حياتية مدنية، يُراد لها الهيمنة على الواقع باسم الدين، آراء لم يكن ليطرحها من قبل، أي من قبل أن تتنامى الزعامة، وتفرض نفسها في الواقع على الجميع.

هذا مجرد مثال من أمثلة كثيرة. وهو مثال يحكي شيئاً من سلوكيات إرادة الهيمنة، التي تبدأ بالاحتيال على الجماهير التي يسهل خداعها بما يتماهى مع عواطفها. ومع أن الشعراوي كمثال، هو مثال مُخفّف جداً، إلا أن هناك من الأمثلة ما يتعدى ذلك، إلى سلوكيات إرهابية خالصة، لا تمثل إلا الانتقال من حال (قعدة الخوارج) إلى حال (خوارج الخوارج). وبهذا تكون مرحلة (القعود) مجرد مرحلة إعداد للزعامة في مرحلة (الخروج).

كان الخوارج الأوائل، في القرن الأول الهجري، يُشنّعون على رفقائهم من (قعدة الخوارج) بأن ما يقعدهم عن الخروج، إنما هو انعدام الشجاعة، والتهالك على حُطام الدنيا وغياب الإخلاص. وكان هؤلاء القعدة يعتذرون بأسباب دنيوية (أسرية في الغالب) تمنعهم من الخروج وقتال المسلمين. لكن، لم يكن خوارج الخوارج يقتنعون بهذه الأسباب؛ لأنها أسباب دنيوية، والعذر لا بد أن يكون دينياً حتى يُقبل. ومن ثم، كانوا يقدحون في إيمان هؤلاء القعدة،

أي في إيمانهم بالفكرة الخارجية (= الفكرة الخارجية تعادل الإيمان بالإسلام عندهم، فمن ليس خارجياً فهو كافر، كحال خوارجنا) ويرون أن التكفير عن هذا القعود، لا يكون إلا بالخروج المسلح، والتزام الثغور؛ حتى الظفر بإحدى الحسنيين!.

قعدة الخوارج، كانوا - دائماً - في موقف حرج. فهم متهمون في إيمانهم. ولا شيء يشهد لهم بالإيمان عند مجموعة الرفاق/الخوارج. كانوا يؤكدون إيمانهم - كما كان يفعل عمران بن حطان - بالأشعار والخطب السرية في المحاضن الخاصة، بعيداً عن أعين الرقباء. لكن، هذا لم يكن كافياً، بل كان - عند خوارج الخوارج - دليلاً على التناقض، وربما النفاق. وهذا ما جعل قعدة الخوارج يبحثون لأنفسهم عن فرصة - قد تتأخر! - لإثبات صدق إيمانهم، وأنهم لم يبيعوا الدنيا بالآخرة؛ كما كانوا يُتّهمون - دائماً - في سياق الخطاب الخارجي.

قعدة الخوارج، عندما كانوا يسعون - في فترة متأخرة - لإثبات صدق إيمانهم بالتوافق السلوكي مع خوارج الخوارج، كانوا يعتقدون أنهم ظفروا بكلا الحسنيين: التمتع بالدنيا وطيباتها إلى أقصى حد، والظفر بحسن السيرة عند رفقاء المسيرة. إنهم يتصورون أنهم خدعوا الجميع، فأخذوا من الدنيا كل ما يمكن، ثم اتسقوا مع أنفسهم، فانتقلوا إلى صفوف الخوارج؛ ليفوزوا بالشهادة، كما يزعمون.

وعلى عكس بقية الفرق الإسلامية، كانت جميع التيارات الخوارجية تستخدم القوة في فرض آرائها، ومنها قوة الاتهام بالتكفير، وما يبنى عليه من تشريع قتل وقتال المسلمين. إن إرادة الهيمنة مُوَجِّه عام ورئيس لسلوك الخوارج. ولهذا كان تبنّي العنف القولي، ومن ثَمَّ الفعلي، سلوكاً خوارجياً بامتياز. فالخطاب الخارجي ضعيف جداً من حيث منطق الاستدلال؛ لأن حركة الخوارج حركة عاطفية، لا تستند إلى فاعلية عقلية من أي نوع، مما جعلها على عداء دائم مع العقل كفاعلية منفتحة على المتنوع الإنساني. ولهذا، يتجنب

الخوارجيُّ الحوار - نتيجة القصور العقلي في خطابه - ولا يؤمن بالتنوع الإنساني، أو لا يستطيع عقله استيعاب هذا التنوع الإنساني، ومن ثَمَّ، تفّهم أخطاء الإنسان، أو ما يظنه أخطاء.

هذا السعي من قبل الخطاب الأصولي الخوارجي إلى الهيمنة لن ينتهي، وسيبقى حاضراً ما دام الخطاب العقلاني المُضاد غائباً. من المؤكد أن هذا الخطاب الخوارجي لن ينتصر، ولكنه - في الوقت نفسه - لن يزول تماماً. سيبقى، مثلما تبقى الجريمة، صفة مرافقة للاجتماع الإنساني، صفة سلبية تقلقه وتربكه وتشوه وجهه النبيل. وهذا يدل على أن دور القُوى الإيجابية في المجتمع، لا بد أن يتوجه صوب تحجيم هذه الظاهرة الخوارجية إلى أكبر قدر ممكن، وأن تنجح في نزع أي غطاء شرعي يغطي به هذا الخطاب جرائمه القولية أو الفعلية؛ إذ لا شيء أشد ضرراً على الاجتماع الإنساني من تطبيع الجريمة، أو نفي الإدانة عنها بأي مبرر كان. الجريمة - كفعل وتحريض وتسويغ - لا بد أن تبقى جريمة - كما هي حقيقة -، جريمة مدانة في العرف والقانون والشرع، وأن يعرف مقترفوها أنهم ليسوا بمنجى من العقاب.

### 4 – 2: الوعد الثقافي والوعيد الإرهابي

يؤكد الفيلسوف الإنجليزي الكبير: برتراند راسل على الصلة الوثيقة بين التقدم العلمي الذي ظهر في عصر النهضة الأوروبية، وبين ازدهار الفردية آنذاك. الفردية التي جعلها راسل لازمة للتطور العلمي، تعني - في أبسط صورها - حصول الفرد على حقه المشروع والطبيعي في ممارسة حريته، بما لا يتعارض مع حرية الآخرين. طبعاً، على اختلاف في تقدير ذلك لدى المشرّع القانوني، باعتبار المباشرة واللامباشرة بين هذه الحرية وتلك. وبعيداً عن تحديد أيهما النتيجة والسبب، وعن تحديد طبيعة العلاقة وتوصيفها، بين الفردية كقيمة، والتطور العلمي، فإن هذا التلازم - بما هو ظاهرة جرى رصدها - يدل على أن التقدم الحقيقي لا يحدث إلا في بيئة حرة، تطلق العنان للإبداع - أياً كان نوعه - ليمارس حقه في الوجود.

وبما أن الإبداع نتيجة للتنوع من جهة، وتراكمه - أي التنوع - كمياً، من جهة أخرى، فإن هذا التنوع في الإنتاج لا يمكن أن يكون موجوداً وجوداً إيجابياً - في الوقت نفسه - ما لم يكن التنوع في الاستهلاك مشروعاً، وما لم تكن الأنظمة والقوانين المعرفية تُبيح ذلك، بل وتدعمه بأقصى طاقاتها وإمكانياتها المادية والمعنوية. إنه الوعي بأن لا شيء يأتي من فراغ، وأن انعدام الوصاية فيما يُقرأ ويُسمع ويُشاهد (= يستهلك) يؤدي - بالضرورة - إلى الإبداع والأصالة؛ فيما يُؤلف ويُصنع (= ينتج). باختصار، أن يوجد العقل الإبداعي القادر على تجاوز التخلف - فكراً - ومن ثَمَّ - واقعاً -.

وبما هي كذلك - أي الأنظمة والقوانين التي تتماس مع الشأن المعرفي، وتعنى بتنظيمه - فهي ملزمة بحمايته - في صورته الثقافية الأولى على الأقل - من محاولات الوأد التي يتعرض لها - كثيراً - من قُوى التقليد والظلام والإرهاب. وذلك بأن يكون للكلمة الثقافية - بكافّة أنواعها وتشكلاتها - حصانتها التي تجعلها تأخذ صيرورتها الطبيعية، في دورة الفحص الثقافي المشتغل على نفسه، والجدير بأن يتجاوز أخطاءه بهذا الاشتغال، دون خوف من هذا الرقيب المتزمت أو ذاك الجاهل المُتعنّت.

الحصار الإيديولوجي حصار قامع بطبيعته، يُوظّف الأشياء والأشخاص لتمرير رُؤاه التي تَقْمع الإبداع؛ لأنها تمنع التفرد وتحاصره إلى درجة الاختناق. إنه يمارس ذلك بدعاوى شتّى، حتى إنه ليُوظف في سبيل ذلك من الأشخاص والأفكار ما هو معه على أشد حالات العداء. لكنه يمارس براغماتيته العارية في تعاطيه مع الآخر المختلف، بل إنه ليجد من داخل منظومته ما يُبرّر به ممارسته لهذا السلوك البراغماتي الذي يلعنه ليل نهار، بدعوى النقاء الأخلاقي المزعوم. يقوم بذلك؛ لأن المُهم لدى المتأدلج هو رَواج إيديولوجيته الخاصة؛ ولو على الجماجم والأشلاء، فكل شيء في سبيلها مُباح ومُستباح.

وللطابع الشمولي الذي يطبع الممارسة الإيديولوجية ولا ينفك عنها بحال، دور واضح في محاصرة عناصر التفرد، ولهذا فهي - دائماً - على حافة

الاصطدام مع الفردية التي تُشكّل بطبيعتها ممانعة ضد الأدلجة بكافة صورها، حتى إنها - أي الفردية - لتتمنع على كثير من مفردات الحرية التي تتقاطع مع رؤاها الخاصة، لا لشيء، إلا لأنها - بوقوعها كمفردة في سياق رؤية مؤدلجة - ذات طابع شمولي، ومن ثم، فهي - في العمق - على الضد من قيم التفرد؛ لأنها تمتهن الوصاية - احترافاً - على كل حالٍ تكون عليها.

قد يظن بعضنا أن سَنَّ القوانين والأنظمة التي تحمي الإبداع وتصون الكلمة وأربابها عن تطاول هذا المتزمت أو ذاك الرجعي المتعنت، كفيلة بأن تجعل الثقافي يعمل مُطمئناً في بيئة تحتفي بالإبداع، وأن يكون - فيما يقرأ ويكتب - بعيداً عن حصار الإيديولوجيا التي لا تني عن محاولتها فرض هيمنتها على كافة أنواع الحراك. لكن وقائع الحال تشهد بضد ذلك. فمع أن سَن تلك القوانين والأنظمة الإدارية التي تكون ضمانة للمثقف وللوسيط الإعلامي للثقافة أمر ضروري، وعلى درجة من الأهمية، إلا أنها لا تكفي - وحدها - لبعث الطمأنينة في قلب المثقف؛ كي يبوح - صادقاً وصريحاً - بكل رُؤاه.

إن معظم الحالات التي تمكنت فيها الإيديولوجيا التقليدية في العالم العربي من تنفيذ وصايتها، بمصادرة كتاب فكري أو أدبي أو عمل درامي لم تكن القوانين والأنظمة المعنية بالثقافي تَشي بحتمية هذه المصادرة، ولم تكن دلالتها على شرعية هذا العمل صريحة، بل يستحيل - من الناحية الواقعية - أن تكون كذلك؛ لأنها ليست مُعطى مادياً محدداً، يجري تصنيفه بعيداً عن مقتضيات التأويل، بحيث يدل النظام - الذي يُشرّع للإباحة أو المنع - على الشيء ذاته كموجود مادي لا يقبل الخلاف. إن هذا يتعذر، بل يستحيل في الثقافي؛ لأن وجود النظام المشرّع في هذه المسألة وجود سابق على وجود المنتج الثقافي، ولا (نص) إلا في التفاصيل الإدارية التي يضعها المنفذ، لا المشرع القانوني، والتي يجري العمل من خلالها. وهي قوانين - في صورتها التنفيذية - محلُّ اجتهاد.

وكون المسألة اجتهادية تفسيرية للنظام في صورته الحيادية الأولى، فإنها تُعطي - بطبيعتها - مساحة كبيرة، وفرصة ذهبية، ليمارس الإيديولوجي وصايته على الثقافي من خلالها، بما تعطيه تلك المساحة المتعذرة على التفصيل القانوني من إمكانية واسعة للتدخل في كل آن. وبهذا، يصبح تطبيق الأنظمة والقوانين التي تخصُّ الثقافي، خاضعة لهذا المد الإيديولوجي أو ذاك، بل وتصبح - أحياناً - أداة لطمأنة هذا (الصائل) المتطرف أو ذاك. ونخرج في النهاية بنتيجة مفجعة. فالأفكار الشمولية - مهما كانت تقليديتها، وبلادتها، ومعاداتها للعلم الحديث وللثقافة المعاصرة - هي التي ستكسب الجولة في نهاية الأمر، مادامت هي الأرفع صوتاً، والأكثر فاعلية في الجماهيري المتماهي معها.

محاصرة الثقافي - أياً كان نوعها - تعني بكل وضوح موت الثقافة، ومن ثم ضمور السياقات المعرفية كافة، والدخول في عالم الانحطاط والتخلف والمهانة الأممية على أوسع نطاق. ولا يختلف اثنان - ممن له عناية حقيقة بقراءة إشكالية التخلف - على أن أزمة العربي والإسلامي أزمة كامنة في ثقافته قبل أي شيء آخر. وكل مراقب يعي هذا الانحطاط الكبير الذي تعانيه الثقافة العربية المعاصرة؛ جراء عوامل كثيرة، ليست محاصرة الثقافي من قبل التقليدي والشعبري بأهونها. ويدرك الجميع - لأن شواهد الوقائع معلنة - أن ما كان محاطاً بالتسامح - من الإنتاج الثقافي - قبل عقود أصبح - الآن - محاصراً؛ تحت شعارات المحافظة والتقليد، أو الخصوصية والتميز الجغرافي!.

إن ظهور الشَّعبيّات وإقليمياتها، في صورها التافهة، وما تقاطع معها، واكتساحها للوعي العام العربي، وصعود السلفية التقليدية الميتة؛ لتكون واجهة الأمة ثقافياً، متزامنة مع تراجع الأطياف التنويرية، وانكفاء محاولات البعث الإسلامي العصراني عما كانت عليه قبل عقود من الزمن، كل ذلك يُنذر بخطر داهم ينتظم الجميع العربي والإسلامي. حصار الثقافي الذي تشي به هذه الحال، حصار يُمارَس عليه في وقت أصبح فيه هو الخيار الأمثل للأمة، بغية الخروج بها من واقع التخلف المُزري الذي تعاني ويلاته منذ أمد طويل. وهو - من قبل

ومن بعد - الخيار الأكثر سِلمية، والأضمن نتائج على المدى القريب والبعيد من كافة الوعود المُؤدلجة، تلك التي لا تمتلك إلا حماستها، بينما هي تفتقد أدنى درجات المعرفة الضرورية لقراءة ذاتها وواقعها - بما فيه الآخر الحضاري - قراءة موضوعية، نحن في أمس الحاجة إليها في هذا الظرف التاريخي الخاص.

وإذ تنكشف أوراقُ التطرف السلفي، وتظهر بوجهها الإرهابي الإجرامي المقيت، مشيرة إلى خطورة التعصب، وأن القتل والتفجير ليس إلا وجهها المعلن عن نفسه صراحة، بينما الجيوب الخلفية تمارس تكتيكها المراوغ، يحاول هذا التطرف ومَن تقاطع معه في الرؤى والتصورات العريضة، أن يعيد نفسه في مدارات أخرى، وبصورٍ شتّى، تقطع - ادعاء! - مع الإرهابي الحركي، بغية أن تستثمر السائد الاجتماعي لمصلحتها. وهي في كل ذلك تطمح إلى بعث الطمأنينة في الاجتماعي والسياسي، بعد أن فقدت الكثير من مكتسباتها، بتناغمها - المعلن حيناً والمضمر أحياناً - مع التطرف الإرهابي في الداخل والخارج.

واضح للعيان أن قوى التطرف تحاول أن تمارس تكتيكاً آخر في هذا الظرف العصيب الذي تمر به الآن، والذي يُهددها بنفور الجماهيري منها، بل وباطراحها جملة وتفصيلاً. إنها تحاول - في سياق هذا الظرف الخاص - أن تمارس دور الرقيب الفكري والأخلاقي على المجتمع الذي تتموضع فيه، عبر وسائط تأخذ الطابع المدني والقانوني، بعد أن تعذر عليها ممارستها مباشرة بـ(قوة الذراع!). وهي بهذا تعمد إلى تحقيق هدفين كبيرين، فضلاً عن أهداف ثانوية، تأتي عرضاً بطبيعة الحال:

الهدف الأول: الحصول على تعاطف جماهيري، برفعها راية الذود عن السائد الفكري والاجتماعي، وظهورها في صور الطهارة الأخلاقية؛ لكونها تلعب دور الرقيب الأخلاقي، وتمارس التشهير بكل تجاوزٍ يأباه المجتمع في هذا المضمار. وبهذه الممارسة تحظى باحترام الجماهير، وتمنحها هذه الجماهير -

المحافظة بطبيعتها - ثقتها، دون اعتبار للمحركات الحقيقية لهذه الممارسة، بوصفها خطاباً للقراءة على أية حال. وهذا - بالنسبة لها - في غاية الأهمية، إذ يأتي في وقت تواجه فيه خطر فقدان هذا التعاطف، والذي تعتبره رصيدها ومخزونها الاستراتيجي الذي يمدها بالعناصر المتطرفة، كما يمدها بالدعم المادي والمعنوي.

الهدف الثاني: هي بهذا العمل - في منحاه الفكري خاصة - تُحاصر الآخر الإيديولوجي الذي يهددها، إذ لا وجود لها - بما هي قوى تخلف وتقليد - في حال وجود الآخر الإيجابي. إنها لا تقنع أحداً إلا عندما تنفرد بالساحة، وتفرض آراءها كحقائق يقينية على الجماهيري، الذي تلجُ إليه من خلال عواطفه، لا من خلال عقله، فترهبه أكثر مما تُعلّمه، فيشرق بعد ذلك بكل سؤال.

وهكذا، بينما تُصادر الآخر الفكري؛ فتدفع عن نفسها خطر منافسته، نجدها - في الوقت نفسه - تستقطب الجماهيري لرحلتها البائسة التي لا تنفك عن التبشير بها، نحو: خليفة المسلمين ودولة الإسلام، القابعة في رحم الزمان. وإذ لا يزال الوجدان الجماهيري الساذج مُعلقاً - بفعل الزخم التراثي - بهذا الحلم البائس المستحيل، فإنه يندفع معها في تزمّتها؛ لأنه يرى أنه يقف بهذا الاندفاع التزمتي ضد كل من يحسُّ أنه يشكل عقبة تعترض سبيل هذا الحلم الجميل من قريب أو بعيد.

هكذا، وبفعل الوصاية الأخلاقية، يصبح الفضاء (= الفضائيات) مرفوضاً ومُداناً، والانترنت كذلك، وهكذا - وهو الأهم هنا - يصبح الكتاب الورقي محاصراً حتى في ميدانه الخاص، وكأنه الخطر الداهم الذي سيدمّر الفكر والأخلاق، ويصبح الحصول على النوعي منه مرتهناً بممارسات (التهريب) التي توحي - لممارسها - إن استطاع ذلك - بأن المعرفة قد أصبحت جريمة، وأن المثقف إن أراد الاستزادة النوعية من الثقافة فلابد أن يقترف (جريمة) تهريب الكتاب!. إن حيازة كتاب في معرض دولي علني تُعدّ جريمة، والويل لمن يقبض عليه مُتلبّساً بها في ليل أو نهار.

وإزاء هذه الحال، لا أدري، كيف للبحث العلمي المتقصي أن يقوم وينهض على قدميه، بينما يُحال بينه وبين مصادره؟، كيف تتم معاينة كثير من القضايا والظواهر - مهما كان موقفنا الفكري والأخلاقي منها - مادامت مصادرها محجوبة؟، كيف يمكن لرؤيتنا لإشكاليات المعاصرة والدين والأخلاق والسياسة أن تكون رؤية علمية موضوعية، بحيث نتخذ على ضوئها قرارات علمية صائبة، ومصادرنا في ذلك ناقصة، بل وما تعذر وجوده منها هو الضروري في عملية الرصد والقراءة؟!.

كيف تتم تعرية الواقع، وكشف تشوهات الاجتماعي، ومسلسل تلفزيوني ناقد ويتيم، يتم توظيف الهجوم عليه من قوى التطرف؛ للدفع بشرائح من المجتمع إلى حالة اعتراضٍ هستيرية، بدل أن يكون الموقف منه قراءة فكرية وفنية تدفع به إلى الأمام، ولا تسعى لإلغائه؟!.

كيف يمكن لرواية أن تثير مجتمعاً بأكمله؛ لسطرين أو ثلاثة وردا في سياق فني، وللروائي تفسيره الخاص لذلك، وتبريره الفني؟، كيف يتم ذلك في مجتمع لا يملك إلا أن يعترف على نفسه أنه لا يعرف ما هي الرواية، وأنه يجهل طبيعتها من حيث علاقتها بالواقع من جهة، وبالمؤلف من جهة أخرى؟. كيف يُحاسب الإيديولوجي الذي يجهل ألف باء القراءة الروائية روائياً على صورة وردت، أو فكرة تم عرضها في سياق يستلزمها، وفق مقتضيات العمل الروائي؟، فضيحة أن يقرأ قارئ ما، رواية ما، وكأنها اعترافات شخصية في ساعة محاكمة... تقيمها طالبان.

كيف لمقالٍ يحاول معالجة إشكاليات الفكر والواقع أن يأخذ المدى الطبيعي له، وعيون الإيديولوجي المتطرف تستريب بكل كلمة وبكل إشارة؟، كيف يُلزَم المقال بقراءة واحدة، وربما كانت له أكثر من قراءة، يشي بها السياق الكبير أو السياق الصغير؟، كيف تتم قراءة المقال الحديث كبنية - وهو نص حديث أسلوبياً - بعيون تعودت على القراءة التراثية المبعثرة التي تمسك بالجُمَل لا بالوحدة النصية؟...

كيف وكيف؟؟، وإذ ليس معنى هذه الدعوة إلى التسامح مع الفكري والفني من حيث الوجود، الإقرار بما يمكن أن يكون فيه من تجاوز فكري أو أخلاقي، ولا منحه أية حصانة ضد النقد من أي نوع، وإنما هو مجرد لتحديد نوع التعامل الذي ينبغي أن يكون؛ مع ما هو موجود واقعاً. قد لا أُقر كثيراً مما أرى وأقرأ وأسمع، وقد أختلف غاية الاختلاف مع هذا وذاك. لكن، لا يعني هذا الاختلاف أن أمنعه من حقه في أن يكون مقروءاً. إن من حق أي أحد أن يمارس نقده لكتاب أو لرواية أو لأطروحة يختلف معها. لكن ليس من حقه أن يصادر حق هذا الكتاب أو تلك الرواية في الوجود، لمجرد أنه لا يتفق معه، أو أن تأويله له يجعله في دائرة الاتهام الديني أو الفكري أو السياسي.

إن الإنسانية - من ناحية التقدم الحضاري - تسير إلى الأمام، وإن حدث وسارت إلى الخلف فتلك كارثة. وربما كانت فناء واندثاراً. ولهذا يصبح الحصار الإيديولوجي للثقافة - بعد كل هذا العناء التنويري على مستوى العالم العربي - واقعة تبعث على التشاؤم، ويصبح مجرد مناقشة مثل هذه البدهيات التي كثر الكلام عنها، وأصبحت مواضيع مكرورة، دلالة على أن خُطى التقدم تسير في غاية البطء، فضلاً عن أن تشي بعض الشواهد أنها خطوات نكوصٍ إلى الوراء.

### 4 - 3: الثقافة ومجتمعات الوصاية

من الطبيعي أن يحاول كل تيار فكري فرض هيمنته الثقافية على كافة أطياف التنوع الثقافي في المحيط الذي يحاول التموضع فيه؛ لأن هذه الهيمنة جزء لا يتجزأ من طبيعته الملازمة له، بوصفه حراكاً ثقافياً يسعى - على نحو تلقائي، يفرضه المنطق الداخلي للبنية الثقافية - لتحقيق الانتشار والرواج، ومن ورائه، توجيه الفعل المُتعيّن في البيئة الاجتماعية التي يمارس فيها فاعليته؛ لتتحول سلطته الفكرية المتعالية المجردة، إلى سلطة فعلية تحاول توظيف المؤسسات المدنية لممارسة هيمنتها.

إذن، فالثقافة - أياً كانت - تسعى لتحقيق أكبر قدر من التنميط والهيمنة

والتسلط والاحتكار الثقافي، الذي يقود بدوره إلى التنميط والهيمنة والتسلط والاحتكار الفعلي في الواقع المتعين. وهذا النشاط الذاتي الذي تمارسه الثقافة لا تختص به ثقافة دون ثقافة، وإنما هو جزء أصيل من آلية الحراك الثقافي، حتى في أعلى صوره تفتحاً وتسامحاً وقبولاً للآخر؛ لأنه بشكل أو بآخر، ينطوي على محاولة للتعميم، قد تكون خافية، ولكنها - بالضرورة موجودة. ولا يشفع لبعضها - أخلاقياً - إلا سلمية المحاولة التي تفتقدها كثير من أنواع الحراك الثقافي، ولا سيما إبان الهيمنة؛ عندما تعضدها السياسة، أي عندما تكون مشروعاً للسياسي.

وإذا كان هذا السعي للهيمنة، أمراً طبيعياً في الحراك الثقافي بوجه عام؛ لأنه ممارسة للأبوية السلطوية الآمرة الناهية، ولو على نحو مسالم، فإن الأمر سيزداد سوءاً، والهيمنة ستكون أكثر حدية، والنتائج ستصبح أعظم وحشية، عندما تكون الثقافة التي تحاول الهيمنة ذات طبيعة قمعية في مضمونها؛ بحيث لا تقبل الآخر المختلف - أياً كانت درجة اختلافه - ولا تستطيع احتواءه كجزء من الكلي العام، إذ هو في تصنيفها القمعي، معتقل في دائرتها التكفيرية أو التبديعية أو التضليلية أو التفسيقية. وهي دوائر ليست هامشية في سياق الممارسة الفعلية لمثل هذه الثقافة، وإنما هي من أهم المفردات التي تكون العمود الفقري لخطابها. هذا، إن لم تكن هي المفردات التي تُسوّق بواسطتها لمشاريعها الماضوية شعبوياً، عندما تُجيّش بها الهمج الرعاع، أتباع كل ناعق، كما وصفهم علي - عليه الصلاة والسلام -.

وبهذا، فما لم يكن المجتمع - أفراداً ومؤسسات - على درجة عالية من الحساسية تجاه كافة صور الهيمنة، والهيمنة الثقافية منها خاصة، فإن كل تيار فكري سيتسلل - لِوَاذاً - ليمارس قمعه الفكري، ونفيه للآخر، وسيحاول - على حين غفلة، وما وجد إلى ذلك سبيلاً - فرض إيديولوجيته الخاصة بكافة وسائل الإرهاب الفكري المدججة بكافة الأسلحة المادية والمعنوية، وسيمارس الحرب النفسية سراً وعلانية - متجرداً من الأخلاق الإنسانية العامة - حتى تتحقق له

هيمنته التي يسعى إليها. ولن يبالي - من أجل تحقيق هذا الهدف - أن يسحق في طريقه، ما (يدّعيه!) من قيمٍ، وما يتشدق به من منطق، وما تختزنه ذاكرته من أدلة.

وإذا كان هناك من يعتقد أن الهيمنة الفكرية لتيار فكري محدد، في أي مجتمع، يمكن أن تحفظ الاستقرار لهذا المجتمع، فإن هذا - ابتداء - جهل أو تجاهل لأهمية (جدلية الفكر) في مسيرة الوعي، فضلاً عن الجهل بحقيقة الاستقرار، من حيث كونه تقبلاً للمغاير، بوصفه موجوداً كحقيقة موضوعية على أرض الواقع. والسلام يأتي من الاعتراف والتقبّل، لا من التجاهل أو النفي. ومن ثم، فإن نفي الآخر - فكرياً - لا يعني أنه أصبح معدوماً. وهذا ما لا يعيه - أو لا يريد أن يعيه - أُحادي الفكر في ممارسته لنشاطه الثقافي.

ومن الواضح أن في هذا دلالة على أن الاستقرار الذي ينتج عن هيمنة أحد التيارات الفكرية هو استقرار موهوم، استقرار يغترّ به من لا يتبصّر بما وراء جدلية الظواهر؛ لأنه - في الواقع الفعلي - ليس إلا تغييباً قسرياً لموجود، لا يزال يطلب فرصته في الظهور، وإذا ظهر - تبعاً لمتغيرات الواقع الفعلي - فلا شك أنه سيكون محملاً بترسُّبات الإقصاء السابق، مما يعني أن الوعي بالإقصاء سيكون هو محركه الأساس فيما يستقبل من نشاط في كافة الميادين.

ولعل أبرز مثال على هذا الصهر الثقافي القمعي، وهيمنة الأفكار الشمولية الإقصائية، ما فعلته الشيوعية في الأقطار التي هيمنت عليها. فقد كانت الشيوعية - كإيديولوجيا - تعي منذ البداية أنها فكرة مؤدلجة، تسعى لتكون مهيمنة على الواقع المتعين، ومن ثَمَّ، فإن البعد الإقصائي كان ظاهراً فيها منذ أن كانت فكرة، مع أنها ترى إقصاءها - كحال أية فكرة إقصائية - إقصاء مشروعاً؛ لأنه إقصاء خاضع لقوانين الإنتاج والتوزيع التي قامت عليها فلسفتها، والتي تسعى من خلالها لتحقيق العدالة. أي أنه إقصاء مشروع بقوة المنطق الواقعي/ العملي؛ كما تزعم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فهي تراه رداً على إقصاء سابق؛ تسعى للانقلاب عليه. وبهذا، سعت الشيوعية - كنظام شمولي - لتغييب كافة

الأديان، وطمس معالم الثقافات المغايرة، حتى في مظاهرها الشعبوية، مع أن تلك المظاهر لم تكن تحمل أكثر من دلالات الهوية المُغيّبة.

بهذا التنميط المتعمد الذي مارسته الشيوعية، بعد أن تمكنت كثقافة، ظهرت المجتمعات الشيوعية وكأنها مجتمعات ذات ثقافة واحدة، تحتضن كافة أنواع المتغير في تلك المجتمعات سلمياً، بحيث لا تظهر تلك الأنواع المغايرة إلا لماماً، وهذا بلا شك قد أبهج رموز الإيديولوجيا الشيوعية، وأقنعهم - زيادة على القناعة الدوغمائية لديهم - بصلاحية الفكرة. ومع أن هذا كان هو الظاهر الذي يجري التسويق له، إلا أن الجميع كان يعي أنها ليست إلا ثقافة مهيمنة غيّبت - قسراً - ما سواها، وأن الثقافات المُغيّبة كانت تغلي من الداخل. ولذا جاء سقوط الشيوعية - كثقافة قبل أن تسقط كنظام - فرصة لظهور الثقافات الأخرى، مُعبّرة بذلك عن وجودها، بعد أن ظن معظم الناس - حتى أبناء تلك الثقافات! - أن الموت طواها.

وإذا كان هنالك ما يمكن تعويضه، فإن انسحاق ملايين من البشر، ولعشرات السنين، تحت هيمنة ثقافة أحادية، ألغت كل تنوع، ومارست كل إقصاء، أمر لا يمكن تعويضه بحال؛ لأنه لا يمكن تعويض الإنسان. ولا يبقى من كل هذا، إلا الدرس العميق الذي منحته هذه التجربة للإنسانية الأليمة، وهو الدرس الذي لا بد أن يكون حاضراً في الوعي الإنساني كافة، ومؤداه أن هيمنة الثقافة الواحدة سيؤدي - بالضرورة - إلى انسحاق الإنسان، تحت سنابك التطرف والإرهاب، طال الزمان أو قصر.

وإذا كان المثال الشيوعي مثالاً بعيداً في المكان، و - إلى حد ما في الزمان - فليس ببعيد ما حاولته إحدى الإيديولوجيات الإسلامية المعاصرة في بداية الثمانينيات الميلادية، من تصدير متعمد للفكرة التي هيمنت على مجتمعاتها؛ فمكنتها من الهيمنة كسلطة فعلية؛ كي تصبح الفكرة ذاتها مشروعاً لتعميم الهيمنة خارج الحدود. لكنها تنبهت - وإن كان على نحو غير واضح - إلى أن الثقافة المهيمنة على مجتمعات ذات تنوع ثقافي - بطبيعتها - لا يمكن أن

تؤدى في النهاية إلا إلى التعصب الذي يغري بمزيد من الإلغاء والنفي، لمن هو - في الأصل - يتململ من قيود تلك الثقافة المهيمنة، ومن ثم، فلا بد لهذا الملغى والمنفي أن يسعى للمحافظة على وجوده. وقد لا يجد سبيلاً إلى ذلك غير التعصب المضاد. وهذا - بدوره - يؤدي إلى تقويض الثقافة المهيمنة التي أريد تعميمها. وبهذا؛ يصبح فرض ثقافة ما، ضرباً لهذه الثقافة، وتحطيماً لها من الداخل. والجاهل - دائماً - عدو نفسه.

وإذا كان الإنسان يطغى؛ متى ما أحس من نفسه الاستغناء، فإن الثقافة كبنية لم - ولن - تكون خارج هذا القانون الطبيعي الذي يحكم عالم الأشياء كما يحكم الأشخاص. ولقد وعى العالم الغربي المتحضر هذه الحقيقة التي نطقت بها حقائق التاريخ قديماً وحديثاً؛ فرسّخ مفهوم التنوع الثقافي، وكان ازدهاره متساوقاً مع خروجه التاريخي المبهر - وبجهد ذاتي خالص - من أحادية الثقافة، وهيمنتها القمعية التي نمطت تلك المجتمعات - ثقافياً - لقرون عديدة. ولذا أصبح العالم المتحضر اليوم حذراً أشد الحذر من أن تهيمن ثقافة ما - أياً كانت - على ما احتفظ جاهداً به من تنوع، خاصة وأن الفترات (الاستثنائية) المعاصرة التي شهدت فيها بعض مجتمعاته نوعاً من الهيمنة الثقافية أكدت له أن الكارثة ستكون أعظم؛ لكون الآليات التي ستستخدمها الثقافة في الهيمنة أكثر فاعلية. ومن ثَم؛ ستكون أكثر قمعاً ومأساوية، كما ظهر ذلك جلياً في التجربة النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا.

ومن هنا نستطيع أن نفهم سر الديناميكية التي تجلت في الحضارة الأمريكية المعاصرة، بحيث مكّنتها من أن تكون أكبر مُنتج - مع أن الإنتاج ليس المعيار الأوحد للفاعلية الحضارية - - في التاريخ الإنساني كافة. وذلك - في ظني - راجع إلى حجم التنوع الثقافي الذي يطبع المجتمع الأمريكي، ويرسم معالم هويته، إضافة إلى عوامل أخرى ليس هذا سياقها.

وهذا التنوع الثقافي الذي حظيت به الولايات المتحدة الأمريكية ليس تنوعاً في الثقافي المتعالي؛ بوصفه منظومة أفكار يُسعَى لتفعيلها، وإنما هو تنوع يمتد

في العمق الثقافي (بالمفهوم الأوسع للثقافة) لأنواع المهاجرين، الذين لم ينقطعوا عن النزوح منذ أربعة قرون. إنه تنوع غائر في أعماق اللاوعي الجمعي، قبل أن يكون تنوعاً في الثقافة الواعية، ومن ثم فهو تنوع في أعلى درجات التنوع. وهذا ما يفسر البعد الحيوي في الحياة الأمريكية كافة، بوصفه بعداً إيجابياً، كما يمكن أن تفسر به - من زاوية أخرى - ملامح السلب في الشخصية الأمريكية أيضاً.

إن تعدّد مراكز القوى الثقافية، وإعطاء كل ثقافة حيّزاً في الحراك الثقافي العام، يضمن عدم انفراد أي تشكُّل ثقافي بالهيمنة؛ لأن انفراده سيؤدي بالضرورة إلى محاولة فرض ثقافته على بقية الثقافات الأخرى، وخاصة إذا كانت الثقافة ذات ملامح وُثوقيّة. ولهذا، فإن السماح بحراك ثقافي يتجاوز قناعات الثقافة التي تطمع - بحكم شعبويتها - في فرض هيمنتها؛ سيقلل من خطر أن تكون سلطة في الواقع الفعلي، سلطة تنفي ما سواها من الثقافات.

## 4 - 4: التفكير في زمن الوصاية

يعاني الإنسان المتفرد؛ في المجتمعات التقليدية خاصة؛ من سلوكيات الوصاية الثقافية بأطيافها المتعددة، والمتباينة أحياناً؛ بحيث تصبح هذه السلوكيات المتعينة في الحراك الاجتماعي، والآخذة بتلابيب الوعي الجمعي؛ وسائل قمع، واضطهاد، ونفي، وإلغاء. وهي بهذا الفعل الإقصائي المتلبّس بطابع الوصاية؛ تسلبُ الإنسان المتفرد - على مراحل متعددة؛ بحيث لا يحس بهذا الاحتواء في الغالب - معالم تفرده؛ فضلاً عن كونها تحول دون تبلور التفرد في الإنسان ابتداء.

وإذا عرفنا أن (التفرد) في الفكر، وفي الممارسة المادية؛ هو المتعين السلوكي لمعنى الحرية، وأن الحرية هي جوهر المعنى الإنساني، وأن كل إنسان يولد - على الفطرة - حراً؛ أدركنا حجم الجناية التي ترتكبها الثقافة التقليدية البائسة؛ في سعيها الحثيث لقولبة الأفراد، وقسرهم على رؤى متشابهة إلى حد

التطابق؛ بإلزامهم بأقوال ختمت - زُوراً - بختم المطلق الإيماني، والثابت اليقيني؛ كي يتنازلوا - طائعين - عن (فرديتهم/ إنسانيتهم/ وجودهم) في سبيل أوهام السلفية التقليدية الميتة، وأشباحها الآتية من عصور الظلام والانحطاط.

إن هذه الجناية تطال - بلا ريب - العقل الإنساني؛ حينما تمنعه من ممارسة حقه المشروع في التلقي والتفكير، ومن تشكيل رؤاه الخاصة؛ وفق طبيعته الخاصة المتفرد بها من بين جميع البشر. أي تمنع العقل الإنساني من أن يمارس أقصى حدوده الإنسانية. ومن هنا، فهي تحيله إلى عقل محدود بحدود القطيع الحيواني. فتسلب الإنسان مستوى التفرد الذي يُمايز بينه وبين الحيوان.

لا يمكن أن يفكر الإنسان بحرية، كما لا يمكن أن تكون له رؤاه الخاصة المتميزة التي يخلقها من خلال تماسه مع محيطه الاجتماعي بأبعاده المختلفة؛ إذا كانت التقاليد، والأعراف، وثقافة الانغلاق تمارس علية وصاية ما؛ مهما كان نوعها، وتمنعه من حقه الفطري والطبيعي في البحث عن الحقيقة بنفسه؛ لتصبح حقيقته؛ لا حقيقة غيره؛ أياً كان هذا الغير.

إن ما نراه في الخطاب السلفي التقليدي - السائد ثقافياً على المستوى الشعبوي خاصة - من محاولة السلفية التقليدية البلهاء - المتلبسة بصيانة الأعراف والتقاليد و. . . إلخ - فرض الوصاية على أعين الناس، وعلى آذانهم، وألسنتهم، وأقلامهم؛ ليس بدعاً في سلوك المنظومة السلفية التقليدية؛ أياً كانت طبيعتها، فهي - دائماً - تسعى لتعطيل هذه الحواس التي هي نوافذ العقل؛ ومنها يستمد العقل مادته، وتجتهد لتقنينها في أتباعها؛ بفرض الوصاية عليها؛ ليصبح الناس - إذا تعطلت لديهم فاعلية هذه الحواس، ومن ثم تعطل العقل - كالأنعام بل هم أضل. وهذه الحال - شعر الإيديولوجي السلفي التقليدي (= الأصولي)، أم لم يشعر - هي منتهى الأماني لديه.

لقد أصبحت مفردات من نوع (الإرشاد/ التوجيه/ الرعاية الفكرية/ الأمن

الفكري/ التحصين ضد الأفكار الهدامة/ مُروجي الشبهات/ التغريب/ البرامج الهابطة/العهر الفضائي . . .الخ) مفردات - على احتياجنا لها في حالات خاصة ونادرة - تستخدمها الثقافة السلفية التقليدية في وقوفها ضد تيار الفكر الحديث، وفي سعيها المسعور؛ لتجييش الجماهير ضد خطاب الحداثة، كما تستخدمها - أيضاً - ضد السلبيات الفضائية - على المستوى الأخلاقي - التي ننكرها؛ ولكننا - مع إنكارنا لها - نعلم أنها نتيجة طبيعية للانفتاح الإعلامي، الذي لا يمكن التضحية بإيجابياته؛ في سبيل التخلص من هذه السلبية؛ إذ هي - على كل حال - ضريبة لا بد من دفعها في زمن العولمة.

إن مواجهة الجديد والطارئ بهذه الألفاظ والجمل التي تأخذ طابع الوصاية، وتفترض في الناس الجهالة وانعدام الوعي ابتداء؛ تدل على نمط تقليدي في رؤية مستخدمها للكائن الإنساني، إذ يعتبره قاصراً مدى الحياة، لا يمكن أن يبلغ سن الرشد الفكري أبداً. بينما مُمارسو الوصاية عليه (= الأوصياء على الثقافة) هم الذين - وحدهم - بلغوا سن الرشد، ومن ثَمَّ؛ فلهم الحق في التفكير بالنيابة عنه؛ دونما إذنٍ أو استئذان.

وإذا كانت شرائح عريضة من المجتمعات السلفية التقليدية ينعدم الوعي لديها؛ فإن ذلك ليس طبعاً أصيلاً فيها، ولا فطرة فطرت عليها؛ وإنما هو نتيجة انخراطها الكبير في ثقافة التقليد، ولفترة طويلة؛ بحيث تشبّعت بها. وهي - بلا شك - ثقافة تقتل الوعي، وتئد ملكة النقد، وتميت الأسئلة في مهدها. ومن ثم، فليس الذنب ذنب هذه الشرائح العريضة في انعدام الوعي،لديها أو - على وجه الدقة - ليس الذنب ذنبها بالدرجة الأولى؛ وإنما هو ذنب من فرض عليها الوصاية؛ فحجب عنها منافذ الوعي؛ حتى وصلت إلى درجة أصبحت معها لا تعي أنها تموت كل يوم ألف مرة؛ تحت وصاية فكرية متشبعة بمفردات الحجب، والمنع، والإقصاء، وهجر المبتدع، والهروب من سماع الرأي المخالف، و(جعل الأصابع في الآذان) . . . إلخ؛ من مفردات وجمل تسربت إليها من

تاريخ الصراع الحنبلي مع تيار الاعتزال، في تلك القرون الغابرة التي دُعي الإنسان فيها ليجعل في أذنيه وَقراً.

إن ثقافة التقليد؛ إذ تمتح من الماضي السحيق مفردات الوصاية على الفكر والسلوك؛ فإنها لا تمتح المفردة بريئة من خلفياتها الصراعية؛ ولكنها تأخذها بإيحاءاتها، وبما فيها من تلميح، وبما تقاطع معها؛ على سبيل (التناص) مع جمل كانت تتردد في خضم ذلك الصراع، وهي في غاية الحجب والإقصاء. وهذا يعني أن المفاهيم التراثية - فضلاً عن المفردات - مشبعة بالصراعات الاجتماعية التاريخية. ومع هذا، تطرح، كمفاهيم متعالية فوق التاريخ.

ولا يخفى أن هذه المفردات، ومرادفاتها، وأشباهها دلالياً؛ لا تزال حاضرة في الخطاب التقليدي؛ وخاصة في صورته الأشد قتامة (= أقصد السلفية التقليدية). وما زال هذا الخطاب لا يخفي ضيقه الشديد، وضجره المتشنج من الانفتاح النسبي الذي يسمح بالحوار، ويشجع على تداول الرؤى والأفكار؛ لا لشيء؛ إلا لأن هذا الحوار الفكري يرفع الوصاية - على مراحل - عن عقول الجماهير، ويفتح قلوبها وعقولها، ويدلها على أن هناك رأياً آخر؛ لم تسمع به من قبل.

لقد أخبرنا التاريخ أن الصراع باق بين المنظومات التقليدية وبين الفكر الجديد الذي يحاول الخروج من وصايتها بمساءلتها. ولقد أثبتت تجاربه أنها لن تتنازل - طائعة - عن مكتسباتها التي حققتها بهيمنتها على القلوب والعقول. ولقد كانت أواخر القرن الثاني الهجري، وما بعده؛ بقرنين أو ثلاثة؛ زمن انفتاح ثقافي، وحراك معرفي؛ لا تزال درجة انفراجه الواسعة مبعث حيرة وتعجب وإعجاب. لقد استطاع ذلك الانفتاح أن يرفع الوصاية عن العقول؛ على الرغم من محاولات التقليديين فرض وصايتهم على العقول بأساليب شتى؛ ليس الاستعداء السياسي بأهونها. وعلى الرغم من نجاح المنظومة التقليدية في فترات متقطعة، ومع شرائح اجتماعية بائسة ثقافياً؛ فقد بقي الانفتاح سمة ذلك العصر؛ رغم وجود الكثير من الاستثناءات.

ولعله ليس من قبيل المصادفة؛ أن يتغنى التقليدي في هذا الزمن الراهن؛ بكل ما شهده ذلك الصراع التاريخي من قمع لمظاهر الاختلاف والمغايرة، ويترحم على القاتل ويلعن المقتول، ويتمنى أمثالها قرابين ترضي مرضه السادي. ولا يزال التقليدي يطرب كلما سمع أو تذكر قصة الطاغية (خالد القسري) الذي ضحى يوم عيد الأضحى بـ(إنسان) بدل أضحيته؛ في أوائل القرن الثاني الهجري، وأصبحت هذه الجريمة منقبة للقاتل؛ يُمتدح بها عبر القرون؛ بحيث لم يخجل ابن القيم - وكان على علم! - أن يمتدحه في نونيته التي قالها - بعد الجريمة بستة قرون - ؛ فيقول: «لله درك من أخي قربان»، ويرددها من خلفه السفهاء، وأشباه السفهاء على مرور الأيام.

لهذا؛ فليس عجيباً ولا غريباً أن يحتفي التقليدي - الذي يسعى لفرض وصايته - بكل فعل إجرامي، يعزز مفهوم الوصاية في القديم أو الحديث، ويسعى لشرعنة هذا الفعل، وإعطائه طابع الاستمرار. ولكن الغريب أن تتماهى الجماهير - التي يُفترض أنها انفتحت إعلامياً - مع هذا الاحتفاء التقليدي بإقصاء الآخر المختلف؛ من غير أن تعي - نتيجة بؤسها الثقافي - أن هذا شرعنة لفرض الوصاية عليها، وسلبها مكتسبات الحرية التي تمارس من خلالها انفتاحها الراهن.

ولقد انتهجت السلفية التقليدية وسائل شتى؛ في محاولة منها لترسيخ وصايتها، وفرض هيمنتها. ففضلاً عن وسائل الحجب الكامل، والمنع التام للرؤى والأفكار التي بها ينطبع سلوكها العام؛ فقد بدأت تروج لدعاوى الحجب الجزئي؛ بحيث يصادر حق الناس في الاطلاع على قضايا الاختلاف، وعلى تعددية الآراء في المسائل، فأصبحت تسمع أن هذا النقاش الفكري كان يجب أن يتم بين ذوي الاختصاص، ولا يطلع عليه (عوام) الناس؛ لأن هذه الأفكار - بزعمهم - تثير الشبهات، وتبعث على الارتياب؛ مع أن كثيراً من هذه الآراء تهم الناس جميعاً، بل هي في أكثر الأحيان مناط تعبد قلبي أو عملي.

والذي يتضح للمتأمل؛ أن هذه الممارسة لا تعدو كونها نوعاً من الاحتيال

(اللامعرفي) الذي لا يمكن أن يمارسه إلا من يحمل (جرثومة) الوصاية؛ لأنه يدرك أن ذوي الاختصاص يعرف بعضهم آراء بعض، وهم لم يصبحوا متخصصين إلا عبر رحلة طويلة من الترويض على آراء مرجعياتهم التي يصدرون عنها. بمعنى أنهم لا يريدون أن يسمع بالآراء المغايرة والأسئلة الناقدة؛ إلا من استطاعت منظومة التقليد أن تمنحه حصانة ضد التغيير، بترويضه؛ لأنهم يدركون أن بعض آرائهم؛ إنما بنيت على شفا جُرفٍ هارٍ.

ولهذا نجدهم يتمنون أن يقيموا ما يسمونه بـ(الاحتساب الفكري)؛ كي يستطيعوا محاسبة الناس على كلمة تخرج من أفواههم، وعلى كل حرف تخطه أقلامهم؛ لأنهم - بسبب ما تمليه عليهم ثقافة التقليد والتبليد من سلوكيات الوصاية - لا يرون الإنسان قادراً على حماية نفسه فكرياً إلا بهم، فليس الإنسان أهلاً لأن يختار بنفسه ما يناسبه من الأفكار والمفاهيم، ولا أن يدخل في حلبة الصراع الفكري؛ لأنه ليس كامل الأهلية العقلية - في نظرهم - وإنما هم الذين يختارون له ما يقرأ، وما يسمع، وما يشاهد. ولا يخفى الطابع النرجسي الذي يظهر في رؤية الذات معصومة؛ لأن أهليتها العقلية - كما يزعمون - كاملة، بينما الآخر ناقص الأهلية العقلية، ومن ثم فهو مظنة الانحراف، والزيغ، والضلال!.

إن التربية الحديثة تسعى - كما يقرر ذلك السيكولوجيون دائماً - لبناء الإنسان؛ بأوسع ما تعنيه كلمة بناء؛ ليصل إلى أن يكون مستقلاً في إرادته. وهذه التربية وإن اختلفت مدارسها في الخطوات الإجرائية؛ إلا أنها تلتقي في كونها تعد القدرة على التفكير، واتخاذ القرار بمحض الإرادة الذاتية من أهم أهدافها. وهذا ما يتعارض مع الممارسات التربوية التي تنتهجها منظومة التقليد السلفية، التي تقوم ممارستها (التربوية!) على الترويض، والإخضاع، والإذلال.

وهذه المنظومة التقليدية التي تمارس هذه الوصاية المُذَلة؛ يُفزِعها أشد الفزع؛ ما يتردد على أسماعها؛ من تعميم مقررات تربوية حديثة تعود الشاب في

مقتبل حياته على اتخاذ قراراته الخاصة بنفسه، وبمنأى عن وصاية أحد؛ لأن هذه المقررات - وهذا مما يحمد لها - تفترض الرشد في الإنسان البالغ، بينما تراه المنظومة التقليدية لا يزال قاصراً، وسيبقى - في نظرها - قاصراً؛ مادام حياً؛ فالحي - كما يقولون في أدبياتهم - لا تؤمن عليه الفتنة!.

وإذ يتصور كثير منا - ممن لا يتأمل الثقافة التقليدية بعين النقد، ولا يتتبع أنشطتها السلوكية التي تفرض من خلالها وصايتها - أن الانعتاق من الوصاية التي تمارسها المنظومة التقليدية؛ مؤجل إلى أجل مسمى، أو أن الوصاية تختص بها فئة ما؛ تراها لا ترقى إلى درجة الثقة؛ فإنه سيستولي عليه العجب؛ إذا علم أن هذه الوصاية تطال الغالبية العظمى من الشرائح التي وقعت - قدراً - تحت وصايتها؛ أياً كان مستوى تأهيلها.

وقد لا يصدق الكثير - إلا من يعرف ذلك عن قرب - أن إحدى جامعاتنا المتماهية مع التقليد؛ تشترط على مُبتعثيها الذين تبتعثهم ابتعاثاً خارجياً لمرحلتي: الماجستير والدكتوراه، والذين يفترض أنهم ناهزوا الثلاثين من أعمارهم، أن يكونوا (متزوجين) وأن يُحضروا ما يثبت هذا؛ بوصفه شرطاً لا يمكن تجاوزه؛ فكأنه إثبات معرفي؛ وليس أمراً شخصياً في غاية الخصوصية. وفضلاً عن كون هذا الشرط يمثّل خلطاً غير واع للشخصي بالمعرفي؛ فإن هذه الممارسة الوصائية تفترض عدم الرشد ابتداء؛ فيمن تختارهم أعضاء في هيئة تدريسها. ولهذا فهي تريد أن (تطمئنَّ!) على أخلاقهم في بلاد الغربة؛ لأنهم - في نظرها - ليسوا مُؤهلين - لتحمّل مسؤولية ممارساتهم، ومن ثَمَّ؛ فلا بد أن تمارس دور الوصي عليهم؛ وفق ما تمليه ثقافة التقليد، التي هي في الحقيقة، ثقافة التَّبليد والتعبيد.

### 4 - 5: في سبيل الصمت

في البدء كانت الكلمة. ومن خلال الكلام تبدأ الفاعلية الإنسانية في ممارسة وجودها الخلّاق. أي في ممارسة وجودها النوعي، الذي يتجاوز حدود

الوجود المادي؛ إلى عالم التجاوز والإبداع. هذا العالم - الذي هو عالم إنساني بالأصالة وبالفعل - هو الذي أعطى الإنسان معالم المُفارقة النوعية؛ ليكون ذلك الحيوان الناطق، ومن ثَم؛ ذلك الحيوان الفاعل في التاريخ.

ليس ما يميز الإنسان مجرد الفعل، وإنما هو الفعل المتجاوز الذي يمنح الإنسان بعداً نوعياً في كل لحظة إبداع. وهذا الإبداع لا يكون إلا بالكلام ومن خلال الكلام؛ لأن اللغة هي القادرة على تنظيم المعارف المسبقة، وتجريد التجارب الحية، ومن ثم، مراكمتها وعقلنتها من جهة، ومنحها القدرة على البقاء فيما يتجاوز الذاكرة الفردية القصيرة؛ قصر عمر الإنسان، من جهة أخرى.

حين يمتنع - أو يُمنع - الكلام لأي سبب من الأسباب؛ تتعطل آلية التفكير عند الإنسان؛ لتعطل اللغة المنظّمة للمفردات العقلية المجردة التي يستحيل انتظامها دون وسيط لغوي. كما يتراجع الاتصال الإنساني على مستوى الذوات المفكرة إلى أدنى درجاته، مما يؤدي إلى ضمور - أو انعدام - عملية التلاقح المعرفي التي تضمن استيلاد معارف جديدة، كما تضمن تصحيح المعارف الأولى.

إذن، فالمجتمع الصامت مجتمع ميت، تنعدم فيه الفاعلية الإنسانية، أو تتراجع إلى حالتها الدنيا. والمجتمع الممنوع من الكلام، مجتمع تمارس عليه عملية الإعدام باستمرار، وعلى امتداد فترة المنع. وبما أنه لا وجود لتجمع إنساني صامت صمتاً فيزيائياً؛ فإن من الصمت هنا ما يتجاوز مجرد منع الكلام إلى منع نوعية الكلام. هناك مجتمعات ثرثارة، ولكنها لا تقول شيئاً؛ لأنها في حالة اجترار دائم. ما يقوله المجتمع يقوله الفرد. أي أن الرؤى والتصورات والتجارب واحدة، وتتكرر عند الجميع على نحو آلي، فهم يقولون ولكنهم لا يقولون، ويفكرون ولكنهم لا يفكرون، وإنما يكررون ما يسمعون.

الكلام الحقيقي الذي ينفي حالة الصمت، ليس هو الكلام الجاهز المكرور الذي تردده الفاعليات السلفية التراثية في مجتمعات التقليد والتبليد (من البلادة)

كما أنه ليس التغني بالمتفق عليه في المجتمع الواحد؛ ليكون هو حدود المفكر فيه؛ دونما سواه من مفردات النزاع الفكري. الكلام الحقيقي هو الكلام بين المتباينين والمختلفين؛ عندما يجري على أرضية صلبة من الاحترام المتبادل للأشخاص دون شرط احترام الأفكار. الحوار/الكلام إضافة نوعية، ولا يمكن أن تكون هذه الإضافة من النوع ذاته، وإلا فقد الكلام/ الحوار معناه، ومن ثم، فقد مبرر وجوده.

لهذا كانت حرية التفكير التي تتبعها بالضرورة حرية التعبير، هي أول ما تسعى المجتمعات الناهضة من مستنقعات التخلف والتقليد إلى تحقيقها وتفعيلها في الواقع، وحفظها من عوادي القوارض التقليدية التي لم، ولن، تكف عن محاولتها الدائبة - التي تنبع أصالة من طبيعتها - لإجهاضها. هذه الحرية هي مركز اهتمام الأمم الصاعدة؛ لأنها لا تعني مجرد إباحة الكلام، وإنما تعني إباحة التفكير بإباحة الكلام. وإباحة التفكير تعني فتح الأبواب لممارسة عملية الخلق الإبداعي، دون رقابة من ثقافة مسبقة، أو من ذوات مريضة بالأوهام، أو من فئة تريد تعميم هذا المرض على الجميع.

الجدليات الفكرية في المجتمع الواحد هي الدليل الموضوعي على وجود الكلام الذي يتبعه - بالضرورة - تضاؤل مساحة الصمت. ومن الواضح أن هذه الجدليات لا يمكن أن تمارس وظيفتها؛ ما لم تك جدليات بين متنوعين ومتنوعات فكرية وسياسية واجتماعية. هذه الجدليات هي الدليل على أن المجتمع بدأ حالة الانبعاث؛ عندما بدأ في التساؤل والحوار. وهي الدليل - في الوقت نفسه - على أن من لم يؤمن بذلك، فمصيره إلى زويا المتاحف، إذ لا وجود له في مجتمع حي يمتهن الكلام، أي يمتهن التفكير.

هناك شبه إجماع ظاهر على أهمية الحوار، وعلى إيجابية الجدل الفكري، من قبل التيارات الفكرية على اختلافها وتنوعها. قبل سنوات؛ لم يكن مثل هذا الإجماع النسبي موجوداً في بيئتنا الفكرية المحلية، وكان المؤمنون بأهمية الحوار

لا يتجاوزون نطاق التيار الفكري الليبرالي. أما الآن، فمما لا شك فيه أن بعض المذهبيات والشرائح الاجتماعية التي لها مُواضعاتها الخاصة، إضافة إلى فصائل من تيارات الأسلمة، كلها أصبحت تؤمن بضرورة الحوار، سواء أكانت هذه القناعة نابعة من رؤى فكرية لها مرتكزاتها داخل المنظومة، أم كان هذا (الإيمان!) نابعاً من تغيّر في مُحدّدات الواقع الموضوعي.

الغاية من الحوار هي التي تحدد معنى الحوار، بل هي التي تحدد ما إذا كان المسمى حواراً أم لا. الحوار أنواع. وكثير مما يسمى حواراً ليس من الحوار في شيء، وإنما هو مجرد تأمين على ما سبق الاتفاق عليه من قبل. يُطرح - الآن - الحوار في بيئتنا المحلية على نحو واسع، وليس ثمة أحد يقف صراحة ضد الحوار من حيث هو حوار، وإنما بعضهم يريد أن يملي على الحوار شروطه!. أي أنه يريد حواراً فقد صفته الحوارية؛ لأن الحوار لا يمكن أن يخضع للشروط المسبقة التي يريد أحد الأطراف في الحوار إملاءها على بقية الأطراف.

من الحوار ما يتغيا الوحدة الفكرية. وهذا الاجتماع للحوار يراد منه الإجماع الذي يقضي على المُتنوع الاجتماعي أو الفكري. ومن الواضح أن تسمية هذا بالحوار، إنما هو نوع من العبث بالمصطلح؛ لأن الحوار لا يمكن أن ينتهي بالإجهاض الأبدي للحوار؛ كنتيجة حتمية للاتفاق الكامل بين المتحاورين، أو من يدعون امتلاك هذه الصفة إطلاقاً.

لا يمكن أن يؤدى الحوار إلى الاتفاق الكامل. وإن حدث؛ فلا شك أن هناك خللاً ما في أحد أطراف الحوار، أو في إطلاق صفة الحوار على ممارسة ليست حوارية؛ لأن الديكتاتورية والشمولية صفتان لا تعترفان بالحوار، ومن المستحيل أن يكونا نتيجة له. لكن، قد يكون هناك نوع من الاتفاق على بعض المفردات التي لا تلغي التنوع، وإنما تفتح الآفاق، وتضع الأساس النظري لمساءلة مفردات أخرى. فهي بهذا تعزز التنوع ولا تلغيه، كما قد يتصور - أو يحبّذ - من لا يرى إلا نفسه، أو لا يريد أن يرى ما سواها.

قد يُمارس الحوار لفك اختناق ما، أو كنوع من اللهو أو الإلهاء. وهذا

ليس بحوار حقيقي، وإنما هو محض إجرائية تجد معناها في غايتها الخاصة، فإذا تحققت الغاية، وكانت غاية سامية، فلا شك في إيجابية ذلك. لكن، ورغم تحقق البعد الإيجابي، ليس هذا من الحوار في شيء.

قد تعطى ممارسات الشغب على العلماء أو المفكرين أو الفعاليات الفكرية أو الاجتماعية، مسمى: الحوار؛ في حين أنها لم تجعل الحوار هدفاً من أهدافها؛ فضلاً عن عدم توافر الشرط الحواري فيها كممارسة في ميدان حواري. من يمارس هذا الشغب، قد يدّعي أن الحوار غايته، في حين أن ما وراء الفعل الحواري يشهد بأنه لا يقصد الموضوع الثقافي، بقدر ما يقصد إلغاء الموضوع من أساسه.

ربما يتصور بعضهم أن هذا التوصيف نوع من الحكم المسبق على النوايا. لكن، ما يجري من الإعداد المسبق، من حيث نوعية هذا الإعداد، شاهد على أن النية في الاشتباك مع هذه الحواريات، ليس إثراءها، وإنما النية تعطيل الحوار من داخله؛ كي يدخل المجتمع في حالة صمت. وتكون نتيجة ذلك توقف المجتمع عن التعبير/التفكير، لحساب التقليد والاجترار والانغلاق المعرفي.

إذن، هناك إعداد مسبق - له شواهد من حيث مبررات الحشد، وشواهد من خلال النتائج - لمنع الحوار عند المشاغب الذي يدعي الحوار، أو ينادي به. وهناك - في الوقت نفسه - تجاهل لأهمية الإعداد المعرفي الذي يكفل لهذا المشاغب أن يرفع عنه أدنى درجات الجهل بالسياق موضوع الحوار. انعدام الاستعداد المعرفي، والجهل الفاضح بما يقال في الحوار، وخلفيات ما يقال، وتعذّر الفهم على الذهنية التي لم تتعود الفهم، وإنما تعودت الحفظ والتكرار، دليل على أن النية لم تكن الحوار، بل منع الحوار.

الحوار الذي يستحق مسمى: الحوار، هو الجدل الفكري الذي لا يسعى للمنع، ولا للقمع، ولا لوحدة الفكر وحجب التنوع، ولا لفك الاختناق، وإنما هو الجدل الذي يسعى إلى تحقيق الفهم المتبادل بين أطراف الحوار، وإدراك

كل طرف للظرفية التي تنتج مقولات الآخر، وللأسس النظرية التي ينطلق منها، وللغاية التي يطمح إليها؛ كي يمكن تجسير الفاعلية الإنسانية التي يُثمِّرُها الاتصال المعرفي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ كي يتحقق الأمان - أمان كل طرف؛ جراء فهمه - الذي يحقق السلام الاجتماعي.

لا يمكن الحوار إلا مع من يرى في الحوار وسيلة من وسائل الفهم المتبادل، وطريقة من طرق الإثراء المعرفي والاجتماعي. أما من يريد منع الحوار باسم الحوار، ولا يخضع لشرط الاحترام المتبادل بين الأطراف، ويريد إخضاع الجميع - قسراً وبالقوة المادية - لرُؤاه الخاصة، فلا يمكن أن يُعدَّ طرف حوار، وإنما أحد الأعداء الألداء للحوار.

هناك تيارات متطرفة، لا تؤمن بسوى وسائل: المنع والحجب والمصادرة. هذه التيارات تسعى - بكل صراحة - لمنع الحراك الفكري الذي لا تُوافق عليه، وكأن شرط مشروعيته أن توافق عليه!. وحين لا تتمكن من ذلك عبر الوسائل الاستباقية، تقوم بممارسة ذلك بيديها؛ بوصفها - كما تدعي - سلطة فوق كل السلطات القانونية والتنفيذية. إنها، وباختصار، تسعى لإدخال المجتمع في حالة صمت دائم؛ لأنها لا يمكن أن تنمو مقولاتها المتطرفة إلا في ظل الصمت عن التطرف، وفي ظل الجهل الذي يؤدي إليه إبقاء المجتمع في حالة: صمت، أي في حالة: جهل.

## 4 - 6: .. واحذرهم أن يفتنوكَ

يولد الإنسان على الفطرة (حراً)، ممتلكاً بالقوة - كما يقول المناطقة الأُول - فرادته، التي هي المعلم الأسمى للإنسانية فيه. وبمقدار ما يفقده من هذه الفرادة - لسبب أو لآخر - بمقدار ما يفقد جزءاً من إنسانيته التي هي جوهر وجوده النوعي.

وتتجلى - أو يجب أن تتجلى - هذه الفرادة في كل كبير وصغير من شأن الإنسان، ناطقة بأكثر من لغة - لمن ألقى السمع أو العين وهو شهيد - : أن

الأصل في الكائن الإنساني خاصة، هو الاختلاف والتنوع والتفرد، وليس التشابه والتماثل، كما يحاول دعاة المحافظة والتقليد ترويجه - تطبيقاً - في بيئتنا الاجتماعية، وإن ادعوا - تنظيراً - غير ذلك.

وإذا كانت هذه الفرادة لها تجلياتها في الشكلي؛ تلك التجليات التي لا تستعصي معاينتها على أية عين قارئة، مهما كانت أميتها العقلية، فإنها في المعنوي (= البنية الذهنية خاصة، والروحية عامة، بما تشتمل عليه من وجدانيات واهتمامات ورؤى وأحلام و. . . إلخ) أشد تفرداً، وأبعد تبايناً، وأقوى في الدلالة على صفات الفرادة. بل بها تقوم الفرادة التي تمنح الإنسان ماهيته الوجودية.

وإذا كان العقل الإنساني، يكتسب معالم صورته - وهو آخذ في التشكل - من الفرادة الطبيعية الفطرية، ومن المعطى الثقافي العام، فإن هذه الفرادة الطبيعية قد يتم اغتيالها على يد هذا المعطى الثقافي؛ إذا لم تكن المحافظة عليها من أولويات صاحبها. خاصة؛ إذا لم يدرك أهميتها الفارقة في تحقيق ماهية وجوده كإنسان متفرد، أي كإنسان كامل الإنسانية.

بهذا، نجد أن الإنسان يدخل معتركاً صعباً، حينما يريد حل (معادلة): أن ينخرط في الثقافي الاجتماعي، وفي الوقت نفسه، يحاول الإمساك بفرادته الخاصة. وصعوبة الأمر هنا، أن الانخراط في الثقافي الاجتماعي، جزء حيوي في التصور الإنساني، وعامل فاعل في بناء الشخصية الاجتماعية التي يصعب - إن لم يكن مستحيلاً - عليه ممارسة حياته بدونها. كما أن التمسك بالفرادة، هو تمسك بالهوية الشخصية الأولى، التي لا يمكن التنازل عنها إلا بالتنازل عن إنسانيته ابتداء.

ومن هنا، يتضح فداحة - إن لم نقل جريمة - من يحاول اغتيال معالم هذه الفرادة، تحت أي عذر، وفي سياق أية دعوى؛ لأنه في الحقيقة قتل معنوي للإنسان؛ بما يتجاوز القتل الحسي بمراحل. إنها جريمة اغتيال في غاية البشاعة واللاإنسانية. لكنها جريمة خفية، قد يسمح الإنسان - مختاراً - بوقوعها عليه

من قبل الثقافي الاجتماعي، أو من قبل تيار مهيمن من تيارات الثقافة الاجتماعية السائدة، التي تأخذ على نفسها مهمة الوصاية على المجتمع فكراً وسلوكاً.

ويبقى السؤال الأهم في هذا الطرح: إذا كان إلغاء معالم التفرد في الإنسان جريمة، فهل تمارس هذه الجريمة في محيطنا الثقافي والاجتماعي؟، وإذا كانت تمارس، فهل هي مقصودة، أم أنها جزء من الحراك الاجتماعي التلقائي؟، وعلى أية صورة تمارس هذه الجريمة؟، هل هي فردية أم جريمة منظمة؟، وما مدى انتشارها وذيوعها؟ ومن الفاعل؟، وأين؟، ومتى؟.

وإذا كان بعض هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها تفصيلاً؛ لهذا السبب أو ذاك، فإن الإجابة العامة التي ينطق بها الواقع (الثقافي/الاجتماعي) لدينا إجابة لا تدعو للتفاؤل، من حيث الوقوع المتعين لهذه الجريمة المعنوية. فشواهد الواقع تحكي واقع المأساة.

إن ما فعله - ويفعله - الاتجاه المحافظ التقليدي لدينا، إنما هو عملية قتل متعمّد لكل معالم الفرادة الطبيعية، إنه في الحقيقة (اغتيال للعقل) على نحو تدريجي، وبأساليب قد لا تكون واضحة في كل الأحيان، وفي كل الحالات. بل أستطيع أن أقول: إن عملية المسخ الاختياري (والقسري في بعض الأحيان) التي يمتزج بها الاجتماعي بالديني (وفق رؤية خاصة يتم تعميمها)، بالثقافي، بالواقعي، وبطريقة لا تبقي أي خيار، هي (حالة) لا أظن أن لها مثيلاً على مستوى التجمعات الإنسانية المعاصرة كافة.

وتكمن حدة هذه العملية عندنا على وجه الخصوص، في أنها عملية رهيبة في شموليتها، إذ توظف لها كل جزئية من جزئيات النشاط الاجتماعي الخاص والعام على حد سواء، بحيث يصبح الضغط الاجتماعي قادراً على صهر الجميع في قوالب محددة سلفاً. مما يعني استحالة الفكاك منها، إلا بثمن غال معنوياً ومادياً. وهو ما لا تطيق الأغلبية الساحقة تقديمه للمحافظة على فرادتها. فالتضحية أكبر مما تسمح به مستويات الوعي، الوعي بالذات، والغاية!.

وعملية الصهر(= إلغاء الفرادة) هذه، كفيلة على المدى البعيد بأن لا تبقي أي معلم من معالم الفرادة عند الإنسان الخاضع لها؛ إلا ما لا يكون دالاً عليها بأكثر من دلالته على القولبة ذاتها.

إن هذه العملية تبدأ مبكراً، حتى وإن كان ذلك يتم - في هذه المرحلة المبكرة خاصة - على نحو غير مقصود في أكثر الأحيان، وبهمس خافت في الوقت نفسه. وإذا علمنا أن الفرادة طبيعة فطرية (= مكتسب أولي) يُولد الإنسان بها، فإن اغتيال الفرادة يتم في وقت متقدم قدم الطفولة نفسها. إن نمط التربية المستمد من موروث اجتماعي موغل في القدم، يبدأ عمله منذ السنوات الأولى للطفولة؛ لكون القائم على التربية الأولى، لا بد أن يكون ابناً باراً لثقافة التقليد والمحافظة في الغالب.

وعندما تأتي المرحلة الدراسية الابتدائية، يأخذ ذلك الاغتيال طابعاً أكثر تنظيماً وأشد كثافة، ومن ثم أعمق أثراً؛ لأن العملية تصبح على أكبر قدر من الشمولية والتعميم، وفي إطار يفترض فيه الاتكاء على أبعاد علمية، تنأى الأوهام والتخيلات التي ثبت زيفها.

وإذا كانت المناهج كما وضعت ابتداء، تهتم - إلى حد ما، على المستوى التنظيري فحسب - بالفرادة، فإن اللامنهجي من جهة، وما هو خاضع للاجتهاد الخاص بالمعلم من جهة أخرى، يتم وفق المنطلقات ذات الزوايا الحادة للمنظومة السلفية التقليدية التي تجتهد في التنميط؛ فضلاً عن أن التنميط كامن في البنية العامة للمناهج.

وتأتي المرحلة المتوسطة والثانوية، ويكون مجيئها في إبان المراهقة، وما في هذه الفترة العمرية من حاجة ماسة إلى التقدير والاحترام الاجتماعي، لتكون - بهذه الحالة السيكولوجية - ميداناً خِصباً للتنميط السلفي، والأطرنة، والقولبة، والاستنساخ المعنوي، إذ يتم في السياق: اللامنهجي، توفير التقدير والاحترام - وربما التفوق الدراسي المنهجي! - لمن يكون ابناً باراً لأفكار المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه.

إن هذه الأفكار التي يُشترَط الولاء لها، أفكار مغرقة في محافظتها وسلفيتها وتزمتها، مما يعني أن الناشئ لا بد له من التحلي بكل هذا؛ حتى يتم القبول به مَدرسيّاً واجتماعياً. وبهذا يتفوق منهجياً واجتماعياً و. . . إلخ مَن كان أكثر محافظة، وأرسخ سلفية، وأشد إيغالاً في التزمت، وأقدر على الترديد الببغاوي لمفردات المذهب الإقصائية، وفي الوقت نفسه، أكثرهم تنازلاً عن فرديته، وأولهم إلغاءً لعقله، أي لوجوده كإنسان.

وتأتي المرحلة الجامعية التي يفترض فيها الانفتاح المعرفي، واستقلالية الرأي، والاختيار الحر للأفكار وأنماط الحياة، بما يحقق مستوى معقولاً من الفرادة، على الأقل من الناحية الفكرية التي هي الجانب الأهم في المؤسسات الجامعية. ولكن - للأسف - تأتي الجامعة كأكبر(ورشة) للتنميط، وقتل ما أبقته المراحل الأولى من الفرادة العقلية، وتحاول ترسيخ قيم المحافظة والتقليد؛ فتُمارَس بين أروقة الجامعة أكبر عملية اجترار للتراث، بكل ما يحمله هذا الاجترار من إيجاب وسلب، وبكل ما تعنيه هذه العملية في ذاتها (من حيث هي اجترار) من نكوص إلى وعي سلفي قد طواه الزمن في مقبرته الأبدية، ولكننا نأبى إلا نبش تلك القبور، والبحث في تلك العظام النخرة عن مصدر للحياة!.

وبما أن مرحلة الدراسات العليا يُفترَض فيها أن تكون ذات طابع ابتكاري، كجزء من هويتها التي تعلنها، وهي أنها ابتكار للأفكار وصناعة للمعرفة، فإن الذي يحدث في كثير من أقسام الدراسات العليا - فيما يخص العلوم الإنسانية خاصة - يشي بكارثة على مستوى وعي الأمة جمعاء.

إن الدارس لا يمكن أن يقبل في هذه الدراسات الجامعية ابتداء، ولا يمكن أن يُتقبّل فيما بعد؛ ما لم يكن ذا مهارة في النسخ، مع قدر لا يستهان به من عدم الأمانة في النقل والاجتزاء؛ لخدمة الفكرة الموروثة في التيار المُندغم فيه، فليست الحقيقة هي الغاية، وإنما الغاية هي: الإبقاء على ما يُؤيّده تيار المحافظة السلفي من مخلفات القرون الوسطى. وفي سبيلها فليتم الإجهاز على الحقيقة بسيف العلمية المزعوم!. وبهذا لا يمكن أن يُعترَف بالدارس باحثاً (علمياً!) في

مؤسسات التقليد؛ ما لم يتنكر لبدهيات البحث العلمي. وهذا هو الشرط الأولي لقبوله (باحثاً!) في المنظومة السلفية التقليدية التي تمتهن - وبغير مهارة أيضاً - ثقافة التحنيط للمقولات والأساطير والأوهام.

لهذا لا تعجب؛ حين ترى رسائل الماجستير والدكتوراه، في الأقسام الشرعية والأدبية خاصة، والإنسانية عامة، تُردّد تراثها بببغاوية بلهاء، وتُنظّم - بوحي إيديولوجي - الأفكار التي كان يعرفها رجل الشارع منذ خمسين سنة أو أكثر. فلا جديد في رسائل (يُفترض أنها علمية) يُناهز بعضها الألف صفحة، ولا جهد إلا في جمع الآراء المُوافقة للرؤية السلفية المحلية المحافظة، من تراث مات أكثره وتعفن. لكن، يتم استحضار الجثث المتعفنة على أنها عرائس واعدة لهذا الزمن (العلمي!) الجديد.

ومما يدل على مستوى هيمنة هذا النمط الببغاوي في المؤسسات العلمية التي تهيمن عليها الاتجاهات المحافظة، أن الحكم بموضوعية على شخصيات أو تيارات في القديم أو الحديث، بما يخالف رؤية هذه الاتجاهات، وما يسود في أروقتها من مُسلّمات؛ يُودي بصاحبه، ويُعرّضه للنفي خارج المؤسسة العلمية، فضلاً عن الإقصاء الديني، إذ سيُتّهم بالضلال أو بالكفر البَواح.

يشهد على ذلك، أن كل دراسة لشخصية أو فكرة أو تيار، والتي تتم في هذه الأقسام، تُعرَف النتيجة فيها سلفاً، بل لا يمكن أن تكون النتيجة إلا ما قررته المنظومة في أدبياتها. فمهما حاول (هذا إذا حاول) الباحث الاستقلال فهو لا يستطيع، وموقفه البحثي في النهاية موقف دفاعي عن الأفكار العامة لمؤسسته العلمية التي تحتويه. هذا هو الواقع، وإلا فدلوني على رسالة واحدة طعن صاحبها في فكرة أو شخصية لها وزنها في المنظومة الفكرية لمؤسسته العلمية، أو أثنى على تيار مخالف أو شخصية ليست محل القبول في هذه المؤسسة، فقَبلت المؤسسة المحافظة بهذا التجاوز - المطلوب علمياً - ومنحت صاحبه إشارة العبور إلى برّ الأمان؟.

إذن، يخرج الطالب من مرحلة إلى مرحلة، في ظاهر يشي بأنه يجتاز مرحلة علمية، إلى مرحلة أكثر منها علمية، مما يوحي له ولمحيطه الاجتماعي أنه ازداد علماً، وأصبح قادراً على التفكير بفرادة أكثر من ذي قبل، وأن ما يردده إنما هو صادر عن قناعاته الذاتية الخالصة. لكن الواقع يحكي غير ذلك. إن الطالب الذي اجتاز أعلى المراحل العلمية، وتم الاعتراف به، واعتقد هو - واعتقد المجتمع فيه - أن ما يردده من (علم!) هو قناعة فردية من لدنه، توصل إليها بعد بحث طويل في دهاليز المعرفة، هذا الطالب هو مجرد متحدث بلسان، وليس لساناً ناطقاً عن الذات.

إن هذا الببغاء السلفي يتوهم نفسه ناطقاً. وما شعر أنه مجرد ناطق بلسان الذين نمطوه - وربما أدلجوه - منذ مراحله الأولى. ولا شعر المجتمع الذي يستمع إليه، أنه يسمع صوت الثقافة السلفية المحافظة، والتقليد البليد، وليس ما يسمعه رأياً متفرداً يستحق السماع؛ لأن الفرادة تم اغتيالها فيه من قبل، وعلى مراحل، حتى لم يبقَ منها شيء، بل لم يبق منها حتى ما يشعره بافتقادها.

بهذا يتضح أن كل مرحلة علمية، وكل تناغم مع المجتمع في تياره المحافظ خاصة، تفقد المرء جزءاً من فرادته، مما يعني أنه كلما قطع مرحلة من ذلك، وظن أنه قد تحقق له شيء من العلم، فإنه لم يزدد بذلك إلا جهلاً وانحطاطاً. وبمقدار حظه من هذا التنميط والاختطاف الثقافي والاجتماعي؛ يكون حظه من الجهل المركب؛ لأنه بهذا، يفقد من التفرد في الرؤى والأفكار؛ بمقدار ما يندغم في تيارات المحافظة، وبقدر ما يتناغم مع المؤسسات العلمية التي تهيمن السلفية المحافظة عليها.

ويزداد الأمر سوءاً ومأساوية؛ عندما ندرك أن هذا الاغتيال للفرادة، وهذا التنميط الذي يتم في هذه المراحل العمرية، لا يجري لمصلحة رؤى الانفتاح (مع أن اغتيال الفرادة جريمة، أياً كانت مبرراته) وفي سبيل الرقي بالإنسان، وإنما هو لمصلحة رؤى الانغلاق، وتيارات الكره، ودعاة نفي الآخر، كل ذلك بالإيحاءات الخاصة للسلفية التقليدية التي لا تني عن إنتاج نفسها؛كلما أشرفت

على الهلاك. وهذا ناتج عن مساحات الجهل الهائلة، وغياب الثقافة الحديثة. وهذا ما يجعل التربة صالحة لزراعة الوعي السلفي، أكثر من صلاحيتها لزراعة الجديد من الأفكار.

إن كثيراً ممن تم اختطافهم - باغتيال فرادتهم - لا يشعرون بهذا الاختطاف، المجني عليه لا يعلم بالجريمة التي راح ضحيتها، بل، ومن المفارقات أنه هو الأكثر حماسة في الدفاع عن الجاني. وهذا جزء محوري في المأساة. ولهذا، فهؤلاء الضحايا، هم من أكثر المنافحين عن الثقافة التي اغتالتهم، وعن الزعامات التي فكرت لهم؛ فألغت تفكيرهم وعقولهم، وهم الأشد دفاعاً عن التيارات التي حرمتهم حرية الاختيار؛ فأصبحوا مسخاً. فكم من عقلٍ وعقلٍ كان من المؤمل أن يكون له شأن، تم مسخه؛ ليكون مجرد ذاكرة عابرة؟!، كم عقولٍ أُجهِضت، وهي في طور التشكّل؛ فأصبح أصحابها معالم للبلاهة والعته الفكري؛ مع أن بداياتهم كانت واعدة بفعل عقلي يناهز الإعجاز.

إنها لمأساة حقيقية أن ينتهي الإنسان عقلاً وإرادة؛ بتماهيه مع تيارات شمولية، تشترط فيمن يتماهى معها أن يتنازل - دون أن يشعر - عن عقله وإرادته. كم مرة رأينا فيها إنساناً انتهى ومُسخ تماماً؟!؛ فلم يبق له إلا (صورة) إنسان، إنسان سلب - على نحو تدريجي - إنسانيته شيئاً فشيئاً؛ فأصبح هشيماً تذروه الرياح، وإن بقي وافر العافية في جسده إلى حين.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أقول لكل قارئ: احذرهم .. احذرهم (وأنت تعرفهم جيداً) أن يفتنوك. قد تكون نجوت منهم كلياً أو جزئياً، قد تكون ممن هلك بفتنتهم التي ظاهرها الرحمة. لكن، أدرك من نفسك ما يمكن إدراكه، مارس إنسانيتك على أكمل وجه تستطيع، كن ابن نفسك في كل شيء، حاول قدر الاستطاعة؛ مهما كلفك ذلك، هذا بالنسبة لك، ولكن، تبقى المُهمة الصعبة، مهمة: استنقاذ الأجيال الناشئة من براثن التنميط والمحافظة والتقليد السلفي البليد. وهي مهمة لا بد أن ينهض بها كل (إنسان) لتحقيق أكبر قدر من

الفرادة (= من الإنسانية) قبل أن تغتال في مهدها، ولا تظفر منها حتى بدموع الوداع.

## 4 – 7: الإرهاب .. من الكلمات إلى الدماء

لا ينمو الإرهاب، ويستوي على سوقه، وتتمدد جذوره في العمق الاجتماعي، إلا بعد فترة طويلة من الاحتضان الفكري والمعنوي له. مما يعني أن امتداده – كظاهرة سلوكية – أتى بعد رحلة طويلة من التعبئة الإيديولوجية الموجّهة؛ فكان هذا السلوك الإجرامي المتعين، شاهداً على عمل فكري مقصود، عمل جرى التخطيط له على حين (غباء) من مُروّجيه، وإحسان نية منا نحن الضحايا. وهي نية لازمتنا في تعاملنا مع كل ما يتقاطع مع الديني من قريب أو بعيد. فيكفي أن يكون الفعل أو القول دينياً؛ حتى يظفر منا بالتقديس والتبجيل.

قبل أكثر من عشر سنوات، بلغ المد السلفي الأصولى المحلي أقصى مداه؛ من حيث الهيمنة الشاملة على وعي الشريحة (العامية) العريضة من المجتمع. ومن ثَمّ استطاع هذا الطوفان الأصولي أن يفرض هيمنته المتوحشة على تفاصيل الحراك الاجتماعي؛ جراء زخم جماهيري هادر. قبل عشر سنوات، أو خمس عشرة سنة، استطاع هذا المد الأصولي أن يتحدث بلسان الدين لوحده، وأن يجعل الآخرين يُنصتون إليه، وكأنه المُمَثل الشرعي والوحيد للدين.

وجاءت أزمة الخليج وأحداثها المتتالية، وأراد هذا السلفي الأصولي أن يديرها بغبائه السياسي؛ حين تخيل أنه قادر على تحرير الكويت بهذه الـ (مفرقعات) التي تفتقت عنها عبقريته الصناعية!. رفض الإسلاموي الاستعانة بالقوى العظمى التي تمتلك القدرة الحقيقية على تحرير الوطن المحتل، وحماية الوطن الذي يقف على تخوم الاحتلال. ولم يكتف السلفي بالرفض أو بالتعبير عن رأيه السياسي؛ من حيث هو قراءة اجتهادية (مدنية) غير ملزمة؛ لا ضير في إبدائها، وإنما أراد فرض رأيه بقوة الشحن الاجتماعي؛ على اعتبار أن رأيه

السياسي في قضية عسكرية، ليس مجرد رأي، وإنما هو فتوى شرعية ملزمة، تلزم الحاكم قبل المحكوم!.

ظهر للجميع - آنذاك - خطورة توظيف الديني على هذه الصورة، وعرف من لم يكن يعرف، أن هذا التيار السلفي الحركي، إن ترك له المجال؛ فلن يقف عند حد. وكانت تفاصيل الاجتماعي التي بدأت تتهاوى بفعل العاصفة الصحوية، منبهاً آخر، على أن هيمنة التيار المُؤدلج، طبيعة كامنة في الإيديولوجيا ذاتها.

لا شك أن الكثير لم يدرك خطورة المد الأصولي الإسلاموي. لكن، عندما لامست الهيمنة الأصولية تفاصيلنا الحياتية، وأرادت تأطيرها وفق رؤاها، أدرك كثير من طلائع المجتمع أن الوقت قد حان لمناقشة هذه الهيمنة، ولو على نحو غير مكشوف في بعض الأحيان، خاصة بعد التفجيرات الأولى، في كل من الرياض والخُبَر، وما تواقت معها من أحداث في هذا السياق.

هذا الحصار المعنوي والمادي الذي فرض على الفكر المتطرف في التسعينيات الميلادية، أدى به إلى سلوك إحدى طريقتين: إما أن ينكفئ على نفسه، ويكتم غيظه حيناً من الدهر، وإما أن (يهاجر) إلى حيث الطلائع الطالبانية تؤسس (دولة الإسلام!!!) في أفغانستان.

كانت أفغانستان والبلقان خاصة، من بين مواطن الجهاد هي المتنفس للمتطرف الحركي؛ كي يمارس تطرفه الفكري والعملي دون حرج. ومع تقديرنا الكبير لمن جاهد عن نية صادقة، وبوعي ومعرفة بسياقات الزمان والمكان، إلا أن مواطن الحراك الجهادي كانت مصانع - تلقائية - للتطرف والتكفير. نعم، هناك الكثير ممن ذهب إلى هناك، ومارس دوره الديني والإنساني على أكمل وجه، ثم عاد محتفظاً بهذا وذاك. لكن هناك الكثير - أيضاً - ممن حمل جرثومة التطرف والتكفير في ذهابه وإيابه، أو في أحدهما، وبقينا نعاني عاقبة هوسه الجنوني.

استمر الوضع على هذه الحال، من حيث الموقف المهادن - أو شبه المهادن - لجماعات التطرف. ومع أن دول العالم المتحضر التي تمتلك القوة العسكرية واللوجستية كانت تعي أن الخطر الإرهابي الإسلاموي خطر حقيقي، قد يطالها - أو على الأقل قد يطال رعاياها في دول العالم الثالث - إلا أنها لم تدرك الحجم الحقيقي لهذا الخطر؛ حتى ارتكب الحمق الأصولي جريمته الكبرى؛ عندما ضرب في الخاصرة الأمريكية، حيث معقل القوة والاقتصاد. كانت لحظة كونية حاسمة، نبهت الولايات المتحدة والعالم أجمع، إلى مستوى الخطورة التي تُشكلها الظاهرة الإرهابية على الجميع، وأنها وإن كانت تترعرع في أدغال العالم الثالث، إلا أنها ليست ببعيدة عنها.

بعد هذه الضربة في العمق الأمريكي؛ أدركت الولايات المتحدة أن القضاء على طالبان، يمثّل خطوة أولى لا بد من تنفيذها. وهكذا، تم إسقاط طالبان، ورجعت فلول المهاجرين؛ كل إلى بلده، بعد هروب (أمير المؤمنين!). هؤلاء العائدون لم يستطيعوا أن يقاتلوا أمريكا على الأرض الأفغانية؛ فحوّلوا المعركة إلى مجتمعاتهم، بعد تطبيق (نواقض الإسلام) - أهم مفردات السلفية التقليدية - عليها.

بالمنطق السلفي التقليدي؛ من أعان الكافر على المسلم فهو كافر!!!. الوعي السلفي لا يقارب الواقع المشار إليه بهذه المفردات مقاربة سياسية، ولا يُعنى بتحديد الدلالات ولا رسم حدودها. هو ذو وعي حدي. ولأنه بسيط إلى درجة السذاجة التي تقارب البله؛ فهو لا يُعنى بالتفاصيل وعلائق المتعين المادي.

بعد العودة غير المُظفّرة؛ بدأ الفكر الخارجي التكفيري القادم من الخارج يتجاوب مع أرضيته الفكرية الأولى، التي تركها قبل سنوات، تلك الأرضية التي اتخذت - طوال الفترة الماضية - سبيل المهادنة، والتفرغ للتنظير، والدعاية للفكر التكفيري في الداخل.

وإزاء مقدمات التحرير الأمريكي للعراق، لم يستطع التيار الخارجي

التكفيري ضبط أعصابه في سياق الأحداث الساخنة. لقد تكشفت أوراقه بعد أول صدام، وظهر - في الوقت نفسه - أنه كان يخطط لمثل هذا الصدام المسلح منذ أمد ليس بالقصير؛ بدليل مخازن الأسلحة التي تم الكشف عنها في أكثر من موقع، والتي لم تجمع بين ليلة وضحاها.

قد يكون من حسن الحظ أن الأحداث تتابعت على هذا النحو الذي يُعري الظاهرة الإرهابية ومنظومة الفكر التكفيري، ويُعري - في الوقت نفسه - المُهونين من شأنها، أو من يرفع راية الاستجابة لمطالبها!، أي الاستسلام لها. وهذا سلوك خطير؛ يعزز من الموقف الإرهابي، لا من حيث عناصره المسلحة فحسب، وإنما من حيث المنطق الفكري أيضاً.

لقد كانت هذه الظاهرة الإرهابية الإسلاموية تمارس في بعض المجتمعات الإسلامية سلوك الخوارج بعد تبنيها لأفكارهم. لكنها الآن - وخاصة هنا - تمارس سلوكاً قرمطياً، أي أنه عنف دموي ليس له حد يقف عنده؛ لأن المحرمات - في سياق تسلسل الاستدلال التكفيري - سقطت عنها؛ كما تنطق بذلك ممارساتها المتعينة في واقعنا. العنف الإرهابي أصبح قتلاً وتدميراً يطال الجميع بلا استثناء، حتى الأطفال.

إن الفكر فكر الخوارج، ولكن السلوك سلوك القرامطة، إنه سلوك لا تلجمه فروسية الخوارج، فهو تيار عنفي؛ يحمل حقداً على المجتمع بأسره؛ لأنه - بزعمه - مجتمع كافر، أو يُعين الكافر؛ فهو - إذن - كافر بالتبعية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو لا يجد نفسه إلا في ممارسة القتل. فالقتل أصبح مبرر وجوده، كما هو هويته التي تُمايزه عن الآخر.

ومع أن هذه الممارسات القرمطية ليست مُوجّهة تجاه عدو خارجي، وإنما هي محصورة في أبناء مجتمعها، إلا أن هناك نوعاً من التعاطف مع هذا العنف، تعاطف تختلف درجته، حسب القرب أو البعد من دوائر المنظومة التكفيرية. هذا التعاطف اللامفهوم تستطيع أن تجده في شرائح الصحوية كافة؛ على اختلاف -

كبير - بينها في درجة التعاطف، وأسلوب التعبير. وإذا عرفنا أن الصحوية هي النشاط الحركي العصري للسلفية التقليدية، وأن العلاقة بينهما علاقة عضوية، يستحيل تمايزهما، أيقنّا أن السؤال الإرهابي، سؤال ديني محلي عام؛ قبل أن يكون أي شيء آخر، وقبل أن ينتسب لأي آخر!.

مناقشة المسألة الإرهابية - بعد كل العنف الذي واجهتنا به - لا بد أن تكون مناقشة جريئة؛ لا تعزل البؤرة الإرهابية، وتترك آليات إنتاجها محصنة ضد التشريح المعرفي. كلنا مسلمون، والطابع العام لنا هو التدين. لا يزايد أحد على أحد في هذا المضمار. ولهذا يجب طرح إشكالية التدين - بما هو ممارسة بشرية - على أسئلة الراهن.

لا بد أن نتساءل بصراحة معلنة: لماذا تنتج ممارستنا الدينية كل هذا الخلل والارتباك، وكل هذا الغبش في الرؤى، وكل هذا التشرذم بين الأطياف؛ مع أن الدين الإسلامي مشروع حياة وسلام؟!. هل إجرائيات الأسلمة التي غالينا فيها - وما زلنا - تقودنا إلى تدينٍ حقيقي مشروع، أم أنها ممارسة خرقاء؛ تجعلنا نسقط بين الديني والواقعي؟!. هل التدين الذي مارسناه ومَوْضَعْناه في الواقع، هو التدين الشرعي الذي يؤدي دوراً إيجابياً في حياتنا؟. هل . . . إلخ؟؟؟.

إن التدين كالقاطرة الكبيرة لها منافعها الحيوية؛ مادامت تسير على قضبانها بمعدل سرعة منضبط. لكن، هذه القاطرة بقدر ما تكون مفيدة، وبقدر ما تكون ضخامتها في مصلحة أصحابها، بقدر ما تكون المأساة عظيمة؛ فيما لو خرجت هذه القاطرة عن القضبان. تديّننا - بفضل الله - كبير، لكنه - للأسف بلا قضبان. لهذا، لن يكون الحل الأمثل أن يتم تحجيم الظاهرة الدينية، بل الحل يكمن في وضعها السليم على القضبان؛ مع ضمانات أن لا تخرج عنه؛ حتى في أسوأ الظروف. ولتتصاعد الظاهرة الدينية بعد ذلك كيفما شاءت؛ مادامت تسير في مساراتها النافعة الآمنة.

ليس صحيحاً ما يُروّج له الإسلاموي من أن الزّج بالدين في كل صغيرة

وكبيرة هو عنوان التدين الحقيقي، أو أن ممارسه والمتحمس له من أفراد المجتمع هو الأكثر تديناً من غيره. إن هذه الممارسة الخاطئة هي التي أدت إلى أن يتصور المتدين أن لكل حادث طارئ حكماً شرعياً بالضرورة، وأن عليه الالتزام بهذا الحكم، وإلزام غيره به. إن مستجدات الحوادث كثيرة، والمتدين يسمع في كل منها حكماً يدّعي الشرعية. لهذا، لا بد أن يصطدم بواقعه على نحو عنيف؛ لأن الحوادث كثيرة، ولن تسير بالضرورة على الحكم الذي تصوره شرعاً، ومن ثم، سينظر إلى المجتمع الذي تتكرر عليه الأحكام ولا ينفذها، بوصفه مجتمعاً لا ينفذ حكم الله؛ مع أنه - لو فكّر - مجرد اجتهاد عقلي بشري بالدرجة الأولى، وما شرعنته إلا دعوى إسلاموية زائفة.

ولو أننا تذكرنا حرب الخليج الثانية، واستدعاء قوات التحالف، لوجدنا أننا كنا مضطرين إلى استصدار فتوى (شرعية) بجواز الاستعانة بهذه القوات؛ مع أن القضية كانت قضية عسكرية خالصة، والخبير العسكري هو مناط الاختصاص في مثل هذا. إن المسألة كانت خاضعة لتقديرين لا ثالث لهما: عسكري وسياسي. قد نختلف مع هذا في تقديره ومع ذاك، لكن على اعتبار أنه خلاف سياسي وعسكري، ينبع من تقديرنا لما هو الأصلح، وليس شرعياً بحال من الأحوال.

تحييد الديني في الوقائع المدنية التي ليس فيها حكم شرعي صريح، أمر ضروري؛ لئلا تُمنح القداسة إلا للديني الخالص، الذي نص عليه الشرع الحنيف. وهذا التحييد قد أصبح أكثر إلحاحاً في سياق الأحداث الإرهابية الراهنة؛ لأن تركه يتمادى على هذا النحو؛ سيخلف كوارث تتناسل بكثرة تناسل الوقائع.

إن من المستحيل علينا أن نبحث لكل واقعة كبيرة كانت أو صغيرة، ولكل قرار إداري، ولكل مستجد طارئ عن حكم شرعي مقدس ونهائي؛ ثم تأتي واقعة كبيرة - كواقعة العراق مثلاً - وتَصدر فيها الفتاوى من هنا وهناك، من المستحيل أن يكون الحال كذلك؛ ثم نطالب المتدين بأن يترك الحكم الذي يظنه شرعياً

لأي سبب كان. إنه - ما دام قد تعوّد أن يسمع حكماً شرعياً في كل شيء يجري في محيطه؛ فسينتظره كعادته، وسينفذه بأي سبيل كان.

وما دام الوعي بخطورة الإرهاب - كفكر - لا يزال ماثلاً أمام الجميع، فلا بد أن نبادر إلى تحديد مسارات الديني في الاجتماعي على نحو واضح. لابد أن يتم الفصل بين الممارسة المدنية وبين الممارسة الدينية، حتى لدى الفاعل الديني الذي أصبح الدين له وظيفة يعتاش عليها. بمعنى أن يُصرّح بأن رأيه مجرد قراءة عقلية للحدث محل المُعاينة، وليس حكماً شرعياً. لا بد من التصريح في هذا؛ فقد كان الصحابة يسألون رسول الله ﷺ أوحيٌ من الله، أم هي الحرب والمشورة؟. وهو سؤال كان قبل انقطاع الوحي. أما الآن، فقد اتضح ما هو الشرعي، وما هو مشورة ورأي. معظم ما يطرح هو مجرد رأي، ولا يدخل في السياق الشرعي إلا من باب: حيثما تكون المصلحة فثم شرع الله.

### 4 - 8: معتدلون (وسطيّون!) في الحرب على الإرهاب!

كنت قد ذكرت من قبل، أن نقض خطاب التطرف والإرهاب، كان - بوضوح - من (امتيازات) التيار الليبرالي، وأنه التيار الوحيد الذي مارس مساءلة حقيقية للمبادئ والأصول التي ينهض عليها خطاب الإرهاب الديني. لم يكن، هذا مجرد ادعاء، كما لم يكن جهلاً، أو تجاهلاً لما قام به آخرون من محاولات - صادقة وغير صادقة - في صد طوفان التطرف الذي كاد يجتاحنا. الجميع حاول أن يرد صائلة التطرف، ولكن كل وفق رؤيته الخاصة ومشروعه الخاص. ولم يكن أي منهم ليستطيع التنازل عن مشروعه الخاص؛ لمصلحة مشروع الوطن، وطن الجميع.

ما سوى التيار الليبرالي، وخاصة التيار السلفي التقليدي، مارس مكافحة التطرف. لكنه كان يكافح التطرف، في الوقت الذي يقف فيه هو والمتطرف على أرضية واحدة. الخلاف لم يكن في الأصول، ولا في المبادئ العامة، بل ولا في متتالياتها الحتمية، وإنما كان في الحلقة الأخيرة؛ بعد الاتفاق على عشرات

الخطوات الاستدلالية، التي تقود إلى حيث يصل الأمر بهم إلى تجويز القتل والتفجير. وهنا - وهنا فقط - يختلفون، ويكون اختلافهم في التطبيق العملي، دون التنظير العقائدي.

يتفق التيار السلفي التقليدي مع الإرهاب في المبادئ العامة، وفي الأصول، بل وفي المنحى الاستدلالي، كما يتفقون في الطبيعة الثقافية الحاكمة، ومن ثمّ في تفسير التاريخ (التاريخ بوصفه صيرورة)، وفي رؤية الواقع. لا تبقى إلا الحلقة الأخيرة من حلقات الرؤية والاستدلال، وهي الكامنة في السؤال الذي يطرحونه على أنفسهم: هل من الأجدى والأنفع - لمصلحة الإسلام زعموا - أن نقوم بالتقتيل والتفجير؟. هنا، يرى التيار السلفي التقليدي أن هذا التقتيل والتفجير لم ينفع الأمة في شيء، بينما يرى السلفي الإرهابي أنه أمر جِدُّ نافع، ولا يختلفون إلا في قياس مستويات الضرر والنفع للأمة جمعاء.

هذا يعني أن التيار السلفي التقليدي كان سيوافق السلفيين الإرهابيين على هذا التقتيل والتفجير؛ فيما لو اتفق معهم على العائد الإيجابي لهذا العمل الإجرامي. هذا العمل الإجرامي المُدَان، كان سيكون - وفق هذا المنطق الاستدلالي للتيار السلفي التقليدي - من أفضل القربات عند الله؛ لأنه - حسب ما يزعمون - جهاد في سبيل الله، والجهاد ذروة سنام الإسلام، وباق إلى قيام الساعة. الخلاف بينهم ليس على قبول الجريمة أو رفضها، وإنما على مدى جدواها في سبيل الانتصار للإسلام.

ومما يؤكد هذا الاتفاق الفكري والثقافي، بين عناصر التيار السلفي التقليدي وعناصر التيار المتطرف، أن جميع الكتب التي تُعدّ من الأصول المرجعية في منظومة التقليد السلفية، هي أصول مرجعية للمتطرفين. بل إنهم في أحسن الأحوال - أو أسوأ الأحوال، لا أدري! - يتفقون في مرجعية تسعة وتسعين بالمائة وتسعة من عشرة، من الكتب والمراجع التي تغذي تيار التطرف. ولولا الحرج للكثير؛ لذكرت المراجع المذهبية - بأسمائها، وأسماء مؤلفيها،

وشارحيها المعاصرين، تلك الكتب السلفية التي يتدروش عليها هؤلاء وهؤلاء، ويُنظّرون فيها للتكفير والتفسيق والتبديع.

إذن، كيف يُحارب التطرف والإرهاب، من يتأبط - صباح مساء - مراجع التطرف والإرهاب؟، وكيف يُدين التكفيرَ، من وضع الأسس له، وأسهم في شرح (نواقض الإسلام) الشهيرة التي بها يتم التكفير. وكمثال حيّ من داخل الجدل التكفيري السلفي، نطرح الرؤية السلفية الآتية: مَن يعدّ الدخول في منظمة الأمم المتحدة كفراً؛ بوصفها تحمل أنظمة (= قوانين) غير إسلامية، وأنها من قبيل الاحتكام إلى الطاغوت، ويقوم بشرح هذا، وتعميده في أحد (نواقض الإسلام)، مثل هذا، لا يستطيع أن يُحاجّ المتطرف الذي يكَفّرنا؛ لأننا دولة عضو في هذه المنظمة الدولية. لم يزد المتطرف على التقليدي في هذا المبدأ (أو الناقض) سوى أنه قام بالتطبيق الكامل، سوى أنه كان مثالياً في تطبيق المبادئ، بينما السلفي التقليدي، يؤسس للتنظير، ويداهن ويراوغ في التطبيق.

السكوت عن التطبيق، لا يعني الاختلاف الجذري حول المبادئ التي يتم التكفير على ضوئها - فالاتفاق واضح كما سبق - بل يعني أن التطبيق مؤجل إلى حين. ومن هنا يتّهم التيار المتطرف التيار التقليدي بالمداهنة، وبيع المبادئ؛ لأنه يراه غير صادق مع مبادئه. يراه يقول بالمبادئ التكفيرية ذاتها، وفي الوقت نفسه (يجبن، كما يصفه المتطرف الإرهابي) عن تطبيقها. وبهذا يصبح ما يميز بينهما (السلفي التقليدي - السلفي الإرهابي) ليس المنطلقات الفكرية، والخلاف حولها؛ إذ لا خلاف، وإنما هي مسألة: الشجاعة من عدمها. والمتطرف يدعي - ويحاول أن يثبت ميدانياً - أنه الأشجع، والأصدق، والأوفى، والأبعد عن مستنقعات النفاق.

هكذا ندرك (استحالة) أن يقوم التيار التقليدي بدور هام في مكافحة التطرف السلفي لدينا. كما ندرك - في الوقت نفسه - أن الخطاب الليبرالي، هو الخطاب الوحيد - على الأقل إلى الآن - الذي مارس ويمارس نقداً جذرياً -

قدر ما تسمح به الظروف - لأصول الخطاب السلفي المتطرف. التيار السلفي التقليدي، والمعتدلون (الوسطيون كما يزعمون) ليس لديهم استعداد حقيقي وصريح، للقطع مع المنظومة التقليدية، التي يتكئ عليها المتطرفون في التكفير.

لا بد من الصراحة والوضوح. المتطرف بطبيعته إنسان حاد، ولكنه بسيط وواضح. فلا بد - نتيجة لذلك - من محاورته بكل وضوح وصراحة. كما أن جماهير الخطاب المتطرف، هم من البسطاء. وهؤلاء لا يقنعهم غير الوضوح، وعدم التناقض. إن هذه الجماهير التي يختطفها الخطاب المتطرف، لا يمكن أن تقوم - أيها التقليدي - بشحنها بمفردات التكفير، ثم تقول لها: من (المصلحة!) التطبيق هنا، وليس من (المصلحة!) التطبيق هناك. إنها جماهير - مهما كانت ساذجة، ومنقادة عاطفياً - تعي ضرورة تعميم المبدأ، وأن هذا من ضرورات الاستدلال، كما أنه من ضرورات العدل.

الخطاب الليبرالي، ينقض كل هذا من جذوره. إنه يقيم مساءلة حادة، ومستمرة مع أصول المنظومة التقليدية التي يتم التكفير من خلالها، كما أنه يعيد النظر في طبيعة الاستدلال، وفي تفسير حركة التاريخ. فهو يجري حركة تغيير شمولي في الوعي. وهذا يجعل منه خطاباً قاطعاً مع رؤى التطرف على أكثر من مستوى، عكس السلفي التقليدي الذي لا يقطع معه إلا في سياق التطبيق الميداني.

هذه الصراحة، وهذا الوضوح، وهذا الدور الفاعل الذي تميز به الخطاب الليبرالي، في مقاربة ظاهرة الإرهاب والتطرف، هو الذي جعله موضوعاً مفضلاً للهجوم من قبل تيار التقليد السلفي. وهو هجوم وصل به إلى درجة التكفير، كما نرى ونسمع. وردة الفعل هذه تجاه الخطاب الليبرالي، هي شهادة له، على أنه الخطاب الوحيد الذي يمارس نقداً حقيقياً - غير مراوغ - للخطاب المتطرف، وليس مجرد نقد متسامح متعاطف، يقول شيئاً، ويسكت عن أشياء!.

ومن هنا، فليس عجيباً أن نجد الخطاب المتطرف الذي يتبنى الإرهاب، لا

يهاجم التقليدي، بقدر ما يهاجم الليبرالي. إنه يدرك أنه يلتقي مع السلفي التقليدي في الكثير والكثير جداً، وأن الخلاف بينهم لا يتعدى التطبيق في مسائل محدودة، تمس الموقف من الحاكم السياسي. بل إن الخلاف بينهم في هذا ليس على تحديد الموقف، وإنما على طريقة التعامل مع الموقف ذاته، وهو موقف متفق عليه فيما بينهم.

من بين هؤلاء الليبراليين وهؤلاء السلفيين، يخرج أناس يدّعون (الوسطية!)، ويحاولون القيام بدور (المرازبة الجحاجح!) العقلاء، في الفصل بين الخصومات الفكرية. وهم يصنفون ما يقوم به التيار الليبرالي، من تشريح للظاهرة الإرهابية، بوصفه خصومة واحتراباً مع الإرهاب. وهم يسعون للصلح، وللتخفيف من حدة الهجوم. وطبعاً، للتخفيف من حدة الهجوم الليبرالي على خطاب التطرف، وليس العكس بطبيعة الحال!.

هؤلاء (الوسطيّون!) يريدون أن يكون التعامل مع ظاهرة الإجرام الإرهابي، تعاملاً سطحياً. لا يريدون أن نطرح الأسئلة عن ماهية الإرهاب، ولا عن الأصول الفكرية، ولا عن المرجعيات المذهبية، ولا عن العلاقات الخفية الحزبية، ولا عن الخطر المستقبلي، الذي قد لا يُرى في المدى المنظور. يريدون منك - فقط - أن تقول للإرهابيين: لقد أخطأتم، وما فعلتموه جريمة.. إلخ، وتسكت عن كل شيء قبل ذلك أو بعده. ويرون أن مكافحة الإرهاب تكون بهذه الطريقة التي تحصره في الجريمة الميدانية فحسب.

الإرهابي - بطبيعته - غبي، ولكن غباءه مهما استغرقه، لن يصل به إلى مستوى أن يقول له صاحب العمامة أو (البشت) السلفي: لقد أخطأت؛ فيترك التطرف والإرهاب. لا أحد بهذا المستوى من الغباء، أو الإمعيّة؛ حتى أغبى الأغبياء: السلفي الإرهابي. الإرهابي الذي تشرّب التكفير من منظومة التقليد السلفية، واعتقد أن هذا التكفير (عقيدة) يدين الله بها، وهو مُستعدّ للموت في سبيلها، لا يمكن أن يتركها لأن أحداً قال له: لقد أخطأت.

مُدّعو الوسطية، يريدون منا أن نعالج ظاهرة التطرف المعقدة، والمتواشجة مع أكثر من بعد، بهذا المستوى من التسطيح. وعندما يتم اكتشاف عشرات الخلايا الإرهابية، وتُنشر - مرافقة للفعل الإرهابي - عشراتُ الكتب التكفيرية؛ فنعمد إلى فضحها، وتسليط الضوء على علائقها مع خطاب التطرف لدينا؛ نُتَّهم بأننا نستغل الوقائع الإرهابية لتصفية الحسابات (أية حسابات!)لا لشيء، إلا لأننا لم نكتفِ بأن نقول للإرهابي: لقد أخطأت، أو هذا الفعل جريمة، وإنما قمنا بتشريح الظاهرة الإرهابية، كما هي في الواقع، أي بحجم امتداداتها وعلائقها.

هؤلاء الذين يتخذون موقفاً (وسطاً!) في الحرب على الإرهاب، يمكن تصنيفهم على النحو التالي:

الأول: جهلاء بحقيقة التطرف، ومُسطّحون - فكرياً - بحيث لا يعون الظواهر إلا في حدود وجودها المُتعيّن، أو تمظهرها النهائي. وموقفهم المتسامح هذا - بعد إحسان الظن بهم - ناتج عن تديّن عاطفي ساذج، يُحاول حصر التطرف كله في (الجريمة) المادية المتعيّنة، التي يقوم بها المتطرف، بينما لا يرى في التطرف ذاته - من حيث هو فكر، فسلوك - أية جريمة، بل ربما عدّ هذا التطرف مجرد زيادة (محمودة) في التّدين. وهؤلاء يمكن أن يكونوا من الجماهير. بل هم الأكثرية. لكن، لا يمكن فهم أن يكون منهم، من هو من حملة الأقلام!.

الثاني: من تربطهم بالتطرف علائق فكرية، واجتماعية، وتنظيمية. وهؤلاء يعزّ عليهم أن يُفضحَ التيارُ المتطرف على هذا النحو من الصراحة والوضوح. وهم يُدركون أنهم شركاء في التطرف كفكر وكحركة - حتى وإن لم يعترفوا بالتوصيف - وأن أصابع الاتهام تكاد تفضحهم. وطبيعي أن يدافع هؤلاء عن الإرهابيين بطريقة غير مباشرة؛ لأنهم في الحقيقة يُدافعون عن أنفسهم، وعن وجودهم الذي يرونه لا يكون إلا من خلال الانتماء العقائدي للتطرف.

هؤلاء المتطرفون يُخفون تطرفهم، أو كما يرون، أنهم يُخفون (إيمانهم!) لأنهم لا يأمنون على أنفسهم من الاضطهاد. ولهذا يقومون بهذا الدور المراوغ الذي يدّعي (الإنصاف) في التعاطي مع الإرهاب. هؤلاء، وعندما تضطرهم الظروف والمواقف؛ يُدِينون التطرف بتصريحات عامة، تجعل من التكفير والتفجير، مجرد: اجتهاد خاطئ يتغيًا الخير العام. ثم يعقبون بأن الإنسان يخطئ ويصيب، ولا أحد معصوم إلا الأنبياء!.

هذا التيار يعي ما يقوم به، وهو يحسب خطواته بكل دقة. ومن ثم يتعمّد هذه الإدانة المائعة؛ لأنها ستحفظ له خطوط الرجعة؛ فيما لو انتصر المتطرفون. وانتصار المتطرفين - في تصور هذا التيار - ليس بعيد الاحتمال، بل هو المُرجّح عندهم؛ لأن العاقبة للمتقين، وهم يرون أن المتطرفين هم المتقون!. ومن ثَمَّ، فهؤلاء - أي قعدة الخوارج - فئة متربّصة، تُمنّي نفسها بانتصار (الشيخ المجاهد!): أبي عبد الله، وقيام الخلافة الـ (بن لادنيّة) الإسلامية!. ولهذا، لا تجد لهم أية إدانة صريحة لهذا (الشيخ!): ابن لادن، أو الخليفة المنتظر، كما تتمنى قعدة الخوارج، بل إن (سفر الحوالي) وصفه في برنامج فضائي على قناة (اقرأ) في برنامج (البينة) بـ(الشيخ). وعندما تعجّب مُقدّم البرنامج من مثل هذا الوصف، وسأله عن ذلك، قال: «إن له سابقة في الإسلام».

إن الذين يمنحون شيطان الإرهاب الأكبر (= ابن لادن) صفة: شيخ، لا نعجب حينما يضيقون بالخطاب الليبرالي الذي لا يداهنهم في شيخهم أو شيطانهم، ولا في منظومتهم التي يصدرون عنها في مثل هذا التوصيف. ويُصبح من الطبيعي أن يتعمدوا الهجوم على كل من يقطع مع خطاب التطرف. وبما أنهم ليسوا صرحاء في تعاطفهم مع الإرهاب، كما كان (سفر الحوالي) صريحاً، فهم متغلغلون في كثير من مؤسساتنا، ويسعون - عبر وسائل شتى - لاغتيال (والاغتيال هنا بأنواعه) كل من يُسهِم - بجد وصراحة - في محاربتهم، وكشف دورهم في تلغيم عقول الأجيال.

الثالث: فريق تجاوز التطرف، ولكنه لم يقطع معه تماماً. وهؤلاء لهم تاريخ في التطرف، وفي الحشد لأفكار المتطرفين. ولكنهم - بحكم الظروف، أو تراكم التجربة، أو تنوع مصادر الوعي، أو ذلك كله - تجاوزوا الخطاب المتطرف، ولم يبق منه في أنفسهم إلا ذكريات الهوى القديم والحبيب الأول. وقد أدركوا - بعد لأي - أن خطاب التطرف خطاب مأزوم، وغير مجدٍ في الواقع، وأنه يقود جماهيره إلى وضع كارثي. ولهذا طابوا عنه نفساً؛ كما يقال!.

لكن، ومع كل هذا، يعزّ عليهم أن يروا الخطاب السلفي المتطرف موضوعاً للتشريح الثقافي الذي لا يرحم. وبما أن الحب ليس إلا للحبيب الأول، فالعاطفة تُدركهم، والذكريات تعطفهم على الماضي الجميل. وبهذا فهم يُدركون - فكرياً - جدوى هذا العمل التشريحي، وصوابية الصراحة، ولكنهم - عاطفياً - لا يستطيعون تحمل هذا القدر من الفضح؛ لأنه - في النهاية - فضح للمعشوق القديم. ولا سر في ذلك، فمن يريد أن يعرف حقيقة هؤلاء، فليقرأ تاريخهم الفكري، والتنظيمي، أو شبه التنظيمي.

الرابع: الباحثون عن مكانة اجتماعية يفتقدونها أشد افتقاد. وهم أكثرية الكتّاب الذين يرون الكتابة مجرد مكانة اجتماعية، وليست فاعلية معرفية؛ تؤسس لمستقبل الإنسان. هؤلاء وجدوا أنفسهم في مأزق، بعد أن تمَّ اكتشاف خلايا الإرهاب، وتصاعدت موجة النقد لخطاب التطرف. فهم لم يعرفوا أين يمكن أن يضعوا أقدامهم (= أقلامهم!) في هذا الموقف. ماذا يقولون، غير ما قالوه سلفاً، من تجريم الإرهاب في بعده المادي المتعين؛ في حين أن الذي يجري - أو يجب أن يجري - هو فضح صريح، غير مهادن، للإرهاب.

ماذا يمكن أن يقول هؤلاء؟. خاصة وأنهم يرون الخطاب الليبرالي يقوم بمسؤوليته المعرفية والأخلاقية في مساءلة أفكار المتطرفين. إنهم في حيرة. وحيرتهم هذه نابعة من كونهم ذواتاً اجتماعية؛ قبل أن يكونوا ذواتاً معرفية. إنهم لا يبحثون عن الحقيقة، ولا عن الخطاب الذي يقارب الحقيقة، وإنما هم

مهمومون بمكانتهم الاجتماعية، وكيف تمنحها الكتابة مزيداً من الوجاهة، ولا شيء غير الوجاهة. الكتابة عند هؤلاء مجرد زِيٍّ (بِشْت) اجتماعي، وليست - عندهم - التزاماً معرفياً وأخلاقياً.

هؤلاء يدركون أنهم إذا قاموا - هذا إن استطاعوا معرفياً - بتشريح ظاهرة التطرف، كما يفعل الآخرون، فإن مكانتهم الاجتماعية ستهتزّ من جذورها، وستنفضُّ عنهم الجماهير، وسيشكك فيهم المُريدون. وهم لا يحتملون أقل القليل من ذلك؛ لأن علائق وثيقة ما زالت تربطهم بالتيار الجماهيري (الغفوي) المتماهي مع خطاب التطرف السلفي.

هناك خيار السكوت. وهذا صعب جداً، ليس لأن جماهيرهم تطالبهم بالكتابة المنافحة عن التطرف فحسب، وإنما لأن نجوميتهم ككتاب، لا تسمح لهم بالسكوت، وإلا تراجعت هذه النجومية؛ لأنها تتجاهل الحراك الفكري الساخن، وتغمض أعينها عن حديث الساحة الملتهبة. وهذا ليس في مصلحة النجومية الكتابية، التي يرونها من زاوية نجوميتها الاجتماعية؛ لا غير. أما المعرفة، والالتزام الأخلاقي للمثقف، فهي آخر ما يُفكّر فيه هؤلاء، ربما، لأنه ليس ثمة معرفة حقيقية، في صلب خطاب هؤلاء.

إذن، لا بد من موقف (المرازبة الجحاجح!). أي لا بد من الظهور بمظهر الكبير العاقل، الذي يفصل بين الجميع بالعدل، إنه (الثقيل، إن الجبال المُثّل، أو رزانة الجبال؛ بلغة الفرزدق) الذي لا يميل إلى أي طرف من أطراف الصراع؛ حتى وإن كان الإرهاب أحد أطراف الصراع. ولأنه شيخ حليم وقور، وصاحب تجربة ومكانة، أي من (المرازبة الجحاجح!) - كما تقول العرب في لغتها الشاعرية! - فسيلوم هذا الحليم الوقور، هؤلاء (الليبراليين) وهؤلاء (المتطرفين)، ويصف بالتطرف هؤلاء وهؤلاء، ويدعوهم - بذهنية عشائرية، أو أبوية تتبطرك زوراً - أن يكفوا - بإشارة منه طبعاً - عن الشجار والخصام، وكأن الأمر مجرد شجار عارض في وسط عشائري!.

هذا الدور، يكفل لصاحبه رضا جميع الأطياف، كما أنه يُظهره بمظهر

العاقل المنصف، الذي لا يدين الإرهاب بعنف، وإنما يسعى - فقط - إلى فض الاشتباك، والتأكيد على أن الجميع مخطئ. وطبعاً، الإرهابيون السلفيون جزء من هذا الجميع الذي يخطئ كل أفراده؛ فماذا يعنفون وحدهم؟!. وبداهة؛ يستثني هذا (الوسطي) من هذا الجميع - بوعي أو من غير وعي - نفسه، كيف لا، وهو ذو العقل الراجح، الذي يمارس دوره الاجتماعي (لابد أن تلاحظ غياب المعرفة كسلوك) على أكمل وجه، ولا تذهب بلبه الحادثات، ولا تستفزه هذه الصراعات. إنه الذي يعرف الكثير، ولكنه لا يقول إلا القليل، فدوره ليس في المقال، وإنما تصميت المقال. ليس في الكلام، وإنما في وأد الكلام. ليس في الثقافي، وإنما في نفي الثقافي.

# الفصل الخامس
# مستقبل الإرهاب

## 5 - 1: الأصولية في مرحلة الانحسار

لا يرتاب أحد من المعنيين بالنشاط الأصولي في العالمين: العربي والإسلامي، أن الأصولية بدأت تفقد وهجها الذي تنامى في العقود الثلاثة الأخيرة، وأنها بدأت - منذ خمس سنوات تقريباً - تدخل فيما يشبه مرحلة الانحسار. تراجع المد الأصولي المتطرف الذي تمثله السلفيات الحركية في العالم الإسلامي - جماهيرياً - رافقه تنامٍ في (العنف) الأصولي، وانتقاله من شأن محلي خاص، لا يتجاوز بؤر التوتر الإسلامية، إلى شأن عالمي، يقلق المدنية العالمية، ويطرح عليها أسئلة من داخلها، لم تكن تتوقعها في يوم من الأيام.

لكن، وكما لا يرتاب أحد في ظاهرة الانحسار الأصولي في هذه السنوات الخمس الأخيرة، فكذلك لا يرتاب أحد في أنها - في الوقت نفسه - السنوات الأشد عنفاً في تاريخ الحركات الأصولية الإسلامية في العصر الحديث. وهنا، تتفجر الأسئلة: ما سبب تنامي العنف الديني؟، وما علاقة هذا العنف ببداية مرحلة الانحسار؟، أيهما السبب، وأيهما النتيجة؟، هل زهدت الجماهير في المد الأصولي؛ لأنها رأت فيه الوجه الكالح المتوحش الذي كان يتقنع بمشاريع العدالة لاجتماعية، وتحرير الإنسان من الطغيان، أم أن العنف كان تعبيراً عن بداية الاحتضار، وحشرجة اللحظات الأخيرة، وإحساس الأصولي أن الجماهير بدأت تزهد في مشاريع الوهم التي لا تغني من الواقع شيئاً، والتي كان يقدمها الأصولي الوصولي ليل نهار؟.

أسئلة من هذا النوع ليس هذا سياقها. لكن طرحها في هذا السياق؛ يشد القارئ إلى استبصار العنف من جهة، وإلى استبصار الانحسار من جهة أخرى. وهذا أمر مهم، بل في غاية الأهمية؛ إذ على الرغم من كل ما قيل ويقال عن العنف الأصولي، إلا أن الجماهيرية الإسلامية، لا تزال تنظر للعنف من زاوية واحدة: زاوية العنف المسلح؛ دون النظر إلى التمظهرات الأخرى للعنف الأصولي.

إن اقتصار الجماهير في إدانتها للعنف، على العنف المسلح، هو ما يفسر تعاطفها مع الأخطبوط الأصولي إلى عهد قريب، أي إلى انفجار العنف المسلح في الداخل، وهو العنف الذي بدأ يطالها على نحو مباشر، وهي - للأسف - لا تعي إلا المباشر. لكن عندما كانت الأصولية تسعى حثيثاً، وبكل إصرار؛ كي تمسك بمفاصل الاجتماعي، وتحدد له تفاصيل سلوكه الخاص والعام، لم يكن هناك نفور جماهيري كالذي نراه اليوم؛ جراء العنف المادي.

هذا النفور من التطرف الأصولي، ليس مقصوراً على الجماهيري في الآونة الأخيرة، بل هو نفور بدأ يشعر به كثير من مريدي الأصولية، من المنخرطين في تنظيمها الحركي أو الفكري منذ أمد ليس بالقصير. هناك إحساس بدأ يتصاعد على نحو واضح - ومُعلن في أكثر الأحيان - يعبر عن ضيق باستعباد الأصولية لجماهيرها على أبشع صور الاستعباد؛ لأنه يطال الكثير مما لا تستطيع أن تطاله أكثر الأنظمة شمولية وديكتاتورية في العالم. إنه استعباد يطال التفكير وخلجات الضمير؛ ليصنع منه عقلاً أسيراً كسيحاً، يصبح ملكاً لرموز الجماعة وخطبائها، وأرضية تتربع عليها ديناصورات الخطاب الأصولي المتطرف.

ازداد هذا النفور، إلى حد العداء للخطاب ذاته، خاصة بعد أن اكتشف كثير من مريدي الخطاب - زمن المتعاطفين معه - أنهم خدعوا، وأنهم لم يكونوا يقدمون ولاءهم لله، ولا لدين الله، وإنما يقدمونه لرموز الخطاب الأصولي، ومحتكري تفسير الدين. بعد تفجّر المعرفة عبر وسائل الاتصال الحديثة التي يستحيل التحكم بها؛ اكتشف المُريد الأصولي، أو من هو في حكم المريد، أن

ما تم شحنه به من مفردات خاصة؛ بوصفها مفردات مقدسة من عند الله، لم تكن كذلك، وإنما هي تعبير خاص عن رؤية دينية خاصة بالمتطرف الأصولي، وأن هناك فرقاً واضحاً بين قطعيات الدين ومسلماته من جهة، وبين قطعيات ومسلمات السلفي الأصولي.

عندما يكتشف المريد أنه كان مخدوعاً، وأنه كان مستعبداً باسم الله، ولكن لغير الله، وأن هناك من سرق منه أجمل سنوات عمره؛ ليضيفها إلى رصيد زعامته، فلا بد أن ينفرَ غاية النفور من هذا الخطاب المتطرف. لكن، قليل من يأخذ على عاتقه كشف هذا الخطاب في صلب مقولاته، ويعريه للجماهير التي ما زالت مخدوعة بشعاراته، بينما هي لم تتأمل في مفرداته الأساسية التي يقبع معظمها في الخفاء، والتي هي المرتكزات الحقيقية لهذا الخطاب.

يكتفي الكثير ممن نجا بنفسه من براثن هذا الخطاب الأصولي، بهذه النجاة الفردية الخاصة، ولا يقيم - للأسف - أدنى اهتمام بالضحايا التي يلتهمها هذا الخطاب المتطرف، ويستدرجها كل يوم مروجو هذا الأفيون الخطير. بعضهم كان يقدم الكثير من التضحيات عندما كان منخرطاً في خطاب التطرف. لكنه عندما تحرر من أسره، لم يعد لديه استعداد حقيقي للتضحية من أجل نجاة الآخرين الذين يتساقطون في مستنقع الأصولية كل يوم. وتكون النتيجة أنهم يخسرون أنفسهم، ويخسرهم مجتمعهم، ويصبحون كالمرض العضال. هل من شرط التضحية أن تكون مرتبطة بانتماء حركي؟، أم أن طوباوية ذلك الخطاب كانت أحد محركات الاستعداد للتضحية؟. أم هي خيبة أمل تعقبها مرحلة استرخاء؟. لا أدري، لكن ربما كانت الأخيرة هي الأقرب للحقيقة والواقع.

الانقلاب على الأصولية في ظل تمددها الأخطبوطي في المجتمعات السلفية التقليدية، لا بد أن تكون له تضحيات من الوزن الثقيل. بل هي قد تعني عند كثيرين، إعادة خلق للذات من جديد، وصناعة أبعاد علائقية جديدة؛ لا تنتمي بحال إلى الأبعاد العلائقية التي كان الفرد يتموضع في المجتمع من خلالها.

لهذا يكون الانقلاب الصامت على الخطاب المتطرف هو الأسلم في مثل هذه الحال؛ لأنه انقلاب مكاسب، وليس انقلاب تضحيات.

أزمة الخطاب الأصولي أنه يحس بهذه الانقلابات الصامتة أكثر مما يحس بها غيره، ويتوجع لها أشد ما يكون التوجع، بل ويغضب غضباً مكتوماً في الغالب من جرائها، وإن كان غضبه من الانقلاب الإيجابي (المعلن) أعلى بما لا يقاس. بدأ هذا الخطاب المتطرف يحس بنفور الجماهيري منه من جهة، وبالانقلابات الداخلية من جهة أخرى. لهذا يتزايد تأزمه، ويصبح أشد احتقاناً، وأقرب من أي وقت مضى إلى الانفجار.

لكن، هذا الانفجار الأصولي لا يأتي في صورة انفجار واحد وكبير؛ لأنه يدرك - تماماً - أن الوقت ليس في مصلحته، وأن انفجاراً كهذا، كفيل بالقضاء عليه، أو على الأقل تحجيم نشاطه الحركي. لهذا، يأخذ الغضب الأصولي صورة انفجارات صغيرة متكررة، تستدعيها الأحداث التي تقودها حالة الانفتاح القسري الأممي، وتُشعلها - إبان الحدث - حالة التطرف لديه، تلك الحالة التي - لحسن حظنا في النهاية - ليس لديها أدنى قدرة - ذاتية - على ضبط أعصابها؛ فتمارس عملية افتضاح ذاتي؛ سيؤدي - بالضرورة - إلى ظاهرة انحسار.

على المستوى المحلي، وفي إطار نشاط الأصولية المحلية المتطرفة، قد تكون هذه الانفجارات أشد وضوحاً وجلاء منها في بعض البلدان العربية التي لم تُتْخم بالمفردة السلفية. إغراق سلفيتنا في الماضوية، وابتعادها الشديد عن روح العصر، يجعلها في حالة تأزم دائم وشديد، بحيث ترى في كل نشاط يقع خارج قناعاتها نشاطاً يمس ثوابت الإيمان، أو نشاطاً يمثّل تآمراً على أساسيات الإيمان.

تحاول الأصولية المتطرفة أن تطرح نفسها كأحد الأطياف الاجتماعية التي تمتلك حق الحضور كغيرها من الأطياف. وتعلن - كإجراء مرحلي تكتيكي -

عن نبذها للعنف داخل المجتمع، وضد المختلف الفكري. تفعل ذلك؛ لأنها تحس أن مجريات الأحداث ليست في مصلحتها، وأنها إذا ما أصرت على الاشتباك المادي مع المختلف، فسوف يتم إقصاؤها من المجتمع بقوة النظام. لهذا، فهي تعلن أنها تقبل بالحوار، وأن الحوار هو آليتها (الممكنة) في الوقت الراهن لممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مجال الثقافة وميدان الأفكار.

لكن، ولأنها تبدي ما لا تخفي؛ فإنها سرعان ما تتعرى أمام الجميع، وتبدو لغة التسامح كزي يُخلع عند احتدام العراك في حلبة الصراع. تكشف الأصولية المتطرفة عن حقيقة قناعاتها، رغماً عنها؛ لأنها لم تتعود ضبط الأعصاب أمام لغة الاختلاف. لقد تعوّد الأصولي المتطرف لغة الاتفاق والامتثال التام داخل المنظومة المتطرفة، ولغة القتل والنحر والتفجير مع كل ما هو خارج هذه المنظومة!. وهو لا يستطيع الخروج - حقيقة - عما اعتاد.

كثير من المفكرين والمثقفين يغترون بالتسامح الظاهري الذي يُبديه الخطاب الأصولي المتطرف، ويعتقدون أن هذا يمثّل بداية للتسامح، أو - على الأقل - ترحيباً بسماع الاختلاف. أنا لا أُخْدع بمثل هذا الإعلان التكتيكي الذي أراه مستعصياً على الصمود؛ حتى في إطاره المرحلي. لا أنخدِع بهذا المكر المكشوف، لا لأنني أدعي امتلاك ذكاء متجاوز، قادر على قراءة مكنونات الضمير السلفي الأصولي، وإنما لسبب بسيط جداً، وهو أن المقولات الإقصائية المتطرفة عند الجماعات السلفية الأصولية، تقع في صلب بُنيتِها العقائدية، تلك المقولات التي تدعو إلى قتل المخالف، بعد إدانته بمفردات التكفير والابتداع!.

طالما تغنَّى الأصولي المتطرف بنحر المخالفين، وطالما سوَّد الصحائف في ضرورة قمع المبتدعين بحد السيف أو السكين. أما لغة الهجر والتعنيف والزجر. . .إلخ، فهي من (الآداب!) التي يجري التعامل بها مع المخالف في أدنى درجات الخلاف، حتى داخل الخطاب الأصولي ذاته، وبين أبنائه الطائعين المخلصين؛ فكيف مع غيرهم، من بقية المحرفين؟!.

يمكن أن نصدق دعوة الأصولي إلى نبذ العنف، في حال واحدة، وهي أن يقوم بنبذ مقولات العنف والإقصاء التي تؤطر معاملة المخالف في التراث الأصولي. إذا قام الأصولي بمراجعة شاملة لتراثه الذي يعتمد عليه، وأعني تخليه عن هذه المفردات السلفية التي تدعو لقتل المخالف، ففي هذه الحال، يمكن أن نصدقه، وأن ندخل معه في حوار حقيقي، يحترم كل طرف الآخر. لكن الأصولي لن يفعل ذلك؛ لأنه إذا فعل، فلن يكون - حينئذٍ - أصولياً.

يُؤكّد كل هذا، أن الذين كانوا ينتمون بشكل أو آخر إلى الخطاب الأصولي المتطرف، جرى نبذهم خارج الخطاب، وذلك بتضليلهم أو بتبديعهم؛ لمجرد أنهم مارسوا شيئاً قليلاً من النقد بحق المقولات المتطرفة؛ ولأنهم انخرطوا عملياً في لغة الحوار، مع أنهم لم يتخلوا عن ثوابت (أقصد: الثوابت الكبرى) الخطاب السلفي بحرفيته الأصلية. لكن الخطاب السلفي الأصولي المتطرف، لا يقدر على ممارسة شيء من التسامح، حتى مع من شبَّ عن الطوق من أبنائه.

إذن، هناك فرق كبير بين الدعوى المعلنة الآن من قبل التيار الأصولي المتطرف، وبين حقيقة قناعاته التي يُلغّم بها عقول مُريديه السُّذج. انفجارات الغضب الأصولي المتفرقة عندنا، على الرغم من محدوديتها، تكشف عن الوجه المخفي الذي تكشفه قوة الإعصار. ومن الغريب أن يُفاجأ بعض المثقفين بمثل هذه الانفجارات الأصولية، وكأنهم قد صدقوا الدعوى المعلنة من قبل هذا التيار.

قد يستاء بعض المثقفين وقد يحتار، لما يراه من مظاهر هذا الغضب الأصولي الذي يعبر عن حالة بدائية متوحشة، وكأنه كان يعقد الآمال على التسامح الأصولي المعلن في راهنية اضطرار. من جهتي؛ لا أستاء أبداً من هذه الانفجارات الأصولية الغاضبة، لأنني أراها تكشف - صراحة - عن حقيقة هذا التيار أمام الجماهير التي تقف في كثير من الأحيان موقف الحياد من حوار الأفكار. تتوقف الجماهير، وتسمع من الجميع، وقد تغتر بما يبديه الإعلام

الأصولي من استعداد كامل للحوار، وأن المسألة تكمن في منحه الفرصة لممارسة هذا الاستعداد.

مشكلة الجماهير، بل وكثير من المثقفين، أنهم لا يعرفون - أو لا يستوعبون - المنطلقات الأساسية للأصولية المحلية. وإذا عرفوا شيئاً من هذه المنطلقات، فإن كثيراً منهم لم يطّلعوا على علائق هذا الأخطبوط الأصولي. فيتصورونه خطاباً معزولاً من الناحية الحركية، وإلى حد كبير من الناحية الفكرية. بينما الواقع يحكي عكس ذلك؛ لأن لغة التطرف (اللغة بمفهومها الثقافي الواسع) لغة سائلة، تجد لها مجالاً واسعاً للاستنقاع في كثير من مسارب خطاب الأسلمة المعاصر. نقاط الالتقاء التي تكفل شيئاً من التعاطف الفكري والحركي مع ظاهرة التطرف الأصولي، أكثر بكثير من نقاط المفاصلة التي قد تقف عند حدود الحركي، مع اتفاق شبه تام في المفردة الأصولية.

محاولات الإسكات والإصمات التي يمارسها التيار الأصولي المتطرف، قد تُضِرُّ بخطاب الانفتاح على المدى القريب، بل والقريب جداً. لكنها تفيده - وتضر بالخطاب الأصولي في الوقت نفسه - على المدى البعيد. لا يمكن - في حالة الانفتاح القسري - أن تقبل هذه الجماهير، أن تَرْجع بها ألف سنة إلى الوراء؛ حيث المجتمع الطالباني البدائي!. المكتسب الحضاري الذي بدأت الجماهير تلامسه بأطراف وعيها، لا يمكن أن يقتلعه العنف الأصولي، خاصة إذا حاول اقتلاعه بلغة العنف، تلك اللغة التي تكشف عن سرطان الطلبنة الذي ما زال يسري في خلايا دراويش التطرف.

طبعاً، قد تأخذ الممارسات الأصولية، في سعيها الحديث إلى إسكات كل من يتكلم على غير إيقاعها، لغة تبدو - في ظاهرها - أقل عنفاً. وهذه الممارسات تعتمد الوشاية والنميمة والاستعداء. وتحاول توظيف كل شيء لمنع هذا القلم أو ذاك، وبتر هذا اللسان أو خنق تلك الكلمات. لكنها ممارسات تعترف بالهزيمة العلمية، بداية من وجودها، وانتهاء بلغتها.

من يمتلك قوة الحجة، فإنه هو من يستطيع الإقناع. ومن يستطيع الإقناع، فلا ضير عليه من أن يتكلم الجميع؛ لأن الحق ومنطق العلم سينتصر في النهاية. كثيراً ما يدعوني بعض المخالفين إلى الصمت. ويكون جوابي لكل من يطالبني بذلك أنك أحد شخصين: إما أنك عالم بما أقول، ولديك ما تؤكد به خطأ مقولاتي؛ فحينئذ تستطيع الرد العلمي عليَّ، ووسائل النشر ليس لها حصر، وإما أنك لا تدري، أي ليس لديك ما تؤكد به خطأ مقولاتي، فلا وجه لاعتراضك ابتداء؛ فضلاً عن أن تمارس لغة الإصمات القسري.

إن كل محاولة - غير علمية - تحاول وأد الأقلام، لا تزيد الأقلام إلا قناعة بمقولاتها، بل وتجعلها تصر على بقاء القلم ندياً، قادراً على الكتابة، ولو بحبر من دم الوريد. إنها لغة تحدٍ وتضحية. وجوابي عن كل محاولة من هذا النوع (غير العلمي) ما قاله الشاعر الجاهلي الصعلوك - وكلنا معشر الكتاب ما بين صعلوك أو متصعلك - : «وعُدت كما أبدأتُ والليل أليل»؟.

## 5 - 2: تطرف ما بعد الإرهاب؛ استسلام أم مهادنة؟

يبدأ الإرهاب من التطرف؛ كمقدمة أولى. وهي مقدمة حتمية؛ لا يمكن أن يصبح الإرهاب ظاهرة بدونها. التطرف حالة من الكمون الفكري والنفسي الذي يخرج بعد ذلك إلى الواقع في صورة التطرف اللغوي (= فتاوى التطرف التكفيرية) أو المادي (= التقتيل والتفجير) تجاه الآخر المختلف. هذا الترابط العضوي العميق بينهما، وغياب الحدود الفاصلة بين المرحلتين، هو ما يجعل كثيراً من الدارسين لهذه الظاهرة، يضعونها تحت مسمى واحد، وهو مسمى: الإرهاب.

في مجتمعنا هناك نفور واضح من الإرهاب، يقابله تسامح ظاهر - من قبل الجماهيري - مع التطرف. الجماهير بطبعها تتأثر بالمباشر والمتعين المادي، وتدرك خطورته على نحو فطري؛ فيبدو هذا النفور قي صورة إدانة واضحة لهذا السلوك الإجرامي الذي يطال أمنها على نحو مباشر. بينما وعيها بخطورة الفكر

المتطرف يتراجع إلى حدوده الدنيا. بل ربما قادتها لغة التطرف التي تتلبس الديني إلى نوع من التعاطف المضمر معه. هذا التعاطف الناتج عن جهل بمكونات الرؤية المتطرفة، يمنح التطرف فرصة التمدد السرطاني في خلايا النسيج الجماهيري.

هذا النفور الجماهيري الطبيعي من الإرهاب، هو الذي هيأ الأرض لهزيمة الإرهاب، وجعل منه ظاهرة في طريقها إلى الزوال. هزيمة الإرهاب في السنوات الأخيرة، هزيمة كانت متوقعة رغم التحدي الذي كان يفرضه تغلغل إيديولوجيا الإرهاب في تيار التشدد الديني عندنا. ولولا هذا النفور الجماهيري من عمليات التفجير والقتل؛ لما أمكن تحقيق هذا النجاح الأمني المطرد في هذا المجال.

لكن، مشكلتنا تكمن في الذاكرة العربية. وهي ذاكرة قصيرة المدى. فبينما كنا قبل سنوات نفحص كل شيء؛ بحثاً عن أي كمون إرهابي على مستوى الفكر، ونكاد نرتاب بأنفسنا من شدة التيقظ لهذا الفكر السرطاني الجهنمي، أصبحنا - الآن - غير مكترثين لما يبدو لنا بين الحين والآخر من مظاهر التطرف الفكري، لا لشيء، إلا لأن الإرهاب قد تراجع من مساحات الواقع العملي، وانخفضت معدلات التفجير والتدمير على نحو واضح. إن ارتباطنا - وعياً - بالمباشر المتعين، جعلنا نتوقع أن الإرهاب قد أعلن استسلامه النهائي لنا؛ بمجرد أنه اضطر إلى التراخي المؤقت عن تنفيذ مشروع الانقلاب.

أمر يدعو للدهشة والعجب؛ أن نتوقع هذا الاستسلام النهائي؛ من غير أن نمتلك المبررات الواقعية التي تمنحنا الحق في هذا التوقع. بل إن الواقع بقدر ما يعكس هزيمة الإرهاب المسلح، بقدر ما يشي بنوع من الاصطفاف - غير المسلح - حول مقولات التطرف التي أنتجت هذا الإرهاب.

إذن، وبوصف التطرف القاعدة الفكرية - وإلى حد كبير المادية - التي يقف عليها الإرهاب المسلح، وبوصفه الامتداد الفعلي لظاهرة الإرهاب في

الجماهيري، وبوصف الجهة المُوَكلة من قبل الإرهابي بإضفاء الشرعية على العمل المسلح؛ فإن قراءة موقف التطرف من الإرهاب في أطواره الحرجة (في السنوات الخمس الأخيرة) سوف تعطينا نوعاً من الإجابة عن سؤال المقال.

نلاحظ أن التيار المتطرف قد مارس ثلاث عمليات تكتيكية في تعاطيه مع ظاهرة الإرهاب عندنا. فشلت الأولى والثانية، وما زالت الثالثة في طور التجريب المعلن. الأولى كانت مع بداية العمليات الإرهابية، وفي فورتها، التي تمثلت في الشهور الستة الأولى، حيث كان هناك صمت مريب من قبل رموز هذا التيار المتطرف، إلى درجة يكاد فيها أن يكون نوعاً من التأييد الضمني. هذا حال الكثير من رموز هذا التيار، فضلاً عن أفراد محدودين أعلنوا التأييد صراحة، بوصفهم يتحدثون عن مبررات الإرهاب.

إذن، الموقف الأول للتيار المتطرف كان في السكوت من ناحية، والتأييد الضمني من ناحية أخرى. لقد اتخذوا هذه العملية التكتيكية الأولى؛ لأنهم راهنوا عل نجاح الإرهابيين في إحداث خلل عام، خلل يسمح لهم بالعمل الميداني - بحرية أكبر - من ناحية، ولأنهم أرادوا الابتزاز من ناحية أخرى، على صورة مكتسبات مؤسساتية، تكفل لهم السيطرة التامة على القرار السياسي. لقد كانوا يتوقعون أنه وبمجرد إعلان المُبررات (الدينية!) للعمليات الإرهابية، وأنها تجري لله وباسم الله، سوف تلتف حولها الجماهير، وستُصنَع من نواتها الميليشيات المسلحة التي يراد لها أن تبسط نفوذها على الداخل؛ كمرحلة أولى.

لكن، ما حدث، كان عكس ما توقعه التيار المتطرف، وكانت نتائج المواجهة مخيبة لآمالهم إلى حد بعيد. ففي الوقت الذي كان فيه الإرهاب يحاصر أمنياً وجماهيرياً؛ فيخسر التيار المتطرف بعض المتعاطفين، كان الإرهاب كالمحاصَر الحائر، يضرب في كل ما يمكنه، من غير تمييز، كنتيجة طبيعية لتضييق الخناق عليه من جميع المنافذ، ومن ثم، تضاؤل مساحات الخيار أمامه. فلم يبق أمامه إلا خيار الانتحار. وهذا ما اضطره إلى تنفيذ عمليته

الشهيرة في مبنى (مرور الرياض)، إضافة إلى استهداف رجال الأمن في كل مكان، بوصفهم هدفاً أولياً في المواجهة التي بدأت تقودهم ولا يقودونها، إذ لا خيار!.

كان الإرهاب يدرك أنه في هذا السلوك الأخير يخسر الكثير، وأن لا أحد - من غير تيار التطرف - سيتعاطف معه في هذه الحال التي بدأ فيها الحرب المعلنة على مجتمعه الذي يتخذه - في الوقت نفسه - موضوع خطابه. لقد كان يدرك ذلك، ولكنه كان قد دخل طوراً من أطوار المواجهة، بحيث لا يستطيع التراجع عنها بأي حال من الأحوال. لقد أدرك أن هذه المواجهة التي أصبحت حرباً على المجتمع بالدرجة الأولى، هي مواجهة مكتوب عليها الفشل؛ لأنها مواجهة مع ما كان الرهان عليه، أي على التأييد الجماهيري للإرهاب.

ما يهمنا هنا، هو موقف التيار المتطرف وهو يرى الجناح العسكري له وقد بدأ المواجهة المسلحة مع المجتمع. لقد أدرك تيار التطرف خطورة الموقف على وضعه - كتيار يسعى للهيمنة الكاملة - في المجتمع. إذن، ما الحل لوقف هذه الخسارة الفادحة التي أصبحت تواجهه في جناحه العسكري من ناحية، وفي مقولاته المتطرفة التي كان يُروّجها من ناحية أخرى؟.

لإنقاذ الموقف، ولوقف الهزيمة التي أوشكت على التحقق، عمد بعض رموز التيار المتطرف إلى طرح بعض مبادرات الهدنة مع الدولة!. وهي مبادرات معلنة. وكانت لغة الهدنة استفزازية من ناحية، ومريبة في إيحاءاتها (= العلاقة بالجناح العسكري للإرهاب) من ناحية أخرى. كانت المطالب أو الشروط لوقف العنف، تتجه إلى مضمون واحد؛ لا غير، وهو أن يكون التيار المتطرف هو الحاكم الفعلي للمجتمع، بل والذي يُحدّد له تفاصيل التفاصيل من سلوكياته؛ إلى درجة لا توجد حتى عند أشد الدول شمولية واستبداداً. كان المقصود أن يظفر الجناح السياسي للتطرف بما عجز عنه الجناح العسكري، بضغط من الجناح العسكري!.

طبيعي أن يكون هناك رفض صارم لهذه الشروط التي يحاول الجناح السياسي للإرهاب فرضها على المجتمع؛ لأنها لا تعني أكثر من نجاح الإرهاب في إحداث انقلاب لم يحلم به فيما لو نجح عسكرياً. تنازل المجتمع المتنوع عن طبيعته التي ارتضاها لمصلحة تيار محدود متطرف، يعني وضع المجتمع كله في جيب هذا التيار الطالباني، ومن ثم إعلان عن (حكومة طالبان في جزيرة العرب)؛ كما يقولون!.

هذه العملية التكتيكية الثانية للجناح السياسي للإرهاب، قد تراجعت بتراجع الإرهاب المسلح، وبهزيمته التي جعلت من يتحدث بلسانه يخرس غاصاً بمرارة الهزيمة التي أسقطت ورقته الأقوى في التفاوض. وأصبح تحقيق أي مكتسب على أرض الواقع من خلال الابتزاز المسلح ضرباً من الخيال.

الآن، وبعد أن تمت هزيمة الإرهاب المسلح، فما هو التكتيك الذي ينتهجه التيار المتطرف لتعويض الخسارة التي مني بها على مستوى مواقع النفوذ، وعلى مستوى رواج الإيديولوجيا؟.

إن من يتابع حراك التيار المتطرف - بتنويعاته - يدرك أن هناك عودة لتنظيم الصفوف من جديد. وهذه العودة، ستأخذ الطريقة نفسها التي عمد إليها هذا التيار في الثمانينيات الميلادية. أي أنه سيعمد إلى تهييج الجماهير ضد أي حراك ثقافي تقدمي، وفي الوقت نفسه، سيسعى إلى توظيف المعتدلين من رجال الدين - من حيث لا يشعرون - في هذه المواجهة. أي أنه سيمارس عملية استقطاب لكافة أطياف الديني؛ ليحقق مشروعيته المفقودة من خلالها.

على هذا، فإن ما يتعرض له الحراك الثقافي لدينا من اتهام، أو شتيمة، فضلاً عن الاعتداء المادي، يعكس حقيقة العملية التكتيكية التي يمارسها التيار المتطرف؛ للسيطرة على الحراك الاجتماعي. المواجهة الفكرية التي تُوظف لها بعض المؤسسات الدينية الرسمية، عادت - كما هي قبل عشرين سنة - لغة إقصاء واتهام، بل وتكفير صريح.

التيار المتطرف يرى أنه يكسب من هذه العملية على الجبهتين: الأولى: إحكام السيطرة على النشاط الديني، بحيث يصبح هو الممثل الوحيد للدين. وهذا أمر في غاية الخطورة؛ لأنه - فيما لو نجح - سوف يشطر المجتمع إلى متطرف ديني أو ضال، لا ثالث لهما!. الجبهة الثانية: تحويل الأنظار عن مساءلة مقولات التطرف الكامنة في المنظومة التقليدية، والخروج من مأزق ضرورة المراجعة الفاحصة للأدبيات السلفية التقليدية. إذن، فهو تحوّل من الدفاع إلى الهجوم؛ لاستراتيجية دفاعية في الأساس.

من جهتنا، فإننا مُلزمون - إزاء هذه الحال - بدور فعّال. لا بد من المواجهة. ولمواجهة هذه العملية التكتيكية المراوغة التي يقوم بها التيار المتطرف، لا بد من العمل على ما يلي:

1 - عدم التوقف عن فضح مقولات التقليدية التي تنضح بالتطرف؛ قدر ما تسمح به مساحات الحرية في هذا المجال. يجب أن لا تخمد جذوة الفكر النقدي في هذا المضمار؛ لمجرد أن الإرهاب المسلح قد أصبح في حكم المهزوم عملياً. فالتيار المتطرف قادر - فيما لو تمت مهادنته - على إعادة الوضع إلى ما هو أسوأ مما كان، بل وعلى تحقيق انتصار غير مرئي، انتصار قد يكون أشد من كل ما مارسه عل مدى السنوات الماضية الملتهبة بجنون الإرهاب.

2 - التيار المتطرف يستخدم الدين في هذه المواجهة. ولهذا علينا أن نقوم بتحييد الدين في هذه المواجهة، وذلك بالتعامل مع الإرهاب كتيار سياسي فحسب، تيار يعتمد العنف في سبيل الوصول إلى نوع من الهيمنة. ومع أنني أدرك أنه لا يمكن أن يتم التحييد كلياً في هذا المضمار، لكن لا بد من نقل الوعي الجماهيري به من بعده الديني إلى بعده السياسي. فهذا سيعطي مساحة أكبر لفاعلية الفكر المضاد للإرهاب.

3 - هناك استبسال وكفاح، بل وتضحية، يبذلها التيار المتطرف في سبيل

الوصول إلى الهيمنة التي يطمح إليها. ولا يمكن أن يكون هناك نصر ثقافي على هذا التيار؛ ما لم يكن التيار الثقافي يمتلك هذا الحس الكفاحي أيضاً، هذا الحس الذي قد يُكلّف كثيراً من التضحيات في هذا المجال.

4 - هناك ظاهرة سلبية تطال بعض المثقفين، وهي أنهم يربطون المواجهة بذواتهم. أي يعتبر المواجهة مرتبطة به، ومن ثم النصر أو الهزيمة مقرونة بسياقه الخاص. فإن (كُسر) قلمه - لسبب أو لآخر - تصور أن التيار المتطرف قد انتصر. وهذا يؤدي إلى عدم إعداد الكوادر الثقافية الواعية التي تكون ضمانة للمستقبل، مستقبل الجميع الثقافي، لا مستقبل الأفراد فحسب. لا بد أن يكون بدل كل قلم ألف قلم؛ حتى تتناسل رُؤى التنوير، وتستطيع هذه الرؤى أن تكتسح رؤى التقليد التي تغذي تيار التطرف. وبدون هذا الإعداد (اللاأناني) سيستفحل التطرف في طور المهادنة الجزئية التي ينتهجها الآن.

### 5 - 3: العائدون إلى الله .. توبة المتطرفين!

شهدنا لعشر سنوات مضت، كثيراً من التغيرات التي طالت الخطاب السلفي التقليدي لدينا، وأحدثت شيئاً من الحراك - النسبي - داخل هذا الخطاب، بغية الوصول إلى درجة ما؛ من الانفتاح، أو بغية الالتفاف على الانفتاح القسري؛ بحركة استباقية، تأخذ من الحرية أكثر مما تمنحها. سعيٌ حثيث؛ للظهور بمظهر الانفتاحي العصراني، القادر على الجمع بين عناصر التقليدية، وعناصر الحداثة، كانت نتيجتها التوبة (النصوح!) من السلفي المتطرف. لكنها توبة يمنّ بها المذنبون علينا. ولهذا تأتي عبر تَمَرْحُلٍ زمني، في صورة من صور التقسيط المستريح؛ غير المُريح.

هذه التوبة، أو العودة إلى الله، هل تجيء لمصلحة الزمن الجديد، الذي بدأ يفرض شروطه على الجميع، أم هي لحفظ ما بقي من أشلاء خطاب عنفي مُدمِّر، تمزق - بعد فضيحته - كما تمزقت أشلاء أبنائنا، وكما تمزقت من قبل

ذلك عقولهم الغضة، بقوة طاقة العنف الفكرية التكفيرية، المضمرة في نسيجه الداخلي، إلى درجة يستحيل معها التميز بين متشابهات هذا الخطاب؟!.

ظاهرها أنها عودة، وعفا الله عما سلف من إرهاب!. لكن، في مجال الإيديولوجيا، وعالم لأفكار، لا تتشخصن المسائل على هذا النحو، الذي يجعلها متعلقة بالمواقف المتمرحلة لأصحابها. إنها تأخذ قوة الدفع الذاتي، بقدر الطاقة الكامنة فيها، والتي تجد مصدرها في قوة السياق الثقافي نفسه، أو من ظروف المرحلة. ولهذا تحتاج إلى أفكار بذات القوة، وبذات الصراحة، وبذات الاتساق مع السياق؛ حتى تستطيع الوقوف ضد طوفانها الغاشم. لا يكفي أن تؤسس خطاباً جماهيرياً واسعاً، وعلى امتداد عقدين من الزمن، ثم تتراجع عنه بكلمتين، في برنامج فضائي عابر. وكأن هذا يكفي لاستصدار صك براءة من الإرهاب.

يقول أحدهم في مطلع تسعينيات القرن الميلادي المنصرم، متحدثاً عن إسلامية السودان، وأن المسلم يفرح بأن: «الحجاب الشرعي فرض على البنات في المدارس جميعاً، كمرحلة أولى لفرضه على المجتمع كله». هكذا، بلغة الفرض، التي يصرح الإسلامويون اليوم بأن وصولهم إلى السلطة، لا يعني التحكم في حريات الناس، وإنما سيدعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة!.

إشكالية هذا الخطاب المتطرف، ليس في أنه خطاب غير متسق في بنتيه الداخلية فحسب، وإنما هو غير متسق مع حراك الواقع أيضاً. ومسألة حدود التدخل في خصوصيات الناس، ليست مسألة ثانوية، بحيث يُصرَّح بها - بكل قوة - في موطن، ويتنازل عنها - بحياء وخفة، وبمكر أحياناً - في موطن آخر. قد يُعدُّ هذا المتطرف أحسن من كثير من أترابه، ممن سكت ولم يصحح؛ فلم يعد معروفاً إلى أين يريد أن يتجه بجماهيره التي يقودها أو تقوده!، والتي تنتظر الحق من مشكاة الإلهام الأصولي.

صاحب النص السابق كان في غاية الصراحة؛ عندما كان يُعبّر عن الفكرة

الأصولية في تمظهرها الغالي. ولكنه - الآن - يتراجع على مراحل، ويمنح التوبة بالتقسيط. إنه هو القائل في محاضرته التي عنوانها: (حي على الجهاد) قبل أكثر من عشر سنوات: «إن من السذاجة أن نتصور أن الإسلام ينتصر وينتشر عن طريق الدعوة السلمية فحسب». وعندما تأتي هذه الجملة في سياق: حي على الجهاد، فإن المقصود منها واضح، وهو الذي فهمه منه جمهوره، وسارع - بعضهم - بالتقرب إلى الله بتنفيذ هذا المنحى العنفي، بكل عزيمة وإصرار.

هناك من صدق هذه الدعوات العنفية وأمثالها. والنتيجة ما رأيناه بأعيننا. ومن الغريب أن صاحب هذا النص، دائماً ما يُصرح بأنه لم يكن من المؤيدين لذهاب أبنائنا لبُؤر الصراع في العالم الإسلامي. قد يكون ما يقوله صحيحاً؛ على وجه من الوجوه، أي أنه لم يدع إلى الذهاب إلى هذا المكان أو ذاك على وجه التحديد. لكن، الجماهيري الذي يسمع هذه الدعوة للجهاد، ثم يسمع التأكيد على أن نشر الإسلام ونصرته لا تتأتى بالطرق السلمية وحدها، فلا بد أن يتحفّز للقتال؛ ما دام داعي الجهاد يرفع صوته عالياً. لكن، ولأنهم شحنوا بهذه المفاهيم، ولأن هذا وأمثاله - من جهة أخرى - لم يأبهوا لغير مواطن أقدامهم؛ لم يجد الشباب المُعَد للقتال على هذه الصورة، إلا جبهة واحدة في متناولهم. وكانت هذه الجبهة، هي: نحن، مجتمعاً ووطناً.

عندما يتم إعداد محاضرات على هذه الدرجة من الخطورة، التي تعتمد التجييش الإرهابي المسلح، وعندما يصرح صاحبها واعداً جماهيره الساذجة بأنهم سينتصرون على الغرب أجمع، بقوله - في جهل فاضح - : «إنه لو وجد المسلم الواثق بدينه ومستقبله، والذي يعلم أنه لا حل إلا بالإسلام، ويحرك طاقاته في هذا السبيل، لأدركنا حقاً ويقيناً وصدقاً، لا نقول سوف نحرر بلاد الإسلام منهم، بل نملك حتى موضع أقدامهم». هكذا يقول، وهكذا يقول منظرو التيارات الأصولية. ثم يدّعون أنهم دعاة سلام. فمن يصدق؟!.

إن الجماهير المتعلقة بهذا وأمثاله، والمندغمة في نسيج هذا الخطاب السلفي المتطرف؛ عندما تُوضَع في هذا السياق الذي يؤسس لعقلية الغزو، فلا

بد أن تفرز لنا من يمسك بندقيته (= التي تشبه بندقية منقاش) ليسقط بها الحضارات، ويملك موضع أقدامهم، كناية عن التمكن من السيطرة، كما في لغة هرقل الروم.

لقد حشد هؤلاء كل هذه الجماهيرية الواسعة، بمثل هذا الخطاب الشعاراتي الغوغائي المدمر، وبالعموميات المتلبسة بالمقدس. إن ترويج العبارة العائمة المائعة: «الإسلام هو الحل»، لا أدري - حقيقة - ماذا يقصدون بها على وجه التحديد والتصديق. حل ماذا؟! وكيف؟!. إن كان مقصودهم الحل لإشكاليات التخلف الحضاري، فمعروف الإسلام دين، يُمَهِّد الدنيا لتكون طريقاً إلى الآخرة، ولا عناية للدين - عناية ضدية أو مَعيّة - بهذه المسائل. وإن كان مقصودهم حل الإشكاليات الوجودية المتعلقة بالمصير الإنساني، التي يمثل الدين أفضل الإجابات عنها، فهذه الإشكالية لا وجود لها في المجتمع المسلم، الذي يؤمن بالإسلام ديناً حقاً من عند الله عَزَّوَجَلَّ - والذي لا تمثل المسائل الوجودية قلقاً كبيراً له؛ لأنها محلولة بصريح الدين.

ما يعانيه المسلمون اليوم ليس إشكالاً دينياً، وإنما هو - كما أكرر دائماً - إشكال حضاري، بسبب التخلف المُروّع الذي ينخر في جسد العالم الإسلامي. والدين لا يكون حلاً لما ليس في سياقه. فطريق التقدم الحضاري - ولا أتحدث عن الهيمنة وغزو العالم! - واضح. وهو لا يحتاج لأكثر من إرادة، وشجاعة للخروج من أسر الوعي الماضوي الخانق. وهذا هو المحك الذي نتقدم فيه خطوة، ونتأخر عشرات الخطى، في صورة انتكاسات لا تنتهي، يجرنا إليها الخطاب التقليدي الأصولي، سواء في نزعته القوموية المتعنصرة، أو الإسلاموية الأممية. فاختلاف المحتوى، لا يعني اختلاف البُنى والوظائف.

إن الحل الذي يقصدونه في شعار: الإسلام هو الحل، هو الحل لحالة الصغار الحضاري التي يستشعرونها بعمق، ولا يجدون المقدرة على الشراكة في مسار الحضارة المتقدم، فضلاً عن المنافسة فيه. ولهذا، لا يجدون سبيلاً غير سبيل لغة العنف المسلح الذي يتوهمون أنهم سيغزون به العالم، وسيسقطون به

الغرب، الذي يجرحهم - بتفوقه الأسطوري - في أعمق أعماقهم. ولهذا، يريدون إسقاطه، ويتمنون سقوطه، ويحلمون بتراجعه، ويُروّجون لانهياره الوشيك.

ليس هذا مني قراءة استبطانية لمقولاتهم، ولا تأويلاً يبتعد عن المنطوق المباشر للخطاب الغفوي. بل هو ما يُصرّحون به، وخاصة في زمن العنف الغفوي، عندما كان هذا الخطاب يستطيع التصريح، بما لا يستطيع التصريح به الآن. إن صاحب النص السابق الذي يعد جماهيره بالسيطرة على موضع أقدام الغرب، لم يكن يخجل أن يستشهد بقصيدة ركيكة في كره أمريكا، تنضح بالعدوان غير المبرر، وبتضخم عقدة المؤامرة إلى درجة الهذيان. ماذا نتوقع من محاضر يردد على جماهيره البائسة مثل هذه الأبيات:

أنا ضد أمريكا إلى أن تنقضي    هذي الحياة ويوضع الميزان

بغض لأمريكا لو الأكوان ضَمّـ    ـت بعضه لانهارت الأكوان

من غيرها زرع الطغاة بأرضنا    وبمن سواها أثمر الطغيان

وإذا ذئاب الغرب راعية لنا    وإذا جميع رجالنا خرفان

لا أدري لماذا تذكرت بعض القنوات الفضائية الغوغائية، عند قراءة هذه العبارات المكدسة، التي تسمى، أو - على نحو أدق - يسميها قائلها: أبياتاً. أن تخرج هذه (الأبيات!) من ضيف يمثّل ثلاثة أرباع مجنون على قناة الجزيرة، فهذا مفهوم ومقبول في سياق الغوغائية الفضائية التي تمثل الجزيرة صورتها الواضحة. أما أن تصدر مثل هذه الأبيات في محاضرة دينية، تدَّعي أنها تؤسس لمشروع إسلامي حضاري، فهو مما يصعب فهمه، فضلاً عن تفهمه؛ إلا على سبيل فوضى المجازات.

إنها آلية تجنيد الأتباع، حشد الرعاع، لا فرق. وعندما يتصور الأتباع البؤساء أن هذا الرجل الجالس أمامهم، والذي يرفع المصحف بيد، والبندقية بيد أخرى، يعدهم بأنه سيهزم عدوهم، ويصورون أنه يمتلك وعداً من الله

بذلك، فلا بد أن يصدقوه، وأن تأخذ الحماسة شريحة كبيرة منهم إلى المواجهة، خاصة عندما يتصورون أن ما يفصل بينهم وبين النصر الكبير على الأعداء، ليس أكثر من ساعد رخو، وبندقية مُهرَّبة، وطلقات هوجاء في العراء.

الله يقبل التوبة من عباده؛ فلماذا لا نقبلها نحن؟. هكذا يقول بعضهم مبرراً ومُعذّراً. وسواء أتى هذا السؤال الاعتراضي كسؤال صادر عن غباء مستحكم، أم أنه كان من قبيل التغابي المتذاكي، فلا شك أن من يُخدَع به كثير، لا بقوة من منطقه، وإنما لإحالته إلى سياق المقدس الديني. فالسؤال يريد - قصد أم لم يقصد - أن يقيم تعارضاً موهوماً بين إرادتين: إرادة الله - عَزَّوَجَلَّ -، وإرادتنا؛ كبشر ضعفاء، نريد محاسبة البشر على أخطاء الماضي.

يصح هذا الاعتراض؛ لو أننا نناقش المسألة من خلال رؤية دينية خالصة، تبحث في شروط غفران جريمة التطرف في الآخرة. بينما نحن - وبكل إيمان وتسليم - نُوكِل أمر الغفران الأخروي إلى الله. نحن لا نتحدث عن قبول توبتهم عند الله، وإنما عن قبولها في الشرط الاجتماعي، الذي لا يهتم إلا بنتائج الأفعال والمقولات على أرض الواقع.

ونمزيد من إيضاح هذا الأمر الواضح جداً، ولكنه الملتبس - لسبب ما! - على جماهير التيار الغفوي، نُذكِّر الجميع بأن القاتل أو المحرض على القتل، قد ارتكب - بالقتل أو التحريض - جريمة بحق الله وحق الناس. فهي جريمة دينية روحية، كما أنها جريمة قانونية. ولو أن القاتل تاب إلى الله، وتاب الله عليه، فإن هذا لا يُعفيه من العقاب الدنيوي الذي يصل إلى حد الإعدام. معظم المحكوم عليهم بالقصاص أو الإعدام، يُراجعون ماضيهم، ويتوبون إلى الله - عَزَّوَجَلَّ - بصدق لا يتوافر مع اتساع الأمل. ومع هذا، لم يقل أحد - بمنطق شرعي أو قانوني - إن توبتهم تعفيهم من الحساب الدنيوي، الذي يهتم بالواقعة المباشرة وأضرارها، ولا علاقة له بالحساب الأخروي، الذي لا يعلم غيبه إلا الله.

خطاب التحريض الخَوارجي، الذي زرعه في بيئتنا السلفيون المتطرفون،

وأسسوا له بكم هائل من المحاضرات والنشرات والكتيبات، لا يكفي فيه البيان العام المائع، فضلاً عن إشارات التراجع المترددة بين الحين والآخر. خطاب ما زال مرصوداً، بل ومستعاداً من قبل بعضهم، ومُوزَّعاً على مواضيع شرعية في أساسها، لا يمكن أن تكون التوبة منه بتناسيه والسكوت عنه، والبحث عن طريق آخر للجماهيرية المأمونة؛ حسب مقتضيات الحال!.

عندما يُحدّد أحدهم منهج الأوائل الأفاضل!، بحالة استنفار، تستعد لبذل الأرواح في سبيل تحقيقها، ولا يُحدّد الهدف، وإنما يجعله عاماً، مفتوحاً على ما تقود إليه إحداثيات الواقع، فإنه يعني التحضير لأجندة خاصة، يُراد لها أن تتجاوز الإطار النظامي، إلى ولاءات إيديولوجية أممية، تخضع لأوهام الأممي، على حساب الواقعي. هذا ما يُصرِّح به أحدهم (وهو رمز صحوي/غفوي كبير) قبل خمسة عشر عاماً بقوله: «ما الذي يمنع أن ينبري من هذه الأمة [لفظ الأمة عام هنا، لا يتضح المقصود منه] رجال مجاهدون همهم الجهاد في ميدان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإصلاح بكل وسيلة وبكل سبيل [لاحظ: فرض الرؤية بكل الوسائل؛ دونما تحفظ من أي نوع] ولو ذهبت أرواحهم في هذا السبيل».

نحن أمام نص خطير، لا يتحدث به صاحبه عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي نعرفه في مؤسسته الرسمية العتيقة، ولا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي نمارسه جميعاً، أي يمارسه رجل المرور، والمراقب التجاري، والمرشد الديني، والنظام الإداري المدني . . إلخ. إنه الجهاد!. وكيلا يعتذر بعضهم بعمومية لفظ: الجهاد، فإن المُحاضر يُحدده بجهاد يحتاج لبذل الأرواح. إذن نحن إمام نص يمارس العسكرة بصراحة. وهي عسكرة تريد أن تفرض رؤيتها بكل وسيلة وبكل سبيل ولو دفعت ثمناً لذلك أرواحها.

يبقى السؤال: هل تمت التوبة حقاً من هذا النص، أو حتى مراجعته، وإعادة ترتيبه، بحيث لا يكون عسكرة أممية، تضع الأرضية الفكرية لتأسيس مليشيا عابرة للحدود؟. طبعاً، لا، ولا يمكن في سياق الأجندة الخاصة أن تتم

التوبة من هذا النص، وأمثاله؛ لأن التوبة من هذا تنسف المشروع الصحوي/ الغفوي من أساسه، بل وتقضي على المبرر (الحقيقي!) لوجوده.

إن صاحب هذا النص، والذي هو رمز غفوي رائد - في بداية التسعينيات - للشاب الغفوي، يُدرك أن خطابه متطرف جداً، ويدرك أن إدراك هذا من قبل أي فاحص ليس صعباً، وإنما هو واضح بمجرد التأمل الواعي لمقولاته. ولهذا سارع - آنذاك - إلى إلقاء محاضرة بعنوان: (حقيقة التطرف) ليقطع الطريق على التهم الموجهة إليه، وإلى خطابه. لكن هذه المحاضرة كانت - أيضاً - تأسيساً لخطاب التطرف. فهو يقول فيها - نصاً - : «هل تعلمون أن كتاب (معالم في الطريق) يُعلّم القارئ كيفية صناعة القنبلة اليدوية؟ كلا . . هل هو يعلم الإنسان كيف يُنظّم مسيرة في الشارع؟ كلا . . هل هو يدرب الناس على حرب الشوارع؟ كلا . . هو يرسم منهجاً للدعوة، وما فيه إلا الحجة».

إن من الغباء الاستهانة بفهم الجماهير - فضلاً عن المثقفين - إلى هذه الدرجة من الاستغباء الغفوي. إن كتاب هتلر: (كفاحي)، لا يؤسس لأي شيء من العنف الذي ذكره هذا المحاضر، ومع هذا فهو روح الحركة النازية التي تسببت في موت ما يناهز الستين مليوناً من البشر، بطريق مباشر أو غير مباشر. وسيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ من حيث هو مفكر إسلامي، أكبر من أن يستوعبه هؤلاء، ولكنه - مع هذا - قابل لأن تختزله العقول الجافة المتحجرة، وتُحوّله إلى مفردات تكفير متناسلة باستمرار. وبأي حال، فكتابه العتيد: (معالم في الطريق) خاصة، كتاب له ظرفه الخاص، ولكنه - في سياق التلقي المباشر - كتاب تكفيري بامتياز. وعندما نصل إلى تأكيد وقوع المجتمع في دائرة الكفر البَواح (= جاهلية القرن العشرين!)، فالنتيجة الحتمية لدى التيار السلفي، هي إعلان الحرب على هذا المجتمع، ولا يحتاج الأمر إلى التصريح بكيفية صناعة القنابل والمتفجرات، بالمسألة الأهم هي الحكم بالكفر. وبعد ذلك سيبحث الإرهابي عن طريقة التنفيذ، ولو بعود ثقاب.

لكن، لماذا من بين كل كتب سيد قطب - وفيها ما هو أهم - أشار

المحاضر إلى كتاب: المعالم؟. ربما لأن كتاب المعالم هو الأبعد أثراً في الإيديولوجيا الإسلاموية المعاصرة. لا أظن الأمر لهذا السبب فقط. فالقضية - في تصوري - تتحدد في أن المحاضر كان مُتهماً بالتطرف، وبأنه تتلمذ على كتاب المعالم، هو وزميله الأشد منه تطرفاً وتزمتاً. لقد كانت روح كتاب: معالم في الطريق، مبثوثة في كتاب زميله الذي يهاجم فيه ما يراه: ظاهرة الإرجاء.

لم يكن هذان (النجمان) الصاعدان آنذاك، أكثر من شُرّاح شعبويين للنظرية القطبية، ليس في امتدادها التاريخي المتنوع، وإنما في صورتها الأخيرة المغلقة، مع إضافة أسس السلفية التقليدية المحلية إليها، لتخرج منها أفراخ القاعدة، أو ما دونها من عناصر تكفيرية صامتة، تنتمي إلى نظرية: قعدة الخوارج/ المكفراتية الصامتة.

إن كتاب: معالم في الطريق، لا يعلم صناعة القنبلة اليدوية. هذا صحيح، ولكنه يعلم ما هو أخطر، إنه يعلم صناعة القنبلة البشرية. والقنبلة البشرية حينما تمتلئ بديناميت التكفير، فإنها تبحث - بذاتها - عن فتيل وعود كبريت. وهذان موجودان في كل مكان وزمان. وحينئذ، يصبح المجتمع راقداً فوق قنابل من أبنائه، قنابل يصعب اكتشافها بأية أجهزة، سوى أجهزة الفكر، فهي القادرة على تحليل وكشف ما يدور في العقل البشري المُفخَّخ.

لقد وصل خطاب هذا المتطرف وأمثاله إلى كثير من بلدان العالم الإسلامي، بل وإلى الأقليات الإسلامية في الغرب، فأفسدوا عليها تسامحها، وشرنقوها؛ إلى درجة أن أصبحت حياتها في الغرب مأساة، بعد أن كانت هروباً من مأساة الجهل والفقر والتخلف في بلدانها. وفي منتصف التسعينيات ضج كثير من المفكرين في العالم العربي من وصول هذا الخطاب السلفي المتطرف الذي أسس له هذا وأمثاله، إلى بيئات لم تعرف التطرف على هذا النحو. فقد لاحظوا ظهور نمط خاص من التدين، له طابع محدد، بل وشكلانية خاصة، تعلن عن نفسها في الحجاب الأسود والجلباب الفضفاض!.

جراء هذا المتطرف وأمثاله، أصبحنا متهمين بتصدير نوع من الإسلام السلفي المتطرف. نتهم بهذا؛ مع أن هذا النوع من الإسلام لا ذنب لنا فيه، إلا التسامح معه في فترة من فتراتنا. لقد تسامحنا معه؛ لأنه تقدم إلينا بمسوح المقدس. ومن أراد إدراك مدى توسع هذا الخطاب وملحقاته، فليقرأ بحث د. جابر عصفور، المطوّل، والذي هو بعنوان: (إسلام النفط)، المنشور في كتابه (هوامش على دفتر التنوير)، إذ أورد فيه ملامح فاقعة لخطاب التطرف الذي يصنعه أعداء الحداثة من السلفيين التقليديين. وهو بحث جدير بالقراءة، على ما فيه من عموميات هجائية جهوية، تجعل التطرف محكوماً بالجغرافيا، أكثر من أي شيء آخر. لكن، يبقى أنه تحسس الخطر قبل عشرين عاماً من الآن، وكان يمكن تلافي الكثير والكثير؛ لو أننا أصخنا - ولو بحذر - لهذا التحذير.

إن التحذير الذي صدر من جابر عصفور عام 1989م يدل على أننا أمام نتاج عشرين سنة من خطاب التطرف، وأن هذا الخطاب تغلغل إلى مسامّ يصعب التكهن بمدى تأثيره فيها، ولا يمكن معالجتها إلا بخطاب مضاد، وبنفس الروح، وعبر الوسائل ذاتها، ومن قبل أولئك الذين ساهموا في صنع خطاب التطرف؛ ليكون خطاباً على خطاب، وخطاباً في نقض خطاب، وليس مجرد: توبة ضمنية، يُعبَّر عنها تخفيفاً بلفظ: تراجع.

إن التوبة لا تعني مجرد الصمت، وإنما للتوبة (الشرعية) شروطها التي لا تقبل - شرعاً - إلا بها. وهي:

1 - الندم على الخطأ أو الجريمة. وهذا الندم يعني - بالضرورة - اعتبار ما سلف من خطاب جريمة، أي وضعها في خانة: السلبي المُدان. وهذا شرط أساسي للتوبة، لا تقبل بدونه. كما أن الندم يعني - بصورة أولية - أنه كان من الأفضل - للذات ولمن يمتد أثرها إليه - عدم ارتكاب هذا الخطأ، وأن المخطئ لو وجد نفسه في ذات السياق، فسيتجنب الوقوع في هذا الخطأ مرة أخرى.

2 - العزم على عدم الرجوع إلى الذنب/ الجريمة. وهذا يعني أن تكون هناك نية عازمة على الاستقامة على طريق التوبة، وأنه أصبح هو الخيار الوحيد. ولا شك أن هذا الشرط ينتفي في حال كانت التوبة/ التراجع، مجرد تغيير شكلاني في لغة الخطاب المُعلن، دون تغيير حقيقي في مضامينه الأساسية المُوجهة لمجمل السلوك العيني. كما يعني أن التوبة/ التراجع، ليست خضوعاً لظرف زماني أو مكاني، أو حتى تحت وطأة الحاجة للنفوذ المادي أو المعنوي، وإنما هي مراجعة للمبادئ ذاتها، من حيث هي أفكار مجردة، ومراجعة لها - أيضاً - من حيث علاقتها بالظرفي المُتغيِّر.

عدم تحقيق هذا الشرط، وعدم الالتزام به صراحة، يعني أن التوبة/ التراجع، رهن بالمتغير الظرفي، وأن خطاب التطرف يمكن أن يستعاد على نحو آلية؛ في حال عاد الظرف السابق. وبهذا يبقى الخطاب مفتوحاً للتطبيق، حتى وإن لم يرد صانعوه ذلك؛ لأن شرعيته - من حيث المبدأ - بقيت شرعية مفتوحة، لم توصد أبوابها. ومن ثم، بقيت مادة جاهزة للتطبيق.

3 - رد الحقوق إلى أهلها. وهذا شرط في الذنب المتعدي إلى الآخر. فمن سرق - مثلاً - لا يكفي لتوبته الندم، ولا العزم على عدم الرجوع إلى فعل السرقة، وإنما لا بد من رد المال المسروق؛ لأن السرقة ليست مجرد معصية أمام الله - عز وجل -، وإنما هي - إضافة إلى ذلك - إضرار بالآخر. ولا تقبل التوبة إلا بإصلاح هذا الضرر؛ قدر الاستطاعة. وهذا هو المقصود بالعمل الصالح في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [الفرقان: ٧٠].

وإذا كان من الواضح أن التائب في حال الذنب المتعدي: كخطاب التطرف، قد لا يستطيع إصلاح جميع الضرر الذي لحق بالآخر، فإن هذا مشروط بحدود الاستطاعة، واستفراغ الجهد في هذا المضمار. وبقدر خطورة الذنب وتعديه، وتنامي أضراره، يجب أن تكون التوبة مقرونة بما يوازي ذلك من الإصلاح، وإلا كانت التوبة مجرد خداع.

إننا في حال جريمة التطرف، توقعنا أن يكون العائدون إلى الله، بعد مرحلة التطرف، من أشد الناس نقداً لخطاب التطرف، ومن أكثرهم تركيزاً على هذا الموضوع، وأن يكونوا في غاية الصراحة والجد، بحيث يبحثون عن كل مناسبة ليفندوا مقولاتهم السابقة، وليظهروا خطأهم التاريخي بحق المجتمع، وليحذروا من أولئك الذين ما زالوا يصرون على جريمة إنتاج خطاب التطرف.

ليس تذكيراً مني بالذات. لكن، ليس معقولاً، أن كاتباً مثلي يكتب ما يناهز السبعين مقالاً في تشريح ظاهرة التطرف والإرهاب، دون أن يكون لي أي إسهام سابق في خطاب التطرف، في حين أن من مكث عشرين سنة يؤسس لخطاب التطرف، لم يكتب مقالاً واحداً صريحاً جذرياً في نقد خطاب التطرف. ما فعلته، واجب إنساني وديني ووطني، لا أزال أراني مقصراً فيه. لكن، السياق الطبيعي أن أولئك الذين أنتجوا خطاب التطرف، يجب أن يتفوقوا عليَّ بمراحل في نقد هذا الخطاب، على الأقل للتكفير عن جريمتهم أمام الله - عز وجل -.

إن من يتأمل حال هؤلاء التائبين، يجد أنها - على افتراض حسن الظن - توبة خجولة صامتة. تأمّل كلامهم؛ ستجد أنه إذا حسب في سياق التراجع والندم، توبة غير مكتملة، وغير صريحة، وغير صارمة. ونحن - كضحايا مباشرين أو غير مباشرين لهذا الخطاب المتطرف - يجب أن نحدد شروطاً ثلاثة لقبول توبة هؤلاء الإرهابيين. وهي: الاكتمال، والصراحة، والصرامة. وقبولنا بما هو دون ذلك، يعني أننا رضينا بأن نكون مُستَغفَلين من قبل هؤلاء التائبين!.

## 5 – 4: الحرية .. والحرب على الإرهاب

بينما كانت باكستان تُدشّن مرحلة جديدة من الاتجاه الإيجابي في طريق الحرية الطويل، كانت قوى الإرهاب - في الوقت نفسه - تخطط للقيام بعملية من أكبر العمليات الإرهابية في تاريخ باكستان القريب. في الوقت الذي كان فيه الرئيس المنتخب يتعهد أمام مواطنيه بالتصدي - بحزم - للإرهاب، كان الإرهاب يؤكد حضوره بقوة الإرهاب، وليس بأي شيء آخر. الإرهابي يعرف أنه

إرهابي وسفّاح، ومن ثم، يعرف أن التعهد بملاحقة المجرمين، والصادر عن الرئيس المنتخب، هو تعهد صريح بملاحقته تحديداً. ولهذا سارع بالرد على خطاب مكافحة الإرهاب بتأكيد حضور وقوة الإرهاب.

طوال التسع سنوات الماضية، كانت قوى التقليد (= الحراك السلفي) في باكستان تشكو من تضاؤل مساحات الحرية، وأن حكم العسكر حكم خانق لجميع القوى الفاعلة في باكستان. ومن لا يعرف كيف تفكر السلفية التقليدية، ويسمع منها مثل هذا الكلام، يتصور أنها تريد الحرية حقاً، وأن مشكلتها مع النظام: مشكلة اضطهاد أو مشكلة حريات. بينما هي - في الواقع - لا تريد إلا (الفوضى)؛ كي تمارس الجريمة الإرهابية من خلالها. ولهذا، لم يكن كل خطأ السنوات التسع الماضية؛ تراجع فاعلية المؤسسات القانونية والدستورية لحساب الفرد، فهذا خطأ واضح، وإنما كان الخطأ الكبير كامناً في عدم الإقدام بحسم - نتيجة عوامل ذاتية وموضوعية - على اجتثاث الإرهاب.

لو كانت قوى التقليد السلفي صادقة في أن معارضتها الحكم السابق لم تكن إلا من أجل تراجع فاعلية النظام والقانون، لواجهت هذه الخطوة الديمقراطية الراهنة بارتياح، أو على الأقل، بالحياد التام؛ حتى يتضح إلى أين ستنتهي. لكن، ولكون القوى السلفية تعي ذاتها أكثر مما يعيها الآخرون، فقد رأت أن هذه الخطوة نحو بوابة الحرية، أشد عليها من ملاحقات الحكم العسكري لها، إبان المرحلة السابقة. فالحرية إذا ما حضرت وتعززت؛ تعني أن باكستان كلها ستكون ضدها، ولن تقاسمها تلك الشرائح المتنوعة العداء التقليدي للنظام، ولن يبقى لها شيء من فتات الروح والمادة؛ لتوقده شمعة عنف في عالم الإجرام. المجرم - دائماً - مع الفوضى؛ لأنها تمنحه فرصة الهروب، وضد الحرية والنظام؛ لأنهما يحاصرانه في نطاقه الخاص.

من المحزن أن تفتتح باكستان مرحلة جديدة، من جدلية الضبط والحرية، بمثل هذا التفجير الإرهابي الآثم. وليست المأساة محدودة فيما نتج عنه فحسب، وإنما هو - كحدث سياقي - ذو دلالة على المضمر التقليدي/ السلفي

في الواقع الباكستاني. وباكستان كبلد إسلامي يعاني الفقر والجهل والتخلف - بحيث كان يجب أن تكون هذه الأشياء هي أولويات أي حكم فيه - تحضر فيه الآن قوى الإرهاب لتجعل الأولوية لها، ولتتراجع الهموم المدنية التقدمية، وإشكاليات الحرية، لمصلحة المسألة الأمنية التي تهم الجميع. وبهذا لا يكون الصراع سلمياً؛ يتغيا تنمية الإنسان، وإنما يصبح صراعاً دموياً؛ يتجاذب كل طرف حزمة من الأوهام.

أينما انتشرت قوى التقليد والتشدد والانغلاق (= الإيديولوجيا السلفية) ظهرت الصراعات الدموية، وتأزمت الأوضاع. صعود هذه القوى، يعني أن كل شيء: المجتمع ونظامه، في خطر. واستقرار المجتمعات وازدهارها، رهين بضمور هذه القوى وتلاشيها.

وبإطلالة عابرة على المجتمعات الإسلامية، نرى أن هذه القوى التقليدية المتشددة الانغلاقية، أصبحت مشكلة المشاكل فيها، وأزمة الأزمات. فهي مشكلة ذاتية. ومهما كانت علائقها الخارجية، إلا أنها تنمو من الداخل، وتقتات على ما يوفره لها هذا الداخل من دعم مباشر أو غير مباشر. وكل بلد إسلامي، يدرك ذلك، ويعي حجم هذه المشكلة وذاتيتها. لكن، تختلف الحلول، وتغلب - على الجميع - حالة اللاحسم، في التعامل مع الجذور الفكرية لظاهرة الإرهاب.

إشكالية المعالجات الفكرية، أنها تحاول - جراء موقف اللاحسم - إحلال منظومة تقليدية محل منظومة تقليدية أخرى، سلفية مكان سلفية أخرى؛ تظنها أقرب من سابقتها إلى الاعتدال. لكنها لا تنظر إلى الأهم، وهو مستوى قدرة هذه المنظومة - التي يتم تقديمها كبديل - على مواجهة مقولات التطرف والإرهاب. فمعظم المنظومات التقليدية/ السلفية تتقاطع مع مقولات التطرف الإرهابي، والبقية الأخرى منها، لا تمتلك الاتساق المنطقي الذي يكفل لها تبديد اتساقية مقولات الإرهاب. ولهذا، تبقى مقولات الإرهاب حاضرة وفاعلة؛ رغم كل خطابات التنديد والاستنكار.

الإرهاب يتخلّق - ابتداء - من خلال الكلمة. الإرهاب قبل أن يكون جريمة فعل، هو جريمة كلام. ومن هنا، فالصراع مع الإرهاب لا يمكن أن ينتصر فيه المجتمع المناهض للإرهاب إلا بوضع كل كلمة في العراء. لا يمكن أن يتراجع خطاب التقليد السلفي المؤسس لخطاب الإرهاب، إلا حين يتم تشريح مقولات السلفية التقليدية؛ دونما حصانة لأحد، بل لا يمكن مواجهة هذا الخطاب إلا حينما يتم تشريح ظاهرة (الصمت) الدال/لغة الصمت؛ إزاء أفعال ومواقف ومقولات الإرهاب. فكما أن الإرهاب يتخلّق من خلال الكلمة، فإنه قد ينمو ويزدهر من خلال الصمت أيضاً. الصمت ثقل لا يقع في الفراغ. الصمت لغة في سياقه، وقد يُؤدي إلى ما هو أخطر من لغة الكلام.

إذن، لا خروج من جحيم خطاب الإرهاب إلا بالخروج من أسر خطاب التقليد السلفي. ما يُقال عن حرمة دم المسلم والمُعَاهَد، لا أهمية له؛ إذا ما أتى في سياق الطرح السلفي، المستخدم كخطاب دعائي في المواجهة مع الفعل الإرهابي. الفاعل الإرهابي يعرف - وربما أشد من السلفي التقليدي الذي يعظه ظاهراً ويوافقه باطناً - هذه الحرمة ويعي قدرها. لكن الإرهابي ينقض القاعدة من الأساس، وينتقل إلى حيث لا يستطيع السلفي التقليدي أن يحسم موقفه من خلال النصوص.

الإرهابي عندما يقتل الأبرياء، يقتلهم بمبررات مأخوذة من منظومة التقليد السلفي، مبررات قاطعة، ترى أن هؤلاء الذين هم موضوع العنف الإرهابي ليسوا مسلمين وليسوا معاهدين. ومن ثم، فليسوا أبرياء ولا معصومي الدماء، بل هم - وفق منطقه - مجرمون مُحادّون لله ولرسوله، يتقرب إلى الله بقتلهم، ويرى هذا القتل من أفضل القُربات!.

إشكالية الممارسات التقليدية المنفعلة بخطاب التقليد السلفي كإيديولوجيا أو حتى كمصدر شرعية، حتى تلك التي ترفض الإرهاب، أنها - من حيث بنيتها العامة - تؤدي إلى أشد حالات الإرهاب عنفاً؛ لأن البنية العامة للمقولات هي التي تحكم في النهاية على الجميع. يؤكد هذا، أن معظم محاولات تجفيف

منابع الإرهاب لم تحقق النتائج المأمولة، بل ربما ساعدت هذه البدائل التقليدية على تنامي التأييد الصامت للإرهاب.

وكمثال، فإن حركة الإخوان المسلمين، التي يُصنّفها بعض الدارسين كامتداد لحركة التجديد التي قام بها الإمام: محمد عبده، والتي هي كبرى الحركات الإسلامية المعاصرة، وأكثرها مرونة في ظاهرها، كانت أول من عانى من عقدة التقليد؛ رغم أنها كانت تضع نفسها ويضعها كثيرون في سياق التجديد. النظام الخاص (= الجناح العسكري للجماعة) بني على طريقة تقليدية ساذجة، يتم تجنيد الكوادر فيه بالبيعة، وعلى طريقة الجيوش والفرق السرية قبل ألف سنة، ويحكمه المنطق ذاته والأحكام ذاتها. ولقد زاد الأمر سوءاً، أنه جناح سري ومسلح، يخضع - بالضرورة - لمقتضيات وضرورات العمل السري. إن لو تأملنا هذا النظام من البداية إلى النهاية؛ لوجدنا أنه قد سار - ومن ثَمَّ سار بالجماعة كلها، وربما بمصر أيضاً من ورائه - إلى هاوية الإرهاب؛ جراء كونه نظاماً تقليدياً عُنفياً في السياق المدني.

ما يهمنا هنا، أن هذا النظام (= النظام الخاص - السري) كان يتبنّى الجهاد!؛ وفق نسق الجهاد في الخطاب السلفي التقليدي. ولهذا، قام بالاعتداء على كثير من المؤسسات المدنية بالقنابل (وقُتل في هذه الاعتداءات الكثير من الناس) زعماً منه أن أصحابها يهود، وأن اليهود (عام 1948) في حالة عدوان على المسلمين. قُبض على بعض أفراد النظام، وتحديداً: الذين قاموا بالتفجيرات، وتم تقديمهم للمحاكمة، وحكم عليهم القاضي (أحمد الخازندار) بأحكام متفاوتة، كانوا يرونها - من وجهة نظرهم - قاسية؛ لأنهم يعدون أنفسهم أبرياء، بل ومجاهدين أوفياء. لهذا بادر قائد النظام الخاص (= عبدالرحمن السندي) بإصدار قرار سري بالانتقام، كان القرار يقضي بقتل القاضي الخازندار. وتم التنفيذ؛ فقتل القاضي أمام بيته، على يد أفراد من هذا النظام التابع لجماعة الإخوان.

ليست المشكلة هنا، أي في حادثة القتل؛ إذ تحدث هذه النوعية من

الجرائم على الدوام. المشكلة تظهر؛ عندما نرى ما هو المبرر (الشرعي!) لقائد النظام الخاص. المعضلة تكمن في الموقف من هذا الفعل، من محاولة شرعنته؛ لتكون الجريمة جريمة الإسلام. الإمام: حسن البنا، كقائد أعلى للجماعة، أيقن - بدهائه - أن هذا الفعل أكبر ضربة يمكن توجيهها للجماعة، وقال صراحة: إن الرصاصة التي اخترقت جسد الخازندار اخترقت جسدي قبله. ولهذا، استدعى عبدالرحمن السندي قائد النظام الخاص لمساءلته - أمام بعض قيادات الجماعة - عن هذا الفعل الخطير. ودار بينهما هذا الحوار الذي يكشف عن طبيعة الفهم التقليدي، وعن كيفية تعامله مع نفسه ومع الآخرين!

- قال الشيخ: حسن البنا لعبد الرحمن السندي: من الذي أمر بقتل المستشار: أحمد الخازندار؟

- عبد الرحمن السندي: فضيلتك

- البنا - مندهشاً - : أنا؟! كيف؟!

- السندي: عندما حكم القاضي على شبابنا، سألتك: ألا يستحق هذا المستشار القتل؟ فلم ترد عليّ، فاعتبرت أن سكوتكم موافقة على التنفيذ . . وأمرت بتنفيذ العملية.

هذا مقطع مختصر من الحوار بين السندي وبين قائده ومفتيه. وهو حوار دال على أن لغة الإشارة والإيحاء، التي تحكم التواصل بين أفراد وجماعات الوعي التقليدي، لغة خطيرة، يجب الوعي بها عند المواجهة الثقافية مع الإرهاب. يتضح هنا ما ذكرناه من قبل، من أن الصمت قد يكون إرهاباً دموياً في سيانه، أي دعوة تشريعية للإرهاب، فما بالك بالكلمة التي تُمهّد للممارسة الإرهابية بمنطوقها الصريح.

ما زال هناك من ينطوي على طاقة عنف، ويمسك على الزناد، ينتظر ولو شبهة فتوى من هنا أو من هناك. ضحايا الخطاب التقليدي المغترّون به كثيرون. وهم - في سياقنا الراهن - مُبرمجون وجاهزون، لتنفيذ إرادة الله؛ كما

يزعمون!، ولكنهم - فقط - ينتظرون من يبلغهم بتفاصيل هذه الإرادة، ولو بالصمت البليغ!.

هذا هو واقع الخطاب السلفي التقليدي. والسندي وقائده، وكل ذلك النظام، ليسوا خارج هذا السياق، بل هم مثال حي على طبيعة الفهم وطبيعة السلوك المنتظر. إن ما نحن بحاجة إليه الآن، ليس إجراء تعديلات تقليدية ظرفية على هذا الخطاب السلفي التقليدي، وإنما نحتاج إلى عملية أكبر، إلى نقل الوعي من خطاب إلى خطاب، بحيث يستحيل على أي تقليدي ممارسة فاعليته أصلاً؛ حيث لا مبادئ ولا قواعد يمكن أن يمارس شرعنة حضوره من خلالها.

المضمار في هذا الاتجاه طويل وشائك، بل وخطر؛ لأنه انتقال من مرحلة المُهدئات والمسكنات إلى مرحلة الجراحات الكبرى. لكن، وإلى أن ينعقد العزم على هذا، فما هي الخطوة الأولى؟. في تقديري، أنها لا يمكن أن تحدث إلا بأن نبدأ بإحلال بديل ثقافي عقلاني، بدل هذا الخبال السلفي، بديل ينقذ الوعي الإسلامي الراهن من أسر خطاب التقليد والتبليد الرائج في عالمنا الإسلامي البائس.

## 5 - 5 - مستقبل المتطرفين: من الدفاع إلى الهجوم

خلال السنوات الخمس الماضية، أُخِذَ المتطرفون على حين غفلة، وذلك عندما قام الجناح العسكري باستعجال المواجهة اضطراراً؛ بعدما تم اكتشاف الخلية الأولى في الرياض. الجناح غير العسكري للمتطرفين، لم يكن يتوقع، ولم يكن يريد، أن تتم المواجهة على هذا النحو من السرعة؛ لأن الإعداد للجهاد - بزعمهم - ما زال في مراحله الأولى، وتبعاً لذلك، من الخطأ القيام بمواجهة مسلحة قبل الإعداد لها، وضمان مستوى معقول من التأييد الشعبي لها.

تلك الضربة الاستباقية لإحدى خلايا الجناح العسكري للمتطرفين، جعلتهم في حال اضطراب وهلع، حال الذي قبض عليه متلبساً بالجرم المشهود. ولذلك تباينت ردود أفعالهم تجاه الموقف. فبعضهم جزع إلى درجة البراءة من

الإرهاب، وأعلن الهجوم الفكري على التيار المتطرف، وأدعى الاعتدال والمواطنة. وبعضهم لزم الصمت؛ انتظاراً لما تُسْفر عنه الأحداث؛ خاصة وأنه ما زال يملك شيئاً من الأمل في قدرة الجناح العسكري على تفجير الأمن الداخلي بالكامل، وبعضهم الآخر بدأ يطرح فكرة (الصلح!) بين المتطرفين والدولة؛ حرصاً منه على أرواح مُريديه، الذين بذل شطراً كبيراً من حياته في إعدادهم، ولم يكن ذلك منه حرصاً على الوطن ومكونات الوطن، فالوطن - في تصوره واعتقاده - ليس إلا وثناً، ولا بد - في سبيل تقرير العقيدة الصحيحة الصافية! - من تحطيم هذه الأوثان، أي هذه الأوطان!.

استمرت هذه التوجهات الثلاثة حاضرة وبقوة على امتداد فترة المواجهة السابقة مع الجناح العسكري للمتطرفين. ولأن المتطرفين في الجناح العسكري كانوا صريحين في الإفصاح عن المرتكزات الفكرية التي يتكئون عليها، وفي تحديد طبيعة المرجعيات الفكرية لهم، لم يكن أمام التيار الفكري المتطرف إلا أن يتخذ من التقية عقيدة مرحلة، ويكتفي بالدفاع عن نفسه، وذلك بأن يؤكد أن علاقة منظومته الفكرية بالإرهاب (علاقة شبهة!)؛ استغلها الإرهابيون، وليست - بأي حال - علاقة تحقيق. ومن هنا بدأ يتجاهل مقولاته السابقة، ويدعي أنها كانت مقولات مرحلية؛ انتهت بانتهاء ظروفها، ومن ثَمَّ، لا داعي للمحاكمة الفكرية على نزوات الماضي.

من جهة أخرى، فالذين تبرعوا بالوساطة - للمصالحة - بين الدولة/ الحكومة والإرهابيين، بقدر ما ظهروا وكأنهم حريصون على السلام الاجتماعي، وعلى منع أي نوع من الاحتراب الداخلي، بقدر ما فضحوا أنفسهم، وكشفوا شيئاً من خفايا التنظيم. سعيهم للمصالحة، بقدر ما يشي بحرص مدني على السلام الداخلي؛ بقدر ما يؤكد - في الوقت نفسه - علاقتهم الوطيدة بالإرهاب/ الجناح العسكري للمتطرفين.

طبعاً، قد يتعامل الأمني مع هذا الواقع لغاية براغماتية. لكن، هذا لا ينفي

وجود حقيقة أحدّ من حدّ السيف، وهي أن الإرهابيين لم يكونوا ليثقوا به، لولا أنه كان من داخل التيار ذاته؛ على الأقل في مستوى الانتماء الفكري.

لقد كان من المُتعذّر على الجناح السياسي/ الفكري للمتطرفين المحليين أن يبدأ بالهجوم، وأن يرفع صوته عالياً باتهام الآخرين. لقد كان يدرك حقيقة وضعه الحرج جداً، كما أنه يدرك درجة الحساسية الاجتماعية تجاه اللغة التكفيرية/ التصنيفية؛ جراء وقوع المجتمع تحت التهديد المباشر من قبل الإرهابيين، بالتزامن مع حركة كشف للمنطلقات التكفيرية على المستوى الجماهيري العام. المجتمع في هذه الحال؛ لم يكن لديه استعداد لسماع ما يُذكي من نار التطرف التي أصابته على نحو مباشر وملموس من قبل الجميع. النفور من كل فكرة يُشم منها رائحة التكفير، كان هو السمة العامة للمجتمع، إبان فترة الصراع المسلح مع الإرهاب.

لكن، مع كل هذا، تبقى ذاكرة المجتمع الشفاهي قصيرة جداً. فبمجرد تراجع العمليات الإرهابية، وانحسارها الظاهر، تراجعت تلك الحساسية الاجتماعية تجاه أفكار التطرف والغلو، وأصبح بالإمكان ضخها في المجتمع من جديد.

لقد كانت الوضعية التي وجد التيار المتطرف نفسه فيها؛ جراء العمليات الإرهابية التي كشفت أوراقه إلى حد كبير، هي التي حدّت من تصريحه بقناعاته الأصلية التي لا يستطيع التخلي عنها حقيقة؛ وإلا تخلى عن هويته. إن لغة التنازل عن المقولات السابقة، أو تجاهلها، والاكتفاء بلغة بين بين!؛ لغة تحتمل أكثر من معنى، جعلت التيار المتطرف يَظهر طوال الفترة السابقة في حال: الدفاع عن النفس. لكن، ورغم كل شيء؛ لم يكن هذا الدفاع المضمخ بعبير التقية، قاعدة، وإنما كان استثناء.

التاريخ يعيد نفسه، ولو بصور أخرى، تتغير فيها الألوان، ولا تتغير فيها الملامح والسّمات. فكما كان الحال بعد حركة الإرهابي: جهيمان، عندما

خفت صوت التطرف والغلو لسنتين أو ثلاث - لمجرد تغييب دموية الواقعة عن الوجدان المباشر - ثم أعقب ذلك موجة حادة من التطرف الفكري، الذي بدأ بالهجوم على معظم مكونات المجتمع التي اعتبرت من قِبل المتطرفين جاهلية، وأقيمت - آنذاك - (مجزرة) الحداثيين، وأصبح التيار المتطرف، بعد عشر سنوات من واقعة الحرم الجُهيمانية، ذا سطوة واسعة، يكاد أن يستولي على المؤسسات المدنية - الحكومية كافة. الآن، بدأ التيار الفكري المتطرف في محاولة تشبه - إلى حد كبير - تلك الحال التي كانت في ثمانينيات القرن الميلادي المنصرم.

لكن، ما حدث مؤخراً من اكتشاف الخلايا الإرهابية التي بلغ عدد أفرادها(172) أربك الجناح الفكري/السياسي للمتطرفين أيما إرباك. إن هذا العدد الضخم، ومستوى الاستعداد، وطبيعة الأهداف، تؤكد أن الفكر الإرهابي أشد توغلاً واتساعاً مما كان يتصوره المتشائمون، كما يؤكد أن الإرهاب لم ينته بعد، حتى في جناحه المسلح، وأن الحرب معه ليست حرباً أمنية فحسب، بل هي بالدرجة الأولى حرب فكرية. فهؤلاء الإرهابيون يقاتلوننا، لا لأنهم يعشقون القتال، ولا لأنهم غاضبون من أمر ما، وإنما يسوقهم إلى قتالنا، مجموعة من الأفكار المتطرفة التي أصبحت عقائد أساسية لهم، عقائد تمنحهم المعنى الأسمى للوجود. ولذلك فهم على أتم الاستعداد للتضحية بأرواحهم في سبيلها.

لقد كان التيار المتطرف يريد - في مرحلة ما قبل اكتشاف الخلايا السبع، وفي جناحه الفكري خاصة - أن يقول: لماذا تُضخّمون الأمور؟، هؤلاء الشباب مجرد مجموعات هامشية جاهلة، لم تفهم المنظومة السلفية كما يجب، وهم مجرد أعداد قليلة، ضلت الطريق، ولا يعبرون عن روح المنظومة السلفية، والدليل على ذلك انحسار الإرهاب كما ترون. التيار المتطرف يقول هذا الكلام، وهو يعلم أن مريديه متغلغلون في نسيجنا الثقافي والاجتماعي، يقول هذا وهو يعلم أنه ما زال يجنّد من أبنائنا كل يوم العشرات. لكنه فقط، كان يريد التخفيف من خطورة أفكار التطرف، ومن مستوى انتشارها؛ ليضمن لنفسه

البقاء، بل والنماء. لقد كان ينتظر أن يتم تناسي المآسي التي تسبب بها طوال الفترة الماضية؛ ليعود من جديد لترتيب أوراقه، وتدريب كوادره، ونشر أفكاره التي يهاجم بها - بلغة التكفير والتبديع والتفسيق - من لا يتفق معه في الرؤية المتطرفة للدين.

إذن، جاءت هذه العملية التي اكتشفت فيها هذه الخلايا، في الوقت الذي كان التيار المتطرف، بدأ فيه مرحلة الهجوم، ولكن على حذر، فكانت تأكيداً مادياً مباشراً على أن الإرهاب ليس مجرد استثناء في المنظومة السلفية/ التقليدية، استثناء عابر وخارج؛ كما يزعمون. الخلايا الإرهابية التي تم اكتشافها - بضخامتها وخطورتها الفائقة - كانت تؤكد بشكل قاطع على أننا لا بد أن نعيد قراءة الأفكار المتشددة في واقعنا، وأن إجراء تغييرات جذرية في البنية الفكرية، لم يعد ترفاً، بل لم يعد خياراً؛ لأن الخيار البديل هو الانتحار بإيديولوجيا الإرهاب.

الإرهابيون في الجناح الفكري، كانوا يقولون لنا: إنهم - أي الإرهابيين العسكريين - مجرد أفراد قليلين، ولا يمكن مؤاخذة التيار المتشدد بأكمله لمجرد تطرف بعض أفراده، وحملهم السلاح. لكن، اتضح اليوم أنهم ليسوا مجرد أفراد، وإنما مجموعات ذات انتماء متمدد في عمق المنظومة السلفية، وأن هؤلاء الأفراد ليسوا معزولين، بل من ورائهم تيار عريض، تيار يمدهم بالغي وبالأموال الطائلة وبتهيئة المجتمع لقبولهم، بحيث يتمكنون من الصمود في هذه المعركة من جهة، ومن الانبعاث الجديد في حال التراجع من جهة أخرى.

نحن لا ننكر المبدأ الأولي الذي يتكئون عليه في الدفاع. نحن ندرك أن خطأ فرد أو أفراد، من جماعة ما، لا ينسب إلى عموم الجماعة. هذا صحيح، لكن، استماتة تلك الجماعة في الدفاع عن الأفكار التي تمثل إيديولوجيا التطرف لهؤلاء الأفراد الذين يتم التنكر لهم، يعني أنهم شركاء جميعاً في الجريمة. لا يمكن تبرئة الجماعة من عمل الأفراد؛ ما لم تقطع الجماعة - فكرياً - مع هؤلاء الأفراد، وتعلن توبتها الصادقة والصريحة من مفردات المفاصلة السلفية، تلك

المفردات التي يتكئ عليها الإرهابي، والتي تتدرج به - لا محالة - إلى دركات التكفير؛ فيصبح قتال الأهل: فريضة غائبة!.

يدعي التيار المتطرف أن الإرهابيين عددهم قليل، قياساً بعدد الإرهابيين من غير حملة السلاح، أو من المتشددين. وهذا تزييف متعمد؛ لصرف النظر عن طبيعة تكوّن الإرهابي. في معادلة الإعداد والتجنيد، أنت تزرع عشرين أو ثلاثين متطرفاً؛ لتجني من هؤلاء إرهابياً واحداً. إذن، لولا هؤلاء لما خرج هذا. ولا معنى لفصل هؤلاء المتطرفين الذين لم يحملوا السلاح بعد، عن التمظهر الإجرامي في صورة المتطرف الإرهابي. الرصاصة القاتلة قبل أن تخترق الجسد، تمر بمراحل صناعية عديدة، وبمراحل إعدادية لفاعل الجريمة. وبدون هذه المراحل، لا يمكن للرصاصة أن تخترق الجسد. فتبرئة التيار المتطرف من الإرهاب الدموي المباشر، هي كتبرئة المسدس الذي تنطلق منه الرصاصة، أو اليد التي ضغطت على الزناد؛ لمجرد كونهما - أي اليد والمسدس - لم يخترقا الجسد، كما فعلت الرصاصة القاتلة.

محاولات التبرئة، هي جزء من محاولات التهدئة، كاستعداد للهجوم على كافة التيارات التي لا تتبع تيار التطرف في محدداته العقائدية، ذات الطابع التكفيري الصريح أو الضمني. ولعل التخفيف من خطورة التيار المتطرف، ومن حجم حضوره - كماً وكيفاً، هو أحد أهم الوسائل التي يتوسل بها هذا التيار للخروج من حالة الحصار الرسمي والاجتماعي التي يمرّ بها الآن.

ما نراه الآن، هو أن التيار المتطرف وجد نفسه - بعد الاكتشاف الأخير - محاصراً، وأيقن أن ما انتهجه من مهادنة، وما مارسه من رفعه لشعارات ذات طابع تسامحي، كل ذلك لم يعد مجدياً. لقد أيقن أنه في مرحلة: إما حياة وإما موت. لهذا بدا شرساً في مهاجمته لأعدائه، من مفكرين وإعلاميين. ولقد كان حظ الصحافة هو الحظ الأوفر من هذا العداء المتطرف؛ لأنها جمعت بين الفكرية والإعلامية، وكانت هي رأس الحربة في الحرب الفكرية على الإرهاب.

لقد لاحظنا في هذه الأيام شدة الهجوم على الإعلام، وعلى الصحافة خاصة، كما لاحظنا الهجوم الجاهل والحاقد على الليبرالية المحلية؛ لمجرد أن الدور الأكبر في مكافحة أفكار التطرف لم يقم أحد غير هؤلاء الليبراليين، ولأنهم نجحوا - إلى حد ما - في فضح وتعرية أفكار التطرف؛ بينما فشل الآخرون، رغم كل محاولاتهم البائسة؛ لأنهم لا يمتلكون القدرة على نقض خطاب التطرف من أساسه.

لقد كان هؤلاء الآخرون، يصطدمون بنقاط التقاء كثيرة، فيما بينهم وبين المتطرفين، ولا يختلفون معهم إلا في تفسير المفردة العقدية أو في تنزيلها على الواقع. وهذا ليس خلافاً مُلزماً، فلا يستطيعون أن يلزموا المتطرفين بتفسيرهم للواقع ولا بتفسيرهم للمفردة العقائدية. بينما يستطيع المتطرفون أن يلزموهم بالمفردة مجردة من التفسير الخاص والسياق الخاص.

اليوم نرى ما يمكن تسميته: موسم الهجوم على الليبرالية، على نحو يذكرنا بهجومهم في الثمانينيات على الحداثة. وهم يتوقعون أن تكون نتائج هذا الهجوم صورة مطابقة من نتائج ذاك الهجوم (الغفوي)، الذي جنينا من جرائه كل هذا التطرف؛ نتيجة التسليم له فيما مضى ببعض ما كان ينادي به؛ لإرضائه وإقناعه بالسكوت. وهم بهذا يعتقدون أن المُزايدة ستأتي بمزيد من التنازلات لمصلحتهم؛ لأنهم يُزايدون على مجتمع متدين، يمكن أن يُخدع من خلال الدين.

هذا ما يخص الليبرالية على وجه العموم. أما حقدهم الملتهب على الصحافة، فهو يؤكد أن الصحافة كانت تقوم بدور فاعل في تعرية الأفكار المتطرفة؛ في الوقت الذي تقاعست فيها جهات أخرى، إهمالاً، أو تواطؤاً غير مقصود؛ جراء الجهل بحقيقة خطاب التطرف.

## 5 – 6: متطرفون في الزمن الليبرالي

تتميز الليبرالية عن غيرها، أنها رؤية حاضنة، كما أنها تيار حاضن، بل هي حاضنة حتى لأعدائها التقليديين؛ ما داموا على استعداد - في الرؤية وفي الواقع

- للتنازل عن مفردات الوصاية التي تلغي وجود الآخرين. نزع الوصاية هو الخطوة الأولى للتحرر الليبرالي. ومن ثمَّ، فالتقليدية/السلفية التي تمارس تقليديتها/سلفيتها كخيار من خيارات عِدّة، بحيث لا تلزم أحداً بها، بوسعها أن تسعدَ بالزمن الليبرالي؛ لأنه زمن يمنحها أن تجرب ذاتها من خلال التنوع والاختلاف، بوصفها أحد تنويعات الاجتماعي، وليست هي الوجود الاجتماعي ذاته أو كله، أي دونما نفي أو إلغاء للآخرين.

هذا القبول الليبرالي للسلفية، يمكن أن يحدث في حال تنازلت التقليدية/السلفية عن مبدأ الوصاية الذي تتعمد من خلاله فرض المفردات التقليدية/السلفية قسراً على الجميع. وهو أمر مشكوك فيه، على الأقل في سياق الأزمة التي تمرُّ بها الآن. ما يرجحه كثيرٌ من المفكرين اليوم، هو أن التقليدية/السلفية غير قادرة على تجاوز الروح الوصائي فيها؛ بوصفه جوهر كينونتها من جهة، وبوصفها الأشد دغمائية من كل التيارات، والأقدر على تحقيق الرواج الجماهيري، إلى درجة لا تُضطَرُّ معها إلى تقديم التنازلات؛ من جهة أخرى.

لقد استطاع الخطاب التقليدي/السلفي أن يمارس مستويات متباينة من التجهيل المُنظّم، إلى درجة تصل بالمتماهي معه إلى طرح سؤال من نوع: إذا كانت الليبرالية قادرة على احتضان التقليدي/السلفي، فلماذا لا تكون التقليدية/السلفية قادرة على احتضان الليبرالي؟. سؤال غبي، يتكرر كثيراً. لكنه يمتلك نوعاً من الوجاهة في سياق تزايد مُخرجات خطاب الجهل، ذلك الخطاب الذي لا يستطيع أن يمايز بين الرؤيتين: الليبرالية والتقليدية/السلفية؛ إلا من حيث كونه يكفّر الأولى، ويؤسلم الثانية؛ برؤية مانوية، تحكم - كلياً - رؤيته للوجود.

كون الليبرالية (تشريعاً للحرية)، ومن قبل ذلك خطاباً في الحرية، بحيث تعترف بداهة بالتنوع، وتعتبره حقاً اجتماعياً نابعاً من هوية الاجتماع الإنساني، أمر لا يلفت نظرَ التقليدي/السلفي المعجون بخطاب الجهل، والذي يدرك - قدر ما يجهل! - أن التقليدية/السلفية تتعمد تجريم التنوع، وتسعى لمصادرته

ونفيه، ليس من حقول الحقيقة المُتعالية فحسب، كما يتوهم محسنو الظن، وإنما من حقول التعايش المدني أيضاً.

وللتوضيح أكثر. يستطيع التقليدي/ السلفي (بوصفه فرداً لا يمتلك القدرة على فرض الوصاية هنا) أن يعيش في مجتمع ليبرالي أفضل حياة، بل إن هذا المجتمع سيوفر له الكثير في سياق ممارسته لتقليديته، أي سيوفر له الكثير مما لم يكن ليحصل في ظل مجتمع تقليدي/ سلفي!. بينما لا يستطيع الليبرالي (حتى بوصفه فرداً لا يؤمن بالوصاية أصلاً) أن يعيش في مجتمع تقليدي/ سلفي، بل إن أبسط حقوقه (حق الوجود) سيتعرض للمصادرة حتماً. ولعل في التقليديين/ السلفيين الذين يعيشون في الغرب الليبرالي، خير مثال على إشكالية القبول المتبادل.

هنا ندرك أن الليبرالية تتسع للجميع، بينما التقليدية لا تتسع حتى لذاتها، فبعضها يكفّر بعضاً، أو يضلله، أو يفسّقه، أو يبدعه، أو - على الأقل، وفي حالة تسامحه الديني! - يتهمه بالخيانة، والتنازل عن ثوابت المنهج. والكتب التي تعدها التقليدية/ السلفية أصولاً، أو مراجع معتمدة في مباحث العقيدة، هي بالدرجة الأولى كتب احترابية، قائمة على تكفير الآخرين، وعلى رميهم بصفات سلبية لا حصر لها، ليس أقلها التبديع والتفسيق.

في إطار الرؤية الليبرالية؛ لن يصبح لهذه التهم التقليدية/ السلفية معنى، بل لن يكون هناك من يمتلك حق إصدارها أصلاً. فالليبرالية تتويج للرشد الاجتماعي، والمجتمع الليبرالي مجتمع راشد، يتجاوز هذا السباب الطفولي، ويحتقر صراع المراهقين، وإن اضطر في سياق الخطاب اللاهوتي إلى شيء من ذلك - كحق في التعبير عن الرؤية - فإنه يطرحه في سياق موضوعية صارمة، لا يُسمح فيها بالإساءة المباشرة إلى أحد، حتى ولو كان خصماً من ألد الخصوم.

المتطرف السلفي في المجتمع الليبرالي، سيُكفل له حقه في التعايش المدني. لكنه - في الوقت نفسه - لن يكون خطراً، لا لأنه ستنعدم الرؤى

السلبية من أعماق ضميره، أو من فلتات لسانه، وإنما لأنه سيصبح وحشاً منزوع الأظافر والأنياب. وبهذا يصبح تطرفه خياراً فردياً، خياراً لا يتجاوز ذلك إلى إيذاء الآخرين، حتى ولو حاول ذلك؛ لأن النظام الاجتماعي - ببعديه: القانوني والثقافي، لن يسمح له بذلك، فضلاً عن أن يستجيب له، أو يتضافر معه على الإيذاء المعنوي أو المادي.

عندما تتلبس المجتمع المسلم ثقافة ليبرالية، وتصبح هي الروح التي تحرك وعيه بإسلاميته من جهة، وبالعالم من حوله من جهة أخرى، لن يكون للمتطرف - بعد تضاؤل وجوده النوعي والكمي - الخطر الذي يمكن أن يمثله، أو كان يمثله في مجتمع تقليدي سلفي عتيد. نعم، قد يوجد متطرف ما، في مجتمع ليبرالي، وقد تعتوره حالة هياج سلفية، فيرمي - ذات جنون - بتهم التكفير والتبديع والتضليل، مُوجّهة إلى هذا الشريك في الوطن أو إلى ذاك النسيب في الانتماء الإنساني. قد يحدث هذا، لكن - وهذا هو المهم - لن يُعيره المجتمع الليبرالي/اللّاسلفي أدنى اهتمام، وسيبتسم الناس في مثل هذا المجتمع الليبرالي من تهم بلهاء كهذه، وربما رفع بعضهم سماعة الهاتف للاتصال بمستشفى الأمراض العقلية، للتبليغ عن مجنون هارب!.

هذا هو الفارق الجوهري والهام والحاسم، بين متطرف يتحدث في مجتمع تقليدي، متطرف مندغم في عالمِ مفرداتِ الإقصاء والنفي والإلغاء - تلك المفردات التي يتشدق بها هذا المتطرف - ويستخدم العواطف الدينية لتهييج المجتمع بعضه على بعض؛ فيتفاعل معه مجتمع جماهيري مسكون بالخبال السلفي، وبين متطرف محاصر اجتماعياً، متطرفٍ يتحدث في مجتمع ليبرالي؛ فيتهمه الجميع بالجنون. فرق بين أن يكون المتطرف موضع حفاوة اجتماعية؛ نتيجة الاشتباك معه في بعض مفردات المقدس، وبين أن يكون موضعَ تسفيه؛ نتيجة الوعي الاجتماعي بأن مفردات المقدس الديني، لا يمكن أن تكون ألعوبة للمتطرفين.

وهنا، لا بد من التأكيد على أن ذاك المجتمع (= التقليدي) مجتمع مسلم،

وهذا المجتمع (= الليبرالي) مجتمع مسلم أيضاً. لكن، ذاك (= التقليدي) مجتمع مسلم غير واعٍ بخداع الخطابِ المتطرف، الخطاب الذي يستثمر العاطفة الدينية التلقائية لأبناء المجتمع المسلم؛ كي يمارس خداعه لهم باسم الدين. بينما المجتمع المسلم الليبرالي واع تمام الوعي بخداع الخطاب السلفي المتطرف، ومدرك تمام الإدراك، أن دين الله - عَزَّوَجَلَّ - لا يمكن أن يكون على هذا النحو من العنف الدموي المُوجّه ضد الإنسان.

يدرك المجتمع المسلم الليبرالي أن كل خطابات العنف خطابات زائفة، تتلبس الديني زوراً وبهتاناً، كما يدرك - في الوقت نفسه - أن أي خطاب يريد أن يسلبه حريته وتسامحه وإخاءه الاجتماعي، لا يعدو كونه خطاب احتيال، خطاباً لصوصياً، خطاباً يسعى لتحقيق مكتسابات مادية شخصية، أو شبه شخصية، خطاباً يقتات على حساب عواطف الجماهير الدينية، إنه يدرك أنها (= خطابات العنف) ضرب من ضروب الاتجار الانتهازي بالدين، على طريقة الحروب الصليبية، عندما كان يجري الحشد لها بتوزيع صكوك الغفران.

إن رفع الوصاية عن الفرد، ومنحه حريته، وتهيئة البيئة الحرة التي تطلق مكنونات طاقته الخلاقة من عقالها، كل ذلك تمنحه الليبرالية للمجتمع الليبرالي، جماعات وأفراداً. ولا شك أن أفراداً على هذه الصفة، وجماعات صادرة عن هذه القيم الإنسانية العليا، يصعب، بل يستحيل خداعها، أو اختطاف شرائح منها، بحيث تُقاد من بيئتها المتسامحة الناعمة بالحرية إلى دهاليز الخطاب الأصولي. قد تُخدعُ فئة ما، وفي فترة ما، لكن، لن يحدث هذا إلا في حال غياب وعي المجتمع بليبراليته، أو في حال كون تمثل الأفراد لها منقوصاً، بحيث لم تستوعب في أعماق اللاشعور. وهذا ليس عيباً في الليبرالية ذاتها، وإنما هو عيب في الأفراد من جهة، أو في طريقة التمثل الاجتماعي لها من جهة أخرى.

لا يمكن أن يَقتادَ المتطرفُ، أو الفكر المتطرف، إنساناً حراً واعياً تمام الوعي بحريته، ومؤمناً باستقلاليته الفردية، وعلى يقين بأن الفردانية - كسياق -

هي جوهر وجوده، وأن لا معنى للوجود ذاته بدونها. المتطرفُ لا يقتاد إلا (القطيع) التقليدي، القطيع الذي تمَّ ترويضه على أفانين الخنوع، وعلى الطاعة العمياء الصماء البكماء، وعلى التسليم اللامتسائل لهذا الفرد أو ذاك. بيئة غير فردانية كهذه، يجد المتطرف فيها أرضاً خصبة لاستنبات التطرف السلفي؛ لأن الإعداد الأولي قد تم، والمقدمات الضرورية قد أصبحت من المقدسات.

اليوم، نحن نسعى لخلق مجتمع جديد، مجتمع مغاير لما نحن عليه. تستشرف آمالنا وطموحاتنا عوالم الليبرالية. لكن، أين منا المجتمع الليبرالي الحر؟. كوننا - في مجملنا العام - غارقين في رؤى التقليد، ومنخرطين - بدرجات متفاوتة - في التماهي مع خطاب الجهل والتجهيل السلفي، هل من أمل حقيقي في مستقبل ليبرالي واعد؟. هل يمكن تجاوز ثقافة قرون وقرون، بثقافة عقود؟. إلى أين تتجه البوصلة، بوصلة الوعي الاجتماعي العام؟. ما بين التفاؤل بالغد، والتشاؤم منه، أين يقع الزمن الليبرالي.

في الواقع، نستطيع التأكيد على أن الزمن الليبرالي قد بدأ في التشكل لدينا منذ عقود، وفي بعض البلاد العربية والإسلامية، بدأ منذ أكثر من قرن. كانت مؤشرات التحضّر تشير إلى حراك تنويري جاد، في مصيره لصناعة المجتمع الليبرالي، واستمر ذلك في حركة تصاعدية، حركة قد تتعثر في زمن ما، أو مكان ما، لكن، كان المؤشر العام (بلغة الأسهم المالية) يحقق قدراً لا بأس به من الأرباح. صحيح أن انهيار المؤشر في زمن المد الشيوعي، والفوران القومي، وفي زمن (الغفوة) الإسلاموية، كاد أن يقضي على البقية الباقية من الآمال، ويلغي المشروع من أساسه. لكن كل التاريخ الكوني المتحرك بفعل الحضارة الغربية، كان يشير إلى قدوم زمن ليبرالي كاسح.

وإذا كانت الليبرالية الغربية أفرزت - في بعض توجهاتها - نقيضها، وكاد هذا النقيض أن يلتهمها، فإن الروح الكامنة في عمق الإنسان الغربي - الإنسان ككل - كانت تعي وجودها من خلال مفردات الليبرالية، ولا شيء آخر غير

الليبرالية. ولهذا كان العقاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقسم جازماً، أن الحلفاء سينتصرون على المحور: النازي/الفاشي، في نفس الوقت الذي كانت فيه دول المحور تحقق أعظم الانتصارات. ولما سئل عن ذلك، قال: إنها - أي دول المحور - ضد حركة التاريخ. وكانت حركة التاريخ ليبرالية؛ لأنها وعي عال من درجات الوعي الإنساني، أو ما يمكن أن يتوصل إليه الإنسان من وعي. ووعي كهذا، يستحيل الرجوع إلى ما قبله، حتى ولو حدثت بعض النكسات، فالتاريخ يسير - بالمجمل - إلى الأمام.

القيم الليبرالية - بتقدميتها التي تعانق إنسانية الإنسان - هي مستقبل الإنسان المعاصر، ليس الغربي فحسب - كما يتوهم الرجعيون في مكان - وإنما الإنسان المعاصر في كل زمان ومكان. صحيح أنها قِيمٌ غربية، أو - على الأقل - صنعها تاريخ التطور الغربي. لكن، يجب أن نتذكر أن الزمن - منذ قرنين إلى أربعة قرون - كان زمناً غربياً، ومن ثَمَّ، فالعالم عالم غربي، وأن الآخرين لم يستطيعوا أن يقدموا شيئاً ذا بال، في تدعيم الرؤية الإنسانية التي تصنع حضارة هذا الكون، والتي هي الآن حضارة غربية بامتياز.

إذن، التاريخ - كحركة متنامية - يتجه صوب كل ما يعزز من حضور الرؤى الليبرالية في مواطنها الأصلية، كما أنه يضغط باتجاه عولمتها؛ بوصف العولمة التي أصبحت قدر الجميع، عولمة غربية، على الأقل في أساسها. وبهذا، فالزمن المعاصر زمن ليبرالي، ولا يستطيع أي أحد أن يَزْوَرَّ عن الليبرالية - فضلاً عن أن يحاربها - ؛ في الوقت الذي يريد فيه أن يضمن المعاصرة، وأن يكون شريكاً فاعلاً في هذا العصر ولو كانت شراكة في الاستهلاك. إن هذا العصر - شئنا أم أبينا - عصر ليبرالي.

اليوم - وبحمد الله - يجنح كثير من رموز العالم الإسلامي: في الفكر والسياسة والاقتصاد - إلى تبني الليبرالية؛ كرؤية شاملة، رؤية تستحيل المعاصرة بدونها. الليبرالية الإسلامية، أو الإسلام الليبرالي: هو الإسلام المتقاطع مع

التصورات الليبرالية، والذي سيصنع - بالضرورة - ليبراليته الخاصة، التي ستأخذ روح الليبرالية، دون الارتهان لتفاصيل التجارب الليبرالية المتحققة في الواقع اليوم. وبدون صناعة هذه الليبرالية الخاصة، تفقد الليبرالية أهم صفاتها، وهي قدرتها الفائقة على التنوع، وعلى تطعيم الرؤى، بحيث لا تصبح (صورة طبق الأصل) عن أية ليبرالية أخرى.

كثير ممن يحملون الهم الإسلامي، ويؤلمهم تخلف المسلمين، أخذوا يشتبكون مع الليبرالية في مفرداتها الأساسية. مسألة التضاد بين الليبرالية والإسلام، لم يعد يتحدث عنها إلا الأغبياء، من سدنة خطاب الجهل، أولئك الذي يتصورون الليبرالية ديناً وعقيدة، ومن ثَمَّ فهي - وفق هذا التصور القروسطي الساذج - دين إزاء دين، وليس تراكماً هائلاً لتجربة إنسانية ناجحة، إلى درجة أن أصبحت هي: العصر.

إن هؤلاء لا يدركون أن التعانق مع التصورات الليبرالية لا يعني التسليم لها بكل شيء، لأن هذا يعارض طبيعتها (= الليبرالية) التي تريد من الإنسان أن يمتلك تجربته الخاصة، النابعة من فرادته الخاصة، وأن يبتعد عن التقليد الأعمى، أياً كان مصدره، حتى ولو كانت الليبرالية. ولكن التقليدي/ السلفي لا يفهم الأشياء إلا من خلال التقليد ذاته؛ لأن وعيه تكوّن على هذا النحو من الاجترار، فهو يتصور أن الجميع في ممارساتهم الثقافية مقلدون لا محالة؛ لأنه لا يجد للثقافة مفهوماً إلا في هذا الإطار التقليدي.

لم يعد أولئك الذين يحلمون بالليبرالية في المجتمع الإسلامي، من قبيل أولئك الذين يسهل وصفهم بالمتحللين من مبادئ الإسلام، أو كما يقول أحد المتطرفين السلفيين في برنامجه الفضائي: «الليبرالي لا يعرف كيف يصلي»، بل أصبحوا من شتى تنويعات المجتمع المسلم، وبعضهم ممن يحفظ القرآن كاملاً، ويشتغل على الفكر الإسلامي منذ أمد ليس بالقصير، بل إن بعضهم قد قضى أكثر من عقدين وربما ثلاثة في الدراسات الشرعية المنتظمة. كل هؤلاء منتمون - بدرجة ما - إلى عوالم الليبرالية، ومقتنعون بأهمية استنبات الرؤى الليبرالية في

الثقافة الإسلامية؛ حتى وإن لم يصرح كثير منهم بانتمائه لذات المصطلح (= ليبرالي).

الرؤى المتطرفة لم تعد لها جاذبيتها كما كانت من قبل. هي اليوم في حالة تراجع، والأصولية كلها في مرحلة انحسار. والزمن الليبرالي يحاصرها من أقطارها. بل إن كثيراً من الأفكار المتطرفة قد تم تشذيبها - رغبة أورهبة - لتكون قادرة على البقاء في هذا الخضم الزاخر من الرؤى الليبرالية التي تضخّها العولمة في العالم مع صباح كل اليوم. وليس العالم الإسلامي استثناء، ولا يمكن أن يكون.

لقد وصل الأمر بكثير من رموز التطرف السلفي - تحت وطأة الزمن الليبرالي - إلى البراءة العلنية الصريحة من ماضيهم العنفي الإقصائي، لقد أعلنوا - طائعين أو مُكرهين - الانضمام إلى منظومة قيم التسامح الإنساني، على درجات متفاوتة فيما بينهم؛ حسب التاريخ، وحسب مقتضيات الواقع، وحسب حسابات الربح والخسارة، التي ستتحقق لهم في الوسط الجماهيري.

إشكالية الخطاب السلفي المتطرف: خطاب الجهل، أنه لا يرى هذه الحقيقة، أو لا يريد أن يراها. إنه ما زال يشعر بأنه في زمن (الغفوة) الذي ساد قبل عقدين، عندما كان المتطرف يستطيع أن يحشد الجموع بمجرد شريط (كاسيت) من أشرطة التجهيل، وكان مجرد إصدار كتيّب تكفيري في حق رموز الفكر المحلي، كفيل بأن يجعل المجتمع - في كثير من شرائحه المستلبة - في حالة نفوز شديد؛ من أولئك الذين أدانهم المتطرف السلفي، ورماهم فيه بالكفر الصراح.

فرق كبير، بين ذاك الزمن الغابر الذي كاد التيار السلفي المتطرف أن يختطفه حتى من نفسه، وبين هذا الزمن المتعولم - قسراً - بقيم التسامح الليبرالي. نعم، هناك من السلفيين المتطرفين الحالمين من يظن أن زمن التطرف السلفي ما زال قائماً كما كان. ولذلك، يمارس - بغباء لا مزيد عليه - ترويج

تلك التهم نفسها، تلك التهم التكفيرية التي كانت تستفز الجماهير الغوغائية، التي كانت تصدق كل ما يُقال.

لقد كانت فترة ذهبية للمد الصحوي، إذ كان قادراً على رفع درجة الهياج الجماهيري إلى أقصى حد. لقد كان تتابع هذا الهياج الجماهيري - أو شبه الجماهيري - يؤدي إلى أضرار مادية ومعنوية، قد تُؤدي إلى أن يستسلم الفاعل التنويري تحت وطأتها. ذاك زمان مضى وانقضى، ولن يعود. لكن مغفلي السلفية ما زالوا يعتقدون أنه زمن لم يمضِ، وأنهم قادرون على التلاعب بعواطف الجماهير كما كانوا يفعلون في ثمانينيات القرن العشرين.

من تابع - ولو قليلاً - الهجوم الأخير على الليبرالية؛ من قبل تيار التطرف السلفي: تيار خطاب الجهل، سيجد أن النَفَس الوصائي الإقصائي، الذي ساد في ثمانينيات القرن الميلادي المنصرم كان حاضراً، وبقوة. عبارات مُوجّهة من التيار المتطرف ضد الليبراليين؛ من نوع: «يجب أن يسكتوا». أو «لا بد أن يُوقف هؤلاء حتى لا تغرق السفينة». أو «لا يجب أن يخرج أحد عن هذا الإطار» . . .إلخ وغيرها من مثل هذه العبارات الكاشفة عن نسق وصائي؛ يسعى للهيمنة الشاملة، ويحاول إسكات الآخرين - الذين لم يقترفوا سوى ذنب التعبير الصريح عن قناعاتهم - بالقوة، وبالقوة وحدها.

من ينطق بمثل هذه العبارات الإقصائية الانغلاقية، التي تحاول تأطير كل المجتمع، ومنع المثقفين من بث قناعاتهم، يظنّ - متوهماً - أنه قادر على ذلك، أو أن أحداً - أي أحد - سيكون قادراً على ذلك. لا يدرك هذا وأمثاله أن وسائل الاتصال/ النشر/ الإعلام، لم تعد خاضعة للاحتكار من أي نوع، بل لم يعد للمنع معنى. فمن تمنعه من النشر في صحيفة، سيقول رأيه عبر الفضاء، ومن تمنعه - إن أمكن! - من الفضاء، سيسطر رأيه - وبحرية أوسع - على صفحات الشبكة الإلكترونية ومن تمنعه من هذا، سينشره ولو عبر هاتفه الجوال.

طبعاً، المتطرف السلفي يعي حقيقة استحالة هذا المنع؛ مادامت وسائل

الاتصال على هذا النحو من الانفتاح اللامحدود. إذن، كيف يتحقق لهذا المتطرف المنع الذي يسعى إليه، وينادي به؟. الجواب، تجده في غير المصرح به - أو غير المصرح به دائماً - داخل منظومة الجهل/التطرف. أي في منع، واحتكار، وسائل الاتصال الحديثة، بحيث يتم منع الفضائيات (منع كل أدواتها)، بل ربما يعمدون إلى منع التلفاز أصلاً، أي كجهاز، ومنع الانترنت، بل ومنع الهواتف المحمولة، ومراقبة الثابت، وطلبنة الصحافة. أي تحقيق الحلم الطالباني، في جزيرة العرب، كما يحلمون بذلك ليل نهار. وإلا فالمنع مستحيل؛ ما لم يتم تطبيق النظام الطالباني - بكل تفاصيله - فيما يخص تعامله مع وسائل الاتصال والإعلام.

هنا، نجد أننا أما مفترق طرق. نحن لسنا أمام خيارات كثيرة، في صراعنا مع التطرف المحلي، وإنما نحن أمام: خيار الاستجابة للزمن الليبرالي؛ مع احتفاظنا بحريتنا في كيفية التقاطع الإيجابي معه، أو خيار أن نضع أنفساً في يدي تيار طالباني، لا يملك غير آلية المنع، في تعاطيه مع المعاصرة وشروطها. إنهما زمنان مختلفان جِداً: زمن ليبرالي واعد، يفتح ذراعيه وقلبه وعقله للعصر، وزمن طالباني مُتوعّد، يروج له تيار التطرف/الجهل عندنا، صراحة أو ضمناً. الزمن الطالباني زمن بائس، زمن ينتحر قبل أن يصل، زمن ينتحر على حدود الماضي الجميل!.

## 5 - 7: تحديات ما بعد الإرهاب

بداية الانحسار الإرهابي - كتنظيم مسلح - أصبحت ظاهرة لا يشك فيها من يتأمل الظاهرة الإرهابية، ويرصد تحولاتها على المستوى المحلي. إنه انحسار الهزيمة التي تكشف عن نفسها في طبيعة المواجهات وتحولاتها في بعديها: النوعي والكمي. مما يعني - تبعاً لذلك - أنها هزيمة نوعية وكمية، مُنيَ بها الإرهاب - كظاهرة مسلحة - ولن يستطيع الإفاقة منها، على الأقل في المستقبل القريب.

ليس من الصعب أن تنتصر في أية معركة مسلحة، مهما كانت درجة تعقيدها وتشعبها. إذ هي في النهاية معركة مع موجود مُتعيّن؛ تستطيع رسم ملامحه، ورصد حراكه، وتحديد طبيعة المواجهة معه. لكن من الصعب عليك أن تحتفظ بهذا النصر المسلح مستقبلاً؛ لأن المواجهة - في مثل هذه الحال - لن تكون مع موجود متعين في الواقع المادي، وإنما مع موجود متوقع، لا تدري على أية صورة سوف يتشكل.

الوقوف ضد انبعاث الظاهرة الإرهابية من جديد - أياً كان تمظهرها - هو التحدي الحقيقي الذي يجب أن يكون مُوجّهاً للمجتمع بكافة أطيافه، من حيث هي ظاهرة تطال الجميع، أحسوا بذلك أم لم يحسوا. الإرهاب قبل أن يكون ظاهرة مسلحة كان ظاهرة اجتماعية تسعى - على نحو ما - لتأطير الحراك الاجتماعي وفق رُؤاها الخاصة، بل الخاصة جداً. وهذا هو ما يسعى بعض مُدّعي الأسلمة - صراحة - لممارسته الآن. كان الإرهاب موجوداً في مجتمعنا؛ على صورة ما؛ قبل أن ينبعث عنفاً مسلحاً في وجود مادي صارخ، وجود يلامس حواس الجميع.

ومما يزيد في خطورة الظاهرة الإرهابية، واحتمال أن تعود إلينا في دورة جديدة أشد عنفاً وأبعد خطورة من الدورة السابقة، أن الفكر السلفي/التقليدي الذي أنتجها ما زال ينتظم شريحة عريضة من المجتمع، شريحة أعلن جزء كبير منها رفضه للإرهاب المسلح، لكنه لم يعلن - بوضوح - موقفه من الأسس الفكرية التي ينطلق منها الإرهاب.

التحديات الذي سنكون أمامها - وجهاً لوجه - في المستقبل القريب، تستوجب علينا أن نكون في موقف المبادرة تجاه حدث خطير متوقع، أن نكون في موقف الهجوم الاستباقي، لا في موقف الدفاع الذي ينتظر الفعل؛ ليحدد رد الفعل. وفي ظني أن هذه التحديات المستقبلية التي يطرحها علينا الإرهاب، تنقسم - من حيث طبيعة العمل المضاد لها - إلى قسمين:

الأول: التحديات الأمنية في الميدان. وهذا النوع من التحديات ينبع من

كون الاستنفار الأمني الموجود - حالياً - لا يمكن أن يستمر وقتاً طويلاً، أي لا يمكن أن يكون هو النمط السائد؛ لأن هذه الدرجة من الاستنفار، والتي هي أشبه بحالة طوارئ، مكلفة مادياً ومعنوياً. وهذه التكلفة لا تطال المؤسسات الأمنية فحسب، وإنما تطال المجتمع المدني أيضاً؛ لكون هذه المؤسسات أحد تمظهراته من جهة، ولكون هذا المجتمع موضوعاً للممارسة الأمنية من جهة أخرى.

هذا يعني أن (فاتورة) التضحيات - في حال استمرار حالة الاستنفار - سترتفع لدى كلا الطرفين: المؤسسة الأمنية، والمجتمع. وهي (فاتورة) باهظة، يصعب دفعها على الدوام لمجرد أننا نعاني من (حالة تطرف)، حالة تطرف مفروضة علينا من قبل المد الأصولي السلفي، الذي بدأ يستشري في العالم الإسلامي - وربما في العالم الغربي أيضاً - ويحاول فرض خياراته علينا. إنه يحاول فرض خياراته علينا، ولو من حيث طبيعة التضحيات المضادة، تلك التضحيات التي قد تكون أكبر من حجمه كوجود مادي، أو من حيث ضخامة التضحيات من جهة: أن هناك خيارات أخرى أقل ضرراً وأكثر جدوى، لكننا قد نُحمَلُ على غيرها قسراً؛ جراء تقاعسنا عن مقاربة الأسس الفكرية ذات المنحى السلفي لهذا الخطاب المتطرف: خطاب الإرهاب.

الثاني: التحديات الثقافية. وهي - في ظني - التحديات الحقيقية التي ستحدد - كخيار مصيري - : المستقبل لمن؟. إن النجاح في هذه التحديات الثقافية هو الأكثر جدوى على المدى البعيد؛ لكون الإرهاب ظاهرة ثقافية/فكرية بالدرجة الأولى، ولكون الجواب الأمني المباشر - فيما لو طُرِحَ كخيار وحيد - له أضراره وتداعياته التي يصعب التحكم بها، خاصة في مجتمعات عشائرية؛ لا تزال العلائق اللامدنية تحكم وعيها العام، وتتحكم في سلوكها المباشر. ما يعني أن النجاح الأمني سيكون له ثمن باهظ اجتماعياً، أي على مستوى الولاء لمكونات الدولة المدنية التي هي حقيقة الوطن.

إذا أدركنا ذلك، ثم أدركنا أن الإرهاب - كظاهرة - لا يتكئ على مقولات

الثقافي العام، وإنما هو ثقافي (= ديني هنا) على وجه التحديد، فإن مقاربة الشأن الديني - كخطاب له تمظهراته الكثيرة المتنوعة - هو مناط التحديات الثقافية التي من المفترض أن نواجهها بشجاعة؛ لكون الإرهاب خطاباً يتوسل - ولو خطأ - الخطاب الديني، دون سواه من أنواع الثقافي، ومن ثمَّ، فالخطاب الديني معنيٌ بالإرهاب قبل غيره، مهما كانت درجة براءته منه فكراً وممارسة، والتي هي براءة أذكرها هنا على سبيل الافتراض.

لكن مقاربة الشأن الديني - أقصد المقاربة الحقيقية التي تلامس مفاصل الإشكال الديني في علاقته مع الواقعي صراحة - ليست من السهولة بالدرجة التي تغري الفاعل الثقافي بخوض غمارها . إنها - كانت ولا تزال - الفاعلية المعرفية الأكثر خطورة، بل هي الممارسة التي قد تؤدي - بما هي تفكيك لبنى التطرف والتعصب الديني ذي الركائز الاجتماعية الراسخة - إلى أن يعود المثقف بعدها وليس من شيء في يديه - بعد رحلة العناء الطويلة - إلا ما يجود به عليه سدنة التقليد والجمود من صكوك الحرمان الديني، التي تؤدي - في المجتمع ذي الميول السلفية المتقاطعة مع الإرهاب - إلى حرمان اجتماعي، يصعب على كثير من المثقفين تحمل مشاقه؛ خاصة عندما تكون الرؤية قصيرة المدى، والمكتسب الاجتماعي/ المادي في صدر قائمة الأولويات التي لا يمكن التنازل عنها بحال.

إن الخطوة المعرفية الأولى، لا بد أن تكون في اتجاه تحليل الخطاب الديني، كخطاب متموضع في الاجتماعي، وكخطاب يجري التأسيس له - تنظيراً - في المؤسسات الدينية. هذه الخطوة، لا أظن أحداً يجهل أولويتها، ولا كونها نقطة ارتكاز للحلول النوعية المرتجاة لظاهرة التطرف الديني. لكنْ، قليلٌ من يصرّح بذلك، وأقل منه من يمتلك الجرأة على مقاربة مفردة عقائدية من هنا أو مفردة فقهية من هناك. إنه - هنا - الخوف من مواجهة خطاب الخوف. هو - هنا - الإرهاب، أو الوجه الآخر للإرهاب المباشر، الرهبة التي صنعها الإرهاب. وهي رهبة تتمدد في كل الاتجاهات؛ لتكون خطوط دفاع أولى، تحمي الظاهرة الإرهابية من أن تكون موضوع بحث وتحليل واستشراف.

من هنا تأتي خطورة المقاربة لظاهرة الإرهاب. وهي خطورة قد لا تكون مادية بقدر ما هي - في الغالب معنوية. لكنها - وإن كانت معنوية - تبقى أشد وأعنف وأشرس!. التهديد بالموت رهبة ساعة، وقد تتوافر الشجاعة الكافية للمواجهة في لحظات الصراع. لكن، التهديد بالموت المعنوي البطيء، والذي لا يقتصر ضرره على الفاعل الثقافي، بل يمتد إلى أسرته ومجتمعه الصغير، يبقى تهديداً يصعب احتماله على مسافة زمنية طويلة، ربما تستهلك كل عمر الإنسان.

استعداءُ الاجتماعي، واستنفار الرسمي أحياناً، هو الرد النمطي الذي تقوم به تيارات التقليد والتطرف في التصدي لكل مقاربة معرفية فاحصة لمنظومتها الثقافية، أي لكل مقاربة معرفية تحاول أن تضع يدها على مواطن الإشكال في الخطاب الديني السائد (= السلفي). لا رد علمياً ولا شبه علمي، يمارسه التيار السلفي عند مواجهة المثقفين، خاصة عندما تكون المقاربة الثقافية صريحة ومتماسكة منطقياً، بحيث لا يجدي معها النقض (الخطابي!) المُتترس بمفردات من داخل الخطاب السلفي نفسه، وبالأخص؛ عندما يدرك المتطرف السلفي أن المواجهة تحتاج لمنهجية علمية ذات اتساق منطقي في الاستدلال. وهذا ما تفتقر إليه التيارات التقليدية السلفية غاية الافتقار، وتحاول مواجهة هذا الفقر الواضح الفاضح بممارسات بعيدة عن ميادين المواجهة العلمية، والتي يفترض فيها أن تكون منزهة عن توظيف اللاعلمي (= الاستعداءات الاجتماعية والرسمية، والقذف والتشهير مثلاً) في سياق الممارسات العلمية التي يخوضها على الطرف المقابل كثير من كُتاب ومفكري الخطاب التنويري.

إن تجديد الخطاب الديني في مثل هذا السياق المأزوم، يصبح نقطة حاسمة في مفترق طرق، فهو إما أن يفهم التجديد ويمارسه بوصفه تحوّلاً هامشياً في الوسائل؛ لا في المفاهيم المحورية الحاكمة للحراك المتدين، وإما أن يمارس دوره الخلّاق، الدور الذي يفكك فيه البُنى الراسخة، ويعيد تركيبها على نحو أقرب إلى روح المعاصرة، وأكثر اتساقاً مع المقاصد العليا للدين. وفي هذه

الحال - أي الحال الثانية - لن يقف الخطاب التقليدي موقف المتفرج من خطاب مضاد له ولمصالحه الحيوية، لن يقف صامتاً أمام خطاب يُفرّغه من بعده الاجتماعي الذي يراه حقاً مكتسباً له، بل إن المعركة معه ستكون حتمية في مثل هذه الحال، وستظهر آثارها على أكثر من صعيد؛ لأنها في النهاية ستحاول تجريد الخطاب السلفي المُهيمن من هيمنته المادية والمعنوية، تلك الهيمنة التي يمارسها بمستويات متعددة في الواقع الاجتماعي، ويراها حقاً طبيعياً له، لا يشاركه فيه غيره؛ حتى ولو كانت الأغلبية الاجتماعية تضيق بها، وتراها - في صورتها الكهنوتية - أقرب إلى هيمنة محاكم التفتيش.

إذن، تجديد الخطاب الديني، هو نوع من الحراك الثقافي، حراك إن فُرّغ من محتواه (= التجديد)؛ سيكون محل ترحيب من قوى المحافظة والتقليد السلفي، وإن مارس مقتضى محتواه (= التجديد) فلن يُقبل به من قبل تلك القوى، وستكون قادرة بتحالفاتها - غير المنظورة - على إجهاض كثير من المحاولات الفاحصة، خاصة تلك المحاولات التي تحمل - لسبب أو لآخر - القابلية الذاتية للاستسلام الصريح والنكوص، أو للتراجع الخجول، الذي يصل لدرجة أن يقول كل شيء، ولا يقول أي شيء؛ لأنه لن يقول أكثر مما قيل من قبل في سياق خطاب التقليد. فالأمر سيصبح مجرد ندوات ومؤتمرات واجتماعات وتصريحات؛ دونما خطوات عملية؛ ولو بكلمات خضراء؛ تفتح الطريق للمسير!.

كل هذا يعني أن ملتقى خطوط التأزم يلتقي عند حرية التعبير، ويؤكد أن التشريع لحرية الكلمة، من حيث هي ممارسة ثقافية مسؤولة، شرط أولي لأية فاعلية ثقافية دينية؛ تأخذ على عاتقها الدخول مع الخطاب الديني السلفي في اشتباك معرفي، يتغيّا التجديد في الديني على نحو صريح. لا يمكن أن يمارس الفاعل الثقافي دوره المنوط به على نحو مُجدٍ؛ ما لم يكن هناك ضمان أمني - وهو ضمان نسبي على أية حال - يكفل لهذا الفاعل الثقافي الحد الأدنى من

الاطمئنان المادي والنفسي؛ ليقف من الآخرين - القلاع السلفية التقليدية - موقف الأنداد، لا موقف المتخفي خلف تموجات اللغة المذعورة، التي يضطر إليها الجميع!.

نستطيع مناقشة أكثر من قضية محورية في خطابنا الديني، ونستطيع إضاءة الكثير من التأزمات؛ عند ما تتوافر مثل هذه البيئة الفكرية الصحيحة، التي لا بد أن تنطلق من مقدمة أولى، مقدمة ضرورية، تتحدد في أن الدين للجميع من أبنائه، وأن ليس لأحد أن يحتكره لنفسه أو لجماعته أو لتياره؛ فيمنح الآخرين تزكية الانتساب إليه، أو يحرم الآخرين من حق هذا الانتساب؛ لمجرد الاختلاف في فهم هذا الأمر - من الدين - أو ذاك.

عندما نستطيع الظفر بمثل هذه البيئة التي ترضى بالحوار العلني حول قضايا الدين ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية؛ نستطيع أن نستعرض المقررات الشرعية بتفاصيلها، ونستطيع أن نناقش الدلالات الصريحة والمضمرة، وأن نفحص التحولات ذات الطابع الاحتمالي، التي قد تقود إليها مستويات معينة من الإيحاء المقصود أو غير المقصود في المقرر الشرعي الذي بُني على تصورات سلفية موغلة في تقليديتها وإقصائها.

بطبيعة الحال، ليس هذا الاستعراض والفحص الذي نطمح إليه محصوراً في مقررات التعليم العام، بل - وهذا أهم - هو موجود في كليات الشريعة وكليات أصول الدين وفي أقسام العقائد والمذاهب في الجامعات والكليات، ما يخص منها الرجال والنساء على حد سواء. بل، ليس سراً أنه موجود كذلك في معظم ما يطرحه شيوخ الإعلام، وفي كثير من الكتب التي تصدرها المكاتب الدعوية المنتسبة لبعض الوزارات الرسمية، فضلاً عن المطويات والمنشورات التي تكتب بأقلام بعض الرموز السلفية المحلية، ويجري نشرها، أو منحها التصريح بالنشر والانتشار.

طبعاً، ليس المطلوب رصد الدعاية للعنف عند هذا المتطرف أو ذاك، وإنما

المراد أبعد من ذلك بكثير. ما نريده هو الاهتمام الجاد بمناقشة المرتكزات الأساسية التي ينهض عليها الخطاب الديني داخل هذه الدوائر (التبشيرية) المنوط بها إنتاج خطابنا الديني، من حيث موقفها الجوهري من الآخر المحلي والآخر الخارجي، ومن حيث تصوراتها للعلاقة مع المعاصرة، كصيرورة زمنية لها معطياتها المتعينة مادياً، والمنتجة - بالضرورة - لتحديات تمس الأمة في مستقبلها، وللخطاب الديني الراهن - بطبيعته الشمولية المُدّعاة - موقف منها، وإن لم يعلن. ففي كل هذه المسائل مجموعة من التأزمات والاختناقات الدينية التي يجب الوقوف عندها، ومناقشتها دونما خوف من أي نوع، ودون اتهام بالكفر أو بالخيانة، أو حتى بالضلال.

وكما هو الحال في الكليات الشرعية وأقسامها، والكتب الدعوية وملحقاتها، من حيث هي قنوات إيديولوجية محصنة ضد المقاربة النقدية الفاحصة، كذلك لا بد من الالتفات إلى دوائر الإفتاء بمستوياتها المتعددة، ومنابرها الرسمية وشبه الرسمية، فضلاً عن خطبة الجمعة التي لا تزال تدار بآلية تقليدية، بحيث نراها تخضع لتصورات الخطيب المحدودة في الغالب. وهي - لا أدري لماذا - متروكة للخطيب؛ مهما كان مستوى وعيه، وأياً كان مصدر ه الثقافي الذي يستمد منه رؤيته الدينية. لا بد من وضع كل هذا على طاولة التشريح، ولا بد أن يصل المبضع النقدي إلى النخاع، ولا بد أن يتم - بشجاعة - بتر ما ليس صالحاً من هذه الأعضاء.

ومن التحديات المصيرية، التي تتقاطع مع الهم الديني - على نحو ما - تبرز تحديات النهضة المأمولة، التي - في حال تحقيق قدر من النجاح الملموس فيها - ستفقد الطرح الإسلاموي المؤدلج جزءاً كبيراً من حضوره المفتعل، كخطاب نهضوي واعد. كما أن هذه النهضة، من جهة أخرى، ستفتح متنفسات حضارية للاحتقان الذي تسببه إشكاليات التخلف الإسلامي، والذي يظهر على صورة أزمات حادة، أزمات تستقطب الآخر، وتجبره على الاشتباك معها. وهذا الاشتباك يؤدي - بالضرورة - إلى الاشتباك، أو - على الأقل - محاولة

الاشتباك مع هذا الآخر؛ لأنه لا بد أن ينفعل بوقائع الأنا على نحو ما، ويسعى لتوجيهها لمصلحته، كما يقضي بذلك منطق القوة وقانون الصراع.

إن المستقبل القريب - بالنسبة لنا خاصة - مليء بالأحداث والوقائع القومية والإسلامية، التي تستقطب الاهتمام العالمي. فعلى مقربة منا هناك العراق وإفرازاته التي قد حاول الإسلاموي أفغنتها، وهناك احتمال أن تنفجر الأحداث في الأراضي الفلسطينية على نحو يصعب التكهن به تفصيلاً، وهو انفجار لن يقف عند الحدود الفلسطينية، بل ولا عند حدود دول المواجهة. مما يعني أن الحوادث المستفزة للوعي المتأسلم ليست بمنأى عنا، بل هي قريبة جداً منا، قريبة مكاناً وزماناً، قريبة في علائقها المادية والمعنوية. ولهذا، فبقاء القابلية للإرهاب في مجتمعاتنا، يعني أن عودة الإرهاب إلينا لا تحتاج إلى أكثر من حدث بارز مستفز، حدث له تداعياته (غير المحكومة) في نطاق العالم العربي والإسلامي. وهذا يدعو إلى ضرورة نزع الفتيل من أساسه، مهما كان الثمن؛ لتأمين حد أدنى من السلامة لهذا الواقع المنكوب.

# خِتام

بعد كل هذه المقاربات الحية للظاهرة الإرهابية الخوارجية، التي جاءت نتيجة معايشة للخوارج التكفيريين في بيئتهم ومحاضنهم، والتي رافقت الحدث في فترة فورانه، اتضح أن الظاهرة هي جزء من تناقضات الذات. ظاهرة الإرهاب لم تكن جديدة، هي جزء منا كدين وكتاريخ وكمجتمع. وهذا لا يعني أننا نوجّه اتهاماً للمجتمع أو للتاريخ أو للدين؛ لأن كل هؤلاء رفضوا الإرهاب؛ رغم اعترافهم به كمرض عضال يكافحون ضده بكل بسالة ونضال. لقد اتضح أن الظاهرة الإرهابية الخوارجية، لم تأتِ من مساحات الفراغ لدينا، كما أنها لم تكن عدواناً من الخارج، وليست نتاجاً للتخلف ولا للفقر ولا للضياع، أو - بدرجة أدق - ليست بالدرجة الأولى ولا الثانية، بل ولا الثالثة، نتاجاً لهذه الأشياء.

وبما أن الأمر كذلك، فلا داعي لتضليل بوصلة الاتجاه؛ بزعم أن تحقيق حد أدنى من الاستقرار، مع شيء من الرخاء، من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الظاهرة الإرهابية الخوارجية. فالخوارج الأوائل الذين يدين لهم هؤلاء الخوارج، قد خرجوا في أشد الفترات الإسلامية رخاء واستقراراً، بل كان ظهورهم حين عمّ الرخاء، وتوالت الفتوح، واضطرب توزيع الثروات. إن كل ما رأيناه؛ من توصيف للواقع، أو استعادة للتاريخ، يؤكد أن هذه الظاهرة هي إفراز عقائدي بالدرجة الأولى. ولهذا فالحرب معها لا بد أن تكون في هذا المضمار بالتحديد. ولا يعني هذا أن نتجاهل العوامل الثانوية المساعدة، بل يعني ألا تكون هي محور الاهتمام.

لقد رأينا كيف بدأ الإرهاب، كيف بدأ التأسيس الثقافي له، والذي لم يكن - آنذاك - عنيفاً ولا دموياً، بل كان مجرد نشاط للدعاة السلفيين، الذين استعادوا السلفية التقليدية بمقولاتها التكفيرية، وطعّموا ذلك بنشاط حركي فعّال. إذن، البداية كانت مجرد فكرة، كانت دروشة واعظ، وتصديق مُغفّل، ومُشايعة ساذج، وحماسة مغتاظ، وغفلة مجتمع ومؤسسات. وكانت النتيجة التي لم يتوقعها كثير من هؤلاء، بل صدمتهم، لقد كانت النتيجة تكفيراً وتفجيراً، ثم موجة احتراب داخلي على أوسع نطاق.

لقد كانت صحوة الإرهاب حدثاً مُفاجئاً، لم يتنبأ به إلا القليل. صحوة الثمانينيات كانت الموجة السلفية الأكثر نشاطاً وعمومية بعد موجة حركة الإخوان (= إخوان السبلة الذين تمت تصفيتهم عام 1347هـ) قبل ثمانين عاماً. لقد رأينا كيف أن هذه الموجة الأخيرة استطاعت التغلغل في عُمق النسيج الاجتماعي، اجتاحت المؤسسات الاقتصادية، واستولت على المؤسسات التعليمية والتثقيفية، وانفردت بتسيير السلطة القضائية، وهيمنت على وسائل الإعلام. وهذا ما جعلها تتجاوز مرحلة (الصحوة) إلى مرحلة (النشوة). وهي المرحلة التي توقّعت فيها أنها قادرة على فرض ما تراه على الجميع، وأن لا أحد يستطيع الوقوف في طريقها لفرض قائمة مطالب الإرهاب.

وسط هذا التغلغل المُربك، الذي انداح عبر قنوات التدين الجماهيري، واتكأ على مفردات المقدس، احتار كثيرون، ولم يعرفوا كيف يمارسون الفرز؛ ليميزوا بين ما هو من مقومات التدين الحقيقي، وبين ما هو من مقومات حركة الإرهاب. التبس خطاب الإرهاب بخطاب التدين التقوي؛ ولم يكن أحد ليجرؤ - خاصة قبل ظهور العنف المسلح على السطح - على ممارسة الفرز، وتحديد معالم التدين الإرهابي. ومما زاد الأمر التباساً وحرجاً؛ أن التدين السلفي السائد جماهيرياً، كان تديناً يُعلي من شأن التشدد، ويعدّه مجرد زيادة في التقوى، وليس تشدداً يجنح بصاحبه إلى التطرف والإرهاب. لهذا تجنّب كثيرون التشنيع على التشدد كمقدمة للتطرف؛ حتى لا يقعوا في مأزق هذا الالتباس.

لقد وضعت في الفصل الثاني بعض المؤشرات والعلامات التي يمكن أن يتلمس من خلالها المعني بالظاهرة أعراض المرض الإرهابي. وكأي عرض لأي مرض، لا يعني وجوده الوجود الحتمي للمرض؛ خاصة إذا لم يتضافر أكثر من عرض على تأكيد الإصابة بفيروس الإرهاب. إنه مجرد جرس إنذار؛ يدعونا للتدقيق في الظواهر والأنشطة الدينية والأشخاص. لا ينبغي أن نسمح بأن نُخدع ثانية. لا عذر لنا؛ فقد كانت التجربة كفيلة بأن تُمدّنا بحساسية مضادة لكل ما من شأنه أن يمنح الإرهاب فرصة ثانية للاشتغال علينا من جديد.

لم أحرص على تسمية شيوخ الإرهابيين، ليس خوفاً من أن تطولني أيديهم المهيمنة على بعض المؤسسات القضائية، ولا خوفاً من خناجر الاغتيال، وإنما لأن الظاهرة لم تكن مجرد حركة منظمة - أو شبه منظمة - يقودها مجموعة أشخاص؛ فيصبح من الضرورة تعريتهم وفضح خطابهم؛ حتى تهتز ثقة الكوادر الميدانية بقادتها؛ وحتى يستحيل تمرير خطاب الإرهاب للجماهيري العام. لقد كان الإرهاب أكبر من زعاماته المحلية رغم قوة تأثيرها، فهو تيار متجذر في الخطاب السلفي، ومتواشج مع كثير من تنويعات الخطاب الديني المحلي. وهذا يعني أن تلك الزعامات أو الشيوخ، ليسوا أكثر من ناطقين بلسان تيار له جماهيره الواسعة نسبياً، وإذا تجاوزوا هذا الدور، فإنهم يقفون عند مجرّد التفعيل لخطاب قد أُنجز سلفاً.

ومع هذا، كنت مضطراً في بعض الأحيان لتحديد بعض شيوخ التطرف والتكفير بالأسماء؛ لا باعتبارهم سدنة الخطاب الحقيقيين، وإنما لمجرد كونهم عيّنة صادقة، نستطيع من خلالها الإطلالة على المشهد الخوارجي من داخل نماذج حيّة، يعرفها المجتمع عن قرب، ويعرف - وهو الأهم - امتداداتها في الخطاب الديني الدعوي المحلي. وبهذا، يستطيع الجماهيري العام تلمّس أعراض الظاهرة، ومن ثمَّ، تعميمها على أوسع نطاق.

ولأن خطاب التطرف والإرهاب خطاب وصائي، منذ بدأت ملامحه في

الخوارج الحرورية؛ فقد كان من المهم رصد مظاهر: (إرادة الهيمنة)، ليس في الخطاب الخوارجي الصريح فقط، وإنما في الخطابات المتشددة عبر التاريخ أيضاً، خاصة تلك الخطابات التي لها تأثيرها الفاعل والقوي في الخطاب الديني المحلي، كما في حركة الحنابلة، وشيوخ الأثر في القرنين: الثالث والرابع الهجريين، وكما لدى شخصيتي: ابن تيمية وابن القيم. وقد ظهرنا من كل هذا بنتائج تؤكد لنا أن الإرهاب يبدأ في فرض وصايته بالتدريج، وعبر مقولات حادة، تضع مخالفيها في خانة: الكفار، أعداء الإسلام وأعداء المسلمين.

لقد بدا واضحاً أن خطاب الإرهاب، حتى وهو في قمّة أزمته الأمنية، يحاول فرض هيمنته وإحكام وصايته، ومنع حملة الأقلام من ممارسة مهنة التفكير. لقد حاول هؤلاء بكل وسيلة، وبكل تهمة، ومارسوا حركات المراوغة والالتفاف، وادعاء الوسطية؛ بغية الإبقاء على خطابهم حياً، وعلى نفوذهم سليماً؛ بعد أن كان هذا النفوذ يهتز على إيقاع التفجيرات الإرهابية، ويهدد بكشف حقيقة خطاب الإرهاب الديني.

لكن، ورغم كل المحاولات التي بذلها الخطاب المتطرف للإبقاء على نفوذه حياً كما كان قبل بداية الإرهاب، فقد باء بالفشل. انكشفت الخبايا التي كانت في الزوايا والتكايا، ورأى الناس جميعاً المتدين المتشدد يحمل أطنان المتفجرات، لا ليفجرها بين جنود الغزاة في فلسطين مثلاً (مع عدم موافقتنا لمثل هذه الممارسة، وإنما ذكرتها كمثال مقبول جماهيرياً)، وإنما لتمزيق الأشلاء وسط الأحياء السكنية في الرياض وجدة ومكة وينبع والخبر وبقيق. وهنا، أفاق كثيرون، وتراجع كثيرون، وندم كثيرون أيضاً. وهذا يعني أن مستقبل الإرهاب وصل إلى أفق مسدود. لم يعد لديه ما يقدمه؛ حتى على مستوى الشعارات الدينية، التي كان - من قبل - يُلهب بها وجدان السذج والبسطاء.

إذن، هكذا بدأ الإرهاب بالانحسار والتراجع؛ نتيجة حماقات الإرهاب ذاته. لم يُهزم الإرهاب بعدُ كإيديولوجيا، ولكن جاذبيته الجماهيرية بدأت

بالتراجع؛ كما تُؤكد ذلك المؤشرات الواقعية في الميدان، وخاصة في مواقف فئة الشباب من ظواهر التشدد الديني. طبعاً، هذا التراجع ليس هو التراجع الذي يهدد بموت الإرهاب، ولكنه الذي يعني مجرد كمونه، وعودته إلى مرحلة ما قبل الإرهاب (= فترة الإعداد). إن مرحلة الانحسار هذه من أخطر المراحل، ليس على الإرهاب، وإنما علينا كضحايا مباشرين وغير مباشرين للإرهاب.

لقد بدا لي من خلال رصد ردود أفعالنا على تراجع الموجة الإرهابية، أننا لم نفهم الإرهاب كما هو حقيقة، ولم نُعد أنفسنا إعداداً منظماً لمرحلة ما بعد الإرهاب المسلح. لم نفتح الملفات؛ كما كان متوقعاً بعد أن هدأ هدير المدافع، وخفتت أصوات المفرقعات. لم نمارس - بجدية! - أهم عملية تمنحنا الوعي الكافي (= المصل المضاد) لنستطيع ضمان عدم عودة الإرهاب ثانية. كل الشواهد تؤكد أننا اكتفينا بصمتهم عنا؛ وكأننا نحتاج منهم شهادة براءة أو شهادة حسن سيرة وسلوك، ورحبنا بتوبة بعض شيوخهم؛ دون أن نقوم بتعرية خطابهم القديم المؤيد للإرهاب. نريد مجرد التهدئة؛ دون النظر لملابساتها، وكأننا نقول: دعوا الماضي؛ ولنبدأ من جديد. لكن - وهذا ما نغفل عنه أو نتغافل - الماضي لا يدعنا،الماضي موجود في الكتب والمذكرات وأشرطة الكاسيت، والأهم، موجود في العقول المفخخة، التي نضن عليها اليوم بمجرد تشخيص الداء!.

ماذا يمكننا أن نفعل؟. بداية، لا بد أن نكون مقتنعين أننا لا بد أن نفعل شيئاً. وما نستطيع فعله في مضمار الوقاية من الإرهاب - الذي لا بد من التأكيد على أنه في داخلنا الثقافي - كثير جداً. لقد ذكرت بعضه في ثنايا هذا الكتاب، لكن، أهم ما يمكن أن نواجه به الإرهاب، هو: تشريح الظاهرة بكل صراحة ووضوح، ودون تردد - لأي سبب - في التشخيص والتحديد، ثم في الحسم مع كل ما نراه تمدداً للظاهرة الإرهابية. فنحن نعاني من إشكالية قاتلة، هي إشكالية: اللاحسم، والوقوف في منطقة (وسطيّة) من رحلة الحل الطويل. يكفي

ما قدمناه من دماء وأشلاء ودمار ثمناً للتعلّم. إذا لم نتعلم بعد كل هذه التضحيات الإجبارية؛ فنحن - حقاً - لا نستحق البقاء.

هذا الكتاب مجموعة مُطوَّلة، كتبها المؤلف في مقاربة الظاهرة الإرهابية، ونُشرت في جريدة (الرياض). وقد امتدت مساحتها الزمنية على ما يُقارب الست سنوات.

يحتوي الكتاب على المقالات الأشد صراحة وعنفًا في مكافحة الظاهرة الإرهابية، وفي فضح ما يرتبط بها من علائق أيدولوجية، تتماس مع تيار التشدد الديني السلفي المحلي.

ذه المقالات التي تُكوّن عصب هذا الكتاب، تُصوّر شيئًا ما من فترات الصراع، تلك الفترات التي كانت المعركة فيها مع الإهاب، معركة حياة أو موت.

إن هذه المقالات قد سببت لمسؤولي الجريدة كثيرًا من الإزعاج، بل وكثيرًا من المشاكل. لكن هذا هو قَدَرُ الصحافة الحرّة التي لا تعزل الهم الإعلامي عن الهم الثقافي، بل هي تتحمل مسؤولية كبرى في نشر ثقافة التنوير، وفي الإسهام في تحقيق النهضة المأمولة التي تأتي ولا تأتي.

ـ القارئ العربي؛ سيرى من خلال هذا الطرح، مستقبلا سيحاصره عما قريب، مستقبلا لم يكن ليستطيع رؤيته؛ لو لم يلتحم ـ فهما ـ بهذا الطرح الآتي من الداخل السلفي. يستطيع العربي أنه يفهم الخطاب السلفي بصورة أوضح، بصورة (فكر ـ وقائعية)؛ يُقرّبها هذا التصوير الوقائعي لتقليدية هذا الخطاب الملتهب بجنون صناعة الموت كترياق للحياة!.